مراجعة حسابات

البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية

وفقأ للمعايير الدولية للمراجعة والتأكيد المهناى

الدكتور شحاته السيد شحاته الأستاذ الدكتـور عبد الوهاب نصر على

قسم الحاسبة والراجعة كلية التجارة – جامعة الإسكندرية





مقدمة الكتاب:

من المستقى عليه مهنياً وصلياً أن مراجعة الصبابات خدمة مهنية تصديقية مجالها القواتم المالية السنوية وإيضاحاتها المتممة لها، وأن هدفها السنهائي أن يسبدى مسراقب الصابات القائم بها رأيه الفنى المحايد على تلك القوائس الماليسة، وأن مسردوذها الاقتصادى لدى متخذى القرارات أصحاب المصسلحة فى الشسركات ينصب على تخفيض خطر المطومات ومن ثم زيادة عائد هذه القرارات خاصة قرارات الاستثمار.

وسن المستقق عليه بين كتاب المراجعين أيضاً أن المراجعة نظام للمعلومات وهو نظام مرن ومتوالم مع طبيعة نشاط الشركة التي يتم مراجعة حساباتها، والدليسل القوى على هذا الاتفاق تلك الإصدارات المهنية الدونية والوطنية، سواء في مجال المحاسبة المالية أو المراجعة التي استهدفت تنظيم الممارسة المحاسبية من جهة، وتطوع عملية مراجعة الحسابات لتلائم طبيعة نشاط الشركة محل المراجعة من جهة أخرى.

ويكاد يجمع المهتمين باقتصاد السوق من المحاسبين والاقتصاديين والإداريين والمطلين الماليين على أن البنوك التجارية كمؤسسات تمويلية من جههة، والشسركات العاملة في مجال الأوراق المالية، مثل شركات السمسرة والاسستنمار والمقاصة والتسوية والحفظ المركزي والرهن والتمويل المقاري من جهة أخرى، تمثل أهم آليات هذا الاقتصاد نظراً للدور الذي تلعيه في سوق الأوراق المالية ورأس المال وأيضاً سوق النقد، أو ما يطلق عليه عامة سوق المال.

مسن أجسل ذلك كان على مراقبي الحسابات من الأكاديميين أمثالنا أن يدلسوا بدلوهسم في مجال مراجعة تلك الكيانات التنظيمية الحيوية في المنطقة العسربية عامسة وفي مصر خاصة. وهذا ما نسعى إليه في هذا المؤلف، الذي يستهدف تناول الجوانب المهنية والتطبيقية لمراجعة حسابات البنوك التجارية والشسركات العاملة في مجال الأوراق المالية مثل شركات الممسرة وصناديق الاستثمار وشسركات الستمويل والرهن العقارى والمقاصة والتموية والحفظ المركزي.

وبهذا المؤلف الخامس فإتنا نستكمل سلسلة مؤلفاتنا الأربعة السابقة في المراجعة والتي بدأت بمؤلفنا "دراسات في مراجعة الحسابات وتكنولوجيا المصلومات "سنة 2003، ثم مؤلفنا "دراسات في مراجعة الحسابات في بيئة الخصخصة وأسدواي المسال والتجارة الإلكترونية "سنة 2004، ثم مؤلفنا " السرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المطومات وعولمة أسواق المال " الواقع والمستقبل " سنة 2005، ثم مؤلفنا " مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة " سنة 2006.

ويشتمل مؤلفنا الصالى "مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية" وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة والستأكيد المهنى عملى ثمانيسة فصول، يتناول الفصل الأول مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية - الحاضر والستقبل. أمسا الغصسل الثاني فيتناول مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة والختصرة للبنوك التجارية. ويتناول الفصل الثالث مراجعة البنوك التجارية وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة والتأكيد الهني. ويتسناول الفصل الرابع الفحص الحدود للقوائم الالهة الرحلية الكاملة والختصرة للبنوك التجارية. أما الفصل الخامس فيتناول العديد من الحلول الهنية العملية لمشاكل مراجعة حسابات البنوك التجارية والتعلقة بمشاكل مراجعة الشتقات المالية في البنوك وأشر التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا العلومات على عمليات البنك التجارى مع بيان كيفية التقرير عن الرقابة الداخلية في البنوك التجارية. أما الفصل السادس فيتناول مراجعة وفحص القوائم المالية الكاملة والختصرة لصنادية، وشركات الاستثمار. وأما القصل السابع فقد خصصناه لموضوع مسراجعة وفحسص القوائسم الماليسة الكامسلة والمختصسرة لشسركات الوساطة والسمسرة في الأوراق المالية. ويتستاول القصسل الستامن والأخيسر مشاكل مراجعة حسابات شركات الرهن والتمويل العقارى. ولقد حرصنا، كعادتنا في مؤلفاتنا السابقة على الرجوع إلى المصادر الطمية المناسبة خاصة معاييس المحاسبة الدولية والمعاييس الدولية للمراجعة والتأكيد المهنى، كما رجعنا إلى التشريعات واللواتح الوطنية ذات الصلة، كما حرصنا على الرجوع لأهم إصدارات المراجعة ذات الصلة في الدول العربية.

ويتوجه المؤلفان بالشكر نه سبحانه وتعالى على نصه عليهما، وهي نعم لا تعمد ولا تحصى وندعوه سميحانه أن يجعل هذا الجهد في ميزان حمسناتهما يسوم لقائسه وأن يكسون فيسه نفسع لمن يقرؤه من الأكاديميين والممارسين والمنظمات المهنية المعنية في منطقتنا العربية.

وبمشينة الله قبل كل شيئ ندن على وعد باستكمال هذا الجهد في إصدارنا السادس إن كان في العر بقية....

وإلغ المستعان

المؤلفان أ.د/عبد الوهاب نصر على د/ شحاته السحد شحاته



الفصل الأول مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المائية (الخاضر والمستقبل)

الفصل الأول:

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة فى مجال الاوراق المالية (الحاضر والستقبل)



الفصل الأول:

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة فى مجال الآوراق المالية (الحاضر والستقبل)

مقدمة الفصل :

نتسناول في هدذا الفصل التعريف بمراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية من منظور مهنى، وذلك من خلال إلقساء الضرء على الواقع المهنى لهذه المراجعة في بيئة الأعمال المعاصرة مسن جهسة، واستشراق ملامح مستقبل هذه المراجعة في مطلع القرن الحادى والعشرين.

من أجل ذلك فسوف نتناول بالدراسة ماهية تلك الدراجعة، وتشكيلة خدمات مراقب الحسابات للبنوى التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المائية، والطلب على تلك الخدمات. وفاتش مذا الطلب، ومجال الأوراق المائية، الحسابات للبنوك الستجارية والشسركات العاملة في مجال الأوراق المائية، وأهسم الآليات المقترحة لدعم خدمات مراقب الحسابات في هذا الشان، وبيان مفهب حركمسة الشسركات في البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المائيسة، وأخيسراً ضدوابط جسودة آداء مراقبي الحسابات بالبنوك الوارد في الصفحات العاملة في مجال الأوراق المائية، وذلك كله على النحو الوارد في الصفحات التائية:

1- ماهية مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية:

بدايسة تجدر الإشارة إلى أن مراجعة حسابات البنوك التجارية وكذلك الشسركات العامسئة في مجال الأوراق المالية هي عسلية مراجعة تقليدية لحسابات تلك الشركات وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف طيها، ولكن نأخذ في الحسبان أثر طبيعة النشاط على قبول التكليف وتخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة وإعداد التقرير.

وبــناءاً عــلى ذلك يمكن بلورة أهم الآثار المترتبة على طبيعة نشاط هذه الشركات على عملية مراجعة الحسابات فيما يلى :

1/1- مرحلة قبول التكليف:

ونبغى على مدراقب حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية مدراعاة منا يبلى عند قبوله التكليف بأعمال المراجعة :

- أن مقياس صدق القوائم المالية لتلك الشركات يتكون من :
 - ه المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.
 - ه معايير المحاسبة الوطنية.
 - القوائين واللوائح السارية.
- ه تعليمات جهسات السرقابة مسئل البنك المركزى وهيئة سوق المال في مصدر ومؤسسة السنقد العبرين السعودي في المملكة العربية السعودية.

ب- أن نشاط تـــــك الشـــركات تتطــــله وجود خبرات متخصصة بمكتب المـــراجعة وإن لـــم توجـــد بجـــــه يحـــث إمكانيــــة أن يعهد بها إلى متخصصين من خارج المكتب Outsourcing.

ج- أنه من المناسب مهنيا تطبيق نموذج خطر الارتباط Engagement و الارتباط باعمال Risk و الخطر المناتج عن قبول التكليف أو الارتباط باعمال مسراجعة حسابات تلك البنوك أو الشركات، والذى قد يترتب عليه تحسل مراقب الحسابات لدفع تعويضات للغير بسبب فضله أن حدث في عطية المراجعة وإخلاله بمسلولياته المهنية.

مثال:

قبل مكتب الأستاذ / تامر عبد الوهاب المحاسب القانوني عضو جمعية المحاسبين والمسراجين المصسرية التكليف بمراجعة حسايات بنك المحاسبين الستجاري عن سنة 2006 ومن طبيعة نشاط البنك العمل بنظام الصسرف الآلي ATM والستحويل الإكثروني للأموال EFT من خلال العمل بسنظام الستوقيع الإكثروني ES فكيف يحدد مستوى خطر التكليف من ناحية وإلى أى مدى يحتاج إلى Cutsourcing.

الحل:

بداية بجب عليه أن يقدر مستوى خطر التكليف ER مرتفعاً، والسبب ببسـاطة هو تعقيد عمليات البنك والاعتماد المكثف على تكنولوجيا المعقومات "Information Technology "IT"، وسـواء في عصـليات الصرافة أو تحويل الأموال.

قبل أن يقرر إن كان سيلجاً إلى التعهد بخدمات مهنية معينة عليه أن يقارن بين توفير مساحدين متخصصين في مراجعة العمليات المصرفية الآلية مسن جهسة، أو طلب تسلك المهسارات مسن خارج المكتب من جهة أخرى.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم الراجعة الدولية

ونظراً لحداثة العمل بنظام التوقيع الإلكترونى على وجه الخصوص تنصح بأن يعهـ Outsourcing المتخصصين من خارج المكتب بالتحقى من حمليات التحويل الإلكترونى للأموال بمعرفة البنك.

2/1-مرحلة تخطيط أعمال الراجعة:

طالسا أن مسربجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المائية عملية مراجعة حسابات ذات تطبيق خاص في صناعة معينة فسوف يستم تخطيط أعمالها باستخدام مدخل الأهمية النسبية وخطر المعاملات تماماً مثل مراجعة حسابات الوحدات الاقتصادية السجارية، ولكسن ينسبغي أن يراعي مراقب الحسابات عدة اعتبارات في هذا الشكار المعامل بني :

- إ- يجب تقدير خطر أعمال البنوك التجارية مرتفعاً دائماً، باعتبار أن هذا
 الخطر خطر متلارم ولكن على مستوى البنك ويرجع السبب وراء ذلك إلى:
- أن البسنوك التجارية تمارس نشاطاً وتمم بالديناموكية الشديدة وعرضة المستائر بالقرارات الاقتصادية والمدياسة التقدية والمائية للدولة وأسعار صرف العملات الأجنبية وتشكيلة محافظ الاستثمار.
- أن البنوك تصتمد بقوة على تكنولوجيا المطومات "IT" في تشغيل نظام المطومات لديها.
 - أن البنوك لها العديد من الفروع المحلية والدولية.
 - ه أن البنوك تسعى الآن للاندماج وتكوين كيانات كبيرة.
- أن البنوك تستأثر دائماً بتطيمات جهات الرقابة الرسمية مثل البنك المركزي في مصر.
- ب- يجب تقدير مسترى خطر الأعمال متوانماً مع طبيعة نشاط الشركات
 العاملة في مجال الأوراق المائية كالتائي:
 - و يكون مرتفعاً في حالة شركات التسوية والمقاصة والحفظ المركزي.
 -41-

- يكون متوسطاً عند مراجعة حسابات شركات الوساطة في تداول الأوراق المالية.
- يكون مرتفعاً عند مراجعة حسابات صناديق الاستثمار وشركات الرهن العقاري.
- جـــ -وجب تقدير مستوى الأهمية النسبية متواتماً مع طبيعة الحساب خاصة الحســابات المؤثرة بقوة في القوائم المالية للبنك مع تدنية حد التحريف الذي يعتبر مهماً بالنسبة للحسابات الثالية :
 - حسابات مديرى الاستثمار في صناديق الاستثمار.

الحسابات الجارية بالبنوك.

- حساب الاستثمارات في الأوراق المالية كأحد أصول البنوك التجارية.
- حساب السندات المورقة في شركات الرهن العقاري.
- حساب عملاء الإسداع لدى شركات التسوية والمقاصة والحفظ المركزي.
 - حساب وثائق الاستثمار لدى صناديق الاستثمار.
- د- عــند تشــغول نموذج خطر المراجعة الأغراض تخطيط إجراءات المراجعة للبنك يراعى ما يلى :
- أن يستم تقديس معسنوى الغطر المتلازم ليعض الحسابات والعمليات مرتفعاً مثل، الحسابات الجارية، محفظة الاستثمارات، عمليات الصراف الآمى، التحويلات الخارجية الأموال، والمقاصة.
- أن يتم تقدير مستوى الخطر المتلازم منخفضاً لحصابات وعمليات معينة تتميز بالسكون وقلة التسويات والعمليات الحسابية مثل الأصول الثابتة وحقوق المساهمين.
- أن يستم تقدير مستوى خطر الرقابة الداخلية آخذاً في الحسبان أثر أمن وسلامة المعلومات على تلك الرقابة.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركلت العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لماليم المراجعة الدولية

عند تغطيط أعمال مراجعة حسابات الشركات العاملة في مجال الأوراق
 المالية باستخدام نموذج خطر المراجعة بجب مراعاة عدة اعتبارات أهمها
 ما يلي :

• أن الخطـر المتلاج لعدايات وحسابات معينة عادة ما يكون مرتفعاً مثل، حساب مديرى الاستثمار الصناديق الاستثمار، حسابات العملاء في شركات السمسـرة، وحساب مراكز العملاء ومخزون الأوراق المالية، في شركات التسوية والمقاصة و الحفظ المركزي.

أن تقدير مستوى خطر الرقابة بالشركات العاملة في مجال الأوراق المالية
 يستأثر بالضرورة بطبيعة النشاط في تلك الشركات وبيئة الرقابة ومدى
 استخدام تكفول حدا المحلومات.

3/1- مرحلة آداء وتنفيذ أعمال المراجعة:

تتأثر إجراءات المراجعة بدرجة كبيرة في البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية نظراً لأن طبيعة وأتواع أدلة الإثبات تختلف في البسنوك الستجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية عن غيرها من الوحسدات الاقتصادية بالرغم من ثبات أهداف الأدلة وهي الحكم على مصدائية القوائم الماليسة وإيضاحاتها المتممة. ومع ذلك يجب مراعاة أثر طبيعة النشاط على إجراءات المراجعة كما يلى:

أ- عند جمع أدلة الإثبات في سياق مراجعة حسابات البنوك التجارية يجب :
 • استخدام الإجراءات التحليلية خاصة النسب المالية.

استخدام المصادقات الفورية.

تطبيق مدخل معاينة المنتغيرات جنباً إلى جنب مع مدخل معاينة الصفات.

استخدام الإجراءات الإلكترونية لجمع أدلة غير ورقية.

القصل الأول مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية (الحاضر والستقيل)

- استحداث إجراءات مائمة للتحقق من معاملات وأرصدة حسابات خاصة بالبنك مثل المشتقات المائية والقيمة العادلة.
- ب- عــند جمــع أدلة الإثبات في سياق مراجعة حسابات الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية يجب :
 - التركيز أكثر على اختبارات التفاصيل مقارنة بالإجراءات التطبلية.
- واعظاء وزن أكثر للمصادقات كما هو الحال عند التحقق من إتمام التسبوية والمقاصـة ادى شركة التسوية والمقاصة والحفظ المركزي، والـتحقق من رصيد مدير الاستثمار عند مراجعة حسابات صناديق الاستثمار.
- إعطاء وزن ألسبر لعسايات المطابقة خاصة في شركات السمسرة وصناديق الاستشار.

4/1- مرحلة إعداد تقرير المراجعة :

بداية نسود الإنسارة إلى أن طبيعة نشاط العميل أو المنشأة محل المراجعة وإن كانت تؤثر في قبول التكليف وتقطيط وآداء إجراءات المراجعة إلا أتها يجب ألا تؤثر على تقرير مراقب الحسابات سواء من الناحية الشكلية أو القنية. والسبب ببساطة أن نوع الرأى، ومن ثم محتوى التقرير أمر تحكمه معاييسر السكترير والحكم المهلى لمراقب الحسابات وما انتهى إليه مراقب الحسابات وما انتهى إليه مراقب

2-تشكيلة خدمات مراقب الحسابات للبنوك التجارية:

بدايـــة يمكن القول أن هناك فجرة توقعات فى هذا المجال حيث أن ما يقدمه مراقب الحسابات من خدمات الآن للبنوك التجارية لا يتناسب مع الطلب الفصــلى والنامى على هذه الخدمات. ولقياس هذه الفجوة كميا نورد فيما يلى

مراجعة حسابات الينوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المانية وفقاً لعايم الراجعة النولية

الطلب على هذه الخدمات، نتبعه بتوصيف لعرض هذه الخدمات بوضعها الراهن، وذلك على النحو التالى :

1/2 الطلب على خدمات مراقب الحسابات للبنوك التجارية :

بالا شبك يعكن القول بأن هذا الطلب أصبح كبيراً في مطلع القرن الحادى والعشرين، ويشمل حاجة أصحاب المصلحة في البتوك التجارية إلى الخدمات المهنية التالية.

2/1/2 مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة للبنوك التجارية :

يحستاج المساهمون في البنوك على وجه الخصوص وجهات الرقاية الرسمية مثل البنك المركزي وهيئة سوق المال ويورصة الأوراق المالية إلى رأى مسراقب الحسسابات عسلى كل من قائمة المركز المالي في نهاية الفترة المحاسبية، وقوائم الدخل والتدفقات النقدية والتغير في حقوق المساهمين عن ذات الفترة، وكذا الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، وذلك كله لأغراض الثقة في المعسلومات المالية القاريخية السنوية وتخفيض خطر المطومات لأغراض كرشيد قرارات الاستثمار على وجه الخصوص في أسهم البنوك.

2/1/2- الفحص المحدود للقوائم المالية ربع السنوية الكاملة للبنوك التجارية:

يحستاج المسساهمون وجهات الرقابة أيضاً إلى نتيجة فحص القوائم الماليسة ربع السنوية الكاملة للبنوك التجارية لأخراض تقييم الآداء والمتابعة عسلى مسدار السسنة. وتشمل تلك القوائم؛ قائمة المركز المالى في نهاية كل 3 شسهور، وقوائم الدخل والتدفقات النقدية والتغير في حقوق المساهمين كل 3 شهور والإيضاحات المتعمة لتلك القوائم.

3/1/2 مراجعة القوائم المالية السنوية المختصرة للبنوك التجارية:

وتنسمل هدذه الخدمة إبداء السرأى على القواتم المالية السنوية السناريخية المختصسرة أو الملخصسة للبسنوك التجارية وتنسل قاتمة المركز المالي، وقائمة الدخل وقائمتي التدفقات التقدية والتغير في حقوق المساهمين المختصرة، عن السنة المالية الماضية لأغراض متابعة والوقوف على ملخص

الفصل الأول مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية (الحاضر والمتقبل)

الآداء المسالى للبسنك عسن السنة الماضية، وما إذا كانت تلك القواتم المالية المختصسرة متمسقة في كسل جوانبها الهامة مع القواتم المالية ا اكاملة التي اشتقت منها :

4/1/2- الفحص المحدود للقوائم للالية ربع السنوية المختصرة للبنوك التجارية :

وتمستهدف تسلك الخدمسة تحديد مسا إذا كانت تلك القوائم المالية المختصرة في حاجة لتحديلات جوهرية عليها لكى تتمشى مع معايير المحاسبة والقواتوس والسلواتح ذات الصسلة من جهة، وما إذا كانت متسقة مع القوائم المالية ربع السنوية الكاملة التى اشتقت منها.

5/1/2 مراجعة العلومات القطاعية للبنوك التجارية:

من المعروف في صناعة البنوك التجارية أن هناك أقسام بعنها تعبر مهمة لأغراض تقبيم الآداء
مهمة لأغراض آداء البنك لرسالته وتحقيق أهدافه. ولأغراض تقبيم الآداء
وتقبيم الوضع التنافسي للبنك يجب إحداد ونشر قوائم مالية قطاعية للأقسام
الهامة مشل قسم الأوراق المالية، وأمناء الاستثمار، والحسابات الجارية،
والمشاركات والمرابحات وقسم الأدوات المالية المشتقة مثل خيارات الأسهم
وعقود الصرف الآجلة والمضاربة، وتحتاج الإدارة من جهة والمساهمون من
جهة أخرى إلى رأى مراقب الحسابات على تلك المطومات القطاعية لأغراض
الثقة فيها والاعتماد عليها وترشيد القرارات بالطبع.

6/1/2 اختبار للعلومات المالية المستقبلية للبنوك التجارية :

فى ظلل اقتصاد السوق ووجود بورصات نشطة للأوراق المالية يجب أن تحد وتنشر البنوك التجارية قواتم مالية تقديرية عن السنة المالية القادمة، يقدم مسراقب الحمايات باختيارها وعمل تأكيد سنبى بشأن الافتراضات التى قامت عليها، وتساكيد إيجابي بشأن مدى تمشى تلك المعلومات مع معايير المحاسبة والقواتين واللواتح ذات الصلة.

مراجعه حسابات انبتوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لمايير الراجعة النولية

ومسن المستفق عليه مهنياً الآن أن هذه الخدمة المهنية لها مردودها الإيجابى على أمسحاب المصلحة خاصــة أنها تساحدهم في الاعتماد على المعلومات المالية المستقبلية في تقييم الآداء البنتى وتقييم قدرة البنك على الاستثمار، مستقبلاً في أسهم البنك.

7/1/2- التأكيد على الثقة في موقع البنك على الإنترنت Web.Trust

مسن طبيعة نضساط البسنوك الاعتماد بكثافة لى أدوات تكنولوجيا المعلومات وخاصسة شبكة المعلومات الدولية، الإبترنت. ولكي يمارس البنك الستجارى خدمات وعمليات عبر الإنترنت بجب أن يكون له موقع على الشبكة الدولية يمارس من خلاله كثير من العمليات مثل :

أ- تلقى التحويلات الإلكترونية من الأموال.

ب- إجراء التحويلات الإلكترونية للأموال.
 حـ- عمل المصادقات الإلكترونية.

د- إبرام عمليات شراء ويبع الأوراق المالية بالبورصة.

ه -- إجراء عمليات المقاصة مع البنوك الأخرى.

ويمثاج مستخدموا وزوار موقع البنك على الإنترنت إلى من يؤكد لهم السئقة في هسذا الموقسع من خلال تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأيه بشأن سلامة الموقع وأمنه والثقة في الدخول إليه والتعامل من خلاله.

8/1/2- التأكيد على الثقة في نظم البنك الفورية Sys.Trust :

مسن المعروف أن البنوك تتجه الآن نحو الآلية في ممارسة عملياتها وفي مسبيل إشبات القدرة على المنافسة والارتقاء يخدماتها البنكية تستخدم البنوك التجارية النظم الفورية مثال ذلك :

أ- نظام مطومات المحاسبة الفورى .In Real Time Acc.Sys. ب-نظام الصراف الآلي ATM.

الفصل الأول مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية (العاضر والمستقبل)

ج-- نظام الاستعلام عن الرصيد BI.

د- نظام التحويل الإلكتروني للأموال EFT.

وتحستاح إدارة البسنة، وكـــذا أصحاب المصلحة فيه إلى رأى مراقب الحمسابات بشـــأن الثقة في النظام Sys.Trust في هذه الحالة، ومردود هذه الخدمة الثقة في سلامة تصميم وتشغيل النظام وأمنه وسلامته.

9/1/2- الراجعة المستمرة احسابات البنك: CA

مسن أحدث الخدمات المهنية المطلوبة الآن أن يقوم مراقب حسابات البنك بعسل مسراجعة مسسترة Continuous Auditing للمسلومات والملاقات المالية الجوهرية الخاصة بالبنك والمفصح عنها عبر موقع البنك عسلى الإسترنت. ومؤدى هذه الخدمة أن يمارس أصحاب المصلحة في البنك الستجارى خاصسة المساهمون وزوار موقع البنك على الإنترنت - الرقابة والحوكمة المستمرة المورية On line على البنك.

: E.MAS الخدمات الاستشارية الإلكترونية للبنك E.MAS

بعسبيب الستعقيدات والستطورات المتلاحقة في صناعة البنوك أصبح مطلوباً مسن مراقب الحسابات آداء خدمات استشارية الكترونية لإدارة البنك التجارئ خاصة :

أ- تصميم موقع البنك على الإنترنت.

ب- تصميم نظام أمن وسلامة معاومات البنك.

جــ- تصميم نظام معاومات المحاسبة الفورية.

د- تصميم نظام عمل الصراف الآلى.

 هــــ عمل دراسات جدوى إنشاء أو إلفاء فروع واستبعاد أو إدخال خدمات مصرفية جديدة.

11/1/2 تقييم الجدارة الائتمانية لطالبي الائتمان من البنوك التجارية :

مـن المعـروف فى صـناعة البـنوك أن إدارة منح الاتنمان ولجنة الإنتمان بالبنك تحتاج إلى ما يؤكد لها جدارة طالب الانتمان الانتمانية، وما إذا كان قادراً على رد القرض وفوائده.

وفى مسبيل ذلك يمكسن أن تسلجاً إدارة لينك التجارى إلى مراقب حسابات لعسل دراسسة وتقييم للجدارة الانتمانية للعبيل طالب الانتمان، بل ويمكن تكليف مراقب الحسابات بترتيب المتقدمين للحصول على انتمان حسب حدارتهم الانتمانية.

12/1/2 - تقييم البنوك لأغراض الاندماج:

مسن الملاحظ دولياً ومحلياً وإلليمياً الآن النماج البنوك التجارية لـتكوين كياتسات مصسرفية عملاقة قلارة على المنافسة الدولية من جهة، أو طرح البنك نمستشر رئيسى، كما حدث بشأن الاستحواذ على بنك مصر الدولى وينك الاستخدارية.

وفى هــذا الشــأن يمكـن تكليف مراقب الحصابات بعمل تقييم للبنك وصــولاً للقيمة العادلة لصافى الأصول ومن ثم تحديد سعر السهم العادل عند المصخصة.

13/1/2 - التصديق على تقرير الإدارة عن الرقابة الداخلية بالبنك:

وتعد تلك الخدمة من أحدث الخدمات المهنية في هذا الصدد خاصة للنوك المقيدة بالبورصة.

2/2- العرض الحالى لخدمات مراقب الحسابات للبنوك التجارية:

ببساطة شديدة يمكن القول بأن مراقب حسايات البنك التجارى يقدم الآن الخدمات المهنية التالية للبنك :

الفصل الأول مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية (الحاضر والمستقبل)

- أ- مراجعة القوائم المائية المنوية الكاملة.
- ب- مراجعة القوائم المالية السنوية المختصرة.
- جـ- الفحص المحدود للقوائم المالية ربع السنوية الكاملة.
- د- القحص المحدود للقوائم المالية ربع السنوية المختصرة.
- الخدمات الاستشارية البدوية مثل تقييم فرص الاستثمار ومنح الانتمان.
 - و- تقييم البنوك لأغراض الاندماج.
 - 3/2 فجوة التوقعات في مجال مراجعة البنوك التجارية:

بمقارضة الطلب والعرض لخدمات مراقب الحسابات للبنوك التجارية يمستطيع الواحد منا استكشاف ملامح فجوة التوقعات، أو فائض الطلب على خدماته في هذا الشأن فيما يلي :

- أنها ترتبط ارتباط وثيقاً بالخدمات المهنية الإلكترونية.
- أنها يتوقع لها النمو والاتساع مستقبلاً والسبب بيساطة عدم مسايرة مسراقب الحسابات لتحديات المهنة المرتبطة بتتنولوجيا المطومات في البنوك التجارية من جهة والدماجات وعولمة نشاط البنوك التجارية من جهة أخرى.
- جــ أن العبء أصبح ثقيلاً على مراقب الحمايات في تطوير أنفسهم لتضييق
 تلك الفجوة فهل يدركون ذلك؟ وإن أدركوا هل يستطيعون ؟

3-تشكيلة خدمات مراقب الحسابات للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية:

مسبق وأن عرفنا أن الشركات العاملة في مجال الأوراق المائية هي

تسلك الشركات السقى تباشر نشاطاً أو أكثر مرتبط يسوق المال بصفة عامة

وصوق الأوراق المالية بصفة خاصة، مثل شركات الوساطة في تداول الأوراق
الماليسة، صسقاديق الاستثمار، شركات الاستثمار في الأوراق المالية. شركات

مراجعة حسايات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم الراجعة الدولية

الرهن العقارى، شركات المقاصة والتسوية والحفظ المركزى، وشركات تغطية مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية.

وتحــتاج تلك الشركات بصفة عامة، إلى العديد من الخدمات المهنية مــن مــراقب الحســابات، وكل خدمة تحقق هدف أن أكثر والها مردود معين، ونكــن في نفس الوقت توجد فهوة توقعات في هذا المجال نوجز أركاتها أميا ولي.:

1/3 الطلب على خدمات مراقب الحسابات للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية.

يشمل الطلب على خدمات مراقب الحسابات لتلك الشركات كلا من الخدمات المهنية التالية :

أ- مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة.

ب- مراجعة القوائم المالية السنوية المختصرة.

ج_- مراجعة المطومات القطاعية.

د- الفحص المحدود للقوائم المالية ربع السنوية الكاملة.

هـ- القحص المحدود للقوائم المالية ربع السنوية المختصرة.

و- اختبار المعلومات المالية المستقبلية.

إ التأكيد على الثقة في موقع الشركة على شبكة الإنترنت Web.Trust.
 م- التأكيد على الثقة في النظم الفورية Sys.Trust.

ط- المراجعة المستمرة .CA.

ث-خدمات التحليل المسالى وتقييم فرص الاستثمار المتاحة في الأوراق
 المالية.

ل- التصديق على تقرير الإدارة عن هيكل الرقابة الداخلية.

الفصل الأول مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية (العاضر والستقبل)

- أ- مراجعة القوائم المالية المنوية الكاملة.
- ب- مراجعة القوائم المالية السنوية المختصرة.
- ج-- القحص المحدود ثلقوانم المالية ربع السنوية الكاملة.
- د- الفحص المحدود للقوائم المالية ربع السنوية المختصرة.
- الخدمات الاستشارية اليدوية مثل تقييم فرص الاستثمار ومنح الانتمان.
 - و- تقييم البنوك لأغراض الاندماج.

3/2- فجوة التوقعات في مجال مراجعة البنوك التجارية :

بمقارنـــة الطلب والعرض لخدمات مراقب الحسابات المبغوك التجارية يســــتطيع الواهـــد منا استكشاف ملامح فجوة التوقعات، أو فائض الطلب على خدماته في هذا الشأن فيما يلى :

- أنها ترتبط ارتباط وثيقاً بالخدمات المهنية الإلكترونية.
- أنها يتوقع لها النمو والاتساع مستقباً والسبب بيساطة عدم مسايرة مسراقب الحسابات لتحديات المهنة المرتبطة بتكنولوجيا المطومات في البنوك التجارية من جهة واندماجات وعولمة نشاط البنوك التجارية من جهة أخرى.
- جـ أن العبء أصبح ثقيلاً على مراقب الحسنابات في تطوير أنفسهم لتضييق
 تلك الفجوة فهل يدركون ذلك؟ وإن أدركوا هل يستطيعون ؟

3-تشكيلة خدمات مراقب الحسابات للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية:

مسبق وأن عرفنا أن الشركات العاملة في مجال الأوراق الدائية هي

ـــلك الشسركات الستى تبلشر نشاطاً أو أكثر مرتبط بسوق المال بصفة عامة
وسوق الأوراق المالية بصفة خاصة، مثل شركات الوساطة في تداول الأوراق
الماليسة، صدفاديق الاستثمار، شركات الاستثمار في الأوراق المالية. شركات

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم للراجعة الدولية

الرهن العقارى، شركات المقاصة والتسوية والحفظ المركزى، وشركات تغطية مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية.

وتحــتاج تلك الشركات بصفة عامة، إلى العديد من الخدمات المهنية مسن مسراقب الحسسابات، وكل خدمة تحقق هدف أو أكثر ولها مردود معين، ونكسن في نفس الوقت توجد فجوة توقعات في هذا المجال نوجز أركاتها فيما يلي:

1/3- الطلب على خدمات مراقب الحسابات للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية.

يشـــمل الطــلب على خدمات مراقب الحسابات لتلك الشركات كلا من الخدمات المهنية التالية :

أ- مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة.

ب- مراجعة القوائم المائية السنوية المختصرة.

جــ مراجعة المعلومات القطاعية.

د- القحص المحدود للقوائم المالية ربع السنوية الكاملة.

الفحص المحدود للقوائم المالية ربع السنوية المختصرة.

و- اختبار المعاومات المالية المستقبلية.

ز - التأكيد على الثقة في موقع الشركة على شبكة الإنترنت Web.Trust.

ح- التأكيد على الثقة في النظم الفورية Sys.Trust.

ط- المراجعة المستمرة .CA.

ث-خدمات التحليل المسالى وتقييم فرص الاستثمار المتلحة في الأوراق
 المالية.

ل- التصديق على تقرير الإدارة عن هيكل الرقابة الداخلية.

الفصل الأول مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية (العاضر والستقبل)

2/3- فجوة التوقعات في مجال خدمات مراقب الحسابات للشركات العاملة في مجال الأوراق للالية :

قياساً على تحليننا للجوة التوقعات في مجال خدمات مراقب الحسابات للبسنوك التجارية يمكن الجزم بأن هناك فجوة توقعات في مجال خدمات مراقب الحسابات للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية يتكون ملامحها كما يلى: أ- أن هـناك فاتض، طلب على خدمات مراقى الحرب الذي الذي المراقع العاملة في

- أ- أن هــناك فاتض طلب على خدمات مراقب الحسابات الشركات العاملة فى
 مجال الأوراق المالية يتمثل فى الخدمات المطلوبة التالية والتى لا يوفرها
 مراقب الحسابات.
 - المسراجعة المستمرة لحسابات الشسركات العاملة في مجال الأوراق المائية.
- الستأكيد على الثقة في موقع الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية على الإنترنت.
- الـــتأكيد عــلى الـــثقة فى النظم الفورية فى الشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية.
- التصديق عــلى تقريــر الإدارة بشأن هيكل الرقابة الداخلية تصميماً وتشغيلاً في تلك الشركات.
 - الخدمات الاستشارية الإلكتروئية.
- ب- أن حرص الدول على تطوير أسواق الأوراق المالية سواء من خلال نظم السنداول وعسليات المقاصة والتمسوية والسندويل والعولمة وحوكمة النسسركات العاملة في هذا المجال، وتطوير قواعد القيد والشطب والتصويل في البورصة كلها عوامل سوف تزيد تلك الفجوة في المنوات القادمة.
- -أن العبء المهنى كبير على مراقب الحسابات من جهة، والجهد المهنى مطلوب من الأكاديميين الممارسين مثلنا من جهة أخرى، لأغراض تطوير تشكيلة خدمات مراقب الحسابات لتلك الشركات وتضييق الفجوة التى تنمو باستمرار، فهل نحن قاطون ؟ هذا ما نسعى إليه فى هذا الكتاب.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لمايير الراجعة النولية

4- مستقبل خدمات مراهب الحسابات للبنوك التجارية والشركات
 العاملة في مجال الأوراق للالية :

بسناءاً على ما تناوئناه فى الصفحات السابقة من هذا الفصل وانطلاقاً مسن خسلفية وأهميسة دورنسا نحن الأكاديميين الممارسون نستطيع القول أن مستقبل مراقب المصابات تلبنوك التجارية والشركات العاملة فى مجال الأوراق المائية مستقبل واحد وايجابي المأسياب التائية :

4/ 1- المنافسة الدولية في سوق الخدمات الهنية :

تتصف بيئة ممارسة الخدمات المهنية بصفة عامة في الفترة الفادمة بتحرير تلك الخدمات وزيادة حدة المنافسة المهنية الإقليمية والدولية، ويترتب على ذلك خلق حافز المراقبي الحسابات العرب بصفة عامة والمصريين بصفة خاصة نـ تتجة قدراتهم المهنوة ودعم قدرتهم التنافسية من خلال الآليات الثالية:

أ-- اهتمام المنظمات المهنية بالتطيم المهنى المستمر.

 ب- (هــتمام المــنظمات المهنية ومكاتب المحاسبة الكبرى بالتدريب المهنى المستمر.

جــحـرص مراقــــــــــ الحسابات على تنمية قدراتهم في مجال تكنولوجيا
 المعلومات على وجه الخصوص.

2/4- عولمة أسواق الأوراق المالية :

يسترتب على اتجاه الدول نحو تدويل وعولمة أسواق الأوراق المالية لجسنب الامستثمارات الدولية عابرة الحدود الإثليمية فتح مجال كبير لخدمات مراقب الحسابات للبنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية، ووحتاج الأمر منهم عندئة إلى ما يلى :

التطوير المستمر في قدراتهم المهنية.

ب- التدريب المستمر على معايير المحاسبة والمراجعة الدولية.

جـــ الاستفادة القصوى من خدمات الإنترنت.

الفصل الأول مراجعة حسابك البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية (قحاضر والستقبل)

2/3- فجوة التوقعات في مجال خدمات مراقب الحسابات للشركات العاملة في مجال الأوراق للالية :

قياساً على تحليلنا لقجوة التوقعات في مجال خدمات مراقب الحسابات للبسنوك التجارية بعكن الجزم بأن هناك فجوة توقعات في مجال خدمات مراقب الحسابات للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية يتكون ملامحها كما يلى:

- المحتويات التعادة في حجان الإوراق المالية يتقول ملائحها كما يلى: أ- أن هـناك قائض طلب على خدمات مراقب الحسابات للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية يتمثل في الخدمات المطلوبة التالية والتي لا يوفرها مراقب الحسابات.
- المسراجعة المعستمرة لحمسابات الشسركات العاملة في مجال الأوراق المالية.
- الستأكيد على الثقة في موقع الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية على الإنترنت.
- الستأكيد على السئقة في النظم الفورية في الشركات العاملة في مجالً
 الأوراق المالية.
- التصديق على تقرير الإدارة بشأن هيكل الرقابة الداخلية تصميماً
 وتشغيلاً في تلك الشركات.
 - الخدمات الاستشارية الإلكترونية.
- ب- أن حرص الدول على تطوير أسواق الأوراق المالية سواء من خلال نظم السنداول وعمسليات المقاصـة والتمسوية والسندويل والعولمة وحوكمة الشسركات العاملة في هذا المجال، وتطوير قواعد القيد والشطب والتعول في البورصة كلها عوامل سوف تزيد تلك الفجوة في المنتوات القادمة.
- -أن العبء المهنى كبير على مراقب الحسابات من جهة، والجهد المهنى مطلوب من الأكديميين الممارسين مثلنا من جهة أخرى، لأخراض تطوير تشكيلة خدمسات مراقب الحسابات الثلك الشركات وتضييق الفجوة التى تنمو باستمرار، فهل نحن فاعلون ؟ هذا ما نسعى إليه في هذا الكتاب.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم الراجعة الدولية

 4- مستقبل خدمات مراقب الحسابات للبنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية:

بناءاً على ما تناولناه في الصفحات السابقة من هذا الفصل والطلاقاً مـن خـلفية وأهميــة دورنــا نحن الأكابيبيين الممارسون نستطيع القول أن مستقيل مراقب الحسابات النبوق التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المائية مستقبل واحد وإيجابي للأسباب التالية :

1/4- المنافسة الدولية في سوق الخدمات المهنية :

تتصف بيئة معارسة الخدمات المهنية بصفة عامة فى الفترة القادمة بتحرير تلك الخدمات وزيادة حدة المنافسة المهنية الإقليمية والدولية، ويترتب على ذلك خلق حافز المراقبى الحسابات العرب بصفة عامة والمصريين بصفة خاصة نتيجة قدراتهم المهنية ودعم قدرتهم التنافسية من خلال الآليات التالية:

أ- اهتمام المنظمات المهنية بالتعليم المهنى المستمر.

ب- اهمتمر المنظمات المهنية ومكاتب المحاسبة الكبرى بالتدريب المهنى
 المستمر.

2/4- عولم أسواق الأوراق المالية:

يسترتب على اتجاء الدول نحو تدويل وعولمة أمواق الأوراق المالية لجــنب الاســتثمارات الدولية عابرة الحدود الإقليمية فتح مجال كبير لخدمات مراقب الحسابات ثلينوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية، ويحتاج الأمر منهم عندئة إلى ما يلى:

أ- التطوير المستمر في قدراتهم المهنية.

ب- التدريب المستمر على معايير المحاسبة والمراجعة الدولية.

جــ الاستفادة القصوى من خدمات الإنترنت.

الفصل الأول مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية (العاضر والمستقبل)

د- تصدير الخدمات المهنية.

الشراكة مع مكاتب المحاسبة الدولية الكبرى.

3/4- الاتجاه نحو حوكمة مهنة المحاسبة والراجعة :

من أحدث الاستراتيجيات والتوجهات على مستوى الدول الآن من جهة، والمنظمات المهنية الدولية مثل الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC من جهة أخسري، منا يمكن أن نطلق عليه حوكمة المهنة أو الحوكمة المهنية . Professional Governance ونود أن نشير في هذا الشأن إلى ما يلى :

 أ- تعرف حوكسة المهنة بأنها مجموعة الآليات والسياسات والإجراءات الرسمية ذات البيد المهنئ من جانب الدولة وأجهزتها المهنية التى تستهدف الارتقاء بالمهنة كماً وقوعاً وتظهم مردودها الاقتصادى والاجتماع...

ب- أن الحوكمة المهنية تنبع من إدرك الدولة وجهات الرقابة المهنية مثل السلطة التنفيذية لدور المهنة السلطة التنفيذية لدور المهنة الحربوي في دعم الأقتصاد الوطني وزيادة المقدرة التنافيذية للشركات الوطنية دولياً من جهة ودعم القدرة التنافيذية لموق الأوراق المالية الوطنية م أسوق الموارق المالية الوطنية مع أسوق الموارق المالية الوطنية مع أسوق الموارق المالية الوطنية مع أسوق الموارق المالية المالية المالية المولية مع الموارقة المالية المولية المولية المولية المولية المولية المولية المهنية المولية المولي

-- أن من أهم آليات الحوكمة المهنية ما يلى:

تطوير التشريعات المهنية.

تطوير النصوص التشريعية في قواتين الشركات ذات البعد المهني.

الاتجاه نحو الاندماجات الاقتصادية.

تطوير نظم القيد والشطب في سجلات البورصة.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعابير الراجعة الدولية

والــزام الشركات بمجموعة من تقارير مراقبي الحسابات كل منها منتج
 لخدمة مهنية مطلعها مستحدث.

 إلــزام الشــركات بــإعداد ونشــر تقرير حوكمي يصادق عليه مراقب الحسابات.

 حوكمة الشركات في البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية:

يجب أن تصل البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق الماليسة على مجال الأوراق الماليسة على مجال الأوراق الماليسة على مبادئ ومالهمة تمثل الركيسرة الأساسية لمسلامة عسل سوق المال، كما تلعب البنوك التجارية والمسركات العاملة في مجال الأوراق المالية دوراً كبيراً في حوكمة الشركات السامة على مبادل المصرفي الالتمالي والسيولة اللازمة للخيرة من الشركات والتي تساخدها على مباشرة نشاطها ونعوها.

وتهدف الدوكسة في البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المائية إلى حماية حقوق المسامدين والمودعين والأطراف الخارجية ذات العلاقة التحقيق الشفافية وتوفير كافة المحلومات لكافة الأطراف وتطبيق الجسراءات السرقابة ومعاييسر المحاسبة الدولية، ويمكن تقسيم الأطراف ذات العلاقية بحسانية الدوكمة في في البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المائية إلى أطراف داخلية وأطراف خارجية، وتتمثل الأطراف الداخلية في مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وإدارة المراجعة الداخلية، في حين أن الأطراف الشاخلية، في حين أن الذاخرجية متلمة الأسهم والمودعين ومراقب الحسابات الذاخرجي وجهات الرقابة الخارجية مثل هيئة سوى المال والبنك المركزي.

أى أن الحوكمة تتصل بالطريقة التي تدار بها أعمال البنوك بحيث يتم حماية مصالح المساهمين والمودعين وغيرها من الأطراف ذات الصلة.

القصل الأول مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة هي مجال الأوراق المالية (الحاضر والمستقبل)

ويحدد مفهوم الحوكمة فى البنوك التجارية والشركات العاملة فى مجال الأوراق الماليــة العلاقة بين الإدارة والمساهمين والمراجعين الداخلية والخارجيــة وجهــات الرقاية والمودعين وغيرها من الأطراف ذات المصلحة مثل المحللين الماليين وغيرها.

وتتمسئل الأطراف الرئيسية الستى لها علاقة بالحوكمة في البنوك الستجارية والشسوكات العامسلة في مجال الأدراق العالية في جهات الإشراف والسرقاية والمساهمين ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين ولجنة المراجعة وإدارة المسراجعة الداخلية ومراقبي الحسابات الخارجيين والمحالين الماليين والمودعين وغيرهم من الأطراف ذات الصلة وذلك على النحو التالي : أحجات الإشراف والرقابة :

يرتبط تحقيق مفهوم الحوكمة في البنوك التجارية والشركات العاملة في مجسال الأوراق الماليسة يتطلبيق اجسراءات السرقابة التي تضعها جهات الإشسراف والرقابة مثل هيئة سوق المال والبنك المركزي المسلول عن تنظيم الجهساز المصسرفي والرقابة طيه لتقليل المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية.

ب- المســاهمون:

يسلعب مساهمو البنك التجارى دوراً كبيراً فى تحقيق مفهوم الدوكمة من خلال اختيارهم لمجلس الإدارة والذى يتولى تعيين مديرين تنفيذيين لديهم الكفاءة والخبرة وعلى معرفة وثبقة بالمخاطر المالية التى يتعرض لها البنك، وكذلك تعسن المسراجعين الداخليين، كما يتولى مساهمو البنوك والشركات العامسلة فى مجال الأوراق المالية تعين مراقبى الحسابات الفارجيين بغرض تقييم المطومات المالية وإيداء الرأى الفنى المحايد فيها.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لمايير الراجعة الدولية

ج-مجلس الإدارة:

يعتبر مجلس إدارة البنك التجارى مسئولاً أمام المساهمين والمودعين عـن المحافظة عـلى مصالحهم، وذلك من خلال قيام مجلس الإدارة بتعيين مديرين تنقيذيين لمباشرة الأعمال المصرفية اليومية، وتحدد القوانين واللوالح كيفية تعيين وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة في البنوك التجارية ويجب أن يلتزم مجلس الإدارة بمعايير أخلاقية عالية وأن يمتلك الخبرة والمهارة لإدارة شـنون البـنك وأن يكـون عـلى دراية وفهم سليم بأنشطة البنك والمخاطر المرتبطة بها من مخاطر سيولة ومخاطر مضارية ومخاطر ربحية وغيرها.

تلعب لجنة المراجعة بالبنوك التجارية وإدارة المراجعة الداخلية دوراً كبيراً في حوكمة الشركات عن طريق قيام إدارة المراجعة الداخلية بتقييم كافة أنشسطة البنك وقيام لجنة المراجعة بتقييم ومتابعة الرقابة والمراجعة الداخلية وتقييم مدى تطابق أعمال الإدارة التنفيذية مع سياسات مجلس الإدارة.

هـ مراقبي الحسابات الخارجيين:

يسؤدى مراقسين الحنسابات القسارجيين دوراً هاساً في تقييم كافة المعسلومات الماليسة التي تقوم الإدارة بإعدادها بالإضافة إلى تقييم المخاطر المالية التي يتعرض لها البنك وإيداء الرأى الفنى المحايد في القوائم المالية. و- المحللين للالبين والمودعين وغيرهم:

يساعد المطلين الماليين وشركات المسمدرة والمودعين في تعقيق مفهوم الحوكمة من خلال حصولهم على العديد من المعومات وتحليلها وتقديم النصح والمشورة للصلاء.

وتجدر الإنسارة إلى أن البنوك التجارية تلعب دوراً هاماً في تطبيق مفهـــوم ومـــبادئ حوكمــة الشركات وتحفيز الشركات التى تتعامل مع البنوك الـــتجارية عـــلى تطــبيق مـــبادئ حوكمة الشركات لضمان تعاملها مع البنك

الفصل الأول مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المائية (الحاضر والمستقبل)

وحصــولها عــلى العديــد من المزايا والتسهيلات الانتمانية التي تمكنها من مباشرة نشاطها التجاري أو الصناعي.

 ضوابط جودة اداء مراقب الحسابات بالبنوك النجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية :

اهـتمت الهيـــة العاســة اســوق المسال في مصــر بعراقية الجودة المؤسســات والأقسراد الذين يقومون بالعراجعة والفحص المحدود للمطومات الماليــة والـــتاريخية المنسـركات وخاصة الشركات المقيدة بالبورصة والبنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية حيث قامت الهيئة العامة لمسـوق المال بمصر بإصدار معيار بازم المؤسسات والأقراد القانمين بأعمال المراجعة بوضع نظام لمراقبة الجودة بهدف التأكد من أن المؤسسة والعاملين بها ملتزمون بالمعابير المهنية والمعاملين الموسادرة مـن مكتب العراجعة ماحم المناوية، وأن القوائم المالية المسادرة مـن مكتب العراجعة ماحم النظريف، وأن القوائم المالية المناوية المالية المال

وتتضمن هذه القواعد عناصر مراقبة الجودة ومسئولية إدارة مكتب المسراجعة نصو الستزام جميع العامساين بمعايير الجودة، كما تحتوى على المتطلبات المهسنية والأخلاقية والسلوكية الواجب اتباعها سواء في علاقتهم بعمائهم أو الغير من المستثمرين أو الجهات المهنية الأخرى بجانب ضرورة السنزام مكتب المراجعة بتطوير مواردها البشرية ونظم الرقابة الداخلية بها وتعد هذه القواعد مسئزمة لجميع مراجمي الحسابات الناتجة عن مراجمة القوائس المائية في مجال القوائس العاملة في مجال الأوراق العالمية

ويعد الأسترام بهذه القواعد شرطاً لاستمرار قيد مراجعي الحسابات بمسجل مراقسين الحسابات لدى الهيئة العامة لمسوق المال، حيث صدر قرار رئيس الهيئة العامة لسوق المال رقم 96 لمنة 2006 بشأن ضوابط القيد في -31.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم للراجعة الدولية

مسجل مراقبى الحسابات لدى الهيئة وتشكيل لجنة القيد قى هذا السجل، حيث
يجب على أن يكون تعيين مراقبى الحسابات من بين مراقبى الحسابات
المقيدين بهيذا السحل اعتباراً من تعينات مراقبى حسابات القوائم المالية
الشكركات المقيدة بالبوروسة بالجدول الرسمى (أ) و(2) والجدول غير الرسمى
المتبدأ من أول ينابر 2007 ويجب أن يلتزم مراقبو الحسابات المقيدين بهذا
السبحل بضدوابط الجودة التى تضعها الهيئة، ومن تلحية أخرى يكون المهيئة
المساحل بضدوابط الجودة التى تضعها الهيئة، ومن تلحية أخرى يكون المهيئة
المساحل بانا على قرار من
المساحل بناء على قرار من
الجهنة قيد مصراقب الحسابات بالهيئة ويد الاعتماد من رئيس الهيئة، أن أن
المسبحل بضر مراقبي الحسابات المقيدين بهذا السجل مراجعة حسابات
لا يجسوز لغيس مراقبي الحسابات المقيدين بهذا السجل مراجعة حسابات
وصنادي الاستثمار.

ويشترط للقيد بسجل مراقبي الحسابات المشار إليه بالمادة الأولى من هذا القرار استيقاء ما يلي :

أن يكون قد مسر على قيد مراقب الحسابات بالسجل العام للمحاسبين
 والمراجعين (سجل مراقبى حسابات شركات الأموال) خمسة سنوات على
 الأقل مع تقديم شهادة بذلك.

ب- أن يكون مراقب الحسابات عضواً بشعة مزاولى المهنة الحرة المحاسبة والسراجعة بسنقابة التجاريين، مع تقديم أصل وصورة لبطاقة العضوية للشسعة للستحقق من استمراره في مزاولة المهنة مع تقديم شهادة من الشعة بأنه لم يصدر في شأته أحكام تأديبية.

جــ - أن يتوافر في مراقب الحسابات أحد الشروط الثلاثة التالية على الأقل:

- 1- أن يكون مقيداً بسجل مراقبي حسابات البنوك لدى البنك المركزى
 المصرى.
- أن يكون عضواً فى جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية أو حاصلاً على إحدى الشهادات المهنية الأجنبية المعادلة لها (ACCA, CA, CPA) أو حاصلاً على درجة الدكتوراه فى المحاسبة من إحدى الجامعات المعترف بها.
- أو 3- أن يكـون قــد قــام بعراجعة حسابات شركات المساهمة لمدة 5 مسـنوات على الأقل وأن يكون قد قام بعراجعة حسابات 5 شركات على الأقل خلال كل سنة منها.
- د- ألا يكـون لعراقب الحسابات أية مصالح في الشركة أو صندوى الاستثمار في صـورة مساهمات أو وثائق أو الاشتراك في إدارتها وبما يتفق مع أحكسام المسادة 104 من قانون الشركات رقم 159 السنة 1981 والاحته التنفيذية.

ويلتزم قطاع التمويل وحوكمة الشركات بالهيئة بإعداد بيان مستقل لكل مسراقب حمسابات يسدون به تاريخياً مدى النزامه بتطبيق معايير المحاسبة ومعايير المراجعة وقواعد الاستقلالية.

ويستم نقل قيد مراقبى الحصابات المسجلين لدى الهيئة حالياً في سجل مراقبي حسابات صناديق الاستثمار إلى السجل المشار إليه في هذا القرار.

ووقفاً لقدار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال رقم (74) لمنة 2006 تسم تحديد مقابل الخدمات لدى قيد مراقبى الحسابات في سجل مراقبى حسابات بالهيئة بمبلغ 1000 جنيه ومقابل خدمات سنوى 500 جنيه عن كل سسنة قيد. وتحديد مقابل خدمات 1000 جنيه منوياً على الشركات المقيدة بالبورصة في ضوء الخدمات التي توفرها الهيئة والناشئة عن دراسة القواتم

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم المراجعة الدولية

الماليسة لستحديد مسدى التزامها بقواعد ومبادئ الإفصاح وتطبيقها المعايير المحاسسية والستزامها بقواعــد ومعايير حوكمة الشركات على أن يسدد هذا المقابل في بداية كل عام في تاريخ لا يتحدى تاريخ تقديم الميزانية المعنوية.

ويلستزم مراقبو الحصابات المقيدين بالسجل المشار إليه في هذا القرار بضحوابط ومعاييسر الجحودة التي تضعها الهيئة العامة السوق المال. وتصدر الهيسنة الإجسراءات التستفيذية اللازمسة للتحقق من الالتزام بهذه الضوابط والمعايير. وللهيئة الحق في إيقاف أو شطب مراقب الحسابات من هذا السجل في حالة عدم التزامه بهذه الضوابط والمعايير.

والحاقاً لقرار السيد الدكتور رئيس الهيئة العامة لسوق المال رقم 96 المسئة عنصوبات لدى الهيئة، المسئة 2006 بشأن ضوابط القيد في سجل مراقبي الصبابات لدى الهيئة، وإنظائقاً من دور الهيئة، لتماسلين في سوق الأوراق المالية واستكمالاً لجهودها في تدعيم الثقة في القوائم المنافية المنشورة من الشركات لوباعتسبار مراقبي الحسابات طرف أساسي في جودة هذه القوائم التي تخضي لمراجعتهم، فقد صدر قرار المبيد الدكتور رئيس الهيئة رقم 1410 في 12/19 لمن و 2006 بشأن معيسات والأقراد الذين يقومون بالمعربات المطوبة والقحس المحدود المطوبات المائية والتاريخية وغير ذلك من

ويهدف هدذا المعيار إلى إلزام المؤسسات والأقراد المذكورين إلى وضع نظام لمراقبة الجودة يهدف إلى التأكد بأن مكاتب المراجعة والعاملين بها ملتزمون بالمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية وأن التقارير الصادرة عن مراقبي الحسابات ملامة للظروف وأن القوائم المائية للشركات محل المراجعة تكس بمصداقية حقيقة المركز المائي ونتائج الأعمال.

وتتضمن هذه القواعد عناصر مراقبة الجودة ومسئولية مكاتب المراجعة نحو الزام كافة العاملين بها بمعايير الجودة والتدقيق.

الفصل الأول مراجعة حسايات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المائية (العاضر والستقبل)

كما تصنوى القواعد على المنطلبات المهنية والأخلاقية والسلوكية الواجب اتسباعها مسواء في علاقة مراقبي الحسابات بصلاعهم أو الغير من المستثمرين أو الجهات المهنية الأخرى.

وأخيــراً تحتوى هذه القواعد على النزامات مكاتب المراجعة بتطوير مواردها البشرية ونظم الرقابة الداخلية بهاً.

وتعد هذه القواعد ملزمة لكافة مراجعين الحسابات القالمين على مراجعة القوائم المالية للشركات المقيدة بالبورصة بالجدول الرسمي (1) (2) والجدول غير الرسمي (1) والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية.

ويعمد الالسنزام بهذه القواعد شرطاً لاستمرار قيد مراقبي الحسابات بسجل مراقبي الحسابات لدى الهيئة العامة لسوق المال.

ويهدف المعيار المصرى لمراقبة الجودة إلى تحديد مسئوليات مراقب الصمايات تجاه نظام مراقبة الجودة على عمليات المراجعة وتحديد مسئوليات العاصليات بما المراجعة فيما يتطق بإجراءات مراقب الجودة والتأكد من السترام العاملين بمكستب المسراجعة بالمعايير المهلية والمتطلبات القانونية والتنظيمية وأن تقاريسر المسراجعة الصحادرة عسن مكتب المراجعة ماكمة لمطفوف، ويستكون نظام مراقبة الجودة من سياسات مصممة لتحقيق ذلك، ويطبق المعيسار المصرى لمراقبة الجودة على جميع مكاتب المراجعة ولكن طبيعة المياسات والإجراءات التي يطبقها كل مكتب مراجعة لمراقبة الجودة على حضيع مكتب المراجعة لمراقبة الجودة على حضيع عناصر متحددة مثل حجم المكتب وخصائص المكتب التشغيلية، وما إذا كان جزء من مكتب متحدد الغروع أم لا.

ويشـــتمل نظـــام مراقـــبة الجودة فى أى مكتب مراجعة على العاصر التالية :

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقأ لعابم الراجعة النوابة

1/7 مسئوليات قادة مكتب المراجعة تجاه الجودة داخل المكتب.

2/7 المتطلبات الأخلاقية والسلوكية.

3/7 قبول واستمرار العلاقات مع العملاء وقبول المهام المحددة.

4/7 الموارد البشرية.

5/7 أداء المهام.

6/7 المتابعـــة. 7/7. التوثيـــق.

وسنعرض لكل عنصر من عناصر مراقبة الجودة السابقة على النحو التالي:

1/7 مستوليات قادة مكتب الراجعة تجاه الجودة داخل الكتب.

ينبغى توثيق سياسات وإجراءات مراقبة الجودة وإبلاغها التي كل العاملين بمكتب المراجعة، وتصف تلك المطومات سياسات مراقبة الجودة وإجسراءات وأهدافها ومسئولية كل شخص يعمل بمكتب المراجعة فيما يتعلق بالجودة، مع ضرورة الحصول على آراء العاملين بمكتب المراجعة فيما بتعلق بسياسات وإجسراءات مراقبة الجودة وتشجيعهم على إبداء الرأى في تلك السياسات.

2/7 التطلبات الأخلاقية والسلوكية.

يجسب أن تعمل السياسات والإجراءات المتطقة بمراقبة الجودة على الـتأكد بصورة مستمرة من محافظة كافة العاملين بمكتب المراجعة على استقلالهم طبقاً لآداب وسلوك مزاولي مهنة المحاسبة والمراجعة في مصر، مع تحديد متطلبات هذا الاستقلال ومن يخضع له، وتحديد الظروف والعلاقات الستى تشكل تهديداً لهذا الاستقلال، وتقييم تلك الظروف واتخاذ الإجراءات الملائمة للقضاء على تلك التهديدات وتخفيضها لدرجة مقبولة أو قد يكون في بعسض الأحيان من الملائم الانسحاب من مهمة المراجعة أو القحص إذا كان مسن الصعب القضاء على مثل تلك التهديدات. ويجب على المسئولية بمكتب المسراجعة تقييسم تأثيس العملاء على استقلال العاملين بمكتب المراجعة مع -36-

الفصل الأول مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية (العاضر والمستقبل)

دراسة الظسروف والعلاقات التي تشكل تهديداً للاستقلال حتى يتسنى اتخاذ الإجراء الملاهم.

ويجب أن يحصل مكتب العراجعة على إقرارات سنوية مكتوبة من العامسلين بــه بالاستزام بالسياسات والإجراءات الخاصة بتحقيق الاستقلال والمرتبطة بآداب وسلوك مزاولي مهنة المحاسبة والعراجعة.

3/7 قبول واستمرار العلاقات مع العملاء وقبول بعض الهام المحددة.

يجب على مكتب المسراجعة أن يضع سياسات وإجراءات لقبول واستمرار العلاقسات مع العملاء مع الأخذ فى الاعتبار نزاهة المملاء، ومدى توافر الكفاءات فى مكتب المراجعة لأداء المهام المكلف بها وأن المكتب لديه القسدرات والوقست والمسوارد اللارمة لتنفيذ تلك المهام مع توافر المتطلبات الأخلاقية والسلوكية للعاملين بالمكتب.

وفيصا يقطق بنزاهة العمل فإنه بجب على مكتب المراجعة التأكد من هويسة وسمعة الملاك والإدارة الطيا والأطراف ذوى العلاقة والمسلولين عن حوكمتها وطبيعة عمليات المنشأة، وما إذا كانت المنشأة محل المراجعة تصل على إيقاء أتعاب المراجعة إلى أقل حد ممكن، وما إذا كانت هناك دلائل تشير إلى وجسود قيسود على نطاق عملية المراجعة، ومدى وجود دلائل على تورط العميسل محسل المسراجعة في غسيل الأموال أو غير ذلك الأنشطة الإجرامية الأخرى مع دراسة أسباب اقتراح تعيين مكتب المراجعة أو أسباب عدم تعيين

وتزداد بلاشك معرفة مكتب المراجعة بنزاهة العميل في سياق العلاقة المستمرة مع هذا العميل.

ويستم الحصول على المعلومات التي تخص نزاهة العميل عن طريق الاتصال بمقدمي الخدمات المهنية المحاسبية الحاليين والسابقين للعميل وذلك طبقاً للميسئاق العسام المصسري لآداب وسلوكيات مزاولة مهنة المحاسبة

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لمايير الراجعة النولية

والمراجعة والمناقشات مع الغير، والاستفسار من رجال البنوك والمستشارين القسانونيين والصـناعيين والبحث عن أية مطومات تكون موجودة في مراكز المطومات.

وفيسا يتطقى بعدى توافر الكفاءات والقدرات والموارد اللازمة للقيام
بمهسة المسراجعة فإنه بجب الأخذ في الاعتبار مدى معرفة العاملين بمكتب
المراجعة بنشاط العميل وخيرة العاملين بمكتب المراجعة بالمتطلبات التنظيمية
والقدرة عـلى اكتسساب المهارات والمعرفة اللازمة بفعالية ومدى توافر
العاسلين أو القدرات والكفاءات اللازمة ووجود الخيراء عند الحاجة، ومدى
توافر الأفراد للوفاء بمنطلبات المعابير والصلاحية لآداء فحص مراقبة الجودة
على المهام، بالإضافة إلى ضرورة التأكد من قدرة مكتب المراجعة على إكمال
مهمة المراجعة المكلف بها في الوقت المناسب والمحدد.

ومن تلحية أخرى يجب على مكتب المراجعة الأخذ فى الاعتبار ما إذا كان قسبول مهمة مع عميل جديد يمكن أن يؤدى إلى وجود تعارض فطى أو ملحوظ للمصالح وذلك لتحديد ما إذا كان من الملائم قبول المهمة أم لا.

ويتضمن قدرار الاستمرار مدع العيدل دراسة العديد من الأمور الجوره المديد من الأمور الجوره الدائي وتأثيرها على الجوره المنافقة، فطى سبيل المثال يمكن أن يكون العميل قد بدأ في توسيع نشاطه التجارى في منطقة ليس لمكتب المراجعة دراية بها وليس لديه الخيرة الكافية فيها.

وإذا حصل مكتب المراجعة على مطومات كانت من الممكن أن تجطه يسرفض المهمة إذا ما توفرت لها من قبل، ونبغى دراسة المسئوليات المهنية والقانونيــة التي نسرى في مثل هذه الظروف ويشمل ذلك ما إذا كان مطلوب مسن مكستب المراجعة تبليغ الشخص أو الأشخاص الذين قاموا بالتعين أو، في بعض الحالات، الملطات الرقابية، أو إمكانية الاسحاب من المهمة أو من المهمة وقطع العلاقة مع العميل.

الفصل الأول مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية (الحاضر والمتقبل)

وإذا قسرر مراقب الحسابات أنه من الملائم أن ينسحب فينبغى إجراء مناقشة مسع المستوى الملائم في إدارة العبيل ومع أولئك المسنولون عن حوكمستها عسن الانسجاب من المهمة وقطع العلاقة مع العبيل وأسباب ذلك. ودراسة ما إذا كان هناك متطلب مهنى أو تنظيمى أو قانونى لمكتب المراجعة ليستمر أو ليبسلغ إنسسحابه من المهمة والعلاقة مع العبيل مع بيان أسباب الاسحاب إلى السلطات الرقابية.

4/7 الموارد البشرية.

ينسبغى عـلى مكاتب المراجعة وضع سياسات وإجراءات تهدف إلى الستأكد مـن أن لديها ما يكفى من العاملين فوى القدرات والكفاءات ولديهم الاستزام بالسبادئ الأخلاقيسة اللازمة لأداء المهاب يتماشى مع المعابير المهنبة والتنظيمية والمتطلبات القانونية ولتمكين مكتب المراجعة أو الشركاء المستولين من إصدار تقارير ملائمة للظروف.

وتشــــتمل مـــثل تــــثك السياسات والإجراءات المسائل المعنية بشنون الأفـــراد مـــثل الـــتعيين، تقييــم الأداء، القدرات، الكفاءة، وتنمية المستقبل الوظيفي، والترقي، والمرتبات والمكافآت وتقدير احتياجات الأفراد.

وتتضمن عملية التعين في مكاتب المراجعة إجراءات تساعد مكاتب المسراجعة عملي الخستيار الأفسراد الذين يتميزون بالنزاهة مع إمكانية تنمية القدرات والكفاءات اللازمة الأداء العمل.

ويمكس تسنعية القسدرات والكفاءات بعدة طرق مثل التعليم المهنى، والتسنعية المهسنية المستمرة ويشمل ذلك التدريب، وخبرة العمل، والتطم من فريق أكثر خبرة، على سبيل المثال، أعضاء آخرين من فريق العمل.

وبـــنّاء عليه يجب أن تؤكد مكاتب المراجعة في سياساتها وإجراءاتها عــلى الحاجة إلى التعليم المستمر على جميع مستويات الأفراد العاملين بها،

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق للألية وفقاً لمايم للراجعة الدولية

وتوفــر مصادر التدريب والإمكانيات اللازمة لتمكن الأقراد العاملين من تنمية القــدرات والكفــاءات المطــلوبة والحفــاظ عليها، ويجوز لمكاتب المراجعة استخدام شخص خارجى مؤهل بدرجة مناسبة لهذا الغرض فى ظل عدم توافر المصادر الفنية والتدريبية الداخلية، أو لأى سبب آخر.

ولاشك أن إجراءات تقييم الأداء وتحديد المرتبات والمكافآت والترقى تسؤدى إلى تسنمية الكفاءات والالتزام بالمبادئ الأخلاقية والسلوكية والحفاظ عليها وعلى وجه التحديد تجعل الأفراد مدركين لتوقعات مكتب المراجعة فيما بخص الأداء والمبادئ الأخلاقية والسلوكية، وتوفي العاملين التقييم والمشورة بضأن الأداء والتقدم وتنمية المستقبل الوظيفي. وتساعد العاملين على فهم أن الترقى إلى مواقع ذا مسئولية أكبر يعتمد على جودة الأداء والتمسك بالمبادئ الأخلاقية والسلوكية وأن عدم الامتثال لسياسات مكتب المراجعة قد يؤدى إلى اتخذا إجراء تأديبي.

ويؤثــر حجــم مكتب المراجعة وظروفه على هيئل عملية تقييم الأداء الــتى تقوم بها مكاتب المراجعة، فالمكاتب الأصغر، على وجه الخصوص، قد تستخدم طرق أقل رسمية عند تقييم أداء العاملين لديها.

وينسبغى عسلى مكستب المسراجعة أن يكلف الشريك المسئول عن عملية المسراجعة بتعريف أعضاء الإدارة العليا في منشاة العميل وأولئك المسئولون عن حوكمتها، بشخصيته ودوره، ويجب أن يتحلى الشريك المسئول بالقدرات الملاهمة والكفاءة والسلطة والوقت للقيام بهذا الدور.

والشريك المسلول هو الشخص المسئول في مكتب المراجعة عن مهام المراجعة وأدالها وعن تقارير المراجعة، ويجب أن يكون هذا الشخص حاصلاً على المسلحية الملائمة من الجهة التنظيمية أو القانونية أو المهنية، وتتضمن تلك السياسات والإجراءات نظم لمرافية عباء العمل وتوافر الشركاء المسلولين حتى يمكن لهولاء الأفراد الحصول على الوقت الكاف لأداء مسئولياتهم. وينبغى على مكتب العراجعة أن يكلف العاملين الملامين ذوى القدرات والكفاءات ولديهم الوقت لأداء العمل بما يتفق مع المعابير المهنية والشروط التستظيمية والقانونيسة وتمكيسن مكتب العراجعة أو الشركاء المعنولين من إصدار تقارير ملاعمة للظروف.

ويجب أن تضع مكاتب المراجعة الإجراءات اللارمة لتقييم قدرات الموطفية والشروط التنظيمية الموظفيت والشروط التنظيمية والقاوفية بالإنشطة والقاوفية بالإنشطة المعرفة بالإنشطة التي يقوم المعرفة بالإنشطة التي يقوم المعيل بأداتها، والقارة على تطبيق الأحكام المهنية، وقهم سياسات مراقبة الجودة وإجراءاتها.

ينسبغى عسلى مكاتب المراجعة وضع سياسات وإجراءات تهدف إلى التأكد من أن المهام تتم طبقاً للمعايير المهنية والشروط التنظيمية والقانونية، ومن أن مكتب المراجعة أو الشريك المسئول يصدر تقارير ملاتمة للظروف.

وتسمى مكساتب المسراجعة من خلال سياستها وإجراءاتها إلى خلق اتساق فى جودة أداء المهام ويتم غالباً تحقيق ذلك من خلال كتيبات يدوية أو الكترونية أو برامج حاسب آتى أو أى شكل من الأشكال ذات التوثيق الموحد. وتتمثل الأمور التي تطرح فى هذا السباق ما بلى:

- ه كيفية شرح المهام لفرق العمل الحصول على فهم أهداف عملهم.
 - عمليات الامتثال لمعايير العمل المطبقة.
 - عمليات الإشراف على العمل وتدريب الموظفين والتطيم.
- طرق فحص العمل الذي تم أداؤه والأحكام الشخصية الجوهرية التي اتخذت ونوع التقرير الصادر.
- الستوثيق الملائسم لسلعمل السدى تم أداؤه وتوقيت ودرجة الفحص
 الذي تم.
 - إجراءات تحديث السياسات والإجراءات.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم الراجعة الدولية

ومن الهام جداً أن يدرك جميع أعضاء فريق العمل أهداف العمل الذي يقومـــون بـــه، وأداء العمل بروح الفريق والتدريب الملائم يعد أمراً ضرورياً حتى يدركوا بوضوح أهداف العمل المكلفين به.

ويشمل الإنسراف مستابعة لدى تقدم مهمة العراجعة أو القحص، ومسراعاة قدرات أعضاء فريق السل وكفاءاتهم، وإذا ما كان الديهم الوقت الكسافى لإتمام عملهم، وإذا ما كانوا يدركون التطيبات، وإذا ما كان العمان يقم بعا يستفق مع الاتجاء المخطط له نحو أداء المهمة، ومناقشة المسائل الإجهاء المخطط له على نحو ملام، وتحديد الأمور التى تحتاج للاستشارة أو التمهن من أحضاء فريق العمل الأكثر خبرة أثناء قيامهم بالمهمة.

ويجب أن يقدوم أعضاء قريق العمل الأكثر خيرة بما قيهم الشريك المسلول عن العمل بقحص العمل الذي قام بأداته أعضاء قريق العمل الأقال كن قد حنث بحب فحص ما يالي :

أ- هـل تـم أداء العمـل بمـا يتفق مع المعايير المهنية والشروط التنظيمية

ب- هل هناك أمور جوهرية تم إثارتها وتحتاج إلى دراسة ؟

و القانونية؟

ج- هـل تمـت الاستشارة اللازمة؟ وما إذا كان قد تم توثيق النتائج الناتجة وتنفذها؟

د ما إذا كان هناك حاجة أمراجعة طبيعة وتوقيت ودرجة العمل الذى تم أداؤه؟
 هــما إذا ما كان العمل الذى تم أداؤه يعزز ما تم التوصل إليه من تتاتيج وتم
 ته شقة بالصورة الملائمة؟

و- ما إذا كانت أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها كافية وملائمة لدعم
 التقدير ؟

: - ما اذا كان قد تم تحقيق أهداف إجراءات المهمة ؟

القصل الأول مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية (العاضر والمستقبل)

وينسبغى عسلى مكستب المراجعة وضع سياسات وإجراءات تهدف إلى التأكد من القيام بالتشاور المحاتم بينان الأمور محل النزاع، وإنافت المحال النزاع، وإنافته المحال النزاع، والتشاور الملاحم، وتوثيق طبيعة مثل نلسك التشاور ووثيق المحاتم، وكذلك توثيق النتائج التي أسفر عنها التشاور وتوثيق المحالم،

ويشد للتناور المناقشة، على المستوى المهنى الملام، مع تُشخاص من دلخل مكتب المراجعة أو خارجه ممن الديهم الخبرة المتخصصة لحل الأسور الصعبة أو الأمور محل النزاع. ويساعد التشاور طى الارتقاء بالجودة وتحسين تطبيق الأحكام المهنية، كما يجب تشجيع العاملين لطلب المشورة في الأمور الصعبة والأمور محل النزاع.

ويتطلب التشاور الفعال مع مهنيين آخرين أن وقدم إلى أولئك الذين تمست استشاراتهم كل الحقائق المتطقة التي ستمكنهم من أن يقوموا بإسداء النصسيحة في الأمسور الفنية أو الأفلاقية أو غيرها، كما تتطلب إجراءات التشاور، التشاور مع ذوى المعرفة الملائمة وأصحاب الأقدمية والخبرة داخل المكتب (أو إذا أمكن من خارج المكتب)، بشأن أمور جوهرية فنية وأخلاقية وغيرها والتوثيق والتنفيذ الملائم المنتاتج التي أسفرت عنها المشاورات.

ويجوز أمكاتب المراجعة التي يحاجة إلى استشارة خارجية، على سبيل المسئال، الستى ليسمن لديها موارد داخلية ملائمة أن تستقيد من الخدمات الاستشارية التي تقدمها مكاتب المراجعة الأخرى، والجهات المهنية الرقابية، والهيسنات التجارية التي تقدم خدمات متطقة بعراقية الجودة قبل التعاقد على مثل تلك الخدمات.

ويجــب أن يتم توثيق التشاور بين الأشخاص الذين بسعون للحصول على الاستشارة وأولئك الذين تمت استشاراتهم، والذي يخص أمور صعبة أو أمــور مهــنية محــل للــنزاع، ويجب أن يكون التوثيق كاملاً بما فيه الكفاية

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لمايير للراجعة الدولية

ومفصل ليمكن فهم موضوع التشاور، ونتائج التشاور بما فيها من قرارات قد اتخذت والأسس التي بنيت عليها تلك القرارات وكيف تم تنفيذها.

وينبغى وضع سياسات وإجراءات للتعامل وحل المتلافات الرأى داخل فريق العمل مع أولنك الذين تمت استضاراتهم، وكذلك بين الشريك المسئول وفاحص مراقبة الجودة على المهام—إن وجدت—وينبغى دائماً توثيق النتائج التي تم التوصل إليها وتتفيذها.

وتشـجع مـثل تلك الإجراءات على التعرف على اختلاقات الرأى في مرحــلة مبكرة، وتقدم إرشادات عامة واضحة بالنسبة للخطوات التالية التى مـــتخذ بعد ذلك، كما وتطلب توثيقاً فيما يخص حل الاختلاقات وتنفيذ النتائج التى تم التوصل إليها.

وينسبغى على مكتب المراجعة وضع سياسات وإجراءات، الأداء مهام ملامسة، وقحص مراقسة الجودة على المهام للتوصل إلى تقييم موضوعى للأحكسام الشخصسية الجوهسرية التى أصدرها قريق العمل والنتائج التى تم التوصسل إليها عند صياغة التقرير. وينبغى لمثل تلك السياسات والإجراءات أن تنطسب قحصص رقابة الجودة لجميع عمليات المراجعة للقواتم المالية للمنشآت المقيدة في البورصة.

وستم تعسريف فحص رقابة الجودة بأنها عملية مصمعة لتقديم تقييم موضسوعي، قبل صدور التقرير عن الأحكام الهامة التي أعطاها فريق العمل والاستثناجات التي توصلوا إليها عند صياغة التقرير، كما يجب وضع معايير يستم على أساسها تقييم جميع عمليات المراجعة والقحص المحدود للمطومات المالية التاريخية وغير ذاك من مهام التأكد ومهام الخدمات الأخرى المتطقة بها.

- وينبغى على مكاتب المراجعة وضع سياسات وإجراءات توضح: (أ) طبيعة وتوقيت ومدى مهمة قعص رقابة جودة آداء مهام المراجعة.
 - (ب) معايير لجدارة فاحصى مهام رقابة الجودة.
 - و (ج) منظلبات التوثيق الخاصة بمهام فحص رقابة الجودة.

(1) طبيعة وتوقيت ومدى فعص رقابة جودة آداء مهام الراجعة:

يتعلق قحص رقابة جودة آداء مهام المراجعة في العادة بمناقشة قحص للقوائم المالية مع الشريك المسئول أو أية مطومات أخرى منطقة بالموضوع والتقرير، وعلى وجه الخصوص ما إذا كان التقرير يعتبر مائماً، ويتعلق قحص ما قبل الإصدار أيضاً بقحص أوراق عمل منتقاة متطقة بالأحكام الشخصية الجوهرية التي اتخذها فريق المهام والنتائج التي توصلوا إليها. وتعتمد درجة القحص على تشابك المهمة وخطر ألا يكون التقرير ملائماً الظروف، ولا يقال القحص من مسئوليات الشريك المسئول.

ويضمل رقابة جودة آداء مهام المراجعة بالنسبة لمراجعة القوالم الماليسة دراسسة تقييسم فيريق العمل لاستقلالية مكتب المراجعة فيما يتنقى بالمهسة المحددة، والمخاطر الجوهرية التى تم تحديدها أثناء القيام بالمهمة وردود الأقصال الفاصة بتلك المخاطر، والأحكام الشخصية التى اتخذها فريق المسراجعة وعالى وحيد القصوص ما يتطق بالأهمية النسبية والمخاطر الجوهرية، وما إذا كمان قد تسم عمل التشاور المسعة أو الأمور محل النزاع، باخستلافات السرأى أو غير ذلك من الأمور الصعبة أو الأمرو محل النزاع، باخستلافات السرأى أو غير ذلك من الأمور الصعبة أو الأمور محل النزاع، القوات المناقبة التنامل مها نثناء القوات المسلولون عن القوات المسلولون عن المهمسة، والأمور الستى بجب نقلها لإدارة العيل وأولئك المسلولون عن المهمسة، والأمور الستى يجب نقلها لإدارة العيل وأولئك المسلولون عن المحكمة الذلك، وإذا ما كالت أورائ العمل المنتقاد المؤجد الذلك، يتم النواح فيما يتناء المنافسية المجونة المنافسة المنافسية المنافسية المنافسة المنافسة المنافسية المنافسة المن

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم الراجعة النولية

ويقوم فاحص رقابة الجودة بالفحص في الوقت المناسب على مراحل مناسبة أثناء المهمة حتى يتم حل الأمور الجوهرية سريماً على نحو مرض للفاحص قبل إصدار التقرير.

'وفاحص رقابة الجودة على آداء مهام المراجعة' - هو شريك أو شخص آخر في مكتب المراجعة، أو شخص من خارج مكتب المراجعة، مؤهل بدرجسة منامسبة، أو فريق مكون من مجموعة من أولئك الأفراد الذين لديهم المسيرة الملائمة والكافية والصلاحية لتقييم الأحكام الهامة التي قدمها فريق العصل الذي يقوم بأداء مهمة المراجعة بما فيهم الغيراء والاستنتاجات التي توصلوا إليها عسند صسياغة التقرير بطريقة موضوعية وذلك قبل صدور التقرير.

وإذا قــام فــاحص رقابــة الجودة بإعطاء توصيات لم يقبلها الشريك المسئول ولم تحل المسألة على نحو مرض للفاحص، فلا يضدر التقرير حتى تحل المسألة بإتباع إجراءات مكتب المراجعة التى تخص التعامل مع اختلافات الرأي.

(ب) معايير حدارة فاحص مهام فحص رقابة الجودة :

 (أ) المؤهلات القنية المطلوبة لأداء هذا الدور، ويشمل ذلك الخبرة والصلاحية اللازمة.

و(ب) مدى إمكانية استشارة فاحص ما قبل الإصدار بشأن المهمة دون التأثير
 على موضوعيته.

وتنسمل المؤهسات الفسنية الفساحص ما قبل الإصدار الخبرة الفنية والخسرة العسلية والصلاحية اللارمة لأداء المهمة، وتتشكل من خبرة فنية وخبرة عملية وصلاحية كافية وملائمة تعدد على ظروف المهمة. ولــلحفاظ عــلى موضــوعية فــاحص رقابة البودة يجب ألا يفتاره الشــريك المسئول، ولا يشارك بطريقة أغرى فى المهمة أثناء فترة للفحص، ولا يتخذ قرارات نيابة عن فريق المهام، وألا يكون عرضة لأية اعتبارات من شأتها تهديد موضوعية الفحص.

ويجـوز للشريك المسئول استشارة فاحص رقابة الجودة أثناء القبام بالمهــة، ولا يجـب أن تؤشّر مثل تلك الاستشارة على جدارة فاحص رقابة الجـودة عند أداء عمله. ومع ذلك قحين تصبح طبيعة الاستشارات ودرجتها جوهـرية، والخذ كـلا مـن قـريق المهام والقاحص حذره كى يحافظ على موضـوعية القـاحص، وإذا لم يكن ذلك محكناً، يعين شخص آخر من داخل مكــتب المـراجعة أو شخص من خارجه مؤهل بدرجة مناسبة لكى يلعب دور إما قـاحص ما قبل الإصدار أو الشخص الذى تتم استشارته بشأته المهمة. إمـا قـاحص ما قبل الإصدار أو الشخص الذى تتم استشارته بشأته المهمة. ويجـب أن تسمح سياسات مكتب المراجعة بتغيير فاحص رقابة الجودة وذلك في حالة عدم قدرته على أداء قحص موضوعي.

(ج) توثيق مهام فحص رقابة حودة آداء الهمة :

ينبغى أن تتطلب السواسات والإجراءات المعنية بتوثيق رقابة الجودة توثيقاً يتضمن أن :

- (أ) الإجراءات التى تتطلبها سياسات مكتب المراجعة بشأن فحص ما قبل الإصدار قد تم تنفيذها.
 - (ب) قد تم الانتهاء من قحص رقابة الجودة قبل إصدار تقرير المراجعة.
- (ج) الفاحص ليس على دراية بأية أمور ما زالت مطقة من شانها جعل الفاحص وظن أن الأحكام الشخصية الجوهرية التي أصدرها فريق تنفيذ المهام والتنائج التي توصلوا إليها غير ماهمة.

مر اجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم للراجعة الدولية

ويجب أن تقـوم مكــاتب العــراجعة بوضع السياسات والإجراءات لاســتكمال تجميع الملغات النهائية لمهمة المراجعة مع تحديد حد زمنى لذلك تحــدده القوانيسن أو السلوانح أو يحــدده مكتب المراجعة، وفى حالة صدور تقريرين مراجعة مختلفين لنفس المهمة فإنه ينبغى التعامل مع كل تقرير على أنه عملية ممتقلة.

ويجب وضع مكتب المراجعة لسياسات وإجراءات تضمن المحافظة على السرية والحيازة الآمنة والسلامة وإمكانية الوصول واسترجاع مستندات العملية التي تفرضها المتطلبات الأخلاقية للعاملين بمكتب المراجعة.

وتشتمل الإجراءات الرقابية التي يضعها مكتب المراجعة للحفاظ على المسرية والحبازة الأسنة وسلامة وإمكانية الوصول واسترجاع مستندات المهمة على توفير ما يلى :

- استخدام كسلمة سر بين أعضاء الغريق المسئول عن المهمة وذلك
 السسماح للأنسخاص المسسموح لهم فقط بالوصول إلى المستندات الإلكترونية.
 - ضرورة وجود نسخ إحتياطية من المستندات الإلكترونية.
- ضسرورة توفير نسخ إلكترونية تعكس كافة محتويات المستند الورقي
 الأصلى بسا في ذلك التوقيعات اليدوية مع وجود فهرسة مناسية
 تسمح بإمكانية استعادة وطبع تلك النسخ كلما دعت الحاجة لذلك.

ويجب أن يضع مكتب المراجعة لسياسات وإجراءات لحفظ مستندات المهمة لفترة كافية تنفيذاً للقوالين واللوائح أو لاحتياجات المكتب، مع ملاحظة أن تسلك المستندات مسلك لمكستب المسراجعة الذى له الحق في توفير تلك المستندات أو جزء منها لعملاء المكتب إذا لم يحدد القانون خلاف ذلك بشرط ألا يؤثر ذلك على استقلالية مكتب المراجعة أو العاملين به.

6/7 التابع_____ة

لابد من وجود تقييم دائم ومستمر لنظام مراقبة الجودة وينضمن ذلك فحــص دورى لمجموعـة من المهام التى تم أدانها داخل مكتب المراجعة من أجل الحصول على تأكيد مناسب بأن نظام مراقبة الجودة بالمكتب يعمل بكفاءة وفعالية.

وينسبغى عسلى مكاتب المراجعة وضع سياسات وإجراءات تهدف إلى الستأكد من أن السياسسات والإجراءات المتطقة بنظام رقابة الجودة مناسبة وكافية وتعمل بقاعلية وملتزم بها عملياً. وينبغى أن تشمل مثل تلك السياسات والإجسراءات على دراسة وتقييم لاستمرارية نظام مكتب المراجعة في مراقبة الجدودة، ويتضسمن فحسص دورى على مجموعة منتقاة من المهام التي تم ادارها.

والهدف من وراء مراقبة الانتزام بسياسات رقابة الجودة وإجراءاتها
ببسان مدى التمسك بالمعايير المهنية والشروط التنظيمية والقانونية، وما إذا
كان هناك نظام مراقبة للجودة بصورة ملائمة وتم تنفيذه بقاطية، وما إذا كان
قسد تسم تطبيق سياسات وإجراءات مكتب المراجعة الخاصة بمراقبة الجودة
بصورة ملائمة بحيث تكون التقارير التي يصدرها مكتب المراجعة أو الشركاء
المتعاقدون ملائمة للظروف.

وتعهد مكاتب المراجعة بمسلولية متابعة الجودة إلى شريك أو شركاء أو أشسخاص آخسرين لديهسم الخبرة الكافية والملائمة والمسلحية في مكتب المراجعة لتحمل تلك المسلولية، ويقوم أقراد متخصصون أكفاء بمراقبة نظام مراقبة الجودة في مكتب المراجعة، وتغطى كلا من ملاءمة وضع نظام مراقبة الجودة وفاعلية تشغيله داخل مكتب المراجعة.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق للآلية وفقأ لعايم للراجعة الدولية

وتتضمن عملية تقييم نظام مراقبة الجودة تطيلاً للتطورات الجديدة في المعاييسر المهمنية والشسروط التعظيمية والقاتونية وكيف تنعكس على سياسات مكستب المسراجعة، وتصليل الإقسرارات المكستوية بثان الانتزام بالسياسات والإجراءات المعقبة بالاستقلاطية، وكذلك التنمية المهنية المستمرة ويشمل ذلك التدبيب الإجراءات التصحيحية التي يجب أن تتخذ والتطوير الذي يجب أن يتخذ والتطوير الذي يجب أن يتخذ والتطوير الذي يجب أن يتخذ والتطوير الذي المحتملة بالتعطيم والسحاح على المنظم، ويشمل ذلك تزويد سياسات مكتب المراجعة المحتملة بالتعطيم والسكريب بضرورة الحصول على تطيقات وملاحظات العاملين المناجعة الى المتابعة الساطة العاملين الملاحية عنى يتم إجراء التحيلات اللازمة بواسطة العاملين الملاحية عنى يتم إجراء التحيلات اللازمة بالسياسات مراقبة المودية المراجعة عنى يتم إجراء التحيلات اللازمة السياسات مراقبة المودية الجودة وإجراءاتها على وجه السرعة.

ويستم التفسيش على مجموعة منتقاة من المهام المكتملة في العادة على أسسس دوريسة، وتشمل المهام المنتقاة للفحص مهمة على الأقل لكل شسريك مسئول خلال دورة الفحص التي لا تستغرق في العادة أكثر من ثلاث سنهات.

ويعتمد الأسلوب الذي تنظم به دورة القحص، متضمناً ذلك توقيت السقاء الفريبة، وعدد المسلوب الدوية، على العديد من العوامل مثل حجم المؤسسة، وعدد المكاتب والتوزيع الجغرافي لها، ونتائج إجراءات المراقبة السابقة، ودرجة الصلاحية التي يحظى بها كل من الأفراد والمكاتب (قطى سبيل المثال، إذا ما كان المكاتب القرعية لديها الصلاحية القيام بالتفتيش لنفسها أو إذا ما كان مصرحاً فقط المكتب الرئيسي للقيام بد، وطبيعة وتعقيد ممارسات مكتب المراجعة وتنظيمه، والمخاطر المرتبطة بسلاء مكتب المراجعة وبعض المهام المحددة.

وتشــمل عســلية التفتيش انتقاء المهام الفردية، ويجوز انتقاء بعض مــنها دون إخطــار فــريق المهــام مصنفاً، ويقوم بفحص المهام أفراد غير مرتبطين بأداء المهمة أو فحص مراقبة الجودة على المهام.

وبجــوز لمكتب العراجعة عند تحديد نطاق عمليات التفتيش، أن يضع فى حســباته نطــاق بــرنامج التفتيش الخارجى المستقل وعلى ألا يحل محل بــرنامج العراقــية الداخــلى لمكتب العراجعة. وقد ترغب المكاتب الصغيرة والمعارمــون الأقراد فى استخدام شخص خارجى مؤهل أو مكتب آخر للقيام بالتفتيش على المهام وغيره من إجراءات العراقية.

وينسبغى عسلى مكستب الدراجعة تقييم تأثير أوجه القصور المذكورة الناتجة عن عملية المتابعة، كما ينبغى أن يحدد ما إذا كان هناك نظام مراقية الجسودة بالمكتب يتمشى مع المعايير المهنية والشروط التنظيمية والقانونية، وأن الستقارير التي أصدرها المكتب أو الشركاء المسئولون ملائمة للظروف، مسع بيسان حسالات القصور المتطقة بالنظام المتكررة أو غير ذلك من أوجه القصور الجوهرية التي تتطلب إجراء تصحيحي مربع.

وينسبغى أن يمسفر تقييسم المكستب لكل وجه من أوجه القصور عن التوصيات لواحد أو أكثر من الآتي :

- (أ) اتخاذ الإجراء التصحيحى الملائم فيما يتعلق بمهمة ما أو عضو ما من العاملين.
 - (ب) إبلاغ المستولين عن التدريب والتنمية المهنية بالمستجدات.
 - (ج) التغيرات اللازمة على سياسات مراقبة الجودة وإجراءاتها.
- (د) لجراء تأديب صد الأشخاص الذين لا يلتزمون بسياسات مكتب المراجعة وإجراءاته وخاصة أوثنك الذين يقومون بذلك بشكل متكرر.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم الراجعة الدولية

وإذا مــا أشــارت نتاتج إجراءات المتابعة أن التقرير يمكن أن يكون غير ملام أو أنه قد تم حذف بعض الإجراءات أثناء أداء المهمة، ينبغى على مكــتب المــراجمة أن يحــدد الإجراء الآخر الملام بحيث يتمشى مع المعايير المهــنية ذات الصــلة والشروط التنظيمية والقانونية وينبغى أيضاً أن يضع في اعتباره الحصول على استشارة قانونية.

وينبغى عبلى مكتب المراجعة سنوياً على الآقاء أن يقوم بتوصيل نتائج مراقبة نظام مراقبة الجودة للشركاء المسلولين وغيرهم من الأفراد المختصين داخل المكتب، بما في ذلك، المدير التنفيذي، أو مجلس الشركاء الخساص بها، وينبغى أن تمكن مثل هذه المعلومات من إتخاذ الإجراء السريع والمناسب، وينبغى أن تشكل المعلومات التي يتم توصيلها على ما يلى :

(أ) وصف لإجراءات المتابعة التي تم اتخاذها.

(ب) النتائج التي أسفرت عنها إجراءات المتابعة.

(ج) وصف لأوجه القصور المنتظمة أو المنكررة أو غيرها من أوجه القصور الجوهرية ووصف للإجراءات التي تم إتخاذها لحل أو تحديل أوجه القصور تلك، إذا كان ذلك ذا صلة.

وتعسل بعض مكاتب المراجعة كجزء من مكتب متعدد الفروع ويمكن من أجل الاتساق أن تنفذ بعض أو كل إجراءات المراقبة على مستوى المكتب حيث تعمل هذه المكاتب تحت سياسات وإجراءات للرقابة تهدف إلى الامتثال لـامعايير المصرية لمراقبة الجودة وهذه المكاتب تعتمد على مثل هذا النظام في المراقبة عن طريق تبليغ الأقراد المتخصصين في هذه الفروع، على الأقل مستوياً، بالسنطاق الكلى ومدى نتيجة عملية المتابعة. وياية أوجه قصور في نظام مراقبة الجدودة حستى يتم اتخاذ الإجراء اللام، مع اعتماد الشركاء المستولين في مكستب المراجعة وفروعه على تتابع عملية المراقبة التي تم تنفيذها داخل الفروع ما لم ينص نظام المكتب على ما يخالف ذلك. ويجب في النهاية إجراء توثيق مناسب لصلية المتابعة يتضمن بيان مدى التمسك بالمعايير المهنية والشروط التنظيمية والقانونية، وما إذا كان نظام مراقية الجودة قد وضع بشكل صحيح وتم تنفيذه يفاعلية، وما إذا كان قد تم تطبيق مياسات وإجراءات رقاية الجودة في مكتب المراجعة حتى تكون الستقارير الستى يصدرها المكتب أو الشركاء المتعاقدين ملائمة للظروف، مع تحديد أوجب القصور المذكورة وتقييم تأثيراتها ويضع أساسا لتحديد ما إذا

وينسبغى عسلى مكتب المراجعة وضع سياسات وإجراءات تهدف إلى الستأكد من أنه يتم التعامل بصورة ملاتمة مع الشكاوى والادعاءات بأن التعل الستأكد من أنه يتم التعامل بصورة ملاتمة مع المعايير المهنية والشروط الرقية المواتية وكذلك ادعاءات عدم الانتزام بنظام مراقبة الجودة الخاص بالمكتب بالمكتب، ويمكن أن تنشأ الشكاوى والادعاءات من داخل أو خارج المكتب ويمكن أن يكتب المالين بمكتب أو العملاء أو الغير ويمكن أن يتنقاها أعضاء فريق المهام أو غيرهم من العاملين بمكتب المراجعة.

ويجب أن يحقى مكتب المراجعة في مثل تلك الشكاوى والادعاءات وفقاً للسياسات والإجراءات الموضوعة، ويشرف على التحقيق شريك ذو خسبرة كالخية وملامسة وصلاحية دلخل المكتب ولكنه بخلاف ذلك للبست له علاقة بالمهمة، ويشمل ذلك الاستعانة بمستشار قانوني إذا لزم الأمر، ويمكن للمكاتب الصغيرة والممارسين الأفراد أن يستخدموا خدمات الشخص الخارجي المؤهل أو مكاتب أخرى كي تجرى البحث ويتم توثيق الشكاوى والادعاءات

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم للراجعة الدولية

ويجب أن يتخذ مكتب الدراجعة الإجراء المناسب إذا ما أشارت نتائج البحث إلى وجود أوجه قصور فى وضع أو تشغيل سياسات مراقبة الجودة فى المكستب وإجسراءاتها أو إلى عدم التزام قرد أو أقراد بنظام رقابة الجودة فى المكسب

7/7 التوشــــيق.

ينسبغى على مكتب المراجعة وضع سياسات وإجراءات تتطلب توثيقاً مناسباً لتقدم دليلًا على تشغيل جميع عناصر مراقبة الجودة لديها.

ويسرجع القسرار لمكتب الدراجعة حول كيفية توثيق مثل هذه الأمور قصلى سنيل المثال، يمكن أن تستخدم المكاتب الكبرى قواحد بيانات الكترونية لتوثيق أمور مثل مصادقات الاستقلالية وتقييم الأداء وتتاتج مراقبة القحص، ويمكنن أن تستخدم المكاتب الصغيرة أساليب غير رسمية مثل المذكرات الهدوية وقواتم المراجعة والتماذج.

وهناك العديد من العوامل التي بجب أن تؤخذ في الحميان عند تحديد شكل التوثيق ومحتواه كأدلة على تشغيل كل عنصر من عناصر نظام مراقية الجودة، مثل حجم المكتب، وعدد المكاتب الفرعية، ومستوى السلطة المخولة لكسل من العاملين والمكاتب، وطبيعة وتعقيد ممارسات وتنظيم المكتب. ويجب أن يحتفظ مكتب المراجعة بهذا التوثيق فترة من الوقت تكفي بالسماح الأوللك الذين يقومون بإجراءات المراقبة بتقييم النزام المكتب بنظام مراقبة الجودة أو بالقوانين واللوائح ولفترة أطول إذا لزم الأمر. الفصل الثاني:

مراجعة القوائم المالية السنوية الكاملة والمختصرة

للبنوك التجارية



الفصل الثاني:

مراجعة القوائم المالية السنوية الكاملة والمختصرة للبنوك التجارية

مقدمة الفصل :

تستهدف الدراسة في هذا الفصل استعراض خدمتين مهنيتين يقوم بهما مراقب الحسابات للبنوك التجارية. وهما المراجعة السنوية للقواتم المالية الكاملة، والمراجعة السنوية للقواتم المالية المختصرة للبنك التجاري. باعتبارهما من الخدمات المهنية الأسلسية في مجال تشكيلة خدمات مراقب الحسابات للبنوك التجارية، ناهيك عن ممارستها فعلاً في مصر الآن⁽¹⁾.

وفى سبيل تحقيق تلك الأدداف فسوف نعرض فى هذا الفصل لماهية ومجال ومتطلبات مراجعة القوائم المائية السنوية الكاملة ثلبنك التجارى من جهة، وكذلك مراجعة القوائم المائية السنوية المختصرة لهذا البنك أيضاً مسترشدين فى ذلك بمعايير المراجعة الدولية والوطنية، وذلك على النحو الوارد فى الصفحات التائية (2).

 ⁽¹⁾ عبد الوهاب نصر - شحاته السيد، " مراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومات"، الدار الجامعية، إسكندرية، 2003.

⁽²⁾ لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

عبد الوهاب لصر علي، خدمات مراقب الصابات أسوق المال – المتطلبات المهنية ومشاكل الممارسة العملية وفقاً لمعايير المراجعة المصرية والدولية والأمريكية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2002.

مراجعة حسايات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لمايير للراجعة الدولية

أولاً: مراجعة القوائم المالية السنوية الكاملة للبنوك التجارية:

يحتاج مستخدموا القوالم المائية للبنك التجارى إلى مطومات مناسبة يمكن الاعتماد عليها فضلاً عن قابليتها للمقارنة وذلك لكى تساعدهم فى تقييم أداء البنك ومركزه المائي، كما أنها تكون مقيدة لهم عند اتخاذ القرارات الاقتصادية. كما أنهم يحتلجون أيضاً إلى مطومات تساعدهم على تفهم السمات الخاصة بالعليات التى يزاولها البنك بصورة فقضل.

ويحتاج مستخدموا القوائم المالية للبنك التجارى لمثل هذه المطومات حتى ولو كان البنك التجارى بخضع لإشراف الجهات الرقابية ويقدم لها مطومات وبيانات لا تكون متاحة دائماً للجمهور، ويناء على ذلك يحتاج الأمر أن تكون الإفصاحات بالقوائم المالية للبنك التجارى شاملة إلى درجة كافية لمواجهة لعتياجات مستخدمي القوائم المالية.

ويهتم مستخدموا القواتم المالية بما يتمتع به البنك التجارى من درجة السيولة والقدرة على الوفاء بالديون وبيان المخاطر المنطقة بالأصول والإنتزامات المثبتة بميزاتية البنك، وهذا التى لا تظهر بالميزاتية. وتشير السيولة إلا رتباطات المالية الأخرى عند استحقاقها، كما تشير قدرة البنك على الوفاء بالديون إلى درجة زيادة الأصول عن الانتزامات وبالتالى إلى مدى كفاية رأس مال البنك، ويتعرض البنك التجارى إلى مخاطر السيولة والمخاطر التى تنشأ عن تنبذب أسعار العملة وتحركات معرلات معر العائد والتغيرات في أسعار السوق والمخاطر الناتجة عن عجز الطرف الأخر عن الوفاء بالسداد ويمكن أن ينحكن الله هذه المخاطر في القواتم المالية، غير أن مستخدى هذه القواتم المالية يتفهمون هذه المخاطر بصورة أفضل إذا قدمت الإدارة إيضاحات بالقواهم المثانية البنك التجارى تصف فيها الطريقة التى تدير وتراقب بإساحات بالقواهم المثانية بالتيات التى يقوم بها البنك التجارى.

الفصل الثاني مراجعة القوائم للالية السنوية الكاملة والمختصرة للبنوك التجارية

وقد سبق وأشرنا إلى أنه، مهنياً لا تعبر مراجعة حسابات البنوك التجارية نوعاً جديداً أو خاصاً من المراجعات الخارجية، إنما هي تطبيق خاص المراجعة الحسابات قابل للتطبيق على البنوك التجارية كاي تنظيم اقتصادي. لكن من المؤكد أن لطبيعة نشاط البنوك التجارية وعلاكتها بجهات الرقابة الرسمية، خاصة البنك المركزي وهيئة موق المال، تأثير حتمي على قبول التكليف وتخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة ولخيراً إحداد التقرير عن مراجعة حسابات البنوك التجارية،

1/1- مراجعة حسابات البنوك التجارية: من منظور مهنى:

باعتبار مراجعة حسابات البنوك التجارية مراجعة خارجية تظيدية فإنها تستمد أهدافها وأهميتها من المراجعة الخارجية لحسابات الوحدات الاقتصادية. وتستهدف مراجعة حسابات البنوك التجارية في المقام الأول أن يبدي مراقب حسابات البنك رأياً فنياً محايداً على القوائم المائية السنوية للبنك وأيضاحاتها المتممة لها. ويشتق من هذا الهدف العام، ويبني عليه، الأهداف الفرعية التاتية(أ):

 أ) مساعدة أصحاب المصلحة في البنك التجاري في مراقبة (دارة البنك كوكيل عنهم. ويتراوح صاحب المصلحة في البنك التجاري ما بين المساهمين، وصولاً إلى جهات الرقابة الرسمية على البنوك التجارية، خاصة

 ⁽¹⁾ معيار المحاسبة المصري رقم (19): "الإقصاح بالقوائم المالية البنوك والمؤسسات المالية المشامة، بوليو 2006.

⁻طارق عبد قمال حماد، موسوعة معاوير المحاسبة، المجاد الثاني، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، مر 410-417.

IASC, Disclosures in Financial Statements of Banks and Similar Financial Institutions: IAS No. 30, IFAC.

RitteNberg, Larry, E. and Bradley J. Schwieger, "Anditing, Concepts for a Changing Environment, N.Y. Dryden Press, 1994, pp. 884-910
 -59-

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم الراجعة الدولية

البنك المركزي وهيئة سوق المال، مروراً يعملاء البنك وداننيه ونقابة العاملين بالبنوك.

ب) التأكيد على النقة والصدق وإمكانية الاعتماد على الإفصاح السنوي للبنوك التجارية والذي يشعل؛ قائمة العركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغير في حثوق العلاك، والإيضاحات المتمعة لهذه القوائم العائية.

وتستمد مراجعة البنوك التجارية أهدية خاصة من طبيعة وأهمية البلوك التجارية نفسها، باعتبارها كيانات تنظيمية اقتصادية هادفة لتحقيق مستوى مرضى من الربح. ويمكن إيجاز أسباب أهمية مراجعة حسابات البنوك التجارية فيما بلى:

أ) بلا شك تمثل البنوك التجارية آلية اقتصادية ومالية حيوية في أي مجتمع، خاصة في دول اقتصاد السوق، حيث تلعب دوراً هاماً في تجميع الأموال وإعادة استشارها، سواء استشاراً مباشراً أو غير مباشرة من خلال الراس المنشآت والشركات الاقتصادية. وكلما أسفرت مراجعة حسابات هذه البنوك عن سلامة وصدق قوائمها المالية، وإيضاحاتها المتممة لها، كلما زادت ثقة الغير في إدارة البنوك التجارية.

ب) جميع البنوك التجارية تخضع لإشراف البنك المركزي، أو بنك الدولة، ومن أهم أدوات رقابة وإشراف البنك المركزي تقرير مراقب حسابات البنك، والذي سيحمل رسالة، هي الرأي الفني المحايد لمراقب الحسابات على القوائم العالية للبنك وإيضاحاتها المتعمة لها.

 جـ) هناك بنوك تجارية مقيدة بالبورصة. ولذلك فإن ناتج مراجعة حساباتها، خاصة نوع رأي مراقب الحسابات، سيكون له تأثير مهم على أسعار وأحجام تداول أسهم وسندات البنك .

الفصل الثاني مراجعة القوائم الثانية السنوية الكاملة والختصرة للبنوك انتجارية

د) تساعد المراجعة على دعم ثقة نقابات العاملين بالبنوك في إدارات البنوك التجارية، باعتبار أن المسئولين عن اتحادات ونقابات العمال يعتمدون على رأي مراقب الحسابات في الحكم على مدى كفاءة إدارة البنك في آداء مسئولياتها.

هــ) كلما كاتت تقارير مراجعة حسابات البنوك التجارية نظيفة كلما دعم ذلك الوضع ثقة المؤسسات التمويلية الدولية، وكذا المستثمرين الأجانب، في القطاع المصرفي المصري، وبالتألي يزداد احتمال تدفق الإيداعات والمشاركات الاستثمارية، والعملة الصعية، مما يدعم الاقتصاد الوطني بلا شك.

و) تلعب مراجعة البنوك التجارية دوراً حيوياً فى تقعل حوكمة تلك
 البنوك، خاصة حوكمة جهات الرقابة متمثلة فى البنك المركزى وكذا حوكمة
 المساهمين والمتعاملين فى البورصة فى أسهم وسندات البنك ووثائق استثمار
 الصناديق التابعة له.

2/1- متطلبات قبول التكليف بمراجعة حسابات البنوك التجارية:

القاعدة أن تتم هذه المرحلة كما في مراجعة حسابات أي وحدة اقتصادية أغرى، ماحدا ما تفرضه طبيعة النشاط والبيئة التشريعية والتنظيمية ومن ثم المحاسبية من آثار معينة أهمها ما يلى:

أ- سوف يتلقى مراقب حسابات البنك التجاري خطاب التكليف بالمراجعة من الجمعية العامة البنك مع الأخذ في الحسبان بالطبع أن التكليف بجب أن يكون لأتنين من مراقبي الحسابات على الأكل ويشترط فيهما أن يكونا من المقيدين لدى الجهاز المركزي المحاسبات والبنك المركزي، وبالطبع ممن لهم حق مراجعة حسابات شركات المسافعة، وإن كان البنك من البنوك العامة فمن المعروف أن أحدهما لابد وأن يكون من مراقبي الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق لثالية وفقاً لعايير الراجعة الدولية

ب- وبعد أن يحدد متطلبات التكليف من الموأرد المادية والبشرية من ناحية، وفي ضوء المتاح لديه من هذه الدوارد سوف يقبل التكليف، واضعاً في ذهنه أن هذا القرار أو الحكم المهني يجب أن يصاحبه أدنى مستوى ممكن من خطر التكليف. أي الخطر الناتج من احتمال تحمل مراقب الحسابات لتكليف دعاوى وتعويضات قاتونية نتيجة فمثله بدون قصد في الوفاء بمسلولياته المهنية والقانونية نحو الغير والبنك الذي يراجع حساباته.

جــ بعد قبول التكليف بمراجعة حسابات البنك سوف ببدأ مراقب الحسابات بعمق في الإعداد للتخطيط الأولى لعملية المراجعة. ومن متطلبات هذه المرحلة أن يقف على طبيعة نشاط البنك تمهيداً لتحديد أثر هذا النشاط على خطر الأعمال ومن ثم خطر المراجعة من نلحية، وعلى خطر الرقابة والنظام المحاسبي من نلحية أخرى. وأهم ما يمكن أن يصل إليه في هذه المحدثة ما بلم.:

جــ/1- أن البنك التجاري بمارس عدة أتشطة مصرفية واستثمارية، أهمها على الإطلاق تجميع المدخرات والإبداعات من الأفراد والمنشآت وإعادة استثمارها أو توظيفها أو إيداعها لدى الغير، مثل البنك المركزي والبنوك الأخدى.

جــ/2- من أهم عوامل نجاح البنك التجاري الحفاظ على استقرار ملموس في الموارد الرأسالية بما فيها التمويل بإصدار سندات، ومراقبة جودة الاستضارات ومحافظ القروض لدى الغير. وتمثل محافظ القروض لدى الغير، أو محافظ إقراض الغير، نشاطاً رئيسياً للبنك مصحوب بخطر مرتفع ومتنوع في نفس الوقت، خاصة أن هذه القروض يجب أن تكون بضمان. أما الاستثمارات فيمكن أن تكون في شركات أخرى، أو عقارات، ولكن معظمها يمكن أن يكون في أوراق مالية قد تكون بغرض المتاجرة أو متاحة للبيع أو

الفصل الثانى مراجعة القوائم المالية السنوية الكاملة والمختصرة للينوك التجارية

جـ3/- أن البنوك التجارية تخضع بالضرورة لإشراف البنك المركزي. والذي من حقه إلزام البنوك ببعض الأمور مثل؛ قيمة رأس المال المصدر والمدفوع، معدلات الخصم وإعادة الخصم، الاحتياطيات، الإيداعات لدى البنة المركزي، وهامثن أسعار المسلات الحرة.

جــ/4- أن البنوك التجارية لها حد أدنى من السمات المشتركة. ومن أهم هذه السمات ما يلي:

- أن من أهم مؤشرات نجاح البنك جودة محفظة استثماراته ومعدل العائد المكتسب على هذه المحفظة.
- أن البنك التجاري دائماً في حاجة لحسن إدارة تشكيلة الأصول/ الانتزامات.
- أن البنك التجاري عادة ما يكون لديه أصول ثابتة ملموسة محدودة بالمقارنة بإجمالي أصول البنك.
- أن البنك التجاري غالباً إن لم يكن دائماً الآن يطبق نظام
 حاسبات متقدم، وبالطبع في المجال المحاسبي وتسيير أعمال الأقسام.
- أن البنوك التجارية تستخدم مصطلحات محاسبية وقنية خاصة بها وتتأثر حساباتها وإقصاحاتها إلى حد ما بالقوانين واللوائح السارية بجاتب المعايير المحاسبية، كما سنوضح لاحقاً.

3/1- مقاييس صدق القوائم المالية للبنوك التجارية:

القاعدة أن تطبق معايير المحاسبة الوطنية على البنوك التجارية كما هو الحال في مصر بالنسبة لتطبيق البنوك التجارية لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم 243 في يوليو 2006، وأن تلتزم هذه البنوك بالقوانين واللواتح ذات الصلة. ومن أهمها قانون البنوك وكذا القوانين ذات التأثير على البنوك التجارية خاصة القانون 88 اسنة وكذا القوانين المركزي والجهاز المصرفي والاحته الصادرة بقرار رئيس

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم للراجعة النولية

الجمهورية رقم 101 لسنة 2004، ورقم 64 لسنة 2004 أيضاً، وأيضاً قرارات وتطيمات والخطابات الدورية للبنك العركزي.

ومهنياً ما لم يوجد معيار محاسبة مصري يحكم القياس والإنصاح والاعتراف المحاسبي في البنوف التجارية فسوف يتحقق مراقب الحسابات من تطبيق البنك لمعايير المحاسبة الدولية. ومهنياً يجب مراعاة عدة أمور في هذا الشاء/ أهمها ما طر:

أ- من البديهي أن هنك بعض القواعد والأسس المحاسبية، وكذا معايير محاسبية خاصة، تلائم طبيعة نشاط البنوك التجارية. وبالطبع لا تتعارض بالمرة مع معايير المحاسبة الدولية وتستقيم تماما مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً. وسوف نولي هذه التطبيقات المحاسبية الخاصة بالبنوك التجارية بعض الاهتمام الطلاقاً من أنها تمثل - بجانب القوانين واللوائح السارية. مقياس صدق القوائم المائية المبتاري وليضاحاتها المقممة. وأهم متطلبات القياس والإلصاح المحاسبي الخاصة بالبنوك التجارية ما يلى:

ب-رجب أن وقصح البنك عن أهم السياسات المحاسبية الخاصة بالقياس والاعتراف والإقصاح المحاسبي. لأن هذا الإقصاح من شأته أن يمكن مستخدمي القوائم المالية للبنك من فهم أسس إعداد هذه القوائم المالية. ومن أهم متطلبات الإقصاح في هذا الشأن ما يلي:

 ب/1- السياسة المحاسبية الخاصة بالاعتراف بالمصادر الرئيسية لدخل البنك. ومن أمثلة ذلك ما يئي:

يتم الاعتراف يدخل الفوائد وأتعاب الانتزام بالقروض على أساس زمني
 نسبي، مع الأخذ في الحسبان أصل الميلغ والمحل القابل التنظييق، أما
 الدخل من الأتعاب الأخرى فيتم الاعتراف به عند استحقاقه.

الفصل الثاني مراجعة القوائم لثانية السنوية الكاملة والمختصرة للبنوك التجارية

 يتوقف الاعتراف بالفائدة على القروض التي توقف استحقاقها طائما
 كانت الإدارة ترى أنه من غير المحتمل إعادة سداد القرض حسب شروط الاتفاق: أو عندما يكون قد مر على استحقاق المبلغ الأصل أو الفائدة تسعون يوماً أو أكثر.

 ب/2- السياسات المحاسبية الخاصة بتقويم الاستثمارات والأوراق المالية المتعامل عليها، ومثال ذلك ما يلي:

الاستشمارات التجارية: يتم تعديل الاستثمارات التجارية لكي تظهر
بالقيمة العادلة مع الاعتراف بآية أرباح أو خسائر من التغيرات في
القيمة العادلة ويفصح عنها في قائمة الدخل، وذلك وفقاً لمعيار
المحاسبة الدولى رقم (39).

ب/3- المعياسات المحاسبية التي تشرح الفرق بين المعاملات والأحداث التي ينتج عنها الاعتراف بالأصول والانتزامات داخل الميزانية مقابل تلك الاختلافات التي ينشأ عنها بنود محتملة وارتباطات، بما فيها المقردات خارج الميزانية. ومثال ذلك الارتباطات والتي تمثل تسهيلات الإقراض غير المسحوية مثل الائتمان المعتد للعلاء غير القابل للإلغاء حسب الاتفاقات مع العملاء (ولا يمكن سحيه باختيار البنك) يتم الإنصاح عنها كارتباطات (تعهدات) وايس كقروض وسلفيات للعملاء. فإذا تم استخدام التسهيلات كلياً أو جزئياً، من جانب العملاء قبل نهاية السنة سيتم الإفصاح عن ذلك كقروض وسلفيات.

السياسات المحاسبية التي توضح أساس تحديد كل من:

- مخصص الخسائر المجتملة من القروض والسلفيات.
 - إطفاء القروض والسلفيات المحومة.

وجدير بالذكر أن مخصص خسائر القروض Losses يتم تكويف Losses يتم تكويف لمواجهة الخسائر المحتملة من القروض والسلقيات للصلاء والتي يتم فحصها كل على حدة، ويتم تحديدها بوضوح على أنها --65-

مراجعة حسابات البنوك الثجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم الراجعة الدولية

أصبحت مشكوك فيها، ويشار إليها كمخصص معين. كما يتم عمل مخصص عام استناداً إلى الخبرة بناءاً على المخاطر التي يتوقع حدوثها في أي محفظة من محافظ سلفيات البنك دون تعيين سلفية يذاتها،

أما بالنسبة للقروض والسلفيات التي استنفذ البنك في سبيل استردادها كافة الطرق القانونية وغير القانونية، ومع ذلك لم يستردها، فيتم إطفائها باعتبارها ديون محدومة.

 ب/4- السياسات المحاسبية التي توضح أساس تحديد وتجنيب مبالغ لمواجهة المخاطر العامة المصرفية والمعالجة المحاسبية لهذا الاحتياطي.

وتنبع أهمية هذه السياسة المحاسبية من أن جهات الرقابة على البنوك، خاصة البنك المركزي المصري أو التشريع القائم قد تطلب من البنك تجنيب مبالغ المواجهة المخاطر العامة للصيرفة، بما في ذلك المنسائر أن المخاطر غير المنظورة أو احتياطيات الطروف الطارفة، بخلاط ما هو مطلوب في هذا البند تحديداً حسب معيار المحاسبة الدولي رقم 37. ولن يكون ممكناً السماح للبنك يتحديل هذه الاحتياطيات على دخل القترة، إذ سيوقي نظال إلى تحريف المركز المالي للبنك. ولذلك يتم تجنيب الاحتياطيات على مسئولة من الأرباح المحتجزة للبنك، ويتم الإقصاح عنها يصفقة مسئقلة مسئولة.

الاحتياطيات النظامية

طبقاً للنظام الأساسي للبنك، وبناء على قرار الجمعية العامة للبنك تم تجنيب 10% من صافي الربح القابل للتوزيع عن السنة كاحتياطي نظامي سنوياً، وسوف يستمر تجنيب هذه النسبة سنوياً إلى أن يبلغ رصيد هذا الاحتياطي 50% من رأس المال المصدر والمدفوع.

الفصل الثانى مراجعة القوائم المالية السنوية الكاملة والمختصرة للبنوك التجارية

4/1- القوائم المالية السنوية الكاملة للبنك التجاري:

سوف نتناول هنا أهم القواحد الأساسية لإعداد وعرض القوائم المالية السنوية الكاملة للبنك التجاري، وذلك على النحو التالي:

1/4/1 - قائمة الدخل الكاملة :

يجب عرض قائمة الدخل السنوية الكاملة للبنك التجاري بطريقة بمقتضاها يتم تجميع الدخول والمصروفات حسب طبيعتها، ثم الإفصاح عن مبالغ الأفواع الرئيسية من الدخول والمصروفات، وذلك على النحو التالي:

أ) يجب أن يشمل الإقصاح في قائمة الدخل ومرفقاتها – على الأقل - ما علم:

- القوائد والدخل المماثل لها (عائد القروض وأذون الخزانة والسندات).
- مصروف الفوائد والأعباء المماثلة لها (مثل تكلفة الاقتراض والودائع).
- دخل التوزيعات (التوزيعات على الأسهم ووثائق الاستثمار وصكوك التمويل).
 - الدخل من الأتعاب والعمولات (عائد الخدمات المصرفية).
 - ه مصروف الأتعاب والعمولات.
 - أرباح ناقصاً خسائر تداول الأوراق المالية.
- أرباح ناقصاً خسائر الاستثمار في الأوراق المالية (ناتج النصرف
 في الاستثمار بالبيع).
- أرياح ناقصاً خسائر التعامل في الصلات الأجنبية (أرباح أو خسائر معاملات النقد الأجنبي).
 - الدخول التشغيلية الأخرى.
 - خسائر القروض والسلفيات.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق للالية وفقاً لمايير الراجعة الدولية

- المصاريف العامة والإدارية.
 - مصاریف تشغیلبة أخری.
- فروق تقييم الاستثمارات بغرض المتاجرة بالقيمة العادلة في تاريخ الميزانية.
 - إيرادات عمليات أخرى.
 - أعباء الالتزامات المحتملة (الأحداث الطارئة).

 ب) بجب الإقصاح بصورة مستقلة عن الأنواع الرئيسية من الإيرادات والمصروفات وصولاً لأرباح أو خسائر النشاط وصافي الدخل قبل وبعد الضرائب وذلك لأغراض مساعدة مستخدمي القوائم المالية في تقييم أداء البنك التجاري.

ج) محظر إجراء مقاصة بين بنود الإبرادات والمصروفات عن المغترة، فيما عدا تلك البنود الدينطة بأصول أو التزامات. أما المقاصة القانونية فهي قائمة، حيث تمثل المقاصة عندان توقع تحقق أو تسوية الأصل أو الالمتزام. وغني عن القول بالطبع بأن إجراء المقاصة حملى سبيل الخطأ حبين بنود الإبرادات والمصروفات يمكن أن يخل بإمكانية حساب العائد على نوع معين من الأصول، وبالطبع يعوق إمكانية تقييم مستخدمي القوائم المالية ثنواء للناف.

- د) يمكن للبنك أن يعرض البنوك التالية بالصافي في قائمة الدخل:
 - أرباح أو خسائر عمليات النقد الأجنبي.
 - أرباح أو خسائر التصرف في الاستثمارات في الأوراق المالية.
- أرباح أو خسائر التصرفات في، والتغير في، قيمة الأوراق المالية بغرض المتاجرة.

ووقفاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار السيد الدكتور/ وزير الاستشار رقم 243 لسنة 2000(أ) يجب على البنك التجارى أن يعرض قائمة الدخل على أسلس تجميع بنود الإيرادات والمصروفات مبوية حسب طبيعتها والإقصاح عن مبالغ الأنواع الرئيسية لهما.

بالإضافة إلى الالتزام بمتطلبات الإقصاح الواردة بمعايير المحاسبة المصرية الأخرى، ويشمل الإقصاح في قائمة الدخل أو في الإيضاحات المتممة للقواتم المالية كحد أدنى عن بنود الإيرادات والمصروفات التالية :

- عاند القروض وأذون الخزانة والأرصدة لدى البنوك.
 تكلفة الودائم والاقتراض.
 - توزيعات الأسهم ووثائق الاستثمار.
 - إيرادات الرسوم والعمولات.
 - مصاریف الرسوم والعمولات.
- الأرباح ناقصاً الخسائر الثانجة عن التعامل في الأوراق المالية المحتفظ بها بغرض التداول.
- الأرباح ناقصاً الخمائر الثانجة عن التعامل في الأوراق المالية المحتفظ بها يغرض الاستثمار.
 - الأرباح ناقصاً الخسائر الناتجة عن التعامل في المعلات الأجنبية.
 - إيرادات التشغيل الأخرى.
 - خسائر اضمحال في القروض والسلفيات.
 - المصروفات الإدارية والعمومية.
 - مصاریف النشغیل الأخری.

 ⁽¹⁾ معيار المحاسبة المصرى رقم 19، "الإقصاح بالقواتم المالية للبغوك والمؤسسات المالية المشابهة".
 يولمبو 2006.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم الراجعة العولية

ويجب أن تتضمن الأنواع الرئيسية للإيرادات الناتجة عن السليات المصرفية العوالد وأتعاب أداء الخدمات والعمولات ونتاج التعاملات، ويتم الإفصاح عن كل نوع من أنواع الإيرادات على حدة حتى يستطيع مستخدموا القوائم المائية تقييم أداء البنك ويجب عرض تلك الإقصاحات بالإضافة إلى الإغصاحات الخاصة بمصدر الحصول على الإيراد.

وبجب أن تتضمن الأنواع الرئيسية للمصروفات الناتجة عن العمليات المصرفية الفوائد والسولات وخسائر القروض والسلفيات والمصروفات السومية والإدارية والأعباء الناتجة عن الانخفاض في قيمة الاستثمارات، ويتم الإفصاح عن كل نوع من أنواع المصروفات على حدة حتى يتمكن مستخدم القوائم المالية من تقييم أداء البلك.

ولا يتم إجراء المقاصة بين بنود الإيرادات والمصروفات، ويستثنى من ذلك ما يتطق منها بعمليات تقطية المخاطر أو بالأصول والانتزامات التي تم إجراء مقاصة بينها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

وباستثناء عطيات تنطية المخاطر والمقاصة بين الأصول والإنتراسات، فإن إجراءات المقاصة بين بنود الإبرادات والمصروفات لا يساعد مستخدمي القوالم المائية للبنوك التجارية على تقييم أداء أنشطة البنك كل على حدة والعائد الذي يحققه البنك على مجموعة معينة من الأصول.

وتظهر الأرباح والخسائر الناتجة عن البنود التالية عادة بالصافى :

 البيع أو التغير في القيمة الدفترية للأوراق المالية المحتفظ بها بغرض التداول.

ب- بيع الأوراق المالية المحتفظ بها بغرض الاستثمار.

جــ التعامل على العملات الأجنبية.

ويتم الإقصاح عن إيرادات القوائد ومصروفات القوائد كل على حدة وذلك من أجل تقهم أفضل لمكونات وأسباب التغير في صافى الفوائد.

ومن المفضل أن تقوم الإدارة بتقديم إيضاحات عن متوسط معدلات سعر العائد ومتوسط معدل العائد على الأصول التي تدر إيرادات ومتوسط الانتزامات التي يدفع علها عوائد خلال الفترة.

وللتوضيح:

بناءاً على ما سبق يجب أن تظهر قائمة دخل بنك المنصورة النجاري كما يلي:

بنك المنصورة التجارى قائمة الدخل عن السنة المنتهية في 2005/12/31 2005/12/31

البيــــان	2006	2005
رادات النشاط (الإيرادات التشفيلية)		
خل الفوائد (عائد القروض والأرصدة لدى اليتوك وأنون	800000	760000
خزانة والسندات)	800000	760000
فصم: أعباء الفوائد (تكلفة الودائع والافتراض)	(41000)	(400000)
مافي عائد الفوائد	390000	360000
مافي دخل الاستثمارات بغرض المتاجرة	4000	4000
ياح (خسائر) المعاملات في النقد الأجنبي	28000	20000
ياح (خسائر) بيع الاستثمارات المتاحة للبيع	40000	26000
هاب وعمو لات	100000	80000
رادات تشغيلية أخرى	16000	16000
اقي إيرادات النشاط (1)	578000	506000
نصم: المصاريف التشغيلية: (2)	140000	100000
فصص خسائر قروض وسلقيات	2000	2000
فصص فقد استثمارات	142000	102000
اللهي دخل النشاط (الدخل التشغيلي) (1-2)	436000	404000
تماف : ايرادات أخرى	18000	16000
	454000	420000
	454000	420000
صم: مصاريف عمومية وإدارية	(160000)	(150000)
صروفات إهلاك أصول ثايتة	(22000)	(20000)
افى الدخل قبل الضريبة	272000	250000
نصم: ضريبة الدخل	(108800)	(100000)
افي ربح السنة بعد الضريبة	163200	150000

2/4/1- قائمة للركز للالي السنوية الكاملة:

القاعدة أن تسبوب الأصسول والانترامات في ميزانية البنك التجاري حسسب طبيعتها، ويتم ترتيبها حسب درجة سيولتها. وعموماً يجب أن يراعي البسنك التجاري ما يلى بخصوص الإفصاح في قائمة المركز المالي في نهاية الفترة المحاسبية:

 أن يتم تبويب الأصول والالتزامات حسب طبيعتها وترتيبها حسب درجة سيولتها وذلك إما في صلب قائمة المركز المالي أو في مرفقاتها.

 ب) بـناءاً عـلى هذه القاعدة، من قواعد الإقصاح في قائمة المركز المالي، يمكن بيان كيفية التطبيق كالتالي:

الأصول:

- ه نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي.
- أذون خزاتة وأذون أخرى قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي.
 - أوراق مالية حكومية وغير حكومية محتفظ بها لأغراض التداول.
 - استثمارات مائية بغرض المتاجرة.
 - استثمارات مائية متاحة للبيع.
- ايداعات وقروض وسلقيات لدى البنوك الأخرى (بعد خصم المخصص).
 - قروض وسلفيات للعملاء.
 - استثمارات مالية في شركات لُخرى.
 - أصول ثابتة (بعد خصم مجمع الإهلاك).

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم الراجعة الدولية

الاثنة امات:

ه أرصدة مستحقة للبنوك الأخرى.

الودائع المستحقة لسوق المال.

ودائع وحسابات جارية للعملاء.

ه المبالغ المستحقة المودعين آخرين.

ه شهادات الإيداع.

أوراق الدفع والالتزامات الأخرى الورقية.

ه أرصدة دائنة ومخصصات أخرى.

ه قروض طويلة الأجل.

ج—) بالطبيع فإن عملية تبويب الأصول والانتزامات حسب طبيعتها لا تمسئل مشكلة. وفي الواقع فإنها أكثر الطرق منطقية لعرض ميزالية البنك التجارى.

 د) بجب الــنظر لمدئية حصر وتبويب الأصول حسب سيولتها على أثها عملية مناظرة لحصر وتبويب الالتزامات حسب تاريخ استحقاقها، حيث يعبر تاريخ الاستحقاق مقياس للسيولة بالتسبة للالتزامات.

هـ) لا يجوز إجراء مقاصة بين الأصول والانتزامات، أن العكس، ما
 لـم يكسن ذلـــــك مرخص به قاتوناً، وأن تمثل المقاصة توقع بتحقق أو تسوية
 الأصل أو الانتزام.

و) لم يعد مطاوباً من البنوك أن تعيز بين الاستثمارات طويلة وقصيرة الأجل إتما عليها أن تعيز بين الاستثمارات يغرض المتاجرة، والاستثمارات المستاحة للبيع، والاستثمارات المحسقظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

ز) يجب على البنوك أن تقصيح عن القيمة السوقية العادلة للاستثمارات في الأوراق العالية، إذا اختلفت عن القيمة الدفترية المحدلة في القواسم العاليسة. ولأن كما أمن الاستثمارات بغرض المتاجرة والاستثمارات المستلحة للبيع تظهر في العيزانية بالقيمة العادلة، فإن هذا الإقصاح الإضافي يؤشر الآن فقط على الأوراق العالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستطاق، والمحتفظ بها على أسلس التكافة المستئفذة Amortized.

ووفقاً لمعاييس المحاسبة المصرية الصادرة بقرار السيد الدكتور/ وزيسر الاستثمار رقم 231 لسنة 2006 "مجيار المحاسبة المصرى رقم 19 للإغصاح بالقوائم المائية المبنوك والمؤسسات المشابهة، يجب على البنك أن يعسرض الميسراتية على أساس تجمع بنود الأصول والانتزامات مبربة حسب طبيعتها ومرتبة حسن درجة منولتها النسبية فيما بينها:

وبالإضافة إلى المتطلبات الواردة بمعايير المحاسبة المصرية الأغرى، تقصسح الميــزاتية أو الإيضــاحات المتممة للقواتم المائية عن بنود الأصول والانتزامات التائية عنى الأثل:

الأصول:

- النقدية والأرصدة ثدى البثك المركزي.
- الأرصدة لدى البنوك سواء كانت حسابات جارية أو ودائع.
 - الودائع لدى أسواق المال.
- أذون الخــزانة والأوراق الحكومية الأخرى التي يمكن إعادة خصمها لدى
 البنك المركزى.
- الأوراق الماليسة الحكوميسة والاسستثمارات الأخرى المحتفظ بها بغرض التداول.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات الماملة في مجال الأوراق لثانية وفقاً لعايم الراجعة الدولية

- قروض وسلفيات للعملاء والبنوك.
- الأوراق المالية المحتفظ بها بغرض الاستثمار.

الالتزامات:

- الأرصدة المستحقة للبنوك "حسابات جارية وودائع وقروض قصيرة الأجل".
 - الودائع الأخرى المستحقة الأسواق المال.
 - المبالغ المستحقة للمودعين الآخرين.
 - شهادات الإيداع.
 - السندات والالتزامات الأخرى المؤيدة بصكوك.
 - القروض طويلة الأجل.
 - ه أرصدة أخرى مستحقة.
 - المخصصات غير المتعلقة بأصول معينة.

ويعسر الأسلوب الأمثل لتصنيف أصول والتزامات البنك التجارى هو تجميعها حسب طبيعتها وترتيبها حسب درجة سيولتها، ولا يتم التقرقة بين البسنود المستداولة وغيسر المتداولة بسبب أن معظم أصول والتزامات البنك التجارى يمكن تحقيقها أى سدادها فى المستقبل القريب.

ويعبر التمييز بين الأرصدة المستحقة لدى البنوك التجارية وتلك التى لسدى أطراف أخرى في الأسواق المالية وكذا أرصدة المودعين الآخرين من المعلومات الهامة، لأنها توضح علاقات البنك التجارى واعتماده على البنوك والأسسواق المالية والمودعين، لذلك يقوم البنك التجارى بالإقصاح عن البنود التالية كل على حدة سواء في الميزانية أو الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

أ- الأرصدة لدى البنك المركزي.

ب- الأرصدة ثدى البنوك الأخرى.

ج- الأرصدة لدى الأسواق المالية.

د- الأرصدة المستحقة للبنوك.

الودائع المستحقة الأسواق المال.

و- ودائع العملاء.

ولا يستطيع البنك بصفة عامة معرفة حامل شهادات الإيداع الخاصة به حيث يتم التعامل والمتاجرة بها عادة في السوق المفتوحة، وبالتالي يفصح البـنك عـن تلك الإيداعات التي تم الحصول طيها منفصلة من خلال إصدار شهادات الإيداع الخاصة بها أو أية أوراق أخرى قابلة للتداول.

وعــلى للبــنك الإقصاح عن القيمة العادلة لكل مجموعة من الأصول الماليــة والألـــتزامات المالية وذلك طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (25) الخاص بالأدوات المالية- الإقصاح والعرض.

ويقسسم معرار المحاسبة المصرى رقم (26) الخاص بالأدوات المالية — الاعتراف والقياس- الأصول المالية إلى أربعة أقسام: قروض ومديونيات، اسستثمارات محستفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، أصول مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال ربح أو خسارة، وأصول مالية متاحة للبيع، وبجب على البنك الستجارى أن يقصح عن القيم العادلة لأصوله المالية المتمثلة في تلك الأقسام الأربعة على الأقل.

ووفقاً للقواعد السابقة نظهر قائمة المركز المالي الافتراضية لبنك غزة التجارى في 2006/12/31

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لمايير الراجعة الدولية

بنك غزة التجارى قائمة المركز المالي في 2006/12/31 -2005/12/31

البيــــان	2006/12/31	2005/12/31
أصول:		
دية وأرصدة لدى البنك المركزي	960000	740000
دائع لدى البنوك الأخرى	7370000	5980000
ستثمارات مالية بغرض المتلجرة	16572000	13572000
متثمارات في أوراق مالية متاحة للبيع	728000	52000
وض وسلفيات للعملاء والينوك (بالصافي)	80000	56000
ستثمارات في شركات تابعة	7160000	566000
سول ثابتة (بالصافي)	180000	178000
سول أخرى	110000	88000
جمالي الأصول	26716000	21232000
لالتزامات وحقوق المساهمين:		
لالتزامات:		
صدة مستحقة للبنوك	4374000	1996000
دائع للعملاء	16080000	13072000
وض طويلة الأجل	2600000	2760000
تزلمات أخرى	216000	192000
جمالي الالترامات	23270000	17860000
مقوق المساهمين:		
أس المال المصدر والمدقوع	2500000	2500000
حتياطيات قانونية	146000	120000
حتياطيات طارثة	58000	24000
حتياطي عام	650000	650000
رباح محتجزة	92000	78000
جمالي حقوق الساهمين	3446000	3372000
جمالى الالترامات وحقوق الساهمين	26716000	21232000
غابل ارتباطات والتزامات محتملة	30600000	24200000

3/4/1 - قائمة التدفقات النقدية السنوية الكاملة :

تعتبر قائصة الستدفقات النقدية جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية. ومحاسبياً فابان البنك التجاري مسئول عن إحداد قائمة للتدفقات النقدية عن الفاشرة المحاسبية. والقاعدة أن أسس إعداد هذه القائمة متماثلة بالنسبة الموحدات الاقتصادية، ومنها البنوك التجارية بالطبع، لكن هناك مجموعة من القواعد الخاصة بهذه القائمة في البنوك التجارية توجزها فيما يلي:

ا) يجب الإفصاح عن التدفقات النقدية الآتية بالصافي:

- المتحصالات والمدفوعات النفدية من وإلى المعلاء عندما تجور التدفقات السنقدية عدن أنشطة العميل وليس المشروع. ويطلق عليها "فيول وإعادة سداد الودائع تحت الطلب الخاصة بالبنك".
 - المتحصلات والمدفوعات النقدية مقابل قبول وإعادة سداد الودائع لأجل.
 - الإيداعات لدى البنوك الأخرى ناقصاً المسحوبات من هذه الودائع.
 - القروض والسلفيات للعملاء وإعادة سداد هذه القروض والسلفيات.
- ب) وفقاً لما سبق، ودون أننى خروج على القواعد لتحاسبية الغاصة بإعماد قائمة التنخفات النقدية وفقاً للطريقة للباشرة، تغضر قائمة التنخفات النقدية لينك القدس التجاري عن سنة 2006 كانتال، وذلك وفقاً للملحق (ب) من معيار للحاسبة للصرى رقم (4) الخاص بقائمة التنخق النقدى لؤسسة مالية من

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لماليير للراجعة الدولية

بنك القدس التجارى

التنقفات التندية من التنطقة التنفيلة التندية (23447 (23463) (200	في 12/31/6	قائمة التدفقات النقدية عن السنة المنتهية ا
المراد المسددة (المراد المسددة			التدفقات النقدية من أنشطة التشفيل:
المتحددت عن ميرونيات سيق إهدامها (1997) 4224 (1997) (1997) (1997) (1997) (1998)			فوائد وعمولات محصلة
البيدة (((المرفقين و الحروبين (المرفقين و الحروبين (المرفقين و الحروبين (المرفقين و الحروبين (المرفقين المنفط التنفيلية ((((المرفقين المنفط التنفيلية ((المرفقين			
رباح الشناء (التنفيق) قبل الأصول التنفيلية (() () () () () () () () ()		237	
الريدة (التعدي) والحدول التغييات. 234 (288) (234) (234) (234) (238) (328) (328) (328) (320) (12		(997)	مدفوعات تقدية للموظفين والموردين
الريدة (التعدي) والحدول التغييات. 234 (288) (234) (234) (234) (238) (328) (328) (328) (320) (12	1	4224	أرباح النشاط (التشغيل) قبل التغيرات في الأصول التشغيلية
ردائع لدن البنك المركزي علما استطالات رقابية (288) (288) (288) (360) (120) (1340			الزيادة (النقص) في الأصول التشغيلية:
المراق علمت للعداد المداد الم	1	(650)	تسهيلات مالية قصيرة الأجل
المراق علمت للعداد المداد الم		234	ودائع لدى البنك المركزي طبقأ لمتطلبات رقابية
المنافقة على المساحة المس		(288)	أموال مقدمة للعملاء
المنافعة (النحمي) في الانتخابات التشغيابية. (200) (200) (344) (344) (100)		(360)	صافى الزيادة في أرصدة عملاء بطاقة الانتمان
وقع العمارة (200) 3440 (100) 3440 (100) 3440 (100) 3440 (100) 3340 (100) 3340 (100) 50 (100) 50 (100) 50 (100) 50 (100) 50 (100) 50 (100) 50 (100) 50 (100) 50 (100) 600 (100)		(120)	فائدة مستحقة على العملاء
المهادات البداع قابلة للتداول (200) 3440 (100) (100) 3340 (100) (100) 3340 (100) (100) 50 (100) 50 (200) 300 (100) 1200 (300) 1200 (300) 1200 (300) 401 (300) (500) (300) 3990 (500) 3990 (500) (500) (500) (500) (500) (500) (500) (500) (500) (500) (500) (500) (500) (500) (500) (500) (500) (500) (500) (500) (500) (600) (600) (600) (600) (600) (600) (700) (700) (700) (800) (800) (800) (800) (800) (800) (800) (800) (800) (800) (800) (800) (800) (800) (800) (800) (800) (800) (800) (800) (800) (800) (800) (800) (800) (800) (800) (800) (800) (800) (800) (800) (800) (800) (800) (800) (800)			الزيادة (النقص) في الالتزامات التشغيلية:
الله القديم من الأنشاة التنفيلية قبل ضريبة قدخل (100) المسلم القداد القديم من الشملة التنفيلية قبل ضريبة قدخل (100) المتحصلات القديم من الشملة الاستغيار (100) 200		600	ودائع العملاء
مرية هذا سندة هذا سندة التسفيل (100) ماش التعقاد اللغية من الشعقة التسفيل (1) 50			شهادات إيداع قابلة للتداول
التدهات الثنية من أشطة التشغيرا(۱) التدهات الثنية من أشطة التشغير (۱) 200 200 300 1200 (600)			صافى النقدية من الأنشطة التشفيلية قبل ضريبة الدخل
المتعدال عداد المتعدد		(100)	ضربية دخل مسددة
المتحالات القديمة من الشعفة الاستثمار: 200 300 300 300 1200 300 1200 (600) (600) (600) (600) (600) (600) (700) (3340		صافى التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل(1)
ا كورونت محصلة المحصلة المحصل			التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار:
الله المحملة الله المحملة الله الله الله الله الله الله الله ال			المتحصلات من استبعاد (إغلاق) فرع
المتمسكة من بيع فروق مالية غير تجارية (600) (60		200	كوبونات محصلة
شراء فررق ملية غير متداولة (600) 3990 (500) (5			فوائد محصلة
شراء فررق ملية غير متداولة (600) 3990 (500) (5			متحصلات من بيع أوراق مالية غير تجارية
المستقبل التفاقات اللغيية من الشعلة الاستقبارات التعلقات اللغيية من الشعلة الاستقبارات التعلقات اللغيية من الشعلة التعليق المعارز الم			شراء أوراق مالية غير متداولة
التلفقت للقعلية التعويل المدار التعويل التع	-	(500)	شراء أصول ثابتة
التلفقت للقعلية التعويل المدار التعويل التع	3990		صافى التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار (2)
المسترار أسهم ممتاز 5 (200) (التدفقات النقدية من أنشطة التمويل:
ر (200) (البرائة الأبل (200) (البرائة الأبل (200) (البرائة الأبل (200) (البرائة الأبل (200) (البرائة الثانة الثناء الثناء من الشماة التوبل (200 (600 (600 (مالة المرائة الله (200 (مالة (200 (مرة (200 (مالة (200 (مرة (200 (مرة (200 (مرة (20) (مرة (200 (مرة (20) (مرة (200 (مرة (20) (مرة (20) (مرة (20			إصدار سندات
ماقى التقص فى القروض الآخرى (1000) (400) (400) التوريخ التقديم (400) (4			إصدار أسهم ممتازة
توزیعات علی المساهدون منافی التدفقات النکدیة من تشخله الموریل ⁽³⁾ منافی التدفقات النکدیة من قد المحروث علی التقدیة و ما بعادلها منافی لازیده فی التقدیة و ما بعادلها منافی لازیده فی التقدیة و ما بعادلها التقدیه و ما بعادلها فی بدایة المدادة	1		سداد قروض طويلة الأجل
ماقي الشفات النادية من أشطة الموريل ⁽⁹⁾ ماقي الشفات النادية من أشطة الموريل ⁽⁹⁾ الر التغيرات في سعر الصرف على الثقدية وما يعادلها 4790 منظى الزيادة في النادية وما يعادلها النادة النادة			
مملكي التعلقات التعلقية من التعلقية و التعلقات التعلقات التعلقات التعلقات التعلقات التعلقات التعلقات التعلقات ا التن التعلق التعلق على التعلقية و ما يعادلها التعلق التعلقات		(400)	توزيعات على المساهمين
صافى الزيادة في النقدية وما يعادلها ط790 النقدية وما يعادلها النقدية وما يعادلها النقدية وما يعادلها النقدية وما يعادلها في بداية الفترة			صافى التدفقات النقدية من أنشطة التمويل (3)
صافى الزيادة في النقدية وما يعادلها ط790 النقدية وما يعادلها النقدية وما يعادلها النقدية وما يعادلها النقدية وما يعادلها في بداية الفترة			أَثْرُ الْتَغْيِرِاتَ فِي سعر الصرف على النقدية وما يعادلها
النقدية وما يعادلها في بداية الفترة			صافى الزيادة في النقدية وما يعادلها
النقدية وما يعادلها في نهاية الفترة النقدية وما يعادلها في نهاية الفترة			النقدية وما يعادلها في بداية الفترة
	8840		النقدية وما يعادلها في نهاية الفترة

5/1- فائمة التغير في حقوق ملاك البنك التجارى:

يجب أن يعد البنك التجاري قائمة بالتغيرات في حقوق الملاك (أو المساهمين) عن الفترة المحاسبية يراعي بشأنها أن تفصح عما يلي:

أ) رأس مال الأسهم في أول وآخر السنتين الحالية والسابقة.

 ب) أرصدة الاحتياطيات أول وآخر السنتين الحالية والسابقة والحركة في هذه الاحتياطيات سلباً وإيجاباً.

جـــ) رصيد حساب الأرباح المحتجزة أول وآخر الفترة الحالية
 والسابقة وآية حركة في هذا الحساب.

د) صافي ربح (خسارة) الفترة المحاسبية السابقة والحالية.

 هــــ) إجمالي أرصدة حقوق المساهمين أول وآخر الفترتين السابقة واللاحقة، والتغيرات فيها خلال الفترتين.

ووفقاً لهذه القواعد يمكن أن تظهر قائمة التغير في حقوق المساهمين الافتراضية لبنك توشكي عن السنة المنتهية في 2006/12/31 كالتالي:

إخبالي	صافی ریج	أرياح محتجزة	احتياطيات أغرى	احتياطى خاص	احتياطى عام	اهتياطي	راس مال	ari Li
dia	رهساره) المساء	4	3	3	\$	3	1	
;					100	2000	00000000	سنة المقارنة 2005 :
21940050	1	20.00	341863	413981	107630	16376	21000000	رميد 1/1/2002
187802		187802						ريع (خسارة) سنة 2005
00000001							10000000	زيادة رأس المال
1		(100000)			100000			محول لاهتياطى عام
(87802)		(87802)						أرباح موزعة
32040050	06.00	200	341863	413981	207630	76576	31000000	2006/12/31 4
								السنة الحالية 2006:
32040050	-	-	341863	413981	207630	76576	31000000	رميد 1/1/9002
2000000	2000000	6	8	-	=	1	1	ربح (خسارة) سنة 2006
ł		1	1		*	1	1	زیادة (تخفیض) رأس المال
34040050	2000000	****	341863	413981	207630	76576	31000000	رصيد 2006/12/31 عيمر

6/1- الأحداث والظروف الطارشة والارتباطات شاملة البنود خارج الميزانية أوغير مدرجة بالميزانية :

يجب أن تدرك إدارة البنك التجاري ما يلي بخصوص الإفصاح في هذا الشأن:

أ) أن الاستراءات الطارئة عبارة عن تعيدات ممكنة تنتج من أحداث مسيئة تنتج من أحداث مسيئة مسيئة وجودها فقط بالعائد النهائي لواحد أو أكثر من الأحداث المستقبلية غير المؤكدة، والستي لا تخضع تماما لرقابة المشروع، وأن الاستراءات الطارئة يمكن أن تكون أيضاً تعهدات حاضرة ناتجة عن أحداث مسابقة ولسم يستم الاعتراف بها، إما لأنه من غير المحتمل أنه سيكون هناك تدفق خارج للموارد، أو لأن مبلغ التعهد لا يمكن قياسه بصدق.

ب) يجب أن يفصح البنك في هذا الشأن عما يلى:

 طبیعة ومباخ الارتساطات بصد الاستمان غیسر القابل للإلخاء irrevocable لاته لا یمکن مسحبها من جانب البنك بدون تحمل جزاءات أو مصروفات جوفریة.

 طـبيعة ومقـدار الارتباطات والأحداث الطارئة الناتجة عن مفردات خارج الميزانية، والتي تشمل تلك المرتبطة بما يلى:

-بدائسل الاستمان المباشرة، والتي تشمل ضمانات عامة للمديونية، قسيولات البسنك، وخطابات الانتمان القائمة، والتي تعمل كضمانات للقروض والأوراق المالية.

- الظروف الطارئة المرتبطة بالمعاملات والتي تشمل سندات الأداء سندات العطاءات، الضمانات، وخطابات الاتكمان المرتبطة بمعاملات معينة.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم المراجعة الدولية

- الأحداث الطارئـة المرتبطة بالتجارة، وهي أحداث تسبيل نفسها وأحداث طارئـة قصيرة الأجل مرتبطة بالتجارة ناتجة من حركة السبطع، مثل الاعتمادات المستندية التي بموجبها يمكن استخدام السبطع محل الاعتمادات المستدية التي بموجبها يمكن استخدام السبطع محل الانتمان كضمان للاعتماد البنكي، وأحياتاً يشار إليها كمتحصلات ثقة TR.
- اتفاقات المبيعات وإعادة الشراء والتي لا تعكسها أو يتم الاعتراف بها في ميزانية البنك.
- البنود الخاصة بمعدلات الفائدة وأسعار الصرف الأجنبي، مثل عقود الخيارات والعقود المستقبلية وغقود المضاربات.
- الارتسباطات الأخـرى الستي تشـمل البنود خارج الميزانية، مثل تسهيلات الضمان الدوارة وتسهيلات إصدار الأوراق التجارية.

جـــ) يعتبر الإقصاح عن الأحداث الطارئة والإرتباطات غير القابلة للإلفاء ضمن مرفقات قائمة المركز العالي أمر مهم لمستخدمي القوائم المالية للبنك وجهات السرقاية، إذ يعطي مؤشرات على موقف السيولة لدى البنك. ويبساطة إذا استفاد كل العملاء بهذه الارتباطات في آن واحد فسوف يواجه البنك نقصاً حاداً في السيولة.

 د) أن الإفصاح عن البنود خارج الميزانية ذو دلالة معوماتية لمستخدمي القوائم المانية للبنك لأن تقييم مخاطر أعمال البنك يعتمد بالضرورة على البنود الظاهرة بالميزانية وخارج الميزانية.

(الإقصاح عنهما خارج) قائمة المركز المالي. وعموماً يجب الإقصاح عن الحسابات النظامية حتى ولو لم يتم الإعتراف بها.

وللتوضيح:

بـناءاً عـلى القواعد السابقة يمكن أن يظهر الإنصاح عن الأحداث الطارئــة والارتــباطات أــدى بنك غزة التجاري في 2006/12/31، 2005/ 2005 كالتال.:

ġ			
البيـــــان	2006	2005	Г
فسي 2006/12/31، 2005 كسانت الأحداث			Г
الطارئة والارتباطات البنكية كالتالي:			
خطابات التمان	20000	18000	
ضمانات مختلفة	22000	16000	
قيو لات	24000	22000	
كمبيالات سيتم تحصيلها للعملاء	26000	24000	
ارتباطات عن انتمان لم يسحب بعد	30000	24000	
	122000	104000	Γ

7/1- تواريخ استحقاق الأصول والالتزامات:

مسن الأهمية بمكان لمستخدمي القوائم المائية للبنك التجاري الوقوف على المعلومات الخاصة بتواريخ استحقاق الأصول والانتزامات، لأن المقابلة المسليمة من عدمه بين تواريخ الأصول والانتزامات معاً لها مردودها الفعال على ما يمكن أن يولجهه البنك من مشاكل، خاصة مشاكل المبولة. وفي هذا الصدد يجب أن تدرك إدارة البنك ما يلي يشأن الإقصاح عن تواريخ استحقاق الأصول والانتزامات:

 أ) مع التسليم بإمكانية اختلاف تواريخ الاستحقاق وأساس التصنيف إلا أنسه يمكن الاسترشاد بالفترات الآنية (حتى شهر واحد، من شهر إلى ثلاثة

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المانية وفقاً تعايم الراجعة الدولية

شسهور، من ثلاثةً شهور حتى سنة، من سنة حتى خمسة سنوات، من خمس سنوات فأكثر).

ب) وجسب حمساب الفترة بدءاً من تاريخ بداية الفترة المتبقية حتى تساريخ السداد، فعلى سبيل المثال إذا كان هناك التزام قدره 1000000 جنيه سدد ربعه في 2006/4/1 يتم تبويب الستيقي وقدره 750000 جنيه تحت فئة من ثلاثة حتى سنة إذا كان تاريخ السداد 2007/3/31. وبالطبع فهذا الأساس يخدم أغراض تقييم موقف سيولة البنك.

ووفقاً لمعاييسر المحاسبة المصرية الصادرة بقرار السيد الدكتور/ وزيسر الاسستثمار رقم 243 لمسئة 2006 "معار المحاسبة المصرى رقم 19 "، الإقصاح بالقوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة " يجب على البنك التجارى الإقصاح عن القاروف المحتملة والارتباطات التالية وذلك طبقاً لمعيسار المحاسبة المصرى رقم (28) الخاص بالمخصصات والأصول والانتزامات المحتملة.

 (أ) طبيعة وقيمة الارتباطات العالية الخاصة بمنح الانتمان والتي تكون غيسر قابلة للإلغاء نظراً لأنه لن يكون في استطاعة الينك التصرف فيها يدون خطر تكبد الغرامات أو المصروفات الخاصة بها.

 (ب) طبيعة وقيمة الظروف المحتملة والارتباطات الناشئة عن البنود خارج الميزانية وتشمل تلك المنطقة بالموضوعات التالية :

 البدائل المباشرة للانتمان وتتضمن الضمانات العامة للمديونيات وضمانات القسول البنكية وخطابات الاعتماد التي تستخدم كضمانات مالية للقروض والأوراق المالية.

 الانتزامات المحتملة المرتبطة بالمعاملات المتطقة بخطابات ضمان حسن الأداء وخطابات ضمان ابتدائية وضماتات وخطابات الاعتمادات تحت الطلب المرتبطة بمعاملات معينة.

- الظـروف المحتمـــلة قصيرة الأجل ذاتية التصفية والمرتبطة بالمعاملات النائســـــة عن حركة البضائع مثل الاعتمادات المستندية التي تستخدم فيها البضاعة كضمان.

الارتباطات الأخرى وتسهيلات إصدار الأدون وعمليات الاكتتاب.

ويتسناول معيسار المحاسبة المصرى رقم (28) الخاص بالمخصصات والأصول والانتزامات المحتملة بصفة عامة الإقصاح والمحاسبة عن الظروف المحتملة ولهذا المعيار أهمية خاصة بالنسبة اللبنوك التجارية، حيث إن البنوك غالسباً ما ترتبط معاملاتها بأتواع مختلفة من الظروف المحتملة والارتباطات الستى تكسون بعضها قابلة للإلغاء وبعضها غير قابل للإلغاء، وغالباً ما تكون ذات مبالغ كبيرة بشكل واضح عن تلك الخاصة بالمشروعات الأخرى.

وتقـوم البنوك بمعاملات كثيرة لا تكون مرتبطة بأصول أو التزامات فى الميــزانية ولكــنها تؤدى إلى نشأة ظروف محتملة وارتباطات، وتمثل تلك البــنود التى لا تظهر بالميزانية جزءاً هاماً من عمل البنك وقد يكون لها تأثير هــام على مستوى المخاطر التى يتعرض لها البنك، وقد تزيد هذه البنود من المخاطــر الأخرى أو تخفضها ومنها على سبيل المثلل عمليات تغطية الأصول أو الالــتزامات بالميــزانية، وقــد تنشــاً البنود التى لا تظهر بالميزانية عن معــاملات تــم تــنفيذها بالــنيابة عن العملاء أو من خلال المعاملات البنكية الخاصة بالبنك ذاته.

ويحسناج مستخدمو القوائسم الماليسة إلى التعرف على الانترامات المحتملة والارتباطات غير القابلة للإلغاء التي يبرمها البنك، وذلك للحكم على درجسة المسيولة الستى يتمستع بها البنك وقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته والخطر السنة الى المتعلق بالخسائر المحتملة، كما يحتاج مستخدمو القوائم الماليسة أيضاً إلى مطومات كافية عن طبيعة وقيمة المعاملات المتطقة بالبنود التي باشرها البنك التجاري.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق الثالية وفقاً لعايم للراجعة الدولية

ووفقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار السيد الدكتور/ وزيسر الاستثمار رقم 243 أسنة 2006 " مجار المراجعة المصرى رقم 19، الإقصاح بالقواتم المالية البنوك والمؤسسات المالية المشابهة"، يجب على البنك الإقصاح عن تحليل الأصول والانتزامات طبقاً لتواريخ استحقاقها. مبوية على أساس الفترة المتبقية من تاريخ الميزانية وحتى تاريخ استحقاقها.

وتعتبر السرقابة عسلى عسليات تواقسى تواريخ استحقاق الأصول والاستزامات ومعدلات مسعر العائد أمراً أساسياً في إدارة البنك، إلا أن هذه المطابقة لا تتم عادة بالكامل لأن المعاملات البنكية غالباً ما تكون بشروط غير محددة وذات أنواع مختلفة.

وتصرر تواريسخ استحقاق الأصول والالتزامات والقدرة على القيام يصلية إحلال الالتزامات التى يتحمل عنها البنك عوائد وذلك بتكلفة مقبولة في تساريخ اسستحقاقها هى عوامسل هاملة في تقييم درجة السيولة للبنك ودرجة تعرضه لمخاطر تغيرات معدلات سعر العائد وأسعار الصرف، ولأغراض تقديم معسلومات مناسبية تنقييم درجة السيولة يقوم البنك بالإقصاح كحد أدنى عن تحليل الأصول والالتزامات وفقا لتواريخ الاستحقاق المناسبة.

وتختلف مجموعات الاستحقاق المطبقة الأصول والتزامات بذاتها بين السنوك، وكذا تختلف في ملاءمتها الأصول والتزامات معينة، وفيما يلى أمثلة اللفترات المستخدمة:

أ- حتى شهر واحد.

ب- من شهر إلى 3 شهور.

ج- من 3 شهور إلى سنة.

د- من سنة إلى خمس سنوات.

هـ- من خمس سنوات فأكثر.

وكستيراً ما يتم تجميع الفترات، فطى سبيل المثال فى حالة القروض والسسلفيات فإسه يستم تجميعها على أساس ما يستحق خلال سنة وتلك التى تستحق بعد أكثر من سنة وعندما يمتد السداد الأكثر من فترة، فإنه يتم تحميل كما قسمط فى الفترة التى تم الاتفاق عليها بموجب العقود أو الفترة المتوقع فيها السداد أو الاستلام.

ومن الضرورى أن تكون فترات الاستحقاق التي يطبقها البنك متماثلة بالنسسية لكسل مسن الأصول والانتزامات، وهذا يوضح درجة مقابلة تواريخ الاستحقاق ومن ثم حاجة البنك للاعتماد على مصادر أخرى لتوفير السيولة. ويمكن التعبير عن فترات الاستحقاق بأى من المصطلحات التالية :

أ- الفترة المتبقية حتى تاريخ السداد.

ب- الفترة الأصلية حتى تاريخ المداد.

ويكسون تحليل الأصول والالتزامات وفقاً للفترات المتيقية حتى تاريخ السداد أفضل أساس لتقييم درجة السيولة بالبنك، ويمكن للبنك أيضاً الإفصاح عسن تواريخ استحقاقات السداد على أساس الفترة الأصلية حتى تاريخ السداد وذلك مسن أجل تقديم معلومات عن طرق التمويل واستراتيجية الأصال، بالإفساقة إلى ذلك يجوز للبنك الإفساح عن مجموعات من الاستحقاقات على أسساس الفسترة المتيقية حتى التاريخ التالي الذي قد تتغير فيه معدلات أسعار العائد وذلك من أجل ببان مدى تعرض البنك إلى مخاطر تقلبات معدلات معر العائد ويمكن للإدارة أيضاً تقديم إيضاحات بالقواتم المالية عن تقلبات معدلات معدلات معر العائد وعن الطريقة التي تراقب وتدار بها مثل هذه المخاطر.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم الراجعة النولية

وهـنـنك بعـض أصول البنك التجارى لا يكون لها تواريخ استحقاق تعاقدية، ولى هذه الحالة يتحدد تاريخ الاستحقاق على أساس التاريخ المتوقع فيه تحصيل هذه الأصول.

وكمثال على الإقصاح عن تواريخ استحقاق الأصول والانتزامات لدى بنك فلسطين التجاري في 2006/12/31 ما يلى : (بالألف جنيه).

البيسان	حتی 3 شهور	من 3 شهور	من سنة حتى 5	أكثر من 5 سنوات
	Jygue	حلی سنة	مئوات	
لأصول:	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
لنقدية والأموال قصيرة الأجل	10157	00	00	00
لودائع لدى البنوك الأخرى	298771	00	00	00
ستثمارات يغرض المتاجرة	113109	76173	00	00
ستثمارات متاهة للبيع	101013	00	00	00
ستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	00	00	00	284281
والد مستحقة وأصول أخرى	9919	18681	2150	00
صول استثمارية	00	0.0	366259	00
صول ثابتة	00	00	00	57997
جمالى الأصول	532969	94854	368409	342278
لالتزامات:				
دائع من البنوك الأخرى	105492	18400	00	00
دائع العملاء	36062	1033	130127	00
والد مستحقة والتزامات أخرى	38882	9952	30865	00
سهيلات متوسطة الأجل	90	250000	330000	00
جمالي الالتزامات	180436	. 279385	490992	

8/1 تركيز الأصول والالتزامات والمفردات أو البنود خارج الميزانية:

تتطلب معايير المحاسبة المصرية والدولية أن تفصح البنوك التجارية عـن أي تركيـز جوهـري لأصولها والتزاماتها والمغردات خارج الميزانية، باعتـبار هـذا الإفصـاح وسيلة لتحديد المخاطر المحتملة، المتلازمة لتحقق الأصول والانتزامات (الأموال المتاحة) بالنسبة المينة نفسه.

ويمكن الإفصــاح عن تركيز الأصول والالتزامات والمفردات خارج الميزانية بالطرق الآتية:

 أ) على أساس المناطق الجغرافية مثل الدول، أو مجموعة الدول، أو الأقاليم داخل الدولة (بحري – قبلي..).

 ب) عــلى أساس مجموعــات العملاء مثل؛ جهات حكومية، جهات عامة، الوحدات التجارية، والوحدات الصناعية.

 جـ) على أساس قطاعات الصناعة مثل؛ قطاع التصنيع، قطاع تجارة التجزئة، والقطاع المالي.

د) على أساس عوامل تركيز أخرى ملائمة لظروف البنك.

ووفقاً أمجار المحاسبة المصرى رقم 19 يجب على البنوك الإفصاح على البنوك الإفصاح على أم تركيز لأصولها والنزاماتها والبنود غير المدرجة بالميزانية، وينبغى أن يستم هسذا الإفصاح على أساس المسلاء أو مجموصة من الصناعات أو أى تركيز آخر للمخاطر، ويجب على البنك أيضاً الإفصاح عن قيمة صافى تقلبات المبلات الأجنبية التي يتعرض لها.

ويقسوم البسنك بالإقصاح عن التركيز في توزيع أصوله ومصادر الستراماته حيث إنها مؤشسر جيد المخاطر المحتملة والمتأصلة في تحقيق الأصول ومصادر الستمويل المستاحة للبنك، ويتم هذا الإقصاح على أساس المستاطق الجغرافية والعملاء أو مجموعة من الصناعات أو أي تركيز آخر لمخاطر التي تتقفى وظروف البنك، كما أنه من المهم أن يتم تحليل وإيضاح منسابه للبنود غير المدرجة بالعيزانية، وقد تضم المناطق الجغرافية دولاً ممنفودة أو مجموعات من الدول أو مثاطق داخل الدولة الواحدة، وقد تكون منظودة أو مجموعات من الدول أو مثاطق داخل الدولة الواحدة، وقد تكون منظودة المحكومات والهيئات العامة وقطاع الإعصام والخاص وتكون هذه الإقصاحات بالإقصاحة الى أية إقصاحات المسلوبة بمعيار المحاسبة المصرى رقم (33) الخاص بالتقارير

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق للألية وفقاً لمايير للراجعة الدولية

ويعد الإفصاح عن التقليبات الهامة في أرصدة العملات الأجنبية مؤشراً هاساً أيضاً عن مفاطر الفسائر الناشئة عن التغيرات في معدلات أسعار الصرف.

9/1- خسائر القروض والسلفيات:

من المعروف محاسبياً أن القروض والسلقيات والتسهيلات الانتمانية الأخسرى الستي بمنحها البنك التجاري لعملائه قد لا تحصل - جزئياً أو كلياً - في حسالات معينة. ويترتب على ذلك أن يحقق البنك خسائر عليها. وعندلذ يجسب الاعستراف بههذه الخسسائر كمصروفات وطرحها من رصيد القروض والسلفيات والتسهيلات الانتمانية.

ومحاسبيا يجب مراعاة ما يلي بخصوص هذه الخسائر:

 أن تقدير مبلغها مسئولية الإدارة، وهو أمر يعمد على أحكام الإدارة والتي يجب أن تطبق باتساق من فترة محاسبية لأخرى.

ب) أي مقالاة في الرصيد السابق لمخصص مواجهة هذه الخسائر، أو الرصديد غير المستخدم من هذا المخصص في الغرض منه، سيتم تسويتها في حساب الأرباح المحتجزة باعتباره من حسابات حقوق الملكية، وياعتبار التموية بسبب خطأ في التقديرات عن فترات سابقة.

حِ) أن قواعد الإفصاح عن هذه الخسائر تتطلب ما يلي:

الإفصاح عن السياسة المحاسبية المتبعة بشأن الاعتراف بحسائر عدم
 تحصيل القروض والسلفيات والتسهيلات.

ه الإنصاح عن حركة حــ/ مخصص خسائر قروض وسلفيات وتسهيلات خــلان الفترة المحاسبية، بما في ذلك مبلغ المصروف عن الفترة ديون معدومــة مقــابل قروض وسلفيات تقرر إحدامها، المبالغ المحصلة من قــروض وسلفيات مسبق اعتبارها خسائر في فترات سابقة، والمبلغ المحملة خلال الفترة من تسوية المخصص.

- المبلغ المجمع لمخصص خسائر قروض وسلفيات وتسهيلات في تاريخ الميزانية.
- إجمالي مبلغ القدوض والسلفيات والتسهيلات في تاريخ الموزانية والذي لحم تمستحق عليه قوائد (فائدة مطقة أو مجنية) والأساس المستخدم لتحديد المبلغ المحمل كقروض وسلفيات وتسهيلات.

ووفَقــاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم 19 يجب على البنك أن يقوم بالإفصاح عن الموضوعات التالية :

- (أ) السياسة المحاسبية التي توضح أسس تحميل القروض والمطفيات غير القابلة التحصيل كمصروف وبالتالي إعدامها.
- (ب) ببان عن حركة مخصص القروض والسلفيات خلال الفترة ويجب الإقصاح عن العبلغ المحمل كمصروف خلال الفترة التي تحققت فيها خسائر القروض والسلفيات غير القابلة للتحصيل، وكذلك العبلغ المحمل خلال الفترة عدن القروض والمسلفيات المحومة، وكذلك القروض والسلفيات التي تم إعدامها سابقاً ثم استردت.
- (ج) إجمالي رصيد مخصص القروض والسلفيات في تاريخ الميزائية. وعـلى البـنك الإفصاح عن أية مبالغ ثم تجنيبها لمواجهة المسائر المحتصـلة في القروض أو السلفيات سواء كانت هذه المبالغ لمواجهة قروض بعينها أو كانت لمواجهة الأخطار العامة للإقراض.

ويحتاج مستخدم القواتم المالية للبنك أن يتعرفوا على تأثير الخسائر الماتجة عن القروض والسلفيات على المركز المالى وأداء البنك، وهذا يساعد في الحكم على قعالية البنك وفي توظيف موارده، ولذلك يقوم البنك بالإفصاح عن إجمالي مبلغ مخصص خسائر القروض والسلفيات في تاريخ الميزانية وحسركة المخصص خسائل الفترة بما في ذلك المبالغ المستردة عن قروض وسلفيات سبق إحدامها ويتم الإفصاح عنها يصورة مستقلة.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق للألية وفقاً لعايم الراجعة الدولية

وقى حالــة عــدم إمكانية استرداد القروض والسلفيات، وتم إعدامها وتحسلها عـلى حســاب مخصص خسائر القروض والسلفيات، وقى بعض الحالات لا يتم إعدامها حتى إتمام جميع الإجراءات القانونية ويتم تحديد مبلغ الخســارة بصفة نهائية، وفي بعض الحالات الأخرى يتم إعدامها مبكراً ومثال ذلــك عندما يتوقف المقترض عن مداد العوائد أو مداد أصل الدين في تاريخ اســتحقاق، ونظـراً لاختلاف الوقت الذي تحم فيه القروض والسلفيات غير عــلى نحو كبير في مثل هذه الظروف، ونتيجة لذلك يقوم البنك بالإشصاح عن سياسته في إعدام القروض والسلفيات غير القابلة للتحصيل.

وللتوضيح:

005	2006	البيـــان
جنيه 000	جنيه 500000	رصيد أول الفترة
	50000	المخصص لمواجهة سنفيات معينة خلال الفترة
,	540000	سلفيات معدومة خلال الفترة رصيد المخصص نهاية الفترة
	2005 444 2000 2000 2000 2000 2000	Aigh Aigh 0000 500000 0000 50000 0000 50000 000) (10000)

وللتوضيح:

يتم الإفصاح عن القوائد المطقة كالتالي:

2005	2006	البيــــان
جنيه 1500000	جنبه 2000000	قروض وسلفيات لم تحتسب عليها إيرادات قوائد كدخل
490000 30000	500000	التغيرات في إيراد القوائد المعلق: رصيد أول القدرة
(20000)	(10000)	مجنب خلال الفترة محقق أثناء الفترة
500000	540000	رصيد نهاية الفترة

10/1 - المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة:

محاسبياً ينظر الأطراف على أنها من ذوى العلاقة إذا كان أحدها -أو كسلها - لسه القدرة على مراقبة الآخر، أو ممارسة تأثير - نفوذ - على الأخر في اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية. وبالنسبة للبنوك التجارية يراعي ما يلى بشأن الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة:

- أ) إذا دخل البنك في معاملات مع أطراف ذوى علاقة فيجب عليه أن يقصح :/'6
 - طبيعة العلاقة (مدير، مساهم ...)
 - نوع المعاملة (قروض، ملفيات، أو تمويل خارج الميزانية).
 - ه عناصر المعاملة.
- ب) تشمل العناصر المني يجب الإفصاح عنها؛ سياسة البنك في إقراض الأطراف ذوي العلاقة، ومبلغ المعاملة مع الأطراف ذوي العلاقة منسوباً : [أي
 - كل قرض أو سلفية أو وديعة أو تعهد أو كمبيالة.
- كسل نسوع مسن أتواع الدخل الرئيسية، ومصروف الفوائد، والعمولات المسددة.
- مبلغ المصروف المعترف به خلال الفترة مقابل قروض وسلفيات ومبلغ المخصص في تاريخ الميزاتية.
- الارتباطات غير القابلة للإلغاء والأحداث الطارئة والارتباطات عن بنهد خارج الميز اتية.

ووفقا لمعاييس المحاسبة المصرية الصادرة بقرار السيد الدكتور/ وزيسر الاستثمار رقم 243 لمنة 2006 " معيار الافصاح بالقوائم المالية للبنوك والمؤسسات المشابهة "، يجب على البنوك الافصاح عن الأطراف ذوى العلاقية المعاملات التي تتم بين تلك الأطراف وبين المنشأة التي تح تقريرها -95-

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق للالية وفقاً لعايم الراجعة النولية

وفقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم 15، له أهمية خاصة عند عرض القوائم المالمة للننك.

وتستأثر معاملات معينة مع الأطراف ذوى العلاقة يشروط مختلفة عن المعاملات مسع غير الأطراف ذوى العلاقة، فعلى سبيل المثال قد يمنح بنك قرضاً أكبر لطرف ذى علاقة أو يتقاضى منه معدل عائد أقل مما يقدمه للغير في نفس الظروف، وكذا فإن حركة السلفيات أو الإبداعات بين الأطراف فوى العلاقسة تستم أسرع وبإجراءات أقل عمل إذا تمت بين الأطراف غير ذوى العلاقة، وحتى لو نشأت معاملات مع أطراف ذوى علاقة وذلك من خلال سير الأعسال العاديسة للبنك فإن المعلومات عن هذه المعاملات تكون مناسبة لاحستياجات مستخدمى القواسم العالية، ويتطلب الأمر الإقصاح عنها طبقاً لميقا المعالية.

وعندما يكون للبنك معاملات مع أطراف ذوى علاقة، فمن المناسب الإقصاح عن طبيعة هذه العلاقة ونوع المعاملات وعناصرها الضرورية وذلك من ألجل تفهم القوائم المالية للبنك، وتتضمن العناصر التي يتم الإقصاح عنها عادة وفق معيار المحاسبة المصرى رقم (15) الخاص بالإقصاح عن الأطراف ذوى العلاقة من العلاقة من العلاقة من قيمتها ونسبتها كما يلى :

- (أ) القــروض والمســلفيات والودائــع والكمـــيدالات وكذلك الاقتراض والمـــبالغ المودعة من الأطراف ذوى العلاقة، ويجوز أن تتضمن الإفصاحات إجمالى المبالغ القائمة فى بداية الفترة ونهايتها.
- (ب) قيمة المصروفات المحملة خلال الفترة لمواجهة الخسائر الناتجة
 عن القروض والسلفيات ومبلغ المخصص المكون لها في تاريخ الميزانية.
- (ج) الأسواع الرئيمسية للإيسرادات وتكاليف الافتراض والعمولات المدفوعة.

(د) الارتباطات غير القابلة ثلاثغاء والانتزامات المحتملة والارتباطات
 الناشئة عن البنود خارج الميزانية.

وللتوضيح:

افسترض أن بسنك القدس التجاري قد دخل في معاملات مع أطراف ذوي علاقة في سياق أغساله العادية مثل حملة الأسهم الذين يملكون أكثر من 20% مسن حقوق ملاك البنك ومع عدد من مديري البنك. في هذه الحالة يتم الإقصاح عن المعاملات مع هذه الأطراف ضمن مرفقات القوالم المالية. وذلك على النحو التالي مثلاً:

٥٠٠٤ وقسى 2006/12/31،2005/12/31 عسلى التوالي ظهرت الأرصدة المجمعة التالية بخصوص المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة:

ſ	2005	2006	البيــــان
	جنيه	جنيه	
	1800000	2000000	قروض وسلفيات
	600000	750000	ودائع العملاء
1	1500000	3000000	ضمانات

تضمنت الإبرادات والمصروفات عن السنة المنتهية في 2006/12/31
 علية والناتجة عن المعاملات عالية مع الأطراف ذوي العلاقة:

2005	2006	البيــــان
جنيه	جنيه	
270000	300000	إيراد القوائد
35000	40000	مصروف القوائد
30000	60000	عمولات

11/1- الإفصاح عن المخاطر العامة للصيرفة:

بـناءاً على تشريعات معينة أو الروف محيطة معينة قد يحتاج البنك الـتجاري تجنيب مبلغ معين كل سنة مالية لمواجهة المخاطر العامة المسيوقة، مثل مخاطر الخسائر المستقبلية أو مخاطر أخرى غير منظورة، بالإضافة إلى مخصص خسائر القروض والسلفيات. أضف إلى ذلك أن البنك قد يحتاج أيضاً إلى تكويس احتياطي طوارئ زيادة على المبالغ المخصصة لمواجهة الأحداث الطارئة.

ويتطلب الإفصاح عن الخاطر العامة للصيرفة ما يلي:

 أن يستم معاملة كافة المبالغ المجنبة كاحتياطيات على أنها متطقة بالأباح المحتجزة.

 ب) أن يستم تعلية حساب الأرباح المحتجزة بآية تخفيضات مدينة في هذه الاحتياطيات.

جـ) ألا يتأثر صافى دخل الفترة المحاسبية بتسويات هذه الاحتياطيات.

ووفقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم 19 يجب على البنك الإفساح عن أيدة مبالغ تجنب لمواجهة المخاطر المصرفية العامة بما فيها الخسائر المستقبلية والمخاطر غير المنظورة الأخرى أو الظروف المحتملة، بالإضافة إلى تلك المخاطر التي يجب إثبات استحقاقها طبقاً لما ورد بالمعيار المحاسبي المصرى رقم (28) الخاص بالمخصصات والأصول والائزلمات المحتملة.

12/1- الإفصاح عن البالغ الرهونة كضمان:

إذا كانت تشريعات الدولة تلزم البنوك التجارية أن ترهن أصول معينة كضمان للودائع أو التزامات أخرى فيجب على الينك عندلذ الإقصاح عما يلي: أ) إجمالي العبالة المستحقة كالتزامات مضمونة.

ب) طبيعة وقيمة الأصول المرهوثة كضمان.

ووفقاً بمعيار المحاسبة المصرى رقم 19 يجب على البنك التجارى أن يقــوم بالإنصاح عن إجمالى الإلمتزامات المضمونة وطبيعة الأصول المرهونة مقابل تلك الإلتزامات وقيمتها الدفترية.

13/1 - الإفصاح عن أنشطة الأمناء:

فسي حالسة حيازة البنك لأصول نيابة عن الفير، وكان أمينا أو وكبلاً عن الفير، فالقاعدة ألا تظهر هذه الأصول بميزالية البنك، مع مراعاة ما يلي: أ) أن هذه الأصول وإن كانت يحيازة البنك مثل أموال المعاشات إلا أنه ليس مطالب بادارتها.

ب) إذا شسارك البسنك بمسورة جوهرية في إدارة هذه الأموال بجب
 الإقصساح عن ذلك، خاصة الالتزامات المحتملة في حالة فشل البنك في إدارته
 الوكلية لهذه الأصول.

 جــ) أن خدمات البنك بشأن حفظ هذه الأصول لا تدخل ضمن أشطة أمــناء إدارة الأمــوال، فــإن كــانت بمقابل فسوف يحبر من إيرادات الفترة المحاسبية.

ووفقاً لمعيار المحاسبة المصرى يجب على البنوك التجارية الإفساح عن أنشطة أمناء إدارة الأموال، حيث أنه عادة ما تمارس البنوك نشاط أمناء إدارة الأموال، حيث أنه عادة ما تمارس البنوك نشاط أمناء إدارة الأمسوال ممسا ينستج عسنه حيازة أو إيداع أصول بالنباية عن الأفراد لتلك العلاقة سند قاتوني ولا تحد هذه الأصول أصولاً مملوكة للبنك، ويناء على ذلك فإن ميزائية البنك لا تتضمن تلك الأصول، وإذا كان البنك يزاول انشطة أمسناء إدارة الأمسوال بصسفة أساسية وهامة، فيتم الإفساح عن هذه الأمور والإنسارة إلى حجم هذه الأشطة في قوائمه المائية وذلك بسبب المسئولية المحتملة التي قد تنشأ إذا ما أخفق البنك في أداء واجباته.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة هي مجال الأوراق المائية وهماً لعابير الراجعة الدولية

1/4/1 - الإفصاح عن أهم السياسات للحاسبية:

تختلف المعليات التى تزاولها البنوك التجارية من تلك المعليات التى تزاولها المنشآت الأخرى وبالتالى تختلف السياسات والمتطلبات المحاسبية في الهسفوك الستجارية عن غيرها من السياسات والمتطلبات المحاسبية الخاصة بالمنشآت الأخرى، وكذلك تختلف متطلبات إحداد التقارير والقوائم المالية في البنوك التجارية وغيرها من المنشآت.

ويجب أن تتضمن الإيضادات المتممة للقوالم المالية للبنك التجاري المساحاً كالفياً عن عدة أمور على ألمها الإطلاع؛ ألمم السياسات المحاسبية المتبعة والأدوات والمشبقات المالية وإدارة المخاطر وأيضاً تحليل الأرصدة الهامة، وذلك على النحو التالي:

1/14/1 - السياسات المحاسبية المطبقة:

وجسب أن يتضمن الإقصاح عن السياسات المحاسبية المتها الإشارة إلى صدة أسور؛ منها ما هو عام، ومنها ما هو خاص ببنود معينة من بنود القوالم المالية للبنك كما يلى:

1/1/14/1 - الأساس المستخدم في إعداد القوائم المالية للبنك:

أ) بجب الإشارة صراحة، ضمن الإيضاجات المتممة، إلى أن القواتم المائية للبنك تم إحدادها حسب معايير المحاسبة المصرية المتشية مع معايير المحاسبة الدولية، وأيضاً معايير المحاسبة الدولية قيما لم يصدر بشأته معايير محاسبة مصرية، وكذلك القواتين واللواتح السارية.

 ب) كما يجب الإنسارة إلى أي تغيير في المداسات المحاسبية في الفترة الحالية عما كان متبعاً في الفترة السابقة.

2/1/14/1- فيما يتعلق بأساس تحقق الإيراد:

يجب أن يتضمن الإفصاح عن تحقق الإيراد ما يلي:

أ) الإشارة إلى أن القاعدة أن يطبق البنك أساس الاستحقاق.
 100-

ب) الإشارة إلى آية استثناءات من هذا الأساس، مثال ذلك:

- إذا كـانت القـروض والسلفيات النغير جيدة فسوف يتم الاعتراف بقوائدها (عوائدها) كإيراد على أساس الاستحقاق، أما إذا أصبحت هــذه القــروض والسلفيات مشكوك في استردادها أو مشكوك في تحصــيل القوائد عليها، فسوف يتوقف البنك عن الاعتراف بإبراد القوائد عليها.
- يتم الاعتراف بإيرادات الأسهم التي يملكها البنك (كوبونات الأسهم)
 فور إعلان الجهة المستثمر فيها هذه الأسهم عن التوزيعات.
- يستم الاعستراف بإيراد وثائق الاستثمار التي يملكها البنك بمجرد إعلان صندوق الاستثمار عن توزيع العائد.
 - يتم الاعتراف بالرسوم والعبولات عند تحصيلها.

3/1/14/1 فيما يتعلق بالعاملات بالعملات الأجنبية:

تمثل المعاملات بالعملة الأجنبية من جهة، وأرصدة الصمايات بالعملة الأجنبية من جهة أخرى، أهمية خاصة لدى البنوك التجارية. ويتطلب الإفصاح عن السياسات المحاسبية في هذا الشأن ما يلي:

 أ) الإشارة إلى أن القاعدة أن يمسك البنك حساباته بالجنيه المصري (العملة الوطنية).

ب) الإشسارة إلى أن المعاملات بعملات أجنبية يتم الاعتراف بها على
 أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تتفيذ المعاملة.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعابير الراجعة النولية

د) الإنسارة إلى أن عقود الصرف الأجلة يتم تقييم أرصدتها القائمة في نهايسة الفسترة المحاسسية بالقيمة العادلة في ذلك التاريخ، وباستخدام الأسسعار الأجلة للفترات المتبقية حتى تواريخ استحقاق تلك العقود، على أن تسدرج فسروق الستقييم بقائمة الدخل تحت أسم أرباح (خسائر) عمليات النقد الأجنبي.

هــ) الإشارة إلى أن عقود الارتباط بمبادلة عملات في تاريخ الارتباط
 يتم إثباتها ضمن الالتزامات العرضية والارتباطات وأيضاً:

ويتم استهلاك رصيدي الأصول والالتزامات الأخرى السابقتين على مدار
 حسر عك المبادلة وذلك عن طريق الإضافة إلى – أو الخصم على –
 بندي عائد قروض وسلفيات لدى البنوك بقائمة الدخل.

ويستم الاعتراف بأرباح (حسائر) تنفيذ عقد المبادلة بقائمة الدخل ضمن
 حساب أرباح (حسائر) عمليات النقد الأجنبي.

و) الإشارة إلى أنه بالنسبة لعقود الخيارات يتم الآتي:

4/3/14/1 فيما يتعلق بأذون الخزانة:

يجب أن تتبع القواعد المحاسبية الآتية بخصوص أذون الخزانة التي يتم شرائها مع الالتزام بإعادة البيع:

أ - يتم إنبات شراء هذه الأذون بالتكلفة (قيمتها الأسمية).

 ب - في حالة شرائها بخصم إصدار يظهر ضمن الأرصدة الدائنة ويفصح عن الأدون مطروحاً منها رصيد هذا الخصم.

ج- - يتم الاعتراف بناتج بيعها من ربح أو خسارة بقائمة الدخل.

5/3/14/1 فيما يتعلق بالاستثمارات بغرض المتاجرة:

وفقاً لآخر تعديلات معايير المحاسبة المصرية والدولية تتبع القواعد المحاسبية التالية بخصوص الاستثمارات بغرض المتاجرة:

- أ سواء كانت الاستثمارات مقتناة بغرض المتاجرة أو استثمارات يديرها
 الغيسر، كاستثمارات صناديق الاستثمار التابعة للبنك فيتم الاعتراف بها
 عند اقتنائها بالتتلفة.
- ب النسبة لوثائق صناديق الاستثمار الأفرى المقتناة لغرض المتاجرة يتم إثبات اقتنائها بتكلفة الاقتناء.
- ج- يستم تقويه كاف الاستثمارات بفرض المتاجرة في نهاية الفترة المحاسبية بالقيمة العادلة، أي معر السوق في نهاية الفترة المحاسبية، على أن تسوى فروق إعادة التقويم في قائمة الدخل.
- د يستم تقويم الاستثمارات بغرض المتاجرة في وثائق الاستثمار في نهاية
 الفسترة المحاسسية بالقيسة العادائة في ذلك التاريخ، وهي القيمة
 الاسستردادية، عسلى أن يستم الاعتراف بثانج إعادة التقويم في قائمة
 الدخل.

6/3/14/1- فيما يتعلق بالاستثمارات التاحة للبيع:

يجب أن يتبع البنك التجاري القواعد الآتية فيما يتعلق بالاستثمارات المتاحة للبيع:

أ-يتم الاعتراف بهذه الاستثمارات عند اقتنائها بالتكلفة.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المانية وفقاً لعابير المراجعة العولية

ب - يتم تقويمها بالقيمة العادلة في تاريخ الميزانية على أن يسوى القرق بين القيمة التغير القرق المتعادلة على التغير القرة التغير القيمة العادلة في حقوق الملاك ويظهر في قائمة التغير في حقوق الملاك (هـ/ أ. خ غير محققة على استثمارات متاحة للبيع).
7/3/14/1

يجب أن يتبع البنك التجاري القواعد الآتية بشأن هذه الاستثمارات:

ا بستم الاعتراف بها بالتكلفة، والتي تساوي عند الإصدار الأول القيمة
 الأسسية للسندات مضافاً عليها علاوة الإصدار أو مطروحاً منها خصم
 الإصدار.

ب- يتم استهلاك العلاوة والخصم في قائمة الدخل.

- د -ستم تحديث القيسة الدفسترية للمندات التعكس القيمة العادلة في تاريخ الميـــزانية مسع تعـــلية الفـــرق على قائمة الدخل وبما لا يجاوز ما سبق تحميله على الربح من فروق سائبة عن فترات سابقة.
- و في حالة وجود وثائق استثمار في صندوق أتشأه البنك، وبالتالي سوف يحت المنظ بها التكلفة، مع يحت الاعتراف بها بالتكلفة، مع تمسويقها بأشر المختلاف القيمة الاستردادية في تاريخ الميزانية، على أن يعلى الفرق الموجب على الربح، وبما لا يزيد عما مبق تحميل الربح به في حالة الخفاض القيمة الاستردادية عن التكلفة.

الفصل الثانى مراجعة القوائم للآلية السنوية الكاملة والختصرة للبنوك التجارية

8/3/14/1 فيما يتعلق بالاستثمارات في شركات تابعة وشقيقة:

يجب أن يتبع البنك القواعد الحاسبية التالية في هذا الشأن:

أ - إذا كان البنك بمبتك أكثر من أو يساوي 20% من حق التصويت يتم
 تقييم المماهمات بطريقة حقوق الملكية.

 ب -يستم الاعستراف بالاستثمارات بتكلفتها، ثم تعال بالتغير في حقوق ملكية الشركة الشفيقة (التابعة) بعد الافتناء.

9/3/14/1 بالنسبة للأدوات المائية وإدارة مخاطرها:

بصــفة عامــة يجـب أن تتفهم وتطبق إدارة البنك التجاري المفاهيم والقواعد التالية بخصوص الأدوات المالية:

ب - لا يجب أن يدخل البنك في عقود آجلة للصلة إلا بالقدر اللام لتفطية متطلبياته مسن العملات الأجنبية أو متطلبات عملائه لمواجهة التزاماتهم بسالحملات الأجنبية السناتجة عن معاملاتهم من خلال البنك، وهي عادة معاملات قصيرة الأجل.

10/3/14/1- بالنسبة للأصول الثابتة:

عادة لا تختلف السياسة المحاسبية بخصوص الأصول الثابقة في البنك التجاري عنها في أي وحدة اقتصادية أخرى، حيث:

أ - يتم الاعتراف باقتناء الأصول الثابتة بالتكلفة.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايير الراجعة الدولية

 ب -يــتم تطبيق مبدأ المقابلة وأساس الاستحقاق في المحاسبة عن استهلاك هذه الأصول (عدا الأراضي).

 بنم الإفصاح عنها إفصاحاً كافياً مواء بالقوائم المالية أو بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

15/1- إلمام مراقب الحسابات بالمخاطر الملازمة للبنوك التجارية:

على مراقب حسابات البنك التجاري أن يلم إلماماً تاماً وكافياً بمخاطر التشخيل اللازمة للبنوك التجارية، حتى يتسنى له بعد ذلك تطبيق مدخل خطر المسراجعة والأهميسة النسبية عند تخطيط أعمال مراجعة حسابات البنك. وفي هندا النسأن يمكس القسول بسأن البنوك التجارية – مثلها مثل أي مؤسسة تمويسلية – تواجسه مستة أنسواع من المخاطر وجب على مراقب الحسابات تقديرها، نوجزها فيما يلي:

1/15/1 - خطر الائتمان: Credit Risk

وهــو الخطــر الناتج من احتمال تحرّ المدين - عميل البنك - وعدم مقدرتــه عــلى الوفاء بتعهداته نحو البنك. ويمكن إدارة هذا الخطر جيداً من خلال الآليات الآتية:

أ - القحص المتعمق ثطئبات الاقتراض.

ب - تنويع محفظة القروض حسب الصناعات والمناطق الجغرافية مثلاً.

جـ - قيام لجنة الانتمان وإدارة المراجعة الداخلية، باستمرار، بتقييم خطر
 الانتمان بصفة عامة، ولكل عميل بصفة خاصة.

2/15/1- خطر السوق: Market Risk

وهسو الخطسر السناتج مسن التقلسبات فحسي أسعار السوق الجارية لماستثمارات. ويمكن إدارة هذا الخطر جيداً من خلال الآليات الآتية:

 أ - السندفيق في اختيار نوع وجودة الورقة المالية التي مسيتم الاستثمار فيها بمعرفة البنك.

الفصل الثانى مراجعة القوائم المالية السنوية الكاملة والمختصرة للبنوك التجارية

ب - تقييم الأوراق المالية من حيث إمكانيات تسييلها.
 ج - تقييم الأوراق المالية من حيث معالات استمرارها.

3/15/1- خطر السيولة: Liquidity Risk

وهــو الخطر الناتج من مواجهة البنك لنقص في الموارد المتاحة في تاريخ معين لمواجهة الالتزامات والتعهدات المستحقة المداد في ذلك التاريخ.

وبالطبع برتبط هذا الخطر بالسيولة النقدية، بمحنى أن البنك يمكن أن يكــون لديه موارد كالخية للوفاء بالالتزامات ولكن يصعب تسبيلها عند الحاجة البها.

4/15/1 خطر معدل الفائدة: Interest Rate Risk

وهـو الخطـر الـناتج من أن معالات الفائدة المكتسبة على الأصول تكـون أقــل من معالات الفائدة المدينة على الانتزامات. ومعروف أن معالات الفائدة قد تختلف في نسبتها ومدة بقائضًا.

وللتوضيح:

يمكن أن يستثمر البنك مثلاً في مندات شركة المنصورة للإسكان بمعدل فائدة سنوي 8% بينما يدفع البنك فائدة على الحسابات الجارية الدائنة - لديه - بمعدل مرن وليكن متوسط أسعان الفائدة على ودائع الأجل 3 شهور خلال العام، ويمكن أن يكون هذا المتوسط في سنة 11%، وفي أخرى 11% وهكذا.

5/15/1 خطر معدل سعر الصرف: Exchange Rate Risk

وهـو الخطـر الـناتج من ارتباط البنك أو تعهده نحو الغير بصلات أجنــبية يتقلب سعر صرفها أمام الجنيه باستدرار، مثلما هو الحال بشأن سعر صــرف الــدولار أمــام الجنيه المصري، وفي ظل التعويل والعولمة وتحرير الخدمات المصرفية فإن هذا الخطر سوف وزداد بلا شك.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعائير المراجعة الدولية

6/15/1 الخطر التشفيلي: Operational Risk

وهو الخطر الناتج من حدم مقدرة البنك على تشغيل معاملاته بطريقة فورية ودقيقة. وحادة يواجه البنك هذا الخطر عندما يدخل في معاملات جديدة وأنشطة تومعية استراتيجية دون الاستعداد الكافي والمصالدة الكاملة. وغالباً ما ينعكس هذا الخطر في معاملات خارج الميزانية تحتاج الإقساح عنها.

وللتوضيح:

تدخـل كـثير من البنوك في عمليات تغطية Hedging في محاولة منها لتلافى مخاطر معدلات الفائدة ومعدلات أسعار الصرف.

16/1- مرحلة تخطيط أعمال المراجعة:

بعد أن ينستهي مسراقب الحسسابات من الإلمام بطبيعة نشاط البنك الستجاري يسبدا في وضع الخطة العامة لأعمال المراجعة. وفي هذه المرحلة عسليه أن يحلل عوامل الخطر كأساس التخصيص مساعديه على مهام التكليف من ناحية، وتحديد إجراءات المراجعة الواجب عليه ومساعديه القيام بآدائها.

وعدادة ببدأ تحليل عوامل الخطر باختبار البيئة الاقتصادية التنافسية والتنظيمية اللاعدية وهيكل الرقابة الداخلية وذلك على النحو التالي:

1/16/1 - البيئة التنافسية:

فى ظل اقتصاد السوق والعولمة استطاعت البنوك التجارية أن تزيد إيداعاتها وتمتفظ بمحدلات نمو سريعة. وفي هذا الصدد على مراقب الحسابات أن يقيد أثر ما يلى على تغطيط أعمال المراجعة:

- أ دخـول البـنك في شركات اقتصادية كشريك ونسبة المشاركة، وعدد الشركات وأسماتها ومواقعها وصور قواتمها المالية.
- ب أشر تحرير أسعار الفائدة على التزامات البنك ومحفظة استثماراته
 وعلاقة سعرى الفائدة الدائنة والمدينة من وجهة نظره.

الفصل الثاني مراجعة القوائم المالية السنوية الكاملة والمعتصرة اللبنوك التجارية

 جـ - كم ونوع معاملاته بالعملات الأجنبية، والوزن النسبي لهذه المعاملات الى معاملاته بالجنبه المصرى.

2/16/1- البيئة الاقتصادية:

هسنك تأثير حتمى للبيلة الإقتصادية على مؤشرات آداء البنوك، مثل
نسبة الإفراض الشخصي إلى الإبداعات الشخصية مثلاً وعلى مراقب
الحسابات تقدير الفطر الإقتصادي، أي تقدير الفطر الناتج من احتمال تأثير
البيئة الاقتصادية على البنك. وفي هذا الشأن عليه مراعاة ما يلي:

أ - أنه يمكن تقدير هذا الخطر من خلال الأسئلة الآتية:

أ/1. المنتجات أو الخدمات الجديدة:

هل اضطر البنك إلى تقديم خدمات بنكية جديدة؟

 هـل لــدى البــنك الخبرة الكافية لتحديد ومراقبة وتسجيل مخصصات مواجهة الخسائر المرتبطة بالخدمات البنكية الجديدة؟

أ /2. التغيرات في معدلات الفائدة:

 هـل تؤثر التغيرات في محدلات الفائدة على صافي هامش الفائدة لدى البنك؟

قل قام البنك بالتحوط تجاه الآثار السائبة لتغير معدلات الفائدة؟
 أ/ 3. المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة:

ه هل توجد قروض مهمة مع الأطراف ذوى العلاقة؟

هن توجد إيداعات لدى البنك مهمة من الأطراف ذوى العلاقة؟

 هـــل هـــنك زيادة (نقص) جوهري في القروض والإيداعات إلى ومن الأطراف ذوى العلاقة؟

1/4. النمو بدون رقابة:

ه هل هذاك تركيز على النمو يدون تطبيق إجراءات رقابة مناظرة؟

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعليم المراجعة الدولية

- هل تم تحديد وتحليل المخاطر على أساس الأهداف والموارد التنظيمية البنك؟
 - إن كان قد تم ذلك فمن منها يلائم أغراض مراجعة حسابات البنك؟

5/1. الأدوات المالية غير المدرجة في الميزانية العمومية :

- Off-Balance Sheet Financial Instruments ه لل يهتم البنك فعلاً بالعناصر خارج الميزاتية؟
- إن كانت الإجابة بنعم فهل تشمل هذه المعاملات؟ العقود المستقبلية،
 - الخيارات، أو خطابات الاعتمان؟ • مل قام البنك بتحليل المخاطر المرتبطة بهذا التمويل؟
 - هن أعد البنك نموذجاً للإقصاح عن هذه المخاطر؟
 - و الله المحالية المواجه المحاص عن الده المحاطرة

6/1. الاعتماد على مصدر تمويل واحد:

- هـل أصـبح اعتماد البنك على الإيداعات الكبيرة من مصادر قليلة أو
 الإقتراض قصيرة الأجل كمصدر للتمويل متا ابدأ؟
 - هل يدير البنك بفعالية تشكيلة الأصول/ الالتزامات الخاصة به؟
- إذا كسان البسنك غيسر فعسال في هذا الشأن فما هي الأمور التي يجب الاهتماء بها أثناء المراجعة؟

1/7. خطط وتعويضات الإدارة:

- ه هل لدى إدارة البنك توقعات معقولة بخصوص:
 - ** التغيرات في معدلات الفائدة؟
 - * دعم الدولة للصناعات المتعثرة؟
 - ** تذبذب الودائع الكبيرة؟
- ما درجة ارتباط خطة تعويضات الإدارة بالأرباح أو قيمة منهم البنك؟
 هل بيدو أن الادارة تقوم بادارة الأباح؟
 - ان حدث ذلك فهل يتم من خلال:
 - " استخدام التغيرات المحاسبية في تمهيد الأرباح؟
 - * إدارة مخصصات خسائر القروض لمواجهة توقعات الأرباح؟
 -110-

الفصل الثانى مراجعة القوائم المائية السنوية الكاملة والمختصرة للبنوك التجارية

أ/8. تحليل مخصصات خسائر القروض:

- هـل يـراعي البـنك الظـروف الاقتصادية الحالية عند قيامه بتحليل مخصصات خسائر القروض؟
- إن حــدث ذلك فهل يتم التركيز على التطورات الاقتصادية الفطية بدلاً من تحديد عمر القروض عند تحديد قيمة المخصص المطله،
- وهل راعى التحليل التغيرات في العوامل الاقتصادية الجغرافية والدولية؟
- هـل يستم قحص مخصصات خسائر القروض بصفة دورية؟ وبواسطة
 من؟ هل هي الإدارة الطيا؟
- حن، من هي الإدارة العقيا: • هــل يستخدم الابنك نظام الخبير المساعدة في تحليل مخصصات خسائر القروض؟

1/9. تركيز خطر القروض:

- هـل هناك تركيز للقروض ذات الخطر المرتفع في صناعات معينة مع إدارة معينة أو داخل مناطق جغرافية معينة؟
- إن كـــان الأمر كذلك، قم بتوثيق والاهتمام بالخطر على قابلية الأصول للتحقق (التسييل).

10/1. القروض الخارجية:

- هل يوجد لدى البنك قروض أو استثمارات خارج الوطن؟
 - إن حدث ذلك فهل تواجه هذه الأصول مخاطر مرتفعة؟
- ما هو مدخل الإدارة نحو إدارة هذه الأصول وخاصة قابلية الاستثمارات الخارجية المتحقق؟

ا/11. المتطلبات اللائحية:

هل خرج البنك على المتطلبات الرسمية فيما يقطق بالاحتياطيات، رأس
 المال، ومتطلبات السيولة؟

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعابير الراجعة النولية

 أحصل على نسخ من هذه اللوائح والتطيمات لكي تحدد مدى التزام البنك بها.

12/1. الأصول البرهونة:

ه هل للينك أصول هامة مرهونة؟

هل قام البنك بتقدير قيمة السوق لهذا الرهن بتحقظ؟

- هـل أعـد البـنك هيكل رقابة أساسي لاستبعاد الأصول المرهونة في التوقيت المناسب؟
- بعد جمع البياتات والردود السابقة يجب عليه أن يعهد بها إلى مساعد متخصص في صناعة البنوك لكي وقحص هذه الردود والبيانات، وأن تطلب الأسر ذلك يمكن لمراقب الحسابات آداء بعض الاستقسارات والمقابلات الشخصية مع إدارة البنك لهذا الغرض. وسوف تساعده هذه الإجراءات في تحديد مدى جودة الردود على الأسئلة السابقة.
- جـ بجـب عليه أن يربط الإجابة على كل سؤال مما سبق بعملية تخطيط
 أعمال المراجعة الخارجية لحسابات البنك.

وللتوضيح:

السَّرَض أن البنك المصري بدأ في تنفيذ خطة نمو استراتيجي جديدة من خسلال التوسسع في عدد فروعه من ناحية والتوسع في الإقراض ومنح التسهيلات الانتمانية من ناحية أخرى. ولم يصاحب هذا التوسع بناء وتطبيق آليات رقابية داخلية مناسبة، في هذه الحالة موف يدرك مراقب الحسابات ما يلى:

- ه زيادة احتمال حصول عملاء البنك على قروض بدون ضمانات وافية.
 - ه زيادة احتمال ضعف دراسات منح الانتمان للعملاء.
 - ه زيادة احتمال عدم سلامة توثيق عمليات الإقراض ومنح الانتمان.

الفصل الثانى مراجعة القوائم المالية السنوية الكاملة والمختصرة للبنوك التجارية

- زيادة احتمال ضعف آداء لجنة منح القروض التابعة للبنك.
 - زيادة معدل خطر خسائر القروض على الغير.
- يجب عليه بذل مريد من الإجراءات للتحقق من مخصص خسائر القروض والسلفيات.

3/16/1 للخاطر للالية:

لا شك أن إدارة الهيكل المالي للبنك غالباً ما ينتج عنها مخاطر بجب الاهستمام بها وأخذها في الحسيان عند تحديد مدى ملاءمة أرصدة الالنزامات على البنك من ناحية، وتقويم أصول البنك من ناحية أخرى.

وبالتنسبة لدراقب الحسابات فسوف بطرح عدة أسئلة في هذا الشأن ويبحث عن إجابة طيها من إدارة البنك. وفي ضوء الردود على هذه الأسئلة سسوف يحدد مدى وتوقيت وطبيعة الإجراءات الأساسية للمراجعة، باعتبار أن هسنة السردود تقسدم له دليلاً على مدى كفاءة إدارة البنك في إدارة المخاطر المائية.

ومن أهم هذه الأسئلة ما يلي:

- أ -استراتيجية إدارة الخطر:
- هل لدى الإدارة استراتيجية محددة لإدارة الخطر؟
- هل هذه الاستراتيجية موثقة أو مكتوبة في مستند رسمي؟
- هـل تقوم إدارة البنك بعمل فحص دوري للتطورات في صناعة البنوك الأغراض إعادة تقييم الاستراتيجية القائمة؟

ب-وجود سياسة لإدارة الأصول/ الالترامات:

- هل يوجد لدى إدارة البنك سياسة كافية لإدارة الأصول/ الالتزامات.
 - هل تشمل هذه السياسة:

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المَالية وفقاً تعايير الراجعة العولية

- مراقبة تواريخ استحقاق القروض.
 - ** مراقبة هيكل محل القائدة.
- ** مراقبة جودة الأدوات المالية القائمة.
- هل تشتمل هذه السياسة على، وتأخذ في الحسبان، المقاييس المناظرة المقابلة معدلات الفائدة وليس الانشغال في تخفيض سعر الفائدة.

جـ الحفاظ على هامش الفائدة:

- هما همو هامش الفائدة الصافي للبنك مقارناً بالبنوك الأخرى من جهة وبذات الهامش في السنوات السابقة لنفس البنك من جهة أخرى؟
- قسامت إدارة البنك بعمل تحليل كاف وتفاعلت جيداً مع التغيرات الهامة في معلات القائدة؟

د إدارة القروض ومعدلات الفائدة؟

- ه هل واجه البنك فعلاً خسائر غير عادية كبيرة خاصة بإقراض الغير؟
- هل يدير البنك بكفاءة قروضه المستحقة في الماضي وهل يبدو اعترف
 مالة خسائر أو أعباء بطريقة سليمة؟
- ه فل تحدیث معدلات الفائدة على القروض لدى الغیر بما یعكس معدلات الافتراض؟
- هــل انشـــظت إدارة البــنك في اقتراض قصير الأجل متزايد المواجهة الطلب على الاستثمار والاقتراض من عملاء البنك؟
- ه فسل قسام مجلس إدارة البنك، أو مدير إدارة المراجعة الداخلية، ولجنة المسراجعة بفحسص اسستراتيجية الببنك نحسو الاقستراض في ضوء استراتيجية النمو والسوق طويلة الأجل؟

الفصل الثانى مراجعة القوائم المالية السنوية الكاملة والختصرة البنوك التجارية

ه مراقبة العاملات خارج المرانبة:

- هـل تديسر الإدارة أو مجـلس الإدارة بقعاليـة المعاملات خارج الميزانية؟
- هـل تستهدف إدارة البنك من وراء ذلك تحديد المخاطر وتحديد الحاجة
 من عدمه للأفصاح عن القوائم المالية؟

و التحليل المالي:

- مسا دلائسة مقارنسة النسب المالية الأساسية للبنك مع مثيلتها للبنوك الأخرى ولنفس البنك عن عدد من المشوات الماضية؟
 - هل تراقب الإدارة وبانتظام النسب الهامة مثل:
 - ** كل قرض على حدة/ إجمالي القروض.
 - ** نسبة رأس المال/ حقوق الملاك.
 - نسبة خسارة القرض/ القرض.
- هـل تهـتم إدارة البـنك بمراقبة وتحليل القروض التي حان ميعادها والمتعرد؟

ز -متطلبات السيولة:

- هل يقوم البنك بتحليل وإدارة متطلبات السيولة اليومية؟
- هل يمول البنك القروض أو الاستثمارات طويلة الأجل بالاقتراض قصير الأجل من الغير؟

ح -استراتيجية النمو والاقتناء:

- هل يوجد لدى البنك استراتيجية نمو واقتناء؟
 - ه هل تم صياغة الاستراتيجية جيداً؟
- ه هل يتم قحصها من جانب مجلس إدارة البنك دورياً؟
- هل تستخدم الإدارة تخطيط الأرباح في إعداد خطط الاقتناء السيطرة
 - والاندماج بواقعية؟

4/16/1. البيئة التشريعية واللائحية والتنظيمية الرسمية:

من المتفق عليه أن البنوك التجارية تعدل في ظل بيئة تشريعية ولاتحية تنظيمية رسمية، أهمها بالطبع قانون البنوك ولاتحته التنفيذية وقانون الشركات وقانون سوق رأس المال وتطيمات البنك المركزي. ويترتب على هذا الإطار التشريعي عدة آثار تهم مراقب الحسابات في تخطيط أعمال المراجعة. ومن هذه الآثار ما يلى:

- أن البنك سيكون ملزماً بتكوين احتياطيات قانونية يلزم استقطاعها من الربح القابل للتوزيع.
- ب أن البنك سيكون ملزماً بعدم الخروج على تعليمات البنك المركزي
 خاصة ما يتطق بحدود الإقراض، ومخصصات مقابلة خسائر القروض والسلفيات.
- جـ -أن هناك تقارير عن البنك تعدها جهات الرقابة مثل البنك المركزي
 وهيئة سوق المال يجب على مراقب الحسابات فحصها جيداً.
 - د أن هناك ملفات ستكون خاصة بإدارة البنك يجب طابها وفحصها.

5/16/1 المكم على هيكل الرقابة الإدارية بالبنك التجاري:

مبيق وأشرنا إلى أن مراجعة حسابات البنوك التجارية مجرد تطبيق خاص لمراجعة حسابات الوحدات الاقتصادية عامة، وأن مراجعة حسابات البنوك التجارية تتسم بصفات خاصة مرتبطة بطبيعة نشاط وأهداف البنوك التجارية وبيئة عملها. ومهنياً بعد تقييم مراقب حسابات البنك التجاري لهيكل الرقابة الإدارية بالبنك أهم الإجراءات المعيزة على الإطلاق لمراجعة حسابات البنك. وسوف نعرض لمحددات هذا الحكم المهني لمراقب الحسابات على النحه التالي:

الفصل الثانى مراجعة القوائم المالية السنوية الكاملة والحتصرة المينوك التجارية

1/5/16/1 - تساؤلات مراقب الحسابات بشأن هيكل الرقابة الإدارية:

على مراقب حسابات البنك البحث عن إجابة لمجموعة من الأسئلة الخاصة بهيكل الرقابة الداخلية، أهمها ما يلى:

- أ هل تدير الإدارة أعمال البنك بما فيه صالح ملاك البنك؟
- ب هل تمارس لَجنة المراجعة بالبنك، أو مجلس إدارة البنك، فحصاً مستقلاً لوظيفة الإدارة؟
- جـ هل تتسبب إدارة البتك في أن يواجه البنك مخاطر غير عادية متزايدة؟
- هل تراعي إدارة البنك ضرورة تشغيل الرقابات بما يضمن حماية أصول التنظيم؟
- هـ هل تقوم إدارة البنك وبانتظام بالعمل على زيادة الأرباح من خلال
 التغيرات المحاسبية وليس العمليات؟

2/5/16/1. عناصر هيكل الرقابة الإدارية بالبنك التجارى:

لوفاء مراقب الحسابات بمسئولياته المهنية في مراجعة حسابات البنوك التجارية من ناحية، ولتخفيض تكلفة إهماله من ناحية أخرى، طبه أن يبذل عناية مهنية كافية في تقييم عناصر الهيكل العام للرقابة الإدارية، وأهمها ما يلى:

1/2/5/16/1 لجنة فعالة للمراجعة بالبنك:

البنك التجارى شركة معاهمة، ولذلك فإن مجلس إدارته وكيل عن أصحاب المصلحة في البنك، خاصة المعاهمون، بالإضافة لجهات أخرى مثل البنك المركزي وهيئة سوق المال الإنا كان البنك مقيداً بالبورصة— والموذعون، الحكومة، نقابات العمال وعامة الشعب.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم الراجعة الدولية

وحتى تساهم لجنة المراجعة بفعالية في تدعيم هيكل الرقابة الإدارية بالبنك التجاري بجب أن يراعي بشأتها ما يلي:

- أن يلتزم البنك في تشكيل وتقلين وتنظيم عمل اللجنة بكل من تطيعات البنك المركزي ومجلس إدارة هيئة سوق العال والأصول المهنية في هذا الشأن.
- ب أن تمارس اللجنة أعمالها كجهة مستقلة لفحص وتقييم أعمال الإدارة.

جـ - أن يكون هناك تعاون تام بين اللجنة ومراقب حسابات البنك.

2/2/5/16/1 مجلس إدارة مستقل:

حتى يساعد مجلس إدارة البنك على قعالية هيكل الرقابة الإدارية بالبنك بجب ألا يوجد تعارض مصالح بين أعضائه، وألا يكون لأي من أعضائه مصلحة مادية مباشرة أو غير مباشرة في البنك، وأن يبذل كافة أعضاء المجلس أقصى عناية في مباشرة أعمالهم والوفاء بمسئولياتهم باعتار المجلس كله وكيلاً عن المساهمين.

3/2/5/16/1 دارة مراجعة داخلية فعالة:

من الطبيعي أن يحتوي الهيكل التنظيمي للبنك التجاري على إدارة للمراجعة الداخلية، تصل كأداة للرقابة الداخلية المالية والإدارية بالبنك. ولدعم فعالية إدارة المراجعة الداخلية بالبنك التجاري في تشغيل هيكل الرقابة الادارية

يجب مراعاة ما يلى:

 أن تكون هذه الإدارة مستقلة تنظيمياً، أي تتبع مجلس الإدارة مباشرة.

الفصل الثانى مراجعة القوائم المالية السنوية الكاملة والختصرة للبنوك التجارية

- ب أن تتحقق إدارة المراجعة الداخلية من مدى النزام البنك بالقوانين
 والأوائح ذات الصلة وتطيمات البنك المركزي، ومجلس إدارة هيئة
 معوق المال.
- أن تتحقق من تنفيذ إجراءات وسياسات إدارة البنك بمعرفة كافة الأقسام والإدارات والفروع.
- د توجيه اهتمام الإدارات وكذا لجنة المراجعة نحو أهم المشاكل التشغيلية التي تواجه اقسام وإدارات البنك.
- هـ-أن تمارس أعمالها جيداً في مجال تكنولوجيا المطومات سواء
 كأدوات للمراجعة أو كأدوات لتشغيل نظام المطومات بالبنك.
- و -مراعاة استمرارية فعالية الرقابات على تدفقات الأموال من وإلى
 البنك.
 - ز تطوير إجراءات المراجعة الداخلية باستمرار.
 - ح التعاون المستمر الإبجابي مع مراقب الحسابات.

4/2/5/16/1 الدور الرقابي الفعال للجان الفحص العليا.

عادة ما يقوم مجلس إدارة البنك التجاري بتشكيل وتنفيذ لجان عليا تابعة له خاصة بمتابعة أو فحص أو مراقبة أداء أقسام أو أحسال أو أنشطة معينة. ومن أمثلة ذلك؛ لجنة القروض، لجنة الاستثمار، لجنة منح الاتنمان، لجنة شئون العاملين ... إلخ. وكلها بمثابة عناصر لبيئة الرقابة التنظيمية.

حتى تستطيع قهم عمل لجنة القروض العليا من المهم أن نعرف أن مكافآت مدير إدارة منح الانتمان والقروض تتحدد كنسية من إجمالي القروض والتسهيلات الممنوحة للعملاء. ولذلك من صالح هذا المدير التوسع في منح

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعابير الراجعة الدولية

القروض والتسهيلات للغير، وهنا يتضح ألهمية الدور المتحفظ للجنة الطيا لفحص ملفات منح القروض للغير والتي تعمل أيضاً كقيد على سلوك مدير إدارة القروض ومنح الانتمان في التوسع في نشاط إدارته.

5/2/5/16/1 نظم الحاسبات الآلية المتقدمة:

من الواضح انجاه البنوك الآن نحو النظم الآلية واستخدام تكنولوجيا المطهمات "TT" وبالتالي السير في طريق المستندات غير الورقية للمعاملات البنكية. ولأممية الحاسبات في تدعيم فعالية هيكل الرقابة الإدارية لدى البنوك التجارية، يجب أن يراعي مراقب الحسابات في هذا الشأن ما يلي:

- أنه إذا كان من السهل على الغير الدخول على نظام الحاسب لدى
 البنك فمن السهل أيضاً التلاعب في أرصدة وتحويلات العملاء.
- ب أنه يجب عليه التركيز على مجالات الغش الإداري باستخدام الحاسبات الآلية.
- —أنه يجب عليه تقييم مدى ملاءمة الرقابات الدلخلية باستخدام التحاسب ومدى وجود وإمكانية آداء إجراءات المراجعة، حتى يتم تخطيطها مسبقاً.
- د في حالة تعاقد البنك على مركز خدمات لتشغيل بعض معاملات البنك آلياً بجب على مراقب الحسابات أن يطلب تقريراً عن مراجعة أعمال هذا المركز.
- ان يستخدم مراقب الحسابات تقرير مراجعة أعمال مركز الخدمة
 هذا في تقدير خطر الرقابة ومن ثم تحديد مدى وطبيعة الاختبارات
 التى بجب عليه أدائها لأعمال مركز الخدمة.

العصل الثاني مراجعة القوائم المالية السنوية الكاملة والمختصرة للبنوك التجارية

3/5/16/1 تقدير الخطر المالي:

مهنياً يجب على مراقب الحسابات تقدير الغطر المالي للبنك لأغراض تخطيط أصال المراجعة وتحديد الإجراءات الملائمة لمراجعة مجالات العمل بالبنك ذات المخاطر المالية المرتفعة. ومعروف مالياً أن البنوك التجارية التي تعاني من الاضطراب والقشل في أعمالها غالباً ما تولجه الخفاضاً حاداً في سيولة أصولها، ولديها سياسات تشغيلية غير ملائمة، ولديها نظم رقابة ضعيفة. أما البنوك التجارية المستقرة في آدائها فغالباً ما تكون لديها أوجه قوة معيزة بخصوص:

- الرقابات على أقسام وموظفي البنك المهمين.
 - نظم المعلومات الإدارية.
- نظم تضمن لها الانتزام بالسياسات والقوانين وسياسات الإقراض.
 - نظم تحديد وتوصيف القروض المتعثرة.

وعموماً فإنه لأغراض تخطيط أعمال مراجعة حسابات البنك، في ضوء تقدير الخطر الماتي للبنك، يجب على مراقب الحسابات مراعاة ما يلي:

 أن يقوم بعمل تحليل مالي تفصيلي بما في ذلك تحليل النسب المالية والمقارنات على مستوى الصناعة، أثناء فترة التخطيط.

ب - أن يستخدم مخرجات هذا التحليل في تقدير خطر الرقابة والخطر المتلارم
 وصولاً لمستوى خطر الاكتشاف المقدر.

وللتوضيح:

افترض أن بنك المحاسبين التجاري أقصح عن مخصص خسائر فروض وتسهيلات في2006/12/31 نهاية السنة المائية بمبلغ 2000000 جنيه بمعل 2%. في حين أن متوسط هذا المحل على مستوى البنوك التجارية5% علماً

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لمايير المراجعة الدولية

بأن جودة أصول البنك – القروض والتسهيلات – كانت أقل بكثير من متوسط صناعة البنوك. وافترض معنا أيضاً أن إدارة بنك المحلسيين ليست متميزة في مسعقها البنكية، وأن معظم استثمارات البنك مركزة في سندات شركة المنصورة للزراعة.

في هذه الحالة يجب أن يكون حكم مراقب الحسابات كالتالي:

- أن يقدر مستوى الخطر المتلازم لمخصص خسائر القروض والتسهيلات عند حده الأقصى.
- يقدر مستوى خطر الرقابة على حــ/ مخصص خسائر القروض والتسهيلات عند حده الأقصى.
- مع حرصه دائماً على جعل مستوى خطر المراجعة الكلي عند حده
 الأدنى فسوف يخطط مستوى خطر الاكتشاف منخفضاً أيضاً.
- يتبع ذلك تخطيط إجراءات المراجعة الأساسية من حيث مداها وطبيعتها وتوقيتها بما يتناسب مع ذلك.

4/5/16/1 تقدير خطر الرقابة وإعداد تقرير عن هيكل الرقابة الداخلية:

من متطلبات تخطيط أعمال مراجعة حسابات البنك التجاري أيضاً أن يفي مراقب الحسابات بمجار العمل الميداني الثاني. ويناءاً على ما ينتهي إليه بشأن تقييم هيكل الرقابة الداخلية يستطيع أن يصدر أحكامه على هذا الهيكل وعلى مستوى خطر الرقابة، وأيضاً على ما إذا كانت هناك حاجة لإعداد تقرير خاص عن هيكل الرقابة الداخلية لدى البنك كما يلى:

- أ يجب أن تعد إدارة البنك تقريراً تؤكد تزعم- فيه أن لدى البنك هيكلاً فعالاً للرقابة الداخلية، خاصة إذا كان البنك مقيداً بالبورصة.
- ب على مراقب الحسابات أن يعد تقريراً بنتائج تصديقه على تقرير
 مزاعم إدارة البنك بشأن هيكل الرقابة الداخلية.

العصل الثاني مراجعة القوائم المالية السنوية الكاملة والمختصرة للبنوك التجارية

- يجب أن يتأكد مراقب الحسابات من أن إدارة البنك تتفهم أن هيكل الرقابة الداخلية ادى البنك يغطي كافة مجالات عمل البنك مثل؛ الاحتفاظ بتوثيق مستندي المقروض، إعداد تقارير فورية عن الرهونات، إجراءات الحصول على ضمانات الانتمان، والرقابات على التشغيل الانكتروني المعاملات.
- د يجب أن يجري مراقب الحسابات مقابلات مع الإدارة والجنة المراجعة لأغراض الوقوف على نطاق تقوير الإدارة بعزاعمها بشأن هيكل الرقابة الداخلية، وأيضاً لأغراض تخطيط أعمال تقييم هيكل الرقابة الداخلية وفاءاً بمعيار العمل الميداني الثاني.
- هـ -بعد أن يؤدي مراقب الحسابات اختبارات الفهم ثم اختبارات الرقابة
 سبكون بإمكانه تقدير المستوى النهائي لخطر الرقابة.

17/1- مرحلة أداء أعمال مراجعة حسابات البنوك التجارية:

بعد أن ينتهي مراقب حسابات البنك التجاري من تحديد مستوى خطر الاكتشاف المخطط لكل حساب من الحسابات، سيقوم بعد ذلك بوضع برنامج المراجعة لتحديد مدى وتوقيت وطبيعة الاختبارات الأساسية للحساب المعين.

وباعتبار مراجعة حسابات البنوك التجارية تطبيقاً خاصاً من تطبيقات مراجعة الحسابات فسوف نركز هنا على كيفية تنفيذ، أو آداء، أعمال المراجعة بالنسبة لحسابات معينة، هي من أهم حسابات البنوك التجارية. وذلك على النحو الوارد في الصفحات التالية:

1/17/1 - التحقق من القروض المدينة ومخصص خسائر القروض:

مبيق وأوضحنا في سياق تعريفنا بالبنوك التجارية إلى أن منح القروض للغير يعتبر من أهم أتشطة البنوك التجارية. وسواء كانت القروض للاقراد أو الوحدات الاقتصادية فهي من أهم بنود الأصول في البنوك التجارية.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعاليم المراجعة الدولية

وسبق وأوضحنا أيضاً أن نشأة القروض على الغير حدث سوق بصاحبه خطر احتمال تعرّ المقترض في سدك القرض وقوائده، مما يوجب على إدارة البنك تحميل أرباح الفترة بمبلغ كمخصص لمواجهة خمائر القروض.

ويهدف مراقب الحسابات من التحقق من هذا المخصص إلى تقييم مدى معقولية المخصص المعترف به من جانب الإدارة، حيث يعر هذا المخصص عن التقدير الكمي لإدارة البنك للقروض المحدومة وتلك المشكوك أيها، ومن ثم تحديد صافي القيمة الحالية للقروض الممكن تحصيلها.

وفيما يلي أهم متطلبات التحقق من القروض المدينة ومخصص خسائرها:

1/1/17/1- تحديد مدخل مراجعة الخصص:

مع التسليم بدرجة تعقيد عملية تقدير قيمة هذا المخصص والمخاطر المصاحبة للخاصر العركبة لمحقظة القروض إلا أنه يمكن بلورة خطوات وإجراءات مراجعة حساب المخصص فيما يلى:

أ يحتوى مدخل المراجعة لتقدير مخصص خسائر القروض على الإجراءات التالية:

- عليك أن تتفهم مخاطر محفظة قروض البنك آخذاً في حسباتك عدة
 عوامل مثل؛ تركيز الصناعة، الظروف الإقتصادية المؤثرة في
 المحفظة، متوسط فترة استمرار المحفظة، ودرجة سيولة الأصول.
- عليك تفهم هيكل الرقابة الداخلية ادى البنك على عملية الإقراض وعملية متابعة القروض القائمة.
- حدد مدى فعالية إجراءات الرقابة الملاعمة لإدارة محفظة القروض.
 وحدد ما إذا كانت الإدارة تتبع ويفعالية إجراءات إعدام القروض فور التثبت من عدم تحصيلها.
- أختر عينة من الفروض وأحصل على مصادئات عنها من المقترضين
 بشأن؛ وجود القرض ، رصيد القرض الآن، الرهن، وشروط الفرض.

الفصل الثانى مراجعة القوائم الثانية السنوية الكاملة والختصرة للبنوك التجارية

- قم بتقييم الأساليب التي تتبعها الإدارة في تقدير خسائر القروض.
 ولأداء ذلك قم بتقييم عينة من القروض وخلل مخصص خسائرها على
 أساس الصناعة أو أى أساس تصنيف أخر اتبعه البنك.
- قم يتقدير القيمة الصافية الممكن تحقيقها المحفظة القروض من خلال تحليل تاريخ الانتمان للمقترض، المركز الحالي للرهونات الضامنة للقروض، الموقف الحالي لاسترداد القرض، والقوائم المائية الآن لأهم المقترضين. ثم قم يعمل تتبع مقصل للقروض التي حان ميعاد استحقاقها فعلاً، أو القروض لشركات متعرة، وذلك لأغراض أن تقدر مدى المكانبة تحصيل القروض من عدمه.
- حدد ما إذا كان البنك ملتزماً بتطيمات البنك المركزي والقوانين
 السائدة، وسياسات مجلس إدارة البنك. وأحصل على نسخ من جهات الرقاية هيئة سوق المال والبنك المركزي على البنك وأفحصها لأغراض تصنيف القروض حسب درجة جودتها (معدومة مشكوك فيها جيدة).
- قم بفحص التقدير الأولي لإدارة البنك المخصص، ثم قارن هذا التقدير مع البنوك الأخرى ولذات البنك عن فترات سابقة، آخذاً في حسباتك الجودة العامة لمحقظة القروض.
- و يجب أن تصل إلى استثناع نهائي بشأن المقدرة التحصيلية العامة لرصيد حساب القروض بالقيمة الصافية الممكن تحقيقها. ثم قم بتوثيق النتيجة التي وصلت إليها وأساس هذه النتيجة.
- ب يجب أن يمارس مراقب الحسابات الشق اللهني عند الإعداد لمراجعة التقديرات
 المحاسبية لخصص خسائر القروض آخذاً في حسبانه ما يلي:
- أنه مسئول عن تقييم مدى معقولية تقديرات إدارة البنك في ضوء
 الظروف المحيطة بإعداد القوائم المائية ككل للبنك.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعابير الراجعة الدولية

- أن التقديرات المحاسبية تعمد على عوامل شخصية وأخرى موضوعية، ولذلك قد يصعب على إدارة البنك مراقبة كل هذه العوامل.
- بالرغم من أن عملية التقدير المحاسبي قد تحدد على أفراد أكفاء لدى
 البنك يعتدون بدورهم على بيانات صادقة، فسوف يظل هناك احتمال
 للتحيز على الأقل بالنسبة للعوامل الشخصية.
- ولذلك عند تخطيط وآداء إجراءات تقييم التقديرات المحاسبية قطيه أن يمارس شقاً مهنياً بخصوص العوامل الشخصية والموضوعية على حد سواء.
- ج. قد تظهر إدارة البنك تحيزاً في إعداد التقييمات الشخصية بشأن احتمال تحصيل قروض معينة بذاتها، أو قد تصدر أحكاماً أكثر تفاؤلاً بشأن عوامل معينة، مثل تحسن الموقف الاقتصادي للعميل أو الاقتصاد المؤثر في القروض. وفي هذه الحالة يجب على مراقب الحسابات ممارسة الشك المهني نحو تفاؤل إدارة البنك فيما يتطق بالفطاء الاقتصادي لأقراد من العدينين، أو القيمة الجارية للرهونات، واحتمال . تحصيل القروض التي سبق وأن حان ميعاد إستحقاقها.

2/1/17/1 فهم هيكل الرقابة الداخلية:

لفهم هيكل الرقابة الداخلية على القروض، ومخصص خسائر القروض، يجب على مراقب الحسابات أن يلم يعملية متح القروض والموافقة عليها، ودور الإدارة الطيا في فحص استراتيجية القروض والانتزام بسياسة الإقراض.

ومن الأمور الهامة لمراقب الحسابات أن يدرك أهمية الإجراءات والتوثيق المطلوبين للموافقة على القرض، والإجراءات المطبقة لضمان وتقييم الرهونات بصفة مستمرة، وأن تبين لمراقب الحسابات أن هناك مظاهر ضعف في هيكل الرقابة الداخلية فطية أن يربطها مباشرة بعملية إعداد برنامج الإجراءات الأساسية للمراجعة، كما أن قشل الإدارة الطيا في فحص عملية -216-

الفصل الثانى مراجعة القوائم المالية السنوية الكاملة والختصرة للبنوك التجارية

تنويع القروض سوف تدفع مراقب الحسابات نحو عمل تحليل أكثر تفصيلاً لمحفظة القروض الكلية.

3/1/17/1 تحذيد مدى فعالية إجراءات الرقابة الداخلية:

إذا انتهى مراقب الحسايات من التقرير المبدئي للخطر الرقابي أن مستوى هذا الخطر منخفضاً فطيه أن يدعم هذا التقدير بآداء لختبارات التحقق من فعالية إجراءات رقابية معينة.

وللتوضيح:

لتقدير خطر الرقابة النهائي يجب أخذ عدة أمور في الحسبان، ومن أهم هذه الأمور؛ وجود لجراءات لمنح القروض مثل؛ الفحص الذي تقوم به لجنة القروض ومنح الانتمان، وجود وتحليل قوائم مالية تم مراجعتها لكبار المقترضين، التقويم المستقل للضمانات أو الرهونات، والتحليل الاقتصادي للمشروع الضامن للقرض، وسلامة ملف القرض، وبرامج الحاسب الجاهزة.

4/1/17/1 طلب وفحص الصادقة على وجود القرض:

من أهم إجراءات التحقق من القروض طلب وقدص مصادقات بشأن، وجود القرض، رصيده الحالي، والرهن أو الضمانات المقدمة من المدين بالقرض. وللحصول على، وتقييم، المصادقات يجب على مراقب الحسابات مراعاة ما يلي:

- أ أن المصادقة لا توفر دليلاً على قابلية القرض للتحصيل، ولكنها تقدم
 دئيلاً على وجود القرض.
- إذا كان القرض قد استحق سداده منذ فترة على العراجع أن يبحث
 عن معلومات أكثر مثل؛ القوائم المالية الحالية للمدين، والفحص الخارجي الدائنية. وربما يحتاج إلى ملاحظة الضمانات على الطبيعة وأنها ملك المدين.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم الراجعة الدولية

 جــ -يجب أن يستخدم المراجع مدخل المعاينة الإحصائية، يجانب معيار معين، للتحقق من وجود وقيمة القرض.

وللتوضيح:

يمكن لمراقب الحسابات استخدام مدخل المعاينة على أساس تناسب الاحتمال مع الحجم PPS لسحب عينة من المصادقات للتحقق منها. ويمكن تطبيق معهار إضافي بأن بختار مثلاً كل القروض التي تزيد عن مبلغ 500000 جنبه للتحقق من المصادقات الخاصة بعا.

5/1/17/1 التحليل المستقل لقابلية القرض للتحصيل:

طالما أن القروض على الغير لدى البنك التجاري تمثل أرصدة مستحقة التحصيل، مثلها مثل أرصدة حسابات العملاء لدى الشركات التجارية، فمن متطلبات مراجعتها أن يتحقق المراجع من قابليتها للتحصيل. ولهذا الغرض عليه مراعاة ما يني:

- أن قيامه بتحليل قابلية القروض للتحصيل ومخاطر القروض يستدعي التركيز
 على العوامل الثانية:
 - تركيز القروض على أساس الصناعة.
 - تركيز القروض على أساس جغرافي.
 - طبيعة القروض (تجارية، أفراد، خارجية).
 الظروف الاقتصادية الجارية المؤثرة في معظم أنواع القروض.
 - ضمانات القروض.
- عمر القروض وجدول المداد الحالي للقروض، التي حان ميعاد استحقاقها.
 - القروض المعاد هيكلتها أو جارى إعادة هيكلتها.
 - القروض لأطراف ذوي العلاقة (من حيث وجودها وقيمتها).
 - الالتزام في الإقراض بتطيمات البنك المركزى وسياسات إدارة البنك.
 - درجة المخاطرة المرتبطة بالقروض والظروف الاقتصادية الراهنة.

الفصل الثانى مراجعة القوائم الثانية السنوية الكاملة والختصرة للبنوك التجارية

- لأن معظم المعلومات السابقة تكون موجودة في قاعدة بيانات البنك،
 فيجب على مراقب الحسابات استخدام برامج الحاسب الجاهزة لعمل تحليل
 القروض حسب أنواعها وتواريخ استحقاقها.
- جــرجب على فريق مراجعة حسابات البنك أن يقوم بقحص تاريخ البنك بالنسبة لإعدام القروض. وهل تستخدم هذه البيانات، التاريخية في عمل التقدير الأولى لخسائر القروض المحتملة؟ ومع ذلك بجب أن يعي مراقب الحسابات في هذا الثنأن عدة حقائق أهمها ما يلى:
- أن النتائج السابقة ليست بالضرورة مؤشر جيد اللقيمة الجارية للقروض غير الممكن تحصيلها، على الأقل بسبب تغير الظروف الاقتصادية باستمرار.
- أن تاريخ الاعتراف المحاسبي بخسائر القروض لدى البنك يمكن أن يظهر أن إدارة البنك كانت شخصية جداً في تحديد متى يتم الاعتراف بالخسارة.
- أن التقدير النهائي لخسائر القروض، بناءاً على نموذج تجميعي،
 يجب تأييده بتحليل خاص بكل قرض على حدة.

6/1/17/1- تقييم الطرق الستخدمة في تقدير خسائر القروض:

مهنياً تعد إدارة البنك مسئولة عن وجود نظام محاسبي قادر على تقدير عبء خسائر القروض. ويجب أن بكون هذا النظام قادراً على تصنيف القروض حسب؛ المناطق الجغرافية، الصناعة، فترة عمر القرض، ضمانات القرض، المدفوعات الجارية من القرض، ومدة بقاء القرض. كما يجب أن يكون هذا النظام قادراً على توفير بياتات بشأن القروض الجاري إعادة هيكتها والظروف الاقتصادية الراهنة المقترضين.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم المراجعة الدولية

وفي حالة وجود نظام معلومات محاسبي مثل هذا لدى البنك فإن مراقب الحسابات سوف براعي ما يلي عند مراجعة تقديرات إدارة البنك لخسائر الفروض:

- تقييم واختبار نظام العلومات الحاسبي السابق، خاصة من حيث:
 - مدى دقة تصنيف الإدارة للقروض.
 - اقتراضات الإدارة لإعداد تقديرات الخسائر.
 - تقدير الإدارة للخسارة المتوقعة لكل قرض على حدة.
 - ب إعداد نموذج لتقدير خسائر القروض.
- جــ مقارنة مخرجات النموذج الخاص به كمراقب حسابات مع تقديرات الإدارة لضائر القروض.
 - د -مناقشة الإدارة والاستقسار منها بشأن أوجه عدم التطابق إن وجدت.

7/1/17/1 اختبار ضمانات بعض القروض:

غالباً ما تكون القروض التجارية، خاصة طويلة الأجل، مضمونة بأصول معينة، كما هو الحال عند القراض عميل لبناء مبنى لمشروع تجاري حيث يكون القرض برهن الأراضي أو المباني مثلاً. وغالباً ما تطلب البنوك تقييماً مستقلاً للأصل الضامن للقرض، ثم يتم الاتفاق بأن يكون للقرض وفائدته أولوية السداد من ثمن بع هذا الأصل.

ومهنياً فإن مراقب الحسابات يدرك أن قيمة الأصل المدهون وأولوية القرض على هذا الأصل، في حالة تحر المدين، تح عناصر مهمة في تقدير أدنى قيمة يمكن الحصول عليها في حالة تحر المدين، وأيضاً بجب على مراقب الحسابات أن يقرر ما إذا كان في حاجة للاستعانة بخبير أو متخصص لغرض تحديد قيمة الأصل الضامن للقرض، كما هو الحال بالنسبة للقروض بضمان أصول تكنولوجية أو بينية مثلاً.

الفصل الثانى مراجعة القوائم المالية السنوية الكاملة والختصرة للبنوك التجارية

8/1/17/1 - تقييم مدى الالتزام بسياسات مجلس الإدارة والقوانين واللوائح السارية:

غالباً ما يعمل البنك التجاري – كما سبق وأشرنا- في إطار من القود الرسمية سواء كانت، قاتونية أو لاثمية أو تطيمات من البنك المركزي وهيئة سوق المال. ولغرض التحقى من التزام البنك بهذه القوانين واللوائح والتعليمات فيما يتطق. بالقروض وخمائر القروض يجب على مراقب الحسابات القيام بصل الآتي:

- أ طلب والإطلاع على وفحص آية قيود رسمية أو لاتحية في هذا الشأن.
- ب قحص ومناقشة الإدارة بخصوص سياسة مجلس إدارة البنك في الإقراض ومنح الانتمان.
- جـ -طلب وفحص ملفات القروض أو عينة منها للتحقق من عدم
 خروج وثائق القرض كما تظهر في ملف القرض على القوانين
 واللوائح السارية وسياسة مجلس إدارة البنك.
- د في حالة الخروج على القوالين واللواتح يجب أن يحكم مراقب الحسايات على أثر هذا الخروج على القواتم المالية وما إذا كان يعتبر بمثابة تصرفاً غير قانوني، وإن حدث فما الأثر على تقريره عن مراجعة القواتم المالية السنوية للبنك التجارى.

9/1/17/1. إعداد ومقارنة التقدير الأولى لخسائر القروض بمثيلتها لدى البنوك الأخرى:

بعد أن يعد مراقب الحسابات التقدير الأولي لخسائر القروض عليه أن يقارن هذا التقدير مع مثيله لدى البنوك التجارية الأخرى المماثلة خاصة من حيث محفظة القروض.

ويجب أن يدرك مراقب الحصابات أن الهدف من المقارنة ليس تبرير التقدير الذي أعده هو ولكن تحديد، والحكم على، مدى معقولية الاختلافات الهامة بين هذا التقدير ومثيله لدى البنوك الأخرى.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة هي مجال الأوراق المالية وفقاً لماليم المراجعة النولية

10/1/17/1 - الحكم الهني على مخصص خسائر القروض:

مهنياً يعتمد المدخل السابق لمراجعة القروض وخسائر القروض بالبنوك التجارية بقوة على كفاءة مراقب الحسابات في إصدار الأحكام المهنية. ويرجع السبب في ذلك إلى ما يلي:

- أ -أن إحداد التقديرات المحاسبية لخسائر القروض في الأساس عملية شخصية ومن المحتمل أن تختلف قيمة مخصص خسائر القروض من شخص لآخر، ولكن سيظل دائماً هناك قيمة واحدة صحيحة.
- ب أن وجود قيمة واحدة مقدرة لا يعفي مراقب الحسابات من عمل تقدير اقتصادي أساسي للقيمة الأكثر احتمالاً، وربما مدى معين لهذه الخسائر.
- أن مراقب الحسابات مطالب أيضاً بالحكم على إفصاح إدارة البنك عن مخصص خسائر القروض.

وللتوضيح:

يمكن مثلاً أن يظهر هذا الإقصاح لدى بنك غزة التجاري في 12/31/ 2006 نهاية السنة المالية للبنك كالتالي:

مخصص خسائر القروض:

يعمد مخصص خسائر القروض على تقييم إدارة البنك لعد من. العوامل أهمها؛ خبرة البنك بشأن هذه الخسائر في السنوات السابقة، تحليل مخاطر محفظة القروض؛ والظروف الإقتصادية الحالية والمتوقعة.

يمثل عبء خسائر القروض قيمة القرض – أو جزء منه – الذي يعتبر غير ممثن تحصيله. والقاعدة أن القروض الشخصية، وكذا القروض غير المضعونة برهن عقاري، والتي القضى على استحقاقها 90 ووماً فاكثر ولم يتم تحصيل آية مبالغ منها يتم تحميلها كفسارة على الدخل. أما الانتسان وأرضدة العملاء فيتم تحميلها كفسارة على المتحلق 180 يوم

الفصل الثانى مراجعة القوائم المالية السنوية الكاملة والمختصرة للبنوك التجارية

أو تم استلام إشعار إقلامى بشأتها. أما القروض الأخرى للصلاء فيتم تحميلها عامة كخسارة إذا القضي على استحقاقها 120 يوماً ما لم تكن مضمونة برهن كلية.

وبناء على ما سبق فقد كانت التغيرات في خسائر القروض كالتالي:

ربد على عد على عد عد العدار عداد العداد العداد العدادي.			
البيــــان	2006	2005	2004
رصيد بداية الفترة	6000000	7500000	4500000
مسموحات خاصة بأصول مقتناة	500000	300000	4000000
مغصص خسائر قروض	3000000	2000000	1000000
(1)	9500000	9800000	9500000
خسائر قروض	(4000000)	(3900000)	(4000000)
استردادات	2000000	100000	2000000
صافي خسائر القروض (2)	(3800000)	(3800000)	(2000000)
رصيد نهاية الفترة (1) – (2)	5700000	6000000	7500000

2/17/1 - التحقق من محفظة الاستثمار:

من المألوف أن تكون محفظة الاستثمار بالبنوك معدة ذات مخاطر متنوعة. وبالطبع فإن إدارة البنك ليست حرة تماماً في إنشاء هذه المحفظة، بل طبها أن تلتزم بالقواتين واللواتح وتطيمات البنك المركزي، علاوة أيضاً على مقومات قرار الاستثمار الجيد واعتبارات السبولة والمؤشرات المالية الأخرى للبنك.

ومهنياً لا تختلف إجراءات مراجعة محفظة الاستثمار في البنوك التجارية كثيراً عنها بالنسية المراجعة الاستثمارات في سياق مراجعة دورة النفقات والمدفوعات في الوحدات الاقتصادية الأخرى، سوى في عدة أمور نوجزها فيما يلي:

1/2/17/1 - إعداد تصنيف واضح للاستثمارات:

أمراجعة الاستثمارات يجب تصنيقها حسب نوعها، وذلك حتى يمكن تقييم مخاطر كل نوع منها، ويجب أن يعكس هذا التصنيف، طبيعة الاستثمارات، مخاطر كل نوع منها، علائتها بالصناعات أو المناطق الجغرافية، أجنها، وخصائص الأدوات المالية.

وفي هذا الصدد يجب على مراقب الحسابات أن يتحقق من أن الاستثمارات يمكن أن تشمل ما يلي:

- أ الاستثمارات في الأسهم.
- ب الاستثمارات في السندات.
- جــ الاستثمار في شركات تابعة.
- د الاستثمار في عملات أجنبية غير متحوط ضد مخاطرها.
 هـ الأوراق التحارية.
 - و الأصول الاستثمارية الأخرى.

2/2/17/1- تفهم وتحليل المخاطر؛

تتطلب مراجعة الاستثمارات أيضاً، علاوة على تصنيفها، تحليل مخاطرها. ويحتاج الأمر من مراقب الحسابات التحقق من المعاملات الخاصة بالاستثمارات، وتحديد ما إذا كانت هناك معاملات منها خارج الميزانية، وما هي المعاملات الخاصة بأنشطة التحوط.

3/2/17/1 تحديد القيمة السوفية العادلة للاستثمارات:

سبق وأن أوضحنا، في سبق عرضنا لمنظلبات القياس والإفساح المحاسبي للأدوات المائية وفق أحدث معايير للمحاسبة الدولية، أن معظم الأدوات المائية سبعاد تقويمها في تاريخ الميزانية بالقيمة السوقية العادلة. وفي هذا الصدد يجب أن يتحقق مراقب الحسابات مما يلي:

الفصل الثانى مراجعة القوائم الثانية السنوية الكاملة والمختصرة للبنوك التجارية

- أ أن إدارة البنك لم نقم بمعالجة أرباح البنك عن طريق التلاعب في
 معر سوق الاستثمارات.
- ب التحقق من معالجة فروق إعادة تقويم الاستثمارات بغرض المتاجرة في قائمة الدخل عن الفترة.
- جــ التحقق من معالْجة فروق إعادة تقويم الاستثمارات المتاحة للبيع في
 حقوق الملاك، وبالتالي في قائمة التغير في حقوق الملاك.
- د التحقق من سلامة تطبيق المعايير المحاسبية في هذا الشأن وتوثيق
 أية تسويات لحساب الاستثمارات في نهاية الفترة المحاسبية.

3/17/1 التحقق من التزامات البنوك التجارية:

من المعروف مهنياً أن بعضاً من التزامات البنوك التجارية يتم مراجعتها في سياق مراجعة دورة النفقات والمدفوعات، خاصة أرصدة الموردون والدائنون وأوراق الدفع والمصروفات المستحقة. أما حسابات مثل قرض السندات الذي يصدره البنك وكذا الحسابات الجارية الدائنة فإنها تحتاج لتركيز خاص في مراجعتها.

وبالنسبة لقرض السندات فإن التحقق منه لا يختلف عن التحقق من قرض السندات في أي شركة اقتصادية أخرى، سواء من حيث الوجود أو الاكتمال أو التقويم والإفصاح والتعهدات وأيضاً ما إذا كان برهن من الأصول.

وفيما يتطق بالصابات الجارية الدائنة فإن مراجعتها تحتاج من مراقب الحسابات مراعاة ما يلي:

 أ – أن أرصدة الحسابات الجارية الدائنة لدى البنك تمثل مفردة مهمة نسبياً في سياق التزامات البنك ككل، باعتبار أن هذه الحسابات تتولد طبيعياً من ممارسة البنك لمعظم أشبطته.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق الثانية وفقاً لعايم للراجعة الدولية

- ب أن هذه الحسابات عرضة لرقابة خارجية شهرية على الأقل من
 جانب أصحاب هذه الحسابات من خلال كشف الحساب الشهري،
 واذلك بلزم التحقق من استمرار إدارة البنك في الانتزام بإعداد
 وارسال هذه الحسابات صحيحة شهرياً.
- جـ -أنه يلزم التحقق من مدى وجود عدم تطابق بين أرصدة الحسابات الجارية، كما تظهرها كشوف الحسابات، وما يراه العملاء في هذا الشأن، وما هي الأخطاء ومدى أهميتها في ضوء ردود أصحاب الحسابات.
- أن التحقق من هذه الحصابات يتطلب بالضرورة ويحتوي على –
 التحقق من سلامة إجراءات الرقابة الفعلية على الإيداع والسحب في
 ومن الحساب الجاري وتسوية الفوائد عليه. ومن أهم هذه الإجراءات الرقابية ما يلى:
- التسويات اليومية لكل المعاملات ذات التأثير على النقدية والالتزامات، ومنها بالطبع الحسابات الجارية الدائنة.
 - ضوابط استخدام الحاسب الآلي في تشغيل المعاملات.
 - اجراءات فتح وإغلاق والتحويل بين الحسابات الجارية.
- الفحص المستمر والمستقل بواسطة إدارة المراجعة الداخلية لردود العملاء على كشوف الحسابات.
- فواعد، والمسئولية عن، تصويب الأخطاء في الحسابات من واقع ردود أصحاب الحسابات الجارية.
- إجراءات اعتماد ومتابعة وتنفيذ التحويلات الإلكترونية من وإلى
 الحسابات الجارية.

الفصل الثانى مراجعة القوائم الثالية السنوية الكاملة والختصرة للينوك التجارية

4/17/1 التحقق من حقوق الملاك في البنوك التجارية:

عندما يعد مراقب الحصابات برنامج المراجعة المناسب للتحقق من حقوق الملاك في البنك التجاري، في سياق مراجعة دورة التمويل، فإنه سوف يحدد أهم المعاملات المؤثرة في أرصدة حسابات حقوق الملاك، ويؤدي الاختبارات الأساسية للتحقق بصفة خاصة من مزاحم الإدارة في هذا الشأن، خاصة فيما يتطق بالاكتمال والتقويم والإقصاح. وهذا ما سوف نركز عليه بدرجة أكبر كما يلي:

1/4/17/1- للعاملات للؤثرة في حساب حقوق لللاك:

من المعروف محاسبياً أن هناك معاملات كثيرة تؤثر في أرصدة حسابات حقوق الملك، ولكن أهم هذه المعاملات ما يلى:

أ - إصدار أسهم جديدة.

ب - شراء أسهم الخزيئة.

جـ - إصدار أسهم مجانية.

د - بيع أسهم الخزينة والاعتراف بأرباح أو خسائر البيع.

الإعلان عن وسداد التوزيعات على المساهمين.

و - إضافة جزء من صافي دخل الفترة إلى هـ/ الأرباح المحتجزة.

ر - التسويات الخاصة بالفترات السابقة في رصيد حساب الأرباح
 المحتجزة أول الفترة الحالية.

2/4/17/1 التحقق من مزاعم إدارة البنك بشأن اكتمال حقوق الملاك:

يتطلب التحقق من مزاعم إدارة البنك بشأن اكتمال حقوق الملائم من مراقب الحسابات أداء الإجراءات التالية لجمع الدليل الكافي والملائم لهذا الغرض:

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعابير المراجعة الدولية

- أ مقارنة أرصدة أول المدة لحسابات حقوق الملاك مع ذات الأرصدة
 من واقع الميز انبة في نهاية الفترة المحاسبية السابقة.
- ب في حالة إصدار أسهم جديدة يتم فحص نشرة الاكتتاب واعتماد الجهات المسئولة وطلب مصادقة من البنك بقيمة رأس المال المصدر والمدفوع من هذه الأسهم.
- جـ يتم فحص سجلات التعامل مع شركات السمسرة ووكيل التعامل في
 الأسهم.
- د يتم التحقق من سلامة إجراءات اعتماد الإعلان عن التوزيعات وسدادها عن طريق البنك ومطابقة سجل التوزيعات مع سجل الأسهم القائمة.

3/4/17/1 التحقق من مزاعم إدارة البنك بشأن سلامة تقويم حقوق الملاك:

عادة لا تمثل مزاعم إدارة البنك بشأن تقويم حقوق الملاك آية صعوبة لمراقب الحسابات عند التحقق منها. لأن الأسهم عادة ما تصدر بقيعة واحدة، حتى لو كان هناك علاوة إصدار عند زيادة رأس المال فإن قيمتها تكون محددة، وشروط تحصيلها واضحة. ومع ذلك يمكن أن تحدث مشاكل خاصة بالتقويم والتي تحتاج إلى إهتمام من جانب مراقب الحسابات فيما يلى:

- أ تحديد القيمة العادلة للسهم والقيمة العادلة للأصول العينية عند إصدار الأسهم عيناً.
 - ب الأسهم المصدرة مقابل حيازة شركات أخرى.
- جـ ما إذا كان الاقتناء أو الاندماج يجب المحاسبة عنه كعملية شراء أو مجمع مصالح.

الفصل الثاني مراجعة القوائم المالية السنوية الكاملة والمختصرة للبنوك التجارية

معاملات أسهم الخزينة إذ يجب اغتبارها لتحديد ما إذا كان قد تم
 الاعتراف بها وفقاً لقرارات مجلس الإدارة والقوانين واللواتح السائدة
 وتخيمات هيئة سوق المال أم لا؟

4/4/17/1 التحقق من مزاعم إدارة البنك بشأن سلامة الإفصاح عن حقوق الملاك:

مبق وأن أوضحنا أهم متطلبات الإغصاح المحاسبي في البنوك التجارية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية والدولية وكذا القوانين واللوالح السارية. ومطلوب من مراقب حسابات البنك التحقق في هذا الشأن مما يلي:

أ - أن الإفصاح عن حقوق الملاك يشمل وصفأ سليما لكل نوع من أنواع الأسهم القائمة (علاية/ ممتازة) وعدد المصدر والمدفوع من كل منها والحقوق المرتبطة بكل نوع، وشروط التحويل وخيارات الأسهم، إن وجدت.

ب - أنه في حالة إمكانية تحويل السندات إلى أسهم، وحدث ذلك، فقد تم
 الإفصاح عنه إفصاحاً سليماً.

جـ -أن هذاك إفصاحاً عن كوبون السهم.

 د - أن الإفصاح يشعل الاحتياطيات وأنواعها وحــ/ الأرباح المحتجزة والحركة في رصيد هذا الحساب، وما إذا كانت هناك تسويات خاصة بفترات سابقة تم إجراؤها جلى رصيد أول الفترة.

5/4/17/1 برنامج مراجعة حقوق ملاك البنك التجاري:

في ضوء ما سبق يمكن بلورة برنامج مراجعة حسابات حقوق الملك في النبك التجاري كما يلي:

مراعم إدارة البنك:

أ - الوجود/ الحدوث.

ب - الاكتمال.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم للراجعة النولية

- جـ -الحقوق/ التعهدات.
- د التقويم / التخصيص.
 - هـ -العرض والإفصاح.

الأهسداف:

- أ الاعتماد والتصنيف السليم لتحديد ما إذا كانت كل المعاملات والارتباطات (خيارات، ضمانات، حقوق ... الخ) قد تم اعتمادها وتصنيفها يطريقة سليمة (العزاعم أ، ب، ج..، د، ه...).
- ب الاعتراف السلوم، واستقلال الفترات المحاسبية، لتحديد ما إذا كانت
 كل المعاملات والارتباطات قد تم تسجيلها دفترياً بقيمتها الصحيحة
 في الفترة المحاسبية الصحيحة (المزاعم أ، ب، هــ).
- - الالتزام بمعايير المحاسبة المصرية والقوانين واللوائح السارية لتحديد ما إذا كانت كل المعاملات والأرصدة قد تم عرضها في القوائم المائية بما يتمشى مع معايير المحاسبة المصرية والقوائين واللوائح السارية باتمائى مع الفترات السابقة وتم الإقصاح عنها بطريقة سليمة (المزعم هـ).

الإجراءات:

1-أسهم رأس المال وعلاوة الإصدار:

- أ لكل نوع من الأسهم؛ حدد عدد الأسهم، القيمة الاسمية، الاستيازات، والقيود.
- ب أحصل على، أو قم بعمل، تحليل الحركة في الحصاب؛ تتبع أرصدة أول الفترة وصولاً إلى ميزاتية نهاية الفترة السابقة التي سيق مراجعتها.

الفُصل الثانى مراجعة القوائم المُالِية السنوية الكاملة والمختصرة للبنوك التجارية

ج- اختبر محاضر اجتماعات مجلس الإدارة والجمعية العامة واللواتح
 والقواتين والنظام الأساسي للبنك فيما يتطق بإصدار الأسهم وآبة
 تغييرات في رأسمال الأسهم.

- د جالنسبة لعوائد الأسهم:
- أعد حساب سعر البيع والعوائد.
- حدد العوائد التي تم توزيعها بطريقة سليمة.
- هـ -إذا لم يكن لدى البنك سجل للأسهم:
- أطلب مصادقة بالأسهم القائمة من شركة مصر لأعمال المقاصة والتسوية والحفظ المركزي.
 - طابق المصادقة مع حسابات دفتر الأستاذ العام.
- و بالنسبة لخيارات الأسهم، وخطط خيارات الأسهم، تتبع اعتمادها وصولاً إلى محاضر اجتماعات مجلس الإدارة، أقحص الخطة وعقود الخيارات، أخصل على، أو قم بإعداد واختبار وتحليل، خيارات الأسهم التي تحتوي على المعلومات التالية:
 - بالنسبة لخطط الخيارات؛
 - " تاريخ الخطة.
 عدد ونوع الأسهم المحتفظ بها للخيار.
 - ** طريقة تحديد سعر الخيار.
 - ** الفترة التي قد يتم فها منح الخيار.
 - ** شخصية الأفراد الذين سيتم منحهم الخيارات.
 - بالنسبة للخيارات للمنوحة:
 - ** شخصية الأفراد الذين تم منحها لهم.
 - ** تاريخ المنح.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية وفقاً لمايير الراجعة الدولية

- ** فترة الخيار.
- ** عدد الأسهم التي يمكن ممارسة الخيار عليها.
- •• سعر السوق وقيمة الأسهم محل الخيار في تاريخ المنح أو القياس، أي اليوم الأول لمعرفة كلاً من عدد الأسهم التي تم تخصيصها حددت للفرد لاستلامها وخيار سعر الشراء إن وجد.
 - بالنسبة للخيارات القائمة.
 - ** عدد الأسهم المعرضة للخيار في بداية الفترة.
- النشاط خلال الفترة (الأسهم الإضافية المعرضة للخيار، عدد الأسهم التي تم ممارسة الخيار عليها، عدد الأسهم المرتبطة بالخيارات المنتهبة أفتاء الفترة).
 - ** عدد الأسهم المعرضة للخيار في نهاية الفترة.
- حدد كليحقوق وضعاتات الأسهم القائمة في تاريخ الميزانية بما في ذلك
 عدد الأسهم محل ذلك، الفترة التي يمكن ممارسة هذه الحقوق عليها،
 وسعر المعارسة، وأن كل المبالغ تم الإقصاح عنها بطريقة سليمة.
 - ح أحصل على أو قم بإعداد تحليل لحساب أسهم الخزينة وأيضاً:
- أفحص الشيكات المدفوعة والمستندات الأخرى الخاصة باقتناء أسهم الخزينة.
- اختبر شهادات أسهم الخزينة وتأكد من أنها بأسم الشركة أو مظهره
 لها.
 - طابق أسهم الخرينة بدفتر الأستاذ العام.
 - ط -تحقق من قيمة التوزيعات على حملة الأسهم الممتازة مجمعة الأرباح.

الفصل الثانى مراجعة القوائم المالية السنوية الكاملة والمختصرة للبنوك التجارية

2- الأرباح للحتجزة:

- أ-حلل نشاط الحساب خلال الفترة:
- تتبع رصيد أول الفترة وصولاً إلى الميزانية في نهاية الفترة السابقة والتي تم مراجعتها.
 - تتبع صاقي دخل الفترة وصولاً إلى قائمة الدخل عن الفترة الحالية.
- تتبع الأرباح والخصائر غير المحققة على الاستثمارات في أوراق مالية متاحة للبيع.

ب حدد التوزيعات السددة او الملنة التي اعتمدها مجلس الإدارة وأيضاً:

- أختبر الشيكات المدفوعة والمستندات المؤيدة للتوزيعات المسددة (اختر بعض الشيكات المحررة لحملة الأسهم أو لوكيل المساهمين).
 - أعد حساب مبلغ التوزيعات المسددة و/ أو المستحقة.
- جـ أفحص آية تسويات خاصة بالفترة المحاسبية السابقة وحدد ما إذا كانت
 قد تمت وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية.
- د اختبر كافة المستندات وكذا الاعتمادات المؤيدة لكل المعاملات الأفرى
 في الحساب مثل معاملات أسهم الغزيئة.
- هـ حدد مبلغ القيود، إن وجدت، على الأرباح المحتجزة في نهاية الفترة والثانجة عن القروض، الاتفاقات الأخرى، أو القوانين واللواتح وتطيمات البنك المركزي.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم الراجعة الدولية

18/1 - تقرير مراقب حسابات البنك التجاري على القوائم المائية السنوية الكاملة وإيضاحاتها المتممة لها :

لا يختلف تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة حسابات البنك التجاري عن ذات التقرير عن مراجعة آية وحدة التصادية أخرى، سواء من حيث النواحي الشكلية أو الفقرات؛ التمهيدية، النطاق، والرأي. كما لا تختلف بدائل الرأي وأسيابها بالمرة أيضاً. ولذلك سوف نكتفي هنا ينموذج التقرير النظيف عن مراجعة حسابات البنك التجاري.

مثال:

افترض أن مراقب حسابات بنك القدس التجاري عن السنة المنتهبة في 2006/12/31 المحتاسبان مروان تامر عبد الوهاب وياسر شحاته قد انتهيا من مراجعتهما إلى أن القوائم المالية للبنك والإيضاحات المتممة لها خالية من التحريفات الجوهرية ولا يوجد ما يستدعي لقت الإنتباه لأمر هام أو تغيير لغة التقرير وأنهما أعدا تقرير هما بتاريخ 2007/3/10 متضمناً رأياً نظيفاً.

في هذه الحالة يظهر التقرير كالتالي:

الفصل الثانى مراجعة القوائم الالية السنوية الكاملة والختصرة للبنوك التجارية

تُقرير مراقبا حسابات بنك القدس التجاري السادة/ مساهمه بنك القدس التجاري

تُصَعَا بمراجعة القولم العابية لبنك القدس التجاري – شركة مساهمة مصرية-واستمثلة في قلمة المركز العالي في 2006/12/31 ويكذا قوالم الدخل والتدفق اللغري والتغير في حقوق الدلاك عن المسلة العالية المنتهية في ذلك التاريخ، وهذه القوالم العالية مسئولية إدارة البنك وتتحصر مسئوليتنا في إيداء الرأي على هذه القوائم العالية في ضوع در تحتا لها.

وقد تمت مراجعتنا وقعاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين واللواتح المصرية السارية. وتتطاب معايير المراجعة المصرية تعظيط وآداء المراجعة المصوي على المصرية السارية، وتتطاب معايير المراجعة للتصول على تأثير منشلب بأن القوائم المائية، المراجعة أحدى اختياري للمستندات والأثاثة المؤيدة اللهيء والإيضاحات الواردة بالقوائم المائية، كما تتضمن أصال المراجعة أيضاً تقيياً للسياسات والقواصد المحاسبية المطبقة والتقديرات للمهامة الشرع المنافقة الإدارة وكذلك سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المائية، وهمشلنا من الإدارة على المبادأت القرار أيانا على هذه القوائم المائية، وقائم المائية المواتفة الإدارة وكذلك اسارة العرض الذي الإدارة على هذه القوائم المائية، أن

رمن رأينا أن القواتم المثالية المشار إليها أعلاه، مع الإيضاحات المتمعة لها، تعبر بوضوع – في كل جوانها الهامة – عن المركز المثلي لنك القدس التجاري في 31 2006/12 وعن نتيجة تشاطه وتفقاته المتقية والتغيرات في حقوق ملاكه عن السنة المثانية المنتهبة في ذلك التاريخ، وذلك طبقاً لمعايير المحلسبة المصرية وفي ضوء ما يتصل بداجعتنا من القوائيان والذرائع والتطيات المسارية.

تيمسك البنك حسايات مائية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام البنك الأسلسي على وجوب إثباته فيها وأن القوائم العائية متقلقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات، ولم يتنين ننا مخالفة البنك لأي من أحكام القانون 163 لسنة 1957 والفوانين المعدلة له.

"البيانات العائية الواردة بتقرير مجلس الإدارة والمعدة ولفاً للقانون 159 لمنة 1981 ولامحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر وسجلات البنك في الحدود التي تثبت بها تلك البيانات عادة بالدفاتر العائية"

المنصورة في 2007/3/10 :

مراثبا الحسابات

ياسر شحاته ش عبد الحليم حافظ س رم.م: 20000 تامر عبد الوهاب نصر میدان آم کلثوم س.م.د: 15000

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم المراجعة النولية

ثانياً: مراجعة القوائم المالية المختصرة للبنوك التجارية

وتسناول هدذا الجرزء بيسان ماهية القوالم المالية المختصرة للبنوك التجارية، وأهميتها، وأهداف مراجعتها، وتقرير مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية المختصرة للبنوك التجارية، وذلك على النحو التالي :

أ- ماهية القوائم المالية المختصرة للبنوك التجارية وأهميتها

القواتم المالية المختصرة أو الملخصة للبنوك التجارية هي عبارة عن قواتم مالية سنوية أو مرحلية مشتقة من القواتم المالية الثاملة للبنك التجارى والتي تم مراجعتها، وقد تزايد طلب سوق الأوراق المالية المالية المنطقات التي تقدمها القوات المالية الملخصة المشتقة من القواتم المالية الثاملة التي تم مراجعتها، ولذلك الأزمت لجنة اليورصة والمبالات الأمريكية SEC البنوك بجانب القواتم المالية المختصرة البنوك بجانب القواتم المالية المختصرة المحتصرة الكثير من القواتم المالية المختصرة المحتصرة المحتل مصن المسافقة لمختصرة المحدد ا

ومن ناحية أخرى فإن القوالم المالية المختصرة للبنوك التجارية توقر
معلومات مركــزة وتعالج الإسهاب وكثرة المعلومات التى تتمتع بها القوالم
المالية السنوية للبنك التجارى، وبالتالى فهى تضجع مستخدمى القوالم المالية
عــلى قــراءتها بمسهولة وبمسرعة نظراً لما تحتويه من معلومات واضحة
ومركزة وقابلة للفهم بسرعة، ويجب أن يكون لتلك القوالم المختصرة عنوان
يميزها عن القوائم المالية الكاملة التى تم مراجعتها والتى استخرجت منها تلك
القوائم المالية المختصرة للبنك الستجارى. وعــادة يكون هذا العنوان
(القوائم المالية المختصرة لبنك الستجارى. وعــادة يكون هذا العنوان
.../.../

الفصل الثانى مراجعة القواثم للآلية السنوية الكاملة والختصرة للبنوك التجارية

ويجب أن يكون هناك إتساق بين القوائم الكاملة للبنك التجارى والقوائسم المالية المختصرة له، بمغنى أنه إذا اشتملت القوائم المالية السنوية للبنك الستجارى عنلى قائمة الدخس وقائمة المركز المالى وقائمة الأرباح المحستجزة وقائمة السندفقات السنقدية وقائمة التغير في حقوى المساهمين أو غيسرها من القوائم، فإنه لابد وأن تتضمن القوائم المالية المختصرة على تلك القوائم.

وقد يعترض البعض على إحداد البنك التجارى لقوائم مالية مختصرة عـلى أسـاس أن الإدارة قد تقوم بإعداد تلك القوائم لإظهار النواحى الجيدة، وإخفاء نـواحى الضعف، علاوة على أنها تقدم مطومات غير تفصيلية ولكن يعكس الرد على ذلك بأن القوائم المالية الكاملة للبنك التجارى والتى اشتقت مـنها تـلك القوائم المختصرة تظل متاحة لمن يرغب في معرفة المزيد من المطومات التفصيلية.

2- مراجعة القوائم المالية المختصرة للبنوك التجارية وأهدافها

مسن الخدمات المهنية المطلوبة دولياً ومحلياً لمراقب الحسابات الآن مسراجعة القواتسم الماليسة المسنوبة المختصرة، وقحص القواتم المالية ربع السنوبة المختصرة، خاصة للشركات المقيدة بالبورصة، ومنها بالطبع البنوك التجارية.

ولا تختلف مراجعة القواتم المالية السنوية المختصرة للبنك التجارى عن مراجعة القواتم المالية المختصرة للوحدات الاقتصادية الأخرى. وتعتبر هـذه الخدمة المهنية مطلوية للبنوك التجارية نظراً لأهمية المطومات المالية المختصرة للبسنك لمستخدمى القوائم المالية، خاصة المساهمون والبنك المركزى وهيئة مسوق المال والمستثمرون المحتملون في الأوراق المالية للبنك التجارى.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية وفقاً لعابير للراجعة الدولية

ويشتمل مجال مراجعة القوائم المالية المختصرة للبنك التجارى على ما يلى :

أ) قائمة المركز المالى المختصرة في نهاية الفترة.

ب) قائمة الدخل المختصرة عن الفترة.

ج) قائمة التدفقات النقدية المختصرة عن الفترة.

د) قائمة التغير في حقوق الملاك المختصرة عن الفترة.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المختصرة.

عسند قيام مراقب الحسابات بمراجعة القوائم المائية المختصرة بجب أن يشتمل خطاب تكليف مراقب الحسابات بمراجعة القوائم المائية الكاملة على مسراجعة القوائم المائية المختصرة المشتقة منها أيضاً، على أن يتضمن رده في حالسة قبوسله التكليف عسلى تحديد الهدف من مراجعة القوائم المائية المختصرة،

وتستهدف مسراجعة القوائسم المائية المختصرة (الملخصة) يداء مراقب الحسابات لرأى فنى محايد بشأن ما إذا كانت القوائم المائية المختصرة تستفق فى كل جوانبها الهامة مع القوائم المائية الكاملة للبنك عن ذات الفترة المحاسبية والتى استخرجت منها هذه القوائم المائية المختصرة.

وتهدف عملية مراجعة القوائم المالية المختصرة إلى تحقيق الأهداف التالية :

- تحديث مدى إمكانية اعتماد مستخدمي القوائم المالية المختصرة على المطومات الواردة فيها.
- التحقق من وجود اتساق أو اتفاق بين القوائم المالية المختصرة والقوائم
 الماليــة الكامـــة التى تم مراجعتها والتى استخرجت منها القوائم المالية
 المختصرة والتأثيد على وجود ارتباط بينهما.

الفصل الثانى مراجعة القوائم المالية السنوية الكاملة والختصرة للينوك التجارية

وسند قيسام مراجع الصبابات بدرلجعة القوائم المالية المفتصرة البنك
التجارى يجب أن يركز على مفهوم الأهمية النسبية Materiality وفصاح القصات المالية المالية المسابحة المالية المالية المالية المالية المالية الأساسية، وأن يتأكد من استخدام أساس واحد لسبب السواردة في القوام المالية الأساسية، وأن يتأكد من استخدام أساس واحد التجويب، وحسن تطابق السؤلمي الشكلية للإقصاح في القوام المالية الماسأة، بالإضافة إلى التأكد من ضرورة الإفصاح عن ألمه الموابقة المالية المختصرة والتي تتمشى مع مفهوم أهمية الموسية المهمية المناسبية التأسية المناسبية.

3- تقرير مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية المختصرة للبنك
 التجارى:

. تعرضت معاييس المسراجعة الدوليسة (أ) والمصرية لتقرير مراجع الحسابات عن مراجعة الدوليسة (أ) والمصرية لتقرير مراجع الحسابات على مراجع الحسابات أن لا يصدر تقريراً عن القوائم المالية المختصرة ما لم يكن قد سبق له إيداء رأى عن القوائم المالية الأساسية التى تم استخراج القوائم المالية الأساسية التى تم استخراج القوائم المالية المختصرة منها. ويجب أن يتضمن تقرير مراجع الحسابات حول القوائم المالية المختصرة المخاصر الأساسية الثالية :

أ- عنوان التقرير : " تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المائية المختصرة"، وذلك وفقاً لمعاييس المسراجعة المصرية معيار المراجعة المصرى رقم (220). وإن كان من الأفضل أن يكون عنوان هذا التقرير " تقرير مراجع الحسابات المستقل عن مراجعة القوائم المائية المختصرة".

ب- الموجـه لهـم التقرير لم تحدد معايير المراجعة المصرية لمن يوجه لهم
 الـتقرير؟ ولكن يجب أن يوجه التقرير إلى مساهمى الشركة أساساً وإلى
 مجلس الإدارة.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المانية وفقاً لمايير الراجعة الدولية

يتضح مصا سبق أنه لا تختلف الجهة التي بوجه لها تقرير مراجع الحسابات عن مراجعة القوالم المائية المختصرة عن الجهة التي يوجه لها تقرير مراجعة القوائم المائية السنوية وهي الجمعية العامة للبنك أي مساهمي البنك.

جـــ - فقرات السنقرير : يحــتوى تقرير مراجعة القوائم المالية المختصرة النظيف على ثلاثة فقرات وهي بالترتيب على النحو التالى :

ج/1- الفقرة الإفتتاحية (فقرة القدمة)

تحتوى الفقرة التمهيدية على إشارة مراجع الحسابات إلى أنه قد قام بمراجعة القوالم المائية السنوية الكاملة للشركة والتي استخرجت منها القوائم المختصدرة محسل المراجعة وأن مراجعة للقوائم السنوية قد تم وفقاً لمعايير المراجعة المصرية أو الدولية، مع ضرورة الإشارة إلى نوع الرأى في تقريره عين مراجعة القوائم المائية السنوية الكاملة وإذا كان الرأى غير نظيف يذكر الأسباب، مسع تحديسة تاريخ إعداده لتقرير مراجعة القوائم المائية السنوية الكاملة والمائية السنوية الكاملة المائية المائية السنوية الكاملة المائية المائية السنوية الكاملة المائية المائية السنوية الكاملة المائية المائية

ج/2- فقرة الراى

ويشبير مسراجع الحمايات فى هذه الفقرة إلى مدى إتفاق أو تمشى الفوالسم الماليسة المختصسرة فى كسل جوانسيها الهامسة مع القواتم المالية الكامسلة التى تم مراجعتها والتى اشتقت منها القواتم المالية المختصرة محل المراجعة.

ج/3 - فقرة لفت الإنتباه

وتنسير تــلك الفقــرة إلى أنه للحصول على قهم أشمل وأعم للقواتم الماليــة وللأداء المالى للشركة، وكذلك للطاق أعمال المراجعة يجب الرجوع إلى القوائم المالية الكاملة وتقرير مراجع الحسايات عقها.

الفصل الثانى مراجعة القوائم المالية السنوية الكاملة والختصرة للبنوك التجارية

د- تاريخ التقرير وتوفيع مراجع الحسابات وعنوانه :

فيما يسلى نمسوذج تقريسر بدون تحفظ عن مراجعة القوائم المالية المختصسرة فى حالسة إبسداء رأى غير متحفظ عنى القوائم المالية الإنماسية أو الكامسلة كما ورد فى معايير المراجعة المصرية (معيار المراجعة المصرى رقم 220) عن تقرير المراجع عن مهام المراجعة ذات الأغراض الخاصة.

مثال لتقرير بدون تحفظ عن قوائم مالية مختصرة

تقرير مراقب الحسابات إلى راجعنا القوائم المالية لشركة عن السنة المالية المنتهية / / واللتي استخرجت منها القوائد المالية المختصرة المرفقة، وذلك طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية. وحسبما هو وارد بتقريرنا المؤرخ فقد أبدينا رأياً غير متحفظ بأن القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في / / والستى استخرجت منها القوائم المالية المختصرة المرفقة تعبر بوضوح - في كل جوانبها الهامة حن المركز المالي للشركة في / / وكذا عن نتيجة أعمالها وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ في ضوع معابير المحاسبة المصرية. ومسن رأيسنا أن القوانسم المالية المختصرة المرفقة تتفق - فول ك جوانسبها الهامسة - مع القوائم المالية الكاملة للشركة عن السنة المالية المنتهية في / ومسن أجل الحصول عملي تفهم أشمل للمركز المالي للشركة في / / ونستائج أعمالها وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنستهية في ذلك التاريخ وكذا عن نطاق أعمال مراجعتنا، يقتضى الأمر السرجوع إلى القوائم المالية الكاملة للشركة عن السنة المالية المنتهية في وتقريرنا عليها. تاريخ التقرير توقيع مراقب الحسايات عنو إن مر أقب المسايات

مراجعة حسابات البتوك التجارية والشركات الداملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لغايرٌ الراجعة الدولية

وفوسا يسلى نصرونج التغزير بدون تخفظ عن مراجعة القوام النالية المختصرة مع وجود رأى متحفظ على القوالم النالية الكاملة التى اشتقت منها القوائم المالية المختصرة وذلك كما ورد في معايير المراجعة المشرية. مثال التقرير نظيف عن مراجعة قوالم مالية مغتصرة بتضمن والمتضطاعلي القدامة المالية الانالية

to the wife with the same the same with a	
تقرير مرا ف الحد الدات ال ي يُعَرِّبُ وَمَنْ سَعَمَ الْمُعَرِّبُ مِنْ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنْ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ عَلَيْهِ مِنْ اللَّهِ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ اللَّلَّةِ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ الللَّ	
على القوائم للالية الختصرة اشركة	W. W. W. W. W. W. W.
e at the second	
لقوائم المالية لشركة عَنْ المَسْفَ المِالية المِسْتهية	
/ والبيت البيتغرجي مينها القوائم المالية المختصرة	
ك طبيقاً لمعاييس المراجعة المصرية وفي صوء القوانين ما	المسرفقة، وذل
رية السارية وحسيما هو وارد بتقريرة المؤرخ سند بي فقدمه	واللوائح المصر
فظاً بأن القرائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في	
بني استخرجت منها القوائم المالية المختصرة المرفقة تعبر	1
ن كل جواتبها الهامة ب عن المركز المالي للشرعة في م ١٠٠٠	
ونتيجة إصالها وتدفقاتها التقدية عن السنة المالية المنتهية	
فيما عدا - تضخم بند البخرون بمبلغ من و در	
أسنا أن القوائسة المالية المعتصرة المرفقة تتفق - في كل	
سة - مع القواتم المالية الكاملة للشركة عن السنة المالية	
/ / والتي أبدينا رأياً متحفظاً عليها.	
وسل الجمسول عبلي تفهم أشمل للمركز المالي المشركة	
وأستائج أعمالهما وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية	فى : ا مد. ا
الملك التاريخ وكذا عن نطاق أعمال مراجعتنا، يقتضى الأمر	
لقوائم المالية الكاملة الشركة عن السنة المالية المنتهية في	السرجوع إلى ال
اريرنا عليها. ميد مريت	/ / وتق
توقيع مراقب الحسابات	تاريخ التقرير

توقيع مراقب الحسابات حوان مراقب الحسابات

يتضح مما سبق ما يلى :

تقدم القوائم المالية المختصرة تفاصيل أقل من القوائم المالية السنوية، لْذُلْكُ فَإِنَّهُ يَجِبُ أَن يِتَم تَنْبِيهُ الْقَارِئُ إِلَى أَنْهُ لِلْحَصُولُ عَلَى تَفْهِم أَفْضُلُ المركز المالى للمنشأة ونتائج أعمالها يتعين أن تقرأ القوائم المالية المختصَّرةُ مُثُعُ أَخُلُر قُوالَنَّمُ مَاليةً ثَمْتَ مَراجَعَتُها والتي تتَّضمن كافة الإيضاحات الستى يتطلبها الإطار المحاسبي المستخدم وذلك من خلال تَقرير مَرَاجِعُ المسايات عَنْ مَرَاجِعةَ القوائم المالية المُختصرة." ب- لا تتضمن القوائم المالية المختصرة كافة المعومات التي يتطلبها الإطار ُ ِ الله جانب فِي المُتَبِعِ فَي ﴿ إِغَالُا الْقَوْلَةُ ۚ الْمِالَّيَةُ ۚ السَّنْوَيَةُ ۚ التَّى تَمْتُنُّ مُراجِعتِها - (مَعْلِينُ لَ الْمُحَاسُنِيةَ الْمُصْلِينَةَ أَوْ الدوليَـة) وَعَلَيْهُ لا أَجُورُ لَمْرَأَهُمْ الحسابات أن يستخدم في تقريره عبارة مثل تعبر بوضوح في كلُّ ا جواتبها الهامة " عند إيداء رأيه على القوائم المالية المختصرة المي ف - ع ج - في حالبة إصدان مراجع الحسابات لتقرير متحفظ عن مراجعة القوائم و المالية السنوية لأي منب فإنه يجب أن يشيرٌ مراجع الصَّاوات الهُوَّاك التحفظ في تقريره عن مراجعة القوائم المالية المختصرة مع ذكر سلب mile had suited our as set in their discourse it this situation

أم حالة ما إذا تبين لمراجع الحسابات أن القوالم المالية المقتضارة لا تتفق في بعض جواليها الهامة مع القوالم المالية التفاتم والتي الشبقات مناط القواليم المالية المقتصرة فإنه جب أن يضيف فقرة توضيحية سابقة لفقرة الرأي بين فيها أسباب ذلك.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم الراجعة النولية

فعلى مسبيل المسئال إذا تسبين المراجع الحسابات أن قائمة الدخل المختصرة لم تفصح عن إبرادات النشاط بصورة مستقلة عن الإبرادات غير العاديسة الستى لا ترتسيط بالنشاط فإنه فى هذه الحالة يضيف فقرة توضيحية سابقة لفقرة الرأى على الصورة التالية.

' إنضـــح لــنا عــدم إتفاق الإقصاح في قائمة الدخل المختصرة عن الإقصـــاح في قائمــة الدخل الكاملة فيما يتعقى بالإقصاح عن إيرادات النشاط بصــورة مســنقلة عن الإبرادات غير العادية التي لا ترتبط بالنشاط ". وتظهر فقرة الرأي بعد ذلك على الصورة التالية :

" فيصا عددا ما ورد في الفقرة السابقة فمن رأينا أن القوائم المالية المختصرة المسرفقة تتفق في كل جواتبها الهامة مع القوائم المالية الكاملة لشركةعن السنة المالية المنتهية في / / ".

و- في حالسة مسا إذا تبين لمراجع الحسابات أن القوالم المائية المختصرة لا تستفق في كل جواتبها الهامة مع القوالم المائية الكاملة والتي اشتقت منها القوائم المائية المختصرة فإنه يجب أن يضف فقرة توضيحية سابقة لفقرة السرأي يسبين فيها أسباب ذلك، ثم يبدى رأى معاكس في فقرة الرأى بأن يستكر أنسه بسناءًا على ما ورد في الفقرة التوضيحية فإن القوائم المائية المختصسرة المسرفقة لا تستفق في كل جوانبها الهامة مع القوائم المائية الكاملة لشركة عن السنة المائية المنتهية في / /

ز - يمتـنع مسراجع الحسابات عن إيداء الرأى فى القوائم المالية المختصرة طالمـا إمتـنع عن إيداء الرأى فى القوائم المالية الأساسية التى اشتقت منها القوائم المالية الكاملة.

فـد يــرى الــبعض أن إشارة مراجع الحصابات في تقريره عن مراجعة
 القوائم المائية المختصرة إلى ضرورة الرجوع إلى القوائم المائية الكاملة
 وتقريب مــراجع الحصابات عنها لقهم أشمل وأعم ثبتك القوائم قد يفقد

الفصل الثاني مراجعة القوائم للآلية السنوية الكاملة والمختصرة للبنوك التجارية

القوائسم العالمية الأمديتها، ويقلل من ألهمية تقرير العراجعة عنها. إلا أنه يمكسن القول أن تلك الإنشارة الفرض منها التأكيد على أن القوائم المثالية الكامسلة وتقرير العراجعة عليها تظل متاحة لمن يرغب في معرفة العزيد من المعلومات التفصيلية.

وأصسيح مصن الشسائع الآن في مصر أن يعد مراقب حسابات البنك التجارى تقريراً عن أعمال مراجعة الفواتم لامالية المختصرة (الملخصة) للبنك يراعى بشأته عدة اعتبارات تبكلية وفنية ألهمها ما يلى :

أ-عنوان التقرير:

يعــنون الــتقرير بأنــه تقرير مراقبى حمايات البنك على القوانم المالية المختصرة.

ب لمن يوجه التقرير :

يوجه التقرير إلى مساهمي البنك تماماً مثل تقرير مراجعة القوائم المالية السنوية للبنك.

ج) المحتوى الفنى للتقرير:

يجب أن يشير مراقب الحسابات في هذا التقرير إلى ما يلي :

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم للراجعة الدولية

- أنه راجع القوائم المالية السنوية الكاملة للبنك والتي استخرجت منها
 القوائم المالية المختصرة العرفقة.
- نسوع السرأى وتساريخ تقريسره عن مراجعة القوائم المالية السنوية
 الكاملة.
 - صيغة الرأى الذى أبداه على القوائم المالية الكاملة.
 - رأيه الفنى على القوائم المائية السنوية المختصرة.
- لفت انتباه القارئ إلى أنه لأغراض الحصول على فهم أشمل للقوائم المائية المسنوية للبنك، وكذلك نطاق أعمال المراجعة يجب الرجوع إلى القوائم المائية الكاملة للبنك وتقريره عن مراجعتها.
 - د-تاريخ التقرير :

عدادة وسؤرخ هذا التقرير بتاريخ لاحق مقارب لتاريخ تقرير مراقب الحسابات عند مراجعة القواتم المالية السنوية، وإن كان من الممكن أن يؤرخ التقريران بذات التاريخ.

وسنفترض أن مراقبى حسابات بنك القدس التجارى قد راجعا القوائم المائيسة المختصسرة للبنك والمستخرجة مسن القوائم المائية الكاملة عن المسنة المنستهية في 2006/12/31. وأنهسا الستهيا إلى أن القوائم المائية المختصرة متفقة في كل جوانبها الهامة، مع القوائم المائية الكملة للبنك عن سنة 2006، وأنهما قدما تقريرهما عن مراجعة القوائم المائية المختصرة في 2007/4/2.

في هذه العالة يظهر تقرير مراجعة القوائم المالية المختصرة كالتالي:

الفصل الثاني مراجعة القوائم الالية السنوية الكاملة والمختصرة للينوك التجارية

تقرير مراقبي الحسابات على القوائم المالية المختصرة

السادة / مساهمو بنك القدس التجارى

" راجعنا القوائم المالية لبنك القدس التجاري عن السنة المالية المنتهية في

2006/12/31 والتى استخرجت منها القوالم العالية المختصرة المرفقة وذلك طبقاً لمعالية المختصرة المرفقة وذلك طبقاً لمعالير المراجعة المصرية، وحسبا هو وارد في تقريرنا المؤرخ في 006/3/10 فقط أبديسنا رأياً غير متحقظ بأن القوالم العالية لبنك القدس التجارى عن السنة المنتسرة في 206/11/31 والتي استخرجت منها القوالم العالية المختصرة المرفقة المنتسرة المنتس

تعبر بوضوح في كل جوانبها الهامة عن المركز المالي لبنك القدس التجارى في 31 2006/12/ وكذا عن نتيجة أعمال البنك وتدفقاته النقدية والتغير في حقوق الملكية

عسن المننة المالية المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح والتعليمات المعارية".

" ومسن رأيسنا أن القوائم المالية المفتصرة المرفقة تتفق، في كل جوانبها الهامسة، مسع القوائم المالية الكاملة المبتك عن السنة المالية المنتهية في 12/31/ 2006.

ومن أجل الحصول على تفهم أشمل للمركز المالي لبنك القدس التجاري في

2006/12/31 ونتائج أصاله وتدفقته النقدية والنفير في حقوق الملاقا عن السنة المالة عن السنة المالية عن السنة الماليسة المنسسة المعالمية أعمال مراجعتنا بتطلب الأمر المعالمية المالية المنتبية في 2006/12/31 وتكويرنا عليها، المنتبية في 2006/12/31 وتكويرنا عليها:

الإسكندرية في : 2/4/7007

مراقبا الحسابات

ياسر شحاته السيد الإسكندرية ش عبد الحليم حافظ

س.م.م 20000

ثامر عبد الوهاب نصر الاسكندرية 7 ش ام كثوم

س.م.م 15000

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لحايم الراجعة الدولية

وتحسدر الإضارة إلى أن تقرير مراقب حسابات البنوك التجارية يوجه أساساً إلى مساهمي البنك إلا أنه في كثير من الحالات قد يكون هذا التقرير مستاحاً لأطراف أخرى مختلفة مثل المودعين Depositors أو دالنون آخرين أو جهات الإشراف والرقابة، ولأشك أن رأى مراقب الحسابات يؤدى إلى خلق مصدائية للقوام المائية للبنك ويمكن للحديد من الجهات من خلال هذا الرأى التنبؤ بقدرة البنك على الاستمرار في المستقبل، ولبيان مدى الكفاءة والفعائية السبك ويمكن للتديد رغم أن مثل هذه الأمور لا تعد السبك أعداف مراجعة القواتم المائية للبنوك التجارية(أ).

⁽¹⁾ The Relationship between Banking Supervisors & Bank's External Auditor's "IAPS No. 1004".

الفصل الثالث:

مراجعة البنوك التجارية وفقا للمعايير الدولية للمراجعة والتاكيد المهنى



الفصل الثالث:

مراجعة البنوك التجارية وفقا للمعايير الدولية للمراجعة والتاكيد المنى

تسناولت المعاييس الدولية للمراجعة والتأكيد المهنى عملية مراجعة القواتم المالية للبنوك التجارية من ناحية تعريف البنوك التجارية وخصائصها مسع تحديد المخاطر التى تتعرض لها البنوك، وتحديد أهداف عملية مراجعة البسنوك والمصسطاحات المتعسلقة بعملية المراجعة، وتخطيط عملية المراجعة والرقابة الداخلية فى البنوك، وأداء إجراءات التحقق، وتقرير المراجعة وذلك بهدف مصاعدة مراقبي الحصابات على الممارسة السليمة عند مراجعة القوائم المالية للبنوك وهو ما سنعرضه فى هذا الفصل على النحو التالي (1):

أولاً: تعريف البنوك التجارية وخصائصها والمخاطر التي تتعرض لها.

ثانياً: أهداف مراجعة البنوك والمصطلحات المتطقة بعملية مراجعة البنوك. ثالثاً: تخطيط عملية ما لحعة الندك.

رابعا: الرقابة الداخلية في البنوك.

خامسا : أداء إجراءات التحقق.

سادسا: إعداد التقرير عن مراجعة القواتم المالية للبنوك.

وسسنعرض لكل موضوع من هذه الموضوعات في الصفحات الثالية على النحو الآتي :

International Federation of Acountants (IFAC), "Audit of the Financial Statements of Banks", International auditing practices committee, (IAPS 1006), October, 2001.

⁻ IFAC, ISA No. 9, 210, 400, 401, 402, 570, 580, 600, 610, 520, 550, 720.

⁻ IFAC, "IAPS" No, 1004, 1008, 1012, 1000.

الفصل الثالث مراجعة البنوك التجارية وفقاً لعليم الراجعة الدولية

أولاً : تعــريف البــنوك الــتجارية وخصائصــها والمخاطــر الــتى تتعرض لها :

تم تعريف البنك وفقاً للمعلير الدولية للمراجعة والتأكيد المهنى على المدائع مالي المسلمة ماليسة نشاطها الرئيسي هو الحصول على الودائع والاقتراض بيدخه الإقساس المسلمة ما تعنيه السلطات التشريعية في مختلف البسلدان التي تصل بها بنوك، وإن كان هناك عدد من المؤمسات الأخرى التي تقسم بنفس هذه الوظائف مثل اتحادات الإنتسان Creditunious. منظمات الاخلز والقروض وغيرها، ويمكن تطبيق معلير المراجعة الدولية للبنوك في ممايير المراجعة الدولية للبنوك في Banking Activities المسلمة المتحادة بالأنشطة المصرفية المحادة القوائم السلسة المجمعة المحادث على تقائم أنشطة مصرفية المالية المتحادة المصرفية الشابة المتحادة المصرفية المحادة الموادعة القوائم المالية المناد المجمعة الشابعة مصرفية المحادة المناد المجموعة.

وصادة ما يقدوم البنك بالعديد من الأنشطة مثل الأنشطة الأماسية المناسية المنشئة في الحصول على الودائي، الاقتراض، الإقراض، التجارة والمبادلات، إصدار أذون الخزانة، وغيرها، بالإضافة إلى العليات المنطقة بالانتخاب في الالودات المالية، عما الأنشطة التي عادة ما تواجه مراجع الداميانات عند مراجعة القوالم المالية، كما أن البنك عادة ما يقدوم بمماليات تتحلي بالمشتقات المالية الأخرى، وقوقر معايير المراجعة الدولية الحديد من الإرشادات المنطقة المالية الأخرى، وقوقر معايير المراجعة الدولية الحديد من الإرشادات المنطقة بنشار المسراجعة لمثل هذه الإشطة، وذلك عندما أصبحت جزء من عمليات لينك وبهلالات.

وقد تسناولت معايير المراجعة الدولية المخاطر التي تواجه الأنشطة المصسرفية، حيث أن هناك عدد من الأمور التي تشترك فيها البنوك التجارية مسح المنشسات التجارية الأخرى، ويجب أن يكون لدى مراجع الحسابات فهم كافى لمنثل هذه الأمور نظراً لأهمية هذه الأمور وتأثيرها في مدخل وخطة المراجعة بالإضافة إلى تأثيرها الجوهري على القوائم المالية للبنك.

وتتمتع البنوك بعد من الخصائص والتي تقرق بين البنك وغيره من المضائص والتي تقرق بين البنك وغيره من المضاصر وعات الستجارية الأخرى، حيث تحتفظ البنوك بقدر هائل من المضاصر الشقدية والأدوات والأصول الستداولة Segotiable Assets والتنائها وخصائص الستجولة التي تتمتع ها هذه المضاصر تجعل البنك عرضة للتلاعب والاختلاص، المسبولة التي تتمتع عن البنك تطبيق إجراءات تشغيلية رسمية وإجراءات رئابة داخلية صارمة وعادة ما يرتبط البنك يعمليات تظهر أو تنشأ في نظم القرنية، عينة المحتلفة وتدار وتشتل في عدد من الأنظمة المختلفة وتدار في نظام قاتوني آخر.

وتعسل البسنوك عسادة بدرجة رفع مالى Leverage مرتفعة للغاية (تسسبة رأس المسال لإجمسالي الأصسول) الأمر الذي يجعل من البنك عرضة
للأحسداث الاقتصادية السلبية ويزيد من خطر الإفلاس والفشل، وتتميز البنوك
بسأن لديها أصولاً تتغير بشكل سريع في قيمتها وهناك صعوبة في تحديد قيمة
هسنده الأصول وبالتالى فإن الانخفاض البسيط في قيمة هذه الأصول يمكن أن
يكسون له تأثيسر جوهرى على رأس مال البنك، ومن المحتمل أن يؤثر على
البسر المالى Regulatory solvency البنك.

وتعسده البسنوك بنسكل جوهرى على الودائع قصيرة الأجل كمصدر تمويسل رئيسى وبالتالى فإن فقدان الثقة من جانب المودعين في اليسر المالى للبنك قد يؤدى إلى أزمات في السيولة Liquidity بالنسبة للبنك.

ویقسوم البنگ ببعض المهام کنائب أو وکیل قیما یتخلی ببعض الأصول الستی لدیسه (ودائسج) الأمسر السذی یزید من النزامه فی عدم خیانة الأمانة الأمسر السذی متعلق ضور و و وحد د ادر اوان تشخیله

الفصل الثالث مراجعة البنوك التجارية وفقاً لعايير الراجعة الدولية

ورقابة داخلية مصممة للتأكد من يتعامل مع الأصول وفقاً للشروط التي يتم من خلالها تحويل الأصول للبنك.

ويدخـل البـنك في الحديد من العمليات المنتوعة والتي قد تكون لها قيمــة ماليــة جوهرية الأمر الذي ينطلب إجراءات محاسبية معقدة وإجراءات رقابية بالإضافة إلى استخدام تكنولوجيا المطومات IT على نطاق واسع.

وتعمل البنوك من خلال شبكة من الغروع والأقسام المنتشرة جغرافياً مسواء عسلى المسستوى المحسلى أو الدولى، الأمر الذي يتطلب المزيد من الملامكرية المسلطة وانتشار الوظائف المحاسبية والرقابية الأمر الذي يسبب مفسكلة الحفاظ على معارسات موحدة للعمليات والأنظمة المحاسبية والرقابية وبالأخص عندما يكون للبنك فروع خارجية.

ونظراً لستزايد استخدام أدوات تكنولوجيا المطومات في البنوك فإنه عددة ما يتم نشأة وإتمام العمليات من خلال العميل بدون أى تدخل من جانب العامسلين بالبنك مثل العمليات التي تتم عبر الإنترنت أو العمليات التي تتم من خلال ماعينات الصرف الآلي (ATM).

ويتم تنظيم نشاط البنك في معظم دول العالم من خلال وحدات حكومية والتي عادة ما تؤثر المتطلبات القاتونية الخاصة بها في مبادئ المحاسبة التي يتسبعها البنك. وبالتالي إن عدم الالتزام بهذه المتطلبات القانونية قد يؤثر في القوائسم الماليسة للبسنك أو الإفصساح الوارد بها وبالتالي على رأى مراقب الحصابات فيها.

ومن ناحية أخرى فإن علاقة مراقب الحصابات أو مساعديه بالبنك قد يكون لها تأثير على استقلالية مراقب الحصابات في حين أن علاقة العميل في المُصركات والمستظمات الأخرى بمراقب الحصابات ومصاعديه قد لا تؤثر على استقلابته. وتتمستع السنوك بالحق في الوصول الأنظمة المقاصة Clearing والمسداد للشسيكات، والستحويلات النقدية، ومعاملات تحويل العملة الإجنبية، وغيرها، وتعتبر البنوك جزء مكمل أو متصل بأنظمة السداد الأمر الذي يفرض خطر منظم على البلدان التي تعمل بها البنوك.

ويتم في البنوك تداول الأموات المالية المعقدة والبعض منها قد يحتاج إلى التمسجيل بالقيمة العادلة في القواتم المالية الأمر الذي يتطلب من البنوك ضرورة وجود إجراءات مناسبة للتقييم وإدارة المخاطر، ولاشك أن فعالية مثل هـذه الإجسراءات يعتمد على مدى سلامة النماذج الرياضية التي يتم الاعتماد عليها ومدى إمكانية الوصول إلى مطومات تاريخية وحالية عن أسعار السوى بالإضافة إلى إمكانية المحافظة على سلامة البيانات.

وهسناك العديد من الجوانب الخاصة التي يجب أن تؤخذ في الحسبان عند القيام بمراجعة القوائم المالية للبنوك مثل:

- الطبيعة الخاصة للمخاطر المرتبطة بالعمليات التي يقوم بها البنك.
- ب- النطاق الواسع للعمليات التي يقوم بها البنك الأمر الذي يتطلب إقصاحات
 جوهرية في الأجل القصير.
- ج- الاعستماد المفرط Excessive على تكنولوجيا المعلومات IT في تشغيل العمليات.
- د- الآثار الناجمة من التشريعات في ظل الأنظمة القانونية المختلفة التي يصل
 فيها البنك ويخضع لها.
- التطوير المستمر في الخدمات التي يقدمها البنك وفي ممارسات البنك
 والــتى قد لا تتمشى مع التطوير الحادث في الممارسات المحاسبية وفي
 إجراءات الرقاية الداخلية وإجراءات المراجعة.

الفصل الثالث مراجعة البنوك التجارية وفقاً لعايم الراجعة الدولية

- و مسدى توافر الكفاءات والمهارات لدى مراقب الحسابات ومساعديه لأداء
 مهمسة المراجعة، خاصة أن مراجعة البنوك تحتاج إلى مهارات وكفاءات
 متخصصة.
- ز- مدى الحاجـة للخـبرة فى المجالات المتطقة بالمصارف والتى تناسب
 مراجعة أنشطة البنك.
- صدى الحاجـة للخبرة في مجال أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تطبقها البنوك.
- ط- مدى ملائمة الموارد أو الترتيبات الداخلية Interfirm arrangement ونلسك الأداء المسلل اللازم في المواقع المحلية والدولية للبنك والتي يتم فيها تنفيذ الإجراءات اللازمة للمراجعة.

وهـنك العديد من المخاطر المرتبطة بأنشطة البنك، ويجب أن يتقهم مراجع الحسابات طبيعة هذه المخاطر وكيفية إدارة البنك لهذه المخاطر، هذا الفهـم يسمع لمراجع الحسابات بتقدير مستوى خطر الرقابة والخطر الملازم المرتبط بالجوالب المختافة لعسليات البنك وتحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة.

ويمكن تقسيم المخاطر المرتبطة بالأنشطة المصرفية للبنك وتصنيفها إلى العديد من المخاطر أهمها :

- -مخاطر الدولة: (مخاطر رمياسية Country Risk). وهي خطر فشل العمسلاء الأجسانب في مسداد التزاماتهم بسبب ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية للبلد الأم Home Country وخارجة عن نطاق العميل.
- -مخاطر الائتمان: Credit Risk وهو خطر عدم قدرة العميل على سداد الاسترام بقيمسته الكامسلة وذلك في وقت استحقاقه أو في أى وقت لاحق، ويعتسبر هذا الخطر من وجهة نظر عمليات الاقراض العادية التجارية أهم

- خطر من مخاطر البنك، وينشأ هذا الخطر من الإقراض للأقراد أو للشركات أوحــتى للبنوك والحكومات، يمكن أن يظهر هذا الخطر في الأصول الأخرى بخلاف القروض مثل الاستثمارات والأرصدة المستحقة على بنوك أخرى.
- خطر العملة : Currency Risk وهو خطر تحقيق خسائر بسبب النقلبات في معدلات التبادل الخاصة بالأصول بالعملة الأجنبية والالتزامات والحقوق والتعهدات.
- خطر الوكالة : Fiduciary Risk وهو خطر الخسارة الناجمة عن عوامل
 مسئل الفشسل في حماية الأصول والإهمال في إدارتها يدلاً من أو نيابة عن أطراف أخرى.
- خطر سعر الفائدة . وهو الخطر الناتج عن التقلبات في سعر الفائدة ، والتي قسد يكون لها تأثير سليي على قيمة الأصول والالتزامات أو يؤثر التدفقات النقدية للفائدة.
- الخاطر القانونية والخاطر التعاقة بالستندات ، ويشتمل هذا الخطر على الحصاصل الفقط على الحصاصل المحتملة في الالتزامات بسبب تطبيق بعض القوانين أو التشريعات والتوثيق غير السليم بالإضافة إلى أن القوانيس الحالية قد تقشل في حل موضوعات قانونية مثل أن تكون هناك قضية في المحاكم تخص بنك معين ولكن لها تأثير واسع النطاق على بنوك أخسرى بعما لا مسن تأثير على جانب المصاريف للبنك أو لبنوك أخرى بالإضافة إلى مخاطر تغيير القوانيس المتعلقة بالبنوك أو المشروعات الستجارية الأفسرى، وعادة ما تكون البنوك ذات حساسية بشكل خاص المخاطر القاتونية بالأفص مع دخولها في معامات وأشطة جديدة.
- خطر السيولة : Liquidity Risk وهو خطر الخسارة الناجمة من تغيير
 قدرة البنك على بيع أو التخلص من أصوله.

خطر التقييم: Modeling Risk وهـ و خطـ ر عــ دم كفــاءة أو عدم
 موضوعية نماذج التقييم المستخدمة في تحديد قيم الأصول أو الالتزامات.

- الغطر التشفيلي: Operational Risk وهو خطر الخسارة المباشرة أو غيــر المباشــرة الناجمة من عدم ماكمة أو فشل عمليات التشغيل الداخلية و الإفراد والنظم أو حتى الناشئة عن أحداث خارجية.

-خطر التسعير أو السعر، Price Risk وهــو خطر الخسارة الناجمة من التغييرات السلبية في أسعار السوق المشتملة على، معدلات الفائدة، أسعار الصرف للمملات الأجنبية، التغييرات في سعر السوق للاستثمارات.

-خطر القواعد التنظيمية: Regulatory Risk وهـذا الغطر يتمثل في الخسـارة السناجمة عن الفشل في الالتزام بالقواعد التنظيمية أو المتطلبات القانونيـة الستى يعسل بها البنك بالإضافة إلى الخسارة التي قد تتشأ عن التغييرات في المتطلبات القانونية.

-خطر الاستبدال: Replocement Risk أو (خطر الأداء Replocement Risk) وهوخطر فشل المعيل في الوفاء بشروط العقد وهو ما يؤدى إلى وجود حاجة إلى استبدال المعامات التي تم الفشل فيها بعمليات أخرى عند سعر السوق الحالى، وهو ما يؤدى إلى توليد خمارة اللبنك تعادل الفرق بين سعر العقد وسعر العلق المعرف الحالى، الفرق المالي العرف العالم العرف العرف

-خطر السمعة ، Reputational Risk وهـو خطر الخدارة الناجـة عن الرأى السلبي من جانب الجمهور والذى سوف يؤدى إلى تدمير سمعة البنك وهــو مــا ينشئ عن المفشل في إدارة المخاطر السابق الإشارة إليها بشكل سليم أو مــن دخول البنك أو الإدارة الطيا في أنشطة غير سليمة أو غير قانونية مثل غسيل الأموال Mony Landering. -مخاطر الوشاء بالدين: Settlement Risk وهو الخطر المتمثل في وفاء العبيال بجارة من الدين المستحق عليه وهو ما يترتب عليه خمائر للبنك نتيجة عدم الحصول على أصل المبلغ بالكامل.

مخاطر اليسر المالي Solvency Risk وهو خطر عدم امتلاك البنك الأموال
 الكافية لمقابلة التزاماته أوعدم قدرة البنك على الدخول في سوق رأس
 المال للحصول على ما يلزم له من أموال.

-خطر التمويل: Transfer Risk وهـو خطـر الخسارة الناجمة من أن تكــون الــتعهدات عــلى أو لصالح البنك بعمله غير العملة المستخدمة فى الدولة الأم Home Currency.

ونتزايد مخاطر البنك مع زيادة درجة تركيز البنك للمخاطر على عميل أو صسناعة أو منطقة جغرافية أو دولة معينة، على سبيل المثال عندما تكون محفظة القسروض الخاصة بالبنك مركزة على صناعة معينة (مجال العقارات مثلاً Realstate) في هذه الحالة بجب أن يكون مراجع الحسابات على معرفة كافية بهذه الصناعات وعلياتها التشغيلية وممارسات التقرير الخاصة بها وذلك لتحديد المخاطر الخاصة بالقروض العوجهة لهذه الصناعات.

وتجدر الإنسارة إلى أن غالبية العمليات التى يقوم بها البناف تشتمل
عـلى أكـثر مـن خطر من المخاطر السابقة كما أن تلك المخاطر قد تتداخل
وتترابط Correlated مع بعضها البعض فعلى سبيل المثال خطر التعاملات
فى الأوراق المائية قـد تـتزايد نيتجة للزيادة فى سعر السوق لهذه الأوراق
المائية، وبالمثل خطر عدم الرفاء بالديون قد يكون له آثار على وضع السيولة
للبنك لذلك يجب أن يأخذ مراجع الحسابات فى الحسيان هذا التداخل بين أنواع
المخاطر وذلك لتحديد الخطر الذي يتعرض له البنك.

وقد تستعرض البنوك المخاطر ناتجة من طبيعة الملكية لهذه البنوك فعلى سبيل المثال فقد يوثر البالك أو مجموعة الملاك في توزيع الاتميان، ففي البسنوك المعلوكة الأقرباء Closely held عادة ما يسعى الملاك نحو التأثير في استقلالية وفي رأى الإدارة، لذا يجب أن يأخذ مراجع الحسابات هذا الخطر في الحسيان.

ويجب على مراجع الحسابات أن بأخذ فى الحسبان طبيعة المخاطر السناجمة مسن عمسليات وأشطة البنك، والعوامل التى تساهم بشكل كبير فى المخاطر التنسغيلية للبنك، مثل الحاجة التشغيل الدقيق لحجم وقدر كبير من المسليات فى الأجبل القصير وهو ما يؤدى إلى الحاجة بشكل كبير لاستخدام العسليات ألف المخاطر منها الفشل فى تنفيذ المسليات المعقدة بشكل مسليم، بالإضافة إلى احتمال وجود قدر كبير من المسليات المعقدة بشكل مسليم، بالإضافة إلى احتمال وجود قدر كبير من الأخطاء السناجة مسن فشل الرقابة الداخلية، وخطر فقدان البيانات، وخطر المدار فى تنفيذ السنيات نظراً المذكول غير السليم للنظم، والفشل فى تنفيذ المليب الأمر الذى يؤدى إلى عدم القدرة على السداد أو التصييل لهذه العليات.

ومن ناحية أخرى أبان الحاجة لاستخدام أنظمة تحويل الأموال (Electronic Funds Transfer(EFT) أو أي نظام التصالات أخرى للقل ملكية قدر كبير من الأموال الذي قد ينشأ عنه خطر السداد لطرف غير الطرف المصحوح نتيجة للخطأ أو التلاعي.

ولاضك أن تسنفيذ العصليات البسنكية في أكسر مسن مكسان قصد ينشسا عنه تشتيت جغرافي Geographic dispersion في التشغيل للسطية وتشستيت كذلسك للرقابة الداخلية ولذلك فإن القهديدات على المستوى الدولي World Wide Exposure للمعيل أو للخدمة قد لا يتم تجميعه أومتابعته بشكل سليم، كما أن فشل الرقابة الداخلية قد يحدث ولا يتم اكتشافه وتصحيحه بمسبب الفصسل المسادى Physical Separation بين الإدارة والأطراف المسئولة عن العمليات المختلفة.

وسن ناحية أخرى قبل حيازة قدر هالل من العاصر النقدية المداولة، وأرصدة المسلاء القابلة المستداولة، وأرصدة العملاء القابلة للتحويل، وغيرها قد ينشأ عن تلك الحيازة خسارة من السرقة والتلاعب بواسطة العاملين، أو أى أطراف أخرى، وتخضع العمليات الخارجية لقواليات وتعطيمات الدول التي تحدث فيها بالإضافة إلى البلد التي يقع فيها المركز الرئيسي للبنك وهو ما يخلق الحاجة إلى الالتزام بمتطلبات مختلفة وبالساتي خطر السنزام الإحراءات التنطيلية بالالتزام بتطيمات في بعض التشغيلية بالالتزام بتطيمات في بعض التشعيات أي تنقى مع التشريعات في مناطق أخرى.

وقد يتم التلاعب في البنك بمعرفة أو اشترك الإدارة أو يعض الأفراد في المنسبت مسئل الستلاعب في القواسم الماليسة للحصول على منافع التهدة، أو الحسندس أصول البنك للحصول على منافع شخصية والتي قد تشتمل أو لا تشسين علم تتسيمل على تحسيف للمجلات المحاسبية، وقد يرتكب التلاعب بدون علم العاسلين في البسنة، وقد قدم معار المراجعة الدولي رقم 240 المزيد من الإرسادات حسول طبيعة مسئوليات مراجع الحسابات تجاه هذا التلاعب، وتستعرض فالسبية أنشطة الباقراض وتسعرض فالسبية أنشطة الإقراض وقبول الودائع للتلاعب أكثر من غورها.

ويستم التلاعب أو التصرفات غير القانونية لدى البنك من أطراف من
داخسل البنك أو من أطراف خارجية ومن أمثلة أتشطة التلاعب التى قد تحدث
فى البسنك الستلاعب فى كتابة الشيك Check Writing Fraud، أو غسيل
الأمسوال واخستلاس أصول البنك. وقد تشتمل أنشطة التلاعب على التواطؤ
الأمسوال واخستلاس أصول البنك. وقد تشتمل أنشطة التلاعب على التواطؤ
مسجلات محسرفة وخاطئة لتبرير عملية غير مطيمة أو لإخفاء تصرفات غير
مسجلات محسرفة وخاطئة لتبرير عملية غير مطيمة أو لإخفاء تصرفات غير
قانونية.

الفصل الثالث مراجعة البنوك التجارية وفقاً لمايم المراجعة النولية

بالإضافة إلى أن البنك بواجه خطر مستمر نتيجة التلاعب في الحاسب مسن جسانب قراصنة الحاسب أو المغامرين Hackers وغيرهم ممن يدخلوا على النظام الحاسب الآلي رغم عدم السماح لهم بذلك، وكذلك الحال في قواعد السببانات وهو ما ينحكس في عدم القدرة على إدارة أموال المعلاء وحساباتهم وسيرقة مصلومات خاصسة عن المعلاء والمؤسسات، بالإضافة إلى الإنشطة الإجرامية التي تتم من جانب المستخدمين المسموح لهم من داخل البنك.

ويحدث التلاعب بشكل أكبر في البنوك التي تعانى من ضعف شديد في نظــام الحوكمة أو الرقابة الداخلية، وهناك الحديد من الخسائر الجوهرية التي قد تحدث بسبب الضعف في الرقابة الداخلية أو الحوكمة مثل :

- غياب الإشراف الإدارى المناسب والقابلية للتحاسب الإشراف الإدارى المناسب والقابلية للتحاسب والفشل في خلق ثقافة للرقابة القوية داخل البنك.

- الإدراك أو التقييم غير السليم للمخاطر المرتبطة بأنشطة معينة للبنك سواء
 الواردة أو غير الواردة في الميزانية العمومية.

-غيساب أو الفضل في الأنشطة الرقابية الهامة مثل الفصل بين المهام، وآداء إجراءات التحقق Verification، ومراجعة الأداء التشغيلي، ويلعب الفصل بيسن المهام دوراً فعالاً في منع التلاعب والذي ينتج عنها خمائر كبيرة للبنك.

- الاتصالات غير الفعالة بين المستويات الإدارية المختلفة داخل البنك، حيث أتسه في ظل الاتصال غير المناسب للسياسات والإجراءات الأقراد المشاركة في نشساط معين فإن ذلك بدوره سيخلق بيئة تشجع على التلاعب، كما أن التلاعب قد لا يتم الكشف عنه في ظل عدم توصيل المطومات عن الأنشطة غير السليمة والتي يجب أن تنتبه لها الإدارة العليا.

-بسرامج مسراجعة داخسلية وأنشطة متابعة غير فعالة، حيث أن عدم كفاية أنشطة المتابعة وبرامج المراجعة الداخلية في تحديد والتقرير عن القصور فى السرقابة الداخلية سوف وؤدى إلى حدم الكشف عن التلاعب فى البنك، كما أن غياب آليات مناسبة للتأكد من تصحيح الإدارة للقصور سوف يؤدى إلى استمرار التلاعب.

وكأمشلة على خطر التلاعب من جانب الإدارة والعاملين بالبنك إخفاء بعض الودائع وعدم تسجيلها، أو إخفاء شخصية المودع وهو ما يحتمل وجود صلة له بعسليات غسيل الأموال مثل استخدام أسماء متشابهة في الحسابات المختسلفة، ومسرفة ودانع واستثمارات العسلاء المتعلقة بحسبابات راكدة Dormant؛ وكذلك منح قروض لمقرضين وهميين أو سرقة أو سوء استخدام الأصول المحتفظ بها كضمان لقروض أو الحصول على رشاوى لمنح قروض أو لتحصول على رشاوى لمنح قروض أو لتخصول على رشاوى لمنح

وكأمثلة على خطر التلاعب الخارجى عىليات غسيل الأموال وتزييف العسلات وانستحال صفة النجر، واستخدام مطومات ومستندات مضللة تتطلق بالموافقة على القروض أو سوء استخدام أموال القروض بواسطة العملاء.

وتكون البنوك التجارية بطبيعتها مستهدفة من جانب من يقوم بفسيل
الأمسوال والتي من خلالها يتم تحويل الأموال التي مصدرها الجرائم إلى أموال
تسبده عسلى أنها مسن مصدر قاتوني، ويقوم بهذه السليات بالأفض تجار
المخدرات، والتي أصبح لهم نسبة كبيرة في عملية غسيل الأموال، وفي العديد
ممن التشسريعات في كسير من الدول أصبح هناك التزام على البنوك بوضع
السياسات والإجراءات وإجراءات الرقابة لكشف والتقرير عن أنشطة غسيل
الأمساسات والإجراءات وإجراءات الدقابة لكشف والتقرير عن أنشطة غسيل
الأمساسات والإجراءات المشتمل على
المساسات والإجراءات التشتمل على
على ودية الصيل Customer identification والتجراء والتشتمل على
على الهدف الدذي يحسكنم فيه الحساب، مع ضرورة الاحتفاظ بسيلات
على الهدف الذي يعتشقها المشكولة فيها Suspiciuns أو التقرير عن
المسليات، والإبلاغ عن الأنشطة المشكولة فيها Suspiciuns أن من
المسليات، والإبلاغ عن الأنشطة المشكولة فيها Suspiciuns أن
المسليات مسن نسوع معين مثال المعاملات النقاية التي تتجاوز مبلغ معين،

مع ضرورة عقد دورات تدريبية لتطيم الأقراد كيفية التعرف على المعاملات المشكوك فيها.

وفى بعسض التفسريعات فى كسفير من الدول فإن مراجعى الحسابات عليهم النزام بالإبلاغ عن أنواع معينة من المعاملات التى تبلغ علمهم، وحتى فى حالسة عدم وجود مثل هذا الانترام فإنه فى حالة انتشاف مراجع الحسابات حسارت عسدم النزام بالقواتين والتشريعات فيجب عليه أن يحدد مدى تأثيرها عسلى القوائس الماليسة وعسلى تقريره عنها، وقد قدم المعيار الدولى 250 عسفوات فى مراجعة القوائم المالية، المزيد من الارشادات فى مراجعة القوائم المالية، المزيد من الارشادات فى هذا المجال.

ويجب على إدارة البنك أن تقوم بإدارة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك وتطوير إجراءات الرقابة واستخدام مؤشرات أداء وذلك لإدارة المخاطر المالية التي تواجه البنك، وتشتمل أنظمة إدارة المخاطر الفعالة على ما يلى:

- الإنسراف (الستدخل في عسلية السرقابة من جانب المسئولين عن عملية الحوكسة في البنك، وصياغة سياسات مكتوبة لإدارة الخطر والتي يجب أن نتمشي مع استراتيجيات البنك وخيرة الإدارة والمتطلبات القاتونية وأتواع المخاطسر الستي يتعرض لها البنك، ومن ناحية أخرى عن الرقابة الداخلية والقيسم الأخلاقية العليا، وتكسون الإدارة ممسئولة عن تنفيذ السياسات والاستراتيجيات التي وضعها هؤلاء المسئولين عن الحوكمة والتأكد من أن هنك نظم فعال للرقابة الداخلية.

ويمكن أن يتم تحديد وقياس ومتابعة المخاطر من خلال وحدة مستقلة لإدارة الخطر ويجب على مراجع الحسابات تحديد كيفية استخدامه لتلك الوحدة في البنك المكلفة بمتابعة أنشطة إدارة الخطر وتقييم فعاليتها. ويجب أن تكبون السرقابة الداخلية في البنك قعالة إلادارة المخاطر وكأمثلة على الرقابة الداخلية : الفصل الفعال بين المهام، والتحقق والتصريح أو الموافقة مع الععليات، وضع الحدود، التقرير والموافقة من الاستثناءات Exceptions، والحماية المادية للأصول، ويجب أن يتم تقييم عملية إدارة الخطسر بمعسرفة إدارة المسراجعة الداخلية بشكل دورى لمتحديد مدى الانتزام بميامسات الإدارة والستأكد من فعالية الرقابة التشغيلية، وفعالية المراجعة الداخساية وكذلك الوحدة الممستقلة لإدارة الخطر يجب أن يعدوا تقايريهم للأطرفة المسئولة عن الحوكمة وللإدارة أيضاً.

ثانياً : أهداف مراجعة البنوك والصطلحات المتعلقة بعملية الراجعة :

الهسدف من مراجعة القوائم المالية للبنك وذلك وفقاً لمعايير المراجعة الدوليسة هو تمكين مراجع الحسابات من إيداء الرأى الفنى المحايد في القوائم المالية للبنك والمحدة وفقا لإطار إحداد التقرير المالى المطبق في الدولة.

ويجب أن يحدد مراقب الحسابات في تقريره الإطار المحاسبي والمالي المستخدم في إحداد القوائم المالية ويشتمل ذلك على تحديد الدولة صاحبة هذا الإطار وذلك في حالة عدم استخدام إطاراً دولياً لمعايير المحاسبة وعند إعداد تقريسر المسراجعة عن القوائم المالية للبنك للاستخدام في دولة أخرى بخلاف الدولسة التي وضعت الإطار المستخدم في إعادد القوائم المالية فيجب في هذه الحالسة أن يوضسح مسراجع الحسابات مدى اشتمال هذه القوائم المالية على إفصاحات كافية عن الإطار المستخدم في عملية إعداد القوائم المالية.

ولاسد مسن الاتفاق مع مراقب الحسابات على المصطلحات المتطقة بمهمة مراجعة القوائم المالية للبنك وذلك في خطاب التكليف المتطق بالمهمة Engagement Letter وتصديق مسراقب الحسابات على موافقته على المهمة المهمة وعلى تعرفقت على المهمة، وعلى تعديد أهداف ونطاق المراجعة، ونطاق مسئوليات مراجع الحسابات تجاه العميل وشكل تقرير المراجعة. ويجب أن يــأخذ مراجع الحسايات في الحسيان المهارات والكفاءات لديه ولدى مساعديه لآداء المهمة.

ويجب على مراجع الحسابات أن يأخذفي الحسبان عدد من العوامل عند [عداده لخطاب الارتباط Engagement Letter مثل:

- أ- تحديث القواعد والدبادئ المحاسبية المتخصصة والمتطلبات الواردة في القانون والقابلة للتطبيق على البنك، ما أصدرته الجهات المشرفة على البسنك مسئل البنك المركزي وهيئة منوق المال، وما أصدرته الجهات المهسنية المحاسبية (مثل مجلس معايير المحاسبة الدولية، وممارسات الصناعة المصرفية أق الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC.
- ب- تحديد محـتويات وشكل تقرير المراجعة عن القوائم المائية والتقارير ذات الأغـراض الخاصـة المطلوبة من مراجع الحسابات بالإضافة إلى الـتقرير عن القوائم المائية، ويشتمل ذلك على تحديد ما إذا كانت هذه الستقارير تشـير إلى تطبيق المتطلبات القاتونية والمحاسبية الخاصة المنفذة بشكل خاص لمواجهة المنطلبات القاتونية.
- جـــ تحديد طبيعة متطلبات الاتصالات الخاصة والببروتوكولات والتي يمكن
 أن تستم بيسن مسراجع الحسسابات ومشرف البنك والجهات التشريعية
 الأخرى.
- د- تحديث كيفية وإمكانية وصول أوراق عبل المراجعة إلى مشرف البنك
 وذلك عندما يكون هذا الأمر مطلوب وفقاً امتطلبات قانونية وتشريعية.
 ثالثاً: تخطيط عملية مراجعة البنوك:
 - يجب أن تشتمل خطة مراجعة البنك على ما يلى :
- الحصدول عـلى معرفة كافية عن طبيعة أعمال البنك وهيكل الحوكمة به
 بالإضافة إلى فهـم أنظمة الرقابة الداخلية والأنظمة المحاسبية وتشتمل
 أيضاً على فهم عملية إدارة الخطر ووظيفة المراجعة الداخلية.

ب- الأخذ في الحسيان المستوى المقدر لمخاطر الرقابة والمخاطر المرقابة والمخاطر المرقابة والمخاطر المثني تتستثل في قابلية بعض المحاطر المتي تتستثل في قابلية بعض الحسابات أو العمليات لحدوث الأخطار الجوهرية (خطر ملاجم) وخطر أن نظام الرقابة الداخلية في البنك لا يمكنه منع أو الكشف عن وتصحيح هذه الأخطاء في التوقيت المناسب (خطر الرقابة).

ج- تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة التي يجب أداءها.

د- الأفدذ في الحمسيان المتراض استمرارية البنك Going Concern فيما يتعملق بقدرة البنك على الاستمرار في المستقبل (المقصود به الفترة المستخدمة بواسطة الإدارة في عملية التقييم في ظل الإطار المستخدم في حمسلية إحداد القوائم المالية) وهذه الفترة عادة ما تكون سئة على الأقل بعد تاريخ الميزائية العهومية.

ويتطلب التحصدول على معدفة عن البنك ضرورة فهم مراقب الحسابات لهيكل الحوكمة بالبنك وكذلك فهم البيئة الاقتصادية والتشريعية الخاصة بالبلدان الرئيسية التي يعمل بها البنك وفروعه، وكذلك يجب أن يكون مراقبين الحسابات على دراية بظروف السوق الموجودة في كافة القطاعات الرئيسية التي يعمل بها البنك وفروعه.

وتسلعب عسلية الحوكمة دور أساسي في البنك، حيث أن الحديد من المشسرعين يسعوا لوضع المتطلبات للبنوك بغرض الحصول على هياكل فعالة لسلحوكمة وبالستالي يجبب عسلى مراجع الحسابات الحصول على فهم لهيكل المحوكمة وكلفية قيسام الأطراف المسئولة عن الحوكمة بأداء المسئوليات الموكلة اليهم، والإشراف والرقاية والتوجيد للبنك.

ويجب أن يكون لدى مراجع الحسابات معرفة جيدة عن الخدمات التي يقدمها البنك، وللحصول على هذه المعرفة بجب أن يكون مراجع الحسابات على دراية بالاختلافات الأساسية فيما بين الودائع، القروض المقدمة من البنك والسقى يتم تطويرها بشكل مستمر كاستجابة لرد قعل السوق، ويجب أن يكون لسدى مسراجح الحسسابات المسام بالقدمات المقدمة من خلال بعض الأدوات Instruments مسئل الاعتمادات المستندية والخيارات Options والأدوات الماليسة الأخسرى بغسرض فهم المخاطر الملازمة وآثار المراجعة والمحاسبة والاقصاحات لمثل هذه الأدوات السابقة.

وفي حالسة اعتداد البنك على منظمات خدمية لآداء خدمات أو أنشطة أساسية مثل المراجعة الداخلية، فإن المسئولية عن الانتزام بالقواعد والرقابة الداخلية، السليمة سنظل على عاتق هؤلاء المسئولين عن الحوكمة والإدارة للبنك، ويجب أن يسأخذ مسراجع الحسابات في الحسبان القود القانونية للميروضة على البنك وأن ينفهم الميلينية التي تقوم بها الإدارة والمسئولين عن عملية الحوكمة بمتابعة الرقابة الداخلية بما في ذلك وظيفة المراجعة الداخلية بما في ذلك وظيفة الدراجعة الداخلية بعداوان اعتبارات المراجعة المتطقة بالشركات التي تستخدم منظمات خدمية موجوعة من الإرشادات المتطقة بهذا الأمر.

وتحتاج البنوك إلى نظم مطومات لتوفير مطومات مناسبة فيما يتطق بالسنولحى الماليسة والتشسفيلية وذلك في التوقيت المناسب وتوصيلها إلى الأطراف المسئولة عن الحوكمة وكذك للإدارة ويجب أن تكون تلك المطومات سهلة الفهم حتى يمكن تقييم التغير في طبيعة الخطر الذي يتعرض له البنك.

وعـند وضع مراقب الحسابات لخطة مراجعة القوائم المالية للبنك عليه أن يهتم بالجوالب الآتية :

-دى تعقيد العمليات التى يقوم بها البنك وما يرتبط بها من توثيق. -المدى الذى قيه يتم الاعتماد على منظمات خدمية فى أداء أنشطة جوهرية Core activities في البنك. - الاستزامات الشرطية Contingent liabilities والعاصر التي لا تفصح عنها الميزانية العمومية.

- الجوانب والاعتبارات القانونية.

- مدى الاعتماد على تكنولوجيا المطومات والأنظمة الأخرى على البنك.

التقييم المتوقع لمخاطر الرقابة والمخاطر الملازمة.

- الأخذ في الحسبان لعمل إدارة المراجعة الداخلية.

-تقييم خطر المراجعة.

- تقييم مدى الأهمية النسبية Materiality

- تمثيلات وإقرارات الإدارة Management's Representations - مثيلات وإقرارات الإدارة - مدى اشتراك مراجعين آخرين.

 الانتشار الجغرافي لأنشطة وعمليات البنك والتعاون بين فرق المراجعة المختلفة.

- مدى وجود عمليات تخص أطراف ذات مصلحة Related Parties. - الاعتبارات المتطقة باستمرارية البنك Going Concern.

وسوف نقوم بمناقشة كل جانب من الجوانب السابقة فيما يلي :

البنك: مدى تعقيد العمليات التي يقوم بها البنك:

نظراً لاتساع نطاق العليات التي يقوم بها البنك فإنه سيكون من المسعب أحياتاً على مسراجع الحسسابات أن يتقهم بشكل كامل آثار بعض المعليات تكون معدة إلى الدرجة التي يكون هناك مسعوبة الإدارة تطيلها بشكل صليم للتحوف على مخاطرها، كما أن الانتشار الجغرافي الواسع لاتشطة البنك قد يؤدي إلى بعض الصعوبات، وقد يقوم البنك ببعض الانتسامة بدرجة عالية من التعقيد تجعل المستندات المتطقة بها غير ملائمة للمستندات المتطقة بها غير ملائمة في السعيد و الأمر الذي قد ينشأ عنه العديد من المخاطر مثل .

الفصل الثالث مراجعة البنوك التجارية وفقاً لمايير الراجعة الدولية

ه خسائر ناتجة عن عدم اتخاذ التصرفات التصحيحية في الوقت المناسب.

فشل في اتخاذ الاحتياطيات تجاه الخسارة وذلك في التوقيت المناسب.

الإفصاح غير السليم في القوائم المالية وفي التقارير الأخرى.

ويجب على مراجع الحسابات تفهم أنشطة البنك ومعاملاته التي يقوم بها بدرجة كافية تسمح له بتحديد وفهم الأحداث والمعاملات التى من وجهة نظره قد يكون لها تأثير جوهرى على القواتم المالية أو على عملية الفحص أو على تقرير المراجعة.

وهناك العديد من القيم والإفصاحات الواردة في القواتم المالية تشتمل على ممارسة الحكم الشخصص من جسانيه الإدارة مسئل الاحتياطيات والمخصصات لخسائر القسرويين، والمخصصات تجاه الأدوات المالية مثل الاحتياطيات تجاه الخطر التشغيلي، وهناك علاقة طردية بين درجة ممارسة الحكم الشخصى من جانب الإدارة، ومستوى المطلق المحاربة، والمستوى المصابات، والمسئل قد يكون هناك عناصر أخرى هامة في القواتم المالية والمسابات، والمسئل قد يكون هناك عناصر أخرى هامة في القواتم المالية المسابلة الوردة في معاربة لريجب على مراجع الحسابات أن باخذ في معيار المراجعة الدوني رقم 540 (ISA 540)

2 مدى الاعتماد على منظمات خدمية في اداء أنشطة جوهرية Core Activities

في بعض الأحيان يستخدم البنك مثل هذه النوعية من المنظمات في أداء جيزء مسن أنشطة محورية مثل إدارة التحصيل والانتمان، وفي حالة اعتماد البنك على المنظمة الخدمية في هذه الحالة فإن مراجع الحسابات يجد أنسه مسن الصعوبة الحصول على أدلة مراجعة مناسبة بدون التعاون مع هذه المنظمة الخدمية.

الفصل الثالث مراجعة البنوك التجارية وفقاً لعايير المراجعة الدولية

3 - الالتزامات الشرطية والعناصر التي لا تظهر في الميزانية العمومية:

Off-Balnce Sheet

عادة ما يرتبط البنك بعد من المعاملات مثل عمليات بسولة منخفضة كنسبة مسن قيسة الأمسل أو الانتزام وهناك عمليات لا تنظلب النشريعات المحلية، الافصاح عنها في الميزالية السومية أو الملاحظات الملحقة بها، كما أن هناك عمليات يتم تسجيلها من خلال حسابات تذكيرية وهناك عمليات لا تشتمل على بيع أصول وبالتالي فأن تظهر حيننذ في القوائم المالية للبنك، ومن أمثلة هذه العمليات الضمانات Warranties، الاعتمادات المستقدية، الخيارات المتعلقة بشراء أو بيع عملات أجنبية.

ويجب أن يقدم مسراجع الحسابات بقحص مصادر الإيرادات للبنك المتعملقة بالانتزامات الشرطية والحصول على أدلة كافية ومناسبة نتطق بدقة واكتمال السجلات المحاسبية المتطقة بتلك العمليات (الانتزامات الشرطية) مع ضرورة وجود رقابة داخلية سليمة للحد من مخاطر البنك الناشئة من تلك العمليات والستأكد من دقـة الاحتياطيات والمخصصات المطلوبة لمواجهة الخمسائر، وكذلك الستحقق مسن مدى دقة أى إفصاحات مطلوبة في القوالم المالية.

4- الجوانب والاعتبارات القانونية:

يجب أن يكون مسراجع الحمسابات على درايسة بكافة القواتين والتشريعات الخاضع ثها البنك، مع معرفة أثر الجواتب الفاتونية على القواتم المائية للبنك.

5- مدى الاعتماد على تكنولوجيا العلومات IT والأنظمة الأخرى في البنك

نظراً الضخامة حجم البيانات الواجب تشغيلها في البنك وقصر الوقت المسموح لهذا التنسخيل فإن غالبية البنوك تستخدم بشكل كبير تكنولوجيا المطومات TT وأنظمة تتصالات أخرى. وفيما يتطق بالنواحي الرقابية الخاصة بتكنولوجيا المطومات فإنها لا تغتاف كستيراً عن النواحي الرقابية في المنظمات الأخرى بخلاف البنوك ولكن هناك بعض الأمور التي يجب أن بهتم بها مراجع حسابات البنك وهي :

- تستخدم تكنولوجيا المعلومات في حساب وتسجيل إيراد ومصروف الفوائد
 وهذه العناصر تمثل أهم عنصرين في تحديد أرباح البنك.
- تستخدم أنظمة الاتصالات في البنك لتحديد الأرباح والخسائر الناتجة من المشتقات المالية وتبادل الصرف الأجنبي.

وعادة ما يستم الاعستماد بشكل كبير أو يتم الاعتماد بالكامل على المسجلات القائمة على المستخدام تكسنولوجيا المعلومات وذلك نظراً لأن تكسنولوجيا المعلومات تمثل أكثر المصادر التيتميهل الوصول للمعلومات كما أنها توقدر معلومات حديثة Up-To-Date عن أصول والتزامات البنك (أرصدة، ودائع وقروض العميل).

ويجــب على يكون لدى مراجع الحسابات إلماماً بتطبيقات تكنولوجيا المطومات وأن يقوم بالربط بين هذه التطبيقات المختلفة وأن يربط ذلك الفهم بأتشطة وعمليات البنك الرئيسية وبالمركز المالى وذلك لتحديد عوامل الخطر لعملية المراجعة ككل.

وأثرت التجارة الإلكترونية بشكل كبير في الطريقة التي ينفذ بها البنك عملسه وأدت إلى مخاطسر جديسدة واعتبارات أخرى يجب أن يأخذها مراجع الحمسابات في الحسبان مثل مخاطر الأعدالة Buisness Risks الناجمة من استراتيجيات البنك في مجال التجارة الإلكترونية، والمخاطر الملازمة المرتبطة بالتخاولوجيا التي يستخدمها البنك في تنفيذ استراتيجية البنك في مجال التجارة الإكسترونية، ومدى رد فعل الإدارة تجاه المخاطر، واعتبارات الأمن للعمليات التي تتم عير شبكة الإنترنت. ويجــب عــلى مــراجع الحسابات أن يتأكد من توافر مستوى الخبرة والمهــارة الــتى يحــتاجها هــو وممـــاعديه فى مجال تكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية.

وقد تعتمد البنك محل العراجعة في أداء الأنشطة العرتبطة بتكنولوجيا المعلومات على طرف خارجي وفي هذه الحالة يجب أن يتفهم مراجع الحسابات الخدمات التي تنقذ خارجياً ويجب أن يتفهم الرقابة الداخلية داخل البنك وداخل الجهة المقدمة Vendor للخدمة وذلك لتحديد توقيت ومدى وتوقيت لنتبارات التحقق Substantive Tests وقد وفر معيار العراجعة الدولي رقم 420 (15A 420) العديد من الإرشادات في هذا المجال.

6- التقييم المتوقع للمخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة:

تتسم طبيعة عمليات البنك بعم قدرة مراجع الحسابات على تخفيض خطر المصراجعة لها لمستوى مقبول منخفض نسبياً من خلال أداء اختبارات التحقق فقط ويرجع ذلك إلى العوامل الآتية :

- الاستخدام المفرط لتتخولوجيا المعلومات وبالتالى فإن قدر هائل من الأدلة يكون مستاحاً في صورة إلكترونية وثانج من أنظمة تكنولوجيا المعلومات للشركة محل العراججة ذاتها.
- هــناك قدر هاتل من العمليات التي تتم بواسطة البنك وبالتالي فإن الاعتماد فقط على اختبارات التحقق بعد أمراً غير عملياً.
- الانتشار الجغرافي لعمليات وأنشطة البنك الأمر الذي يجعل هناك صعوبة كبيرة في تحقيق التغطية المناسبة عند مراجعة الأنشطة.
- مثاك صعوبة في تحديد إجراءات التحقق الفعالة لمراجعة العمليات التجارية
 التي ينفذها البنك.

وفى معظم الحالات أبن مسراجع الحسابات يكون غير قادر على تخصيص خطسر المراجعة لمستوى مقبول نسبياً طالما أن الإدارة لم تصمم وتنفذ أنظمة رقابة تسمح لمراجع الحسابات بتقييم مستوى مخاطر الرقابة والمخاطس الملازسة أقل من أعلى مستوى لها (أقل من 100%)، ويجب أن يحصسل مراجع الحسابات على أدلة تدعم موضوع الرقابة الداخلية بشكل أكثر تفصيلاً.

7- الأخذ في الحسبان عمل الراجعة الداخلية :

يحتلف نطاق وأهداف المراجعة الداخلية بشكل كبير بين البنوك وذلك لاعتبارات كتثيرة أهمها حجم البنك وهيكله، والمتطلبات الخاصة بالإدارة والأفراد المسلولين عن الحوكمة في داخل البنك، ويشتمل دور المراجعة الداخساية على قحص النظام المحاسبي وما يتطق به من رقابة داخلية، متابعة السرقاية الداخطية وإبداء أي مقترحات لتحسين الرقاية الداخلية، وبشكل عام تشستمل فحص الأدوات المستخدمة في تحديد وقياس والتقرير عن المعاومات الماليسة والتشعيلية والاستفسار عن العناصر المختلفة بما في ذلك الاختيار التقصيلي للعمليات والأرصدة والإجراءات، ولاشك أن هذه العوامل تؤثر في استخدام مسراجع الحسابات لعمل إدارة المراجعة الداخلية خاصة في البنوك الكسبرى ذات القروع المئتشرة جغرافياً فطى سبيل المثال كجزء من المراجعة الداخساية أو كجزء منفصل عنها قد يكون في البنك قسم لفحص القروض يعد تقرير للإدارة عن مدى جودة القروض أومدى الالتزام بالاجراءات الموضوعة فيما يتعلق بمنح القروض، وعلى ضوء ذلك يحدد مراجع الحسابات مدى إمكانيسة الاعتماد على عمل إدارة فحص القروض وذلك بعد قيامه باستعراض ما تقوم به تلك الإدارة من أعمال، وقد قدم المعيار الدولي للمراجعة رقم 610 (ISA 610) بعنوان " الأخذ في الحسبان لعمل المراجعة الداخلية " المزيد من الارشادات في هذا الصدد.

8-تقييم خطر للراجعة :

هناك ثلاثة مكونات لخطر المراجعة :

- أ- الخطر المسارم Inherent Risk (خطر قابلية بعض الحسابات أو العمليات لحدوث التحريفات الجوهرية).
- خطر الرقابة الخاص Control Risk أخطر عدم قدرة نظام الرقابة الخاص بالبسنك في مستع أو الكشف عسن أي تصحيح الأخطاء في التوقيت المناسب).
- جـ خطر الاكتشاف Detection Risk (خطر عدم قدرة مراجع الحسابات على اكتشاف أى من التحريفات الجوهرية المتبقية).

ويكون الخطر الماترم وخطر الرقابة موجود بشكل مستقل في مراجعة المسلومات الماليسة ولا يكون ادى مراجع الحسابات القدرة في التأثير فيهم، وطلبيعة المخاطر المرتبطة بأتشطة البنك والتي تم مناقشتها أشارت إلى أن المسسوى المقلدر المختلر الملازم في العديد من المجالات يكون مرتفع لذلك بجب أن يكسون المدى المسلوى المستوى المستوى المستوى المستوى المستوى المستوى المستوى المستوى المستوى المنتفع (أثل مستوى تقدير خطر الرقابة والخطر الملازم المستوى أقل من المستوى المرتفع (أثل مستوى تقدير خطر الرقابة والخطر المستوى المشتوى من 100%) ويجب أن يقوم مراجع الحسابات بتقدير خطر المراجعة المستوى المستوى المستوى المستوى المستوى أنهل تخفيض خطر المراجعة المستوى منخفض مقبول نسبياً.

9- تقييم مدى الأهمية النسبية Materiality :

عـند تقدير مستوى الأهمية النسبية فإن مراجع الحسابات يجب أن يراعى الإرشادات الواردة في معار المراجعة الدولى رقم 320 (ISA 320). " الأهميـة النسبية في مجال المراجعة "Audit Materiality" ، بالإضافة إلى ضرورة مراعاة العوامل الآتية الخاصة بالمجال المصرفي : أ- بسبب ارتفاع نسبة الرفع المالى Leverage فإن أخطاء بسيطة نسبياً قد يكون لها تأثير كبير على نتاتج الفترة (الأرباح) وعلى رأس مال البنك، ويجب مراعاة أن الأخطاء المتطقة بالأصول أو الالتزامات قد تكون المتطقة بتسوية الأرباح Statement of

ب- عــادة ما يخضع البنك لعدة متطلبات قاتونية مثل ضرورة المحافظة على حد أدنى لرأس المال، ومخالفة مثل هذه المتطلبات قد يؤدى إلى التشكيك في مــدى اســتخدام أو تطــبيق الإدارة لافتراض الاستمرارية Going في مــدى الستحرارية Concern ويجب أن يحدد المراجع مستوى للأهمية النسبية لتحديد الأخطــاء التي إذا لم تصمح قد تؤدى إلى إخلال جوهرى بهذه المتطلبات القانونية.

- إن فسرض الاستمرارية عادة ما يعمد على عوامل تتعلق بسمعة البنك كمؤسسة مالية ماليقة باذلك فإن يعض الأمور مثل المعاملات المتعلقة بالأطسراف ذات المصلحة Related Parties وأمور أخرى قد لا تعمر چوهرية لوحدات (شركات) أخرى بخلاف البنوك ولكنها قد تكون جوهرية فيما يتعلق بالقواتم المالية للبنك إذا ما أثرت في مسعة البنك.

10- تمثيلات واقرارات الإدارة Management's Representations

تعتبر الإقرارات في سياق مراجعة البنك هامة لمساعدته في تحديد ما إذا كسانت المعلومات والأدلسة التي تم الحصول عليها تعتبر شاملة بغرض مسراجعة البنك، خاصة بالنسبة لعمليات البنك التي لا تظهر في القوائم المالية "Off_Balance Sheet" والستى يمكن الحصول على أدلة عليها من خلال مسجلات أخسرى والستى قد لا يكون مراجع الحسابات على علم بها، ويمكن لمسراجع الحسابات مسن خلال التمثيلات والإقرارات التي يحصل عليها من الإدارة التعرف على التغيرات الجوهرية في طبيعة أعمال البنك وطبيعة الخطر

الفصل الثالث مراجعة البنوك التجارية وفقاً لمايير الراجعة الدولية

السذى يتعرض له، ويجب أن يحدد مراجع الحسابات تلك المفاطق من عمليات البسنك التي تحسناج الأدلة التي يحصل عليها إلى تدعيم من خلال تمثيلات أو إقسرارات الإدارة مسئل مخصصات خسائر القروض، ويوفر المعبار الدولى لسلمراجعة رقسم 580 (ISA 580) " إقرارات الإدارة" إرشادات لاستخدام تلك الإقرارات كأدلة مراجعة.

11-مدى اشتراك مراجعين آخرين:

نظراً للانتشار الجغرافي لفروع ومكاتب البنوك سواء داخل الدولة أو خارجها فإنه من الضروري أن يستخدم مراجع الحسابات عمل مراجعين آخسرين في العديد مسن المناطق التريعمل فيها البنك وذلك من خلال مكاتب أخسري لسنفس شسركة المراجعة أو شركات مراجعة أخرى موجودة في تلك المستاطق. وقسيل الاعتماد على عمل مراجعين آخرين فإنه يجب على مراجع الحسابات مراعاة ما يلي :

أ- استقلالية وكفاءة المراجعين الآخرين للقيام بالأعمال الموكولة إليهم بما
 في ذلك المعسوفة في المجال المصسوفي والمعرفة بالقوانين واللوائح
 المطبقة.

 ب- الستأكد من توصيل الشروط الخاصة بالمهمة والمبادئ المحاسبية القابلة للتطبيق ومتطابات التقرير لهؤلاء المراجعين الآخرين.

ج.— القيام بإجراءات الحصول على أدلة مراجعة مناسبة على قيام المحراجين الآخرين بعمل مناسب وذلك من خلال المناقشات مع هؤلاء المراجعين الآخرين أو من خلال قحص ملخص مكتوب بإجراءات المراجعة التى تم التوصل إليها أو من خال قحص أوراق العسل Working Papers لهولاء المراجعين الآخرين أو من خالل أى أساليب أخرى تتناسب مع الظروف.

الفصل الثالث مراجعة البنوك التجارية وفقاً لعايير الراجعة النولية

وقدم معيار المسراجعة السدولي رقم 600 (ISA 600) يعنوان " الاعتماد على عمل مراجعين آخرين "مجموعة من الإرشادات التي بتعطى بالإجراءات الواجب أداءها في مثل هذه المواقف.

مع مراعاة حجم البنك وانتشاره الجغرافي لغالبية البنوك فإن التنسيق للأعمال يعتبر من الأمور الهامة لأداء عملية المراجعة بكفاءة وفعالية ويعتمد التنسيق, والتعاون المطلوب في عملية المراجعة على العديد من العوامل مثل:

أ- طبيعة العمل الواجب أداءه بواسطة (خبراء- مساعدين- مكاتب مراجعة تابعة لنفس شركة المراجعة- شركات مراجعة أخرى).

ب- المدى المخطط للاعتماد على عمل إدارة المراجعة الداخلية.

ج- تواريسخ السنقارير الواجب تقديمها للمساهمين واسلجهات الرقابية
 والشنريعية.

د- التحليلات الخاصة والمستندات الواجب إعدادها بواسطة إدارة البنك.

و يمكن تحقيق أفضل مستوى من التعاون بين المساعدين من خلال السلقاءات والاجتماعات التقليدية للمراجعة، مع مراعاة عدد المساعدين وعدد المسناطق الستى يمكن أن يتم قيها إشراك هؤلاء المساعدين وذلك عند إعداد خطــة المسراجعة والتى يجب توصيلها كلها أو الأجزاء الهامة منها في شكل مكتوب، ويجب أن يأخذ مراجع الحسابات في الحسبان الأمور الآتية:

أ- القوائسم الماليسة والمعسلومات الأخسرى التي يجب مراجعتها (والنواحي
 القانونية أو الإلزامية المتطقة بالمراجعة إذا ما وجد الأمر ضرورياً).

 ب- التفاصيل المتطقة بأى معلومات إضافية يتطلبها مراجع الحسابات (مثل معلومات تتعلق بسبعض القروض – مكونات محفظة الأوراق المالية- توصــيف Novrrative لعــل المــراجعة وبالأخص ما يتخق بمخاطر المــراجعة المتطقة بالبنك- نتائج عملية المراجعة- العاصر التي يحتمل أن يتشــمل عــليها تقريــر الإدارة عن الرقاية الداخلية- أشكال التقارير المطلوبة).

- ج- أن عملية المراجعة تتم وفقاً لمعايير المراجعة الدولية "ISAs" أو أى
 متطلبات قانونية (ومعلومات عن هذه المتطلبات إذا لذم الأمر).
- د- المبادئ المحاسبية الواجب لتباعها فى إعداد القوائم المالية والمعلومات
 الأخرى وتفاصيل هذه المبادئ المحاسبية إذا لزم الأمر.
- المتطلبات الخاصة بإعداد تقارير مراجعة ربع سنوية Interim audit
 أو فترية والمواعيد النهائية Deadlines
 - و- الموظفين في البنك الواجب التعامل والاتصال بهم.
 - ز الأتعاب والترتيبات المتطقة بالمطالبة بهذه الأتعاب.
- أى أمـور أخرى يجب الإلمام بها من جانب من يقوم بالمراجعة، وتتطفى
 بالنواحى القانونية والرقابة الداخلية أو النواحى المحاسبية.
 - 13- مدى وجود عمليات تخص اطراف ذات أمصلحة او كعلاقة Related Parties

يجب أن ينتبه مسراجع الحسابات خلال عملية المراجعة للعمليات المتعلقة بالأطراف أصحاب المصلحة فى الينك وخاصة ما يتصل منها بمجال الإقراض والفائدة والاستثمار.

ويجـب أن تشتمل الإجراءات التى تتم خلال مرحلة تنطيط المراجعة عـلى ضـرورة الحصول على فهم للبنك والصناعة المصرفية، وهذا الفهم قد يكـون مفيـداً فى تحديـد الأطراف ذات المصلحة، وفى بعض التشريعات قد تخضـع العمليات مع الأطراف ذات المصلحة لعدد من القبود الكمية والكيفية، ويجب على مراجع الحصابات تحديد مدى ونطاق مثل هذه القبود.

الفصل الثالث مراجعة البنوك التجارية وفقاً لعايير الراجعة الدولية

- 14- الاعتبارات المتعلقة باستمرارية البنك: Going Concern
- هـناك العديد من المؤشرات والظروف التي تفاولها معيار المراجعة الـدولي رقم 570 (ISA 570) بعنوان " الاستمرارية" والتي تؤدي إلى وجود شك جوهري في قدرة البنك على الاستمرار وهي :
- أ- الزيادة السريعة في مستوى مبادلة المشتقات المالية Derivatve وهو ما يعطى مؤشسراً على أن البنك يقوم بصليات مبادلة بدون وجود الرقابة اللامة.
- ب معدلات الأداء الخاصـة بالربحية تعظى مؤشراً على الخفاض شديد فى
 ربحيـة البنك، وبالأخص عندما يكون البنك قريباً من الحد الأدنى لرأس
 المال القانونى المطلوب أو الحد الأدنى لمستويات السيولة.
- ج-معدلات الفائدة على الودائع أعلى من المعلالات الطبيعية للفوائد السائدة
 في المسوق وهو ما يعطى مؤشراً على الخطر المرتفع الذي يتعرض له
 البنك.
- النفاض خطير في الودائع عن البنوك الأخرى وهو ما يعطى مؤشراً على
 النفاض ثقة المتعاملين في الموق في البنك محل المراجعة.
- هــ- صدور بعض التشريعات والقوانين التيقد يكون لها تأثير سلبي في قدرة
 البنك على الاستمرار.
- و- زيسادة المبالغ المستحقة ثلبتك المركزى الأمر الذى يعكس إتخفاض قدرة
 البنك فى الحصول على سيولة من المصادر الطبيعية للسوق.
- إ الستركيز المسرتفع لسلمخاطر من خلال التركيز على المقترضين أو على مصادر تمويل معنية.

وقد حددت معايير المراجعة الدولية عدداً من الإجراءات المناسبة والواجب اتخاذها الكشف عن الظروف والأحداث التي تؤدى إلى وجود شك جوهرى في مقدرة البنك على الاستمرار مثل :

فحـص الــتقارير الصـادرة عن الجهات الرقابية كنتيجة لعمليات الفحص
 الرقابية التي تم القيام بها.

• مناقشة النتائج لأى عمليات فحص تتم في الوقت الحالي.

ويوفر إصدار ممارسات المراجعة الدولى رقم 1004 (IAPS 1004) العديد من الإرشادات والمناقشات المفصلة عن العلاقة بين مراجع الحسابات ومشرف البنك. ودراسة النظم الرقابية Regulatory Regime التي يصل في ظلها البنك والستى قد تتطلب من مراجع الحسابات الإفصاح لمشرفي البنك عن أي نية لديه لإصدار رأى محل (بخلاف الرأى النظيف) Modified أو أي معلومات تتطل بقدرة البنك على الاستعرار،

رابعاً: الرقابة الداخلية في البنوك:

تحسير إدارة البنك معنولة عن تصميم وتشغيل نظام محاسبي مناسب كذلك تصميم وتشغيل نظام رقابة داخلية مناسب، بالإضافة لاختيار السياسات المحاسبية المناسبة للبنك، ويجب أن يتفهم مراجع حسابات البنك أنظمة الرقابة الداخلية والأنظمة المحاسبية به بالشكل الذي يسمح له بتخطيط عملية المسراجعة ووضح خطـة مناسبية لمعلية المراجعة، ويجب أن ياخذ مراجع المسراجعة في الحسبان المستوى المقدر لخطر الرقابة والخطر المائرم وذلك لتحديد المستوى المناسب لخطر الاكتشاف لهيتها التأكيدات الواردة في القوائم الماليبة للبنك وتحديد طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات التحقق لهذه التأكيدات وعند تحديد خطر الرقابة عند مستوى أقل من في معتوى (أثل من 100%) فيان اختيارات التحقق لكون أكل شمولاً مما هو مطلوب وقد تختلف أيضاً في فيان اختيارات التحقق لكون الكل شمولاً مما هو مطلوب وقد تختلف أيضاً في فيان اختيارات التحقق الكون

الفصل الثالث مراجعة البنوك التجارية وفقاً لعايم المراجعة الدولية

ووفقاً لمعيار المراجعة الدولى رقم 400 (ISA 400) بعنوان " تقدير المخاطـر ، الــرقابة الداخــاية" فـــإن أهداف الرقابة الداخلية المتخفة بالنظام المحاسبى فى البنوك يشتمل على ما يلى :

 إ- أنه تم آداء كافة العمليات وفقاً لاعتمادات Authorization محددة مسبقاً من الإدارة.

2- كاف.ة العسليات والأحداث الأضرى قد تم تسجيلها عند حدوثها Promptly بالقيم السليمة وفي الفترة المحاسبية السليمة وفلى الفترة المحاسبية السليمة وفلك لإعداد القوائم المالية وفقاً لإطار إعداد القوائم المالية وفقاً لإطار إعداد القوائم المالية المستخدمة.

3- السماح بالوصول للأصول وفقاً لاعتمادات الإدارة.

 4- الأصول المسجلة يتم مقارنتها بالأصول الموجودة فعلاً على فترات زمنية مناسبة واتخاذ تصرفات مناسبة تجاه الفروق.

5- التأكد من أن البنك قد أتم مسئولياته القانونية ومسئوليته كوكيل عن المودعين.

ويهستم مسراجع الحسسابات بتحقق أهداف الرقابة الداخلية السابقة في البنوك لأن عدم تحقيقها سيكون له تأثير كبير في أن تكون القوائم المالية بهسا تحريفات جوهرية. وسنعرض لكل هدف من الأهداف السابقة على النحو التألير:

1- تنفيذ العمليات وفقاً لاعتمادات الإدارة العامة أو الخاصة:

نظراً لضخامة حجم عمليات البنك وانتشارها الجغرافي فإن هناك حاجمة مسلحة لجعمل عصلية اتخساذ القسرارات في البسنوك لا مركسزية Decentralized بالإضافة لجعل سلطة القيام بالعمليات الهامة للبنك منتشرة ببين ممسنويات الإدارة المختسلفة مسن خلال نظام مناسب لتقويض السلطة والمسئولية Delegated وهـو ما نجده بشكل خاص في عدليات الإقراض، وعسليات تحويل الأموال، حيث أن مثل هذه العدليات تحتاج إلى نظام هيكلى لتفويض السلطات يقوم على تحديد وتوثيق القائمين باعتماد العدليات الخاصة والإجسراءات الولجب السياعها في مستح الاعـتماد وحـدوده لكل موظف، والمتطلبات التي يجب توافرها من أجل منح هذا الاعتماد.

ومسن الأمور الهامة التى يجب أن يقوم بها مراجع الحسابات فحص إجسراءات السرقابة على منح الاعتمادات وذلك للتأكد من أن العطيات قد تم تنفيذها وفقاً لسياسات البنك. على سبيل المثال في وظيفة الإقراض فإنه يجب أن تمسيق عملية صرف الأموال الإجراءات المناسبة لتقيم الانتمان، وعند إجسراء مسراجع الحسابات لاغتبارات الرقابة بجب أن يأخذ في الحسبان مدى الانتزام بالحدود المسموح بها لكل عملية والتقرير للمستوى الإدارى المناسب عن أي تجاوزات للحدود المسموح بها وذلك في التوقيت المناسب.

وتعسير إجسراءات السرقابة على عملية الاعتماد من الأمور الهامة خاصة العمليات التي تتم في نهاية السنة المالية، وذلك لأن العمليات التي يتم إنجازها قسرب نهايسة السنة قد يكون هناك نقص في الأدلة التي تؤيد هذه العمليات وأمثلة على هذه العمليات التعهدات بشراء أو بيع أوراق مالية معينة بعد نهاية الفترة أو في حالة القروض حيث أن أصل المبلغ والفوائد لم يدفعها المقترض حتى الآن.

2- كافة العمليات قدتم تسجيلها فى وقت حدوثها بالقيمة السليمة وفى الحساب الصحيح وفى الفرّرة السليمة بشكل يسمح بإعداد القوائم للالية وفقاً لإطار إعداد القوائم النائية للستخدم

يجب على مراجع حسابات البنك أن يتأكد من أن نظام الرقابة الداخلية للبــنك والــذى تستخدمه الإدارة يسمح بالتأكد فى أن كافة العشابات قد سجلت بشكل سليم وفى وقت حدوثها وبالقيمة السليمة وفى الحساب الصحيح. ويتطلب ذلك ضرورة إلمام مراجع الصابات بالبيئة المصرفية وأنشطة البنك حيث يتعامل البنك في قدر هاتل من العليات والتي تتمم بأنها فررية أو بشكل مجمع بضخامة قيمتها الأمر الذي يتطلب ضرورة إجراء التسوية Reconciliation والستى تتم في إطار زمني يسمع بالكشف عن الأخطاء والثلاعبات وتصحيحها بأنكل خسائر البنك، هذه الإجراءات قد تتم كل مساعة أو يومبراً أو أمبوعاً أو شهرياً حيث يعتمد الأمر على حجم وطبيعة العملية ومستوى الخطر والإطار الزمني للوفاء بهذه العمليات، حيث أن الهدف مسن تسلك التسسويات الستأكد مسن إكتمال عملية تشغيل العملية خلال أنظمة تتكولوجها المعملومات 11 المتكاملة وعالية التعقيد، وتعتبر عملية النسوية عبر هذه الأنظمة.

وهـنك العديد مـن العسليات التي تتم في البنك وتخضع الواعد محاسبية متخصصـة، ويجب أن يكون لدى البنك إجراءات رقابية للتأكد من تطبيق هـذه القواحد في إعداد القواتم المالية للإدارة وللأطراف الفارجية، وكأمشـلة على هذه الإجراءات الرقابية هي الإجراءات الناجمة عن إعادة تقبيم المحسلات الصحيحة والأوراق المالية وتعهدات البيع Sale Commitments قد تماكد من أن كافـة الأربـاح والخصائر غير المحققة Unrealized قد تم تسجيلها.

وهناك بعض العمليات الخاصة بالبنك لا تحتاج إلى إنصاح في القواتم الماليــة مسئل العسليات التيســمح الإطــار المحاسبي باعتبارها كحسابات لا تظهــر في الميــزانية Off-Balance Sheet ، وبالـــتالى فتظهر الحاجة لوجده في الميــزانية للتأكد من أن هذه العمليات قد تم تسجيلها ومتابعتها بالشكل الذي يوفر للإدارة درجة من الرقاية على مثل هذه العمليات وتحديد أي تغييرات تحدث لها قد ينعكس على عملية تسجيل الأرباح والخسائر.

وتقوم الينوك بالتطوير المستمر لخدماتها وتقديم خدمات جديدة، لذلك يجـب أن يــأخذ مــراجع الحســابات فى الحسبان مدى الحاجة للتطوير فى الإجراءات المحلسبية وإجراءات الرقابة الداخلية.

ويجب أن يتم تسجيل غالبية عمليات البنك بالشكل الذي بسمح بالستحقق من هذه العمليات داخلياً (وخارجياً)، وكمثال على هذه الإجراءات السرقابية هنو التحقق المستدر من الإيصالات المتطقة بمبادلة العملة الصعبة وذلك من خسلال موظف غير مشترك في العملية ذاتها يقوم بالمقارنة بين الإيصال بالمصادقة الواردة من الطرف الآخر في عملية المبادلة .

ولاشك أن التوسع في استخدام أنظمة تكنولوجيا المخومات TT كان للبنك للم تأثير كسيير في كيفية تقييم مراجع الصمابات للنظام المحاسبي للبنك وما يرتسبط بسه مسن رقابة داخلية، وقد وفرت معايير المراجعة الدولية أرقسام 400 و400 المسراجعة في بيسئة أنظسة المطومات المستئنية على الداسب الآلى " بالإضسافة إلى إصدار معارسات المسراجعة الدوليسة الرقبة 8001 (IAPS 1008) بعضوان " تقدير الخطر وخصائص واعتبارات السراقبة الداخسانية ، والقيام بالمحتلقة بتكنولوجيا المستلومات TT في مجال تقويسم السرقاية الداخسانية ، والقيام بإجسراءات السراجحة ، ولستقيم مساحة الإجسراءات السراقبية قبل حدوث العملية Pre Post Transactions وكذلك Post Transactions وكذلك Post Transactions .

3. حق الوصول للأصول يكون مسموحاً فقط وفقاً لاعتمادات الإدارة:

يحـب أن يـتأكد البنك ان حتى الوصول للأصول يكون معموحاً فقط وفقاً لاعتمادات الإدارة، حيث أن أصول البنك تتسم بأنها مرتفعة القيمة وقابلة للـتحويل ويجب أن يطبق البنك في هذا المجال الحديد من الإجراءات الرقابية مثل :

- كلمات السر Passwords ووجود ترتيبات أو إجراءات لحصر إمكانية الوصول لأنظمة EFT, IT للموظفين المسموح لهم فقط.
 - الفصل بين مهام إمساك الدفائر وحيارة الأصول.
- الحصول على مصادقات بشكل مستمر من طرف خارجى وإجراءات المطابقة بالأصول المختلفة به اسطة موظف مستقال.
- الأصول السجلة دفتريا يجب مقارنتها بالوجود فعلا على فترات زمنية مناسبة
 ويجب اتخاذ إجراءات مناسبة فيما يتعلق بأى فروق تظهر:

يجب على إدارة البنك مقارنة الرصيد الدفترى للأصول بالرصيد الدفقرى للأصول بالرصيد الفعلى بصورة دورية وإجراء التموية اللازمة نظراً لما يتميز به البنك من قيم مسرتفعة للأمسول، وضخامة حجم العطيات التي يقوم بها البنك، والتفير المحميتمل في قيم الأصول الناجمة عن التقلبات Fluctuations في أسعار المسوق، بالإضافة إلى الحاجة للتصديق على الإجراءات الرقابية المستمرة المتحلقة بالاعتماد وإمكانية الوصول إلى الأصول، وتتمثل أهمية إجراءات الشموية بشكل خاص فيما يلى:

- أ- أن الأصول تعسير في صورة متداولة Negotiable (النقدية الأوراق الماليسة الدوراق حيث الماليسة الدوراق حيث الماليسة أخرى) حيث تعسير عسلية اكتشاف الأخطاء والتلاعبات بسرعة من الأمور الصعبة (بصحب اكتشاف الأخطاء والتلاعبات بشكل بومي) وبالتالي فإجراءات التسوية تسلعب دور فعسال في تحقيق هذا الهدف الرقابي حيث تتم تلك الإجراءات اعستماداً عسلي الجرد المادي والمصادقات من طرف خارجي (طرف ثالث).
- ب- هـناك الحديد من الأصول يتم تحديد قيمتها اعتماداً على تماذج وأساليب
 تقييم معينة أو بناء على أسعار السوق (مثل: الأوراق المالية، عقود
 تبادل المسانت الصعبة.. وغيرها).
 - ج- أن الأصول الخاصة بالبنك هي أصول لصلاء البنك يحتفظ بها البنك.

الفصل الثالث مراجعة البنوك التحارية وفقاً لعابم الراحعة الدولية

وعــند تخطيــط عملية المراجعة يجب أن يأخذ مراجع الحسابات في الحســبان مــدى فعالية إجراءات التسوية لدى البنك، لذلك يجب أن يأخذ في الحسبان عدداً من العوامل مثل :

أ- عدد الحمسابات الـتى تحتاج إلى تسوية ومدى الحاجة لتكرار مثل هذه
 التمسويات ويهتم العراجع الداخلي بهذه التسويات لذلك يمكن لعراجع
 الحمسابات الخارجي الإعـتماد عـلى عمل العراجع الداخلي في هذا
 المجال.

ب- نظراً لأن غالبية التسويات ذات أثر تجميعي effect (ظهر الفرائية) العام (ظهر الفرائية) العام (ظهر الفرائية) وعلى الفرائية العام (ظهر الفرائية) وعلى الفرائية) وعلى المقرر ذلك كافياً للتأكد من أن هذه الإجراءات فعالة.

ج.—- عند فحص التسويات يجب أن يتأكد مراجع الحسابات من أن العناصر
 لسم يستم تحويسلها بشكل غير سليم لحسابات أخرى لا تخضع لعمليات
 التسوية والقحص في ذات التاريخ.

5- التأكد من وفاء البنك بمسئولياته القانونية :

يجب على مراجع الحسابات أن يتأكد من أن نظم الرقابة الداخلية في البسنك تعسل عـلى وفاء البنك بمسئولياته القانونية، ومسئوليته كوكيل عن المودعين لحماية ودامعهم وأموالهم.

ولـكى يقــوم مــراجع الحمــابات بتحديد وتوثيق واغتبار إجراءات السرقابة، يجـب أن يكــون مــلماً بــالقيود الملازمــة على الرقابة الداخلية المائلة في المنظود الملازم لا يمكن أن يكــون منخفضاً الدرجة التي يمكن معها استيعاد إجراءات التحقق بالكامل فيصــرف النظر عن المستوى المقدر الخطر الرقابة والخطر الملازم يجب على مراجع الحصابات إجراء بعض إجراءات التحقق للأرصدة والحسابات الهامة.

الفصل الثالث مراجعة البنوك التجارية وفقاً لمعايير المراجعة الدولية

وعند تحديد فعالية إجسراءات الرقاية بجب أن يأخذ العراجة في المصبان مدى تأثير البيئة التي تعمل فيها الرقابة الداخلية، ومن العوامل التي يجبب أن يأخذها المسراجع في الحسيان عند تحديد فعالية إجراءات الرقابة الداخلية ما يلى:

أ- الهيكل التنظيمي للبنك وأسلوب تقويض السلطة والمستولية داخل البنك.

ب- جودة إشراف الإدارة.

جــ مدى فعالية المراجعة الداخلية.

د- مدى فعالية نظم إدارة المخاطر ونظم الالزام Compliance Systems.

هــ- المهارات والكفاءات ونزاهة العاملين الرئيسين في البنك.

و- طبيعة ومدى القحص الذي يتم بواسطة الجهات الإشرافية على البنك.
 خامساً: أداء إجراءات التحقق:

بعد قيام مسراجع التصابات بتقدير مستوى الخطر الملازم وخطر السرقابة يقاوم بتحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التحقق الواجب أدائها للأرصدة والعسليات المختسفة، وعاند تصعيم إجراءات التحقق بجب على المراجع أن يأخذ في الحصيان العديد من الاعتبارات الهامة وأن يوجه اهتمامه إلى الأحداث والعمليات الهامة.

وقدعــرض معيار المراجعة الدولى رقم 500 (ISA500) التأكيدات الـــتى بجــب أن تشــتمل عــليها القوائم المالية الوجود والحقوق والتمهدات والحــدوث والاكــتمال والــتقييم والقياس والعرض والإفصاح وفي ذلك مجال مراجعة القوائم المالية للبنوك. ويعد اختبار الاكتبال Completenens من الأمور الهامة وبالأخص عـند مراجعة التزامات البنك، فضخامة حجم الأصول والانزامات للبنك والتى إذا لم يتم تسجيلها ستكون عرضة للتجاهل Over Look وتخبر المصادقات مع طرف خارجى والتأكد من إمكانية الاعتماد على الرقابة الداخلية من الأمور الهامة فى هذا الصدد.

وفى مجال مسراجعة القوائم المالية للبنك فإن الفحص، المصادقات، العسليات الحسابية، المراجعة التعيايلة تحتاج إلى اهتمام خاص من مراجع الحسابات وهو ماسيتم مناقشته على النحو التالى :

1-الفحص: Inspection

ويشستمل عـلى قحصص السجائت، المستندات، والأصول الملموسة Tangible والتى يقوم المراجع بقحصها لكى يكون لديه الرضاعن الوجود المسادى للأصسول المستداولة الهامة لدى البنك، وأن يتكون لديه فهم الشروط وظهروف كـل عملية مع تحديد مدى ملائمة المعالجة المحاسبية المطبقة فى النك.

وعند تنفيذ إجراءات القحص فإنه يجب أن يتنبه مراجع الحسابات من المسابات من المسابات عن أطراف المسابات يقد إلى البنك يتم الاحتفاظ بها نبابة عن أطراف خارجية (الودائع) بدلاً من كونها أصول تحقق النفع الذاتي للبنك، لذلك يجب أن يتأكد مراجع الحسابات من وجود إجراءات مناسبة للرقابة الداخلية لتحقيق الفصل بين تلك الأصول التي يحتفظ بها البنك نبابة عن الغير وتلك الأصول التي يحتفظ بها البنك نبابة عن الغير وتلك الأصول التي يحتفظ بها البنك عربة عربة عربة على القوالم المالية.

الفصل الثالث مراجعة البنوك التجارية وفقاً لعايم الراجعة الدولية

2- الاستفسار والصابقات Confirmaction الاستفسار والصابقات

الاستفسار يعنى السبحث عن معلومات للدى أقراد على عام Knowledgeable داخل وخارج المنشأة محل المراجعة، وتشتمل المصادقة على استجابة أو رد عن استفسار لإثبات (Corrobborate) أو التأكد من معلومات واردة في السجلات المحاسبية، يقوم مراجع الحسابات بالاستفسار والمصادقة بغرض:

الحصول على أدلة عن تشغيل الرقابة الداخلية.

ب- الحصول على أدلة تتعلق بعدى إدراك ومعرفة عملاء البنك بالمبالغ
 والشروط المختلفة لعمليات معينة أو أرصدة معينة.

 ج- الحصول على معلومات لا تتوافر يشكل مباشر من خلال السجلات المحاسبية.

ويوجد لدى البنك أصول والتزامات بقيم كبيرة بالإضافة إلى عدة تعهدات لا تظهير في القوائس المائية Off-Balance Sheet (الاعتدادات المستندية)، وبالتالى فإن المصادقات مع أطراف خارجية قد تكون أداة فعالة في تحديد وجدود واكتمال قيم الأصول والالتزامات المقصح عنها في القوائم المائية، لتحديد طبيعة ومدى إجراءات المصادقات الخارجية التي يجب أن يقوم بها مسراجع المصابات، ويجب أن يأخذ مراجع المسابات في الحسبان المصادقات الخارجية التي قام بها المراجعة الداخلي، وقد وقر المعار الدولي للمراجعة رقم 505 بعنوان " المصادقات الخارجية " المزيد من الإرشادات التي تتماءً بعملية المصادقة الخارجية."

ومن أهم الجالات التي يمكن فيها استخدام الصادقات :

أ- الضمانات.

ب- التأكد من والحصول على مضادقة تتطق بقيم الأصول والالتزامات والتى
 لا تستداول أو تستداول فى المسوق المنظم Over-the -counter أو
 الرسمية.

ج- الأصول والانتزامات والمشتريات المستقبلية (المشتقات المالية القائمة-الأوراق الماليـــة في حيازة طرف خارجي – حسابات الفروض– حسابات الودائع-الاعتمادات المستندية – وغيرها).

د - الأراء القانونية فيما يتطق بصلاحية مطالبات البنك Bank's Claims. 3- العملمات الحساسة Computations

تشستمل العسليات الحسسابية على فحص الدقة الحسابية المستندات Source Documents وللسسجلات المحاسسبية أو القيسام بعطيات حسابية مستقلة (مثل حساب معدلات القائدة للبنك بواسطة مراجع الحسابات).

4-إجراءات المراجعة التحليلية Analytical Procedures

تشستمل المسراجعة التطايلية عسلى تطيل النسب المالية والاتجاهات Trends المهامة والعلاقات بين بنود القوالم المالية وبعضها البعض وإجراء العديد مسن المقارنسات عالم على فحص ودراسة ما ينتج من تقلبات وعلاقسات غير عادية لا تتفق مع المطومات الأخرى الملائمة أو التى تختلف عسن النستائج أو القيسم المتوقعة، وقد قدم معيار المراجعة الدولى رقم 520 على المستائج أو القيسم المتوقعة، وقد قدم معيار المراجعة الدولى رقم 520 المستخدام المراجعة المدارعية.

وتعد إجراءات المراجعة التحليلية عند مراجعة البنوك من الإجراءات الفعالة للأسياب التالية :

أ- مسن العوامــل المؤثرة في ربحية البنك هو إيراد ومصروف الفوائد وهو
 مائــه علاقــة مباشرة بالأصول والالتزامات ذات معدلات الفائدة الظاهرة

الفصل الثالث مراجعة البنوك التجارية وفقاً لعايير الراجعة العولية

والستأكد مسن مدى معقولية هذه العلاقات فإن مراجع الحسابات يجب أن يقصص درجية اختلاف الدخل والبصروف اليقصح عنه عن تلك القيم المحسوبة وفقاً لمتوسط الأرصدة الموجودة ومعدلات الفائدة، والتي حددها البنك خلال السنة وذلك مع مراعاة فئات الأصول والالتزامات التي يستخدمها البسنك في إدارة وتسيير عمله، هذا القحص يمكنه أن يركز الضدوء على وجود قيم ضخمة لقروض لم تتم Non- Performing أو دائع غير مسجلة.

ومن ناحية أخرى يمكن المراجع الحسابات أن بأخذ في الحسبان مدى معقولية المعدلات التي حددها البنك (محلات الفائدة) مقارنة بالمعدلات السائدة أو السسوق خسلال السنة بالنسبية لسفروض والودائع المشابهة، في حالة القسروض فإن وجود معدلات فائدة لهذه القروض أعلى من محدلات السوق قد يشبير إلى درجة الخطر المرتفعة، أما في حالة الودائع فإن ذلك قد يشير إلى مضائلة تمويل وسيونة يعانى منها البنك، وبالمثل في حالة الدخل من العمولة منا Income Fee والدن يعد من المكونات الهامة لإبرادات وعوائد البنك حيث لما علاقة مباشرة (تتناسب طردياً) مع حجم التعهدات التي تحققت عنها مثل الأتعاب.

ب- قحصص المعدلات والنسب المالية والاتجاهات من حيث اختلاقها عن السنوات السابقة وعن النتائج المتوقعة من خلال الموازنات والاختلاف عين البينوك المشيابهة يسؤدى إلى التشغيل السليم للحجم الضخم من المسليات الستى يقسوم بها البنك وكذلك تقييم المراجع لإجراءات الرقابة الداخلية.

ج- مسن خـ لال إجسراءات المصرابهة التطليلية قد يكتشف المراجع عدد من الظروف التي قد تفلق الشركيز الظيروف التي قد تفلق الشركيز غيرة البيلة على الاستمرار مثل التركيز غيرا المصاليم المساطيم المساطية الم

الفصل الثالث مراجعة البنوك التجارية وفقاً لمعايير المراجعة الدولية

د- في العديد من البلدان هناك قدر واسع من المطومات الإحصائية والمائية قـد يستخدمها مسراجع الحسابات لأداء قحص تحليلي متصق للاتجاهات والمقارنـة مسع المجموعة المشابهة أو النظيرة بالبنك، وتحدد المطومات ومؤشـرات الأداء والخطـر التي تستخدمها الإدارة في متابعة أنشطة البنك مدى مائمة إجراءات المراجعة التحليلية.

وهـنك العديد مـن المطومات المالية والنسب والمؤشرات المالية شــاتعة الاستخدام والتي تختلف من بلد لأخرى ومن بنك لآخر والتي تستخدم في تحــليل وقيـاس الآداء والظروف المالية بالبنك مع ضرورة إجراء مقارنة بالسنة الماضية أو بالموازنة أن بالينوك الأخرى.

ويمكن تصنيف هذه النسب إلى نسب متطقة بجودة الأصول Asset السريحية Liquidity ، ونسسبة السريحية Capital Adequacy ، ونسبة تقيس مدى كفاية رأس العال Earnings ، ونسبة تقيس مدى كفاية رأس العال Market Risk ، ونسب أخرى تقيس خطر السوق Funding Risk، ونسب أخرى تقيس خطر السوق Funding Risk.

وسنعرض فيما يلى عدد من الأمثلة للنسب المالية التى تعدها الإدارة للمساعدة فى عسلية التحسيل لظروف وأداء البنك والتى يهتم بها مراقب الحصابات عند قيامه بالمراجعة التحليلية.

أ- نسب جودة الأصول:

-خسائر الديون إلى إجمالي الديون.

الديون غير المسددة (غير المؤداة) إلى إجمالي الديون.

-مخصصات ضد خسائر الديون إلى الديون غير المسددة (غير المؤداة).

- تغطية الأرباح (العوائد) إلى حسائر الديون.

- الزيادة في مخصصات خسائر الديون إلى الدخل الإجمالي (مجمل الربح).

الفصل الثالث مراجعة البنوك التجارية وفقاً لعايم الراجعة الدولية

ب- نسب السيولة :

- النقدية والأوراق المالية السائلة (التي تستحق خلال 30 يوم) إلى إجمالي
 الأصول النقدية.
 - الأوراق المالية السائلة والأوراق المالية المتداولة إلى إجمالي الأصول.
 - الودائع بين البنوك Inter-Bank إلى إجمالي الأصول.

نسب الربحية :

- العائد إلى متوسط إجمالى الأصول.
- العائد إلى متوسط إجمالي حقوق الملكية.
- -إيـراد القوائد (القوائد الدائنة) كنسبة من الأصول ذات القوائد الصريحة Bearing.
 - -مصروف القوائد كنسبة من متوسط الإلتزامات ذات القوائد الصريحة.
 - الإيرادات الأخرى خلال القوائد كنسبة من إجمالي الأصول.
 - المصروفات الأخرى خلاف القوائد كنسبة من إجمالى الأصول.
 - المصروفات الأخرى خلاف الفوائد كنسبة من الدخل التشغيلي.

د- نسب كفاية رأس المال :

- حقوق الملكية كنسبة من إجمالي الأصول.
- إجمالي رأس المال كنسبة من الأصول مرجحة بنسبة الخطر.

هـ نسب خطر السوق

- -تركيز الخطر في صناعات أو مناطق جغرافية معنة.
- تأثير التغيرات في معدلات الفائدة على أرباح البنك وعلى أمواله ومصادر تمويله.

ز-نسب خطر التمويل:

- تواريخ الاستحقاق.
- -متوسط معدل الاقتراض.
- -مقدار التمويل (من مصدر معين) إلى إجمالي التمويل.

ومستقوم فى الجسزء الستالى بشرح الاعتبارات الهامة التى يجب أن يأخذهــا مراجع الحسابات عند تخطيط إجراءات المراجعة التحليلية والمتعلقة بالأرصــدة مسع بنوك أخرى والأوراق المالية المتداولة فى السوق والأوراق الماليسة لأغراض التداول والأصول المالية الأخرى والاستثمارات فى محفظة الأوراق المالية وغيرها وذلك على النحو التالى :

1-الأرصدة مع بنوك أخرى:

من ناحية الوجود يجب استخدام المصادقات مع طرف ثالث (خارجي) لهذا الرصيد حيث أن هذه الأرصدة ناتجة من عطيات ضخمة، وتعبر الردود على هدفه المصادقات من البنوك الأخرى دليلاً قاطعاً بشكل كبير على وجود تلك العسليات والأرصدة الناجمة عنها وهذا الدليل يعبر أكثر ملاعمة من الاكتفاء بقحص إجراءات السرقابة الداخلية ذات الصلة، وقد وقر إصدار ممارسة المراجعة الدولى رقم 1000 (IAPS 1000) بعنوان المصادقات بين البنوك " المزيد من الإرشادات في هذا الصدد فيما يتعلق بالمصادقات بين البنوك والمصطلحات ومحتوى تلك المصادقات.

ومن ناحية التقييم Valuation يجب على مراجع الحسابات أن يحدد مدى إمكانية تحصيل الودائع بناء على القدرة الإنتمانية اللبنك المودع فيه، وتتشابه هذه الإجراءات مع إجراءات تقييم القروض.

وسن ناحية العرض والإفصاح Presentation & Disclosure وسن ناحية العرض والإفصاح يجب أن يحدد مراجع الحسابات ما إذا كانت الأرصدة مع البنوك الأخرى في تاريخ إحداد القوائم المالية تمثل العليات التجارية بشكل صادى كما يجب أن يحدد ما إذا كان هناك الحرافات جوهرية في تلك الأرصدة عن المستويات الطبيعة أو المتوقعة وأن تلك الأرصدة تعكس عمليات تتم تسجيلها ولا تعطى الطبيعة أو المتوقعة وأن تلك الأرصدة تعكس عمليات تتم تسجيلها ولا تعطى التطبيعات مضللة عن المركز المالى للبنك أو تحسن سيونة البنك أو معلات (window dressing).

2- الأدوات المالية المتداولة في السوق Money Market instruments

من ناحية الوجود يقوم مراجع الصنابات بتحديد مدى الحاجة لفحص مادى أو لمصادقة مع طرف خارجى يقوم بالحيازة External Custodion لهذه الأموات بالإضافة للتسوية للقيم ذات الصلة مع السجائت المحاسبية.

وسن ناحية الحقوق والتعهدات Rights & Obligations بقوم مراجع الحسابات بتحديد مديجدوي فحص المتحصلات للدخل ذات المسلة كوسـيلة الـتكوين المسلكية، ويجب أن يهتم مراجع الحسابات بالحصول على ادلية المسلكية السائوات الماليسة الستى يتم اقتتائها في شكل أدوات لحامله (Bearerform عمد يجب أن يتخفى المراجع من مدى وجود تسجيل وامتلاك هذه الأدوات المالية ويجب أن يتحقى المراجع من مدى وجود مصبيعات واتفاقات مستقبلية للأوراق المالية كدليل على وجود الانتزامات أو المسلدة غر المسحلة.

ومسن ناحيــة التقييم Valuation بجب أن يحدد مراجع الحسابات مـــندى ملائمة أساليب التقييم المستخدمة في ضوء المقدرة الإنتمائية لمصدر Issuer. هذه الأدوات المالية.

ومسن ناحية القياس Measurement يجب أن يحدد مراجع الحسابات مدى الحاجة الاختبار مدى صحة استحقاق الدخل المكتسب على الأدوات المالية المنادلولة في الموق. ويجب أن يحدد مراجع الحسابات أيضاً مدى معقولية العلاقة بين صحة الأوراق المالية المعلوكة وما يتصل بها من دخل والتأكد من أن كافة المكاسب والخصائر الناتجة من بيع وإعادة تقييم قد تسم التقرير ضها وفقاً لإطار إعداد القوالم المالية (على سبيل المثال خسائر أو مكاسب الأوراق المالية المحدد الأوراق المالية بغرض الاستشار).

الفصل الثالث مراجعة البنوك التجارية وفقاً لمعايير الراجعة الدولية

3- الأوراق المالية المفراض التداول Trading Purposes

من ناحية الوجود يجب أن يقوم مراجع الحسابات بتحديد مدى الحاجة لإجسراء فحسص مسادى Physical inspection أو إجسراء مصادقات مع الأطراف الخارجية الحائزة للأوراق المائية لأغراض التداول أو إجراء تسوية للقيم مع ما ورد في السجانات المحاسبية.

ومسن ناحية الحقوق والتعهدات يجب أن يحدد مراجع الصنابات مدى جسدوى قحسص المتحصلات للإيراد أو الصلة كدليل على الملكية، ويجب أن يهستم مسراجع الحسابات بالحصول على أدلة الملكية للأوراق المالية لحامله، ويجب أن يأخذ مراجع الحسابات في الحسبان أى قبود على تسجيل وامتلاك هسذه الأوراق، كمسا يجب أن يستحقق مسن وجود اتفاقات بالبيع والشراء المسستقبلي الساؤراق المالية كدليل على وجود الالتزامات والخمائر التي لم تسجيل.

وفيما يتعلق بالتقييم عادة ما يحدد الإطار المحاسبي المستخدم في
عمسلية إعداد القواسم المالية أسس مختلفة التقييم الأوراق المالية وفقا
لمسا إذا كسانت تسلك الأوراق كسانت بغرض المتلجرة (التداول) أو كاستثمار
في محفظة الأوراق المالية بغرض المتلجرة (المستخدم في عملية
الخسائر Hedging ،على سبيل المثال فقد يتطلب الإطار المستخدم في عملية
القواتم المالية تقييم الأوراق المالية بغرض المتلجرة على أساس مستر السوق
أمسا الأوراق المالية بغرض الاستثمار في محفظة الأوراق المالية على أساس
التكلفة التاريخية مع إخضاع القيمة المفاحص بشكل مستمر للتعرف على مدى
التكلفة التاريخية مع إخضاع القيمة المفاحص بشكل مستمر للتعرف على مدى
الستغطية فتخصع لنفس الأساس المستخدم في تقييم الأصول الذي يتم التغطية
ضد خسسائرها، وبالستالي فإن نية الإدارة تحدد الغرض من حيازة الأوراق
المائية وبالتالي أماس التقييم المستخدم، في حالة تغيير نية الإدارة قائه بجب
المائية وبالتالي أساس التقييم المستخدم، في حالة تغيير نية الإدارة قائه بجب

أن يستغير أسساس التقييم أيضاً، وفي حالة تغيير الأوراق المالية من فئة للفئة أخسرى فإنه يجب أن يحصل مراجع الحسابات على أدلة مناسبة لاعم تأكيدات الإدارة، تجاه تك النبة العكسية الجديدة، ويجب مراعاة أن تغيير الفئة يسمح للإدارة بالتلاعب في القوالم المالية Fraudulent Financial Reporting حيث من الممكن أن يتم تسجيل أرباح أو تجنب تسجيل خسائر تتطق بهذه الأوراق المالية.

وبالنسبة للقياس بجب أن يركز مراجع الحسابات على مدى معقولية العلاقة، بين أنواع الأوراق السائية المعلوكة والدخل المتولد عنها والتأكد من أن المكاسب أو الخسائر المتوادة من بيع الأوراق السائية أو إعادة التقييم قد تسم السنتور عنها وفقاً لإطار التقرير المالي المستخدم حيث تتحدد أرباح أو خسائر على الأوراق المائية بغرض المتاجرة بشكل يختلف عن أرباح وخسائر الأوراق المائية بغرض الاستثمار.

4- الأصول المالية الأخرى (الاستثمارات القصيرة الأجل):

يجب أن يقصص مراجع الحسابات المستندات المتطقة بشراء هذه الأصول التأكد من الحقوق والتعهدات.

ويجب أن يستحقى مسراجع الحمسابات من ملائمة أسلوب التقييم المستخدم وذلك طالما لا بوجد سوق للتعامل في هذه النوعية من الأصول حيث قد يكون من الصعب الحصول على أدلة تتعلق بتقييم هذه الأصول، وفي حالة المحصول على أدلة قاته تظهر مشكلة التأكد من عمق السوق للدرجة الستى تسسمح بالاعتماد على القيم المحددة للأصول أو تقييم لعطيات المبادلة الستى بدخسل فيها البنك، ويجب أن يأخذ مراجع الحسابات في الحسابان غييعة هذه وحدى الفحسص الذي قامت به الإدارة للتعرف على الاضمحلال في قيمة هذه الأصول واتعاسه على تقييم الأصول.

5- الاستثمارات في محفظة الأوراق المالية :

فى العديد من الحالات لا تختلف عملية مراجعة محفظة الاستثمارات فى البنك عن مراجعة محفظة الاستثمارات فى أى منشأة أخرى ولكن هناك بعض الاعتبارات التى تتعلق بعمليات البنك.

ومسن ناحية الستقيم بجب أن يتحقق مراجع الحسابات من القيمة المستخدمة في تقييم الأوراق المالية ويخاصة في حالة الأوراق المالية غير المستداولة في السوق حالياً، ويجب أن يتحقق مراجع الحسابات من إجراءات فحسص طبيعة ونطاق الاضمحلال الذي قامت به الإدارة والتأكد من أن النتائج قد العكست على تقييم تلك الأصول.

وفيصا يتطق بالقياس فإن الإطار المستخدم في عملية إعداد القواتم المالية عادة ما يسمح باستخدام أسس تقييم مختلفة للأوراق المالية للأغراض المختسلفة، وفي حالة تغيير الهدف من إقتناء الأوراق المالية من أوراق مالية بغرض المناجرة فإنه يجب أن يتأكد مراجع الحسابات من تغيير أساس التقييم.

ويجب أن يأخذ مراجع الحسابات في الحسبان مدى معقولية العلاقة بين أنواع الأوراق المالية المنفوكة والدخل المنولد منها والتأكد من أن الدخل (المكاسب أو الخمسائر الجوهـرية) المتولدة من بيع وإعادة تقييم الأوراق الماليسة قـد تم التقرير والأفصاح عنها وفقاً لإطار التقرير المالي (الأرباح أو الخمسائر عـلي الأوراق الماليسة بقـرض المتاجرة تعالج بشكل مختلف عن الأوراق المالية بغرض الاستشار أ.

6- الاستثمارات في شركات تابعة وشركات ذات صلة بالبنك:

Investments in subsidiaries & Associated entities :

فى الحديد من الحالات لا تختلف مراجعة استثمارات البنك فى شركات تابعـة وذات صلة عن مراجعة الاستثمارات لدى أى منشأة أخرى ولكن هناك بعض الجوانب التى تنطق بأتشطة وعمليات البنك.

الفصل الثالث مراجعة البنوك التجارية وفقاً لعايير الراجعة الدولية

فسن ناحية الستقيم بجب أن يأخذ مراجع الحسابات في الحسابات أن متطلبات المتعلقيل أن متطلبات قل التستقيل أن متطلبات قلقانونية مقروضة على البنك لتوفير الدعم المائي في المستقبل الستأكد من المحافظة على قيسة الاستثمارات في الشسركات الستابعة والشركات ذات الصلة (بالشركات التابعة) كالنزامات على البنك، ويجب أن يتأكد البنك من صحة التسويات Adjustments وتنظيف السياسات المحاسبية النشركات على أساس المسلكية Equity basis أو على أساس الاندماج التسويات مع التسويات مع التسويات مع التسويات الخاصة بالبنك.

7. القروض (تنستمل عـلى المقدات Advances الأوراق التجارية - الاستفادات المستندية - الفسامات أو خطابات الضمان وغيرها سواء لأفراد أو لحكومات - أو تجارية - مطلبة - أجنيية).

مــن ناحيــة الوجــود يجب أن يحدد مراجع الحسابات مدى الحاجة لمصادقات خارجية تتطق بوجود تلك القروض.

وأيسا يتعلق بالستقيم يجب أن يحدد مراجع الصبابات مدى كفاية المخصصات ضد حسائر القروض، ويجب أن يتفهم مراجع الحسابات القواتين والقواعد التى قد تؤثر فى القيم التى حددتها الإدارة. ومن أهم الجواتب التى بجسب أخذها فى الحسبان عند مراجعة القروض هى مدى كفاية المخصص الدنى تسم تكويسنه لمواجهة الخسائر ويجب أن يأخذ مراجع الحسابات فى الحسابان العوامل الآتية :

 أ- بجب أن يعتمد مراجع الحسابات بدرجة معقولة على نظام تحديد جودة القدروض فى البنك وكذلك إجراءات القحص الداخلية للقروض وعمل المراجعة الداخلية. ب- وضع أهمية نسبية للقروض الأجنبية حيث يجب أن يقعص مراجع الحسابات المعاومات اللازمة لمتابعة خطر الدولة (Country Risk ومنا هي تلك الحدود وتحديد العمنول عن وضع حدود الانتمان لكل دولة، وما هي تلك الحدود ومدى الوصول لتلك الحدود.

- مكونات محفظة القدروض الخاصة بالبنك مع الاهتمام والتركيز على، المقترضين الذين لهام علاقة تربطهم ببعضهم البعض مع تحديد تلك العلاقة القطاعات الاقتصادية والتجارية سواء كانت مناطق جغرافية أو بلدان أخرى، ويجب التركيز على حجم التهديدات الانتمانية (عدد قليل من القروض الضخمة أو عدد كبير من القروض الصغيرة القيمة).

ويجب أن يركـز مراجع الحسابات على دراسة الاتجاه Trend في محمد القضات القروض ويخاصة تلك القفات ذات محمد الات السريعة والديون التي تم إعادة هيكلتها Restructured والديون التي تم إعادة هيكلتها Delinquencies والديون التي تواجه تفصير أو للاحب أفلا الموجهة الأصححاب المصلحة Redated Parties في البلك، مع تحديد القروض التي يحتمل عدم مدادها، محالات المصابحة Redated Parties المصابحة ويحتبرة البلت في مجال استعادة وتحصيل Recovery القروض، ويعث الديون، بالإضافة إلى مددي دقية وتوقيت المخصصات والاستبعادات المحتوية والبنة القروف الاقتصادية والبنة على تحويل معلى القروف الاقتصادية والبنة القبود على تحويل الصابح المحتوية والتي المحتوية والمنه المحتوية والتي تحويل المستوى المحلى أو القوس على المداد.

بالإضافة إلى القروض التي يحتمل حدم مدادها والتي حددتها الإدارة فإن مسراجع الحسابات يجب أن يسأخذ في الحسبان مصادر أخسري للمعلومات للمحديد القروض التي لم يتم الكشف عنها وهذه المصادر تشتمل على ما يشي :

الفصل الثالث مراجعة البنوك التجارية وفقاً لعايم الراجعة الدولية

- القواسم الداخساية الدختسافة مثل فائمة متابعة Watch-list القروض والديسون السقى مضى تاريخ استحقائها Post due والقروض المصنفة بأنهسا قسروض خطرة، القروض الأطراف داخلية Insiders من مديرين وموظفين، والقروض التى تتجاوز فى مباغها العدود الممسوح بها.
 - ه الخسائر السابقة المصنفة وفقاً ثنوع القرض.
- ه ملفات القروض الخالية من مطومات حالية Lacking current
 المقترضين والضامنين وقيمة الضمان.

وبالنسبة لسلعرض والإفصاح فإنه عادة ما يخضع البنك لبعض المنطلسبات المنطقة بالقروض والمخصصات لمواجهة الخسائر المرتبطة بهم، ويجب أن يتأكد مراجع الحسابات من أن الإقصاح يتم وقفاً لإطار إحداد القوائم المالية أو للإطار المستخدم لصلية التقرير وفقاً للمتطلبات الرقابية.

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن معايير المحاسبة الدولية تنص على تكوين مخصص عام للقروض والسلفيات خصماً من حقوق الملكية في حين أن تطيعات البنك المركزى المصرى والسياسات البنكية المتعارف عليها تستص على ضرورة تكوين مثل هذا المخصص خصماً على حساب الأرباح والخسائر.

8- الحسابات مع المودعين (الودائع) General deposits:

وجب أن يقيم مراجع الحسابات الرقابة الداخلية على الوداع ويجب أن باخذ فى الحسبان مدى الحاجة للمصادقات أو لإجراءات المراجعة التحليلية على الأرصدة المتوسطة Average Balances وعلى مصروف الفوائد للتأكد من مدى معقولية أرصدة الودائع الواردة فى السجائات. وبالنسبة للعرض والإنصاح يجب أن يتحقق مراجع الحسابات من أن المورض (السترام) قد تسم تصنيفها وفقاً للمبادئ المحاسبية السليمة ووفقاً للتطيمات الرقابية، ويجب التأكد من أن الإفصاح قد تم بشكل سليم عن الودائع المصمونة من خلال أصول معينة لدى البنك، ويجب أن يتأكد مراجع الحسابات من الإفصاح بشكل سليم عن المخاطر الناجمة على اعتماد البنك القتصادياً على عدد قسليل من كبار المودعين أو أن يكون هناك تركيز Concentration في الودائع التي تستحق في تاريخ معدد.

: Capital & Reserves -رأس المال والاحتياطيات

يهــتم مراقبى الحسابات بشكل كبير برأس مال البنك واحتياطياته عند مــتابعة مســتوى أنشطة البنك وتحديد مدى عملياته حيث أن تغيير بسيط فى رأس مــال البــنك أو اهــتياطياته قد يكون له تأثير كبير على قدرة البنك فى الاســتمرار وبخاصــة عندما يكون البنك يعمل عند الحد الادنى المسموح به لنسب رأس المال.

يجب أن يستأكد مسراجع الحمسابات مسن مسدى كفاية رأس المال والاحسقياطيات للأغسراض الرقابية، ويجب أن يتأكد من أنه تم الإفصاح عنهم بشكل سليم وفقاً للإطار المستخدم فى إحداد القوائم المالية.

وهـنك العديد من القواعد القانونية التي تتضمن مجموعة من القيود عـلى توزيع الأرباح المحجوزة، لذلك بجب أن يتأكد مراجع الحسابات من أن تـلك القواعـد قـد تم الإفصاح عنها بشكل مناسب، ويجب أن يراعى مراجع الحسابات المنطلبات المتعلقة بالإطار المستخدم في إعداد التقارير المالية والتي تنظلب الإفصاح عن أي لحتياطي سرى Hidden Reserve.

10- الأصول والالتزامات الشرطية بخلاف المشتقات المالية :

و تشتمل تلك الأصول والانتزامات على الأدوات العالية التى لا تظهر فى العيزانية العصومية : Off- Balance Sheet (مثل : ضمان مداد العميل مبلغ من العال لطرف ثالث – التعهدات بإقراض مبلغ).

الفصل الثالث مراجعة البنوك التجارية وفقاً لعايم الراجعة الدولية

وهسناك العديد مسن الانتزامات والأصول الشرطية التي تسجل دون تغييــر في جانب الأصول أو الانتزامات (عناصر تذكيرية Memorandum نغيــر في جانب الأعراض مراجع الحسابات ما يلى :

- أ- تحديد الأنشطة التي يحتمل أن ينتج عنها أصول أو التزامات شرطية (مثل عمليات التوريق Securitizations).
- الستأخد من أن نظام الرقابة الداخلية للبنك مناسب للتأخد من أن الأصول والانترامات الشرطية الناجمة عن أنشطة البنك قد تم تسجيلها بشكل سلام وأن هنك دليل ينطق بهذه المناصر وهو الاتفاى مع الصيل.
- ج- إجراء اختـبارات تحقـق Substantive Tests لاختبار مدى اعتمال الأصبول والاستزامات المسجلة (مثل المصادقات قحص الأتعاب ذات الصلة بتـك الأنشـطة مع مراعاة درجة الخطر المرتبطة بكل نوع من المخاصر الشرطية).
- د- فصص مدى معقولية الأرقام المتطقة بالانتزامات والأصول الشرطية في نهاسة المسنة وذلك بناء على خيرة مراجع الصمايات ومعرفته بأنشطة البنك خلال الفترة.
- هــــ الحصول على إقرار من الإدارة يتطق بكون هذه الأصول والانتزامات الشرطية قد تم تسجيلها والإفصاح عنها وفقاً لما هو مطلوب في الإطار المستخدم في إحداد التقارير المالية.

وفيما يتعلق بالتقييم فإن هناك العديد من هذه العطيات التي تعير أما بدائسل الستمانية Credit - substitutes أو تعدد في إتمامها على القدرة الاستمانية Credit - worthiness للعسيل، ويشسكل عسام فإن المخاطر المتطقة بهذه العاصر لا تختلف كثيراً عن المخاطر المتطقة بالقروض والتي سبق عرضها. وتتمسم هدد الأصول أو الانترامات بكونها مقيدة بمعالجة محاسبية معيضة والتى تنطلب استيعادهم من البيزائية الصومية للبنك، ويجب أن يقوم مسراجع الحسابات مدى ملائمة المعالجة المحاسبية ومدى كفاية الاحتياطيات Provisions التى تم تكوينها لمواجهة تلك العناصر، ويجب أن يأخذ مراجع الحسابات فى الحسبان وجود أى أصول أو التزامات يتطلب الإطار المستخدم لإعداد التقارير المالية ظهورها فى صلب الميزائية الصومية أو فى الملاحظات الملحقة بالميزائية العومية.

وبالرغم من أن الإطار المناسب لإعداد القوائم المالية عادة ما يتطلب الإفصاح عن مثل هذه التمهدات في شكل ملاحظات ملحقة بالقوائم المالية بدلاً الإفصاح عنها في صلب الميزانية العمومية، ومع ذلك فإنه يجب أن بأخذ مسراجع الحسابات في الحسبان التأثير المالي المحتمل لهذه العناصر على تمويسل رأس المسال الخاص بالبنك وعلى ربحيته وهو ما وؤدى إلى ضرورة لحسارام هذه الستعهدات ومسدى وجود حاجة للإفصاح عن هذه العناصر في القوائم المالية.

1 1- المُشتقات المالية والأدوات المالية التي لا تظهر في القوائم المالية :

(عقود تبادل العملات الأجنبية- الخيارات المستقبلية - اتفاقيات معدل الفائدة المستقبلي

وتصر العيد من هذه الأدوات جزء من عمليات وأنشطة المبتاجرة الخاصـة بالبـتك، ويجب أن يقحص مراجع الحسابات المستندات ذات الصلة بتـلك العمليات وذلك للتأكد من أن كافة الحقوق والتعهدات مثل (الخيارات -- الضمانات) قد تم المحاسبة عنها بشكل سليم.

ومسن ناحيــة الوجسود بجب أن يحدد مراجع الحسابات مدى الحاجة لمصسادقات خارجية من طرف ثالث فيما يتعلق بالأرصدة الموجودة والتي تم اختيارها من السجلات.

الفصل الثالث مراجعة البنوك التجارية وفقاً لعايير للراجعة الدولية

ونظراً المتطوير المستمر في الأدوات المالية بظهور أدوات جديدة فإن ذلك سينجم عنه مشكلة الحاجة لإجراءات جديدة للتحقق، لذلك فإنه بجب على مسراجع الحسابات تقييم مدى كفاية أنظمة الرقاية الداخلية ويخاصة ما يتطق باكستمال ودقسة تسجيل الحسابات الموجودة في نهاية السنة وهذا يتطلب من مسراجع الحسسابات إجراءات مصادقة العمليات التن تتم بين البنوك —Inter Bank

وقد يجد مراجع الحسابات أنه من المفيد فحص العليات التى تتم بعد نهاية الفترة، كدليل يتطق بالعناصر التى كان يجب أن تظهر فى القوائم المالية المعددة فى نهايسة المسنة، ويوفر معيار المراجعة الدولى رقم 650 بعنوان " الأحداث التالية " "Subsequent events" المؤيد من الإرشادات للتواحى الستى يجب أن يأخذها مراجع الحسابات فى الحسبان عن الأحداث التى قد تقع بعد نهاية المترة.

وبالنسبة للتقييم تتشابه عملية التقييم مع ما مبيق من أصول مالهة ولكسن بالإضافة في ما مبيق فهناك بعض الاعتبارات الأخرى، حيث عادة ما يستم تقييم المشتقات المالية والأدوات المالية التي لا تظهر في الميزانية على أساس القيمة السوقية، وفي بعض الأطر المستخدمة في إحداد التقارير المالية قد لا يتطلب إظهار الأدوات المالية في الميزانية العصومية أو يتطلب تقييمها بناء على التكلفة في هذه الحالة فإنه يجب أن يتم الإقصاح عن القيمة السوقية للمشتقات المالية في الملاحظات على القوائم المائية.

وإذا تم مبادلة هذه الأدوات المالية فإنه يمكن تقييم تلك الأدوات بناءاً على مصادر خارجية مستقلة (السوق) ولكن في حالة عدم إنمام المبادلة فإنه سيتم الاعتماد في عملية التقييم على خبير مستقل لتحيد القيمة. ويجب أن يأخذ مراجع الصابات في الحسبان مدى الحاجة لإجراء
تمسويات Adjustments الملتية العادلة Fair Value للأدوات المالية
مثل الاحتياطيات ضد مخاطر السيولة وضد مخاطر التشغيل، كما يجب عليه
أيضاً أن يأخذ في الحسبان مدى ملاعمة أسعار ومعلات التبادل ومعلات
الفائدة المسائدة في وقالت إعداد القوائم العالية وذلك لاحتساب المكاسب
والخمسائر غير المحققة، وكذلك مدى ملاعمة نماذج التقييم والإفتراضات
المستخدمة في تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية السائدة في وقت إعداد
القوائم المائية.

وعـندما نحتاج للأخذ في الحصيان أسعار السوق ولكن لم تكن مناحة فإتــه بجب أن بيحث مراجع الحصايات عن أسلوب تقييم بديل لاستخدامه على أساس محلالت الفائدة وأسعار الصرف والقبادل الحالية.

وعند تطوير أحدا لأدوات المالية الجديدة فإنه بجب أن يفحص مراجع الحسسابات تقييم تلك الأدوات بدرجة من الحذر ويجب أن يأخذ فى الحسبان العوامل الآتية :

- التأكد من عدم وجود أى منطلبات قاتونية سابقة تتقى بشروط الاتفاقيات
 الحالية حيث أن ذلك سوف يجعل من الصعب تقييم درجة الإنزام والإجبار
 Enforceability لهذه الشروط.
- أن هــناك عــدد قــليل نســبياً من المديرين الذين لديهم إلمام بالمخاطر
 الملازمــة لهــده الأدوات المائيـة وهــو ما سيؤدى إلى مستوى مرتفع
 لمخاطــر التحريفات والأخطاء والصعوبة في إيجاد إجراءات رقابة داخلية
 لمذع والكشف عن وتصحيح التحريفات في التوقيت المناسب.
- هناك بعض هذه الأدوات المالية، قد لا تتواجد خلال دورة اقتصادية كاملة (أسسحار الفسائدة المرتفعة والمنخفضة) وبالتالي فإنه من الصعب تحديد قوصة تسلك الأدوات بدرجة تأكيد مساوية لدرجة التأكد في حالة الأدوات المالية السائدة والموجودة بالفعل.

 النماذج المستخدمة في تقييم هذه الأدوات قد لا تصل بشكل سليم في ظل ظروف غير عادية Abnormal للسوق.

ومن ناحية القياس بجب أن يدرك مراجع الحسابات الهدف من القيام بالمسلبات المتعسلة بتسلك الأفرات السالية، وهو ما بعض تحديد ما إذا كانت المسلبة في عسلية مستاجرة أو عسلية تغطية Hedging ، فمن الممكن أن يستعامل البسنك كطرف أصيل Principal يسعى لتحقيق نتيجة في العملية أو لستغطية الخسسائر المتعسلة بأصبل آخير، أو أن يعسل البسنك كوسسيط استغطية الخسسائر وعلى حسب الهدف تتحدد المعالجة المحاسبية العناسة.

وحيث أن الوفاء Settlement بمثّل هذه العمليات يتم في المستقبل فإنه بجب أن يحدد مراجع الحسابات ما إذا كان هناك أرباح أو خسائر ظهرت في نهاية السنة يجب أن يتم الإفصاح عنها في القواتم المالية.

ومسن ناهية العرض والإقصاح فإن هناك بعض الاعتبارات التى يجب أخذها فى الاعتبار عند الإقصاح عن المشتقات والأدوات المالية التى لا تظهر فى القواسم المالية هيث بجب أن يأخذ مراجع الحصابات فى الحسبان مدى ملامسة المعالجية المحامسيية والعرض لهذه العمليات وفقاً لمتطابات عملية إعسداد القوالم المالية الملامة حيث أن هذه المتطلبات تمثل معالجات مختلفة للعمليات التى تمت بغرض التغطية Hedging ، ويجب على مراجع الحسابات أن يحدد ما إذا كانت هذه العمليات قد تم تحديدها ومعالجتها بشكل سليم أم لا.

12 - دخل ومصروف الفوائد :

 الستأكد مسن وجسود إجسراءات مسليمة لمعالجة وتسجيل الدخل والنفقات المستحقة في نهاية السنة. -تقييم مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية الإيرادات ومصروفات الفوائد.

-استخدام المراجعة التحليلية لتقييم مدى معقولية المبالغ الظاهرة فى القواتم المبالغ (فخسل ومصبروف القواته) وهذا الأسلوب يشتمل على مقارنات المقواتد فى شكل نسب منوية ومقارنة هذه النسب بمحدلات السوق ومحدلات القوائد للبنك العركزى والأسعار المطنة Advertised (وفقاً لنوع القرض أو الوديعة) بالمحافظ المختلفة.

ويجب أن ياخذ مسرفيع الحصايات في الحسبان مدى معقولية السياس مدى معقولية السياسة المطبقة في الاعتراف بدخال الفوات عبل القدروض غير المسددة Non-Performing حيث أحم يتم تحصيل هذا الدخل في الوقت الحساس، ويجب أن ياخذ مراجع الحسابات في الحسبان أن الاعتراف يهذا الدخل قد تم وفقاً لسياسة البنك ووفقاً للمتطلبات الواردة في الإطار المستخدم في عطية إعداد القواتم المالية للبنك.

13- المخصصات ضد خسائر القروض:

عادة ما تأخذ تلك المخصصات شكلين، المخصصات لأغراض خاصة Specific تتطق بخسائر Specific تتطق بخسائر Specific المشتق وجودها ولكنها لم تحدد بعد، ويجب على مراجع الحسابات تحديد مدى ملائمة تسك المخصصات بناء على عوامل مثل (الخبرة السابقة معلومات أخسرى ملائمة ويجب أن تكون تلك المخصصات العامة أو الخاصسة قادرة على استيعاب خسائر الانتمان المرتبطة بمخطئة القروض، ويجب أن يحدد مراجع الحسابات مدى تمشى مصروف المخصص الظافر مع القواعد السائدة في تلك البلا ويجب أن يحدد أيضاً مدى كفاية الإنصاح عن المخصصات في القوائم العالية ومدى كفايتها.

الفصل الثالث مراجعة البنوك التجارية وفقاً لعايير الراجعة النولية

: Fee & commission Income دخل الأنتعاب والعمولة

يجسب أن يستخدم مراجع الحسابات المراجعة التحليلية في تقييم مدى معقوليـــة القيــم المسجلة للأثعاب والعمولة. ويجب عليه أن يأخذ في الاعتبار ما يلى :

 أ- ما إذا كان الدخل يتطق بالفترة إلتى تغطيها القوائم المالية أو أنه يتطق بالفترات المستقبلية أو أنه اعتبر مؤجلاً Deferred.

 ب- تحديث مدى إمكانية تحصيل الدخل (وهو ما يعتبر جزء من مراجعة إجراءات فحص القرض حيث أن الأتعاب تضاف لرصيد القرض ذاته).

 إستاكد مسن المحاسبة عن الدخل وفقاً للإطار المستخدم في عملية إعداد التقرير المالي.

15-مخصصات ضرائب الدخل

Provision for Taxes on Income :

يجب أن يكون مراجع الحسابات ملماً بالقواعد الضريبية المطبقة على البنك والتي تعتبر جزء من التشريع الذي يخضع له البنك، كما يجب أن يتأكد من المسلم المراجعين الأخرين الذي ينوى أن يعتد على نتائج عملهم فيما يتطق بالعمليات الخارجية Foreign بالقواعد الضريبية السائدة، ويجب أن يسلم مسراجع الحسابات بالمعالجات الضريبية المختلفة في مختلف التشريعات التي يعمل في ظلها البنك.

16- العمليات مع الأطراف ذات الصلة (أو ذات المسلحة)

Related Parties Transaction :

عسادة ما تتطلب النظم المستخدمة في إعداد التقارير المالية الإفصاح عـن وجـود الأطـراف ذات الصـلة، والعمليات التي نتم معهم وقد نتم تلك المسـليات مـن خــلال ممارسة البنك بشكل طبيعي لعمله (مثل منح الانتمان -220لسلمديرين في البستك أو لشركة معلوكة أو يتحكم فيها المدير)، ويجب أن يلم السراجع بالمخاطس السناجية المقاييس المادية المسراجع بالمخاطب السفائييس المادية للاحسنياط مسن جاتب البنك Banking Prudence (مثل المنطقة بالمنسمان)، ويجب أن يسلم مسراجع الحصابات بالمنطلبات الرقابية المنطقة بإقراض الأطراف ذات المصلحة مثل الموافقة على منح الانتمان ومتابعة أداء والوفاء بهذه القروض من جاتب الأطراف ذات الصلة.

ومسن العسليات التي تتم مع الأطراف ذات الصلة خلال المعارسات العاديــة للبــــــّك هي الودائـــع مـــن المديرين في البنك أو من وحدات شقيقة Affiliated لنبـــــّك وقـــد يقوم البنك بضمان قروض أو أداء مالي للوحدات الشقيقة وقد يكون هذا الضمان في شكل رسمي مكتوب أو يكون في شكل غير رسمي باتفاق شفوي.

ويجـب أن يستفسـر المــراجع مــن الإدارة وأن يفحــص محاشر اجتماعات مجلس الإدارة لتحديد مدى وجود تلك الضماتات والتأكد من سلامة الإقصاح عنها في القوائم المالية للبنك.

والعصليات مع الأطراف ذات الصلة قد تنتج من محاولات الإدارة لتجنب الظروف السليبة (غير المرغوب فيها) Adverse Circumstances (في شركة شقيقة غير
مثل تحويل الإدارة أصول تسبب أوجة أو مشكلة لوحدة أو شركة شقيقة غير
مستنمجة معها وذلك عند أو قرب نهاية الفترة، أو قبل إجراء الفحص الرقابي
وذلك لتجنب القصور في المخصصات المتعلقة بكسائر القروض أو لتجنب
السفد المتعملي بجدودة الأصول، ويجب أن يقوم مراجع المسابات يفحص
المسليات الستى تشستمل عملي أطراف ذات صلة وأن يستأند من صحة
العمليات عليها تلك القرامات غير مسجلة تشتمل عليها تلك
العمليات.

الفصل الثالث مراجعة البنوك التجارية وفقاً لعايير المراجعة الدولية

17- أنشطة الوكالة: Fiduciary Activities

يجب أن يتأكد مراجع الحسابات من تسجيل وسلامة عرض دخل البنك مسن كافة هذه الانشطة فى القوائم العالية، ويجب أن يتحقق مراجع الحسابات مسن عدم وجود أى النزامات لم يفصح البنك عنها ونتطق بإخلال Breach البنك لدوره كوكيل بما فى ذلك حفظ الأصول Safe keeping of Assets.

ويجب أن يستأكد المسراجع مسا إذا كان الإطار المستخدم في إعداد الستقارير الماليسة يتطلب الإقصساح عن طبيعة ومدى أشطة الوكالة في الملاحظات الملحقة بالقواتم المالية والتأكد من تنقيذ البنك والتزامه بالإقصاح المطلوب.

18 - الملاحظات على القوائم المالية (مثل:عبارة عن السياسات المحاسبية..).

يجب أن يتأكد مراجع الحسابات أن الملاحظات على القوائم المائية في البنك قد عرضت وفقاً لما يتطلبه الإطار المستخدم في إعداد التقارير والقوائم المائية ثلبنك.

سادساً : إعداد التقرير عن مراجعة القوائم المالية للبنوك : Reporting on the Financial statements :

عند إبداء مراقب الحصابات لرأيه في القوائم المالية للبنك يجب أن يراعي ما يلي :

- الاستزام بأشكال مصددة Specific Formats ومصطلحات حددها القانون أو الجهة الرقابية أو المنظمات المهنية.
- الستأخد مسن إجسراء التصويات لحصابات الفروع الأجنبية والتابعة والتي
 تشبتمل عليها القواسم المالية المجمعة Consolidated للبنك وذلك
 لـتحقيق الستوافق مدع الإطار المستخدم في إحداد التقارير المالية الذي
 بغضمع له البنك، وهذا يعتبر من الأموز الهامة للبنوك حيث يصل البنك
 في الحديد من البلدان والتي يوجد فيها الفروع بالإضافة إلى أن الحديد من

تــك البلدان تضع قواعد وتشريعات محلية ومبادئ محاسبية متخصصة لتطــبق بشــكل أساســى عــلى البلوك وهو ما يخلق نوع من الاختلاف Divergence الهـــاتل في المبادئ المحاسبية المتبعة بواسطة الفروع، هــذا التــباين يوجــد في مجال البنوك بشكل أكبر من الشركات التجارية العادية.

ويستم إحداد القوائسم المالية للبنك في ظل مجموعة من المتطلبات القانونية السيائدة في مختلف البلدان وتتأثر عادة السياسات المحاسبية بمثل هذه التشريعات، وفي بعض البلدان نجد أن إشار إعداد القوائم المالية للبنك (الإطسار المصرفي) Banking Formwork يختلف عن الإطار المستخدم في إعداد القوائم السائية للشركات والوحدات الأخرى بخلاف البلوك "إطار عام" "General frame Work" وبالستالي قعند وجود مطلب بإعداد البنك مجموعة واحدة من القوائم المالية وفقاً لكلا النوعين، (المصرفي والعام) فإن المسراجع سوف يبدى رأى غير متحفظ عندما يتأكد من إعداد القوائم المالية وفقاً لكن النوعين، العوائم المالية

وفى حالـــة إعـــداد القوالم المالية وفقاً لنوع واحد من تلك الأنشطة فمــــوف يــــيدى مراجع الحسابات رأى غير متحفظ يتخفى بالانتزام بهذا الإطار ورأى متحفظ أو معاكس فيما يتعلق بالالتزام بالنوع الثاني.

وعندما يكون مطلوباً من البنك الانتزام بالإطار المصرفي بدلاً من الإطار العام فإنه يجب أن يشير مراجع الحمايات لهذه الحقيقة في تقريره في شكل فقرة للتركيز على شئ معن Emphasis of Matter paragraph.

وفيسا يتعلق بشكل بتقرير المراجعة وفقراته وبدائل الرأى فإنه لا يختلف عما سبق عرضه في الفصل السابق.

الفصل الثالث مراجعة البنوك التجارية ولفاً لمعايير المراجعة الدولية

ومسن ناحيــة أخــرى فإن مراقب حسابات البنك التجارى مطالب في بعض الدول بإعداد تقرير لحظى Promptly (أول بأول) للمشرف أو لمراقب البــنك وذلــك بخصوص أى مخالفة أو خرق جو هرى للقوانين والتطيمات أو لأى تأثير على قدرة البنك على الاستمرار. Going Concern.

وكأمشلة عسلى بعسض الأمسور التي قد تصل لعلم مراقب الحسابات وتحتاج إلى رد فعل سريع من جانب إدارة ومشرفي البنك ما يلي :

أ- معاومات تشير إلى الفشل في تحقيق أحد متطلبات ترخيص البنك.

ب- وجود تعارض كبير فى الجهات المسئولة عن اتخاذ القرارات أو
 وجود تجاوز أو خروج عن حدود السلطات لبعض المسئولين.

جــــ وجــود معــلومات تشــير إلى وجود خرق جوهرى للقوانين والتطيمات أو للنظام الأساسي للبنك.

د- وجسود نيسة أو رغسبة لاى مراقب الحسابات فى عدم الاستمرار فى عملية المراجعة والامتناع عن إبداء رأيه.

هـ- وجود تغييرات جوهرية في المخاطر التي يتعرض لها البنك أو المخاطر التي يتعرض لها البنك أو المخاطر المحتملة في المستقبل Going Forward، بالإضافة إلى ذلك فإن مساحد ألب المحساحاتها على طلب إدارة البنك المساعدتها عـلى القيسام بوظائفها الإشرافية أو بناءاً على طلب من جهات الإشسراف والسرقاية مثل البنك المركزي، وكمثال على ذلك التقرير عن مدى وجود نظام محاسبي سليم أو نظام مناسب وفعال للرقابة الداخلية أو عن مدى النزام البنك بالقواتين والتعليمات والسياسات المحاسبية المناسبة(أ).

The Relationship between Banking Supervisors & Bank's External Auditor's "IAPS No. 1004".

الفصل الرابع:

الفحص للحدود للقوائم المالية المرحلية الكاملة والمختصرة للبنوك التجارية



الفصل الرابع:

الفحص للحدود للقوائم المالية المرحلية الكاملة والمختصرة

للبنوك التجارية

مقدمة القصل :

يقـوم مراقـيى حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق السابية بستفتيم خصـة مجنية أخرى وهي الفحص المحدود للقواتم المالية المحرولية أو ربع السنوية للبنت أو بلشركة العاملة في مجال الأوراق السابية أو للسوية المعنوبة المعاربة أو المعاربة أو المعاربة أو المعاربة أو المعاربة أو المعاربة المعربة تأكيد سنبي على هذه القواتم بيمضي تحديد ما إذا كانت هذه القواتم في حاجة لعصرية بعضي تحديد ما إذا كانت هذه القواتم في حاجة لعصرية المصرية المصرية المحاببة المصرية المحاببة المصرية والقواتب والسابارية. ولا يختلف الفحص المحدود للقواتم المالية عن المبنوبة في البنوك انتجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية عن المحدود للقواتم المالية عن المحدود للقواتم المالية عن المحدود المقواتم المالية عن المحدود المقواتم المالية عن المحدود المقواتم المالية عن طبية التناط.

ويختص هذا الفصل بمناقشة مشاكل الفحص المحدود للقوائم المالية المرحلية (الدورية) Interim Financial Statement الكاملة و المختصرة للبدوك الستجارية، وذلك مسن خلال دراسة مفهوم القوائم المالية المرحلية وأهدافها وأهمية وا والحاجة إلى قحص تلك القوائم، وضرورة إلمام مراجع الحسابات بمتطلبات القياس والإقصاح المحاسبي للقوائم المالية المرحلية، وأخيراً الستعرض للإطار المهنى لقحص القوائم المالية المرحلية من منظور معاييسر المسراجعة الدولية الصادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC؛

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم الراجعة الدولية

رقم 625 لمسنة 2000 وكذلك الإصدارات المهنية الأمريكية الصادرة عن مجمع المحاسبين القاتونيين الأمريكيين AICPA وذلك من ناحية مفهوم القصص والهدف مسنه ومعاييره وإجراءاته والتقرير عنه وذلك على النحو التالير(1)

أ-مفهوم القوائم المائية المرحلية وأهدافها وأهميتها

القوائد المائية المرحلية هي قوائم وتقارير مائية يتم إعدادها عن فــترات زمنية تقل عن سنة مائية. وقد تكون تلك الفترة شهر أو ثلاثة شهور أو مســتة شهور، ويطلق على تلك القوائم المائية المرحلية قوائم مائية دورية أي تعد بصــفة دوريــة خلال السنة المائية، ويطلق عليها أيضاً قوائم مائية فــترية، حيـث يتم إعدادها على فترات نقل كل فترة عن سنة مائية وغائباً ما تعد تلك القوائم ونتشر كل ثلاثة شهور أي ربع سنوية.

وقد ظهرت الحاجة إلى إعداد قوائم مالية على فترات زمنية تقل عن مسنة ماليسة بهدف توفير معومات محاسبية فورية وفى الوقت المناسب وبمسورة مستمرة وعلى مسدار السنة لمستخدمى القوائم المالية خاصة المتعاسلين فى بورصة الأوراق المالية، وذلك حتى يتمكن مستخدمى القوائم الماليسة فى الوقسوف على مدى تقدم المشروع بإستمرار وتقييم أداء إدارة المشروع بصفة مستمرة.

 ⁽¹⁾ أ. د.عــبد الوهــاب نصــر، د. شحاته السيد، "مراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومات"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

د. منصــرر البديوى، د/ شحاته السيد : در اسات في الإكتباهات الحديثة للمراجعة، مع تطبيقات عملية على معايير المراجعة المصرية والدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002

د. حسين عبيرة، د. شحاته السيد، "المراجعة المتقدمة في بيئة الأعمال المعاصرة، الدار الجامعة، الاسكندية، 2006.

ومسن تلحيه أخرى فإن توفير مطومات على فترات متقاربة يساعد المستثمرين على تخفيض درجة عدم التأكد عند التنبؤ بالأرباح المتوقعة وعسائد المسهم، بالإضافة إلى إمكانية الاعتماد على تلك المطومات في إتخاذ قرارات الاستثمار والإنتمان.

ولاشك أن توفير مخومات ملاعمة وكافية ويصفة دورية وعلى فترات مستقاربة لمساحدة مستخدمى القوالم المالية خاصة المتعاملين في بورصة الأوراق الماليسة لأغراض إتخالا القرارات يتطلب ضرورة مراجعة تلك المعلومات بواسطة مراجع حسابات مستقل حتى يصبح بالإمكان الاعتماد على تسلك القوائسم المرحسلية في إتخاذ القرارات، وتزيد درجة الثقة فيها خاصة بالنسبة الشركات المقيدة بالدورصة.

وتجدر الإشارة إلى أن الاهتمام بإعداد ونشر القواتم المالية المرحلية في مصسر قد بدأ منذ بداية التسعينيات بسبب تضاؤل دور القطاع الخاص في النشساط الإقتصادى وحدم وجود سوى منظم للأوراق العالية قبل التسعينيات، كمسا أن النظام المحاسبي الموحد المطبق على شركات قطاع الأعمال العام لم يعـطى أى أهمية لإعـداد القوائم المالية المرحلية، ولكن اعتباراً من بداية التسسعيات شهيدت بيــة المعارسـة المهنية في مصر التحديد من التغيرات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية. ومن أهم هذه المتغيرات، توجه الإقتصاد المصسري تدريجياً تحو إقتصاد السوى، والسير بنجاح في برنامج خصفصة وحـدات قطاع الأعمال العام، وتحرير التجارة الطارجية، وتحفيز الإستثمار

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم الراجعة الدولية

الأجنبي، ونمو دور القطاع الخاص، وتنشيط سوق الأوراق المالية. وقد واكب
تسلك التطورات الإقتصادية في مصر صدور الحديد من التشريعات، من أهمها
قسانون قطاع الأعمال العام رقم 203 لسنة 1991، وقانون سوق رأس المال
رقسم 95 لسنة 1992، وقانون حواقر الإستثمار رقم 8 لسنة 1997، وقانون
البيئة رقم 4 لسنة 1994، وقانون الضريبة على الدخل رقم 91 لسنة 2005،
هسذا والحديد من التشريعات الأخرى مثل قانون العمل الموحد، وقانون الرهن
العفارى وغيرها.

وقد تسرتب على هذه التطورات الجديدة فى مصر ظهور طلب على القواتم المالية المرحلية من جانب مستخدمى القواتم المالية خاصة المتماملين فى سوق الأوراق المالية تقدم لها معلومات على فترات متقاربة تساعدهم فى ترشيد قسراراتهم، خاصسة قرارات توجيه الإستثمارات وتحديد أسعار تبادل الأوراق المالية، كما أن توسيع قاعدة الملكية فى شركات قطاع الأعمال العام وتشجيع الإستثمار الخاص يتطلب ضرورة توفير معلومات دقيقة والإقصاح الدقيسى عسن كل ما يتطق بالإستثمار على فترات دورية متقاربة مع ضرورة تدعيم عملية مراجعة أو فحص تلك المعلومات لتدعيم الثقة فيها وزيادة درجة الاعتماد عليها.

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى صدور قواعد جديدة لقيد وإستمرار قيد وشط الأمراق المالية بالقاهرة والإستمرار قيد وشط الأوراق المالية بالقاهرة والإسكندرية والصادرة بالقرار رقم (30)عن مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المسال بستاريخ 2002/6/18، وتتضمن تلك القواعد ضرورة موافاة البورصة بصورة من القوائم الربع سنوية مرفقاً بها تقرير القحص المحدود من مراقب حسابات الشركة خلال 45 يوماً على الأكثر من تاريخ الفترة المذكورة على أن تسجل أيضاً على قرص حاسب آلى معد وفقاً للبرامج التى تحددها البورصة بالتنسيق مع الهيئة، على أن يتم إعداد القوائم المالية المانوية أو المرحلية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية ونماذج القوائم المالية الواردة بالملحق رقم

(3) مــن اللاحة التنفيذية للقانون رقم 95 لمنة 1992 المشار إليه. كما يتم مراجعــتها أو فحصها وفقاً لقواعد المراجعة المصرية ويجب الإشارة إلى ذلك صراحة في تقرير مراقب الحسابات.

ويجب أن تأسترم كسل شسركة مقيد لها أوراق مالية بالجداول الرسمية (1)، (2) أو الجدول غير الرسمي (1) بنشر ملخص القواتم السنوية والربع السنوية والإيضاحات المتممة لها وتقرير مراقبي الحسابات وملاحظات الهبسنة العامسة لسسوق المال عليها في صحيفتين يوميتين واسعتى الإنتشار أحدهما على الأقل باللغة العربية وذلك خلال أسبوع من تاريخ إعتماد الجمعية العمومية.

وفى حالة إذا لم تقم الشركة بتقديم القوائم والبيانات المالية المطلوبة أو نشرها في المواعيد المحددة تلتزم بدفع مبلغ 500 جنيه في حالة التأخير لفترة لا تزيد عن خمسة أيام عمل تبدأ في اليوم التالى للمواعيد المحددة على أن تسزيد بواقسع 100 جنيه غي 100 جنيه على أن يتم شطب الأوراق المالية المقيدة للشركات في حالة عدم قيام الشركة بالوفاء بالتزاماتها بالإقصاع وفقاً لأحكام هذه القواعد بحد إنقضاء شهر من تاريخ إخطارها من قبل البورصة بذلك، أو إذا لم تلتزم الشركة بالمعايير المالية التى تم القيد على أماسسا المالية التى تم القيد على أماسسال المالية التى تم القيد أى قرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق أماسسال رقسم 30 والشسائد في 18/6/2002 تركيبرة على تحقيق الإفصاح والشسفافية خاصة من خلال إلزام الشركات المقيدة باليورصة باعداد قوائم ماليسة ربيع مسنوية خلال خلال إلزام الشركات المقيدة باليورصة باعداد قوائم ماليسة ربيع مسنوية خلال خلاك إلزام الشركات المقيدة باليورصة باعداد قوائم ماليسة ربيع مسنوية خلال خلاك الإدام الشركات عدم التزام الشركة بقواعد في ضرن الحديد من المقويات على الشركة في حالة عدم إلتزام الشركة بقواعد

وتجدر الإنسارة إلى صدور قرار مجلس إدارة الهيئة العامة لمسوق المسال بناريخ 2004/3/25 بتعديل العادة (7) من قواحد قيد وشطب الأوراق المالية وذلك بإضافة بندين إلى افتصاصات لجنة المراجعة التي يتم تكوينها من بين أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين لتدعيم دور لجنة المراجعة في تحقيق استقلال مراقب الحسابات الخارجي بخلاف دورها في زيادة كفاءة وفعالية السرقابة الدخسلية في البسنوك والشسركات المقيدة أوراقها المالية بالبروسة، خاصة وأن تكويس لجان للمراجعة في الخارج بدأ في البنوك

وتضمنت الاختصاصات الجديدة للجنة المراجعة ما يلي:

- اقستراح تعييسن مراقبي الحسابات وتحديد أتعابهم والنظر في الأمور المتطقة باستقالتهم وإقالتهم ويما لا بخالف أحكام القاله (...
- (2) إسداء السرأى في شأن الإنن بتكليف مراقبي الحسابات بأداء خدمات لمسالح الشسركة بخساف مراجعة القواتم المالية، وفي شأن الأتعاب المقدرة عنها ويما لا يخل بمتقضيات استقلالهم.

وعلى لجسنة المسراجعة الستحقق من مدى استجابة إدارة الشركة لتوصيات مراقب الحسابات والهيئة العامة لمسوق الدال، وتقدم اللجنة تقاريرها الشسهرية إلى مجلس إدارة الشركة مباشرة، ولمجلس إدارة الشركة تكليف لجسنة المسراجعة بأيسة أعمال يراها في صالح الشركة، وعلى مجلس إدارة الشسركة والمسئولين عنها الاستجابة لتوصيات لجنة المراجعة خلال خمسة عشسر يوماً مسن تساريخ الإخطار بها، وعلى رئيس لجنة المراجعة إيلاغ البورصة والهيئة في حالة عدم استجابة الشركة توصياتها.

ولانسك أن إضافة تسك الاختصاصات إلى وظائف لجنة المراجعة بالنسركة العقيدة أوراقها العالية بالبورصة يهدف إلى تدعيم استقلال مراقب الحسابات الخسارجي بالإضافة إلى الوظائف العابقة التي تعدل على تحقيق كفاءة وفعالية الرقابة الداخلية في الشركات المقيدة أوراقها المالية بالبورصة باعتبار أن الاهتمام بالرقابة الداخلية في تلك الشركات يحقق الحماية لمصالح المساهمين في تلك الشركات باعتباره خط الدفاع الأول عن مصالحهم.

يتضبح مصا مبنى أن للهيئة العامة لمسوى المال ولبورصة الأبراق المالية بمصر دوراً كبيراً فى دعم فعالية الرقابة الداخلية وتحقيق استقلال مراقب الحسابات الخارجى من خلال إلزام البنوك والشركات المساهمة المقيدة أوراقها المالية بالبورصة يتكوين لجنة المراجعة وتحديد اختصاصاتها والتى تهدف لدعم فعاليا السرقابة الداخلية وتحقيق استقلال مراقب الحسابات الخارجى مما ينعكس فى النهاية على ثقة المتعاملين فى سوى الأوراق المالية فى القواسم المالية وتخفيض خطر المخومات المحاسبية التى يعتمدون عليها فى القواسم المالية وتخفيض خطر المخومات المحاسبية التى يعتمدون عليها فى القصادة قراراتهم الاستثمارية، الأمر الذى يؤدى إلى تتشيط سوق الأوراق المالية وتشجيع الاستثمار ودفع عجلة التنمية.

الحاجة لفحص القوائم المالية المرحلية :

ترتبط الحاجة إلى فحص القوائم المالية المرحلية بالعوامل التالية:

1/2 طلب مستخدمى تلك القواتم والذين يرون أن الإفصاح المحاسبي القواتم والذين يرون أن الإفصاح المحاسبي القواتم القواتم القواتم القواتم القواتم المالية القرارات، وحتى يمكن الاعتماد على تلك المعلومات الواردة في القواتم المالية المرحلية، فإنه لايد من أن يتم مراجعتها بواسطة مراجع حسابات مستقل على أمساس أن ذلك يحقق قيمة مضافة لمحتوى المعلومات الواردة في القواتم المالية المرحلية.

2/2 مسدور قانون مسوق رأس المال رقم 95 لسنة 92 ولامحته التسنفيذية والذي تطلب من البنوك والشركات الخاضعة لهذا القانون ضرورة إعساد ونشسر قواتسم مالية مرحلية، بالإضافة إلى ضرورة قحصها بواسطة مسراجع حصابات مستقل وذلك وفقاً للمادة رقم 6 من هذا القانون والتي ننص على ما يلى :

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم الراجعة الدولية

عسلى كل شركة طرحت أوراقاً مالية لها في إكتتاب عام أن تقدم على مسئوليتها إلى الهيئة (الهيئة العامة لسوق المال) تقارير نصف سنوية عن نشاطها ونتائج أعمالها على أن تتضمن هذه التقارير البياتات التي تقصح عن المركز المالي الصحيح.

وتعد الميزائية وغيرها من القواتم المائية للشركة طبقاً للمعايير المحامسبية ولقواعد المراجعة التي تحددها أو تحول إليها اللاحة التنفيذية. وتخطس الهيسنة بالميزائية وبالقوائم المائية وتقريري مجلس الإدارة ومراقب الحسابات عنها قبل شهر من التاريخ المحدد لإمعاد الجمعية العامة.

وللهوسنة فحسص الوثائق المشار إليها في الفقرات السابقة أو تكليف جهة متخصصة بهذا الفحص، وتبلغ الهيئة الشركة بملاحظاتها، ونطلب إعادة النظر في هذه الوثائق بما يتفق ونتائج الفحص، فإذا لم تستجيب الشركة لذلك إلسترمت بسنفقات نشر الهيئة لملاحظاتها والتحديلات التي طلبتها، ويتم النشر على الوجه المبين بالفقرة التالية.

ويجب على التسركة نشر ملخص وافى للتقارير النصف سنوية والفوائسم المالية السنوية فى صحيفتين يوميتين صياحيتين واسعنى الإنتشار إحداهما على الأقل باللغة العربية.

كما يجب على كل شركة تواجه ظروفاً جوهرية تؤثر على نشاطها أو فى مركسزها المالى أن تفصح عن ذلك فوراً وأن تنشر عنه ملخصاً وافياً فى صحيفتين يوميتين واسعنى الإنتشار إحداهما على الأقل باللغة العربية.

كمسا نصـت العادة رقم (7) من القانون 95 اسنة 92 بإصدار قانون سوق رأس المال على أنه يجب على الشركة ومراقب حساباتها موافاة الهيئة بمـا تطلبه مـن بيانات ووثائق للتحقق من صحة البيانات الواردة ينشرات الإكتاب وانتذارير الدورية والبيانات والقوائم المالية للشركة. وتسنص المسادة 179 على أنه بجب على صناديق الإستثمار المنشأة وفقاً للقانون رقم 95 لسنة 92 بإصدار سوق رأس المال موافاة الهيئة (هيئة سوق المال) بتقارير نصف سنوية عن نشاط الصندوق ونتائج أعماله على أن تتضمن السبيانات الستى تقصح عن المركز المالى الممجوح له وفقاً لقواعد الإفصاح الواردة بالملحق رقم (2) بهذا القانون على أن تحمد هذه التقارير من مراقبي حسابات الصندوق.

وتجدر الإشارة إلى الهيئة العامة لمدوى الدان اعتباراً من عام 1996 أسـزمت الشسركات التى تتداول أسهمها فى البورصة بإحداد قواتم مالية ربح مسـنوية عـن نتلج أعدالها ومركزها المالى وتقديمها إلى بورصتى الأوراق الماليسة بالقاهرة والإسكندرية مرفقاً بها تقرير مراجع حمايات مستقل عن قصـص تسلك القواتم، واعتباراً من عام 1997 أصبحت البنوك ملتزمة أيضاً بإعداد ونشر قواتم مالية ربع سفوية بدلاً من تصف سنوية.

3/2 مسدور قانون قطاع الأعمال العام رقم 203 لمنة 1991 والذي المركات التنابعة 1991 والذي المركات المساهمة بإعداد ونشر قوائم ماليسة مرحلية (كل ثلاثة شهور) وتعرض تلك القوائم على مجالس إدارات الشركات القابضة لأفراض الرقابة ونتابعة الشركات القابضة لأداء الشركات الشابعة، وفي نفسس الوقت لخدمة متطلبات بورصة الأوراق المالية بالنسبة للشركات التابعة المقيدة بالبورصة والتي تتداول أسهمها في بورصة الأوراق المالية.

ويتطلب القانون رقم 203 لسنة 1991 من مراجع الحسابات (الجهاز المركزى للمحاسبات) المصادقة على تلك القوائم أى فحص تلك القوائم وإعداد تقرير بنتيجة هذا الفحص. أى أن قـانون قطـاع الأعصـال العـام رقـم 203 لسنة 1991 أزم الشـركات الخاصــة له بإحداد قواتم مالية ربع سنوية (مرحلية) مع ضرورة مقارنة هذه القواتم مع الفترات المماثلة في السنة السابقة وأن يصادق عليها الجهاز المركزي للمحاسبات.

4/2 على الرغم من قيام الإدارة بإعداد ونشر القوائم العالية المرحلية لمصررة وبشكل مناظر للقوائم العالية المدحلية المصرية والدوليت والقوائين واللوائح الخاضعة لها المنشأة، إلا أن الإدارة لتحسيرية والدوليت والقوائين واللوائح الخاصائية من جانب مراجع الحسابات المسارجي المستقل لتدعيث ثقة المسامدين في صدى الإدارة في إعداد ونشر المقالبة الدورية، وفي نفس الوقت يدعم ثقة جهات الرقابة الخارجية مسئل المسابقة مسوى المسال وبورصة الأوراق العالية في كفاءة أداء الإدارة على ليظائفها، وفي نفس الوقت يزيد هذا القحص من درجة إعتماد الإدارة على المسلومات الواراة على نخطيط الأداء واقائفها من تخطيط الإدارة على المسلومات الواراة في القوائم السالية المرحلية في أداء وظائفها من تخطيط ورقاية ومتابعة الأداء وإتحاد القرارات.

أرك يحتاج المقرضون (بنوك أو حملة السندات) إلى القوائم المالية المرحسلية وحتى تزيد ثقتهم في تلك القوائم ويمكنهم الاعتماد عليها في توقع مدرة الشركة على مسداد إلستزاماتها وعلى متابعة الأداء المالي والإقتصادي للشركة بصسفة دورية على مدار السنة قإله وجب قحص تلك القوائم بععرفة مراجع حسابات خارجي مستقل.

6/2 يحستاج مطلو الإمستثمار إلى تطيل القوائم المالية المرطية المرطية لأغراض عقد مقارنات بين الفترات المرحلية المختلفة للوصول إلى مؤشرات معينة وإيداء النصبح لمتخذى قرارات الإستثمار أو للمقرضين، ولا يمكن للمطلبين الماليين الاعتماد على تلك القوائم إلا إذا تم قحصها بمعرفة مراجع حسابات خارجي مستقل. 7/2 يحسناج حمسة الأسهم إلى القوالم المالية المرحلية للننبؤ بقيمة السهم المتوقعة وعائد السهم ونزيد درجة إعتمادهم على تلك القوائم المرحلية لو تم فحصها عن طريق مراجع حسابات خارجى مستقل.

8/2 يستم فحسص القوائسم المالية المرحلية التراماً بمعايير المراجعة الدولية، حيث نص القانون رقم 95 لمنة 92 بإصدار قانون معوى رأس المال ولاتحسته التنفيذية في المادة رقم 58 على مراجعة حسابات الشركة الخاضعة لهذا القانون وفقاً لمعايير المراجعة الدولية والتي تتطلب ضرورة إجراء فحص للقو لد المالية المرحلية ال

9/2 يتم فحص القواتم المالية المرحلية أيضاً إلتزاما بمعيار المراجعة المصرى رقم 240 عن مهام الفحص المحدود للقواتم المالية.

3- ضرورة إلمام مراجع الحسابات بمتطلبات القياس والإفصاح
 المحاسبي للقوائم المالية المرحلية :

مسن الضرورى إلمام مراجع الحصابات بالجوانب المحاسبية المنطقة بالقيساس والإقصاح المحاسبي للقوائم المالية المرحلية وذلك حتى يستطيع القيسام بإجراءات قحص تسلك القوائم بصورة مرضية تتمشى مع المعايير المهنية. وقد حدد مجلس مبادئ المحاسبة المالية APB في الولايات المتحدة الأمريكية أسس القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية المرحلية⁽⁶⁾. ويتطلب ذلك ضرورة دراسة النقاط القالية :

أ- علاقة الفترة المرحلية بالسنة المالية.

ب- الاعتراف بالإيراد.

ج--المصروفات والأعباء الأخرى.

د- الإلتزامات الشرطية.

هـ-مخصص الضرائب.
 و- الأفصاح عن المعومات في القوائم المالية المرحلية.

⁽¹⁾ IFAC, ISA, No. 910 (1994).

⁽²⁾ FASB, Opinion No. 28 (1992).

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المانية وفقاً لمايير الراجعة الدولية

أ- علاقة الفج ة الرحلية بالسنة المالية :

يستم تحديد علاقة الفترة المرحلية المؤقّة بالسنة الماليّة في ضوء مدخسلين لإعسداد ونشسر القوائم المالية المرحلية وهما مدخل إستقلال الفترة المرحلية عن السنة الماليّة، ومدخل تكامل الفترة المرحلية مع السنة المالية.

1/1 مدخل إستقلال الفترة الرحلية عن السنة المالية:

وفقاً لهذا المدخل تعسير كل فترة دورية أو مرحلية (عادة ثلاثة شهور) كما لسو كانت فترة مالية مستكلة بذاتها، مثل السنة السالية التي يفسترض استقلالها عن السنوات السالية الأخرى، وفى هذه الحالة مسكون لكل فسرة مرحلية قواتمها السالية الخاصة بها (قائمة الدخل، وقائمة التدفقات السنفدية، وقائمة المدكل المركل المركل المركل المركل المركل المركل المركلة المناسبات المستخدمة في تحديد نتيجة الأعمال عن السنة المالية مثل تطبيق أساس الاستحقاق والحياة والحذر وتقدير المخصصات وغيرها من التقديرات

أ/2 مدخل تكامل الفترة الرحلية مع السنة المالية:

وفقاً لهذا المدخل تعتبر كل فترة مرحلية جزء مكمل للسنة المالهة بمعنى أن الفترات المحاسبية المرحلية تتكامل مع بعضها البعض لتكون السنة الماليسة، وفي ضوء ذلك تستحدد المصسروفات والإسرادات المستخفة، وكذلك المخصصات التي ينظر إليها في نهاية الفترة المرحلية على إنها جزء مسن كل، بمعنى أن المخصص يكس نصيب الفترة المرحلية من مخصص السنة ككل.

ويؤيد هذا المدخل الرأى رقم 28 الصادر عن مجلس مبادئ المحاسبة في الولايات المستحدة الأمريكية وكذلك التفسير رقم 18 الصادر عن مجلس معاييسر المحاسبة الماليسة FASB والذي ينظر للفترة المرحلية كجزء من السنة المالية. ومسن تاحيــة أخــرى فــإن معايير المحاسبة الدولية وكذلك معايير المحاسبة المصرية الصائر يقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية تؤيد هذا المحذل.

ب الاعتراف بالإيسراد:

يتم الاعتراف بإبراد كل فترة مرحلية بإستخدام نفس الأسس المحاسبية المســتخدمة عند الاعتراف بالإبراد بغرض إعداد القوائم المالية السنوية أي بتمام عملية البيع أو بتمام أداء الخدمة.

ج-المصروفات والأعباء الأخرى:

لا ترتسبط تلك المصروفات ارتباط مباشر بإيراد الفترة المرحلية مثل الإيجار والتأمين ومصاريف الصيانة وغيرها.

وتستحمل الفسترة المرحسلية وحدها بالمصروفات التى حدثت في تلك الفسترة إذا السم تستقد منها فترات أخرى، أما إذا استفادت العديد من الفترات مسنها فيستم تحديد تصسيب الفترة المرحلية منها باستخدام الأساس الزمنى أو على أساس المنفعة التى استفادت منها الفترة.

ومن ناحية أخرى فإن الخسائر الرأسمالية الناتجة عن الاستفناء عن الأصسول طويسلة الأجل يتم تحديلها على الفترة التي يتم فيها الاستفناء عن الأصل.

ويجسب ألا تستعارض أسس توزيع المصروفات والأعباء الأخرى بين الفسترات المرحلية مع الأساس المستخدم في تحديد نصيب السنة المالية ككل من تلك المصاريف عند إحداد القوائم المالية السنوية.

وتجدر الإشارة إلى قيود إقفال المصروفات والإبرادات لا يتم إجرائها إلا فى نهايــة المسنة المائية، فى حين يتم إجراء قيود النسوية فى نهاية كل فـُــترة مرحثية لأن ذلك ميؤدى إلى نفس الأثر فو تم إجراء قيود النسوية فى نهاية السنة المائية.

د- الإلتزامات الشرطية :

هى السنزامات مستوقع مدادها فى المستغيل بناءاً على حدوث حدث معيسن مثل القضايا المرفوعة على البنك ولم يتم الحكم فيها حتى نهاية الفترة المرحلية فو الاعتمادات المستندية المفتوحة التى لم يتم تنفيذها.

ويتم الإفصاح عن تلك الإنترامات الشرطية في نهاية كل فترة مرحاية بنفس الأمس المستخدمة في الإفصاح عنها في القواتم المالية السنوية. هـ محصص الضرائب:

عسادة مسا يتحدد وعاء الضريبة على الدخل في نهاية السنة السالية، ولكسن عسند إعسداد القواتسم الماليسة المرحلية فإن تحديد الوعاء الضريبي والضسريبة عسلى الدخل تعبر عملية معقدة في بعض الأحيان، وتتحدد أعباء الضريبة على الدخل لكل فترة مرحلية عن طريقة حساب الضريبة على الدخل حستى نهاية الفترة المرحلية الحالية ثم يتم إستبعاد الضريبة على الدخل التي تخص الفترات المرحلية السابقة.

مثال :

إذا كسانت الأرباح الخاضسعة للضسريبة حستى نهاية الربع الثالث 2000000 جنيه ومحدل الضرائب 40% وكان قد تم تقدير ضريبة على الدخل في السريع الأول قيسسته 350000 جنيه في السريع الأول قيسسته 350000 جنيه وقت السريع الثاني 350000 جنيه وتتحدد ضريبة الدخل للربع الثانث على النحو التالى :

[350000 + 300000] - %40 × 2000000 جنیه 150000 = 650000 – 800000

عـلى أن يظهـر رصـيد مخصـص الضرائب (الضرائب المستحقة) في قائمة المركز المالى في نهاية الربع الثالث بمبلغ 800000 جنيه.

ويلاحظ أنه في حالة وجود خسائر محققة في فترة مرحلية سابقة لابد من أخذ الوفورات الضريبية الناتجة عن تلك الخسائر في الاعتبار عند حساب الضريبة على الدخل في الفترة المرحلية الحالية.

مئسال :

حقق بنك القدس التجارى (شركة مساهمة مصرية) صافى ربح قدره 100000 جـنيه عـن السنة المالية المنتهية فى 2006/12/31 موزعة على المفترات المرحلية على النحو التالى:

	. جنيـــــه	
خسارة	(20000)	الربع الأول
ربــح	50000	الربع الثانى
ربـــح	40000	الربع الثالث
ريـــح	30000	الربع الرابع
	100000	

ويبلغ معدل الضريبة على أرباح شركات الأموال 20%.

100000

وتتحدد ضريبة الدخل المستحقة لكل فترة مرحلية على النحو التالى: صافى الضريبة صافئ ربح الضريبة القسترة المستحقة حتى المستحقة معدل الربح لكل ريع الضريبة المتراكم ريع نهاية الربع (4000)%20 (20000-)(20000)الربع الأول (4000) 6000 10000 %20 30000 50000 الربع الثاني 70000 40000 الربع الثاثث 14000 8000 %20 30000 20000 6000 100000 الربع الرابع %20

يتضح مصا سبق أنه لا توجد ضريبة دخل مستحقة فى نهاية الربع الأول وتبسلغ الضريبة المستحقة على الدخل حتى نهاية الربع الثانى 10000 جنبه ولابد من أن يطرح منها الوفورات الضريبية على الخسائر المحققة فى السريع الأول وقيستها 4000 جنبه لتصبح ضريبة الدخل المستحقة فى نهاية الربع الثانى 6000 جنبه ويكون القيد فى نهاية الربع الثاني.

20000

من حــ / ضريبة الدخل		6000	6000
إلى حـ / ضريبة دخل مستحقة			
	أو إلى حـ / مخصص ضرائب		

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً تعليم للراجعة الدولية

وستم طرح مباغ 6000 جنيه من صافى الربح قبل الضريبة فى السريع الناتي على أن يظهر رصيد مخصص الضرائب فى قائمة المركز المالى فى نهاية الربع الثاني بمبلغ 6000 جنيه.

ويتم إحتساب ضريبة الدخل في نهاية الربع الثالث على النحو التالي :

جنيــه 14000

70000 جنيه × 20%

يطرح:

8000

ضريبة الدخل المقدرة في الربع الأول والثاني و بند تسجيلها في نهاية الربع الثالث بالقيد الآتي :

من حــ / ضريبة الدخل		8000
إلى حــ / مخصص الضرائب	8000	
أو إلى حـ / ضرائب دخل مستحقة		

ويستم طسرح مبسلغ 8000 جسنيه مسن صافى الربح قبل الضريبة فى قانسة الدخسل عن الربع الثالث، على أن يظهر رصيد مخصص الضرائب فى قائمة المركز المالى فى نهاية الربع الثالث بعيلغ 14000 جنيه. ويتجارخساب ضريبة الدخل عن الربع الرابع والأخير على النحو الثال،

> جنرــــــه 20000

100000 جنيه × 20%

يطسرح:

ضريبة الدخل المقدرة في الربع الأول والثاني والثانث 4000 + 8000 =

6000

ويتم تسجيلها في نهاية الربع الرابع بالقيد الآتي :

من حــ / ضريبة الدخل		6000
إلى هـ / مخصص الضرائب	6000	
أو إلى حـ / ضرائب دخل مستحقة		

وتجدر الإشارة إلى أن إجمالى قيمة ضراتب الدخل التي تم تحميلها عــلى الفـــترات المرحلية الأربع خلال السنة العالية تبلغ 20000 جنيه وهي تعادل قيمة الأرباح السنوية 200000 جنيه × محدل الضربية 20%.

وتجدر الإنسارة إلى أتسه عند إحداد قائمة الدخل وقائمة التذفلات السنقدية عسن فسترة مرحلية معينة لابد من إحدادها بصورة مقارنة عن ذات الفترة من السنية المالية السابقة في حين أنه عند إعداد الميزانية العمومية في نهاية أي فترة مرحلية لابد من إعدادها بصورة مقارنة مع الميزانية العمومية في فهاية السابة السابقة.

و- الإفصاح عن العلومات في القوائم المرحلية :

وفقساً للرأى المحاسبي رقم 28 الصادر عن مجلس مبادئ المحاسبة فإن القواتم المالية المرحلية يجب أن تفصح عن :

- (أ) إجمالي الإيرادات من النشاط.
 - (ب) مخصص الضراتب.
 - (جــ) العناصر غير العادية.
- (د) الأثر التراكمي الناتج عن التغيير في الأسس المحاسبية إن وجد.
 - (هـ) صافى الربح من النشاط وصافى الربح الشامل.
 - (و) ربحية السهم.
 - (ز) التغييرات الموسمية الهامة في الإيرادات والمصروفات.
 - (ح) الإلتزامات الشرطية.
 - (ط) التغييرات الهامة في المركز المالي.

4- الإطار المهنى لفحص القوائم المالية المرحلية من منظور معايير
 المراجعة الدولية والمرية:

يعتبر قحص القوالم المالية المرحلية نوعاً من الخدمات غير التقليدية أمــراجع الحسابات، ولهذا القحص مقهوم وأهداف ومعايير وإجراءات وتقرير خاص به سنع ضها قرر الصفحات التالية :

4/ 1- مفهوم فحص القوائم المالية المرحلية والهدف منه :

هــناك إخــتلاف بيــن مراجعة القواتم المالية وفحص القواتم المالية فالمراجعة تنتهى بالضرورة بإبداء الرأى الغنى فى القواتم المالية بناء على الأدلة والقرائن التى يجمعها مراجع الحسابات ويقوم بتقييمها للحكم على مدى كفايتها وملاممتها، فى حين أن كلمة فحص تضى أداء بعض الإجراءات وليس كنها كلجراء بعض المطابقات أو الإستفسارات أو الفحص التحليلي على بعض وأهم مفردات القواتم المالية أو الحصول على مطومات ذات طبيعة خاصة تهم المسبل طالب الفحص، وذلك لا ينتهى الفحص بإبداء رأى فنى محايد كما هو المدالية أن أمر قحص القواتم المالية أن المرحلية.

وقد بينت المعايير الدواية المراجعة (١) الإختلاف بين مراجعة القوائم المالية السنوية وقدصص القوائم المالية المرحلية. حيث أن عملية مراجعة القوائم المالية السنوية توفر درجة عالية من التأكد، ولكن ليس تأخيداً مطلقاً (تساكيد معقدل أو مناسب) بأن القوائم المالية محل المراجعة خالية من السنحريفات الجوهرية، ويتم التعبير عن هذا إيجابياً في فقرة الرأى في تقرير مصراجع الحسابات بأن القوائم المائية تعبر بعدالة في كافة جوانبها الهامة عن نتيجة النشاط عن السنة المائية المنتهية في / / والمركز المائي في ألى المائية لمنتهية في / / والمركز المائي في المتددة وغير المحددة وذلك بسبب المائية المتددة وغير المحددة وذلك بسبب الحاجبة إلى الحكم الشخصصي أحياناً، أو إستخدام الأسائيب الإختيارية،

وكذلك محددات هيكل الرقابة الداخلية والنظام المحاسبي، كما أن أغلب الأدلة المتاحة لمراجع الحسابات أدلة مقنعة وليست حاسمة.

وفى مجال فحسص القواسم المالية المرحلية فإن مراجع الحسابات يصطى تـ أكبد متوسط بأن القوالم المالية المرحلية محل الفحص خالية من السخوريفات الجوهرية، ويتم التعبير عن ذلك فى صورة تأكيد سلبى وذلك من خطلات تحديد ما إذا كانت القوائم المالية المرحلية تحتاج إلى عمل تعديلات مامة أو مؤثرة عليها لكى تتمشى مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً مامييسر المحاسبية الدولية أو المحلية)، وفى ضوء القوائين واللواتح ذات المسلمة بالمنشساة محل الفحص، أي أن هذا القحص أثل شمولاً من عملية مقبر المبتقسار والقحص التحليلي من معلية قطر بلمثان الإجراءات التى تبعث في إعداد القوائم المالية المرحلية ولن ينتهى بابداء الرأى الفنى المحلية بأسان مدى صدق وحدالة القوائم المالية المرحلية.

وترجع أهدية قيام مراجع الحسابات بقحص القوائم المالية المرحلية، وإحداد تقرير بنتيجة هذا القحص إلى أن هذا القحص يؤدى إلى دعم الثقة في هــــذه القوائسم في تحقيقها لأفدافها، حيث يؤكد على التزام المنشآت في هذه الحالسة بمتطلبات القياس والإفصاح المحاسبي السليم في تلك القوائم المالية غير السنوية ويترتب على قيام مراجع الحسابات بفحص هذه القوائم المرحلية زيـــادة مسنفعة المطومات الواردة في تلك القوائم المالية المرحلية (الدورية) بالنسسية لمستخدمي تلك القوائم، خاصة المتعاملين في سوق الأوراق المالية، وتساعدهم على التنبؤ بإستمرار بالأرباح وعوائد الأسهد.

ونظراً لأهمية زيادة الإقصاح والشفافية بالنسبة للمتعاملين في سوق الأوراق المالية، يكون من المهم توفير مطومات مالية ربع سنوية تحد وتنشر بمصرفة الشسركة، ورغبة في إعطاء المسريد من الثقة لتلك القواتم يتسم فعصسها وإحداد تقرير عن هذا الفعص. ولا يمكن إجراء مراجعة شاملة لتلك القوالسم ربسع المسنوية، لأنها عصلية مكلفة بالنسبة لمراجع الحسابات.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق للالية وفقاً لعليم الراجعة الدولية

وتتطلب الكستير مسن القوقت، علاوة على أن تلك القوالم لا يترتب عليها أى قرارات، عكس القوائم المثالية السنوية التي يتم في ضوئها إتخاذ قرارات غاية في الأهميسة، مسئل توزيع الأرباح. وفي نفس الوقت ينبغي من خلال وسائل الإعسالم وبورصة الأوراق المالية توجية مستخدمي القوائم المائية، خاصة المناهبة الأوراق المائية بالمائوة بين المراجعة الشاماة القوائم المائية السنوية، قائية الأساسي من فحص القوائم المرحنية هو إعطاء مراجع الحسابات لتأكيد سلبي بأن تلك القوائم لا تحتاج إلى إجراء تعديلات هامة أو جوهرية أو مؤثرة لكي تتمشى مع العبادي المحاسبية المقبلة قبولاً عاماً أو مع معايير المحاسبية الدولية أو مع المعايير المحاسبية الدولية أو مراجع الصابات الرأي فني محابد بشأن مدى صدق وعدالة هذه القوائم وفقاً مواجع المسابات الرأي فني محايد بشأن مدى صدق وعدالة هذه القوائم وفقاً للمعايير الدولية أو المدونية أو المحابية المناوية هو إبداء المدابات الدولية أو مدى صدق وعدالة هذه القوائم وفقاً للمعايير الدولية أو المحلية رائكور ليجابي).

وقد أكدت معايير المراجعة المصرية الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم 255 أسنة 2000 (المعيلر المصرى للمراجعة رقم 240) على أن الهدف من أعمال القحص المحدود للقوائم المائية هو تمكين المراجع من تحديد ما إذا كان قد نما إلى علمه ما يجعله يعتقد بأن القوائم المائية غير مددة (في كافة جوانبها الهامة) وفقاً لمعايير المحلسبة المصرية (تأكيد سلس)، حيث أن ما يقوم به المراجع من إجراءات لا توقر له كافة الأملة التي تستنزمها أعصال المصراجعة بغرض إداء رأى على القوائم المائية، والحصول على تأكيد مقبول بعدم وجود لخطاء مؤثرة أو جوهرية على القوائم المائية.

وتجدر الإشسارة إلى أن أعسال فحس القوائم المائية المرحلية في معاييس المسراجعة المصرية تسمى بأعمال القحص المحدود التتأكيد على فحص القوائم المالية المرحلية وليس مراجعتها يغرض إيداء الرأي.

ويوضح الجدول الـتالى بصورة مقارنة الفرق بين مراجعة القوائم المالية المنوية وفحص القواتم المالية المرحلية :

القصل الرابع الفحص العدود القوائم المالية الرحلية الكاملة والختصرة البنوك التجارية

فحص القوائم المالية المرحلية	مراجعة القوائم للألية السنوية	وجه القارنة
مراجع الحسابات الخارجى المستقل	مراجع الحسايات القارجي المستقل	منيقومبها
إعطاء تسأنيد مسلبى بأن القوائم الماليسة لا تحسناج لإجراء تعديلات هامة عليها لكى تتمشى مع معليير المحاسبة الدولية أن المصرية.	يداء رأى فنى محايد فى مدى صدق وعدلة القوالم المالية وفقاً المعايير المحاسبة الدولية أن المصرية (تأكيد ليجابى)	الهدف منها
توقــر تــائيد سليي (متوسط) بان القوالــم المالية المرحلية لا تحتاج إلى إجراء تعنيلات هامة أو موثرة عــليها لــكي تتمشــي مع المبادئ المحاسبية المقبولة.	توقّسر تستّميد لِيجابى معقول وليس مطلق بأن القوائم المثالية خالية من التحريفات الجوهرية.	درجة التاكيد التى يعطيها
لا تنستهى بايداء الرأى حيث يقوم مسراجع التحسسابات باداء بعض إجراءات المراجعة وليس كلها مثل ا الإستلمسارات أن القحص التحليلي للمقردات الهامة في القوالم المالية.	لابد أن تنتهى بإبداء رأى فنى محايد فى القوائم المالية بناءً على قناة الإنسان الستى يجمعها مسراجع الصبابات.	إيناء الرأى
أَلِّلَ شَمُولاً	أعثر شبولاً	درجة الشمول
لا يسترتب عليها إتخاذ أى قرارات هامة.	يستم فى ضسولها إنشاذ قرارات فى غاية الأمسية مثل توزيع الأرباح	دورها فى إتخاذ القرارات
إختــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	شــــاملة وعــــادة إختبارية لقيود الموقت والتكلفة.	كيفية القيام بها
دعم الثقة في هذه القرائم وزيادة مستقمة المعلومات الواردة في تلك الثقالم بالنسبة المستخدميها خاصة المتاملين في مسوق الأوراق المثابة.	إنسفاء المدق على مدق وعدالة الثوام المالية.	أهميتها

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لمايير الراجعة الدولية

2/4- معايير فحص القوائم المالية المرحلية:

تعتبر المعايير في المراجعة بمثابة قواعد أساسية مرشدة للعمل ينبغي عـلى مراجع الحسابات الإلتزام بها عند قيامه بأداء عمله حيث تهتم المعايير بقبـاس دقـة أداء أعمال المراجعة، والأهداف التي يجب تحقيقها من عملية المسراجعة، وتوضح معايير المراجعة الكيلية التي تم بها القحص الذي قام به مسراجع الحسابات الخارجي والمسئولية التي يتحملها، وتحدد درجة الاعتماد على القواتم المائية.

وتستثن معاييسر السرلجعة الحسد الأدنى من مستوى الأداء المهنى المطلوب من مستوى الأداء المهنى المطلوب من سراجع الحسابات، وحيث أن مقهوم وهدف مراجعة القوائم المائية المرحلية المرحلية المسابات، فمنقوم في الجزء التالى بدراسة مدى ملائمة معايير المراجعة المتعارف عليها المشر لعملية فحص القوائم المائية المرحلية.

وتتعلق تلك المعايير بالتأهيل الطمى والكفاءة المهنية وبذل العناية المهنية المناسبة ، الاستقلال.

أ/1 معيار التأهيل العلمي والكفاءة المهنية:

ويتطلب هذا المعيدار أن يكدون مراجع الحمايات هو شخص ذو مؤهدات وكفاءة مهدية، ويتناسب هذا المعيار مع قحص القواتم المالية المرحداية ويتطلب ضرورة قيام مراجع الحمايات بالإسام بالإصدارات المهنية الجديدة والخاصة بقحص القواتم المائية المرحلية.

أ/2 معيار الإستقلال والحياد

يتطلب هدذا المعيار من مراجع الحسابات أن يكون مستقلاً ومحايداً عــند إبداء الرأى فى القواتم المالية السنوية، وبالتأكيد لابد من التزام مراجع الحسابات بهذا المعيار عند فحص القواتم المالية المرحلية. أ/3 معيار بـذل العناية الهنية الناسبة والإلـتزام بقواعـد السلوك الهنى :

ينطلب هذا المعيار من مراجع التصابات بذل الطاية المهنية المناسبة
عـند قياسـه بــأداء عملية المراجعة، ولا خلاف على ضرورة التزام مراجع
المسابات بهـذا السعار عند قيامه بقحص القوائم المالية المرحلية وإن كان
هذا الفحص أقل شمولاً من مراجعة القوائم المالية السنوية، ومن ناحية أخرى
فإن مسئولية مراجع الحصابات من الثامية القانونية والمهنية في حالة فحص
المقوائم المالية المرحلية أقل من حالة مراجعة القوائم المالية السنوية الأن هذا
المقوائم المالية المرحلية أقل من حالة مراجعة القوائم المالية السنوية الأن هذا
المعدم لذي ننتهى بإبداء رأى فنى على تلك القوائم.

وتتعملق تسلك المعايير بالتخطيط السليم لعملية المراجعة والإشراف الدقيسق عملى الممساعدين، وتقييم مدى إمكانية الاعتماد على هيكل الرقابة الداخلية، وجمع أدلة الإثبات الكافية والسلامة.

ب/1 معيار التخطيط السليم لعملية الراجعة والإشراف الدقيق على الساعدين:

ينظلب هذا المعيار قيام مراجع الحصابات عند مراجعة القواتم المالية المسنوية بستخطيط عملية المراجعة وتقسيم العمل على مساحديه والإشراف عليهم. ويلائسم هدذا المعيار فحص القواتم المالية المرحلية على أساس أن فحسص القوائسم المالية المرحلية يعتبر امتداد لعملية مراجعة القواتم المالية المسنوية، كما أن تخطيط عملية القحص والإشراف على المساعدين تكون أسهل عن عملية مراجعة القواتم المائية السنوية.

ويتطلب الستخطيط السليم لقحص القوائم المالية المرحلية ضرورة المسام مراجع الحسابات بنشاط الشركة وهيكلها التنظيمي ونظامها المحاسبي وطلبيعة أصولها والتزاماتها وإيراداتها ومصروفاتها ونقاط الضعف في هيكل الرقابة الداخلية (1).

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لمايير الراجعة الدولية

ب/2 معيار تقييم مدى إمكانية الاعتماد على هيكل الرقابة الداخلية:

يتطق هذا المعيار بقيام مراجع الحصابات بتقييم هيكل الرقابة الداخلية والـذى يتكون من بيئة الرقابة والنظام المحاسبي وإجراءات الرقابة (أ)، وذلك لغـرض تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة ولا يوجد أى مبرر لإنتزام مراجع الحسابات بهذا المعيار عند فحص القوائم المائية المرحلية لأن إجـراءات الفحص تكون محدودة وتقتصر على الاستفسار والفحص التحنيلي لبعض وأهم مفردات القوائم المائية دون حاجة إلى تقييم هيكل الرقابة الداخلية لتحديد طبيعة الفحص وتوقيته ونطاقه.

ومن ناحية آخرى فإنه إذا كان مراجع الحسابات الذى سيقوم بقحص القوالم المائية المرحلية هو نقسه الذى قام بعراجعة القوالم المائية السنوية في السنة السابقة فإنه بالتأكيد يكون قد قام بتقييم هذا الهيكل لأخراض فحص القوام المائية المرحلية هذا العام، ولكن عليه أن يستفسر عما إذا كانت هئاك أن تقييمها وتحديد مدى تأثيرها هافى مقدرة إدارة الشركة على إحداد قواتم مائية مرحلية تتمشى مع المبلائ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (معايير المحاسبة الدولية أن المحلية) ومسع القوانين واللواتح ذات الصلة، ويتطلب ذلك ضرورة أن ليون مراجع الحسابات على معرفة وقهم بالسواسات المحاسبية للشركة محل يكون مراجع الحسابات على معرفة وقهم بالسواسات المحاسبية للشركة محل ليكون مراجع الحسابات على معرفة وقهم بالسواسات المحاسبية للشركة محل المحصورة بالقوانم المائية ونشرها.

وفى حالسة مسا إذا كان مراجع الحسابات الذى يقوم بفحص القواتم المائية المرحلية أن لم يراجع القواتم المائية المنوية أن لم يراجع القواتم المائيسة السنوية عن السنة السابقة، فإنه أن يستطيع فى هذه الحالة أن يصل المائيسة معسرفة كامسلة بهيكل الرقابة الداخلية مما يتطلب ضرورة قيام مراجع المسابات بمسراجعة القواتسم المائيسة المسنوية وفحسص القواتم المائية المرحلية كذدمة غير تقليدية لعسلائه.

واستحديد مسا إذا كسانت هستك تغييسرات جوشرية في هيكل الرقابة الدفسية المستخدمة لأغراض إحداد القوالم المثلية المرحلية، وأن يحدد أيا من الدفائية المساحدات أو الإجراءات تكتلف وسياسات وإجراءات الرقابة الداخلية المساحدات أو الإجراءات تكتلف وسياسات وإجراءات الرقابة الداخلية المستخدمة لأغراض إحداد القوالم السالية المستوية، اعتماداً على الاستغسار من موظفى الشركة مصل القحص والمسئولين فيها عن النواحي المالية والمحاسبية مع ضرورة أن يتقهم مراجع الحسابات أن إجراءات إعداد القوالم المالية المراحلية غالباً ما تختلف عن إجراءات إحداد القوالم المالية المسئوية نظراً لإستخدام الإدارة المعيد من التخيرات عند إحداد القوالم المالية المسئوية نظراً لإستخدام الإدارة المعيد عن الإدارة لمائة المسئولية المائية المسئولية المرحلية غهاية المسئولية المرحلية المرحلية المرحلية المرحلية بنوقيات الإدارة للتأثير من الحسابات في تاريخ غهاية أسعار الفائدة المدحلية بنوقيات الإدارة للتأثير المنة كلها مثل توقع الإدارة ثبات أسعار المقادد المدحلة أن الدائلة المسئولة المسئولة المدائلة المسئولة المدائلة المنات المنات المنات المنات المنات المنات المنات المن المنات المن المنات المنات المنات المنات المنات المن المنات المنا

وإذا توصل مراجع الحسابات إلى وجود أوجه ضعف جوهرية في هيكل السرقابة الداخساية عند إحداد القواتم السائية المرحلية نتيجة حدوث تغييرات جوهسرية في هسذا الهيكل عن السنة السابقة، فإن ذلك يمثل قيد على نطاق الفحص ويتطلب من مراجع الحسابات عدم إحداد تقرير الفحص مع ضرورة إخطار مجلس الإدارة ولجنة المراجعة بأوجه الضعف التي تكتنب مقترحاته اللازمة للتظب على أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الدائلة.

ب/3 معيار ضرورة الحصول على الأدلة الكافية والملائمة:

وفقاً لهذا المعيار يقوم مراجع الصنابات بالعيد من الإختبارات والإجسراءات الملائمة للحصول على الأدلة الملائم وتقييمها بصورة تسمع له بابداء السرأى القانى المحايد في القواتم المائية السنوية. ولا يكون مراجع الحسابات في حاجة إلى الإنتزام بهذا المعيار عند قيامه بفحص القوائم المائية المرحلية نتيجة لأنه لن يبدى رأياً قنيا محايداً على القوائم المائية المرحلية، -251-

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم الراجعة الدولية

كما أنه لا يقوم بأداء إختيارات وإجراءات كالية لجمع الأدلة السلامة والكافية. حيث تقتصدر إجسراءات الفحص على الاستقسار والفحص التحليلي ليعض مفردات القوائم المالية المرحلية.

جـ- معايير التقــرير :

يقوم مسراجع الحسابات بإعداد تقريره عن مراجعة القوالم المالية السنوية في ضوء معايير التقرير التالية:

—/1 ضرورة الإشارة إلى استخدام المبادئ المحاسبية المقبولة قبو لأ عاماً.
—/2 ضرورة الإشارة إلى أى تغير فى تطبيق واستخدام المبادئ المحاسبية.
ج—/3 ضسرورة الستحقق من كفاية وملائمة الإفصاح المحاسبي فى القوائم المالية.

جــ/4 ضرورة الإفصاح عن رأى المراجع في القوائم المالية كوحدة واحدة.

ويجب على مراجع الدمسابات عند قيامه يقحص القوالم المالية المرحلية أن يلسترم بالمعاييس الشائلة الأولى من معايير التقرير لأن عدم المسحلية أن يلسترم بالمعاييس الشائلة الأولىة أو المحسلية أن والمحسبة الدولية أو المحسلية أن وعدم الإشارة إلى حالات عدم الشاب في تطبيق المبلائ الماليسة المرحسلية أو عدم الإشارة إلى حالات عدم الشبات في تطبيق المبلائ المحاسبية يتطلب مسن مراجع الحسابات تعديل تقريره عن فحص القوالم الماليسة المرحسلية (تقريس متحفظ أو معاكس أو ابتناع) ولا يلام المعيال السرابع من معايير التقرير عملية فحص القوالم المالية المرحلية على أماس مراجع الحسابات أن مراجع الحسابات أن يبدى رأياً فيها محايداً على القوالم المالية المرحلية على أماس المالية المرحلية بل يعطى القوالم المالية المرحلية بل المبلان المحاسبة الدولية أو المحلية أن المدادي المحاسبة الدولية أو المحلية أن وأد يتحفظ على هذا التأكيد أو يمتنع عايد بتحفظ على هذا التأكيد أو يمتنع عارياً على منا المقاولة أولا المحاسبة الدولية أو المحلية أو عن إعطاء مثل هذا التأكيد.

ويوضح الجدول السقالي في صدورة مقارنسة مدى تمشى معايير المسراجعة المستعارف عسليها في المراجعة المالية التقليدية مع أعمال فحص

القوائم المالية المرحلية.

مدى تعشى معايم للزاجعة الثعارف عليها مع	معايير الراجعة
أعمال فحص القوائم المالية المرحلية.	الثعارف عليها
	أولاً: للعالم العامة :
1. يتمشسي مع أعمال القحص مع ضرورة إلمام	 اود ؛ العاليم العامل . الناهيل العامل والكفاءة المهنية.
مراجع الحسابات بالإصدارات المهسنية	١. الناهين العمى والتعارد المهيات
الجديدة الخاصة بقحيص القوالم المالية	
المرحلية.	
2. يتمشى مع أعمال الفحص.	2. الاستقلال والحياد.
 يتمشى مع أعمال الفحص مع ملاحظة أن 	2. بال العناية المهنية المناسبة. 3. بال العناية المهنية المناسبة.
مستولية مراجع الحسابات القانونية والمهنية	14 44 4 34.3
في حالة قحص القوائم المالية المرحلية أثل	
من حالة مراجعة القوائم المالية المنوية الأن	
القحص لن ينتهى بإبداء الرأى.	
3,0,100	ثانياً : معايم الأداء الهني :
1- يتمشى ويكون أسهل في أعمال الفحص عن	1- المتغطيط المسليم والإشسراف عسلي:
عسلية المسراجعة عسلى أساس أن فحص	الساعين.
القوائسم المالية المرحلية يعتبر إمتداد لعملية	
مراجعة القوائم المالية السنوية.	
2- لا يتمشى مع أعمال الفحص نظراً لإعتماد	2- تقييم مدى إمكانية الإعتماد على هيكل
القصص عملى الإجسراءات التحليماية	قرقاية قدلغلية.
و الإستقسار .	
3- لا يتمشى مع أعمال القحص نظراً لأن قحص	3- معسار المصدول عملى الأدلمة الكافية
القوائم المالية المرحلية لن ينتهى بإيداء	وقبلانية.
الرأى المعايد،	
	ثالثاً: معايير التقرير:
1- يتمشى مع أعمال القحص.	1- الإشسارة إلى تطييق العيادئ المحاسيية
	المقبولة فبولاً عاماً.
2- يتمشى مع أعمال الفحص.	2- الإشسارة إلى أى تغيير في تطبيق العبادئ
	المحاسبية.
3- يتمشى مع أعمال القحص.	-3
	الإقصاح المعاسبي.
 4- لا يتمشى مع أعمال الفحص على أساس أنه 	4- فيداء السرأى في القوالم المالية كوهدة
لسن يستم إيداء السرأى في القوالم المالية	والعدة.
المرحلية بل يتم إعطاء تأكيد سلبي.	

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم الراجعة الدولية

3/4- تخطيط وتنفيذ أعمال فحص القوائم المالية المرحلية :

يسبدأ تخطيط وتنفيذ أعمال فحص القوائم المائية المرحلية من خلال تكليف مسراجع الحسسابات بفحص القوائم المائية المرحلية، وتخطيط عملية فحسص القوائسم المائيسة المرحلية ثم القيام بإجراءات فحص القوائم المائية المرحلية.

أ- تكليف مراجع الحسابات بفحص القوائم المالية المرحلية:

تــداً أعسال قحــص القوائم المالية المرحلية بخطاب تكليف مراجع الحسابات بأعسال القحــص وإرسال مراجع الحسابات لخطاب يقبوله هذا التكليف بالقحص أو ما يسمى بخطاب الارتباط.

وعادة ما يستم تكليف مراجع الحسابات الذى يقوم بعدلية مراجعة القوائس المالية المرحلية ويصدر هذا القوائس المالية المرحلية ويصدر هذا التكليف من الجمعية العامة للمساهمين سواء كان هذا التكليف ضمن خطاب التكليف الخاص بالقيام بعملية مراجعة القوائم المالية المستوية أو في خطاب مستقل.

وقد تقدوم إدارة البنك أو الشركة بتكليف مراجع الحسابات للقيام بأعمال فحص القوالم المالية المرحلية تنفيذاً للقوانين واللوالح، كما في حالة ما إذا كانت الشركة مقيدة باليورصة أو قد يتم هذا التكليف بالفحص من جاتب إدارة الشركة طواعية.

وبعد إستلام مراجع الحسابات لخطاب التكليف بأعمال الفحص يقوم بدرامسته ويمستخدم حكمسه المهنى الشخصى لتحديد ما إذا كان مبيقبل هذا التكسليف أم لا بسناءاً عسلى دراسته لطبيعة نشاط الشركة ومسعتها ونظامها المحاسبي ومقسدرة مكتبه على أداء أعمال الفحص، وفي حالة قبول مراجع الحسابات التكسليف بأعسال فحص القوائم المالية المرحلية فإنه سوف يرد بقول التكليف وإرساله لخطاب قبول التكليف أو خطاب الارتباط. وعــلى الــرغم صـن أن هدف ونطاق فحص القوائم المالية المرحلية ومســنولية مراجع الحسابات عن هذا الفحص محددة فى بعض الدول بموجب القانون، إلا أنه يكون من المقيد لمراجع الحسابات إرسال خطاب الإرتباط لأن ذلك يساعد على تجنب أى سوء فهم متطق بأعمال الفحص ويؤكد على قبول المسراجع تكــليفه لــلقيام بأعسال الفحص وعلى فهم الشركة لهدف ونطاق الفحــص ومســنولية الإدارة ومســــؤلة المراجع وشكل تقرير الفحص الذى سيصدره.(١)

ويحتوى خطاب الارتباط عادة على ما يلى:

- تحديد الهدف من الفحص، وهو تحديد ما إذا كانت القوائم المألية المرحلية في حاجــة إلى إجــراء تعديــلات جوهــرية عــليها لكن تتمشى مع معايير المحاسبة الدولية أن المحلية (تأكيد سابي).

- تحديد مصنولية الإدارة عن إعداد القوائم المالية المرحلية .

 الإشارة إلى عدم وجود قبود على إطلاع المراجع على السجلات والمستندات والمعلومات الأخرى التي قد يطلبها بغرض إتمام عملية القحص.

- الإنسارة النظاق أصال القعص وأنها أقل شمولاً من عملية المراجعة وإنها تعتمد أساساً على الاستقسار والقعص التطيلي، وأنه ان يقوم بإجراء عملية المسراجعة، وأن الستقرير المتوقع إصداره لا يتضمن إيداء رأى على القوالم المائيسة، وأن قحسص القوالسم المائية المرحلية لا يقنى عن إجراء عملية المراجعة، مع الإنبارة إلى معيار المراجعة المستخدم في أداء أعمال القحص (معيار المراجعة الدولي أو المحلي).

الإشارة إلى أن أعمال الفحص التي سيتم القيام بها لا يعتمد عليها لاكتشاف
 الأخطاء والتصرفات المخالفة للقانون أو الأخطاء المعتادة الأخرى.

مراجعة حسايات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لمايير الراجعة الدولية

وفيما يلى نعوذج استرشادى لخطاب الارتباط عن أعمال فحص القواتم الماليسة المرحملية كما ورد في معايير العراجعة الدولية⁽¹⁾ ومعايير المراجعة المصرية.

نموذج خطاب ارتباط بمهمة فعص للقوائم النالية للرحلية
السيد / رئيس مجلس إدارة بنك أو شركة
نرسسل هذا الخطاب لتأكيد تظهمنا لشروط ولأهداف مهمننا وطبيعة ومحددات
الخدمات التي سوف تقدمها، وسوف نقوم بأداء الخدمات الثالية :
سنقوم بأعمال القصص المصدود لميزانية بنك
في و و وكسدًا فَتَمْسَةُ الْدَصْلُ وَفَاتُمُهُ
السندفقات السنقدية عسن الفترة المنتهية فيو
وفضاً المعاييس المسراجعة الدولية أو المصرية الخاصة بعمليات الفحص
المحسدود، وتجسدر الإنشارة إلى أتنا لن نقوم بإجراء عملية مراجعة لهذه القوائم المالية
وعليه أن نقوم بإبداء رأى عنها ونتوقع أن يكون تقريرنا كما هو مرفق.
تقسع مسئولية إعداد القوائم العالية العرجلية السابق الإشارة إليها متضمنة
الإيضاهات الكافية على إدارة الشركة، كما تتصل الإدارة أيضاً مسئولية إمساك سجلات
محاسبية كافية، ووجدود نظام رقابة داخلية، وتطبيق السياسات المحاسبية المتبعة
بالنسركة خسلال السنوات السابقة، وسنطاب من الإدارة (كجزء من عملية القحص)،
خطاب تمثيل مكتوب فيما يخص التأكيدات المنطقة يقحصنا.
ونحيطكم علماً بأن هذا الخطاب سيطل معارياً للمشوات التالية إلا إذا تم الفاؤه
أو تعديله أو تم إصدار خطاب آخر.
لا يمكن الاعتماد على مهمتنا للكشف عن وجود غش أو أخطاء أو تصرفات
غير فانونية. ومع ذلك فإننا سنقوم بإعلامكم بالأمور ذلت الأهمية النصيية التي تنمو إلى
علمنا.
يسرجى توقيسع وإعادة نسخة الخطاب المرققة بما يقيد أنه يتفق مع تفهمكم
للتركيبات الخاصة بقحصنا المحدود القوائم المالية.
يعتمد بالنيابة عن بنك (العميل)
التوفيع توقيع مراجع الحسابات
الاسم والوظيفة من.م.م
التاريخ

وفى حالة عدم موافقة الإدارة أو الجمعية العامة للشركة على ما ورد فى هسذا الخطساب، أو رخيتها فى تغيير بعض ما ورد به دون مبرر معقول، قصلى مراجع الحسابات الانسحاب من المهمة وإرسال خطاب بذلك إلى مجلس الإدارة أو الجمعيسة العامة للشركة بالظروف التى اضطرته إلى الإنسحاب من هذه المهمة.

ب- تخطيط أعمال فحص القوائم المالية المرحلية :

يجب على المراجع أن يخطط أعمال فحص القوائم المالية المرحلية حتى يتمكن من القيام بأعمال الفحص بكفاءة وفاعلية.

ويشستمل مجال القحص هنا على قائمة الدخل، وقائمة التدفقات السنفدية، وقائمة التدفقات السنفدية، وقائمة التدفقات المتعدية، وقائمة المحالية المحالية والستى تتضمن المالياسات والمعايير المحاسبية المطبقة وسياسة تحقىق الإسراد والمحاسبة عن العمليات بغملات أجنبية وتكاليف الاقتراض والاهلامات وغيرها، بالإضافة إلى تحليل الأصول طويلة الأجل والعملاء وغيرها.

ويجب أن يقوم مراجع الحسابات بوضع غطة لأعمال فحص القواتم الماليبة المرحلية تتضمن تحديد خطوات ومراحل العمل وتوقيت تنفيذ تلك الخطوات وإجراءات كل خطوة، وعند تغطيط أعمال الفحص يجب أن يحصل مصراجع الحسابات على (أو يقوم بتحديث) معلوماته عن نشاط الشركة متضمنا الهيكس القنظيمي والسنظام المحاسبي وخصائص النشاط وطبيعة الأصول والإنترامات والإبرادات والمصروفات.

وستأثر تخطيط فخص القوائم المالية المرحلية بطبيعة هذه القوائم التي تعد وتنشر يصورة أسرع من إعداد ونشر القوائم المالية السنوية، لذلك يُجِب البدء بأداء إجراءات القحص في وقت مبكر نظراً لقصر الفترة المرحلية التي تعد عنها القوائم المالية.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم الراجعة الدولية

وعند تخطيط أعمال القحص بحتاج المراجع أن يحصل على تفهم لسلحيد من الأمور التى ترتبط بالقواتم المالية المرحلية مثل المعرفة بإنتاج المنشاء وأساليب توزيعه وخطوط الإنتاج ومواقع النشاط والأطراف ذات العلاقة، ويحتاج المراجع إلى فهم تلك الأمور حتى يكون قادراً على أن يوجه الإستفسارات الملائمة وأن يصمم الإجراءات المناسبة وأن يتم تقييم الردود التى يتقاها والمعلومات الأخرى التى يحصل عليها.

وعــلى المراجع أن يوثق الأمور الهامة التى توفر دليلاً تتأييد تقرير الفحص المحدود، وكذلك الأدلة التى تثبت أنه قد تم القيام بأعمال الفحص بما ينطق مع معايير المراجعة الدولية أو المصرية.

ج- إجراءات فحص القوائم المالية المرحلية:

يسستخدم سراجع الحسسابات حكمه الشخصى لتحديد طبيعة وتوقيت ومسدى إجراءات الفحص، وإن كانت هناك العديد من الأمور التي يسترشد بها العراجع منها:

-معرفة المراجع بطبيعة النشاط ومعرفته بالمبادئ المحاسبية المستخدمة وطبيعة الصناعة التي تعمل فيها المنشأة.

- النظام المحاسبي للمنشأة.

- مدى تأثر بند معين بالحكم الشخصى للإدارة.

الأهمية النسبية للمعاملات وأرصدة الحسابات.

ويجب أن يراعى مراجع الصابات قواعد الأهمية النسبية كما كانت سنطبق في حالة إصدار رأى بناء على مراجعته للقواتم المالية على الرغم من وجدود درجة مذاطرة أعلى يعدم إكتشاف بعض الأفطاء عند إجراء أعمال القحص المحدود (بالمقارضة بعسلية المراجعة)، ويتم الحكم على الأهمية النسبية من خلال الرجوع إلى مطومات يقوم المراجع بإصدار تقريره عنها، ومن خلال إحتياجات الأطراف المتوقع أن يعمدوا على هذه المطومات وليس من خلال درجة التأكد التي يوفرها التقرير.

وتتضمن إجراءات قحص القواتم المالية المرحلية تطبيق العديد من الإجسراءات التحليساية عسلى القواتسم الماليسة المرحلية للتوصل إلى أساس للإستفسار عن العلاقات والعناصر غير العادية.

حـ/1 - الاحراءات التحليلية:

تشتمل الإجراءات التحليلية على ما يلى:

- مقارنة القوائم المالية المرحلية بالقوائم الخاصة بفترات سابقة مثل
 مقارنة مبيعات الربع الأول من سنة 2007 مع مبيعات الربع الأول من
 السنة السابقة (سنة 2006).
 - 2- مقارنة القوائم المالية المرحلية مع النتائج المتوقعة والمركز المالى.
- دراسة العلاقة بين عناصر القوالم المالية التى يكون من المتوقع أن تخضيع السيلوك يمكن التنبؤ به وذلك بناء على خبرة المنشأة أو ما هو متعارف عليه في النشاط الذي تعمل فيه المنشأة.
- -- حساب ودراسة النسب المالية للقوائم المالية المرحلية لمعرفة أى نسب
 غير عادية بالمقارضة بالفسترات السابقة والإستفسار من المسئولين
 دالشركة عن سبب ذلك.

-2/- الاستفسار :

تَـتركز معظـم أعمال قحص القوائم المالية المرحلية في الاستفسار والاطلاع على مستندات معينة وقحصها ويتضمن الاستفسار ما يلي :

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم المراجعة الدولية

- ١- استفسارات تتعلق بالمبادئ المحاسبية التي تتبعها المنشأة وكيفية تطبيقها.
- 2- استفسارات تتعلق بالإجراءات العتبعة في المنشاة التسجيل وتبويب وتلخيص المعاملات وتجميع المطومات للإقصاح عنها في القوائم المالية وإعداد تلك القوائم.
 - استفسارات بخصوص كافة التأكيدات الهامة الواردة في القوائم المالية.
- 4- استفسارات بخصوص القرارات التى انتخت فى اجتماعات الجمعية العاسة للمساهين ومجلس الإدارة واللجان التى يشكلها مجلس الإدارة، والاجتماعات الأخرى، التى قد تؤثر على القواتم المالية.
- 5- قـراءة القوالـم العاليـة لتحديد ما إذا كانت هذه القوائم تبدو متفقة مع الأسـاس المحاسـيى المشـار إليه بها، وذلك في ضوء ما نما إلى علم العراجع من مطومات.
- 6- الحصول على تقارير من الدراجعن الآخرين (في حالة وجودهم أو في حالـة الضرورة لإجراء ذلك) والذين كانوا قد عينوا المراجعة أو فحص القواتم العالية لأجزام من المنشأة.
- 7- الاستفسار من الأشخاص المسئولين عن يعض الأمور المالية والمحاسبية مثل:
 - ما إذا كانت كافة المعاملات قد تم تسجيلها.
- ما إذا كان قد تم إعداد القوائم المالية بما يتفق مع الأساسي المحاسبي المشار إليه بالقوائم المالية.
 - التغيرات في نشاط المنشأة والمبادئ المحاسبية وتطبيقاتها.
 - الأمور التي ثارت حولها تساؤلات نتيجة تطبيق الإجراءات السابقة.
 - الحصول على خطاب تمثيل من الإدارة إذا كان ذلك ملائماً.

- 8- عـلى المسراجع أن يستفسر عن الأحداث اللاحقة تتاريخ القوانم السالية المرحلية والتى قد تحتاج إلى تحديلات أو إلى إيضاحات بالقواتم السالية. ولا تقع على المراجع مسئولية تطبيق إجراءات لتحديد الأحداث التي تقع بعد تاريخ تقرير الفحص.
- و- إذا كــان لدى العراجع سبباً يدعوه للاعتقاد بأن المطوعات محل الفحص قــد تتضــمن تحريفات هامة ومؤثرة فطى الدراجع أن يجرى إجراءات إضافية أو إجراءات أكثر تدقيقاً (المراجعة بعض التفاصيل الدقيقة) وفقاً للظروف حتى يتسنى له إبداء تأكيد سلبى أو أن يتأكد من الحاجة لإصدار تقرير معنل.

وفيما يلى نموذج تفصيلى مقترح للإجراءات التي يمكن القيام بها في أعسال فحسص القواتم المالية المرحلية (الإستفسارات وإجراءات المراجعة التحليسلية) كمسا وردت في معابيس المسراجعة الدوليسة ومعايير المراجعة المصرية.

ويمكن إستخدام هذا النموذج كمرشد فقط فى تحديد مراجع الحسابات لإجراءات الفحص وفقاً لحكمه الشخصى.

أولاً: إجراءات عامة:

- ا- مناقشـة شروط ونطاق عملية قحص القوائم المائية المرحلية مع العميل وفريق العمل.
 - 2- إعداد خطاب الإرتباط متضمناً شروط ونطاق عملية القحص.
- 3- دراسة نشاط المنشأة ونظم تسجيل المطومات المالية وإعداد القوائم
 المالية.
 - الإستفسار عما إذا كانت جميع المطومات تم تسجيلها:

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايير للراجعة الدولية

- (أ) بالكامل.
- (ب) في وقت حدوثها.
- (ج) وبعد الحصول على الاعتمادات الضرورية.
- الحصول على ميرزان مراجعة لتحديد ما إذا كان الرصيد يتوافق مع الرصيد بالأستاذ العام والقوائم المالية.
- 6- دراسة نستانج عصليات المراجعة والقحص المحدود السابقة، متضمنة التسويات المحاسبية المطلوبة.
- 7- الاستفسار عسا إذا كان هناك تغييرات جوهرية قد حدثت للمنشأة من العسام المسابق (مثال: تغير في حقوق الملكية أو تغير في هيكل رأس المال).
 - 8- الاستفسار عن السياسات المحاسبية وما إذا كانت:
 - (أ) تتفق مع معايير المحاسبة الدولية أو المصرية.
 - (ب) قد تم تطبيقها بطريقة صحيحة.
- (ج) قد تسم تطبيقها على نفس الأسس المتبعة في السنوات السابقة ومسا إذا كسان قد تسم الإفصساح عن أى تغييرات في السياسات المحاسبية.
- الاطلاع على محاضر إجـتماعات الجمعة العامة ومجالس الإدارة والـلجان الأخرى في سبيل تحديد الموضوعات الهامة لأعمال الفحص المحدود.
- 10- الإستفسار عما إذا كانت القرارات التي تم إنخاذها من قبل الجمعيات العاسـة ومجــالس الإدارة أو الإجتماعات المثيلة لها تأثير على القوائم المالية.

- الإستقسار عن وجود تعاملات مع الأظراف ذوى العلاقة، وكيفية تسجيل تلك المعاملات في السجلات المحامنية والإفصاح عنها.
 - 12- الإستقسار عن الإرتباطات والإلتزامات العرضية.
- الإستقسار عن أى خطط للإستفاء عن أصول رئيسية أو جزء من النشاط.
 - 14- الحصول على القوائم المالية ومناقشتها مع الإدارة.
- دراست مدى سلامة الإيضاحات المتممة للقوائم المالية ومدى توافقها
 مع تبويب وعرض تلك القوائم.
- 16 مقارنة النتائج الظاهرة بالقوائم المائية للفترة محل الفحص المحدود مع القوائسم المائيسة للفسترة المعابقة، وكذلك مع الموازنات والتنبوات إذا توافرت.
- الحصول على تفسير من الإدارة عن أى تغيرات غير عادية أو أى
 إختلاف فى الأسس التي تم إعداد القوائم المالية على أساسها.
- 18 دراســـة أشــر أى أخطــاء ثم يتم تحيثها ـ منفردة أو مجتمعة وإحاطة الإدارة بتــاك الأخطــاء مــع تحديد أثر هذه الأخطاء على تقرير فحص القوائم المالية المرحلية.
 - 19 دراسة مدى الحاجة للحصول على خطاب تمثيل من الإدارة.
 - ثانيا : إجراءات فحص النقدية :
- الحصول على كشوف تسويات البنوك، والإستفسار عن أى متعلقات من فترات زمنية طويلة أو غير عادية مع العميل.
- الإستفسار عن التحويلات بين أرصدة البنوك في الفترة قبل وبعد تاريخ
 الفحص المحدود.
 - الإستفسار عن وجود أى قيود على حسابات النقدية.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم الراجعة الدولية

ثالثاً : إجراءات فحص العملاء وأرصدة المدينون :

- الإستفسار عن السياسات المحاسبية لتسجيل حركة العملاء وتحديد ما
 إذا كانت المخصصات تكفى وتفى بالغرض من تكوينها.
- الحصول على تحليل لأرصدة المدينين وتحديد ما إذا كان رصيد الأستاذ
 العام يطابق الرصيد بميزان المراجعة.
- الحصول على تفسير لأى تغيرات جوهرية في أرصدة الحساب بين
 الفترة السابقة أو تلك التي كانت متوقعة، والقيام بدراستها.
- الحصول على تحليل لأعمار الديون للعملاء؛ والإستفسار عن أسباب
 وجود أرصدة حسابات مرتفعة غير عادية أو أرصدة دائنة بالحسابات
 أو أي أرصدة غير عادية مع الإستفسار عن التحصيلات من العملاء.
- منافئية الإدارة في تبويب العدينين، متضمنة الأرصدة غير المتداولة،
 الأرصيدة الدائية والمبالغ المستحقة من المساهمين والإدارة العليا والأطراف ذوى العلاقة بالقوالد المائية.
- 6- الإستفسار عين طرق تحديد الحسابات بطيئة الحركة، وكيفية تحديد مخصيص الديسون المشكوك في تحصيلها مع دراسة مدى كفاية هذا المخصص.
- 7- الإستفسار عن الأرصدة المدينة الأخرى وما إذا كانت مرهونة أو مباعة أو مخصومة.
- الإستفسار عن إجراءات القطع المطبقة بالنسبة للمبيعات في نهاية الفترة، وأنه تم التحقق من مرتجعات المبيعات.
- إلاستفسار عما إذا كانت الحسابات تتضمن بضائع أماتة لدى الغير وما
 إذا كان قد تم إجراء تسويات لإدراج تلك البضائع بالمخزون.
- الإستفسار عما إذا كان هناك إشعارات دائنة تخص الإيرادات تم تسجيلها
 بعد تاريخ الميزانية وما إذا كان قد تم تكوين مخصص لتلك المبالغ.

رابعاً: إجراءات فحص المغزون:

- الحصول على كشوف المخزون وتحديد ما إذا كان :
- (أ) الإجمالي يتفق مع الرصيد بميزان المراجعة.
- (ب) تم إعداد الكشوف على أساس جرد المخزون الفطى.
 - 2- الاستقسار عن الطرق المتبعة عند جرد المخزون.
- 3- في حالة عدم القيام بإجراء جد فطى في تاريخ الميزائية، الإستفسار عن:
- (أ) استخدام سجلات مراقبة مخزون والتي يتم مقارنتها دورياً مع كميات المخزون الفعلية.
- (ب) استخدام نظام تكاليف متكامل وأنه قد أعطى فى فترات سابقة مطومات يمكن الاعتماد عليها.
 - 4- مناقشة قيود التسوية الناتجة عن الجرد القطى للمخرون.
- الإستقسسار عن الإجراءات المطبقة للرقابة على القطع في نهاية الفترة وكذا حركة المخزون.
- الإستفسار عن أسس تقييم كل بند من بنود المخزون وبالأفص المرتبطة بالفساء الأرباح الناشئة بين الفروع، والإستفسار عبا إذا كان قد تم تقييم المخزون على أساس التكلفة أو صافى القيمة البيعية أيهما أقل.
- دراسة طرق تقييم المخزون المطبقة والتي تتضمن المواد الخام والعمالة
 والـــتكاليف غيــر المباشــرة وأنها تمت على نفس الأسس في الأعوام
 السابقة.
- أرصدة العام الحالى لأهم بنود المخزون مع نظيراتها بالعام السابق والإستفسار عن أى تغييرات وفروق هامة.

- 9- مقارنة معدل دوران المخزون مع الفترة السابقة.
- 10- الإستفسارعن الطرق المطبقة في تحديد المخزون الراكد أو الثالف أو الهسائك، وأنسه قسد تم تقييم المخزون على أساس صافى القيمة البيعية.
- الإستفسار عما إذا كان يوجد أى بضاعة أمانة للغير بحوزة المنشأة،
 وما إذا كان قد تم تسويتها وإستبعادها من المخزون.
- 12- الإستفسار عما إذا كان يوجد أي بضائع مرهونة أو مخزونة بمكان أخسر أو أمانــة لــدى الغير مع التأكد من أنه قد تم تسجيلها بطريقة صحيحة.
- خامساً: إجراءات فحص الإستثمارات (متضمنة الشركات الشقيقة والأوراق المالية):
- الحصول على تحليل للإستثمارات في تاريخ الميزانية والتأكد من مطابقة الرصيد مع الرصيد الظاهر بميزان المراجعة.
 - 2- الإستفسار عن الأسس المحاسبية المطبقة لتسجيل الإستثمارات.
- 3- الإستفسار من الإدارة عن تكلفة الإستثمارات، وما إذا كان هناك أى مشاكل في تحقق قيمة الإستثمارات.
 - 4- دراسة مدى صحة تسجيل الأرباح والخسائر وإيرادات الاستثمار.
 - الإستفسار عن تصنيف الإستثمارات المتداولة وطويلة الأجل.
 - سادسا : إحراءات فحص الأصول الثابتة وإهلاكها :
- الحصول على تحليل الأصول الثابتة موضحاً بها التكلفة ومجمع الإهلاك،
 مع التأكد ما إذا كانت تتفق مع ميزان المراجعة.
- 2- الإستفسار عن السياسات المحاسبية المطبقة بما فى ذلك المتبع فى حساب قسط الإهلاك مع التمييز بين البنود الرأسمالية أو تلك التى بغرض الصيانة، مع دراسة الأصول الثابتة التى حدث إنخفاض كبير ودائم فى قيمتها.

- 3- منافسة الإدارة عن الإضافات والإستبعادات على الأصول الثابتة والمحاسبة عن الأرباح والضائر الناتجة من الإستفاء أو البع. مع الإستفسار عن ما إذا كانت تلك الصليات قد تم تسجيلها بالكامل.
- 4- الإستقسار عن مدى ثبات أسس حساب الإهلاك والمعدلات المطبقة مع
 الأعوام السابقة ومقارنة مجمع الإهلاك مع الأعوام السابقة.
 - الإستفسار عن وجود أى أصول ثابتة مرهوئة.
- مناقشة ما إذا كان يوجد إتفاقيات تأجير وأنه قد تم إثباتها بالقواتم المالية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولى أو المصرى الخاص بالتأجير التمويلي.
- سابعاً : إجراءات فحص الصروفات القدمة والأصول غير الملموسة والأصول الأخرى :
- الحصول على تحليل موضحاً به طبيعة تلك الحسابات ومناقشة الإدارة في كيفية تحقيقها.
 - الإستقسار عن أسس تسجيل تلك الحسابات وطرق الإستهلاك المتبعة.
- مقارنة أرصدة المصروفات مع مثيلاتها في الفترات السابقة، مع مناقشة
 الإدارة في أي تغييرات جوهرية بالمقارنة بالفترات السابقة.
- 4- مناقشــة الإدارة في تبويب هذه الحسابات ما بين طويلة الأجل وقصيرة الأجل.
 - ثامناً : إجراءات فحص القروض :
- الحصول من الإدارة على تحليل القروض والتحقق من أن الرصيد مطابق مع ميزان المراجعة.
- 2- الإستفسار عسا إذا كسانت الإدارة قد خالفت شروط إتفاقيات القروض والإستفسار عن الخطوات التي اتخذتها الإدارة وعما إذا كانت التسويات اللازمة قد تم إدراجها بالقوائم المالية.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم الراجعة الدولية

- 3- دراسة مدى معقولية مبلغ الفوائد المدينة ومدى إتساقها مع رصيد القروض.
 - 4- الإستفسار عما إذا كانت القروض يقابلها ضمانات.
- الإستفسار عما إذا كانت القروض قد صنفت كالتزامات متداولة أو غير متداولة.
 - تاسعاً : إجراءات فحص الموردون والأرصدة الدائنة :
- الإستفسار عن السياسات المحاسبية المتبعة لتسجيل الموردين وما إذا كانت المنشأة لها الحق في أية خضومات.
- 2- المحسول على كافحة الإيضاحات عن أى تغيرات جوهرية في أرصدة الحساب عن الفترات السابقة.
- 3- المحصول على تصليل المعوردين، وتحديد ما إذا كان الإجمالي مطبقاً للرصيد بميزان المراجعة.
- الإستفسار عسا إذا كاتت الأرصدة يتم تسويتها مع كشوف حساب المورديان ومقارنتها مع الأرصدة في الفترات السابقة، وإجراء مقارتات لمحل الدوران مع الفترات السابقة.
 - 5- التأكد مما إذا كان هناك أي التزامات جوهرية غير مسجلة بالدفاتر.
- 6- الإستفسار عسا إذا كانت الأرصدة الدائنة للمساهمين والإدارة الطيا والأطراف ذوى العلاقة قد تم الإقصاح عنها كل على حدة.
- 7- الحمسول على تحليل المصروفات المستحقة والإنترامات الطارئة مع
 تحديد ما إذا كان الرصيد الإجمالي مطابقاً للرصيد بميزان المراجعة.
 - 8- مقارنة المصروفات المستحقة مع مثيلاتها بالفترات السابقة.
- 9- الإستفسار عن إعتماد المصروفات المستحقة، وكذا شروط الدفع ومدى
 إتفاقها مع شروط الرهونات وصحة تبويبها.

- 10- الإستفسار عن طرق تجديد المصروفات المستحقة.
- 11- الإستقسار عـن طـبيعة المـبالغ المدرجـة بالإلــتزامات الطارئــة والإرتباطات.
- 12- الإستفسار عسا إذا كانت هناك الترامات فطية أو طارئة غير مسجلة بالحسابات ومناقشة الإدارة في ضرورة تسجيلها بالحسابات أو ما إذا كان يجب الإقصاح عنها في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.
 - عاشراً: إجراءات فحص الضرائب:
- الإستفسار من الإدارة عن وجود أى منازعات مع الضرائب وما قد ينشأ
 عنها من آثار جوهرية على الضرائب المستحقة على المنشأة.
 - 2- دراسة مدى ملائمة الضرائب مع إيرادات الفترة.
- -3 الإستقسار من الإدارة عن مدى كفاية الإلتزامات الضريبية المسجلة وكذلك المخصصات ومدى تمشيها مع الفترات السابقة.
 - حادى عشر: إجراءات فحص الأحداث اللاحقة:
- الحصول من الإدارة على أحدث قوائم مالية لاحقة ومقارنتها مع تلك
 التي تم قحصها عن نفس الفترة للأعوام المنابقة.
- الإستفسار عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية التي لها تأثير هام على
 القوائم المالية محل القحص وبالتحديد يتم الاستفسار عن ما يلي:
- أى أرتباطات جوهمرية أو غير مؤكدة قد ظهرت بعد تاريخ القوائم
 المائية.
- (ب) أى تغييرات هامــة ومؤتـرة في نصب رأس المال والقروض طويلة الأجل أو رأس المال العامل قد حدثت حتى تاريخ الإستفسار.
- (ج) أى قيـود تسوية غير عادية قد حدثت خلال الفترة من تاريخ القوائم
 المائية وحتى تاريخ الإستفسار.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم المراجعة الدولية

مسع الأفسد في الاعتبار الحاجة إلى إجراء أى تسويات أو الإقصاح عنها بالقوائم المالية.

 الحصول والإطلاع على محاضر إجتماعات الجمعية العامة ومجلس الإدارة واللجان الفرعية اللاحقة لتاريخ القوائم المالية.

ثاني عشر: إجراءات فحص موقف القضايا:

الإستفسار من الإدارة عما إذا كانت المنشأة قد اتخذ ضدها أي إجراء قسانوني ولم يتم تسويته أو أنها تحت القحص مع الأخذ في الاعتبار أثر هذه الإجراءات على القواتم المالية.

ثالث عشر : إجراءات فحص حقوق للساهمين :

- الحصول على تحليل للعمليات التي تمت على حساب حقوق المساهمين
 منضمنة أي إصدارات جديدة وكذلك التوزيعات.
- 2- الإستفسار عن وجود أى قيود على حساب الأرباح المرحلة أو أى حساب
 آخر في حقوق المساهمين.

رابع عشر: إجراءات فحص نتائج التشفيل:

- مقارضة النستانج المحققة للفترة محل الفحص مع تلك المحققة للفترات المماشطة المسابقة، وكذلك مع النتائج المتوقعة لنفس الفترة ومناقشة أى تغيرات جوهرية مع الإدارة.
- مناقشـة مـا إذا كـان قـد تم تحقيق وتسجيل الإيرادات والمصروفات فى الفترات التى تخصها.
 - 3- دراسة العمليات غير العادية أو غير المتكررة.
- مناقشة الإدارة في العلاقة بين الخاصر المتضمنة بحسابات الإيرادات مع تحديث مدى معقوليتها مع تلك المتضمنة في فترات سابقة وأى بيانات أخرى متوفرة للمراجع.

4/4- تقرير فحص القوائم المالية المرحلية:

يعتبر تقريسر مراجع الحسابات عن فحص القوائم المالية المرحلية بمسئابة أداة الإتصال التي يتم من خلالها توصيل نتائج فحص القوائم المالية المرحسلية لمستخدمى القوائم المالية ويجب أن يتضمن تقرير فحص القوائم المالية المرحلية الغاصر الأساسية وقفاً للترتيب التالي :

- (أ) عنوان التقرير "تقرير الفحص للعدود " وذلك وفقاً لمعايير المراجعة المصرية، وإن كان من الأقضل أن يكون عنوان هذا التقرير " تقرير مسراجع الحسابات المستقل عن قحص القوائم المالية المرحلية " وبما يتمشى مع الإصدارات المهنية الدولية وكذلك الإصدارات الأمريكية (أ) وللتأكيد على مقهوم استقلال مراجع الحسابات.
- (ب) الوجه اليهم التقرير لم تحدد معايير المراجعة المصرية لمن يوجه لهم هــذا الستقرير؟ ولكسن يجـب أن يوجه هذا التقرير إلى مجلس إدارة الشــركة، وكذلك إلى المساهمين أيضاً لإضفاء مزيد من الثقة على القوائسم الماليــة المرحــلية وزيــادة درجة إعتمادهم عليها في إتخاذ القرارات.
 - (ج) الفقرة الإفتتاحية أو التمهيدية وتتضمن :
 تحديد القوائم المالية المرحلية محل القحص.
- عبارة توضيح ممنولية الإدارة عن القواتم المالية المرحلية ومسئولية مراجع الحسابات عن إعداد تقرير القحص بناءاً على قحصه لتلك القوائم.
 (د) فقرة النطاق وتتضين:
- الإشارة إلى القيام بأعمال القحص وفقاً لمعيار الفحص المحدود المصرى أو الدولي.
- عبارة تبين أن أعمال الفحص تنحصر بصفة أساسية في الاستفسار والحصول على معلومات من مسئولي الشركة وتطبيق الإجراءات التحليلية.

IFAC, ISA, No, 910 (1994).
 AICPA, SAS, No. 71 (1992).

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايير الراجعة الدولية

- عبارة توضح أنه لم يتم إجراء عملية مراجعة وأن الإجراءات التي تم القيام بها توفر تأكيداً أقل من ذلك الذي توفره عملية المراجعة التي تجرى وفقاً المعاييس المسراجعة الدوليسة أو المصرية بغرض إبداء الرأى على القوائم المائية ومن ثم فإن التقرير لن يتضمن رأى المراجع عن القوائم المائية.

وتشير فقرة النظاق لتقرير القحص المحدود وقفاً لمعايير المراجعة المصرية (المعيار رقم 240) على أنه تم تخطيط وأداء القحص للحصول على الماديد مقبول بأن القواتم المائية لا تحتوى على أخطاء مؤثرة، ولا تتلام تلك الإنسارة مع هدف القحص في تحديد ما إذا كانت القواتم المائية المرحلية في حاجبة لمصل تحديدات جوهرية عليها لكى تتمشى مع معايير المحاسبة المصرية، مما يتطلب ضرورة عدم احتواتها على تحريفات جوهرية معمدة أو غير معمدة.

(هـ) فقرة نتائج الفحص:

ويتضمن تقرير القحص غير المتحفظ عبارة تشير إلى أنه لم يتبين الماسراجي بسناء عملي قحصه المحدود وجود تعيلات هامة أو مؤثرة ينبغى إجسراؤها عملي القواتم المالية المذكورة لتتفقى مع معايير المحاسبة المصرية أل الدوية (تأكيد سلني).

(و) تاريخ التقرير :

وهسو تساريخ إكمسال عملية القحص، ويجب ألا يسبق تاريخ موافقة الإدارة على القوائم المالية.

(ز) اسم مراجع الحسابات وعنوانه وتوقيعه ورقم الترخيص بممارسة المهنة:

ويعـد تقرير القحص المحدود ويقدم لمجلس إدارة البنك وهيئة سوق المال والبنك المركزى كل ثلاثة شهور. وبالطبع لا يختلف هذا التقرير عنه في حالــة إجــراء فحص محدود لحصابات أية وحدة اقتصادية أخرى، سواء من الناهية الشكلية أو المحتوى أو بدائل التقرير. كما يتضح من المثال التالى :

مثال:

افسترض أن مراقبى حسابات بنك القدس التجارى قاما بإجراء فحص محدود للقواتم المالية الدورية للبنك وإيضاحاتها المتممة عن الربع الأول من مسنة 2006 وخلصا من الفحص إلى أنه لا توجد أية تحيلات هامة أو مؤثرة بنسبغى إجسراؤها على القواتم المالية للبنك لكى يتمشى مع معايير المحاسبة المصرية وأنهما قدما تقريرهما في 2007/4/21. في هذه الحالة يظهر تقرير الفحود المحدود كالتالي:

تقرير الفحص المعدود

السادة / مجلس إدارة بنك القدس

/ البنك المركزى المصرى

/ هيئة سوق لٽال

- " قسنا بإجراء قحص محدود للتواهم المداية لبنك القدس التجارين شركة مساهمة مصسية بقدساً التجارين شركة مساهمة مصسية بقدشة في 2007/303 (201 أولا الدفاق الشنفات السنتية و شاعرت ألم المساورة المس
- " لقد قصدنا بدافعص وقفاً أمعيار الدراجعة المصرى لشامن باللعص الصحود. ويتطلب هذا المدير تعظيط واداء إصال الفعص للصول على تأكيد مناسب بان القوائم المائيسة لا تصديري على تحريفات وهروية. وتقتصر أصال المعمن المحدود على تعليها الإجراءات التحليلية على البياقات المائية والاحصول على المعلومات من مساولي لينك. وهي بهذا الصدورة أضديق المائلات أمن إجراءات المراجعة التي تجري طبقاً لمعايير المراجعة المصرية يترض إبداء الرأى على القوائم العائية، وبالتالي فيدى مثل هذا الرأى .
- وفى منسرء فحمسنا المحسدود للقواتم المائية ابنك القدس التجارى عن الشهور السئانات المستهية فى 2007/3/31 لسم يكبين تنا وجود اى كتدبلات هامة أو مرثرة ينبغى إجرازها على تقورتم المائية المنذكروة لكي تتفق مع معايير المحاسبة المصرية . المكتدرية درا 2007/4/21

مراقبا الحسابات

ياسر شحاته السيد شعبد العليم حافظ س.م.م : 20000 تامر عبد الوهاب نصر میدان آم گلثوم س.م.م : 15000

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية وفقاً لمايير الراجعة الدولية

وفيما يلى نموذج تقوير غير متحفظ لفحص القوائم المالية المرحلية كما ورد في معايير المراجعة المصرية "معيار المراجعة المصرى رقم 240 " عن مهام الفحص المحدود للقوائم المالية.

	دالى	تقرير فحص محدو
المتمثلة	دود للقوائم المالية لشركة	قمنا بإجراء قحص مد
للمتى الدخل والتدفقات	وكذا أ	في قائمـــة المركز المالي في .
الم المالية هي مسئولية	ل ذات القاريخ، وهذه القوا	السنقدية عن الفترة المنتهية في
ن هذه القوائم في ضوء	نوليتنا في إصدار تقرير عر	إدارة الشسركة، وتتحصسر مسِا
		فحصنا المحدود لها.
فاص بالقحص المحدود	عيار المراجعة المصرى الــٰ	تـم فحصـنا وفقاً لم
تأكد مقبول بأن القوائم	اء القحص للحصول على	ويتطلب هذا المعيار تنفطيط وأد
ص المحدود على تطبيق	رُثْرَة، وتقتصر أعمال الفحد	المالية لا تحتوى على أخطاء مؤ
المعاومات من مساولي	ت المالية والمصول على	الإجراءات التحليلية على البياناه
راجعة التي تجرى طبقاً	يق نطاقاً من إجراءات الم	الشركة، وهى بهذه الصورة أض
نم المالية وبالتالئ فإننا	ض إيداء الرأى على القواد	لمعايير المراجعة المصرية بغرة
		لا نبدى مثل هذا الرأى.
لشركة	حدود للقوائم المالية	وفي ضوء فتصنا الم
لم يتبين لنا وجود أي	نتهية في	عن الفترة الما
الية المذكورة لتتفق مع	إجراؤها على القواتم الما	تعديسلات هامة أو مؤثرة ينبغى
		معايير المحاسبة المصرية.
ع الحسابات	مراح	
		التاريخ / /
	التوقيع /	العنسوان /
	س.م.م	

وإذا تسيين المسراجع الحسابات أن هناك قبود من جانب الإدارة على نطاق القحص وأنه غير قادر على القيام بإجراءات القحص أو بعضها، أو أن هستاك تغييرات جوهرية في هوكل الرقابة الداخلية عن العام السابق، أو أن هستاك خسروج عن المبادئ المحاسبية أو أن الأفصاح غير ماكم في القوائم الماليسة المرحسلية، فإنسه بجب أن يصف ذلك في تقريره في فقرة توضيحية سابقة لفقرة نتائج القحص وأن يعبر عن ذلك بما يلي.

هــــ/١ إســا بالتحفظ على التأكيدات السلبية الواردة بالتقوير وذلك في حالة وجود قيود غير وجودية على نطاق الفحص، أو أن هناك خروج غير جودري عن المبادئ المحاسبية أو أن الافصاح غير ملائم في القوائم المائية المرحلية بصورة غير جودرية.

ويستكون تقريس الفحس المتحفظ في هذه الحالة من أربعة فقرات وهي الفقرة التمهيدية وفقرة النطاق وفقرة توضيحية وفقرة تتاتج الفحص.

فياذا لمم يستطع مسرافي حمايات بنك القدس التجارى من فحص حمايات العملاء في 2007/3/31 فإن ذلك يعنى وجود قيد غير جوهرى على نطاق القحص لأن الصلاء تمثل عنصر واحد من عناصر القوالم المالية.

ولا تختـلف الفقرة التمهيدية وفقرة النطاق عن حالة تقرير الفحص غيسر المتحفظ، في حين تظهر الفقرة التوضيحية قبل فقرة نتائج الفحص على الصورة التالية * لم نستطع لأسباب خارجة عن إرائتنا فحص حسابات المعلاء في 2005/3/31 والقيسام بالإجراءات التخليلية وعمل الإستفسارات اللائمة *. وتظهر فقرة نتائج الفحص في حالة التحفظ على الصورة الثالية :

بيناءاً عبلى فحصنا للقواتم المالية لبنك القدس التجارى عن الفترة المنترة المنترة في 2007/3/31 ، وقيما حدا تأثير عدم فحص حسابات المسلاء في ذلك التاريخ لمذكور في الفقرة السابقة لم يتبين لنا وجود أي تحديلات هامة أو مؤشرة يستعين إجراؤها على القوائم السائية المذكورة لتتفق مع معايير المحاسبة المصرية أ.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم الراجعة الدولية

وفى حالسة ما إذا تبين المسراقب الحسابات أن مصاريف القوالد المداردة فى قائمة المحسوبة 300000 جنيه تزيد بمبلغ عن مصروف القوائد الواردة فى قائمة الدخل فى القوائد المالية المرحلية فى 2007/3/31 فى هذه الحالة يتحفظ مسراقب الحسابات على التأكيد السلبي ولا تختلف الفقرة التمهيدية وفقرة النطاق عن التقرير غير المتحفظ.

ونظهـ ر الفقـرة التوضـيحية قـبل فقرة نتائج الفحص في التقرير المتحفظ على الصورة التالية :

 وفقاً للمغومات التي حصلت عليه فإنه مصاريف القوائد تظهر في القوالا المالية مما يترتب على ذلك زيادة صافى الربح وحقوق المساهمين بمبلغ 300000 جنيه.

وتظهر فقرة نتائج الفحص المتحفظ في هذه الحالة كما يلي :

رسناءاً على قدصنا للقواتم المالية لبنك القدس التجارى عن الفترة المنتهية في 2007/3/31 ، وفيما عدا تأثير الخفاض مصاريف الفوائد الفطية بمبلغ 300000 جسنيه المذكورة في الفقرة السابقة، فلم يتبين لنا وجود أي تعديات هامة أو مؤثرة يتعين إجراؤها على القوائم المالية المذكورة لتتمشى مع معايير المحاسبة المصرية.

هـــ/2 إبداء تأكيد سلبى معاكس: وذلك بإدراج عبارة تشير إلى أن القوائم الماليــة لا تعــبر فى كــل جوانبها الهامة فى ضوء الإطار المحاسبى المشــار إليه فى التقرير وذلك عندما يجد المراجع أن تأثير تلك الأمور جوهرياً وله أثر عام على القوائم المالية إلى الدرجة التى تجعله يعتك أن الــتخفظ فى هذه الحالة غير كاف للإيضاح عن الطبيعة المضللة أو غيــر الكاملة اللقوائم المالية، خاصة فى حالة وجود خروج على معايير المحاسبة المصرية وله تأثير جوهرى على القوائم المالية المرحلية.

ويستكون تقريس الفحس المعاكس في هذه الحالة من أربعة فقرات (فقرة تمهيدية، وفقرة النطاق، وفقرة توضيحية، وفقرة نتائج الفحص).

وتظهـر الفقرة التوضيحية قبل فقرة نتائج الفحص لوصف ذلك على النحو التالى :

" قــررت الجمعيــة العامة غير العادية لبنك القدس التجارى في3/3/ 2007 تصـــفية الشركة إعتباراً من نهاية عام 2007، ومع هذا فقد تم إعداد القواتم المالية المرفقة على أساس أن الشركة مستمرة ".

وتظهر فقرة نتائج الفحص العاكس كما يلى:

وبـناءاً على القحص المحدود للقواتم المالية لبنك القدس التجارى عـن القـترة المنـتهية في 2007/6/30، ويسبب التأثر الشامل على القوائم الماليـة الأمر المذكور في الفقرة المايقة، فإن القوائم المالية المرفقة لا تعبر بوضـوح - في كل جوانبها الهامة - يما يتقق مع معايير المحاسبة المصرية أو الدولية .

هـ/3 ألا يسيدى أى تأكيدات في تقريره إذا كان التأثير المحتمل للقبود على نظـاق الله القبود على نظـاق الله القبود المالية، وكان المسراجع قـد وصل إلى نتيجة بأنه من غير الممكن إبداء أى تأكيدات

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعليم المراجعة المولية

سلبية. أى أنه فى هذه الحالة يعد مراجع الحصابات تقريراً بتكون من ثلاثة فقرات وهى فقرة تمهيدية، وفقرة توضيحية، وفقرة الامتناع عن التأكيد الملبي.

ولنفسرض أن مراقب الحسابات الأستاذ / ياسر شحاته لم يتمكن من عصاب الإستفسارات الكافية والقحص التحليلي بشأن قحص القواتم السالية المرحسلية لبنك القدس التجارى في 2007/3/31 يسبب القبود الجوهرية التي فرضستها الإدارة قبان تقريس مسراجع الحسابات يظهر في هذه الحالة على الصورة التالية :

الفقرة التمهيدية :

تم تكليفي بإجراء قحص محدود للقواتم المالية لبنك القدس التجارى المتمشلة في قائمة المقدس التجاري المنطسلة في قائمة في 18/2007، وكذا قائمتي الدخل والتدفقات النقدية عن الفترة المنتهية في ذات التاريخ وهذه القواتم المالية هي مسئولية إدارة الشركة.

الفقرة التوضيحية قبل فقرة الامتناع عن إعطاء التأكيد السلبى:

"لم نتمكن من عمل الإستفسارات الكافية وإجراءات القحص التحليلي بشسأن فحسص القوائم المالية المذكورة بسبب القيود الجوهرية التي فرضتها الإدارة".

فقرة الامتناع عن التأكيد السلبي :

وبناءاً على ما أشرنا إليه في الفقرة السابقة لم نستطع تحديد ما إذا كانت القوائس المالية للبنك عن القترة المنتهية في 2007/3/31 في حاجة لعمل تحديلات جوهرية عليها لكى تتمشى مع معايير المحاسبة المصرية.

أى أنه في حالة الامتناع عن التأكيد السلبي لا يذكر مراجع الحسابات في الفقرة التمهيدية كلمة "قمنا بإجراء قحص بل يذكر بدلاً منها " ثم تكليفي بإجراء قحص " ولا يذكر في الفقرة التمهيدية أيضاً أن مسئولية مراجع الحسابات تتحصر في إصدار تقرير عن هذه القوائم في ضوء فحصه لها، ولا يحتوى تقرير الفحص في هذه الحالة على فقرة النطاق.

أى أنه فى حالة وجود قيود على نطاق القحص أو وجود أوجه ضعف جوهـرية فى هيكـل الرقابة الداخلية بسبب حدوث تغييرات جوهرية فى هذا الهبكـل عـن العـام الماضـى، فإن مراجع الحسابات قد يتحفظ على التأكيد المسلبى، أو يعتنع عن التأكيد السلبى حسب جوهرية تلك القيود، أما فى حالة وجـود خـروج عن معايير المحاسبة المصرية أو الدولية أو أن هناك إفصاح غيـر ملاتـم فى القواتـم المائية المرحلية فإنه قد يتحفظ على التأكيد السلبى أو يبدى تأكيد مائيد ملبى معاكس.

ونلخص فيما يلى أسباب إعطاء تأكيد سلبى غير نظيف (بدائل التأكيد السلبي).

EDIA .	معاكس	التحفظ	ر المراجعة
جوهرية		غير جوهرية	1- قبود على نطاق القحص.
جوهرية		غير جوهرية	 أوجه ضعف جوهرية في هيكل الرقابة الداخلية بسبب حدوث تغييرات جوهرية فيه عن العام
			السابق.
	جوهری	غیر جوہری	3- خروج عن العبادئ المحاسبية.
	جوهری	غیر جو هری	4- الإفصاح غير ملائم.

وتكون فقرات تقرير القحص في كل حالة من حالات بدائل التأكد السلبي على النحو التالي:

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لمايم الراجعة الدولية

	إمتثاع	متحفظ أو معاكس	نظيف	فقرات تقرير الفحص
-	(°) 🗸	1	V .	1 - فقرة إقتتاحية
-		1	✓	2- فقرة النطاق.
	1	1		3- الفقرة توضيحية.
	(••)√	V	√	4- فقرة نتائج القحص.

ونعرض فيمسا يسلى نمسوذج يتضعن تأكيد سلبى متحفظ كما ورد فى معابيس المسراجعة المصرية تعم التمشى مع معايير المحاسبة المصرية بصورة غير جو هرية (المعيار المصرى رقم 240 بشان القحص المحدود).

تقرير الفحص الحدود إلى

تسم فحصنا وفقاً لمعيار الدراجعة المصرى الخاص بالفحص المحدود ويتطلب هسذا المعيار تخطيط وأداء الفحص للحصول على تأكيد مقبول بأن القوائم المالية لا تحتوى على أخطاء مؤثرة، وتقتصر أعمال الفحص المحدود على تطبيق الإجسراءات التحليساية على البيانات المالية والحصول على المعلومات من مسئولى الشركة، وهي بهذه الصورة أضيق نطاقاً من إجراءات المراجعة التي تجرى طبقاً لمعايير المراجعة المصرية بغرض إيداء الرأى على القوائم المالية.

^{(&}quot;) تسدأ للقسرة التدييدية في حالة الإستاع عن إعطاء تأكيد سليني بكلمة تم تكثيفي بلجراء فحصر مع عدم ذكر أن مسئولية مراجع المسابات تتحصر في إصدار تقرير عن هذه القواته في ضده لهد.

^(**) تسمى فقرة الإمتياع عن التأكيد السلبي.

الفصل الرابع الفحص للحدود للقوائم المالية الرحلية الكاملة والمختصرة للبنوك التجارية

وفقاً للمعلومات التي حصلنا عليها من الإدارة فإن المخزون قد تم
عرضه في القوائم المالية بالتكلفة والتي تزيد عن صافى القيمة الإستردادية.
ويظهر حساب الإدارة لقيمة المغزون والتي قمنا بمراجعها أنه إذا تم تقييمه
بالتكفة أو بصافى القيمة الإستردادية - كما تتطلب معايير المحاسبة
المصرية – يسترتب على ذلك تخفيض رصيد المخزون بمبلغ
جنيه مصرى كما يترتب عليه أيضاً تخفيض صافى الدخل وحقوق المساهمين
بمبلغ جنیه مصری.
وبناءاً عل الفحص المحدود للقوائم المالية لشركة
عـن الفترة المنتهية في وفيما عدا تأثير تضخيم رصيد
المخزون المذكور في الفقرة السابقة فلم يتبين ثنا وجود أي تحديلات هامة أو
مؤسّرة يستعين إجسراؤها عسلى القوائسم المالية المذكورة لتتفق مع معايير
المحاسبة المصرية.
التاريخ المراجع
العنـوان
ونعسرض فيمسا يسلى نموذج يتضمن تأكيد سلبى معاكس بسبب عدم
التمشى بصورة جوهرية مع معايير المحاسبة المصرية وذلك كما ورد
فى معاييسر المسراجعة المصسرية (المعيار المصرى رقم 240 بشأن الفحص
المحدود).
تقرير الفحص للحدود إلى
قمنًا بإجراء فحص محدود للقوائم المالية لشركة
المتمثلة في قائمة المركز المالي فيوكذا قائمتي الدخل
والتدفقات النقدية عن الفترة المنتهية في ذات التاريخ وهذه القوانم المالية هي
مسئولية إدارة الشركة، وتتحصر مسئوليتنا في إصدار تقرير عن هذه القوائم
في ضوء قحصنا المحدود لها.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم الراجعة الدولية

تسم فحصنا وفقاً لمعيار المراجعة المصرى الخاص بالفحص المحدود ويتطلب هذا المعيسار تخطيط وأداء الفحص للحصول على تأكد مقبول بأن القوالم المالية لا تحترى على أخطاء مؤثرة، وتقتصر أعمال الفحص المحدود عـلى تطبيق الإجراءات التحليسلية عـلى البيانات المالية والحصول على المعلومات من مسئولى الشركة، وهي بهذه الصورة أضيق نطاقاً من إجراءات المراجعة التي تجرى طبقاً لمعايير المراجعة المصرية بغرض إبداء الرأى على القوائم المالية وبالتالي فإننا لا نبدى مثل هذا الرأى.

يمكن للبنك التجارى أو لآى شركة القيام بإعداد قواتم مالية مرحلية مختصرة وفي هذه الحالة يقوم مراقب الحسابات بإجراء فحص محدود للقواتم المالية المرحلية المختصرة.

ويهدف مراقب الحسابات من قيامه يقحص القواتم المائية المرحلية المختصرة إلى إيداء رأيه في مدى اتفاق القواتم المائية المرحلية المختصرة في كل جوانبها الهامة مع القواتم لامائية المرحلية الكاملة والتي سبق له قحصها. ومثلما يقوم مراقب حسابات البنك بعدل قحص محدود للقوائم المالية ربع السنوية، فإنه سيقوم أيضاً بعدل قحص محدود للقوائم المالية المرحلية المختصرة بهدف تحديد ما إذا كانت كناك تحديلات جوهرية يجب إجراؤها عليها لكي تتمشى مع معايير المحاسبة المصرية. وباختصار يمكن إبراز أهم سمات هذه الخدمة المهنية على النحو التالي:

1/5- الهدف من فحص القوائم المالية المرحلية المختصرة:

يستهدف القحص المحدود هنا أن يحدد مراقب الحسابات، من خلال الإجراءات التطبيلية والاستفسار من المسئولين بالبنك، ما إذا كان قد تبين له أن هناك تعديلات جوهرية يجب إجرائها على القوائم المالية المرحلية المختصرة لكى تتمشى مع معابير المحاسبة المصربة.

2/5-مجال الفحص:

يشتمل مجال الفحص الحدود في هذه الحالة على ما يلي:

- أ) قائمة المركز المالي في نهاية الفترة المرحلية.
 - ب) قائمة الدخل عن الفترة المرحلية.
 - ج) قائمة التدفقات النقدية عن الفترة المرحلية.
- د) قَائمة التغير في حقوق الملاك عن الفترة المرحلية.
 - الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المرحلية.

3/5- التقرير عن فحص القوائم المالية المرحلية الختصرة:

مهنيا يجب مراعاة عدة اعتبارات بشأن النواحي الشكلية والفنية لتقرير الفحص المحدود للقوائم المالية المرحلية المختصرة، أهمها ما يلي:

أ) عنوان التقرير:

يجب أن يحون التقرير بأنه تقرير الفحص المحدود على القوائم المالية المختصرة.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم المراجعة الدولية

ب) تاريخ التقرير:

يؤرخ التقرير غالباً بتاريخ لاحق لتاريخ تقرير مراقب الحسابات عن الفحص المحدود للقواتم المالية للبنك، وإن كان لا يمنع أن يؤرخ التقريران بنفس التاريخ.

ج) لن يوجه التقرير؟

يجب أن يوجه التقرير إلى مجلس إدارة البنك، والبنك المركزي، وهيئة سوق المال في حالة إذا كان البنك مقيداً باليورصة.

4/5- المحتوى الفني للتقرير:

مهنياً رجب أن يشير مراقب الحمايات في تقريره إلى عدة أمور، أهمها ما يلي:

- أنه قام بإجراء فحص محدود للقوائم المالية ربع السنوية الكاملة للبنك.
- ربع السنة الذي أعدت عنه القواتم المالية المرحلية الكاملة أو الفترة نصف سنة مثلاً التي أعدت عنها القواتم المالية المرحلية الكاملة، التي استخرجت منها القواتم المالية المرحلية المختصرة.
 - تاريخ تقريره عن القحص المحدود للقوائم المالية المرحلية الكاملة.
 - نتيجة الفحص المحدود للقوائم المالية المرحلية الكاملة.
- رأيه بشأن مدى اتفاق القوائم المائية المرحلية المختصرة مع القوائم
 المائية المرحلية الكاملة في كل جوانبها الهامة.
- أنه لأخراض الحصول على قهم أشمل للقواتم الدائية المرحلية الكاملة يتطلب الأمر الرجوع إلى القواتم الدائية المرحلية الكاملة وتقرير الفحص المحدود عليها.

مثــال:

افترض أن بنك القدس التجاري قد أعد قواتم مالية مختصرة عن الشير المناتث المبتك قد الشير حسابات البنك قد الشير حسابات البنك قد قاما بعض فحص محدود لها، وتبين لهما أنها تتفق في كل جوانبها الهامة—مع القواتم المالية المرحلية الكاملة. وأنهما قدما تقرير هما في 2007/4/28 في هذه الحالة يظهر تقرير الفحص المحدود للقواتم المالية المرحلية المختصرة كالتالي:

تقرير الفحص الحدود على القوائم المالية المختصرة إلى السادة/مجلس إدارة بنك القدس التجاري

/ هيئة سوق المال / البنك المركزي المصري

أثمنا بإجراء قدص معدود للقواتم المالية لبنك القدس التجاري عن الفترة من المجاري عن الفترة من المحتصرة من 2007/1/1 والتي استخرجت منها القواتم المالية المختصرة القواتين واللواتح السراجة. ومسيما هو وارد يتقويرنا المؤرخ في 2007/4/1 بأنه لم يتبين لنا وجود تعديلات هامة أو مؤثرة يتبغي لجرائها على القواتم المالية للبنك لكي تتفقي مع معيير المحاسبة المصرية عن الشهور الثلاث المنتهية في 318/2007 والتي استخرجت منها القواتم العرائية المختصرة الدفقة مينا التقوير د.

وفي ضرء فحصنا المحدود للقواتم السائية المختصرة المرفقة فقد تبين لنا أنها تتفق، في كل جوانهها الهامة، مع القواتم السائية التماملة للبنك عن الشهور الشلاك استنهية في 2007/3001 ومن أجل الحصول على فهم أشمل المركز السائي للبنك في 2007/3001 ونتائج أصاله وتتفقاته الشكنية والتغيرات في حقوق ملاكة عن الفترة السنتهية في ذلك التاريخ. وكذا عن نطاق أعمال فحصنا فإن الأمر يقتضي الرجوع إلى القواتم العالمية المنبك عن الشهور الثلاث المنتهية في 2/3/1 و1000 وتغير القحصر المحدود علها.

الإسكندرية في: 2007/4/28

مراقبا الحسابات تامر عبدالوهاب نصر مبدان أم كثثوم

ميدان أم كنثوم شعب الحليم حافظ س.ج.م: 15000 س.م.م: 20000

ياسر شحاته السيد

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم الراجعة الدولية

أى أن تقرير فحص القواتم المالية المرحلية المختصرة يحتوى على العاصر التالية:

- عنوان التقرير:

' تقرير القحص المحدود القوائم المائية المرحلية المختصرة'. - الحهة الموجهة لها التقرير:

لا تختـلف الجهـة الموجه لها التقرير عن الجهة الموجه لها تقرير فحص القوائم المالية المرحلية الكاملة وهى مجلس الإدارة أو الجمعية العامة للمساهمين أو البورصة أو هيئة سوق المال. -فقـرات التقوير:

أ- فقرة افتتاحية :

يشير فيها مراجع الحسابات إلى أنه قد سبق له إجراء قحص محدود لـ القواتم الماليسة المرحلية الكاملة المشركة والتى اشتقت منها القواتم المالية المرحساية المختصسرة وأن يحدد تاريخ تقريره عن القحص المحدود المقواتم الماليسة المرحلية الكاملة، وأن يوضح نتيجة الفحص المحدود للقواتم المالية المرحساية الكاملة أو نوح التأكيد المنابى في تقريره عن قحص القواتم المالية المرحلية الكاملة وإذا كان التأكيد المنابى غير نظيف يذكر السبب.

ب-فقرة الرأى:

ويشير فيها مراجع الحسابات إلى مدى إنفاق القوائم المائية المرحلية المختصــرة فى كــل جوانبها الهامة مع القوائم المائية المرحلية الكاملة التى سبق فحصها.

ج-فقرة لفت الإنتباه :

وتنسير تلك الفقرة إلى أنه لأغراض الحصول على فهم أشمل للقواتم المالِيسة المرحسلية يجب الرجوع إلى القواتم المالية المرحلية الكاملة وتقرير الفحص المحدود عليها.

وفيما يلى نموذج لتقرير مراجع الحسابات المستقل عن فحص القوائم المالية المرحلية المختصرة.

الفصل الرابع الفحص الحدود للقوائم المالية الرحلية الكاملة والختصرة للبنوك التجارية

تقرير الفحص الحدود للقوائم المالية المرحلية المختصرة في 2007/3/31 لبنك — التجاري (ش.م.م)

السادة /

قسنا بإجراء قحص محدود للقرائم المالية المرحلية لبنك ——التجارى (شــركة مســاهـة مصــرية) والنمثلة في قائمة المركز المالي في 31/2007/31 وقائمتي الدخيل والتعاقفات التقية عن الفترة من 2007/1/1 ويذلك وفقاً لمعايد والستى اسستخرجت سنها القوائس المالية المرحلية المختصرة وذلك وفقاً لمعايد المسراجعة المصسرية أو الدولية وقد أصدرنا نتيجة هذا الفحص تقريرنا في 4/30 ركامي والمدى تضمن أتــه لم يتبين ثنا وجود أي تعديلات مامة أي مزائرة ولبغي إجرائها على القوائم المالية المرحلية والتي استخرجت منها القوائم المالية المرحلية . المرفقة لكي تتفق مع معايير المحاسبة المصرية أن الدولية.

وفى ضوء فحصنا للقوالم المالية المرحلية المختصرة فقد تبين لنا أنها تتفق في كل جوانبها الهامة مع القوائم المالية المرحلية الكاملة.

ومسن أجل الحصول على فهم أشمل وأعم للدركز المالى للبنك في 3/31/1 2007 وكذاك نستهجة تشاط الشركة وحركة التنفقات النفلية والتغيرات في حقوق المسلكية عن الفترة من 2007/1/1 متى 2007/1/1 وكذلك نطاق أعمال الفحص فإن الأمر يقتضى الرجوع إلى القوائم المالية المرحلية الكاملة للبنك وتقرير فحصنا لها.

الإسكندرية في 5/4/2007

مراجع الحسابات س.م.م

ومن ناحية أخرى لا يمكن لمراقب الحسابات أن يقوم بقحص القوالم المائية المرحلية المختصرة للبنك التجارى أو للشركة ما لم يقم بقحص القوائم المائيسة المرحلية الكاملة، وكذلك لا يمكن لمراجع الحسابات إصدار تقرير عن فجــص القوائم المائية المرحلية المختصرة في حالة إمتناعه عن إعطاء تأكيد سلمر عن القوائم المائية المرحلية الكاملة.



الفصل الخامس:

نحو حلول ممنية عملية لمشاكل مراجعة حسابات البنوك التجارية



الفصل الخامس:

نحو حلول مفنية عملية لمشاكل مراجعة حسابات البنوك التجارية

مقدمة الفصل:

نظراً للطبيعة المعيزة والحساسة لصناعة البنوك فإن قبول وتخطيط وآداء أعمال مراجعة حسابات البنوك التجارية بواجه مشاكل كثيرة أهمها على الإطلاق المشتقات المالية الإطلاق شاكة مشاكل تتطق الأولى منها بكيفية مراجعة المشتقات المالية باعتسارها من أهم معاملات البنوك التجارية المستحدثة، وتتطق الثانية بأثر الستجارة الإلكسترونية وتكنولوجيا المطومات على عمليات البنك التجاري، وتتعسلق الشكلة الثالثة بكيفية التقرير عن الرقابة الداخلية بالبنوك التجارية لجهات الرقابة الخارجية مثل البنك المركزي وهيئة موق المال.

وتستهدف الدراسة في هذا الفصل افتراح وتنظيم حلول مهنية عملية لمواجهسة تسلك المفساكل الثلاثة والنظب عليها والتعامل معها عند مراجعة حسابات البنوك التجارية، وذلك كله في مساق معايير المراجعة الدولية، وهذا ما منتناوله بالتفصيل في الصفحات التالية :

أ- مشاكل مراجعة عمليات البنوك التجارية في الشتقات المالية :

بداية يمكن القول بأن مراجعة الأدوات المائية المشتقة قد لاقت اهتمام الاتحاد الدولى للمحاشيين IFAC، خاصة لجنة معايير المراجعة الدولية التى أصدرت قائمة ممارسات المراجعة Auditing Derivative Financial بشوان مراجعة الأدوات المائية المشتقة(١١).

International Federation of Accountants (IFAC) Auditing Derivative Financial Insturment International auditing practices committee (IAPS 1012).

وتهدف قاتمة ممارسات العراجعة الدولية هذه توقير إرشادات المراقب الحسابات عند تخطيط وتنفيذ إجراءات العراجة الخاصة بتأكيدات الإدارة في القوائم المالية المالية المالية التي تتضمن مشتقلت مالية وتركز تلك القائمة على مراجعة المشتقات المالية المحتفظ بها لدى المستقدم النهائي. وفي الصقحات الثالية مسوف نصرض لأهم متطلبات مراجعة الأدوات المالية المشتقة وفقاً لهذه القائمة.

1/1- أنشطة المشتقات والأدوات المالية المشتقة :

لقدد أصبح استخدام الأدوات المالية المشتقة أمراً مألوقاً في دنيا الأعصال البسوم، كما أن المتطلبات المحاسبية نحو استخدام القبيمة العادلة للمحاسبة عن المشتقات المالية والإقصاح والعرض أصبحت أكثر شيوعاً، أن استخدام المشتقات المالية قد يخفض من مخاطر التقلبات في معدلات التبادل، ومعدلات الفاساتذة وأسعار السلع إلا أن خصائص أتشطة المشتقات والأدوات المالية المشتقات والأدوات المالية المشتقات والأدوات المالية المشتقات الشراع، من زيادة مخاطر الأعمال وهو ما يؤدى إلى زيادة خطر المراجعة، الأمر الذي يمثل أهم التحديات أمام مراقب الحمايات.

ويصد مصسطلح المشتقات المالية مصطلح شامل (عام) يستخدم في تصنيف عدد كبير ومتنوع من الأدوات المالية التي تحمد قيمتها على، أو تنصنق مسن، قيصة أصل آخر يسمى الأصل الأساسى أو المرتبط كالأسهم والسندات خيرها من السلع مثل عقود المقايضة والعقود الآجلة، وبرتبط تلك العقود بمعلات الفائدة أو بمعلات الصرف.

وتعسرف المعاييسر الدوثيسة لإعداد القوائم المالية المشتقات المالية (IFRS 39) بأنها أداة مالية :

تستغير قيستها اسستجابة للتغيرات في محدات القائدة، أسعار الأوراق
 المائيسة، أسعار السلع، معدات تبادل الصلة الأجنبية، مؤشر أو ترتيب
 الاقمان أو المنغيرات المعائلة.

- لا تتطلب الستثماراً مسيدياً (أو حتى استثمار ميدي ضنول) مقارنة بسأتواع العقسود الأخرى التي لها نفس الاستجابة للتغيرات في ظروف السوق.
 - يتم تسويتها في تاريخ مستقبلي.
 - هذا ويمكن تصنيف أنشطة المشتقات من حيث هدفها إلى :
- إدارة المخاطر الحالية أو المستوقعة المرتبطة بالمركز التشغيلي أو التغطية (Hedging) أو،
- إتخاذ مراكز مفتوحة أو مركز مضاربة للاستفادة من التحركات السوقية المتوقعة.

وتــتميز المثــتقات المالية أيضاً بعدد من الخصائص التي تزيد من المخاطر مثل :

- أنها لا تحتاج (أو تحتاج إلى مقدار ضليل) من التدفقات النقدية الداخلة
 أو الخارجة حتى تاريخ الاستحقاق.
 - عدم استلام أو سداد مبلغ ثابت أو رصيد مبدئي.
- المخاطـر أو المكاسـب المحتملة تكون أكبر بصورة جوهرية من النققات الحالية.
- قد تتعدى قيمة الأصل أو الإلتزام مبلغ المشتقات التي يتم الاعتراف بها
 في القوائم المالية.

2/1- مستولية الإدارة والأطراف الستولة عن الحوكمة:

Governance Parties

يشير معيار المراجعة الدولى رقم (200) بعنوان " الأهداف والمبادئ الأساسية التي تحكم مراجعة القوائم المالية"، إلى أن إدارة الوحدة مسئولة عن إعسداد وعسرض القوائم المالية. وكجزء من عملية إعداد القوائم المالية فإن

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات الماملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايير للراجعة الدولية

الإدارة تفصح عن عدد من التأكيدات التي تتطقى بالمشتقات المالية. وتتشنت المالية. وتتشنت المالية المحتوف بها في القوائم المالية المعترف بها في القوائم المالية موجدودة، وأنسه لا توجد مشتقات غيسر معترف بها في تاريخ الميزانية المعربيسة، وأن الإفصاح الملاسم بشأن المشتقات المالية قد تم تلديمه في القوائم المالية.

أما بالنسبة للأطراف المسئولة عن حوكمة الوحدة من خلال متابعة (مراقبة) الإدارة فإن مسئوليتهم تتحدد في :

- تصميم وتطبيق نظام الرقابة الداخلية بغرض:
 - الرقابة المالية والرقابة على المخاطر.
- تقديم تــاكيد معقــول بأن استخدام الإدارة للمشتقات المالية يتم في
 حدود سياسات إدارة المخاطر.
 - ضمان أن الوحدة تلتزم بالقوانين والتشريعات ذات الصلة.
- تكامل أنظمة المحاسبة والتقارير المالية بغرض التأكيد على إمكانية الاعتماد على التقارير المالية للإدارة بشأن أنشطة المشتقات.
- ويجب التأكيد على أن مراجعة القواتم المالية، لا يعفى الإدارة أو الأطراف المسئولة عن حوكمة الوحدة من مسئولياتهم.

3/1- مسئولية مراقب الحسابات عن مراجعة المشتقات المالية:

Auditors Responsibility

يشسير معسار المراجعة الدولى رقم (200)⁽¹⁾ إلى أن هدف المراجعة هو تمكين مراقب الحسابات من إيداء رأى فنى محايد عن ما إذا كانت القواتم الماليسة قد تم إعدادها -فى كل جواتيها الهامة- وفقاً لإطار محدد للتقارير الماليسة. أما فيما يقطى بمسلولية مراقب الحسابات يشأن المشتقات المالية ويجب على مسراقب الحسابات أن يوضح للإدارة أن الغرض من المسراجهة هـو تقديم تأكيد بشأن مدى المسراجهة هـو تقديم تأكيد بشأن مدى مائمة إدارة المخاطر وأنشطة الرقابة الخاصة بالمشتقات المالية. لذا قد يقوم مراقب المسابات بمناقشة الإدارة بشأن طبيعة ومدى أعمال المراجعة الخاصة بالمشتقات المالية.

خاجة مراقب الحسابات إلى مهارات ومعرفة خاصة بالشتقات المالية :
 Abilities and knowledge

يتطــلب معيار المراجعة الدولى رقم (200) من مراقب الحصابات أن يلتزم بقانون أخلاقيات المحاسبين المهنبين والذي ينطلب منه أن يحصل على المعرفة والمهارات المهنبة الكافية التى تمكنه من الوفاء بمسئوليته فى ضوء بذله للخابة المهنبة الكافية.

والساوغاء بمتطلبات المعيسار الدولى رقم (200) فقد يحتاج مراقب الحسابات إلى معرقة أو مهارات خاصة عند تخطيط وتنفيذ إجراءات المراجعة الخاصسة بستأكيدات معينة مرتبطة بالمشتقات المالية. وتتضمن تلك المهارات والمعرفة الخاصة الحصول على فهم لكل من :

- الخصائص التشغيلية وملامح المخاطر الخاصة بالصناعة التي تعمل فيها
 الوحدة، كما هو الحال بشأن خصائص ومخاطر البنوك التجارية.
 - الأدوات المالية المشتقة التي تستخدمها الوحدة وخصائصها.
- نظام معلومات المشتقات المالية وخصوصاً عندما يتم تشغيل هذا النظام
 من خلال تطبيقات الحاسب الآلي.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم للراجعة الدولية

 طرق تقييم المشتقات المالية مثال ذلك هل يتم تحديد قيمة المشتقات باستخدام أسعار السوق أم باستخدام نماذج أو بدائل تسعير أخرى.

• منطلبات إطار التقارير المالية الخاص بتأكيدات المشتقات المالية في القواسم المالية، فيعض المشتقات قد تكون ذات خصائص معقدة وهو ما يتطاب أن يستوافر لمسراقب الحسابات معرفة خاصة لتحديد ما إذا كان القياساس والاعتراف والإقصاح عن المشتقات المالية قد تم يشكل يتطابق مع إطار التقارير المالية، والذي يشمل بالطبع معايير المحاسبة المالية والقوانين واللواتح ذات الصلة بنشاط البنوك التحارية.

كما بجب أن يتوافر لدى أعضاء فريق الدراجعة المعرقة والمهارات المسرورية اللارمسة لتخطيط وتنفيذ إجراءات المراجعة المرتبطة بالمشتقات الماليسة. ويمكن نمراقب الحسابات أن يطلب مساحدة خبير من خارج مكتب المراقب وخاصة عندما تتسم المشتقات المالية بدرجة عالية من التعقيد.

5/1- معرفة مراقب الحسابات بمجال أعمال العميل (البنك التجاري):

يتطلب معسار المراجعة الدولى رقم (310) يعنوان "المعرفة بمجال أحسال العميل" من مراقب الحسابات عند تنفيذه لمراجعة القواتم المالية (أ) أن يكسون لديه أو يحصل على المعرفة الكافية بمجال أعسال العميل بما يمكنه من تحديث وقهم الأحداث والمعاملات والمعارسات المتطقة بالمشتقات المالية والتم يكون لها تأثير جوهرى على القوائم المالية أو تقرير المراجعة.

وعموماً فإن معرفة مراقب الحسابات بمجال أعمال البنك عند مراقبة المشتقات المالية تتطلب إلمامه بكل ما يلى :

1/5/1 العوامل الاقتصادية العامة : Public Economic Factors

مــن المحـــتمل أن تؤثر العوامل الاقتصادية العامة على طبيعة ومدى أنشطة المشتقات، فطى سبيل المثال عندما يكون من المحتمل أن ترتفع أسعار الفائدة قد تحاول الوحدة تثبيت مجال الفائدة الفعال على القروص ذات محالات الفسائدة المستفيرة من خلال استخدام عقود مبادلة سعر الفائدة. وقد تتضمن العوامل الاقتصادية العامة ما يلى :

- برنامج الإصلاح الاقتصادى في الدولة وإلى أي مستوى وصل إليه.
 - المركز التنافسي لسوق الأوراق المالية إقليمياً ودولياً.
 - المستوى العام للنشاط الاقتصادى.
 - معدلات القائدة ومدى توافر مصادر التمويل.
 - ه التضخم وإعادة تقييم العملة.
 - أسعار صرف العملة الأجنبية.
 - خصائص أسواق المشتقات المالية.
 سياسة الدولة بشأن الدماجات وخصخصة البنوك التجارية.

2/5/1- الصناعة: Client's Industry

من المحتمل أيضاً أن تؤثر الظروف الاقتصادية السائدة في الصناعة الستى تصل فيها الوحدة الاقتصادية على أنشطة المشتقات. فطى سبيل المثال فياذا كسانت الصناعة موسعية أو دورية فمن المحتمل أن يكون من الصعب التنسيق بدقسة بمعلات الفائدة ومعلات التبادل. وتشمل الظروف الاقتصادية السائدة في الصناعة التي تصل فيها الوحدة ما يلى :

- ه مخاطر السعر في صناعة البنوك.
- موق صناعة البنوك والمنافسة فيها.
 - ه الأنشطة الموسمية والدورية.
 - تخفيض أو التوسع في العمليات.
- الظروف المعاكسة مثل إنخفاض الطلب والمنافسة السعرية الحادة.
 - المعاملات بالعملة الأجنبية.
 - استقرار سوق الصرف.
 - عولمة أو تدويل صناعة البنوك.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم للراجعة الدولية

3/5/1- الوحدة الاقتصادية: Economic Entity

لسكى يحصسل مراقب الحسابات على اللهم الكافى أتشطة المشتقات الخداث الخداث المتحدد (البسنك الستجارى) ولسكى يكون قادراً على فهم الأحداث والمعاملات والمعارسات التى قد يكون لها تأثير جوهرى على القوائم المالية أو تقرير مراقب الحسابات فإنه يجب أن يأخذ فى الاعتبار عدة أمور أهمها ما يلى :

- خبرة ومعرفة الإدارة والأطراف المسئولة عن الحوكمة.
- مدى توافر معومات وقتية (في الوقت المناسب) يمكن الاعتماد عليها.
 الأهداف من وراء استخدام المشتقات المالية.

6/1- المخاطر المالية الرئيسية : Main Financial risk

يجب عـلى مسراقب الحسابات أن يحصل على فهم كاف للأخواع الرئيسية للمخاطر المالية المرتبطة بأنشطة المشتقات والتى يمكن أن يتعرض لها البنك التجارى وتتمثل تلك المخاطر في كل من :

- مخاطر السوق: وهي تلك المخاطر المرتبطة بالخمائر الاقتصادية الناتجة مسن الستغيرات العكسية في القيمة العادلة للمشتقات المالية وتتضمن تلك المخاطر ما يلي :
- مغاطر السعر: وهي تسلك المخاطس التي ترتبط بالتغيرات في مستوى
 الأسسعار والستى تنتج عن تغير معدلات الفائدة، ومعدلات تبادل العلة
 الأجنسية أو العواسل الأخسرى المرتبطة بالتقلبات السوقية في أسعار
 أساسية أخرى.
- مخاطر السيولة: وهى تلك المخاطر المرتبطة بالتغيرات فى القدرة على
 بيسع أن التخسلص مسن الأدوات الماليسة المشتقة، وقد تنشأ الخسائر
 الاقتصسادية أيضاً إذا قام البنك التجارى بمعاملات غير ملائمة استثناداً
 إلى مطومات تم الحصول عليها باستخدام نماذج تقييم غير مناسبة.

- ب مخاطر الانتمان: وهى تسلك الستى ترتبط بمخاطر أن لا يقوم العميل أو الطرف المشارك فى العملية بتسوية كامل قيمة الانتزام عند استحقاقه أو عند أى تاريخ آخر.
- ح- مخاطر التسوية : وهي تلك المرتبطة بمخاطر أن يقوم طرف واحد من أطراف المعاملة بالتسوية بدون استلام أى قيمة من العميل أو الطرف المشارك.
- د- مخاطر العسر المالى: وتتمثل فى مخاطر أن لا يتوافر للبنك التمويل اللارم
 المقابلة التدفقات النقدية للوفاء بالإلتزامات فى تاريخ استحقاقها.
- هـ المخاطر القانونية : هى المخاطـر المرتـبطة بالخمسائر الـناتية من التصـرفات القانونية أو التشريعات، فطى مبيل المثال قد تنشأ المخاطر القانونية من عدم كفاية الوثائق الخاصة بالعقود، التغيرات غير المواتية في قــاتون المنسراتب أو التنسـريعات التي تمنع البنك من الاستثمار في أنسـوا معيــنة مـن المشتقات المالية، مثل عقود المضارية أو خيارات الأميهم مثلاً.
- 7/1- تأكيدات الإدارة بشأن الشتقات المالية، كما يتم الإفصاح عنها من خلال القوائم المالية للبنك: Management Assertions

ويقصد بهدا تسأكيدات الإدارة بشأن القوائم المالية- سواء بصور صريحة أو غير ذلك- والتى يتم تضمنيها فى القوائم المالية التى يتم إعدادها وفقداً لإطسار للتقارير المالية. ويمكن تصنيف تلك التأكيدات إلى سبعة أنواع نوجزها على النحو التالى :

الوجــــود: Existence ويقصد بــه وجود الأصل أو الانتزام في تــاريخ الميــزانية. فعــلى سبيل المثال فإن المشتقات المفصح عنها في القواتــم المالية من خلال القياس أو الإقصاح يجب أن تكون موجودة في تاريخ ميزانية البنك.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم الراجعة الدولية

- ب الحقوق والتعهدات: Rights and Obligations ويقصد بها أن الأصدول والإستزامات في تاريخ معين يجب أن تتطق بالبنك يمعنى أن يكون للبنك حقوق أو عليه تعهدات ترتبط بالمشتقات المفصح عنها في القوائم المائية.
- جـ الحـــدوث: Occurrence ويقصد بها أن المعاملات أو الأحداث
 الــتى تقــع للمشتقات المالية خلال فترة التقارير المالية يجب أن تخص
 البنك التى تكون حساباته محل العراجعة.
- الاكتمال: Completenes ويقصد به ألا تكون هناك أصول أو السنزامات أو معاملات غير مسجلة أو عناصر غير مقصح عنها. قطى مسبيل المثال فإن كل المشتقات يتم الإقصاح عنها في القوائم المائية من خلال القياس أو الإقصاح المحاسبي المائي.
- هـ التقييــــــــ Valuation ويقصد به أن أى أصل أو إلتزام بجب تسجيله بقيمة ملائمة. فعلى سبيل المثال فإن قيم المشتقات التى يتم التقرير عنها فى القوائس المائيـــة من خلال القياس أو الإقصاح بجب أن يتم تحديدها وفقاً لإطار (عداد التقارير المائية.
- و- القياس: Measurement ويقصد به أن أى معاملة أو حدث يتم تسجيله بقيمة ملائمة وأن أى إيرادات ومصروفات يتم تخصيصها على الفترات المحاسبية بصورة مناسبة.
- ز-المرض والإقصاح: Presentation and Disclosure ويقصد به أن أى عنصر بستم الإقصاح عنه، أو تصنيفه أو وصفه وفقاً لإطار إعداد الستقارير المالية، فعلى مبيل المثال فإن تصنيف، ووصف الإفصاح عن المشتقات في القوائس المالية بجيب أن يتم بشكل يتطابق مع إطار إعداد الستقارير المالية، وهو هنا معايير المحاسبة المصرية والقواتين واللواتح ذات الصلة.

8/1- تقييم المخاطر والرقابة الداخلية:

ICS and Risk Assessment

يشـير خطـر المراجعة إلى احتمال يبدى مراقب الحسابات رأياً غير ماكـم عـلى قوالـم مالية بها تحريفات جوهرية، ويتكون خطر المراجعة من ثلاثــة مكونات هى الخطر المتلارم IR ، خطر الرقابة CR، وخطر الاكتشاف DR، ويجب على مراقب الحسابات أن يأخذ فى الاعتبار المعرفة بمجال أعمال العميل والمخاطر الأساسية عند تقديره لمكونات خطر المراجعة.

ويقدم معسار المراجعة الدولى رقم (400) بعنوان " تقييم المخاطر والرقابة الداخلية (أا) إرضاداً لمراقب الحسابات بشأن مخاطر المراجعة والرقابة الداخلية التى يجب أن بأخذها مراقب الحسابات فى الاعتبار عند تخطيط وتنفيذ أعمال مراجعة القوالم المالية وقفاً لمعايير المراجعة الدولية. حيث تتطلب تلك المعايير منه أن يستخدم الحكم المهنى عند تقييم مخاطر المراجعة وأن يصمم إجراءات المراجعة بما يضمن تخفيض المخاطر إلى المستوى المقبول.

1/8/1-الخطر للتلازم: Inherent Risk

يقصد بالخطر المتلارم قابلية (حساسية) رصيد حساب ما أو فئة من المعاملات المهسنية للتحريف والذى قد يكون جوهرياً سواء بشكل فردى أو عندما يؤخذ فى الحسبان مع تحريف فى رصيد حساب أو معاملة أخرى وذلك بافتراض حدم وجود إجراءات وسياسات لهيكل الرقابة الداخلية.

ويتطلب معار المراجعة الدولى رقم (400) من مراقب الصمابات -عند إعداد الخطة العامة للمراجعة - أن يغييم الخطر المتلام على مستوى القوائم المائية ثم يخصص ذلك التقييم على أرصدة الحسابات وفنات المعاملات الهاسة بشكل فردى، أو أن يفترض أن المخاطر المتلامة للحساب أو العملية المعنية مرتفعة.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم الراجعة الدولية

ويقسدم هسذا المعرار إرشاداً لمراقب الحسابات عند استخدامه للحكم المهسنى لتقييم العديد من العوامل التى قد تؤثر على تقييم المخاطر المتلارمة، ومن أمثلة تلك العوامل ما يلى :

- الأهداف الاقتصادية والستجارية من وراء استخدام البنك التجارى للمنسئقات المالية، فالخطر المتلارم المشتقات بغرض المضارية سوف بختلف عن الخطر المتلارم إلمشتقات بغرض إدارة المخاطر.
 - مدى تعقد خصائص المشتقات المالية.
 - خبرة البنك فيما يتطق بالمشتقات المالية.
 - هل يتم تداول المشتقات داخل البورصة أم خارج المقصورة.

وفي بعض الأحيان فيإن الخسائر المحتملة من المشتقات المائية قد تكون كافية لتسلقي بالشكوك الجوهرية حول مقدرة البنك على الاستمرار. وعسليه فيإن المعيسار الدولي رقم (570) إنتم المعايير والإرشادات حول ممسلولية مسرافب الحسسابات عسد مراجعته للقوائم المائية بشأن فرض الاستمرارية المستخدم في إعداد القوائم المائية.

2/8/1- الاعتبارات المحاسبية: Accounting Matters

ترجع أهمية الطرق المحاسبية إلى أنها تؤثر على إجراءات المراجعة حيست وربط معيار المحاسبة الدولى رقم "39" بين الاعتراف يصافى المكاسب أو الخسسائر مسن الأداة المشتقة والاعتراف يصافى المكاسب او الخسائر من أداة التحوط وهو ما يسمى بعلاقة التحوط.

3/8/1 متبارات نظام الحاسبة: Accounting Systemic

يتطلب معيار المراجعة الدولى رقم (400) من مراقب الحسابات أن وكـون لديه فهم كاف بنظام المحاسبة والتحقيق ذلك الفهم يجب أن يكون لدى

⁽¹⁾ IFAC, ISA, No. 570.

مدراقب الحسبابات المعدرفة بتصميم النظام المحاسبي، والتغيرات في النظام وعلياته. كما تعد درجة استخدام البنك للمشتقات المالية والتعقد النسبي نتك المشستقات من الحوامل الهامة في تحديد درجة تعقد كلا من نظام المعلومات المحاسبي وإجراءات الرقابة على المشتقات المالية. Control Environment : 48/14

تؤثر بيئة الرقابة على أسلوب والاتجاه العام للبنك وكذلك على الوعى السرقابي للأفساد أو على الوعى السرقابي المخالف المخالف ويقطلب معيسار المساوحة رقم (400) من مراقب الحسابات أن يكون لديه فهم كاف لنبسئة السرقابة بصا يمكنه من تقدير اتجاهات الإدارة، وتصرفاتها بما يتطقى بالرقابة الداخلية وأهميتها داخل البنك.

ويجب على مراقب الحسابات أن يأخذ في الاعتبار الاتجاه العام لإدارة البسنك وإدراكها نحو أشطة المشتقات كجزء من فهمه لبيئة المراجعة. حيث يجسب عسلى مراقب الحسابات أن يتفهم كيفية استجابة بيئة رقابة المشتقات الماليسة لستقييم الإدارة لسلمخاطر. ولسكى تدير الإدارة وتراقب يفاعلية مدى تعرضها للمخاطر فقد تقوم بتطبيق الهيكل الذي يتصف بما يلى :

- يكون ملائماً ومنسقاً مع اتجاه الإدارة نحو المخاطر.
- عضع حدوداً ملائمة للحد الأقصى المسموح به للتعرض للمخاطر.

ويجـب عـلى إدارة البـنك أن تقــوم بوضع دليل يكفل وقاء أنشطة المشــتقات باحتياجات الإدارة. وعند وضع ذلك الدليل يجب أن تضمن الإدارة قواعــد واضــحة بشأن إلى أى مدى يسمح للمسئولين عن أنشطة المشتقات بالمشــاركة فى مسـوق المشتقات. وتوجد ثلاثة عناصر من بيئة الرقابة يجب ذكرها ثما ثها ثها من تأثير محتمل على الرقابة على أنشطة المشتقات وهى:

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم الراجعة النولية

أ- توجيهات إدارة البنك التجارى:

تعد إدارة البنك مسئولة عن تقديم إرشادات فيما يشطق بشراء أو بيع أو الاحتفاظ بالمشتقات المالية. ويجب أن تتسق هذه الإرشادات والسياسات من أهداف الإدارة الخاصة بأنشطة إدارة المخاطر وتحليل البدائل الاستثمارية المستاحة لمقابسلة تسلك الأهداف. وعسليه فإنه عند تطوير تلك السياسات والإجراءات يجب أن يأخذ مراقب الحسايات في الاعتيار ما يلي :

- ه مستوى خبرة إدارة البنك.
- درجة تعقد أنظمة الرقابة الداخلية والمتابعة بالبنك.
 - هيكل أصول وإلتزامات البنك.
 - ب- الفصل بين المهام والواجبات :

يمكن تصنيف أنشطة المشتقات بالبنك الى ثلاثة وظائف :

- دخول البنك في معاملة.
- مداد المدفوعات وتحصيل المقبوضات النقدية.
- ه تسجيل كافة المعاملات في السجلات المحاسبية بشكل صحيح بما في ذلك تقبيم المشتقات المالية.

ويجب أن يكون هناك قصل بين المهام في تلك الوظائف. وإذا كان البنك صغير الحجم بما لا يسمح له بتحقيق الفصل بين المهام فإنه يجب على إدارتسه أن تقسوم بدور أكثر فاعلية للرقابة على أنشطة المشتقات المالية. وتضيف بعض البسنوك وظيفة رابعة هي خطر الرقابة والذي يعرف بأنه المسئولية عبن الإقصاح (الستقرير) ومتابعة أنشطة الرقابة وتتضمن تلك المسئوليات ما يلي :

- وضع ورقابة سياسات إدارة المخاطر.
 - تصميم هياكل حدود المخاطر.
- مراجعة وتحليل الأدوات المالية المشتقة الجديدة.

حِـ. تحديد ما إذا كانت بيئة الرقابة العامة تمتد إلى الأفراد السئولين عن أنشطة الشتقات :

قد يكون لدى البينك ثقافة الرقابة التى تركز بصفة عامة على المحافظة على المحافظة على المحافظة على المحافظة على المحافظة على المحافظة عن المختلفة المحافظة عن المختلفة المحافظة المحافظة

وعـندما يسـتخدم البنك التجارية الإلكترونية في عمليات المشتقات المالية فإنه يجب أن يدرس بطاية اعتبارات الأمن والرقابة المرتبطة باستخدام شبكة المطومات الدولية (الإنترنت).

5/8/1. لهناف وإجراءات الرقابة : Control Procedures and Objectives

القاعدة أن تعنع أو تكتشف الرقابة الداخلية على معاملات المشتقات المشاكل التي تعبق البنك من تحقيق أهداف، وقد تكون هذه الأهداف أهداف تشفيلية أو أهداف تتحق بالتقارير المالية أو أهداف تتعلق بالالتزام. وعليه قابن السرقابة الداخلية ضرورية لمنع أو اكتشاف المشاكل في كل منطقة من المناطق السابقة.

ويتطلب المعيار الدولى رقم (400) من مراقب الحسابات أن يحصل على فهم كاف لإجراءات الرقابة بما يمكنه من تخطيط المراجعة. ويجب أن تتضمن إجراءات الرقابة الفعالة على المشتقات المالية - بصفة عامة - الفصل الملاحم بيسن المهام، رقابة إدارة المخاطر، متابعة الإدارة، وكذلك متابعة السياسات والإجسراءات الأخسرى المصممة لضمان تحقيق الأهداف الرقابية للبنك، وتتضمن تلك الأهداف الرقابية الآتى :

المعلومات الكاملة والدقيقة، لأن المطومات المتطقة بالمشتقات المالية،
 مـــثل مطومات القيم العادلة، يجب أن تسجل بشكل فورى (فور حدوثها)

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايير الراجعة العولية

كما أنه يجب أن تكون كاملة ودقيقة عند إدخالها في النظام المحاسبي كما أنه يجب تصنيفها والإفصاح عنها بشكل ماهم.

- مسنع أن إكتشاف الأخطاء، حيث بجب أن يتم اكتشاف أو منع التحريفات
 في عسليات تشفيل المعلومات المحاسبية الخاصة بالمشتقات المالية بصورة فورية.
- السرقابة المستمرة، لأنه بجب رقابة تشطة المشتقات بصورة مستمرة
 حتى يمكن تحديد وقياس الأحداث التى تؤثر على تأكيدات إدارة البنك في
 القواتم المالية.
- التقييم ، لأن التغيرات فى قيم المشتقات المالية يجب المحاسبة والإفصاح
 عنها للأفراد الملامين وذلك من وجهة النظر التشغيلية والرقابية.
- وتجدر الإشارة إلى أن مستوى تحقد الرقابة الداخلية على المشتقات المالية يختلف على نحو ما يلى :
- أن تعقد المشتقات المالية وكذلك تعقد الخطر المتلازم ثها سوف يتطلب نظام رقابة داخلية متطور.
 - ه مخاطر المشتقات المالية وعلاقتها برأس المال الموظف في البنك.
- إذا كان حجم عمليات البنك لا يتضمن قدراً جوهرياً من المشتقات المالية فإن الأمر يتطلب نظام محاسبي ونظام رقابة داخلية أقل تطوراً.

 المسراجعة، وأن يكون على فهم بأهمية درجة تعقد أنشطة نظم المعلومات المستخدمة للحاسب الآمي ودرجة توفر البيانات التي يعكن استخدامها في المسراجعة. ويجب على مراقب الحسابات أن يكون على فهم كاف بالطرف المستخدمة في تحويسل الأمسوال ونقاط الضعف والقوة فيها وأثر ذلك على مخاطر أعمال البنك وتقييم خطر المراجعة.

أضف إلى ذلك أن التسويات والمطابقات المنتظمة من أهم مظاهر السرقابة على أنشطة المشتقات حيث بجب إجراء التسويات بشكل منتظم بما يضمن تحقيق الرقابة على السجلات المالية. وعليه يجب توثيق التسويات والمطابقات ومراجعتها بشكل مستقل، وفيما يلى بعض أنواع التسويات والمطالبات المرتبطة بأنشطة المشتقات:

- مطابقة حسابات الأستاذ المساعد مع حسابات الأستاذ العام.
- مطابقــة كــل من حسابات الرقابة والبنوك والسمسار المتأكيد على أن
 العناصر المعلقة تم تحديده وتسويتها بوضوح.
- المطابقة بين السجلات المحاسبية للبنك والسجلات التي تحتفظ بها
 الهيئات الخدمية التي تصاعد البنك في إمساك السجلات المحاسبية.

6/8/1 دور للراجعة الداخلية : The Role of Internal Audit

كهـرّء من تقييم الرقابة الداخلية، بجب أن بأخذ مراقب الحسابات في الاعتسبار في الخسابات في الاعتسبار دور المسراجعة الداخلية. أن المعسرفة والمهارات المطلوبة لفهم ومراجعة البنك المستخدمة للمشتقات المالية تختلف بصفة عامة - تماماً عن السلامة المراجعة العليات الأخرى داخل البنك. بجب أن ياخذ مراقب الحسابات في الاعتبار إلى أي مدى يتوافر لوظيفة المراجعة الداخلية المعسرفة والمهارات اللازماة لمراجعة أنشطة المشتقات المالية للنك.

وتشكل المراجعة الداخلية - في العديد من البنوك - جزءاً ضرورياً من وظيف قرقاب المخاطر والتي تمكن المديرين من مراجعة وتقييم إجراءات الرقابة التي تفخلي استخدام المشتقات المالية. أن العمل المنفذ بواسطة الرقابة الداخلية قد يساعد مراقب الحسابات في تقييم النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية وبالتالي خطر الرقابة. ومن أمثلة مجالات عمل المراجعة الداخلية في هذا الشأن ما يلي :

- تطوير رؤية عامة عن مدى استخدام البنك المشتقات المالية.
- مراجعة مدى ملائمة السياسات والإجراءات والتزام الإدارة بها.
 - مراجعة كفاءة إجراءات الرقابة.
- مسراجعة السنظام المحاسبي المستخدم في تشغيل معاملات المشتقات المالية.
 - مراجعة النظم ذات العلاقة بالمشتقات المالية.

ومن المعروف أن بعض سمات المراجعة الداخلية قد تكون مفيدة في
تحديد طبيعة، توقيت، مدى إجراءات المراجعة الخارجية، حيث أنه في مثل
هذه الحالة فإن مراقب الحسابات – من خلال التخطيط للمراجعة – يحصل على
فهم لأشطة الرقابة الداخلية، كما أنه يقوم باداء تقييم ميدئي لوظيفة الرقابة
الداخسلية، وصندما يسنوى مراقب الحسابات استخدام بعض أعمال المراجعة
الداخسلية فإنسه يقسوم بستقييم واختبار تلك الأعمال بغرض التأكيد على مدى
ملاكمستها لأغراض المسراجعة الخارجية. ويقدم المعيار الدولي رقم (610)
بعدوان الاعتماد على أعسال المسراجعة الداخلية (الرشادات المراقب
المصابات بشأن استخدامه لأعمال المسراجعة الداخلية (الرشادات المراقب
الحسابات بشأن استخدامه لأعمال المسراجعة الداخلية (الم

7/8/1- النظمات الخدمية: Service Organizations

قد تستعن الوحدة بمنظمات خدمية أخرى في عملية شراء أو بيع المشتقات أو في الاحتفاظ Outsourcing بسجلات لمعاملات المشتقات الخاصـة بـالوحدة الاقتصـادية. ويقـدم المعيار الدولى رقم (402) بعنوان احتابات المصرفة المرتبطة بالوحدات التي تستعين بالمنظمات الخدمية ارتبادات لمراقب الحصابات عند مراجعة لوحدة اقتصادية تستعين بمنظمات خدمية. ويقطلب ذلك المعيار من مراقب الحصابات أن يأخذ في الاعتبار – عند تخطيـط عملية المراجعة - أثر استعانة البنك بمنظمات خدمية في تشغيل نظم المحاسبة والرقابة الداخلية لها.

وحيث أن المنظمات الخدمية تؤدى فى الغالب دور مستشار استشارى فإنه يجب على مراقب الحسابات أن يأخذ فى الاعتبار المخاطر المرتبطة بتلك المستظمات الخدميسة عسندما تلعب دور المستشار الاستثمارى. وتتضمن تلك المخاطر ما يلم, :

- كيفية مراقبة خدماتها.
- الاجراءات المتبعة لحماية سلامة وسرية المطومات.
 - ترتيبات الطوارئ.
- أى قضايا أخرى تنشأ نتيجة الاستعانة بالمنظمات الخدمية.

8/8/1 خطر الرقابة: Control Risk

ويقصـد بـه ذلـك الخطـر الناتج من احتمال فشل أنظمة المحاسبة والـرقابة الداخــلية في مـنع أو اكتشاف وتصويب أي تحريفات في أرصدة الحصابات أو مجموعة المعاملات فور حدوثها، والتي قد تكون جوهرية سواء كــان ذلك بصورة فردية أو عندما تؤخذ في الحسبان مع أرصدة الحسابات أو المعاملات الأخرى.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايير الراجعة الدولية

ويتطلب معيار العراجعة الدولى رقم (400) من مراقب الصباباتبعد أن يحصدل على فهم للنظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية- أن يقوم
بعدل تقديد مبدئي لخطر الرقابة لكل أرصدة الحسابات أو المعاملات الهامة
وذلت بشكل فردى. كما يتطلب ذلك المعيار أن يكون التقدير المبدئي لخطر
المسراجمة لتأكيدات القواتم المائية مرتقعاً، وذلك إذا ثم يكن مراقب الحسابات
قدادراً عملى تحديد الرقابة الداخلية المرتبطة بالتأكيدات التي من المحتمل أن
تصنع أو تكتشعف أو تصوب تحريفات جوهرية، وقادراً على التخطيط لاداء

وعند تحديد مدخل المراجعة يجب على مراقب الحصابات أن يأخذ في الاعتسابات أن يأخذ في الاعتسابات المدينة وتوقيت ومدى الاعتسابات المدينة المدينة Substantive Audit Procedures لتأكيدات المراجعة الأساسية Substantive Audit الاعتبارات التي يمكن أن تؤثر على تقييم خطر الرقابة ما يلر، :

مسا إذا كانت السياسات والإجراءات التي تحكم أنشطة المشتقات بالبنك
 تعكس أهداف ادارته.

عكيف تحصل إدارة البنك على المعلومات المتعلقة بالمشتقات المالية.

كيف تؤكد الإدارة انفسها أن الرقابة على المشتقات المالية يتم تشغيلها
 كما هو مصمم لها.

ويعــتمد تقديــر خطر الرقابة على حكم مراقب الحسابات على جودة برــــئة الـــرقابة وإجراءات الرقابة. وفي سبيل الوصول إلى قرار بشأن تحديد طــبيعة وتوقيت ومدى الاختبارات الرقابة فعلى مراقب الحسابات أن يأخذ في الاعتبار الحوامل الثالية :

أهمية أنشطة المشتقات المالية للبنك.

ه طبيعة ، تكرار وحجم المعاملات الخاصة بالمشتقات المالية.

الأثر المحتمل للضعف في إجراءات الرقابة.

ه أنواع الرقابة التي يتم اختبارها.

9/8/1- اختبارات الرقابة: Control Tests

عندما يتم تقدير خطر الرقابة ويكون منخفضاً فطى مراقب الحسابات أن يسؤدى اختيارات الرقابة لكى يحصل على نليل يؤيد تقديره لخطر الرقابة. ولى الحسالات الستى بياشسر البنك فيها عداً محدوداً من المعاملات المنطقة بالمشسقات، أو أن قيمة تلك الأدوات المالية كانت جوهرية بالنسبة للبنك ككل فإن دمج مدخل الاختيارات الأساسية مع اختيارات الرقابة قد يكون ملائماً.

وتجـدر الإشارة إلى أن المجتمع الذي يتم من خلاله اغتيار الخاصر الــتى تجـدرى عـليها اختـبارات التفاصيل لا يجب أن يقتصر على السجلات المحاسبية. فالخاصر التى يتم اغتيارها يمكن سحبها من مصادر أخرى، مثال ذئــك المصادقات من الأطراف الأخرى المشاركة في عمليات المشتقات، مثال ذلك طالبو عقود الصرف الآجل.

والقاعدة أن اختسبارات السرقابة يستم لجراؤها لكى يحصل مراقب الحسابات على دليل على كفاءة كل من :

 أ- تصميم نظم المحاسبة والرقابة الداخلية التي يجب أن تكون مصممة بصورة ملائمة لمنع أو اكتشاف وتصويب التحريفات الجو فرية.
 ب- تشغل نظم الرقابة الداخلية خلال الفترة.

ومسن ناحية أخرى يمكن أن تشتمل الإجراءات الرئيسية على تقييم ما إذا كان :

ه يتم استخدام المشتقات بشكل يتوافق مع الإرشادات والسياسات السابق
 الموافقة عليها وداخل الحدود المصرح بها.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم الراجعة البولية

- بستم تطبيق عمليات اتخاذ قرار مناسب، وأن الأسباب التي تقف وراء
 الدخول في عمليات معينة يمكن تقهمها بوضوح.
 - قد تم القيام بالمعاملات مع أطراف ذات مخاطر التمان ملائمة.
 - ه قد تم الحصول على مصادقات من الأطراف الأخرى.
 - قد تم مطابقة المصادقات التي تم الحصول عليها.
- قد تسم تسجيل المعاملات بصورة مناسبة وتم إنخائها بشكل سليم في السجلات المحاسبية وتم تشغيلها بشكل سليم في دفاتر الأستاذ المساعد وصولاً للقواتم السائية للبنك.
- قـــد تـــم المحافظة على مستوى مناسب من الأمن على كلمات المرور Passwards الملزمة تتحويل الأموال إلكترونياً.
 - وتجدر الإشارة إلى أن من أمثلة اختبارات الرقابة ما يلى :
- قراءة اجتماعات اللجان ذات الصلة بالحوكمة، لجنة إدارة مخاطر الأصول والإلتزامات بغرض الحصول على دليل بأن مراجعة المشتقات المالية تتم وفقاً للسياسات الموضوعة.
 - ه مقارنــة معاملات المشتقات بسياسات البنك لتحديد ما إذا كان البنك يتبع تــك السياســـات وفى ســبيل تحقيـــق ذلك يقوم مراقب الحسابات بأداء الاختبارات والإجراءات التالية :
- اختسبار مسا إذا كسانت المعاملات يتم تنفيذها بما يتوافق مع ما تقره
 سياسات البنك.
- اختـبار المعـاملات بغـرض تحديد ما إذا كان البنك قد حصل على الموافقـات المطـاوبة الـامعاملات من البنك المركزى، واستعان فقط بالسماسرة والأطراف المصرح بالتعامل معهم.

- -الاستفسار مسن الإدارة بشأن مسا إذا كانت المشتقات والمعاملات المرتبطة بها قد تم رقابتها والتقرير حنها بشكل فورى وأنه تم قراءة أى مستندات تدعم ذلك.
- اختـبار المشتقات التي تم شراؤها من حيث أسعارها، تصنيفها وقيود اليومية المستخدمة في تسجيلها.
 - اختبار عمليات التسويات.
 - اختبار الرقابة على المعاملات غير المسجلة.
- اختـــبار الـــرقاية عـــلى إجــراءات الأمن والنسخ الإضافية بما يضمن
 استعادة البيانات في حالة فقدها.

9/1- الإجراءات الأساسية: Substantive Procedures

يتطلب معرار المراجعة الدولى رقم (400) من مراقب المصابات أن يأخذ في الاحتيار المستويات المقدرة لمخاطر الرقابة والمخاطر المتلارمة عند تحديده طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات الأساسية المطلوبة لتخفيض خطر المسراجعة إلى المسستوى المقسبول، فكسلما كان تقييم خطر الرقابة والخطر المستلارم مرتفعاً كلما كان مراقب الحسابات في حاجة للحصول على عدد كبير من أدلة المراجعة من خلال أدانه للإجراءات الأساسية.

والقساعدة المهسنية أن المستويات المقسدرة لخطر الرقابة والقطر المستويات المقسدرة لخطر الرقابة والقطر المستويات الإجراءات الأساسية. فهو يقوم ببعض الإجراءات الأساسية لأرصدة الحسابات وتصنيفات المعاملات الهامة. وعلى الرغم من ذلك، قد لا يكسون مسراقب الحسابات قسادراً عسلى الحصسول على أدلة بنبات ملائمة التخليض خطر الاكتشاف، وبالتالي تتغليض خطر المراجعة الكلى إلى مستوى مستوى مستوى منخفض مقبول عبن طريق أداء الاختبارات الأساسية بمقردها.

وإذا كان مراقب الحسابات غير قادر على تخفيض خطر المراجعة إلى مستوى مستوى مستوى مستوى مستوى مستوى مستوى مستوى مستوى عدن القوائم السائية (100، 105، 100، 100) تتطلب منه أن يبدى رأياً متحفظاً أو يبدى إليداء الرأي⁽¹⁾. أكثر من ذلك، فإن معيار المراجعة الدولى رقم يمتسنع عدن إسداء الرأي⁽¹⁾. أكثر من ذلك، فإن معيار المراجعة الدولى رقم ممكناً عن مناطب من مراقب العسايات أن يجعل الإدارة على علم حكاما كان ذلك تصميم وتشغل النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية التي نمت إلى علمه Material weakness.

1/9/1-الأهمية النسبية: Materiality

يشير معيار المراجعة الدولى رقم (320) بشأن " الأهمية التسبية في المراجعة "، إلى أنه يجب على مراقب الحسابات أن يأخذ في الاعتبار الأهمية النسبية على مستوى القوائم المالية كذل، وأيضاً على مستوى أرصدة الحسابات وفئة المعاملات الفردية. وقد يتضمن حكم مراقب الحسابات تقييم مكونات الأهمية النسبية للعاصر ذات الأهمية في كل من الميزانية العمومية، فائمة الدفار، قائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير في حقوق المساهمين منواء كان ذلك بشكل فردى أو على مستوى القوائم المالية ككل.

كما يتطلب هذا المعار أن يأخذ مراقب الحسابات في الاعتبار الأهمية النسبية عند تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة. وعد تخطيط إجسراءات المراجعة فإن الأهمية النسبية قد يكون من الصعب تقديرها عندما تتمسلق بالمعسامات الخاصسة بالمشتقات. ويرجع السبب في ذلك على وجه الخصسوص إلى خصسانص تسلك المشتقات، خاصة من حيث صعوبة قياسها والاعستراف بها وعدم استقرار المعالجة المحاسبية الخاصة بها في الممارسة المعارة. ونسود الإشارة إلى أن الأمدية النسبية قد لا تعتد على قيم الميزانية السميسة فقد حيث أن المشتقات المائية قد يكون لها تأثير منخفض على الميرزانية المعومية وذلك على الرغم من المخاطر الجوهرية التى تنشأ عنها. وعند تقدير الأمدية النسبية فإن مراقب الحسابات قد يأخذ في الاعتبار -أيضاً - الأثر المحتمل على أرصدة الحسابات وفئة المعاملات في القوائم المائية، فطى سبيل المثلل فإن المشتقات المائية ذلت نسبة الرفع المائي المرتفعة، أو الأكثر من المحسنما أن يكون لها تأثير هام على القوائم المائية أكثر من المشتقات ذلت نسبة الرفع المائي المرتفعة، أو الأكثر هن.

2/9/1- لنواع الإجراءات الأساسية:

Types of Substantive procedures:

مسن المعسروف مهسنياً أنه يتم القيام بإجراءات المراجعة الأساسية بغسرض الحصول على أدلة مراجعة الاعتشاف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية. ويوجد توعين من إجراءات المراجعة الأساسية هما :

- ه اختيار ات تفاصيل الأرصدة والمعاملات.
 - إجراءات المراجعة التطيلية.

وفيمــا يتعــــــق بتصـــميم الاختبارات الأساسية يجب أن يأخذ مراقب الحسابات أن يأخذ في الاعتبار ما يلى :

أ- مدى ملائمة للعالجة الحاسبية :

أن هدف المراجعة الرئيسي من الاختبارات الأساسية هو تحديد مدى ملائمسة المحاسبة عن المشتقات المالية، ومدى تمشيها مع معايير المحاسبة القائمة مثل معيار المحاسبة الدولي رقم (39).

ب- الاستعانة بأطراف من خارج النظمة:

عـند تغطيط الإجـراءات الأساسية للمشتقات يجب أن يأخذ مراقب الحسابات في الاعتـيار ما إذا كانت توجد منظمة أخرى تحتفظ أو تخدم (أو

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم المراجعة النولية

الاثنين) المشتقات المالية للبنك، كأن يعهد البنك مثلاً إلى شركة أخرى بإدارة عمليات المشتقات مقابل أتعاب معينة.

إجراءات المراجعة المرحلية :

عسند أداء الاغتسارات الأساسية قبل تاريخ نهاية السنة المالية بجب على مراقب الحسابات أن يأخذ في الاعتبار التحركات السوقية خلال الفترة من تساريخ الاختسبارات المرحلية حتى نهاية السنة المالية، حيث أن قيمة بعض المشتقات قد تتقلب بصورة حادة في الأجل القصير نسبياً.

د- العاملات المتكررة (الروتينية) مقابل العاملات غير المتكررة (غير الروتينية):

عادة ما تكون الحديد من المعاملات المائية عبارة عن عقود تفاوضية بين البنك والأطراف الأخرى، أما بالنسبة للمشتقات المائية فهى غير روتينية كما أنها تحد خارج نظاق الأنشطة العادية للبنك، وبالتالى فإن مدخل الاختبارات الأساسية قد يكون أكثر الطرق كفاءة لتحقيق أهداف المراجعة التى تم التخطيط لها.

هـ الإجراءات المنفذة في مجالات المراجعة الأخرى :

أن الإجسراءات المستفدّة في المجالات بخلاف القواتم المالية قد توفر أدلسة عن اكتمال معاملات المشتقات. وقد تتضمن هذه الإجراءات اختبارات المدفوعات والمتحصلات النقدية والبحث عن الإنتزامات غير المسجلة بدفاتر البنك.

3/9/1 الإجراءات التحليلية: Analytical Procedures

يتطلب معسار المسراجعة السدولي رقم (520) بشأن " الإجراءات التطبيلية " مسن مراقب الحسابات أن يطبق الإجراءات التحليلية خلال مراحل الستخطيط والفحص في عملية المراجعة، كما يمكن تطبيق الإجراءات التحليلية في مسراحل المسراجعة الأخسرى، والإجسراءات التحليلية باعتبارها إجراءات أساسية في مراجعة أنشطة المشتقات قد توفر مطومات عن نشاط البنك ولكن الإجراءات التحليلية نفسها من المحتمل- بصفة عامة- أن لا تقدم دليلاً كافياً عن التأكيدات المرتبطة بتك الأشطة.

وعادة يقوم بعض الأقراد المسئولين عن أشطة المشتقات بمراجعات تطبية تفصيلية عن نتائج كافة المشتقات المائية، فهؤلاء الأفراد الديهم القدرة على تحديث أثر حجم تداول المشتقات والتحركات في الأمعاز السوقية على النستانج المائيسة للبناء، وترجع قدرة هؤلاء الأفراد على تجميع تلك التحليلات إلى اتصالهم المسومي بتلك الانشطة، وبشكل مشابه فإن بعض البنوك قد تتستخدم الأفرات التحليلية في عملية التقرير عن ورقابة تلك الأنشطة، وفي هذه الحالة فإن مرقب الحصابات قد يستخدم ذلك التحليل للحصول على المزيد من الفهم بشأن أنشطة المشتقات، لذا يجب عليه أن يصل إلى الاقتناع بان تلا السجلات المحلسية الرئيسية بواسطة أقراد على درجة كافية من الموضوعية حتى يثق بأن تلك المطومات تمكن بصورة عادلة عمليات البنك.

ويمكن استخدام الإجراءات التحليلية بشكل مفيد في تقييم بعض سياسات إدارة المخاطر، مثل حدود الانتمان. كما أن الإجراءات التحليلية قد تكسون مفيدة في تقييم عامة أنشطة التحوط أو التغطية Hedging فعلى سبيل المثال إذا استخدم البنك المثلثات كأداة للتحوط وأنه كنتيجة للإجراءات التحليلية تم ملاحظة مقدار كبير من المكاسب أو الخسائر فإن كفاءة التحوط وفي حدل تساول، كما أن المحاسبة عن تلك المعاملات قد لا تكون ملائمة. وفي حالة عدم تجميع تلك التحليلات فإنه يجب على مراقب الحسابات أن وقوم بها بدقة.

وتعــتد كفاءة الإجراءات التحليلية على الدرجة التي نقدم بها الدارة البـــنك معــلومات تقصيلية، غير مجمعة، عن أنشطة المشتقات. وبالتالي إذا كانت تلك المحلومات متاحة فإن مراقب الحصابات سوف يكون قادراً على, أداء

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم الراجعة الدولية

إجسراءات تحليسلية مفيدة، أما إذا كانت المطومات غير متلحة فإن الإجراءات المطلب المسلمة والمعافلات المالية والمعافلات المالية والمعافلات المالية والمعافلات.

4/9/1- تقييم ادلة المراجعة: Evidence Evaluation

يتطلب تقييم أذلة المراجعة المتطقة بتأكيدات المشتقات من مراقب الحسابات قدر كبير من الحكم الشخصى وذلك تكون تلك التأكيدات ويخاصة الستأكيدات الخاصـة بالتقييم - تستند إلى افتراضات غير موضوعية، أو أنها حساسـة للتغيرات في الافتراضات الأساسية. فطى مبيل المثال فإن التأكيدات الخاصـة بالستقيم قحد تستند إلى افتراضات بشأن وقوع أحداث مستقيلية قد يصعب التنبؤ بها أو قد تستند إلى ظروف يتوقع وجودها الفترة زمنية طويلة.

وتجدد الإشارة هنا إلى أن معيار المراجعة الدولى رقم (540) بشأن أصراجعة الستقديرات المحامسيية " بوقس إرشادات المراقب الحسابات بشأن الحصول عـلى وتقييم أفلة المراجعة الكافية لتدعيم التقديرات المحاسبية الجوهسرية، وبالطبع يمكن الاستفادة بتسلك الإرشادات في مجال مراجعة المشتقات المالية.

10/1- الاختبارات الأساسية المتعلقة بتأكيدات الإدارة:

مـن أحـدث مداخل المراجعة الخارجية الآن ذلك المدخل إلذى يربط الإن ذلك المدخل إلذى يربط الاختـبارات والإجـراءات الأساسية بـتأكيدات الإدارة كما تضمنتها القوالم الماليـة. وكمـا يوضـح البعض (Arens et al, 2006) بمكننا الآن بلورة العلاقة بين اختبارات المراجعة الأساسية وتأكيدات إدارة البنك التجارى بشأن المشققات على النحو التالى:

1/10/1- الوجود والحدوث: Existence & occurrence

تتضمن الاختبارات الأساسية بشأن تأكيدات الوجود والحدوث الخاصة بالمشتقات المالية ما يلى :

- المصادقات من الطرف المحتفظ بالمشتقات المالية أو الطرف المشارك في
 عملية خاصة بتلك المشتقات.
- فحص الاتفاقيات الأساسية والمستندات المدعسة لها بما في ذلك
 المصادقات المسئلمة سواء كانت في شكل مصادقات ورقية أو إلكترونية
 بشأن المبالغ المقصح عنها بشأن المشتقات المالية.
- فحص المستندات الخاصة بالاعتراف اللاحق أو التسويات بعد تاريخ نهاية المنة المالية.
 - الاستفسارات والملاحظات.
 - الإقرارات الإدارية.

2/10/1- الحقوق والتعهدات: Rights & Obligation

تتضمن الاختمارات الأساسية بشأن تأكيدات الحقوق والتعهدات ما يثى :

- التأكيد بشأن الشروط الجوهرية مع المحتفظ بالمشتقات المالية أو الطرف
 المشارك في عملية خاصة بها.
- فحص الاتفاقيات الأساسية والوثائق المدعمة لها سواء كانت في صورة ورقية أو الكترونية.

3/10/1 الاكتمسال: Completeness

تتضــمن الاختــبارات الأساســية بشــأن تــأكيدات الاكتمال الخاصة بالمشتقات ما يلى :

مطالبة الطرف المحتفظ بالمشتقات أو أحد أطراف تلك الجلاقة بأن يقدم
 تفاصيل كل المشتقات والمعاملات مع البنك.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم الراجعة الدولية

- إرسال مصادقات صفرية الرصيد إلى الأطراف المحتمل احتفاظها بالمشتقات لاختبار اكتمال المشتقات المسجلة في السجلات المحاسبية.
- مسراجعة كشسوف الحسسايات الواردة من المساسرة للتحقق من وجود معاملات المشتقات والأرصدة القائمة في تاريخ الميز آنية.
- مسراجعة المصادقات المستلمة من أطراف عقد المشتقات والتي لم يتم
 مطابقتها مع سجلات المعاملات.
 - ه مراجعة العاصر التي ثم يتم تسويتها ومطابقتها.
 - فحص الاتفاقيات مثل القروض وعقود البيع التي تتضمنها المشتقات.
- فحص المستندات المتطقة بالأحداث التالية لتاريخ إعداد التقارير المالية.
 - ه الاستفسارات والملاحظات.
- قواعد المعلومات الأخرى والأوراق والتقارير ذات الصلة بأنشطة المشتقات المستلمة بوساطة لجنة الحوكمة بالبنك.

4/10/1 التقييم والقياس: Valuation & Measurement

أن الاختـبارات الخاصـة بتأكيدات التقييم يتم تصميمها وفقاً لُطريقة التقييم المستخدمة في القياس والإفصاح. وقد ينطلب إطار التقارير المالية أن يتم تقييم الأدوات المالية وفقاً لتكلفتها – القيمة المستحقة في ضوء العقد - أو وفقـاً للقيمة العادلة، وقد يتطلب أيضاً الإفصاح عن قيمة المشتقات وتحديد الخمـائر الهامـة التي يتم الاعتراف بها في صورة صافي مكاسب أو صافي خمائر قبل تحققها.

وتتضمن الإجراءات الأساسية اللازمة للحصول على دليل بشأن تقييم الأدوات المالية المشتقة ما يلى :

ه فحص مستندات وأسعار الشراء.

- التأكيد من الطرف المحتفظ بالمشتقات أو الطرف المشارك فيها.
 - فحص القدرة الإثنمانية للطرف المشارك في عملية المشتقات.
- الحصــول عــلى دلبل يؤيد القيمة العادلة للمشتقات المسجلة أو المفصح عنها وفقاً للقيمة العادلة.

وتجدر الإشارة إلى أن الطريقة المستخدمة في تحديد القيمة العادلة للمشستفات قد تختلف وفقاً لطبيعة الصناعة التي تعمل فيها الشركة كما هو الحسال في الينوك التجارية، ويتضمن ذلك أي إطار خاص للتقارير المالية قد يؤثر على تلك الصناعة. ومثل تلك الإختائفات قد ترتبط بالأسعار في الأسواق غير النشطة، خصومات التصفية الجوهرية والعمولات والتكانيف الأخرى التي يتم تحفلها في حالة التخلص من المشتقات المالية.

ومسن المعسروف مهنياً إن تقديسر قيمة المشتقات المالية هو أحد معسفوليات إدارة البنك، فإذا قام البنك بتقييم المشتقات باستخداء نموذج تقييم فيان مسراقب الحسابات لا يعسل كمقيم له كما أن الحكم الشخصى لمراقب الحسابات لا يحسل محسل الحكم الشخصى للإدارة، فعراقب الحسابات يختبر الستأكيدات بشان تحديد القيمة العادلة باستخدام نموذج عن طريق الإجراءات التالية :

- ه تقييسم مسدى معقوليسة وملاهسة النموذج، حيث يجب أن يحدد مراقب الحسسابات ما إذا كانت متغيرات السوق والافتراضات المستخدمة معقولة وملائمة وتم استخدامها يصورة متسقة من جانب إدارة البنك.
- ه إعادة حساب القيمة باستخدام نعوذج مطور بواسطة مراقب الحسابات أو بواسطة متخصص يعتمد عليه مراقب الحسابات. وعند إعادة أداء التقييم باستخدام السنموذج والبيانات الخاصة بعراقب الحسابات يمكنه تطوير توقعات مستقلة تستخدم في تأييد معقولية القيم المحسوبة عن طريق البنك.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعاير الراجعة الدولية

- ه مقارنة القيمة العادلة مع المعاملات الحديثة.
- تحديد حساسية التقييم للتغيرات في المتغيرات والافتراضات.
- فحص المستندات المدعمة لتسويات معاملات المشتقات اللاحقة لتاريخ نهاية فترة التقارير المالية للبنك.

5/10/1 العرض والإفصاح: Presentation and Disclosure

بلا شك تحد إدارة البنك مسئولة عن إحداد وعرض القوائم العالية بما يتوافق مع إطار التقارير المالية المائرم للبنك، ويتضمن ذلك العرض والإفصاح الكامل والعادل عن نتائج معاملات المشتقات والسياسات المحاسبية الملائمة.

ويجب على مراقب الحسابات أن يقيم ما إذا كان العرض والإفصاح عـن المشــقةات بتوافق مع إطار التقارير المائية. هذا ويستند الحكم المهنى لمراقب الحسابات بشأن مدى تمشى العرض والإفصاح عن المشتقات مع إطار التقارير المائية إلى ما إذا كانت :

- المسبادئ المحاسبية التى تم إختيارها وتطبيقها تتوافق مع إطار التقارير
 الماليسة للبسنك التجارى والذي يشمل كما قتنا معايير المحاسبة الوطنية والقوانين واللوائح ذات الصلة وتعليمات البنك المركزي.
 - المبادئ المحاسبية ملائمة للتطبيق في ظل الظروف الحالية.
- الإفصاحات ماكمة بما يكفل التزام البنك تماماً بمتطلبات الإفصاح الحالية الواردة في إطار التقارير المالية التي يتم في ظلها إعداد التقارير المالية مثل معيار المحاسبة الدولي رقم (39).
- المعلومات المقصح عنها في القوائم المالية قد تم تصنيفها وتلخيصها
 بطريقة معقولة أي بصورة غير مفصلة أو غير مركزة.

 القوائم المالية تعكس المعاملات الأساسية والأحداث بما يعبر عن المركز المالي، نتائج العمليات والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق مساهمي النك.

وتجدر الإشارة إلى أن إطار التقارير المائية يجب أن يوضح متطلبات العرض والإفصاح للمشتقات المالية. فعلى سبيل المثال قد تتطلب بعض أطر الستقارير المالية تقديم إفصاح عن إدارة مخاطر السوق، طرق قياس مخاطر السوق ومطومات أسعار السوق. بينما لا تتطلب أطر التقارير المالية الأخرى تقديم مثل ذلك الإفصاح كجزء من التقارير المالية بل تشجع البنوك على تقديم ذلك الإفصاح خارج نطاق القوائم المالية.

11/1 - الاعتبارات الإضافية بشأن أنشطة التحوط أو التغطية : Hedging

من المستقر محاسبياً أنه عند المحاسبة عن معاملات المشتقات باعتبارها أداة تحبوط، فإن بعض أطر التقارير المالية مثل معيار المحاسبة الدولي رقم (39) يتطلب من الإدارة - عند بدء المعاملة - أن تصف الأداة المشتقة على أنها أداة تحوط ويتزامن ذلك مع توثيق رسمى لكل من :

أ- علاقة التحوط.

ب- أهداف وإستراتيجيات البنك من إدارة المخاطر وعملية التحوط.

جــــ - كيف يقيد البنك فاعلية الإدارة المائية بغرض التحوط في مواجهة مخاطر التغيرات في القيمة العادلة للعناصر التي تم التحوط بشأنها أو لمقابلة التدفقات النقدية للمعاملات المتحوط بشأنها التى يمكن إرجاعها لمخاطر التحوط.

ويجب أن يجمع مراقب الحسابات أدلة مراجعة لكى يحدد ما إذا كانت إدارة البينك تلتزم بإتباع متطلبات المحامية عن التحوط الملائمة الواردة في، إطار التقارير المالية. ويتضمن ذلك متطلبات التحديد والتوثيق. بالإضافة إلى ذلك قان مراقب الحسابات يجمع أدلة المراجعة ليدعم توقعات الإدارة سواء -323-

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم الراجعة النولية

عـن بـدء معاسـلة الـتحوية أو أن معاملة التحوية سوف تكون ذات فاعلية مـرتفعة. وإذا لـم تقع الإدارة بإعداد التوثيق المطلوب من قبل إطار التقارير المالية المالام. الماليــة فــان القوالــم المالية قد لا تتوافق مع بطار التقارير المالية المالام. وتتطــلب معايير المراجعة الدولية الخاصة بتقرير مراقب الحسابات أن يبدى رأباً متحفظاً أو عكسياً في مثل هذه الحالة.

وعليـنا أن ندرك أن طبيعة ومدى التوثيق المحد بواسطة البنك سوف يختـاف وفقـاً لطـبيعة العناصر المتحوط بشأنها وأدوات التحوط، وفي حالة غياب أدلة المراجعة الكافية لتدعيم استخدام إدارة البنك للمحاسبة عن التحوط وهـو مـا يعنى أن مراقب الحسابات بواجه بحدود على نطاق المراجعة. وفي هذه الحالة تتطلب معابير المراجعة من مراقب الحسابات أن بيدى رأياً متحفظاً أو بهندع عن إيداء الرأي.

12/1-إقرارات الإدارة: Management Representation

ينظلب معيار المراجعة الدولى رقم (580)(أ) من مراقب الحسابات أن يحصس عسلى إقرارات ملائمة من الإدارة. ويتضمن ذلك إقرارات مكتوبة عن الأسور النهامـة المتعسلة بالقوالم المالية، وذلك عندما تكون أدلة المراجعة الملاعمـة الأخـرى لا يستوقع- بشكل معقول- وجودها. وعلى الرغم من أن الخطابـات بإقـرارات الإدارة عسادة ما يتم توقيعها من الأفراد المسئولين في البسئك عسن النواحى المالية، فقد يرغب مراقب الحسابات في المحصول على إقرارات بشأن أشطة المشتقات من هؤلاء الأقراد المسئولين عن تلك الأمشطة داخـل البسنك. واستناداً إلى حجم ومدى تعقد أشطة المشتقات فإن إقرارات الادارة عن الأدوات المالية المشتقة قد تتضمن ما يلى:

أهداف البنك فيما يتعلق بالأدوات المالية المشتقة. فعلى سبيل المثال هل
 يتم استخدام المشتقات لأغراض التحوط أم لأغراض المضاربة.

الفصل الغامس نعو حلول مهنية عملية لشاكل مراجعة حسابات البنوك التجارية

- تأكيدات القوائم المالية بشأن المشتقات المالية مثل :
 - أن تعكس السجلات كافة معاملات المشتقات.
- أن تتسم كافية الافتراضات والطرق المستخدمة في نماذج تفييم المشتقات بالمعقولية.
- مــا إذا كــانت كافــة المعــاملات قد تمت وفق أسس عادلة وعند القيمة السوقية العادلة.
 - ما إذا كانت هناك اتفاقيات جانبية مرتبطة بالأدوات المالية المشتقة.
- ما إذا كان البنك يلتزم بمتطلبات التوثيق الواردة في إطار التقارير المالية المشتقات.

وتوضيح معاييس المراجعة الدولية أن الإقرارات المقدمة من الإدارة لا يمكن أن تحسل محسل أدلة المراجعة الأخرى التي يتوقع مراقب الحصابات توافرها توافسرها. وإذا لم تتوافر أدلة المراجعة التي يتوقع مراقب الحصابات توافرها فيان ذلك لقد يشكل حدوداً على نطاق المراجعة. ووفقاً لمعايير تقرير مراقب الحسابات فإنه في مثل تلك الحالة يجب أن يبدى رأياً متحفظاً أو يمتنع عن إبداء الرأي.

13/1- الاتصال بالإدارة والأطراف المسئولة عن حوكمة البنك:

نستيجة لتحسول مراقب الحسابات على قهم للنظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية للبنك واختبارات الرقابة فإنه يكون على وعى بأهمية الاتصال بالإدارة والأطراف العملولة عن حوكمة البنك. حيث تطلب معابير المراجعة الدولية منه أن يجعل الإدارة على وعى - كلما كان ذلك ممكنا - وعلى مستوى المساولية الملام بنقاط الضف الجوهرية في تصميم وتشغيل نظام المحاسبة ونظام السرقابة الداخلية التي نمت إلى علمه. كما تتطلب معابير المراجعة الدولية بشان توصيل اعتبارات المراجعة الدولية بشان توصيل اعتبارات المراجعة إلى الإطراف المسئولة عن حوكمة البستك من مسرقاب المداجعة الهامة المياسبة عن عن حوكمة المياسبة عن الاعتبار قضايا المراجعة الهامة المياسبة عن عن حوكمة المياسبة عن الاعتبار قضايا المراجعة الهامة المياسبة عن حوكمة المياسة عن حوكمة المياسبة عن حوكمة المياسة عن حوكمة المياسبة عن حوكمة المياسة عن حوكمة المياسة عن حوكمة المياسة عن حوكمة المياسبة عن حوكمة المياسة عن حوكمة المياسة عن حوكمة المياسة عن حوكمة المياسة عن حوكمة المياسبة عن حربة عن حربة عن المياسبة عن حربة عن حربة

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية ر وفقاً لعايم الراجعة الدولية

المتعلقة بالحركسة، والتى تنشأ من مراجعة القواتم المالية وتوصيلها بشكل فورى إلى الأطراف المسئولة عن حوكمة البنك وذلك فيما يتطق بالمشتقات المالية، وتنضمن تلك القضايا ما يلى:

- نقاط الضعف الجوهرية في تصميم وتشغيل نظم المحاسبة والرقابة الداخلية بالبنك.
- افستقار الإدارة إلى فهسم طبيعة ومدى أنشطة المشبقات أو المخاطر المرتبطة بتك الأنشطة.
- الأضتقار إلى سياسة شساملة لإستراتيجية وأهداف استخدام المشتقات.
 وينضسمن ذلسك الرقابة التشغيلية وتعريف " فاطية" المشتقات المصممة
 كأداة للتحوط ومتابعة المخاطر والتقارير المالية.
 - الافتقار إلى القصل بين المهام والواجبات.
- 2- مشاكل التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات عند مراجعة
 حسابات البنوك التجارية :

سبق وأشرنا إلى أن عولمة صناعة البنوك الآن والاندماجات الوطنية والدولية والإقليمية من جهة وأن آلية ممارسة أنشطة البنوك من جهة أخرى، يع بحق أهم سمات صناعة البنوك في القرن الحادى والعشرين.

ومهنياً يمثل تحول البنوك التجارية بقوة نحو الاعتماد على تكنولهجيا المعطومات في ممارسة أعدائها ووظائفها من جهة وإتمام المعاملات عير موقع السنك عملى الإنترنت من جهة أخرى، قد خلق مشاكل مهنية تطلبت تطويسر أمساليب وإجراءات ومداخل المراجعة الخارجية على نحو ما سنرى لاحقاً في الصفحات التالية. واسم تكسن المنظمات المهنية ببعيد أو محزل عن اقتراح حلول الهذه المشساكل، فقد أخذ الاتحاد الدولي للمحاسبين على عاتقه مهمة اقتراح قواتم ممارسسات المسراجعة IASA وإصسار معايير مراجعة ISA توفر ارشادات كافية للتغلب على تلك المشكلة، وهذا ما سنركز عليه في هذه الفرعية.

1/2 - أثر التجارة الإلكترونية على مراجعة حسابات البنوك التجارية:

تستل قائمة ممارسات المراجعة الدولية 1013 IAPS بعنوان أثر التجارة الإنكترونية على مراجعة القوائم المالية (أ) إطاراً مرشداً متقدماً في هذا المجال، لأن الهدف من هذه القائمة توفير الإرشادات الكافية لمساحدة مراقب الحسابات عند مسراجعة حسابات بسنك يقوم بأنشطة التجارة عن طريق الحاسبات Computers عبير شبيكة عامة مثل شبكة الإنترنت (التجارة الإلكترونية)، وتوضح تلك القائمة بعض الأمور التي تساحد مراقب الحسابات عند الأخذ في الحسبان أهمية التجارة الإلكترونية بالنسبة لأعمال البنك وتأثير السجارة الإكثر من أجل إبداء رأى فني محايد على القوائم المالية لهذا البنك.

وسن المعروف أن الصليات والاتصالات التي تتم عبر شبكة الإنترنت عـن طـريق الحاسبات ليست جديدة على بيئة الأصال، ولكن مع الاستخدام المــتزايد الشبكة الإنترنت بين منشأة الأعمال والصلاء B2C، منشأة الأعمال ومنشاة أعسال أخرى B2B، وبين منشأة الأعمال والحكومة B2G، وبين منشاة الأعمال والموظفيس B2E، فإن التجارة الإلكترونية أوجدت أنواع جديدة من المخاطر يجب أن يأخذها البنك في الاعتبار، كما يجب أن يأخذها مــراقب الحمايات أيضاً في الاعتبار عند قبول وتخطيط وتنفيذ أعمال مراجعة القواتم المائية.

⁽¹)International Federation of Accountants (IFAC), "Electronic Commerce-effect on the Audit of Financial Statements". International auditing practices committee (IAPS 1013).

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لمايير للراجعة الدولية

1/1/2 ماهية الإنترنت:

يشير الإنترنت إلى شبكة حاسب آلى عالمية والتى تمكن من الاتصال
بيسن المنشات المختلفة والأقراد حول العالم. ومشى هذا أن أى حاسب آلى
منصسل بالإنترنت يمكنه أن يتصل بأى حاسب آلى آخر متصل عبر الإنترنت.
إن شسبكة الإنترنت هى شبكة عامة - يعكس الشبكات الخاصة التى تسمح فقط
للأشخاص المصسرح لهم فقط باستخدامها. إن استخدام الشبكة العامة يجلب
مخاطسر أخرى للبنك. كما أن الزيادة فى نشاطات البنك عبر الإنترنت ويدون
إدرك البنك لهذه المخاطر يتطلب من مراقب الصعابات أن يولى اهتماماً خاصاً
خاصاً

2/1/2 متطلبات التعامل الهني مع التجارة الإلكترونية في صناعة البنوك:

يحتاج مراقب الحسابات إلى استيقاء متطلبات مهنية عند التعامل مع التجارة الإلكترونية أهمها ما يلى :

1/2/1/2- المهارات والمرفة: Skills & Knowledge

يفتلف مستوى المهارات والمعرفة المطلوب لفهم تأثير التجارة الإكسترونية على عمالية المراجعة حسب درجة تعقيد نشاطات التجارة الإكسترونية للبنك، ويجب على مراقب الصابات أن وأخذ في اعتباره ما إذا كان الأفسراد القسائمون بهذه الانشطة لديهم تكنولوجيا المطومات الملاءمة ومعرفة الإنترنت قبل إجراء عملية العراجعة. عندما تكون التجارة الإلكترونية لها تأثير كبير على أعمال البنك فإن مستوى المعرفة المائم لتكنولوجيا المطومات وللأعمال عبر الإنترنت يتطلب ما يلي :

أ- فهم تأثير التجارة الإلكترونية على القوائم لنالية، وذلك من خلال:

- ه سياسة ونشاطات التجارة الإلكترونية للبنك.
- التكنولوجيا المستخدمة في نشاطات التجارة الإلكترونية للبنك والمهارات والمعرفة المتعقة بتكنولوجيا المعلومات لدى أقراد البنك.

المخاطـر المتطقة باستخدام البنك للتجارة الإمكترونية وكيفية إدارة البلك
لهذه المخاطر، ومدى ملاحمة نظام الرقابة الداخلية بالبنك في هذا النشأن.
 ب- تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة وتقبيم أدلة المراجعة.
 جــ تحديد تأثير اعتماد المنشأة على التجارة الإمكترونية ومدى قدرتها على
الاستمرار.

2/2/1/2 - الاستعانة بجهد الخيراء: Using work of an Expert

في يعسض العسالات قد يقرر مراقب الحسابات الاستعانة بعمل خبير. وعسند الامستعانة بغ بير، فسإن مسراقب الحسسابات يمكنه الحصول على أدلسة مراجعة ملاءمة وكافية لأغراض عطلية المراجعة. وطبقاً للمعيار الدولي ISA 620 الاستعانة بعمل الخبير " فإن مراقب الحسابات يجب أن يأخذ في اعتباره كيف يتم تكامل عمل الخبير مع عمل الآخرين في عملية المراجعة.

2/2- معرفة الأعمال: Knowledge of the Business

يتطلب المعيار الدولى ISA 310 محرفة الأعمان (أ) من مراقب الحسابات أن يحصل على معرفة كافية للأعمال حتى تمكنه من تحديد وفهم الأحداث، والعصليات والممارسات التي قد يكون لها تأثير كبير على القوائم المائية وعلى تقريره عن المراجعة.

ويشمل معرفة الأعمال المعرفة العامة للاقتصاد وللصناعة التي يعمل البستك في إطارها. إن الزيادة في استخدام التجارة الإلكترونية يمكن أن يكون لسه تأثير هام على بيئة الأعمال التقليدة للبنوك التجارية. وبصفة عامة تعد معسرفة مراقب الحمايات بطبيعة أعمال البنوك التجارية هامة مهنباً لكثير من الأسباب أهمها ما يلى :

 أ- إن معرفة مراقب الحسابات لطبيعة الأعمال تفيده في تقييم أهمية التجارة الإلكسترونية لأتشطة البنك ومدى تأثيرها على مخاطر عملية المراجعة.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم الراجعة الدولية

ولذلك يجب على مراقب الحسابات أن يأخذ في اعتباره التغيرات التي تحدث في بيسلة عسل البسنوك نستيجة التجارة الإكترونية والمخاطر المصاحبة للستجارة الإلكترونية وتأثيرها على القوائم المالية للبنك مع مسراعاة أنسه يحصل على الكثير من المعلومات من خلال الاستفسار من المسسئولين عسن الستقارير المالية، والقيام باستفسارات من الأشخاص القامين بأنشطة التجارة الإلكترونية بصورة مباشرة.

ب-للحصول على وتحديث معرفة بطبيعة أعمال البنوك، فإن مراقب
 الحمايات بجب أن يأخذ في الاعتبار تأثير ما يلى على القوائم المالية :

صناعة وأنشطة أعمال البنك.

1/2/2 - الصناعة وأنشطة أعمال النشأة :

- إستراتيجية التجارة الإلكترونية للبنك.
- مدى أنشطة التجارة الإلكترونية للبنك.
- ترتيبات التعهد ببعض الخدمات المصرفية.

وسوف نعرض كل من هذه النقاط ببعض التفصيل على النحو التالى:

The Entity's Business activities & Industry

مسن المعسروف أن أنشطة التجارة الإكترونية تعبر مكملة الأشطة الإعمال التقليدية المنشأة، فعلى سبيل المثال، إن المنشأة قد تستخدم الإنترنت لبيغ المنتجات التقليدية مثل الكتب والإسطوانات المدمجة من خلال عقود على شبكة الإنترنت. وعلى العكس، فإن التجارة الإلكترونية قد تستخدم لتقديم خط جديد من الإنتاج، ولذلك فإن البنك التجارى قد يستخدم موقعه على الإنترنت لأداء وتوصيل الخدمات الرقبية عبر شبكة الإنترنت.

وكما هو معروف فإن شبكة الإنترنت تفتقر إلى وجود خطوط جغرافية واضحة ومحددة للتوزيع، وفي كثير من الأحيان، ويصفة خاصة عندما يتم توصيل البضائع والخدمات عير الإنترنت، فإن التجارة الإلكترونية تكون قادرة على تقليل وإلغاء الحدود المفروضة بسبب الوقت والمعمافة. كما أن بعض الصناعات تكون أكثر استخداماً للتجارة الإنكترونية: وباعدًاءاً عليه فإن التجارة الإلكترونية في هذه الصناعات تكون في مرحلة ناضحة من مراحل التطوير. وعندما تكون صناعة المنشأة متأثرة بصورة كسبيرة بالتجارة الإثكترونية عبر الإنترنت، فإن مخاطر الأعمال يمكن أن تؤثر على القوائم المالية بصورة كبيرة. ومن أمثلة هذه الصناعات ما يلي :

- برمجیات الحاسب الآلی.
 - تجارة الأوراق المالية.
 - المعاملات البنكية.
- خدمات السفر والسياحة.
 - الكتب والمجلات.
 - الموسيقى.
 - الإعلان.
 - وسائل الإعلام.
 - التطيم.

2/2/2 إسر اليجية التجارة الإلكترونية للمنشأة:

The entity's E-Commerce Strategy

تتعلق إستراتيجية التجارة الإلكترونية للمنشأة بطريقة استخدامها لتكنولوجيا المطومات من أجل التجارة الإلكترونية وتقييمها لمستوى المخاطر المقسول، ويمكن أن يؤثر هذا على أمن السجات المالية ولحتمال وإمكانية الاعستماد على المطومات المالية التي أمكن إنتاجها. وعلى مراقب المصابات أن يسأخذ في الاعتسار إستراتيجية التجارة الإلكترونية للبنك وذلك في سياى فهمه لبيئة الرقابة، حيث يجب أن يركز هذا القهم على ما يلى :

 ما إذا كانت التجارة الإلكترونية توفر نشاطاً جديداً للبنك، أو ما إذا كانت تجعل أنشطة البنك الحالية أكثر كفاءة، أو الوصول إلى أسواق جديدة

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعاليم المراجعة النولية

- للأنفسطة الحاليسة للبنك، كما هو الحال عندما تتبع التجارة الإلكترونية عولمة الخدمات المصرفية للبنك.
 - ه مصادر ربح البنك ومدى تثوع وتغير هذه المصادر،
- تقييم إدارة البنك لـتأثير التجارة الإلكترونية على ربحية البنك وعلى مؤشراته المالية.
- اتجاه إدارة البنك نحو المخاطر وكيف يمكن لهذا أن يؤثر على مخاطر عمل الدنك.
- إلى أى مسدى قسامت إدارة البسنك بستحديد قسرص التجارة الإلكترونية
 ومخاطرها في صورة إستراتيجية مكتوبة ومدعمة بالرقابة الملاءمة.

3/2/2 مدى أنشطة التجارة الإلكترونية للوحدة:

The Extent of the Entity's E-Commerce Activities

القاعدة أن المنشاآت المختلفة تستخدم التجارة الإلكترونية بطرق
مختلفة - فطى سبيل المثال، يمكن أن تستخدم التجارة الإلكترونية للأغراض
التالية:

- و تواسر معلومات عن المنشأة وعن أشطتها فقط والتي يسمح للأطراف
 الأخرى للوصول إليها مثل المستثمرين، العملاء، الموردين، الممولين،
 الموظفين.
 - تسهيل العمليات مع العملاء حيث أن العمليات تتم عن طريق الإنترنت.
- الوصول إلى أسواق جديدة ولعملاء جدد عن طريق توفير المعلومات وإجراء العمليات عبر الإنترنت.
 - خلق نموذج جدید للأعمال.

وإذا كسائت القضسية الأسلسية فى هذا المجال تتطق بأى مدى يؤثر المستخدام الستخدام الإكثر مدى يؤثر المستخدام الستخدام الإكثر هو موضوع هام للمنتشآت التى لها موقع الكثرونى على شبكة الإنترنت، وبالتالى فسارة موضوع الأمن والرقابة الداخلية سيكون أكثر أهدية عندما يكون للشركة موقع الكثرونى على شبكة الإنترنت تستخدمه للتعامل مع الأفراد.

ويمكن القـول بصفة خاصة بأنه كلما كان البنك مشترك في النجارة الإكترونية، فإن النظم الداخلية به يجب أن تصبح متكاملة أكثر ومعدة بدرجة كبيرة. وأنه من المحتمل أن تكون الطرق الجديدة الآداء عمليات البنوك تختلف عـن الأشكال التقليدية لتلك الأعمال ونتدم أنواع جديدة من المخاطر البنكية، لعمل أهمها على الإطلاق مخاطر، أمن سلامة النظم الفورية مثل نظام التحويل ATM.

4/2/2- ترتيبات التعهيد ببعض الخدمات خارج المنشأة:

توصيل البضائع وبعض الوظائف المحاسبية وغيرها.

The Entity's outsourcing Arrangements

من المعروف أن العديد من المنشأت ليس لدبها الخيرة التقنية

لتصميم وتشخيل نظام معن داخل المنشأة للتعامل مع التجارة الإكثرونية.
ولذلك فيان المنشأت قد تعدد على منظمات الخدمات مثل مقدمي خدمات

الإسترنت وغيرها المكي توفر لهم الحديد من منطلبات تكنولوجها المعلومات

الاسترنت وغيرها المكي توفر لهم الحديد من منطلبات تكنولوجها المعلومات لكي

توفير العديد من المنظمات الخدمات لكي

وتعد صناعة البنوك واحدة من أكثر الصناعات استخداماً المفهوم أو نظام التعهد، خاصة فيما يتطق بتكنولوجيا المعومات والتجارة الإلكترونية والإنابة في آداء خدمات مصرفية معينة، محلية أو خارجية، ولعل من أوضح الأمشاة على ذلك الاعتماد على مراسلين في دول أجنبية للإباية في آداء خدمات تحويل الأموال والاعتماد على موردى خدمات الإنترنت Server في إتمام التحويل الإكتروني للأموال وتشغيل نظام التوقيع الإلكتروني.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لمايير الراجعة الدولية

ويهمنا أن نشير إلى أنه عندما يستخدم البنك منظمات الخدمات كوكيل عـنه، فـإن بعض السياسات والإجراءات والسجلات التى تحتفظ بها منظمات الخدمـات تكـون لها أهمية بالنسبة لمراجعة القوائم المالية البنك، ويجب أن سِـأخذ مراقب الحسابات فى اعتباره إذا كان التعهيد ببعض الخدمات المصرفية لارماً، وذلك لكى يحدد كيف تستجيب إدارة البتك للمخاطر التى تنشأ نتيجة هذا التعهيد.

5/2/2 تحديد المخاطر: Risk Identification

تواجه إدارة البنك الستجارى العديد من مخاطر الأعمال المتطقة يعمليات التجارة الإلكترونية للبنك- ومن أهم هذه المخاطر :

أ- مخاطر الأسن Security Risk المتطقة بالتجارة الإلكترونية، مثل الهجمات الفيروسية Virus Attacks ، وإمكانية الخداع من المسلاء والموظفيان عبن طريق الوصول غير المصرح له لقواعد البيانات، ومثال ذلك إمكانية اختراق البعض لقواعد بيانات المسلاء والتلاعب في أرصدتهم.

ب- السياسات المحاسبية غير الملاءمة - على سبيل المثال- التكاليف الرأسامالية مثل تكاليف إنشاء وتطوير المواقع الإلكترونية على شبكة الإنترنت، وتحويل العملات، وقضايا متطقة بالاعتراف بالدخل مثل:

مـا كـان إذا البنك رئيسياً أو وكيلاً وما إذا كان الاعتراف بإجمالى
 الإيرادات مثلاً أو يتم الاعتراف بإيراد العمولات البنكية.

 هما إذا كان بنك آخر قد منح الحق في الإعلان على نفس الصفحة الإلكترونية لبنكنا- وكيف يتم تحديد الأرباح.

جـــ عدم الخضوع للضرائب والمنطلبات القانونية الأخرى حيث أن عمليات التجارة الإلكترونية تذم عبر الحدود الدولية.

د- فَشَلَ العقود التي تتم بالطرق الإلكترونية أن تكون ملزمة.

- ه-- فشل الأنظمة أو البنية الداخلية للبنك.
- و- يحاول البسنك أن يستعامل مع يعض أخطار الأعمال التي تنشأ في ...
 التجارة الإلكترونية من خلال تطبيق بنية داخلية ملاءمة للأمن وأساليب رقابة ملاءمة - ولأغراض تأمين كل من :
 - ه التأكد من عملاء البنك ومورديه زوار موقعه.
 - التأكد من سلامة العمليات.
- الاتفاق على شروط الستجارة متضعناً اتفاقات التوصيل
 وشروط الاستمان وإجراءات فض السنزاع والتي تتضمن تتبع
 الإجراءات والعسليات لكي تتأكد من أن الطرف الآخر لا يستطع أن
 ينكر الشروط التي تم الاتفاق عليها.
 - الحصول على طرق دفع آمنة للعملاء.
 - إنشاء نظام لخصوصية وحماية المطومات.
- إســتخدم مــراقب الحصابات معرفته بالأعمال التحديد الأحداث، والععليات والممارسات المتعلقة بمخاطــر الأعمال الناتجة عن ممارسة نشاطات السـتجارة الإلكــترونية والتي في حكمه قد تؤدى إلى عدم معلامة القوالم المالية للبنك، أو تأثير هام في إجراءات المراجعة أو على تقريره هو عن مراجعة حسابات البنك.

3/2- قضايا قانونية وإجرائية: Legal and Regulating Issues

لا يوجد حتى الآن أى إطار قاتونى متكامل للتجارة الإلكترونية. لأن الأطر القاتونية في التضريعات المختلفة تختلف من حيث اعترافها بالتجارة الإلكترونية، ولكن إدارة البنك تحتاج إلى أن تطم القضايا القاتونية والتضريعية المقطقة بأنشطة التجارة الإلكترونية، فطى صبيل المثال، إذا ما كان البنك لديه آتية مناسبة للاعتراف بالتزاماته الضريبية وبصفة خاصة الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعابير الراجعة الدولية

وبصفة عامة، فإن العوامل التي قد تؤدى لوجود ضريبة على عمليات التجارة الإلكترونية تشمل :

- المكان الذي يكون فيه البنك مسجل قاتونياً.
 - إذا كان مكان العمليات يمكن تحديده.
- إذا كان خادم الموقع Web Server يمكن تحديده.
- إذا كان المكان الذي يتم منه توريد البضائع والخدمات يمكن تحديده.
 - يمكن تحديد ما إذا كانت الخدمات البنكية يتم آداتها.

ومسن ناهية أخرى فإن القضايا القانونية والإجرانية والتي قد تكون مرتبطة بالتجارة الإكترونية تشتمل على كل من :

- الالتزام بمتطلبات الخصوصية المحلية والدولية.
 - الإلتزام بتطبيق العقود.
- مدى قانونيـة أنشطة معينة مثل، المضاربة على الإنترنت، وتحويل أموال مرتبطة بضميل الأموال.
 - مخالفة حقوق الملكية الفكرية.

وتجدر الإشارة إلى أن معيار المراجعة الدولى250 ISA الاعتبارات القانونية وملامستها عند مراجعة القواتم المالية (أ) يتطلب عند تخطيط وتستفيذ إجراءات المراجعة لتقييم وتقرير النتائج، أن يعرف مراقب الحسابات بما إذا كسان هناك عدم التزام من جانب البنك بالقراتين واللوائح، وهل يؤثر ذلك بصورة جوهرية على القوائم المالية البنك. ويتطلب المعيار الدولى 250 ISA أيضاً، عند تخطيط أعمال المراجعة أن يحصل مراقب الحسابات على فهم عام للهيكل القانوني المطبق داخل البنك وفي الصناعة وكيف يلتزم البنك بهذا الإطار.

وقد يحستوى هذا الإطار في بعسض الحالات على بعسض الإجراءات القانونية وفي حين أن المعيار الإجراءات القانونية وفي حين أن المعيار الدولي 250 ISA 1 يوضح بأن مراقب الحصابات لا يستطع تتبع عدم الانتزام بالسوائح والقوانيت قبان عدم الانتزام به يجب أخذه في الاعتبار عند إعداد القوائم المائية المنابقة المنابقة عندما تظهر بعض القضايا القانونية أو اللاحية - في حكم مراقب الحصابات- قد يؤدى هذا إلى تحيل في تقريره عن القوائم المائية للبنك ومسيكون الله تأثير هام بالتأكيد على إجراءات المراجعة إن مراقب الحسابات يجب أن يأخذ في الاعتبار رد فعل إدارة البنك لهذه الفضايا.

4/2- الاعتبارات المتعلقة بالرقابة الداخلية:

Internal Control considerations

تستخدم الرقابة الداخلية لتقليل الأخطار المصاحبة لنشاطات التجارة الإكسرونية. ووفقا للمعار الدولى ISA 400 بشأن تقييم المخاطر والرقابة الداخلية يجب أن وأخذ مراقب الحسابات في اعتباره بيئة الرقابة وإجراءات السرقابة السيق مسيق المنشأة على نشاطات التجارة الإلكترونية، في بعض الحسابات، على سبيل المثال، عندما تتم نظم التجارة الإلكترونية، بصورة آلية أو عندما يكون حجم العمليات كبير، فإن مراقب الحسابات يمكن أن يقرر أنه مسنوى منخفض مقبول عن طريق الإجسراءات الهاسة، وفي هذه الحالات فإنه في الغالب يتم استخدام طريق الإجسراءات الهاسة، وفي هذه الحالات فإنه في الغالب يتم استخدام أساليب المراجعة المداحمة بالحاسب الألى.

ومسن مستظور الأمسن وأمانسة العمليات قان النواهي التالية للرقابة الداخلية تكون هامة عندما تشترك المنشأة في التجارة الإلكترونية :

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم المراجعة الدولية

 أ- المحافظة على أمانة إجراءات الرقابة في بيئة التجارة الإلكترونية مربعة النفير.

ب- الستأكد من إمكانية الوصول السجلات الهامة عند حاجة المنشأة لها،
 ولأغراض المراجعة.

1/4/2-الأمـــن: Security

إن بنية المنشأة الداخلية للأمن والرقابة المصاحبة تعتبر أجزاءُ هامة من نظام الرقابة الداخلية عندما تكون الأطراف الخارجية قادرة على الوصول إلى نظام المعاومات الخاص بالمنشاة باستخدام شبكة عامة مثل شبكة الإسترنت. وتكون المطومات آمنة متى تم استيفاء الأمانة، التوثيق، الشقة، الاعتداد، عدم الإنكار.

ومسوف تهستم المنشأة بالمخاطر الأمنية المرتبطة بتسجيل وتشغيل عصليات الستجارة الإلكسترونية عين طريق البنية الداخلية للأمن والرقابة المصاحبة. وتشمل البينية الداخلية للأمن والرقابة المصاحبة سياسة لأمن المعلومات، تقييم مخاطر أمن المطومات، المعايير، المقاييس، الممارسات، الإجسراءات والستى مين خلالها يتم إنشاء النظم الفردية والمحافظة عليها. وتشمل مقاييس مادية، وحمايات تقنية أخرى مثل كلمات المرور إلى المستوى الملاسم لصدق القوائم المائية، ويجب أن يأخذ المراجع في اعتباره في هذا المدد الأمور التالية:

 أ- فاعلية استخدام برمجيات حماية ضد الفيروسات لتحمى النظم من برمجيات البيانات غير المصرح بها والضارة.

ب- الاستخدام الفعال للتشفير Encryption وتشمل:

المحافظة على سرية وأمن التقال المطومات عن طريق - على سبيل المثال مفاتيح معمدة لفك الشفرة.

 مسنع الاستخدام السيئ لتكنولوجيا الشفرات عن طريق رقابة وحماية مفاتيح فك الشفرة الخاصة.

- جـــ الرقابة على تطوير وتنفيذ النظم المستخدمة لتدعيم نشاطات التجارة الاكترونبة.
- إذا كــاتت الــرقابة عــلى الأمن المستخدمة قعالة بالنسبة للتكنولوجيا
 الجديدة والتي يمكن أن تستخدم لمهاجمة أمن الإنترنت والتي أصبحت متاحة.

هـ- إذا ما كانت بيئة الرقابة تدعم إجراءات الرقابة المنفذة.

يجب أن يسأخذ مسراف الحسابات في اعتباره كمال، دقة، توقيت، اعستماد المعقومات المتوفرة التسجيل وتشغيل السجلات العالية المنشأة (أمانة العسليات). إن طبيعة وحجم تعقيد نشاطات التجارة الإمكترونية للمنشأة تؤثر على طبيعة وحجم المخاطس المتعلقة بتسجيل وتشغيل عمليات التجارة الإمكترونية.

. وعددة فإن التجارة الإلكترونية في بيئة الرقابة على أمانة العمليات مصممة في الغاتب بهدف:

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق للالية وفقاً لعايم الراجعة الدولية

- أ- التأكد من المدخلات.
- ب- منع تكرار أو حذف العمليات.
- جـــالتأكد من شروط التجارة المتلق عليها من قبل تشغيل الأمر ونشمل شــروط التوصــيل وشروط الانتمان والتي يمكن أن تتطلب على سبيل المثال .. أنه تم الدفع قبل تشغيل الأمر.
- د- السنفرقة بيسن تصفح العملاء وأوامرهم، والتأكد من أن الطرف الآخر
 لا يمكن فيما بعد أن ينكر الشروط التي تم الاتفاق عليها.
- هـــمنع التشغيل غير الكامل عن طريق التأكد من أن جميع الخطوات كاملة وتم تسجيلها (فطى سبيل المثال، في عملية بين المنشأة والعبيل: تم قبول الأمر واستلام النقدية، وتوصيل الخدمات والبضائع وتحديد النظام المحاسبي).
- الستأك من التوزيع الملاكم لجميع تفاصيل العمليات عبر النظم (قطى سبيل المثال : عندما يتم تجميع البيانات بصورة مركزية ويتم توصيلها إلى عدة مديرين لتنفيذ العمليات).
- ز الـــتأكد مــن أن المـــجلات يتم الاحتفاظ بها وتخزينها بصورة ملاءمة
 وآمنة.

3/4/2-تكامل العمليات: Process Alignment

يصنى تكامل العمليات تلك الطرق المعدة لتكامل نظم تكنولوجيا المعلومات مسع بعضسها وبالتائى تصل كأنها نظام واحد. وفي بيئة التجارة الإنكترونية، فإنه من المهم أن العمليات الناتجة من الموقع الإلكتروني للمنشأة رستم تضافيلها بصورة ملاءمة للنظم الداخلية المنشأة مثل النظام المحاسبي، نظام إدارة علاقات العسلاء، نظام إدارة المخزون، إن العديد من المواقع الإنكترونية لا تتكامل بصورة آلية مع النظم الداخلية. ويمكن أن تؤشر الطريقة الستى يتم بها تسجيل عطيات التجارة الإكترونية ونظها للنظام المحاسبي للمنشأة في يعض الأمور مثل : أ- كمال ودقة تشغل العمليات وتخزين المطومات.

ب- توقيت الاعتراف بأرياح المبيعات، والمشتريات والعمليات الأخرى.

وعسندما يكون من المقيد لتأكيد القواتم المائية، فإن مراقب الحسابات يسأخذ في اعتسباره الرقابة على تكامل عمليات التجارة الإنكترونية مع النظم الداخلية، والرقابة على تغيرات النظم وتحويل البيانات. 4/4/12 تأثير السحلات الالكترونية على المئة المراجعة:

The effect of Electronic Records on Audit Evidence

ومسن المعروف أن معراقب الحسابات قد يختبر الرقابة الآلية مثل اختسار أمانسة السجالات، التاريخ الإكثروني، التوقيعات الرقابة عند الأخذ في الاعتبار أمانة الدليل الإلكتروني، بناءاً على تقييم مراقب الحسابات الهدد السرقابة، فإنه يمكن أيضاً أن يأخذ في اعتباره القيام بإجراءات إضافية مثل مطابقة تفاصيل الصليات أو الأرصادة المحاسبية مع الطرف الأخر.

3- مشاكل مراجعة الرقابة الداخلية بالبنوك التجارية:

AICPA, "Consideration of Internal control in Financial Statement audit", Statement on audit standard No. 92.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم الراجعة الدولية

الداخلية والتقرير يمكن ذلك لأصحاب المصلحة في الشركة أمراً مرغوباً بصفة عامة للشركات المقيدة بالبورصة خاصة البنوك التجارية.

وفى هـذه الفـرعية فسـوف نعرض لأمم المشاكل المهنية وحلولها العملية فى مجال تقرير مراقب الحسابات عن الرقابة الداخلية بالبنوك التجارية على النحو الوارد فى الصنفحات التالية.

1/3 - توجهات المعابير المهنية بشأن مراجعة الرقابة الداخلية :

عسادة مسا توفسر المعايير المهنية في هذا الشأن الإرشادات اللارمة المراقب الحسابات المتعاقد مع البنك الإصدار تقرير نتيجة الاختيار فاعلية نظام السرقابة الداخلية على عملية إحداد التقارير المالية لهذا البنك في وقت معين، وعلى وجه الخصوص توفر هذه المعايير الإرشاد اللارم فيما يتطق بالآتي :

- الشروط الستى يجب توافرها في مراقب الحسابات القبول التعاقد الخاص نهاختسار فاعلية نظام الرقابة الداخلية للبنك والشروط الخاصة بعدم قبول التعاقد لمراجعة هذا الأمر.
- ب- الستعاقدات الخاصة باختبار فاعلية تصميم وتشغيل نظام الرقابة الداخلية البنك.
- جــ التكليفات الخاصة باختبار فاطية تصميم وتشغيل جزء من نظام الرقابة
 الداخلية (طى سبيل المثال، الرقابة الداخلية على التقرير المالى الخاص
 بقسم الحسابات الجارية، الاعتمادات).
- د- التكليفات الخاصة باختبار مدى ملائمة تصميم نظام الرقابة الداخلية للبنك
 (لا يوجد تأكيد Assertion عن فاعلية تشغيل الرقابة الداخلية).
- التكليفات الخاصة باختبار فاعلية تصميم وتشغيل نظام الرقابة الداخلية للبنك بناء على معيار محدد من قبل هيئة تنظيمية مثل الجنة بازل، والبنك المركزى).

وعلى الجانب الآخر، لا توفر هذه العايم الإرشادات بشأن الآثى:

أ- التكليفات الخاصـة باختـيار أساليب الرقابة Controlsعلى العمليات (الالتزام بالقوانين واللواتح).

 ب- الإجسراءات المتفق عليها الخاصة بالتعاقدات (الخدمات الأخرى المتطفة بالرقابة الداخلية للبنك والتي تم تغطيتها من قبل الإصدارات الأخرى).

جــ- التكليفات بآداء الخدمات الاستشارية.

2/3 ـ جوهر التكليف بمراجعة الرفابة الداخلية بالبنوك التجارية :

من المعروف أن نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية هو عبارة عن عساية يتم تصميمها لتوفير تأكيد معقول يتعلق بإمكانية الاعتماد على الستقارير الماليسة وإعداد القوائم المالية للأغراض الخارجية طبقاً للمبادئ المحاسسية المقسولة قبولاً عاماً (GAAP). فقد يكون هناك بعض أساليب السرقابة عسلى التقارير المالية في نظم المعقومات المصممة خصيصاً لتحقيق أهسداف أخرى بخلاف الأهداف المتطقة بالتقرير المالي مثل الأهداف المتعلقة بالتقرير المالي مثل الأهداف المتعلقة بالتقرير المالي مثل الأهداف المتعلقة بالتقرير المالي مثل الأهداف

وعادة تهتم المعايير المهنية في هذا الشان فقط بأساليب الرقابة التي تتعسلق بسالقواتم المالية السنوية أو الفترية أو كلاهما الخاصة بالبنك. ويجب عسلى مراقب الحسابات المتعاقد مع البنك لاختبال فاعلية نظام الرقابة الداخلية الخساص به أن يلتزم بالمعايير العامة، معايير العمل الميداني، ومعايير التقرير المعايير الخاصة بالإضافة إلى المعايير الخاصة بالأداء والتقرير التي سوف نوضحها لاحقاً.

ومدن المستفق عليه أن مراجع القوائم المالية للبنوك المسجلة في البورصة والمستفاقد للقيام بمسراجعة القوائم المالية للبنك أن يتحقق من، ويقصح عدن، تقييم إدارة المسئك لنظام الرقابة الداخلية على عملية إعداد السنك ويقميع الإرشاد المذكور في المعايير

المهانية الخاصاة بمراجعة الرقابة الداخلية على عملية إعداد التقرير المالي الخاص بالبنك بجانب مراجعة القوائم المالية.

3/3- التكليفات الأخرى لمراقب الحسابات ذات الصلة بمراجعة الرقابة الداخلية:

من الخدمات الأخرى التى يمكن أن يكلف بها مراقب الحسابات بجانب مراجعة الرقابة الداخلية ما يلى :

أ- قد يقدوم مراقب الحسابات باختبار أو أداء إجراءات متفق عليها تتطع بفاصلية نظام السرقابة الداخلية البنك، على الجانب الآخر، يجب على مراقب الحسابات ألا يقبل التعاقد بشأن مراجعة هذا الأمر أو تأكيد مكتوب بشأته، حتى لا يتعارض مع مهمة مراجعة الرقابة الداخلية لدى البنك.

د- إن نستائج الأمساليب السرقايية التى قد يقوم بها مراقب الحسابات يجانب الستعاقدات لا يجب أن تمستخدم كأساس لتأكيد الإدارة المتطق بفاعلية السرقاية الداخلية عنما يكون هذا المراقب متعاقد أيضًا لاختبار فاعلية الرقاية الداخلية للوحدة.

4/3 أهداف التكليف بمراجعة الرقابة الداخلية بالبنوك التجارية:

أهدد شروط آداء هذا التكليف هدو أن يقدوم الطرف المسئول Responsible party أى الإدارة المسئولة عنن فاعلية نظام الرقابة الداخلية. وعند القيام الرقابة الداخلية. وعند القيام بهدا الستأكيد، فسإن الإدارة مطالبة بتقيم فاعلية الرقابة الداخلية للبنك على عصلية إعداد القوائم المالية، ويعتبر هذا التقييم هو الأساس لتأكيد الإدارة. ويصبح هدف مسراقيه العسابات من اختبار تأكيد الإدارة المتطقى بالرقابة الداخلية على التقوير المالي هو إيداء رأى عن فاعلية هذه الرقابة.

ويستطيع مراقب الصابات أن يحقق هذا الهدف من خلال إبداء رأى عن:

أ- مـــا إذا كــان التأكيد المكتوب المقدم من إدارة البنك المتطق بفاعلية نظام السرقاية الداخسلية عسلى عملية إعداد القوائم المالية قد ثم التعبير عنها بشكل مقبول، في جميع الجوانب الهامة، يناء على معيار مناسب.

 أن فاعطية السرقابة الداخطية على عملية إعداد القواتم المالية الخاصة بالبستك قد تـم إعدادهـا في جميع الجواتب الهامة، بناء على المعيار الرقابي.

وانطلاقـــاً مــن هذا الهدف المهنى من خدمة مراقب الحصابات بشأن الرقابة الداخلية يجب أن يأخذ في اعتباره ما يلى :

أ- ســواء كـــان مــرىقب الحصابات يبدى رأياً عن تأكيد إدارة البنك أو رأياً مباشـــراً عــلى فاعــلية الرقابة الداخلية، فإنه يجب أن يقيم فاعلية نظام الرقابة الداخلية استناداً إلى معيار الرقابة Control Criteria ويحصل

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق للألية وفقاً لعايم الراجعة الدولية

عـلى الدليـل الكـافى الذى يساتد رأيه فى هذا الشأن. ويما أن مراقب الحسابات فى حاجة للحصول على نفس الدليل لأى من بدائل التقرير، فإن الإرشاد المهنى الذى يسرى على التكليف بهدف الاختبار بسرى على كلا البدينين.

ج.- بجب أن يقوم مراقب الحسابات بتخطيط وأداء أصال التكليف للحصول على تساكيد معقول بشأن وجود رقابة داخلية فعالة على صلية إحداد القوائس المائية من جميع الجوائب الهامة. ولا يمكن الوصول إلى تأكيد مطلق في هذا الشأن تتيجة لطبيعة أدلة التحقق وطبيعة حدود نظام السرقابة الداخلية. وبناء على أمائة، فإن اختبار الرقابة الداخلية بناء على معايير التصديق قد لا يكشف عن وجود ضعف جوهرى، والاكتشاف اللاحق لوجود مثل هذا الضعف لا يعتبر في حد ذاته دليل على القشل في المحتصل على تسأكيد معقول، أو أن التخطيط أو الأداء أو الحكم عبرير مناسب، أو حدم بذل العالية المهنية اللازمة، أو القشل في تتباع معايير التصديق المهني.

ويصفة عامة لأن رأى مراقب الحسابات فيما يتخق بالرقابة الداخلية يعسنمد على مفهوم الحصول على تأكيد معقول، فإنه لا يعتبر ضامناً وتقريره لا يمثل ضماتاً بفعالية الرقابة الداخلية فعالية مطلقة.

5/3- خصائص الرقابة الداخلية:

مـن المتفق عليه أن نظام الرقابة الداخلية على عملية إعداد القوالم الماليـة هـو عملية تم تصميمها لتوفير تأكيد معقول يتعلق بإمكانية الاعتماد عـلى الـتقرير المـالى وعلى إعداد القوائم المالية للأخراض الخارجية طبقاً للمــبادئ المحامــيية المقبولة قبولاً عاماً. ويصفة عامة فإن الرقابة الداخلية الفعالــة على التقرير الدالى توفر تأكيداً معقولاً بأنه سوف يتم اكتشاف ومنع السحريفات الجوهرية في القواتم المالية على أساس وقتى بواسطة الموظفين من خسلال الإطار الطبيعى للقيام بالوظائف الموكلة إليهم، وتشمل فاعلية الرقابة الداخلية فاعلية التصميم وفاعلية التشغيل، حيث تتطق فاعلية التصميم بما إذا كانت الأساليب الرقابية مصممة يشكل ملاتم لكى تكتشف وتمنع وقوع السحريفات الجوهارية، أما فاعلية التشغيل فتنطق بكيفية تطبيق الأساليب الرقابية،

واتطلاقاً مسن هَاذا الهدف العام المرقابة الداخلية يمكن بلورة أهم خصائص تلك الرقابة فيما يلى:

آ- تعتبر المكونات التى تمثل نظام الرقابة الداخلية البنك دالة فى التعريف وتوصيف السرقابة الداخلية المستخدم بواسطة إدارة البنك الأغراض تغييم فاعليتها على سبيل المثال، قد تختار الإدارة تعريف وتوصيف السرقابة الداخلية المحدد فى السرقابة الداخلية المحدد فى السرقابة الداخلية المحدد فى السرقابة الداخلية المحدد فى المناسور من قبل لجنة (Committee of Sponsoring Organizations COSO) الستاجة إلى لجنة ترادواى Harris محساته المحددة من خلال تقسيمه الساتهة إلى لجنة ترادواى Ari الخليلة للوحدة من خلال تقسيمه إلى هذا الإطار بوصف نظام الرقابة الداخلية للوحدة من خلال تقسيمه إلى المحلمات والاتصالات، والمتابعة. وعلى ذلك، إذا قامت الإدارة باختيار تعريف وتوصيف الرقابة الداخلية بخلاف هذا التعريف، ستصبح هذه الدكونات غير ملائمة.

ب- بصقة عامـة، تتضـمن الــرقابة الداخـلية أساليب الرقابة الماتعة
 الروم الأساليب الرقابية المصمعة لمنع
 كــدوث التحريفات) وأساليب الرقابة الكاشفة Detective Controls

وهي تـك الأساليب الرقابية المصمعة لاكتشاف تحريف حدث بالفعل) وذلك من أجل تخفيض الخطر الناتج عن وقوع التحريفات. وعادة ما تهستم الوحدات الاقتصادية بالأساليب الرقابية الماتعة عن الأساليب السرقابية الكاشسفة. حيث أنها الأكثر كفاءة في منع التحريفات من الحدوث عن اكتشافها وتصحيحها. وعلى الرغم من ذلك، فإنه من غير المستوقع وجدود أساليب رقابية فائقة الكفاءة. ثذلك، يجب أن يحتوى نظام الرقابة الداخلية الهيد على المزيج الملام من الأساليب الرقابية الماتعة والكاشفة.

ج.— يمكن للرقابة الدندئية، بصرف النظر عن كوفية تصميمها وتشفيلها، أن توقير تــاكيداً محقولاً فقط للإدارة ومجلس الإدارة فيما يتحقق بتحقيق هذه أهداف الرقابة الدناخية الخاصة بالبنك. ولكن يتأثر لعتمال تحقيق هذه الأصداف بالقيود الموجودة داخل نظام الرقابة الداخلية. ويتضمن ذلك إمكانية خطأ الحكم الشخصى فى اتخاذ القرارات وبالتائل فإن أن أن وجم قصور فى نظام الرقابة الداخلية يمكن أن تحدث بسبب العنصر البشرى مــنان الأخطــاء أن الإحرفائلة المين أن تحدث بسبب العنصر البشرى لختراق الأساليب الرقابية الدوث تصادم بين شخصيتين أن تكثر لغيب هيمنة الإدارة على الرقابة الداخلية.

بمكن للعادات، والثقافة، ونظام حوكمة البنك أن يمنع حدوث تزوير من
قــبل الإدارة ولكــن هــذه الأســاليب ليست أساليب ماتعة مطلقة فمن
الممكس أيضاً لبيئة رقابية فعالة أن تساعد على لحتمال وقوع غش،
عــلى سبيل المثال، قد يستطيع مجلس إدارة فعالة، لجنة مراجعة، قسم
مراجعة داخــلية أن يحد من التصرفات غير المائمة من قبل الإدارة.
عــلى الجــانب الآخر، فإن بيئة الرقابة عندما تكون غير فعالة، فإنها
تــتجامل فاعــلية المكونــات الأخرى. على سبيل المثال، عندما تصبح
طــبيعة الحوافز الإدارية وسيلة لحث الإدارة على تصد تحريف القوالم

الدالية، فإن فاعلية نظام الرقابة الداخلية قد تنخفض. وقد تتأثر فاعلية نظام الرقابة الداخلية عكسياً بحوامل أخرى مثل تغيير ملكية البنك، أو السرقابة، الستخيرات في الإدارة أو في أفسراد آخرين أو التطويرات في السوق، صناعة المصارف.

6/3 تعريف عيوب الرقابة الداخلية وأوجه القصور الجوهرية والضعف الجوهرى:

يمكن أن تتضمن الرقابة الداخلية المستويا في التضميم سواء عند عدم وجود عبوب التصميم سواء عند عدم وجود عبوب التصميم سواء عند عدم وجود أسلوب رقابي هام أو أن الأسلوب الرقابي الموجود مصمم بشكل غير الالق لدرجية أنه بالرغم من عمل الأسلوب الرقابة كما تم تصميمه فإن الغرض من السرقابة لا يتم تحقيقه بشكل دائم. وتقع عبوب التشغيل عندما يكون الأسلوب السرقابة المصمم بشكل جيد لا يعمل كما هو مصمم له أو أن الشخص الذي يقوم بهذا الأسلوب الشكوب المستوابة أو المؤهلات الضرورية للقيام بهذا الأسلوب بشكل فعال.

ويمكن لعوب الرقابة الداخلية المتطقة بإعداد التقرير المالى أن تؤثر عكســياً على عملية بدء وتسجيل وتشغيل والتقرير عن البيانات المالية بشكل يتمـــق مــع تــأكيدات الإدارة الموجودة في القوالم المالية. وتتراوح عيوب الــرقابة الداخــلية المتعــلقة بالتقرير المالى من عيوب الرقابة الداخلية غير المنتابعة إلى أوجه ضعف جوهرية في الرقابة الداخلية، وذلك كما يلى :

- أ- يعننى العيب الجوهـرى وجود عيوب فى أسلوب رقابى جوهرى فى الـرقابة الدائــلية أو مجموعة من العيوب يمكن أن تؤدى إلى وجود تحريفات فى القوائم المائية أكثر من كونها غير متتابعة.
- ب- أسا الضسط الجوهرى Material Weakness فيحنى وجود عيب
 جوهسرى أو مجموعة من العوب الجوهرية تمنع نظام الرقابة الداخلية
 الخاص بالوحدة من توفير التأكيد المعقول بأنه سيتم منع التحريفات

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعابير الراجعة الدولية

الجوهـرية أو اكتشافها على أساس وقتى بواسطة الموظفين من خلال الإصار الطبيعى للقيام بوظائفهم الموكلة إليهم. إن عدم القدرة على توفير هذا التلويب الجوهرية توفير هذا التلويب الجوهرية أن تصميم أو تتشغل إحدى مكونات الرقابة الداخلية لا يقلل إلى مستوى منخفض نسبياً خطر التحريفات الناتج عن وجود يقلل إلى مستوى منخفض نسبياً خطر التحريفات الناتج عن وجود ولا يتم اكتشافها في الوقت المناسب بواسطة الموظفين من خلال المصاب الطبيعى للقيام بالوظائف الموكلة إليهم لذلك فإن وجود ضعف جوهـرى في الرقابة الداخلية يعنى مراقب الصابات من إصدار تقرير غير متمتفظ بشأن فعائية عمل نظام الرقابة الداخلية.

ج...- بجب على مراقب الحسابات إستخدام حكمه المهنى عند إصدار حكمه
 عسلى مسا إذا كسانت العبوب الموجودة فى نظام الرقابة الداخلية تعتبر
 عبوباً جوهرية أو أوجه ضعف جوهرية.

7/3- شروط آداء التكليف بمراجعة الرقابة الداخلية بالبنوك التجارية:

- أ- تقبل الإدارة وتقر بمسئوليتها عن فاعلية نظام الرقابة الداخلية الخاص بالبنك.
- ب- تقوم الإدارة بتقييم فاعلية نظام الرقابة الداخلية للبنك بناء على معيار رقابي مناسب.
- جـــ تقوم الإدارة بتوثيق تقييمها لقاعلية نظام الرقابة الداخلية مستخدمة
 الأدلة العاف.ة.
- د تقدم الإدارة تأكيداً مكتوباً بشأن فاعلية نظام الرقابة الداخلية الخاص بالبنك.

- مــــ بالنسبة لـــتوثيق الإدارة لعملية تقييم فاعلية نظام الرقابة الدخلية فيجب أن يتضمن التوثيق العاصر الآتية :
- الأمساليب السرقابية على بدء، تسجيل، تشغيل، والتقرير عن أرصدة الحسسابات، والمعسامات، والأهمساحات الجوهرية، وما يتطق بهما من تأكيدات في القوائم المالية.
- الأساليب الرقابية على اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المتوافقة مع
 المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.
 - الأساليب الرقابية والبرامج المضادة للفش.
- الأساليب السرقابية، متضمنة الأماليب الرقابية العامة على تكنولوجيا
 المعلومات، التي تعتمد عليها الأماليب الرقابية الأخرى.
- كـل أسلوب رقابى جوهرى ضمن مجموعة من الأساليب الرقابية يعملون سوياً لتحقيق هدف رقابى معين.
- الأسساليب السرقابية عملى المعمامات الجوهسرية غير الروتينية وغير المنتظمة (مثل الحسابات التي تتضمن الأحكام والتقديرات).
- « الأساليب الرقابية على عملية التقرير المالى في نهاية الفترة متضمناً ذلك السرقاية على عملية التقرير المالى في الإسراءات المستقدمة في إيخال إجمالى المعاملات في الأستاذ العام؛ البدء، تعجيرا، وتشغيل قبود اليومية في الأستاذ العام؛ لتسجيل التسويات المكررة وغير المكررة للقوائم المالية (مثل التسويات المكررة وغير المكررة للقوائم المالية (مثل التسويات المتراعة وإعادة التصنيف).

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم الراجعة النولية

- هــــ/2- ومن العوامل التي يجب على الإدارة أن تأخذها في الاعتبار لتحديد ما إذا كانت الأساليب الرقابية جوهرية أم لا ما يلي :
- احتمال أن فشل الأسلوب الرقابي بمكن أن يؤدى إلى تحريف الدرجة التي
 يمكسن مسن خلالها للأساليب الرقابية الأخرى أن تحقق نفس الأهداف
 الدقاسة.
- تحديد أى المواقع أو وحدات الأعمال بجب استخدامها عند تقييم الوحدات متعدة المواقع أو وحدات الأعمال.
- توثيــق تصــميم الأســاليب الــرقابية الجوهرية المتطقة بتأكيد الطرف المســلول. ولابــد لهذا التوثيق أن يتضمن كل مكون من مكونات الرقابة الداخلية، كيفية بدء، تسجيل، تشغيل، والتقرير عن المعاملات الجوهرية، الأســاليب الرقابية المصمـة لمنع واكتشاف الخطأ أو الغش في الأرصدة الجوهرية للحسابات والمعاملات والإقصادات، متضمناً ذلك الشخص الذي يقدم بهذه الرقابات، وما يتطق بنك من قصل في المهام، عملية إقفال الحسابات في القوائم المالية والأساليب الرقابية التي توفر الحماية.
 - تقييم فاعلية تصميم الأساليب الرقابية.
- ه تقييم فاطية تشغيل الأساليب الرقابية بناء على الإجراءات اللارمة لتقييم فاعسلية تشغيلها. ومن أمثلة هذه الإجراءات اختبار الأساليب الرقابية من قسيل المسراجعة الداخلية، واختبار الأساليب الرقابية من قبل الآخرين في ظل توجيهات الادارة.
- استخدام تقاريس المنظمات الخدمية، أو من خلال عملية تقييم ذاتى
 تتضمن الإجراءات اللازمة لتقييم فعالية عمل الأساليب الرقابية.
- وعـند تقييـم قعاليـة تشغيل الأساليب الرقابية، فإن الاستفسار وحده لا يكـفى. فقـد تؤثر عمليات تقييم الخطر والمتابعة الخاصة بالوحدة على اختـبار الإجـراءات التي يجب القيام بها، وعلى الأساليب الرقابية التي -352.

يجــب اختــبارها، ووقــتية الإجراءات والمواقع التي يجب إدخالها ضمن عملية التقييم. فلايد من تقييم جميع المواقع والأساليب الرقابية الجوهرية المتطقة بكل تأكيد عن فاطية الرقابة الداخلية.

لأغراض هذا الإصدار، فإن الطرف المسئول لا يستطيع أن يستخدم نتائج
 اختـــبارات الــرقابة التى قام بها مراقب الحسابات كأس لاستنتاجاته عن
 فاعلية الأساليب الرقابية.

 تحدید أی العوب الرقابیة ذات القیمة، كمیاً أو وصفیاً أو كلاهما، بحیث یمثلان عیوب جوهریة أو ضعف جوهری.

• توثيق نتائج التقييم.

توصيل النتائج إلى مراقب الحسابات أو الآخرين كلما كان ذلك ممكناً.

ان توثيق التصميم الخاص بالأساليب الرقابية الجوهرية يوفر دليل على
 أن الأسساليب السرقابية، بعسا في ذلك الستغيرات في هذه الأساليب،
 متم تحديدها، وتوصيلها إلى المسئولين عن المتابعة في الوحدة.

إن توثيق كيفية عمل الأساليب الرقابية يسهل من تدريب الأفراد و التوثيق على استمرار عمل هذه الأساليب الرقابية في حالة تغيير الأفراد و التوثيق غير المناسب لتصميم الأساليب الرقابية الجوهرية قد يؤدى إلى حدوث عيوب جوهرية أو ضعف جوهري، لأن التوثيق يوفر الأساس للاتصال المناسب بين الأفراد فيما يتختج مسئوليات القيام بالأساليب الرقابية، كما يساعد على تقييم ومستابعة الوحدة للتشعيل الفعال للأساليب الرقابية، بالإضافة إلى ذلك، أن الستوثيق غير الملائم قد يمثل عالى على قطود على نطاق التعاقد في يمثل عالى على نطاق علية التعاقد إن وضع قبود على نطاق التعاقد أن وضع قبود أن يتالم الداء رأيه أو يبدى رأياً متحفظاً،

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية وفقاً لعابير الراجعة النولية

- ال غياب الدليسل الكافى الذي يسائد تكويم الطرف المسئول لقاعلية تشخيل الأسساليب السرقابية يمثل ضعف جوهرى يؤدى إلى تحفظ فى التقرير. ذلك لأن المكون الخاص بالمتابعة من مكونات الرقابة الداخلية لا يمكن أن يتم تحديده فى غياب الدليل الكافى لمسائدة تأكيدات الإدارة. إن غياب الأخطاء والتحريفات فى القوائم المائية لا يمكن فى حد ذاته أن يشاسبر إلى أن نظام السرقابة الداخلية فعال ولا يمثل أساس كافى التأكيدات الخاصة بالرقابة الداخلية.
- و- لابحد أن يقسوم الطرف المسئول بتوفير تأكيد مكتوب عن فاعلية نظام السرقابة الداخلية للوحدة. وقد تقدم الإدارة تأكيدها المكتوب في أي من الأشكال الآتية :
 - تقرير منفصل بجانب تقرير مراقب الحسابات.
 - خطاب إدارى إلى مراقب الحسابات.
- ز بمكن للتأكيد المكتوب الخاص بالطرف المسئول عن فاعلية نظام الرقابة الداخسلية للوحدة أن يأخذ عدة أشكال. على الجانب الآخر، لا يجب على مراقب الحسابات أن يقبل تأكيد يحتوى على درجة عالية من التقدير.
- بصرف السنظر عن منا إذا كنان عبيل مراقب الصابات هو الطرف المسئول، فنإن رفض الطرف المسئول انقديم تأكيد مكتوب كيز م من الاغتنبارات الخاصة بالتعاقد قد تؤدى إلى المنحاب مراقب الحسابات من التعاقد.

على الجانب الآخر، وستثنى من ذلك، عندما يكون اختبار نظام الرقابة الداخسلية هو مطلب قانونى. فى هذه الحالة، لابد لمراقب الحسابات أن يمتنع عن ابداء رأيه بشأن الرقابة الداخلية إلا إذا حصل على دليل يضمن إيداء رأى عكسى، وإذا قام مراقب الحسابات بإبداء رأى عكسى ولم يقم الطرف المسئول بتوفير تأكيد، فلابد من تقييد استخدام تقرير مراقب الحسابات. الحسند بدء التعاقد، لابد أن يتناقش مراقب الحسابات مع العميل والإدارة المسئول في حاوتها إلى إمداد مراقب الحسابات بخطاب أو إقرار مكتوب "Written Representation Letter" قبل استنتاج نتيجة التعاقد. في هذا الخطاب، مسيطلب من الإدارة أن توفر، بالإضافة إلى عناصر أخرى ممكنة، اعتراف مكتوب عن مسئوليتها عن التصميم والحفاظ على نظام الرقابة الداخلية، وتأكيداته بشأن فاعلية نظام الرقابة الداخلية مع تحديد المعيار الرقابي المستخدم. إن رقض الإدارة لتقديم هذه الطنبات تمثيل قيد على نطاق التعاقد.

8/3-آداء أعمال التكليف باختبار الرقابة الناخلية:

Examination Engagement

عند القيام باختبارات التكليف لتقييم فاعلية نظام الرقابة الداخلية على إعداد الستقرير المسالى الخاص بالبنك، فإن مراقب الحسابات يقوم بالاختبار لستخفيض خطر التصديق Attestation Risk إلى مستوى منخفض، بحيث يبدى مراقب الحسابات رأياً سليماً بشأن:

 أ- مــا إذا كــان تــأكيد الإدارة عن فاعثية الرقابة الداخلية على التقرير المــالى قد تم إحدادها يشكل مقبول، فى كل جوانبه الهامة، بناء على معيار رقابي معين.

ب- فاعسلية الرقابة الداخلية على التقرير المالي، في كل الجوانب الهامة،
 بالاستناد إلى المعيار الرقابي.

ويصدقة عاصة يجب أن يتعلق رأى مراقب الحسابات بفاعلية نظام السرقابة الداخسلية كله وليس بفاعلية كل مكون على حدة، وعلى سبيل المثال (بيسلة الرقابة، تقييم الخطر، أنشطة الرقابة، المعلومات والاتصال، والمتابعة) مسن مكونسات الرقابة الداخلية. لذلك، فإن مراقب الحسابات يأخذ في اعتباره العلاقسات المتسبادلة بيسن المكونات الخاصة بالرقابة الداخلية لتحقيق أهداف

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق للالية وفقاً لعايم الراجعة النولية

المعيسار السرقابي. على الجانب الآخر، لابد أن يقوم مراقب الحسابات بتقييم فاعلية تصميم وتشغيل كل مكون من مكونات الرقابة الداخلية.

إن إدراك مراقب الحسابات لوجود عيب أو ضعف جوهرى في أي من مكونات الرقابة الداخلية قد يودى إلى رأى متحفظ أو عكسى.

ومسن ناحية أخرى يجب مراعاة عدة اعتبارات مهنية في هذا الشأن أهمها ما يلى :

- لإسداء رأى، يجب على مراقب الحسابات أن يقوم ببعض الإجراءات
 للحصــول عــلى الدليــل الكافى بشأن فاعلية تصميع وفاعلية تشغيل
 السرقابة الداخلية مما يؤدى إلى تخفيض خطر التصديق إلى مستوى
 منخفض ومناسب.
- وعلد تقيم فاطية تصميم أساليب رقابية معينة، يجب على مراقب الحسابات أن يسأخذ في اعتباره ما إذا كان الأسلوب الرقابي قد تم تصميمه بشسكل ملائم بحيث يمنع أو وكتشف التحريفات الجوهرية على أساس وقتي.
- ج.- وعند تقييم فاعلية التشغيل، بجب على مراقب الحسابات أن يأخذ فى اعتساره كيفية تطبيق الأسلوب الرقابي، ومدى الاتساق فى التطبيق، والأشخاص القائمين بهذا التطبيق.
- بحب أن يقدوم مراقب الحسابات بتقييم فاعلية التصميم والتشغيل للأساليب الرقابية الجوهرية أكل مكون من مكونات الرقابة الداخلية.
 ولكسل رصيد حساب جوهرى ومجموعة الصليات وما يتطق به من تأكيدات.

وهناك بعض المكونات تطبق على نطاق واسع عبر الوحدة (مثل بيئة السرقابة) وهناك بعض المكونات التي تخص أرصدة حسابات، أقسام عمليات، وفصاحات معينة وتأكيدات متطقة بها (على سبيل المثال، أنشطة الرقابة).

هــ بجب أن يتضمن هذا التقييم ما يلى:

- الأساليب الرقابية على بدء، وتسجيل، وتشغيل، والتقرير عن أرصدة الحسابات الجوهـرية وفئات العطيات الجوهرية، والإقصاحات وما يتطق بها من تأكيدات.
 - البرامج والأساليب الرقابية المضادة للغش.
- الأساليب الرقابية على الختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المتوافقة
 مسع العبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً ومعايير المحاسبة المصرية.
- الأساليب الرقابية، متضمنة الأساليب الرقابية العامة على تكنولوجيا
 المطومات، التى تعتمد عليها الأساليب الرقابية الأخرى.
- كل أسلوب رقابى جوهرى ضمن مجموعة من الأساليب الرقابية التى
 تعمل معاً لتحقيق هدف رقابى معين.
- الأسساليب السرقابية على المعاملات الجوهرية غير الروتينية وغير المنتظمة.

و- إن اختبار فاعلية نظام الرقابة الداخلية الخاص بالبنك يتطلب الآتي :

- التخطيط لأعمال التكليف.
- فهم وتقييم فاعلية تصميم نظام الرقابة الداخلية.
 - اختبار وتقييم فاعلية تشغيل الأساليب الرقابية.
- إبداء رأى عـن قاعـئية نظام الرقابة الداخلية ثلبتك، أو عن تأكيد الطرف المسئول، بالاستناد إلى معيار الرقابة المستخدم.

9/3- تخطيط أعمال التكليف بمراجعة الرقابة الداخلية للبنك التجارى:

مهننياً يجب على مسرائب المسابات مسراعاة عدة اعتبارات والوفاء بمجموعة من المنطلبات المهنية عند تخطيط إجراءات التكليف، أهمها ما يلى :

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لمايير الراجعة الدولية

- أ- ينط. بن تخطيط أعمال التكليف الاختبار فاعلية نظام الرقابة الداخلية للبنك
 إعداد استراتيجية عامــة لـنطاق وأداء التكــليف. وعند إعداد تلك
 الإستراتيجية يجب أن يأخذ مراقب الحسابات في اعتباره العوامل الآتية :
- الأسور التي تؤثر على الصناعة التي يعل فيها البنك مثل ممارسات السنقرير المسالى، الظروف الاقتصادية، اللواتح والقواتين والنغيرات التكنولوجية.
- المعرفة بالرقابة الداخلية الخاصة بالبنك التي تم الحصول عليها من خلال التكليقات المهنية الأخرى.
- الأمور المرتبطة بعمل البنك، متضمنة التنظيم، وخصائص تشغيل البنك، وهيكل رأس المال.
 - مدى التغيرات الأخيرة، إذا وجدت، في العمليات أو الرقابة الداخلية.
- الحكسم على الأهميسة النسبية، الخطر، والعوامل الأخرى المتطقة بتصعيد نقاط الضعف الجوهرى.
 - نوع وكمية الأدلة المتاحة التي تتعلق بفاعلية الرقابة الداخلية للبنك.
- طبيعة الأساليب الرقابية المعينة التي تم تصميمها لتحقيق أهداف معيار الرقابة، ومدى أهميتها بالنسبة للرقابة الداخلية ككل.
 - الحكم المبدئي على قاعلية الرقابة الداخلية.
- كميسة الستوثيق والمتابعة الأساليب الرقابية على المواقع أو وحدات الأصال التي قامت بها إدارة البنك والتي يمكن أن تكون جوهرية إما يمفردها أو قي مجموعها.
- ب-عند تخطيط أعمال التكليف يجب أن يحصل مراقب الحسابات على فهم عن العسائية الستى تقوم بها إدارة البنك بشأن تقييم فاعلية الرقابة الداخلية للبنك وذلك لتحديد ما إذا كان :
 - ه عملية تحديد أي الأساليب الرقابية تعتبر جوهرية مناسبة.

- عملية توثيق الأمساليب الرقابية وتقييم قاعلية تصميمها وتشغيلها مناسبة.
- عملية تحديد أى من العيوب الرقابية بهذا القدر سواء كمياً أو وصفياً
 أو كلاهما بحيث تمثل عيوب أو نقاط ضعف جوهرية تعتبر مناسبة.
 - النتائج التي توصل إليها تعبر مقبولة وتساند التأكيد الخاص بالإدارة.
- جـــ يستخدم مراقب الحسابات فهمه للعملية الخاصة بالإدارة بشأن تقييم
 فاعــلية نظــام الــرقابة الداخلية للبنك، لتخطيط طبيعة وتوقيت ومدى
 لختبارات الرقابة التى سوف يقوم بها.
- 10/3-العلاشة بـين اختـبار مـراقب الحسابات لـنظام الـرقابة الداخـلية ومـراجعة القولـّم المالية للبنك التجارى :

بالرغم من أنه من الممكن القيام بتقييم فاطية الرقاية الداخلية البنك ومسراجعة القوالم المالية له في نفس الوقت، إلا أن كل منهما يمكن القيام به بواسسطة مسراقب حسابات مختلف باستثناء حالة مراجعة البنوك المقيدة بالبوروسة والستى تتطلب أن يقوم نفس مراقب الحسابات بمراجعة القوالم المالية وتقييم الرقابة الداخلية معاً. وإذا لم يقم مراقب الحسابات بمراجعة القوالم المالية للبنك، فإن عليه أن يأخذ في اعتباره أي عيوب أو نقاط ضعف جوهسرية تم تحديدها من قبل مراقب القوائم المالية، أو أي تصريفات جوهرية تسم اكتشسافها من قبل مراقب العسابات، لأي اختلافات بين الإدارة والمراجع تتعلق بهذه الأمور.

Service Organizations : الاستعانة بجهد التنظيمات الخدمية

مسن المعروف أن نظام المعلومات الخاص بالبنك وتضمن السياسات والإجسراءات المتعلقة ببدء، وتسجيل، وتشغيل والتقرير عن العليات. وقد يستعين البستك بإحدى شركات الخدمات للقيام بالخدمات التي تعتبر جزء من نظام المعلومات الخاص به وبالتالي جزء من نظام الرقابة الداخلية الخاص

مراجعه حسابات البدوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم الراجعة الدولية

بالبنك، كما هو الحال عندما يستعين البنك بشركة لأمن وسلامة المطومات أو لتشفيل المصراف الآلى ATM أو لإتمام التحويلات الخارجية للأموال. وفى هذه الحالة يجب أن يدرك مراقب حسابات البنك عدة اعتبارات أفسها ما يلى :

أ- إذا كانت شركة الخدمات جزءاً من نظام المعفومات الخاص بالبنك، وبالستالى جزء من نظام الرقابة الداخلية الخاص به، فإن إدارة البنك يجب أن تسأخذ فى اعتبارها الأنشطة التى تقوم بها شركة الخدمات عند عمل تأكيداتها عن الرقابة الداخلية، وعلى مراقب الحسابات أيضاً أن يأخذ فى اعتباره أنشطة شركة الخدمات عند تحديد الأدلة اللازمة لتأييد رأيه.

وتتضمن الإجراءات الستى يجب أن يقوم بها كلاً من إدارة البنك ومراقب الحسابات فيما يتعلق بالأنشطة التى تقوم بها شركة الخدمات ما يلى: و فهم الأساليب الرقابية فى شركة الخدمات التى تلاتم نظام الرقابة الداخلية للدنك.

• الحمسول على دليل أن الأساليب الرقابية الملامة لتأكيد الإدارة ولرأى مراقب الصمايات تعمل بشكل فعال. وقد يتم الحصول على هذا الدليل من خلال مجموعة الإجراءات، وتتضمن القيام بإجراءات في شركة الخدمات أو الحمسول على تقرير من مراقب حسايات شركة الخدمات مع رأى هذا المسراقب في وصف شركة الخدمات لتصميم الأساليب الرقابية، اختبارات المساليب الرقابية، اختبارات على الرقابة، ونتائج تلك الاختبارات التي قام بها مراقب شركة الخدمات ورأيه خسالان الفترة المحددة. ذلك، فإن تقرير مراقب حسايات شركة الخدمات خسلان الفترة المحددة. ذلك، فإن تقرير مراقب حسايات شركة الخدمات الدي يتضسمن اختسارات السرقابة، نتائج الاختبارات، رأى مراقب الحسايات في فاطية التشغيل لا يوفر دليلاً على فاطية التشغيل لا يوفر دليلاً على فاطية التشغيل لا يوفر دليلاً على فاطية التشغيل .

ب- إذا كـان تقرير مراقب حسابات الشركة الخدمية عن الأساليب
 السرقابية تحـت التشغيل واختبارات فعالية الرقابة متاح، فيمكن لإدارة البنك

ومسراقب الحمسابات أن يعتبرا هذا التقرير بمثابة دليل يساند تأكيداته ورأيه عـلى السترتيب، عندلا يجب طى إدارة البنك ومراقب الصمابات أن يأخذا في اعتسبارهما الفسترة الزمسنية التي تغليها اغتيارات الرقابة وعلاقها بالريخ الستأكيد الذي قامت به الإدارة، كما يجب طيهما أيضاً أن يأخذا في اعتبارهما نطساق الاختسبار والتطبيقات التي تناولها، الأساليب الرقابية التي تم اختبارها وكيفيسة ارتسباطها بالأساليب الرقابية الخاصة بالبنك، ونتائج هذه الاختبارات ورأى مسراف حسمايات الشسركة المخدمية على فاطية تشغيل تلك الأساليب

جـــ عندما وحر فاصل زمنى جوهرى بين الفترة الزمنية التى تغطيها الأساليب الرقابة فى تقرير مراقب حسابات الشركة الخدمية وتاريخ

ــ أكود إدارة البـنث، يجب القيام بالمزيد من الإجراءات، ويجب على مراقب
الحسابات أن يستفسر من إدارة البنك ليحدد ما إذا كانت قد قامت بتحديد أن
تغيرت فى الأساليب الرقابية الخاصة بالشركة الخدمية فى خلال الفقرة التالية
ــ تغيرت مراجع الشركة الخدمية. وإذا كان الطرف المسئول قد قام بتحديد هذه
التغيرت، يجب على مراقب الحسابات أن يحدد ما إذا كان الطرف المسئول قد
ــ قام بالإجــراءات الارمــة لتقييم ثر هذه التغيرات على قاعلية نظام الرقابة
الدخــاية للبـنك، ويجب على مرقب الحسابات فيضاً أن يأخذ فى اعتباره إذا
المتخــانة الإجراءات الأخرى التى قام بها مراقب الحسابات توضح أن هناك
تغيــرات قيابة.

د- بسناءاً عـلى الوقت المنقضى، وأنشطة الشسركة الخدمية، والإجراءات التى قام بها كل من إدارة البنك أو مراقب الحسابات، ونتائج هذه الإجراءات ما إذا كانت هناك أغطاء تم تحديدها فى العمليات الخاصة بالشركة الخدمية، وطبيعة وجوهرية أى تغيرات فى الأساليب الرقابية الخاصة بالشركة الخدمية، متديدها بواسطة كل من الإدارة أو مراقب الحسابات، فعلى مراقب

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق ثلاثية وفقاً لعايم للراجعة النولية

الحسابات أن يحدد ما إذا كان في حاجة للحصول على أفلة إضافية تتطق بفاصلية تتسفيل الأمساليب الرقابية في الشركة الخدمية التي يستعين البنك بخدماتها أم لا.

هــــ إذا استنتج مراقب الحسابات أنه يجب الحصول على أدلة إضافية تتعلق بفاعلية تشغيل الأساليب الرقابية في الشركة الخدمية، فيجب عليه أن بأخذ في اعتباره ما يلى :

- الإجراءات التي قامت بها إدارة البنك ونتائج هذه الإجراءات.
- الاتصال بالشركة الخدمية، من خلال المنظمة المستخدمة للحصول على معلومات معينة.
- طلب التعاقد مع مراقب الحسابات لشركة الخدمات للقيام بالإجراءات اللامة لإمداد المعلومات الضرورية.
 - ويارة الشركة الخدمية والقيام بهذه الإجراءات.

و - عند إحداد تقرير مراقب الحسابات عن الرقابة الداخلية، فيجب أن يشعير مسراقب الحسسابات في هذا التقرير إلى التقرير المقدم من قبل مراقب حسابات الشركة الخدمية لأن مراقب الحسابات هو المسلول عن الحصول على الدليسل الكسافي لمسائدة رأيه. بالإضافة إلى إن استخدام شركة خدمية لا يقلل من مسلولية إدارة البنك عن الاحتفاظ بنظام رقابة داخلية قمال.

12/3 - مراجعة الرقابة الداخلية لفروع ومواقع أعمال البنك:

إن تحديد الفرع أو الموقع أو وحدة الأعمال التي سوف يؤدي عندها مسراف المحسابات إجسراءات المسراجعة يتطسلب منه أن يأخذ في الاعتبار عدة عوامسل مثل الأهمية النمبية المائية للفرع أو للموقع أو وحدة الأعمال . وعند ومخاطسر وقوع تحريفات جوهرية ناتجة عن الموقع أو وحدة الأعمال. وعند الفيسام بستحديد ذلك، يجب على مراقب الحصابات أن يقوم على الآقال بتحديد المواقع أو وحدات الأعمال التي تعتبر مهمة بحد ذاتها أو التي تحتوى على مخاطس معينة ويمكن أن تسؤدى وحدها إلى حسوث تحريف جوهرى. أسا بالنسبة للمواقع أو وحدات الأعمال الأخرى، فعلى مراقب الحسابات أن يحدد أى من المواقع أو وحدات الأعمال التى عند تجميعها مع بعضها، يمكن أن تدقيق مجستمعة ممستوى مسن الأهمية العالية يؤدى إلى حدوث تحريف جوهسري في القوائسم العالية للبنك. أما العواقع أو وحدات الأعمال المتبقية فيجب أن تكون غير قادرة، سواء بمفردها أو مجمعة، على إحداث تحريفات جوهسرية في القوائسم العالية. وعند تحليل المواقع أو وحدات الأعمال لتحديد أهميتها ومستوى الافتبار العلائم في كل منها، يجب على مراقب الحصابات أن يأخذ في اعتباره عدة أمور أهمها ما يلى:

عدادة ما تمثل المواقع أو وحدات الأعمال اللهامة بمفردها عدد صغير نسبياً ممن المواقع أو وحدات الأعمال اللهامة بمفردها عدد صغير امن العسليات أو الموقدة المسالى للبلك، ويمثل كلا من الأهمية النسبية المالية لمسلفرع أو للموقع أو وحدة الأعمال وغلر حدوث التعريفات الحبوبيات أن يأخذها في الاعتبار عند تحديد الفروع أو المواقع أو وحدة الأعمال تعزيم المواقع أو وحدة التها. تنبهة لأهمية هذه وحدات الأعمال الستى تعتبر مهمة في حد ذاتها. تنبهة لأهمية هذه الجو هرية على مراقب الجو هرية في كمل موقع أو وحدة أعمال لأغراض تحديد طبيعة وتوقيت، ومدى الاقتبارات في كل موقع أو وحدة أعمال لأغراض تحديد طبيعة المصابات أن يساخذ في اعتباره تداخلها مع عمليات مركزية أو ببيئة خديد عليهة المصابات أن يساخذ في اعتباره تداخلها مع عمليات مركزية أو ببيئة خديد عليهة خديدة مشتركة.

بالسرغم من أن الغرع أو الموقع أو وحدة الأعمال قد تكون غير مهمة بمفسردها مسن السناخية المالية، فإنها قد تمثل مخاطر معينة يمكن أن تسؤدى وحدما إلى حدوث تحريفات جوهرية في القوائم المالية للبنك. على سبيل المثال، قد تكون وحدة الأعمال مسئولة عن عمليات التبادل الجساري للأسوال، وبالسئالي تعسرض البنك لمخاطر حدوث تحريفات التبادل

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم الراجعة الدولية

جوهـرية بالرغم من أن أهديتها النسبية المالية ليست كبيرة. بالرغم من أن مراقب الحسابات قد لا يقوم بإجراء جميع اختيارات الرقابة في هـذه المواقعـع أو وحـدات الأصال؛ فطيه أن يقوم باختيار الأساليب السرقابية عـلى المخاطـر المعينة التي قد تؤدى إلى إحداث تحريفات جوهرية في القوائم المالية للبنك.

ج... قد تمثل المواقع ووحدات الأعمال غير المهمة بمقردها، عند تجميعها مع مواقع أو وحدات أعمال أخرى مجموعة ذلت مستوى عالى من الأهميــة المالية التي يمكن في مجموعها أن تؤدى إلى وقوع تحريفات جوهــرية في القوائــم المائيــة. وعــند تحذيد طبيعة، وتوقيت ومدى الاختــبارات، يجــب على مراقب الحصابات أن يأخذ في اعتباره ما إذا كسات الإدارة لديهــا أمــاليب رقابية على مستوى البنك موثقة على مستوى جميع المواقع أو وحدات الأعمال، وأن الإدارة قد قامت يتطبيق جميع هــذه الأمــاليب الــرقابية على هذه المجموعة من المواقع أو وحدات الأعمال، وأن الإدارة قد قامت يتطبيق جميع هــذه الأمــاليب الــرقابية على هذه المجموعة من المواقع أو وحدات الأعمال، قائد الأمائيب الرقابية تم تطبيقها في الحالات التالية :

ه إذا كسانت هدة الأسسائيب الرقابية تصل في مكانها، فيجب على مراقب الحسابات أن يختبر هذه الأسائيب الرقابية لتحديد ما إذا كانت تعمل بشكل فعسال أم لا، وعسند تقييسم الأسائيب الرقابية على مستوى البنك، يمكن لمراقب الحسابات أن يستنتج أنه لا يستطيع تقييم فاطية تشغيل الأسائيب الرقابية بدون زيارة بعض الفروع أن الوحدات أو المواقع.

ه إذا كسانت الإدارة ليسس لديها هذه الأساليب الرقابية، التي تعمل على مستوى البنك، فيجب على مراقب الحسابات أن يحدد طبيعة وتوقيت ومدى الاختبارات المطلوبة في كل موقع أو وحدة أعمال أو مجموعة من المراقع. وعند القيام بذلك، يجب على مراقب الجمايات أن يأخذ في اعتباره بعض العوامل مثل، الأهمية النسبية إلمالية لهذا الموقع أو وحدة

- الأعمال وتقييم خطر وقوع التحريفات الجوهرية الناتج عن هذا الموقع أو وحدات الأعمال.
- د- إن اختسار الأمساليب الرقابية على مستوى البنك ليس بديلاً لاختبار مسراقب الحسابات الأمساليب الرقابية الجوهرية التي تضم جزءاً كبيراً من عمليات البنك أو موقفة المالي. ويجب على مراقب الحسابات أن يقسم باختسارات السرقابة المرتسيطة بكل مكون من مكونات الرقابة الداخلية وعلى جميع أرصدة الحسابات الجوهرية وأقسام العمليات والاقصاحات الجوهرية. إذا كسان هناك جزءاً كبيراً من العمليات أو الموقف المالي للبنك لا يمكن تغطيته من خلال اختيار مجموعة صغيرة نمسيباً من المواقع أو وحدات الأعمال، قسوف يحتاج مراقب الحسابات أن يتوسع في عدد المواقع أو وحدات الأعمال التي سوف يختارها لتقليم الأماليب الرقابية الجوهرية.
- هـ لأغراض هذا التقييم، فإن الأساليب الرقابية على مستوى البنك هي تلك الأسساليب الرقابية التي تضعها الإدارة لمتابعة العليات ومشاهدة بيئة السرقابة وعصلية تقييم المخاطس في المواقع أو وحدات الأعمال أو الغروع. عادة ما تحتوى هذه الأساليب الرقابية على تشكيلة من الآتي: «بيسلة السرقابة؛ متضمنة، توزيع السلطة والمسلولية، السياسات والإجراءات المتسطة، والبرامج التي تصل على مستوى البنك مثل منع الغض، التي تطبع على مستوى البنك مثل منع الغض، التي تطبق على مستوى البنك مثل
 - عملية تقييم المخاطر الخاصة بالإدارة.
 - التشغيل والرقابة المركزية متضمناً بيئة الخدمات المشتركة.
 - •منابعة ننائج العمليات.
- همـتابعة الأمـاليب الـرقابية مثل أنشطة المراجعة الداخلية وبرامج
 التقييم الذاتي.
 - ه عملية إعداد التقرير المالي.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقأ لعايير الراجعة الدولية

إن أساس الأساليب السرقابية على مستوى الوحدة هي الأساليب السرقابية الجوهسرية في الموقسع أو وحدة الأعمال. بناء على ذلك، فإن هذه الأساليب الرقابية الجوهرية يجب أن تكون موثقة أيضاً من جانب الادارة.

 هـــ - بوضــ الشكل التالي كيفية تطبيق الارشادات المشار البها عاليه على بسنك لديسه 150 موقسع أو وحدة أعمال والاعتبارات التي يجب على مسراقب الحسابات أن يأخذها في الاعتبار عند اختبار هذه الفروع أو المواقع أو وحدات الأعمال.



- ز قسد تصدف بعض المواقف التى تستحوذ فيها الإدارة على عمل عند، أو بقسرب، تساريخ تأكيداتها. وبما أن التأكيد يتطق بقاطية الرقابة الداخلية للبسنك فى تساريخ معيسن لاحق لتاريخ الاستحواذ، فإن الرقابة الداخلية الأخاصسة بسالعمل المستحوذ لابد من تقييمها. يجب لهذا التقييم أن يضم تقييم الرقابة الداخلية خلال الفترة اللاحقة للاستحواذ.
- إذا كــان لــالإدارة دور فى التصويت فى البنوك المدمجة، فطيها أن تقوم بتقييم نظام الرقابة الداخلية في هذه البنوك. أما فى حالة الانماج بنسبة Proportionate Consolidation حيــث يكون للإدارة نسبة من كل أصل أو التزام، فطيها أن تقوم بتقييم الرقابة الداخلية فى هذه البنوك إذا كــان للبــنك نصــيت غير مقسم يزيد عن 50% أو إذا كانت إدارة البنك مسئولة عن إدارة الأسول.
- ط- قى جميع الحالات، بجب أن يكون للإدارة أساليب رقابية تعمل كل قى مكاتها لكي تصمن أن المحاسبة عن هذه الاستثمارات تتم وفقاً لمبادئ المحاسبة المقسولة قسيولاً عاماً ومعايير المحاسبة المصرية والدولية، ويجب أن يقوم مراقب الحسابات بتقييم هذه الأساليب الرقابية.
 - 13/3 النظر في نتائج الاختبارات التي قامت بها إدارة البنك:

عسند تخطيط أعمال التكليف بمراجعة الرقابة الداخلية قد ينظر مراقب الحسابات في نتائج الإجراءات التي قامت بها إدارة البنك لتقييم فاطبة تشغيل الحسنس الأساليب الرقابية مثل الاختبارات المؤداة بواسطة المراجعة الداخلية، الإدارة، الأضحاص العاملين في البنك، أو الأطراف الثالثة Third Parties المحتمل تحت توجيه الإدارة، متضمناً مراقبي الحسابات الأخرين الذين قد يستم الستماقد معهم للقيام بإجراءات كأساس لتأكيد الإدارة عن فاعلية الرقابة الداخلية.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم للراجعة للعولية

إذا كان مراقب الحسابات يخطط لاستخدام تتالج الاختبارات التي قامت بها الإدارة لستغير طبيعة، وتوقيت ومدى اختبارات الرقابة التي يقوم بها مسراقب الحسابات، ففي هذه الحالة، يجب على مراقب الحسابات أن يحصل على الدليل الكافي لمسائدة رأيه، وفي جميع الأحوال بجب عليه في هذا الشأن مراعاة ما يلى :

- أ- هناك الحديد من الحوامل التي يجب أخذها في الاحتبار عند تقييم كيف بمكن لنستانج الاختسبارات الستى قامت بها الإدارة بشأن فاعلية تشغيل الرقابة الداخسلية أن تؤشر على اختبارات مراقب الحصايات للأساليب الرقابية. ونلك العوامل هي :
- الأهمية النسبية أو خطر التحريفات في أرصدة الحسابات، مجموعات العمليات والأفصاحات التي تتعامل معها هذه الأساليب الرقابية.
 - درجة الحكم المطلوبة لتقييم فاعلية تشغيل الأسلوب الرقابي.
- درجـة تعـرض الأسـلوب الرقابى للاختبارات الكمية بعكس التقييم الوصفى.
 - مدى هيمنة أو انتشار أو شيوع Pervasiveness الأسلوب الرقابي.
 - ه مستوى الحكم أو التقييم المطلوب في الحساب، العملية أو الإقصاح.

ب- بالإضافة إلى ذلك، يجب على مراقب الصابات أن يقوم بتقدير درجة موضوعية وكفاءة الأقراد القائمين باختبارات الرقابة عند تحديد أثر هذه الاختبارات على طبيعة، وتوقيت، ومدى الاختبارات الخاصة به. وإذا قام المراجعون الداخليون باتباع معايير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية المصدرة مسن قبل معهد المراجعين الداخليين، سيكون لديهم المزيد من الكفاءة والموضوعية عن الأشخاص الآخرين العاملين في البنك بالرغم من ذلك، لا ينبغي لمراقب الحصابات أن يعتمد على نتائج الإجراءات التي قام بها الأخرون كدليل وحيد على فاعلية تشغيل الأساليب الرقابية على كل من الأرضودية فصول العمليات والإفصاحات الجوهرية.

14/3 - فهم وتقييم فاعلية تصميم نظام الرقابة الداخلية :

وقَسَاً لأهداف وحدود ومجال التكليف بمراجعة الرقابة الداخلية يجب أن يقسوم مراقب الحصابات بأداء الإجراءات اللارمة لفهم وتقييم مدى فاعلية إدارة البنك في تصميم نظام الرقابة الداخلية وأهم متطلبات ذلك ما يلى :

أ- لستقييم فاصلية تصصيم نظام الرقابة الداخلية الخاص بالبنك بجب على
 مسراقب الحمسابات أن يستفهم الأساليب الرقابية المتطفة بكل مكون من
 مكونات الرقابة الداخلية الخمس.

ب- يجب أن يحصل معرقب المسابات على توثيق إدارة البنك لكل من الأمساليب السرقابية الجوهـرية وأهداف الرقابة المصممة لتحقيقها لكى ويتفهم الأماليب الرقابية الخاصة بالبنك. وقد يتخذ هذا التوثيق عدة أشكال تكتيبات توضح عيفية المحاسبة في البنك كثيبات توضح كيفية المحاسبة في البنك Flowcharts. خسرالط تدفيق Flowcharts خسرالط تدفيق Flowcharts جسدول القرار، أو قواتم استقصاء كاملة. وليس هناك شكل محدد جداول القرار، أو قواتم استقصاء كاملة. وليس هناك شكل محدد المستوثيق، وقد يختلف طبيعة التوثيق المطلوب طبقاً لحجم ومدى تعقيد حمليات البنك.

ج.— بسبب تأثير بيئة الرقابة على إمكانية الاعتماد على التقرير المالي، فإن الحكم المسبدلي على فاطية الرقابة الداخلية عادة ما يؤثر على طبيعة، وتوقيست، ومدى اختبارات الرقابة التى يتم القبام بها للحصول على دليل بشسأن فاطية تشغيل الأساليب الرقابية، إن وجود ضعف في بيئة الرقابة السحيات الرقابة، فصادة ما يقوم مراقب الصبابات بإجراء المزيد من لغنيارات الرقابة في تاريخ تأكيدات الإدارة يدلاً من القيام بها في تاريخ دورى، أو يودل من طبيعة اختبارات الرقابة للحصول على أدلة أقوى، أو زيادة عدد الموقع أو الفروع التي مستنفل في نطاق الاختبار على العكس من ذلك، الموقع أو الفروع التي مستنفل في نطاق الاختبار على العكس من ذلك، في الحوان بيستة رقابية فعالة يعن أن تسمح لمراقب الحسابات بزيادة درجة فيان بيستة رقابية فعالة يعن أن تسمح لمراقب الحسابات بزيادة درجة في الناس بينات بزيادة درجة في المناس من ثلث،

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقأ لعايير الراجعة النولية

السثقة في نظام الرقابة الداخلية وفي إمكانية الاعتماد على الدليل المتولد مسن داخل البنك وبالتالي يسمح لمراقب الحسابات بأداء بعض اختبارات الرقابة في تاريخ دوري بدلاً من تاريخ تأكيدات إدارة البنك، وعلى الرغم من ذلك، فإن بيئة الرقابة ليمت كافية لمنع أو اكتشاف التحريفات الجوهسرية في أرصدة الحسابات، ومجموعات العمليات، أو الإفصاحات وما يرتبط بهما من تأكيدات.

 د- عـند تفهـم بيئة الرقابة الخاصة بالإدارة يجب على مراقب الحسابات أن بأخذ في اعتباره البرامج والأساليب الرقابية الخاصة بادارة البنك التعامل مع خطسر الغيش، متضمناً المقاييس التي استخدمها البنك لتقليل خطر اخستراق الإدارة للأساليب الرقابية. إن غياب أو عدم ملامة هذه البرامج أو الأساليب الرقابية يمكن أن يمثل ضعف أو عيب جوهري. على سبيل المــثال بجــب على مراقب الحسابات أن ينظر إلى ما إذا كانت الأساليب الرقابية قد تم تصميمها بحيث لا يتم اختراقها بسهولة، وإذا تم اختراقها، فطيه أن يتحرى عن وجود برامج وأساليب رقابية لاكتشاف والتقرير عن هذه الاختر اقات.

من أمثلة هذه البرامج هي تلك البرامج والأساليب الرقابية الموجودة المدد من حدوث التحريفات الجوهرية نتيجة للتحريفات مثل وجود "خط ماذن للموظفين للتقرير على أساس سرى عن أي نشاط مشتبه فيه.

هــــ عند تقهم عملية تقييم المخاطر الخاصة بإدارة البنك يجب على مراقب الحسسابات أن يسأخذ في اعتباره ما إذا كانت الإدارة قد قامت بتحديد مخاطس وقسوع الستحريفات الجوهرية في الأرصدة الجوهرية، وقتات العسليات والاقصاحات وتأكيدات القوائم المالية المتطقة بها وأنها قد قيامت بتطييق الأساليب الرقابية اللامة الكتشاف ومنع التحريفات الحو هسرية. مثلاً قد تواجه عملية تقييم المخاطر كيفية تصرف الإدارة تجساه العمسليات غير المسجلة أو تحديد وتحليل التقديرات الجوهرية -370المسجلة فى القوالم المالية. إن المخاطر المتطقة بالتقرير المالى الذى يمكن الاعتماد عليه تتطق بأحداث أو عمليات معينة فيجب على مراقب الحسابات أن ينظر إلى إذا كان فشل الإدارة لتحديد مثل هذه المخاطر أو كيفيسة السيطرة عليها، تمثل من وجهة نظر مراقب الحسابات عيباً أو ضعفاً جوهرياً.

- و- يجب أن يحصل مراقب الحسابات على التفهم اللازم للأشطة الرقابية الستى قسامت الإدارة بإعدادها لمنع واكتشاف التحريفات الجوهرية في الحسسابات، وقفات العمليات، والاقصاحات وما يتطق بهما من تأكيدات في القوائسم الدائيسة. إن تفهم مسراقب الحسابات للأشطة الرقابية لأغسراض تقييم فاعلية الرقابية الاداخلية يضم مدى أكبر من الحسابات، ولقت العمليات، والاقصاحات ومن الذي يمكن الحصول عليه لأغراض مراجعة القوائم المالية.
- ز- إن تقهــم مراقب الحسابات للمكون الخاص بمعلومات واتصالات الإدارة يتعــلق بفهــم نفــس الــنظم والعمليات التي يحتاج مراقب الحسابات الــتفهمها عــند مــراجعة القوائــم المائيــة. واكفها أيضاً تتضمن فهم أكـــر للأســاليب الرقابية الخاصة بحماية الأصول Controls والعمـــليات Controls والعمـــليات الخاصــة بـــتوزيع ســـلطة العمـــليات Authorization of Transactions
- إن تفهيم مسراف الحسابات لمتابعة إدارة البنك للأساليب الرقابية تمتد لمثابات الرقابية التي لمتابعة للأماليب الرقابية التي قسامت الإدارة يستحديدها كسا هي مصمعة لمنع واكتشاف التحريفات الجوهرية في الحسابات، وأقسام العمليات، والإفصاحات والتأكيدات المتطقة بها في القوائم العالية.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعابير الراجعة الدولية

ط- عدوماً ما يحصل مراقب الحسابات على قهم لتصميم أساليب رقابية معينة مسن خلال الاستفسار من كل من الإدارة، والمشرفين، والأقراد العاملين، ومن خلال قحص الوثانق الخاصة بالبنك، مشاهدة تطبيق أساليب رقابية معيسة، وتتبع الصنيات من خلال نظام المطومات الملاعم للتقرير المالي. إن طبيعة وكمية الإجراءات التي يؤديها مراقب الجمايات تختلف من يتك إلى آخر.

ك- أن إجراءات تقييم فاعنية تصديم أسلوب رقابي معين تتطق بما إذا كان هذا الأسلوب السرقابي مصسم بشكل ملاتم لمنع واكتشاف التحريفات الجوهسرية في تسأكيدات معيسة بالقوائم المالية. تلك الإجراءات معيشة بالقوائم المالية. تلك الإجراءات معيشة تختسلف طبقاً لطبيعة هذا الأسلوب الرقابي، وطبيعة التوثيق المتطق به، ومدى تعليد النظم والعليات الخاصة بالبنك.

أب يمكن لأى من مكونات الرقابة الداخلية الخمس أن تتضمن أساليب رقابة مصمعة لتحقيق أهداف معيار الرقابة. ويمكن لبعض الأساليب الرقابية أن يكون لها تأثير منتشر على تحقيق الحديد من الأهداف العامة لهذا المعيار. فصئلاً الأساليب الرقابية العامة الخاصة بتكنولوجيا المعلومات السعور السيرامع، السقيرات في السيرامع، وعمليات الحاسب الآلي، والوصول إلى البرامع والبيانات تساعد على ضمان أن الأساليب الرقابية المعينة على تشغيل العمليات تصاعد على ضمان أن الأساليب الرقابية المعينة على تشغيل العمليات تصل بعقاءة، في المقابل الأساليب الرقابية الأخرى مصمعة لتحقيق أهداف معينة للأسلوب الرقابي.

فَصَدُّلَ، عَادة ما تضع الإدارة أساليب رقابية معينة مثل المحاسبة عن السحب من الحسابات الجارية، لضمان أن جميع المدفوعات الصحيحة تم تسجيلها.

م- يجب على مراقب الحسابات أن يركز على أهمية توليفة الأساليب الرقابية
 في تحقيــق هــدف المعيــار الــرقابي بدلاً من الأساليب الرقابية المعنية

بمقدردها، إن غيساب أو عدم ملامة الأسلوب الرقابي المعين المصمم
لـتحقيق أهداف معيار معين بمكن أن لا تكون غير ملامة إذا كانت
الأمساليب السرقابية تتعامل بشكل خاص مع نفس المعيار. بالإضافة إلى
ذلك، عندما يحقق واحد أو أكثر من الأساليب الرقابية هدف رقابي معين،
قد لا يحتاج مراقب الحسابات إلى النظر في الأساليب الرقابية المصمعة
تتحقيق، نفس هذه الأعداف.

15/3 - اختبار وتقييم فاعلية تشغيل الأساليب الرقابية :

التقييم فاصلية تشعيل نظام الرقابة الداخلية للبنك، يقوم مراقب الحسابات بأداء اختيارات الرقابة الدائمية للبنك، يقوم مراقب رأيه بالتقوير، وتتحق الاختيارات المتطقة بفاطية تشغيل أسلوب رقابي معين بكيفية تشعيل أسلوب رقابي معين بكيفية تشعيل ألون تطبيق، هذا الأسلوب الرقابي، مدى الانساق في نطبيقه، وبواسطة من يتم هذا التطبيق، وعادة ما تشتمل الاختيارات على إجراءات مثل الاستفسار من الأشخاص المناسبين، فحص الوثائق ذات الصلة، مشاهدة المسليات الخاصة بالوحدة، إعادة القيام أو إعادة تطبيق تشغيل الأسلوب الرقابي باستخدام معاملات مختارة.

1/15/3-طبيعة اختبارات الرقابة:

تشـير طـبيعة اختبارات الرقابة للوحها أى الاستفسار، والمشاهدة، والفحــص، أو إعادة الآداء، أو تشكيلة من هذه الإجراءات عندما يحقق واحد أو أكــثر مــن الأســاليب الــرقابية هــدف رقابى معين، قد لا يحتاج مراقب الحســابات إلى الــنظر في الأســاليب الــرقابية المصممة لتحقيق نفس هذه الأحداف.

16/3- اختبار وتقييم فاعلية تشفيل الأساليب الرقابية:

المتقييم فاعساية تتستفيل نظام الرقابة الداخلية للبنك، يقوم مراقب الخمايات بأداء اختيارات الرقابة الملائمة للحصول على الدليل الكافى لمساندة رأيسه بالتقرير تتطق الاختيارات المتطفة بقاعلية تشغيل أسلوب رقابى معين

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعابير للراجعة الدولية

بكيفية تشفيل (أو تطبيق) هذا الأصلوب الرقابي، مدى الاتساق في تطبيقه، وبواسطة من يتم هذا التطبيق، عادة ما تشتمل الاختبارات على إجراءات مثل الاستفسار من الأنسخاص المناسبين، فحص الوثائق ذات الصلة، مشاهدة العسليات الخاصسة بالوحدة، إعادة القيام أو إعادة تطبيق تشغيل الأسلوب الرقابي باستخدام معاملات مختارة.

1/16/3- طبيعة اختبارات الرقابة:

أ- تشير طبيعة اختبارات الرقابة لنوعها أي الاستفسار، المشاهدة، القصص،
و إعدادة الأداء، أو تشكيلة من هذه الإجراءات، وتزدك القابلية الاحتماد
عملي الدليس عندما يحصل مراقب الحسابات على دليل متسق من خلال
مجموعة مسن الإجراءات، ويالتالي، عائلياً ما يستخدم مراقب الحسابات
تشكيلة مسن الإجراءات للحصول على الدليل الكافي فياما يتمني بفاعلية
تشغيل الأسلوب الرقابي، على سبيل المثان، قد يقوم مراقب الحسابات
بمشاهدة إجراءات فتح البريد والتعامل مع المقبوضات النقدية لاختبار
فاعلية تشغيل الأساليب الرقابية على المقبوضات النقدية، ولأن المشاهدة
لا تصلح الإ في وقت القيام بالإجراء، فإن مراقب الحسابات قد يلحق
المشاهدة بالاستقسارات من العاملين بالوحدة، وقحص الوثائق المتطقة
بتشغيل هذه الأساليب الرقابية في أوقات أغرى.

ب-والاستفسار هــو إجـراء يستخدم بكثافة خلال الاختيار وعادة ما يكون مكمل لأداء الاختيارات الأخرى. فالاستفسار هو البحث عن مطومات من أشــخاص ذو معرفة سواء مالياً أو غير مالياً. وقد تترارح الاستفسارات مـن استفسارات رســمية مكتوبة إلى استفسارات شفهية غير رممية. ويعبر تقييم الإجابات على الاستفسارات جزء مكمل لمسلية الاستفسار.

ج.— إن الإجابات على الاستقسارات قد توفر لمراقب المصابات معلومات لم يحصـل عـليها مــن قــيل. عــلى الجانب الآخر، فإن الإجابات قد توفر معلومات تختلف جو هرياً عن المعلومات الأخرى التي حصل عليها مراقب -374. المصابات، على سبيل المثال، مطومات تتطق باحتمال اختراق الإدارة الأمساليب الرقابية. في بعض الحالات، توفر الإجابات على الاستفسارات أساس لمراقب الحسابات لتعزل أو أداء المزيد من الإجراءات.

حــادة مــا يقسوم مراقب الحمايات بأداء بعض الاختيارات بالإضافة إلى
 الاستقمال للحصول على الدليل الكافي، فالاستقمال وحده لا يوفر الدليل
 الكافي لمسائدة فاطية تشغيل الأساليب الرقابية.

عسلى مسبيل المثال، إذا قامت الشركة يتطبيق نشاط رقابي يقوم من خلاصه مديسر المسبيعات بمراجعة وقحص تقرير القواتير ذات هامش الربح المسرتفع أو المسنخفض بنسكل غير طبيعى، فإن مجرد الاستفسار من مدير المسبيعات عن ما إذا قام يقحص هذه الفروق هو إجراء غير ملام، ففي خلال عسلية الاستقسار، لابد لمراقب الحسابات أن يضاهى الإجابات التي حصل عسليها مسن خسائل القيام بإجراءات أخرى، مثل قحص التقارير أو الوثائق عسليها مسن خسائل القيام بإجراءات أخرى، مثل قحص التقارير أو الوثائق

— إن طبيعة الأساليب الرقابية تؤثر على طبيعة اختبارات الرقابة التي يمكن لمراقب ليمكن لمراقب الحسابات أن يقوم بها. على سبيل المثال، يمكن لمراقب الحسابات أن يفتير الوثائق المتطقة بالأساليب الرقابية التي لها دليل مكتوب. وعلى السرخم من ذلك، فإن الدليل المكتوب المتطق ببيئة السرقابة (مسئل فلسفة الإدارة وطريقة التشغيل) قد لا يكون موجود. علدئذ، فإن اختسبارات الرقابة الخاصة بمراقب الحسابات يمكن أن تتضمن الاستفسار من الأشخاص المائمين ومشاهدة الأشطة الخاصة بالوحدة.

2/16/3 مدى اختيارات الرقابة : Extent of Tests of Controls

إن الدليل الكافى لمساندة رأى مراقب الحسابات هى مسألة حكم شخصى.
 عـلى الرغم من ذلك، يقوم مراقب الحسابات بأداء اختبارات الرقابة لكل

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات الباملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لمايم الراجعة الدولية

رصيد حساب جوهرى، ولتحديد الأساليب الرقابية التي يتم اختبارها، لابد لمراقب الحسابات أن يأخذ في اعتباره الأمور التالية :

ه طبيعة الأسلوب الرقابي.

 مسدى جوهسرية الأسلوب الرقابى وأعميته في تحقيق أهداف معيار السرقابة ومسا إذا كسان هناك أكثر من أسلوب رقابة واحد يحقق هدف معين.

 طبيعة وكمية اختبارات فاعلية تشغيل الأساليب الرقابية التي تقوم بها الوحدة، إن وجدت.

-ما إذا كان هناك تغيرات في حجم وطبيعة العمليات التي يمكن أن
 تؤثر عكسياً على فاعلية تصميم أو تشغيل الأسلوب الرقابي.

-ما إذا كان هناك تغررات في تصميم الأساليب الرقابية.

-درجــة اعــتماد الأســلوب الرقابي على فاعلية الأساليب الرقابية الأخد م.

 ما إذا كان هناك تغيرات في الأشخاص الهامين القائمين بالرقابة أو متابعة أدائها.

-ما إذا كان الأسلوب الرقابي يعتمد على أداء الشخص أو آلياً.

- مدى تعقيد الأسلوب الرقابي.

ب- لابد لمسراف الحسابات أن يقوم باغتبارات الرقابة المتطقة بكل مكون مسن مكونات السرقابة الداخلية في كل تعاقد اختبار اسرقابة الداخلية في كل تعاقد اختبار أيضاً أن يقوم بسبعض أنشطة اختبارات الرقابة لكل رصيد حساب، عملية، أو إفساح جوهرى في كمل اختبارات الرقابة لكل رصيد حساب، عملية، أو إفساح جوهرى في كمل اختبارا، ولكن قد يغير مراقب الحسابات من سنة إلى أخرى من طبيعة، ووقت وكمية اختبارات هذه الرقابة. على سبيل المثال، قد يستخدم مراقب الحسابات عمل الآخرين متضمتاً المراجعين الداخليين بقدر أكسبر أو أقل، وتختبر الأساليب الرقابية على فترات مختلفة،

ويسزيد أو يقسل مسن عسدد الاختسبارات المؤداة، أو يغير من تشكيلة الإجراءات المستخدمة.

ولابد أن تصمم اختسبارات الرقابة بحيث توفر الدليل الذي يسمح المصراف الداخلية (بجميع المحراف الحسبابات أن يستنتج ما إذا كان نظام الرقابة الداخلية (بجميع مكونات) للوحدة على التقرير المالي يعمل بكفاءة لعنع واكتشاف التحريفات الدليل الإبداء رأى أن مكون مون يعمل بكفاءة لعنع واكتشاف التحريفات الجوهرية. ولأن مكونات نظام الرقابة الداخلية متداخلة، فإن الدليل الناتج عن تطبيق أندوا عمتنافة من الإجراءات واختبار كل مكون يوفر دليل أفضل أن نظام السرقابة الداخلية الخاص بالوحدة يعمل بكفاءة عن الدليل الناتج من الختبار كل مكون على حدى. بالمثل، فإن الاختبارات الخاصة بأكثر من أسلوب رقابي واحد مرتبط بحصاب جوهري يوفر دليل أفضل عن اختبار أسلوب رقابي

—ان اختسار الأساليب الرقابية الماتعة والاعتشافية، يؤدى إلى استئتاج مراقب الحسابات أنه يمكن تعويض عيب في أسلوب رقابي منعي بواسطة أسلوب رقابي اكتشافي فعال وبالتالي لا يؤدى إلى عيب جوهرى أو ضعف جوهرى في الرقابة الداخلية.

وعند القبام بتحديد ما إذا كان الأسلوب الرقابي الاكتشافي فعال، لابد لمسراقب الحسسابات أن يضسمن أن الأسلوب الرقابي الاكتشافي كاف التعقيق هدف الرقابة الذي يتعلق بالأسلوب الرقابي المنعي. لكن، في هذه الحالة، فإن اعتماد الإدارة عسلي الإجراءات التحليلية ذات المستوى المرتفع، لن يكون دقيقاً بالدرجة الكافية بحيث يحقق الهدف الرقابي.

د- عادة، يجب على مراقب الحسابات أن يختبر بكثافة أكثر الأساليب الرقابية
 الستى تحستمد عليها الأساليب الرقابية الجوهرية الأخرى. عند الحكم على
 كميــة الاختبارات الملائمة، ولايد لمراقب الحسابات أن يأخذ في اعتباره

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم الراجعة الدولية

رصيد الحساب، عدد العدايات، أو الإقصاح والتأكيدات المتعلقة بهما التي يتعامل معها هذا الأسلوب الرقابي والعواقب الناتجة عن وجود عيوب في هـذا الأســاوب السرقابي، والمراقب ليس في حاجة إلى اختيار الأساليب السرقابية غيسر الجوهرية التي قام الطرف المسئول أو مراقب الحسابات بتحديدة.

3/16/3 استخدام نتائج الاختبارات التي قامت بها إدارة البنك:

إذا كــان مــراقب الحسابات بِتُطْط لاستخدام تقلع اغتبارات الرقابة التى قامت بها إدارة البنك بشأن فاعلية تشغيل الأساليب الرقابية، لابد لمراقب الحســابات أن يكون راضياً أنه حصل على التأكيد الرئيسي Principal الحســابات أن يكون راضياً أنه حصل على التأكيد الرئيسي Assurance عــن الفاعلية الكلية لنظام الرقابة الداخلية من الاغتبارات التى قام بها مراقب الحسابات. ولأن الأساليب الرقابية على مناطق معينة ليست دائماً معرضة للقياس الحسابي، فإن مراقب الحسابات سوف يحتاج لنطبيق حكمه الشخص لتحديد ما إذا كان قد حصل على التأكيد المناسب من خلال الاختبارات الخاصة به.

ب-إذا كسان مسراقب الحسابات يتوى استخدام نتائج الاختبارات التي قام بها الآخـرون لستغير طبيعة، ووقت، وكمية اختبارات الرقابة التي يقوم بها مسراقب الحسابات، فعسلى مراقب الحسابات أن يقيم درجة موضوعية وكفساءة الأشخاص القائمين باختبارات الرقابة. بالإضافة إلى ذلك، فلايد لد الف الحسابات أن :

ويعيد أداء اختبارات الرقابة لكل حساب جوهرى، ولكل عملية
 جوهرية، إفصاح جوهرى لمضاهاة إجابات هذه الاختبارات، أيضاً:

 أداء اختـبارات رقابـة مستقلة متعقة بكل حساب جوهرى، ولكل عملية جوهرية وإفصاح جوهرى.

- عـند تقييم الدايس المتطق ببيئة الرقابة، بما فى ذلك برامج الغنى والأساليب الرقابية على الفض والأساليب الرقابية على الفض المتطقين بها، لابد لمراقب الحسابات إلا يستخدم النتائج المؤداة بواسطة الآخرين بسبب المستوى العالى من الحكيية السلارم للاستئتاج عـن فاطية تشغيل هذا المكون للرقابة الداخلية.
- د- في بعض المناطق، لابد أن يكون استخدام مراقب الحسابات لنتائج الاكتبارات الستى قسام بها الآخرون محدوداً نتيجة، الخبيعة الأساليب الرقابية أو لابتشار أو أهمية الأساليب الرقابية. في هذه المناطق، ولابد للاكتبارات التي يقوم بها مراقب الحسابات أن تكون مسئولة عن جمع الدليل اللام لتقيم فاعلية نظام الرقابة. وتتضمن هذه المناطق:
- الأساليب الرقابية التي لها تأثير مباشر على القوائم المالية والتي يعمد عليها فاعلية تشغيل أساليب رقابية أخرى.
- الأمساليب السرقابية عملى العمليات غير الروتينية وغير المنتظمة الجوهرية (مثل الحسابات التي تتضمن الأحكام والتقديرات).
- ه الأمساليب السرقابية على عملية إحداد التقرير المالى فى نهاية الفترة، متضمناً الأمساليب السرقابية عملى الإجراءات المستخدمة فى إدخال مجامع العليات فى الأستاذ العام، لبدء تسجيل وتشغيل قبود اليومية فى الأستاذ العام؛ لتسجيل التسويات المكررة وغير المكررة فى القوالم المالية.
- ه الأمساليب السرقابية عسلى الحمسابات، أقسام العمليات، والإفصاحات الجوهسرية والستى قسام مراقب الحسابات بتقدير خطر فشل الأساليب الرقابية للعمل بكفاءة بأنه مرتفع.
- ـــــ فى مستاطق نفسرى، مسئل الأساليب الرقابية على التشغيل الروتينية
 للحسابات، العمليات والإقصاحات الجوهرية، لابد لمراقب الحسابات أن
 يقسوم بسبعض اختسابارات الرقابة، والمراقب ليس فى حاجة إلى القيام

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية وفقاً لماليم اللراجعة الدولية

باختسبار لكسل أسلوب رقابي جوهري في كل حساب، أو لكل عملية أو إفصاح.

ولابد لمسراقب الحسابات أن لا يستخدم نتائج الاغتبارات التى قام بها الأخسرون كدليسل وحيد على فاعلية تشغيل الأساليب الرقابية على الحسابات، أقسام العمليات والإفصاحات الجوهرية.

- المثال التألى يوضح كيفية تطبيق الإرشادات السابقة عند تقييم الأساليب
 الرقابية على تسجيل الإبرادات، حيث يحتاج مراقب الحسابات أن ينظر
 في الأساليب الرقابية الخاصة بـ:
- (1) تحديث الطرق المناسبة للاعتراف بالإيرادات في ظل معايير المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً بما يتعلق بعدليات الوحدة.
- (2) تقييم العسليات غير الروتينية على المبيعات والعقود لتحديد الطرق المحاسبية الملائمة.
- (ق) التنسخيل الروتيسنى للمبيعات اليومية ضمن النظام المحاسبى للوحدة،
 نتيجة التأثير المنتشر الأساليب الرقابية في : (أ) التأثير الجوهرى لهؤه
 الأساليب الرقابية على القوالم السالية، فمرقب الحسابات في حاجة إلى
 الحد من استخدام تناتج الاختبارات التى قامت بها الإدارة. ونفس الحال
 بالنسبة للأساليب الرقابية المحددة في رقم (ب)، حيث أن الطبيعة غير
 الروتيسنية لهؤه العمليات والمقود تتطلب أساليب رقابية على القرارات
 السين تتطلب قدر من الحكم، على الجانب الأخر، إن الأساليب الرقابية
 في (جـ) تتطل بالتشغيل الروتيني المبيعات اليومية لتسجيل المبيعات
 والعسلاء في عدادة الحالة، حيث بستطيع مراقب الحسابات أن يستخدم
 مراقب الحسابات التي قامت بها الإدارة. في كل الأمثلة الثلاثة، يحتاج
 مراقب الحسابات المتقدير درجـة الموضوعية والكفاءة للأشخاص
 القالمين باختـبارات الرقابة اتحديد كمية الاختبارات التي سوف يقوم
 بها.

آ – قى كـل المواقف السابقة، عند الحكم على ما إذا تم الحصول على الأدلة التي تم الحصول على المشاهدة، أو من خلال المشاهدة، وإعـادة الأداء، والقعـص أكـثر إقناعاً من المعلومات التي تم الحصول عـليها بطـريق غير مباشر من الإدارة، المراجعين الداخليين وأشخاص الحكم عـلى مدى كفاية الأدلة التي تم الحصول عليها والعوامل الأخرى التي تؤثر على رأيه مثل مدى أهمية العوب الرقابية التي تم تحديدها.

: Timing of Tests of Control - توقيت اختيارات الرقابة: 4/16/3

إن القسترة الزمنية التي لابد لمراقب الحسابات أن يقوم فيها بالاختبارات السرقابية هي مسألة حكية. ولكنها تختلف تبعاً لطبيعة الأساليب الرقابية المختصرة وعدد المرات التي يتم بها تشغيل هذه الأساليب، ونطبق بها السياسات المعنية. فبعض الأساليب الرقابية تعمل بشكل مستمر (مثل الرقابة على المبيعات)، وهناك أساليب رقابية تعمل في أوقات معينة (مثل السرقابة على جرد المخزون)، على مسراقب الحسابات أن يقوم بأداء اختبارات الرقابة على جرد المخزون)، على الستحديد، مسا إذا كان في التاريخ المحدد في التأكيد، الأساليب الرقابية المعرفة الارقابة المراقبة المراقبة المؤاليد، الأساليب الرقابية المعرفة المؤاليد.

ب-الأسساليب السرقابية الستى تصل فى تساريخ معين specific date قد تكسون الأسساليب الرقابية ملاعمة للتقرير المالى specific date لشعرين بالسرغم مسن أن هدف الأسساليب الرقابية قد لا تصل بكفاءة بعد هذا التاريخ. نتيجة لذلك فإن تقييم مراقب الصبابات لقاطية تشغيل هذه الأساليب الرقابية تقع فى الوقت الذى تصل فعه هذه الأساليب الرقابية تقع فى الوقت الذى تصل فعه هذه الأساليب الرقابية تقع فى الوقت الذى تصل

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم للراجعة الدولية

جــــ عـندما بعد مراقب الحسابات تقريره عن فعالية الأساليب الرقابية في التاريخ المحدد ويحصل على دليل عن قاعلية تشغيل الأساليب الرقابية في تاريخ فسترى، لابد ثمراقب الحسابات أن يحدد أي الأدلة المتعلقة بتشعيل الأسلوب الرقابي يتم الحصول عليها في الفترة الباقية. عند القيام بهذا التحديد، لابد لمراقب الحسابات أن ينظر في الأساليب الرقابية المعينة التي تم اختيارها قبل التاريخ المحدد ونتائج اختيار هذه الأمساليب الرقابية، الأدلة التي تم المصول عليها بشأن فاعلية تشغيل هــذه الأساليب الرقابية، وطول الفترة المتبقية. لابد ثمر اقب الحسابات أن يحصل على دليل بشأن طبيعة وكمية أي تغيرات جوهرية حدثت في السرقابة الداخسلية بعد التاريخ الفترى. بالإضافة إلى ذلك، لابد لمراقب المسابات أن بحصل على دليل كافي عن فاعلية تشغيل هذه الأساليب السرقابية مسنذ هذا التاريخ الفترى، مثلاً، من خلال الحصول على دليل بشان متابعة الوحدة للرقابة بالنسبة للأساليب الرقابية على العمليات الجوهسرية غيسر الروتيسنية، أو الأمساليب السرقابية على الحسابات والعسلبات ذات الدرجسة العالية من الحكمية أو عدم الموضوعية في القياس، أو الأساليب الرقابية على تسجيل التسويات التي تتم في نهاية الفسترة، لابعد لمراقب الحسابات أن يأخذ في اعتباره الحاجة إلى أداء اختبارات الرقابة بالقرب من أو في التاريخ المحدد.

قد يطلب العميل من مراقب الحسابات أن يختبر فاعلية تشغيل الأساليب السرفايية المتعسلةة بساعداد معسلومات مالية فترية، وتبعاً للفترة (أو الفترات) المحددة في التأكيد، لابد أمراقب الحسابات أن يقوم باختبارات الرقابة خلال فترة أو أكثر لإبداء رأى عن فاعلية تشغيل هذه الأساليب الرقابية في تحقيق أهداف التقرير الفترية المتطقة بها.

هـــ - قــبل الــتاريخ المحــدد في التأكيد، قد يقوم الطرف المسئول بتغيير
 الأساليب الرقابية للوحدة لجطهم أكثر كفاءة أو قاعلية، أو للتعامل مع

العرب الرقابية، في هذه الحالات، لا يحتاج مراقب الحسابات إلى النظر
للأسساليب الرقابية السابقة، مثانً إذا قام مراقب الحسابات بتحديد أن
الأساليب الرقابية السابقة، مثانً إذا قام مراقب الحسابات أن يقيم فاعلية
تعسل الحدّرة تافية بعيث تسمح لمراقب الحسابات أن يقيم فاعلية
تصميميها وتتشخيلها مسن خلال القيام باختبارات الرقابة، فإن مراقب
تصميميها وتتشخيلها مسن خلال القيام باختبارات الرقابة، فإن مراقب
الأساليب السرقابية أسسابقة، باستثناء توصيل العبوب الجوهرية المحددة
في الأسساليب السرقابية في تساريخ فترى. إن عمل الأساليب الرقابية
الجديسة بالإضابة إلى العليات أو الأحداث التي لا تؤثر عليه القوالم
المالية المرتبطة بتأثيرات الطرف المسئول لابد أن لا يتم النظر إليها
المالية المرتبطة بتأثيرات الطرف المسئول لابد أن لا يتم النظر إليها
المالية أم لا .

إذا كــان المــراقب يقوم أيضاً بمراجعة القواتم المالية الخاصة بالبنك،
 قطيه أن ينظر إلى فاعلية تصميم وتشغيل الأساليب الرقابية السابقة بما
 يتطق باعتماده على الأساليب الرقابية لأغراض عطية مراجعة القوائم
 المائية.

17/3- تقييم العيوب في الرقابة الداخلية للبنك:

تستراوح العبوب فى الرقابة الداخلية من عبوب غير هامة فى الرقابة الداخسلية إلى ضعف جوهرى فى الرقابة الداخلية. إن تحديد ما إذا كان العيب هــو عيــب أو ضــعف جوهـرى يتطلب حكم مهنى وأخذ العديد من العوامل المختلفة فى الاعتبار، وأهم هذه العوامل ما يلى :

Significant Deficiencies : عيوب جوهرية -1/17/3

لَــلَحَكُم على ما إذا كانت عيوب الرقابة الداخلية تعبّر عيوباً جوهرياً، يجــب على مراقب الحسابات أن يأخذ في اعتباره عوامل مختلفة تنطق بالبنك

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم المراجعة الدولية

مثل الحجم، النطيد واختلاف الأنشطة، والهيكل التنظيمي. وهناك درجة عالية من الحكم المهنى مطلوبة لتقييم ما إذا كان العيب في الرقابة الداخلية هو عيب جوهسرى، ومسن العوامسل الستى بجب على مراقب الحصابات أن يأخذها في اعتباره ما يلى :

- الاحتمال أن العيب في الرقابة الداخلية يمكن أن يؤدى إلى تحريف.
- ب- مقدار التحريفات المحتملة الناتجة عن العيوب في الرقابة الداخلية.
- ج- أهمية الأسلوب الرقابى المعيب، متضمناً الدرجة التي يمكن من خلالها
 للرقابات الفعالة الأخرى أن تحقق نفس أهداف الرقابة.
- د- طبيعة أرصدة الحسابات أو أقام العمليات المتأثرة بهذا العيب في الرقابة الداخلية وتأكيدات القواتم المالية ذات الصلة.
- هـ- إذا كان عيب الرقابة الداخلية هو عيب تشغيلى، فلايد لمراقب الحسابات
 أن ينظر إلى عدد الإستثناءات.

وبصــــــــــــــــــــة عامة، فإن عدم فاعلية تصميم أسلوب رقابي جوهرى سوف تكـــــون ضعف جوهرى (ومحتمل أن يكون ضعف جوهرى) فى غياب الأساليب الرقابية الفعالة الأخرى التى تحقق نفس الهدف الرقابي.

وتجدر الإشارة إلى أنه عند لغتبار فاعلية تشغيل الأساليب الرقابية،
قد يسنظر المحراقب إلى الاستثناءات أو الاحراقات الخاصة بهذا الأسلوب
السرقابي، وإذا كانت أسباب الاستثناءات لا تغيير إلى ضعف في التصميم أو
التشغيل العام لهذا الأسلوب الرقابي، فإن العبب قد لا يشير إلى عبب جوهرى،
وعند تقييم أسباب الاستثناء، ينظر مراقب الحسابات إلى ما إذا كان الأسلوب
السرقابي آنياً (في وجود أساليب رقابية عامة وقعالة تتتفولوجيا المعلومات
وأساليب رقابية تطبيقية آلية مفترض لها أن تصل دائماً كما هي مصمعة)،
درجة تدخل الأقراد العاملين في الوحدة والمشاركين في الاتحراف، ما إذا كانت
الإدارة على علم بهذا الاتحراف، رد قبل الإدارة تجاه الموضوع. وعلى الرغم.

من ذلك، ويصرف النظر عن أسباب الالحراف، فإن تكرار وقوع الالحراف قد تمثل عيب جوهري.

ومسن ناحيسة أخسرى فإن وجود عدد من عيوب الرقابة الداخلية في الأسائيب الرقابية الداخلية في الأسائيب الرقابية الداخلية في بالرقابية الدوهري بالسرغم من أن هذه العيوب قد تكون غير جوهرية بمفردها. وقد يقوم مراقب الحسابات بتحديد عيوب متعددة مشتركة في حساب معين، أو عملية معينة أو موقع أو وحددة أعمال، مثلاً، قد يحدد مراقب الحسابات أن تسوية تفصيلية معينة في الأسمالة العمام لم تتم عير مدى من الحسابات أو مواقع الأعمال، بالرغم من هذه العيوب، إذا كانت تحدث مشكل منقصل، قد لا يتم الحكم عليها على عيل انها عيوب جوهرية، فالمراقب قد يستنتج أن الوقوع المتحدد للعبب في منطقة مشتركة عليها وحديدة، فالمراقب قد يستنتج أن الوقوع المتحدد للعبب في منطقة مشتركة Common theme

: Martial Weakness : اوجه الضعف الجوهرية : 2/17/3

إن وجـود ضعف جوهرى في الرقابة الداخلية بعنى وجود رأى غير تظيف بـأن نظام الرقابة الداخلية قعال. لكن، تبعاً الأهمية الضعف الجوهرى وتأثير م على تحقيق أهداف معيار الرقابة، يمكن لمراقب الحسابات أن يتحفظ في رأيه (أى يبدى رأى بأن الرقابة الداخلية فعالة باستثناء الشعف الجوهرى السـلـوظ)، أو يمكن أن يبدى رأياً معاكساً. وفي هذا الشأن بجب ملحظة عدة حقاتي مهنبة أهمها ما يلى :

أن تقييم ما إذا كان الضعف الجوهرى، بمغرده أو فى مجموعه، هو أيضاً مسعف جوهرى هى مسألة حكمية تعتمد على عدة عوامل مثل طبيعة النظام المحاسبى والقيم والعطيات فى القوائم المائية المعرضة تعسب جوهرى، بيئة الرقابة، الأسائيب الرقابية الأخرى، وحكم هؤلاء القائمين بالتقييم. إن عدم تحديد تحريفات لا يعتبر معبار لاستنتاج أن العوب الجوهرية لا تمثل ضعفاً جوهرياً.

- ب- في الحسالات التي يقوم فيها مراقب الحسابات المتعاقد على الحكم على فاعلية الرقابة الداخلية بمراجعة القوالم المائية، لابد لمراقب الحسابات أن ينظر في التحريفات التي قام باكتشافها من خلال القيام بالاختبارات الأساسية عند تقييم فاعلية تشغيل الأساليب الرقابية ذات الصلة إن كعية الستحريفات التي يكتشفها المراجع من خلال القيام بالاختبارات لاساسية يمكن أن تغير من حكمه بشأن فاعلية الأساليب الرقابية. إن اكتشاف المسراجع المتحريف جوهاري المح يكتشفه البنك من خلال الإجراءات الخاصة بالمراجع هو عادة ما يكون مؤشر لوجود ضعف جوهري في الرقابة الداخلية.
 - جــــ عــند تقییم ما إذا كان العب الجوهرى هو أیضاً ضعف جوهرى، لاید لمراقب الحسابات أن یدرك ما یلى :
 - أن قيمة التحريفات الناتجة عن النطأ أو الفش التي يمكن أن تحدث ونظل غير مكتشفة تتراوح من صفر إلى أكثر من القيمة الإجمالية للقوائم المالية أو الصليات المعرضة للعيب الجوهري.
 - إن خطر التحريف الناتج عن الخطأ أو الغش محتمل أن يكون مختلف ثلقيم المختلفة المحتملة داخل هذا المدى.
 - د- بجسب عسلى مراقب الحسابات أن يأخذ في اعتباره عند تقييم ما إذا كان السنائير الإجمالي للعوب الجوهرية بمقردها يؤدى إلى ضعف جوهرى أم لا ما يلى :
 - ه مسدى أو توزيع كمية التحريفات الناتجة عن خطأ أو غش التي يمكنُ أن تحسدث خلال نفس الفترة المحاسبية من وجود إنتّان أو أكثر من العيوب الجوهرية بمفردها.
 - الاحتمال أن تكون هذه التشكيلة من التحريقات جوهرية.

18/3 - توصيل العيوب الجوهرية ونقاط الضعف الجوهرية :

Communicating Significant Deficiencies & Material Weakness:

مهسنياً بجسب على مراقب الحصابات المتعاف لاختبار فاعلية الرقابة الداخساية للبنك أن يقوم بالاتصال كتابة بلجنة المراجعة الخاصة بالعميل فيما يخص العيوب ونقاط الضعف الجوهرية التى قام بتحديدها.

ولأن الاتصـــال الوقتى قد يكون ضرورياً، يمكن لمراقب الحصابات أن يخـــتار أن يوصل الأمور الجوهرية خلال فترة الاتصال بدلاً من الانتظار حتى الانتهاء من الاختيار. إن القرار المتطق بوقت الاتصال يتأثر بالأهمية النسبية للأمور التى لاحظها المراجع وأهمية اتخاذ الإجراء اللازم للمتابعة.

وفى حالسة الترتيب مع أطراف متحدة، إذا لم يكن العميل هو الطرف المسئول، قليس على مراقب الحسابات معملولية توصيل العوب الجوهرية إلى الطسرف الممسئول، على الرغم من ذلك، فعراقب الحسابات غير معلى Not Precluded من القيام بهذا الاتصال.

: Written Representation : الإهرارات الإدارية

يجب على مسراقب الحسابات أن يحصل على إقرارات مكتوبة من الإدارة بشأن :

أ- إقرار الإدارة بمسئوليتها عن إعداد والحفاظ على رقابة داخلية فعاثة.

 - توضيح أن الإدارة قامت بتقييم فاعلية الرقابة الداخلية للبنك مع تحديد معيار الرقابة.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعليم الراجعة الدولية

- توضيح الإدارة أقصح لمراقب الحسابات عن جميع الجوب الجوهرية في تصميم وتشبخيل الرقاية الداخلية التي يمكن أن تؤثر عكسراً على قدرة البسنك على بدء، تسجيل، تشغيل والتقرير عن البياتات المالية بالامساق مسع تأكيدات الإدارة في القوائم المالية وأنه قام بتحديد تلك العبوب التي تعقد أنها تمثل ضعف جوهري في الرقابة الداخلية.

هـ وسف أى غش جوهرى أو أى غش آخر، الذى بالرغم من كونه
 جوهرياً، يتعلق بالإدارة أو موظفين آخرين لهم دور جوهرى فى
 الرقابة الداخلية المبتك.

و- توضيح إذا كان هناك، في تاريخ لاحق لتاريخ التقرير، أي تغيرات في السرقابة الداخلية أو عوامل أخرى يمكن أن تؤثر جوهرياً على الرقابة الداخلية، متضمناً أي خطوات تصحيحية تمت بواسطة الطرف المسئول فيما ينعلق بالعوب الجوهرية ونقاط الضعف الجوهرية.

وتجدر الإشارة إلى أن رفض الإدارة لعرض جميع الإقرارات الإدارية يمسئل قيسداً على نطاق الاختبار وكاف لعدم إيداء رأى غير متحفظ وعادة ما يكسون كاف ليجعل المراجع يمتنع عن إيداء رأيه أو ينسحب من التماقد. لكن، بسناء عسلى طبيعة التمثيلات التي لم يتم الحصول عليها أو ظروف الرفض، يمكسن لمسراف المسابات أن يستنتج، في التماقد، أن رأى متحفظ قد يكون ملاعماً، وقسد ينظر مراقب الحسابات إلى آثار رفض الإدارة على قدرته على الاعستماد عسلى تمسئولات أخرى، متضمناً، إن كان ملاعماً، التمثيلات التي تم الحصول عليها عند مراجعة القوائم المالية الخاصة بالإدارة.

20/3- توثيق أعمال مراجعة الرقابة الداخلية: Attest Documentation

مهننياً، يجب على مراقب الحسابات أن يتبع متطلبات التوثيق، بالإضافة إلى ذلك، يجب عليه أن يوثق ما يلى :

- إذا كــاتت شروط أداء التعاقد، متضمناً مسائدة الإدارة لتقييمه للرقابة الداخلية، قد تم تحقيقها.
- تحديد مراقب الحسابات للمواقع أو الفروع أو وحدات الأعمال التي يتم
 فيها القيام بإجراءات المراجعة.
- الفهام السدى تسم الحصول عليه وتقييم تصميم كل مكون من مكونات الرقابة الداخلية للبنك.
 - مدى استقدام مراقب الحسابات الافتبارات الإدارة.
- الأساليب الرقابية الجوهرية في كل مكون من مكونات الرقابة الداخلية
 بها، ونتائج هذه الاختبارات.
 - تقييم العيوب في الرقابة الداخلية.
 - أمور أخرى قد تؤدى إلى تحديل تقرير مراقب الحسابات.

: Forming an Opinion :بيناء الرأي - 21/3

عسند إيداء رأى بشأن فاعلية الرقابة الداخلية أو بشأن تأكيد مكتوب يجبب على مراقب الحسابات أن ينظر في جميع الأدالة التي حصل عليها، بما في ذلك نتاتج اختيارات الرقابة أوأى عيوب في الرقابة الداخلية تم تحديدها، لسنقيم فاعلية تصميم وتشغيل الرقابة الداخلية للبنك بناء على معيار الرقابة إن وجبود ضعف جوهري في الرقابة الداخلية يلفى الرأى غير المتحفظ بشان فاعلية الرقابة الداخلية. كما أن التوشيق غير الملاتم لتصميم الأساليب الرقابية يمكن أن يؤدى إلى عيب جوهرى أو ضعف جوهرى وقد بمثل قيداً على نطاق الستعاقد بالإضافة إلى ذلك، إن عدم وجود دليل كاف لمسادة تغييم الإدارة لفاعلية تشميل السرقابة الداخلية يمثل ضعف جوهرى يؤدى إلى تحفظ في التقدير.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايير المراجعة العولية

: Reporting Standards : معايير التقرير 22/3

قد يقوم مراقب الحمايات بالاغتبار والتقوير عن التأكيدات المكتوية المتعلقة بـــالإدارة، ويمكن له أن يغتبر ويقوم بالتقوير مباشرة على فاعلية الرقابة الداخلية.

1/22/3 - تقرير مراقب الحسابات عن اختبار تأكيدات الإدارة :

وبالنسبة لستقرير مسراقيه الحسايات عن اغتيار التأكيدات المكتوية المنطقة بفاعلية الرقابة الداخلية على التقرير المالى فيجب أن يتضمن الآتى : أ- عنوان يتضمن كلمة " مستقل".

ب-تحديد تأكيد مكترب عن فاعثية الرقابة الداخلية للبنك على التقرير المالى
 في التاريخ المحدد.

جـــ عبارة توضح أن التأكيدات هي مسئولية الإدارة.

د- عبارة توضح أن مسئولية مراقب الحسابات هى إبداء رأى عن التأكيدات
 المكتوبة بناء على اختباره.

ه -- تعريف الرقابة الداخلية على التقرير المالي.

 و- عبارة أن الاختبار تـم وفقاً لمعايير التصديق المعدة بواسطة المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين. "AICPA".

 خ عبارة أن تسلك المعاييس تتطلب من المراجع التخطيط والقيام بالاغتبار للحصسول عبلى تسأكيد معقول أن التأكيدات الخاصة بالإدارة خالية من التحريفات الجوهرية.

حسبارة أن الاغتسبار يتضمن تفهم الرقابة الداخلية على التقرير المالي،
 اختسبار وتقييم فاعلية تضميم وتشغيل الرقابة الداخلية، والقيام بإجراءات
 أخرى يعتبرها مراقب الحصابات ضرورية طبقاً للتقروف.

- ط- عبارة توضح أن مراقب الحسابات يعقد أن الاختبار يوفر أساس معقول الرأيه.
- ف- فقرة توضح أنه بسبب حدود الرقابة الداخلية على التقوير المالى متضعنا المتمالات اختراق الإدارة الرقابات، التحريفات التي يمكن أن تحدث بسبب الغش أو الأخطاء ولا يتم اكتشافها وأيضاً توضيح أن أى توقعات لتقييم فاعلية الرقابة الداخلية على التقوير المالى في القترات المستقبلية عرضة لخطر أن السرقابة الداخلية بعرض لنصح غير ملائمة تتيجة لتغير في الظروف، أو أن درجـة الالستزام بالسياسات أو الإجراءات يمكن أن تتراجع.
- رأى مراقب الحسابات عن ما إذا كان التأكيد بشأن فاعثية الرقابة الداخلية
 للبستف عسلى الستقرير المسالى في التاريخ المحدد موضح بشكل معقول
 Fairly Stated في جميع الجوانب الهامة بناء على معيار الرقابة.
- عبارة تقتصر استخدام التقرير على أطراف معينة في ظل الحالات الآدية :
 عبادها يكون المعيار المستخدم لتقييم فاطية الرقابة الداخلية على السقوير المالي محدد بواسطة المراجع ليكون ملاهماً فقط لعدد محدود مين الأطراف الذين كاتوا قد ساهموا في إعداده أو يقترض أن يكون لديهم فهم ملاهم المعيار.
- عـندما يكـون المعيار المستخدم لتقييم فاعلية الرقابة الداخلية على
 التقرير المالي متاحاً فقط لأطراف محددة.
 - ف- التوقيع المطبوع لمكتب المراجع الخاص بمراقب الحسابات.
 - س- تاريخ تقرير الاختبار.
- ص- فيصا يسلى شكل للتقوير الذى لابد لمراقب الصمايات أن يستخدمه عند إبدائه الرأى في تأكيد مكتوب بشان فاعلية تشغيل الرقابة الداخلية للبنك في تاريخ محدد.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايمُ الرَّا فِيْهُ النَّاكُولِية

trick bald to beat easy to first

تقرير مراقب الحسابات

- عبارة توضع أن مراقب ال**وسائل يوقي أن** الكثبار يوفر أساس مطوز

لقد قسنا باغتبار تأثيد الإدارة بأن البنك (س) قد قامت بالدخاط على نظام فعال الرقاباء الداخلية على التخدير الدالي في ديسمع 10 × 20/2 بناء على (مجار محدد) بن إدارة البنك (س) في البسنولة عن تأثيدها بشأن فاعية الرقابة الداخلية الداخلية الداخلية الداخلية الداخلية على الاعتبار المناسبة على الاعتبار المناسبة على الداخلية الداخلية الداخلية الداخلية الداخلية الداخلية الداخلية الداخلية على الاعتبار الداخلية على الداخلية على الداخلية على الداخلية على الداخلية على الاعتبار الداخلية الداخلية على الداخلية على الداخلية على الداخلية على الداخلية الداخلية على الداخلية على الداخلية على الداخلية الداخلية على الداخلية على الداخلية الداخلية الداخلية على الداخلية على الداخلية على الداخلية على الداخلية الداخلية الداخلية على الداخلية على الداخلية على الداخلية على الداخلية الداخلية الداخلية على الداخلية

العلية الرقابة الدائلية على (القويعة القالمة) والفترات المستقلية عرف

إذ إن السرقابة الداخسية على صلية إحداد القرائم المالية عن عائمة مضنفة التوليم المالية عن عائمة مضنفة التوليم والمجارة المالية الما

(فقرة النطاق)

تهذا القدد قضينا بداداة ولمتبار الترافقة الدمائير التبصيق المدع بويانقية الهاجع الأجهد الأمهم الأمهم الأمهم المحاسبين القانونيين ودفع المعلونات الأمهم المحاسبين القانونيين ودفع المعلونات المحاسبين المحاسبي

(فقرة الحدود التعلقة بالرقابة الناخلية)

ن المهم المعادلة المنطقة المعادلة الدوالة الدائلية المعادلة المعا

من منابلات المنابقة المنابقة المنابقة المنابقة المنابقة والمنابقة المنابقة المنابقة

لى تاريخ محدد

- 2/22/3 فَعُرِيْرِ الْمُؤْلِقِينَ الشَّمَا لِلسَّالِيةِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ
- أَمْ اللَّهُ اللَّهِ الْكُورِ الْخَيْلِ مُرَافِ الصَّابِاتُ الْعَامِيُّةُ الرَّفَايَةُ الْرَافِيَّةُ الْدَاخلية على النَّفَرِيزُ النَّمَانُ فِيجِّتِ أَنْ يَتَصَبُّ الْآتَى : ا
 - الله في المنظم المنظم المنظم المنظمة المنظم المنظم
 - ب+ تحديد الموضوع (الرقاية الداخلية على عملية إعداد التقرير المالي).
- ج- عبارة توضيح أن الإدارة المنظرلة عن الطاط على نظام ألمال الرقابة عبارة توضيح المنظرة عند الإدارة المنظرة عن الدارة الداردة الداردة
 - د عسبارة توضح أن مُستولية مُراقَبُ الحُسَّالِاتُ النِّ أَلِمَا وَأَنْ بَعْثَالَ فَأَعَلِهُ الرقابة الداخلية بناء على الأختيارات التي قار يُهَا السَّالِ فَا النَّيْلِ السَّالِ فَا
- هـ تَعَرَيْف الرقابَة الدَّاخِلْيةَ عَلَى عُمْلُية أَعْدَادُ الْتُقَلِّيرُ الْكَالَى المُعَلَّمُ وَاجْدَ
 - و عَسَارة الوقت عَ أَنْ الْاحْدَ خِلْ تَدِوْقَة لَمُعَالِلُ الشَّمَّالِينَ الْمُعَادُ أَوْاسَطَة ن- المَجْعَ الأَمْرِيكِيّ المُحَاسِينَ القالْويينَ الْمُحَاسِينَ المَالُونِينَ الْمُحَاسِينَ المُحَاسِينَ الم

المناف وقابة الكلوة فعالم على عُمالية إعدالا الفرور المائن ثم الاكتفاط بها في جميع الجواتب الهامة. المناف تماما

- عبارة توضيح في الاقتبار يتشفق الفضول عن عليم عارقال الفظاية ن عملى السنترير العباري المقباري فاجلول تصميع واشخف البرقانة الفلاطية ب
 والقيام بإجراءات أخري يعترها مراقب الصباباي بالإماد للظاوف المناسبة عن المسابق المناسبة عن المناسبة عن المناسبة ال
 - ط- عبارة توضع أن عِرْ الْهِن المستابات بعقد أن الافتيان بهفر أساس إمعول
 لإبداء رأيه.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم الراجعة الدولية

- b- فقدرة توضع أن بسبب الحدود المرتبطة بالرقابة الداخلية على عملية إحداد السنفرير المسالى، متضعناً احتمالات لختراق الإدارة المرقابات، السنحريفات الفاتجة بسبب الغش أو الخطأ التي يمكن أن تحدث ولا يتم اكتشسافها وأيضاً نوضح هذه الفاترة أن أي توقعات يشأن تقييم الرقابة الداخسلية على النقرير المالي في الفترات المستقبلية هو عرض لخطر أن السرقابة الداخسلية قد تصبح غير ملاعمة يسبب تغير التظروف أو تراجع في مدى الانتزام بالسياسات والإجراءات.
- ل- رأى مسراقب الحسابات عن ما إذا قام البنك بالحقاظ، في جميع الجواتب الجوهرية، بنظام فعال للرقابة الداخلية على عملية إعداد التقرير المالي في التاريخ المحدد بناء على معار الرقابة.
 - م- عبارة تقتصر استخدام التقرير على أفراد معينة في ظل الظروف الآتية :
- عسندما يكون المعيار المستخدم في تقييم الرقاية الداخلية على التقرير المسالى مصدد بواسطة مراقب الحسابات وأنه ملائم لعدد محدود من الأطـراف الذين إما شاركوا في إحداد هذا المعيار أو من المقترض أن وكون لديهم فهم مناسب للمعيار.
- عــندما يكون المعيار المستخدم في تقييم الرقاية الدلخاية على التقرير
 المالي متاحاً لأطراف محددة فقط.
 - ن- التوقيع المطبوع لمكتب المراجعة الخاص بمراقب الحسايات.
 - س- تاريخ التقرير الاختبارى Examination Report.
- ش- فيما يسلى شكل التقرير الذى يجب على مراقب الحسايات أن يستخدمه
 عند إبداء رأى مباشر بشأن فاعلية الرقابة الداخلية في تاريخ محدد.

تقرير مراقب الحسابات المستقل

(فقرة تمهينية)

لقسد قمنا باختبار فاعلية الرقابة الداخلية على التقوير المالى للبنك من في المسئولة عن المسمولة عن المسمولة عن 20 مسمولة عن 12 ديسمجبر ×20 بناء على "مجار محدث، وإدارة البنك من هي المسئولية عن المقارير المالي، ومسئولية على إيداء رأى بقسأن فاصلية السرقابة الداخلية على التقوير المالي لشركة من بناء على الانتخبارات الخاصة بنا.

(فقرة التعريف)

الرقابة الداخلية على التغرير المالى هى عملية مصمعة تترفير تأكيد معقول فيحسا بتطنق بإمكانية الاعتماد على التغرير المالى وإعداد القوائم المالية للأغراض الخارجية وفقا لمبادئ المحاسبة المقولة قبولاً عاماً. (فقرة النصاق)

لقد قمنا باختباراتنا وفقاً لمعايير التصديق المهنى المعدة بواسطة AICPA

- تتطلب هذه المعايير أن نقوم بتخطيط وأداء الاختبارات الخاصة بنا للحصول على تسلكيد معقول عن ما إنّ أن تعلق الحقائظ على رقابة داخلية فعالة على التقوير المالى في جميعة الجوائب الدولية الداخلية على التقوير المالى في المسالم، افتسار وتقييم فاعلية تصييم وتشغيل الرقابة الداخلية، والقيام بإجراءات أخرى التي نراها ملاحة في الظروف، نحن نعتك أن الاختبارات التي نقوم بها توفر المالى مناسرة عقول له أنذا.

(فقرة الحدود التعلقة بالرقابة الداخلية)

بمسبب بسالحدود المتعسلقة بالرقابة الداخلية على التقرير، متضعئة اهتمال اخستراق الإدارة للأساليب الرقابية، التحريفات بمسبب الخطأ أى الغض التي يمكن أن تحسدت ولا يستم التنسالها، أيضاً، القوانات المتعلقة بتقسيم الرقابة الداخلية على الستقرير المالي في الفترات المستقيلية العرض لخطر أن الرقابة الداخلية فد تصبح غير ملاحمة بسبب تغيير الظروف أن تراجع درجة الانتزام بالسياسات والإجراءات.

فى رأينا، يحتفظ البنك س" فى جميع الجوانب الجوهرية، بنظام فعال للرقابة الداخلية على التقرير المالى فى ديسمير 31. ×<20، بناء على (معيار محدد).

> (التوشيع) (التاريخ)

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية وفقاً لمايم الراجعة الدولية

3/22/3 تقييد استخدام التقرير :

Restricting the Use of the Report:

مهستياً، لا يوجد ما يمنع مراقب الحمايات من قصر استخدام تقريره. فإذا طلب من مراقب الجمايات بواسطة طرف واحد. أن يختبر فاعلية الرقابة الداخسلية لوحدة أخسرى، فإنه يمكن أن يقوم باقتصار التقرير على الطرف صاحب الطلب.

4/22/3- التعديلات في التقرير: Report Modification

قــد يقـــوم مراقب المصابات بإجراء تعديلات على التقرير النمطى فى حالة وجود أى من الشروط الآتية :

- أ- هناك ضعف جوهرى في الرقابة الداخلية.
- ب- هناك قيد على نطاق التعاقد.
- جـــ قرر مراقب الحسابات أن يشير إلى تقرير مراقب آخر كأساس، في
 جزء ما، للتقرير الخاص بمراقب الحسابات.
 - د- وقوع حدث لاحق جوهرى بعد التاريخ الذى يتم التقرير عنه.
- هـــ الـتعاقد يتعـلق باختبار والتقرير عن فاعلية جزء فقط من الرقابة الداخلية للبنك.
- و- يتعلق الستعاقد فقط باختبار والتقرير عن مدى ملامة تصميم الرقابة
 الداخلية للبنك.
 - ز- المعيار ليس ملائماً للاستخدام العام.

5/22/3- الضعف الحوهري:

إذا أقصدح الاختسار عن وجود عيوب جوهرية التي يمكن بمقردها أو في مجموعها أن تسؤدي إلى واحد أو أكستر مسن الضحف الجوهري، لابد لمراقب الحسابات أن يعدل التقرير. إن يبداء مراقب الحسابات لرأى غير مستحفظ بشان تسأكيد الطرف المسئول الذي يتضمن وصف لضحف جوهري مستحفظ بشان تسأكيد الطرف المسئول الذي يتضمن وصف لضحف جوهري

بمكن أن وكدون غير مفهدوم Confusing لمستخدمي النقوير. بالتال. للاتمسال بفاعد لمج قارئ التقوير، لايد لمراقب الحسابات أن يبدى رأيه مباشدرة في فاعلية الرقابة الداخلية وليس في التأكيد. وتعمد طبيعة التعيل على الضعف الرقابي وأثره على تحقيق أهداف معيار الرقابة.

فيسا يسلى نمسوذج لستقرير معدل بلغة تفسيرية Explanatory الستندمها عندما يكون هناك (hanguage الستندمها عندما يكون هناك ضسحف جوهسرى في السرقابة الدلفلية البنك، ويناء على إهمية هذا الضعف وأتسره عبلي تعلقي أهداف معيار الرقابة، قام مراقب الصبابات باستنتاج أن أن متحفظ قد نكن ملائماً.

تقرير مراقب الحسابات المستقل

(فقرةتمسيية)

لقد قمنا باغتبار فاعلية الرقابة الداغلية على التقرير العالى للبنك من في
31 ديسسمبر × 20 بناء على مجيار محدد، وإدارة البنك من هي المسئولة عن
الحقساظ عنى نظام فعال للرقابة الداخلية على التقرير العالى. ومسئوليتنا هي إبداء
رأى بشسأن فاعسلية السرقابة الدافسلية على التقرير العالى لشركة من بناء على
الاختبارات التي قمنا بها.

(فقرة تعريف الإصدار ، النطاق، العدود الغاصة بالرقابة الداخلية) (فقرة تفسيرية)

الضعف الجوهرى هو عيب جوهرى أو مجموعة من العيوب الجوهرية التى
تصنع الرقابة الداخلية من ترفير تأكيد معقول أنه سيتم اتكشاف أو منع التحريفات
الجوهدرية حسلى أسساس وقتى بواسطة الدوظفين من خلال الإطار الطبيعي للقيام
بالإعسال الموكلة إليهم. والعيب الجوهرى هو عيب في الرقابة الداخلية في أسلوب
رقسابي جوهررى أن مجموعة من هذه الأساليب التي يمكن أن تؤدى إلى وجود
تحسريفات فيسر متابعة في القوام المالية. وقد تم تحديد الضعف الجوهرى التالي
(رصف للشعف الجوهرى والره على تحقيق أهداف معيال الرقابة).

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المائية وفقاً لعايم المراجعة النولية

(فقرة الرأى)

فى رأيسنا، باستثناء تأثير الضعف الجوهرى الذى تم وصفه فى الفقرة السابقة على تحديث من بالحفاظ، من السابقة على تحديث المحافظ، من المحديث المحديث المحديث المحديث المحديث المحديث على التقرير المالى في تاريخ 13 ديسمبر، ××20، بناء على إمجار محدد).

(التوقيع) (التاريخ)

فيما يـلى نمسوذج لتقرير خاص بإيداء رأى معارض لايد لمراقب الحسابات أن يستخدمه عند وجود ضعف جوهرى فى الرقابة الداخلية، وفى حكسم مسراقب الحسابات، أن هذا الضعف الجوهرى فى الرقابة الداخلية على التقرير المالى لا يحقق أهداف الرقابة.

تقرير مراقب الحسابات المستقل (فقرة تمهينية)

لقد قدنا باختيار فاطية الرقابة الداخلية على التغرير المالى للبنك ص. في
11 يسمعبر ×20 يام على معيار محدد، وإدارة شركة من. هي المسئولة عن
12 يسمعبر غافام فعال للرقابة الداخلية على التقوير المالى. ومسئوليتنا هي إبداء
رأى بشأن فاطلية الرقابة الداخلية على التقوير المالى لشركة من بناء على ما قمنا
بدا لفتيارات.

(فقرة تعريف، النطاق، العنود الخاصة بالرقابة الناخلية)

إن الضحف الجوهرى هو عيب جوهرى أن مجموعة من العيوب الجوهرية السلط المستف الجوهرية من الداخلية من توليق وتأكيد معقول أنه سيتم التشاف أن منع السنحديات الجوهرية في القوالم المالية عني أساس وقتى بواسطة الموقلين من خلال الإطار الطبيعي للقيام بالأعمال الموكلة إليهم. والعيب الجوهرى هو عيب في السرقابة الداخلية في أسلوب وتراني جوهرى أن مجموعة من تلك العيوب التي يمكن أن يسؤدى إلى تحريف في القواتم السائية أكثر من كونة غير متتابح. وقد تم تحديد المتصف الجوهرى وأثره على تحقيق أعداف معيار الرقابة)

القصل الخامس نحو حلول مهنية عملية لشاكل مراجعة حسابات البنوك التجارية

(فقرة الرأى)

فى رأيـنا، بمبب تأثير الضعف الجوهرى المشروح سابقاً على تدقيق أهداف معبار الرقابة، لم تقم إدارة البنك "ص" بالحفاظ على نظام فعال للرقابة الداخــلية عــلى الــتقرير المــالى فى 31 ديسمير، ××20، بناء على (معبار محدد).

> (التوفيع) (التاريخ)

6/22/3- تأكيدات الإدارة تتضمن معلومات إضافية :

ومكن التأكيد مكتوب مصاحب لتقرير مراقب الصابات أن يتضمن
معلومات بالإضافة إلى تأكيدات الإدارة بشأن فاعلية الرقابة الداخلية على
الستقرير المالى، هذه المعلومات قد تتضمن على سبيل المثال، إقصاحات عن
خطوات تصحيحية قسامت بها إدارة البنك، بعد تاريخ تأكيدات الإدارة، مثل
خططست إدارة المستف تتطبيق أساليب رقابية جديدة، أو عبارة توضع اعتقاد
الإدارة أن تكلفة تصحيح تحريف جوهرى موف تزيد عن المثافح الماتجة عن
تطسيق أسساليب رقابية جديدة. وإذا تم إدكال هذه المطومات ضمن تأكيدات
على سبيل المثال، قد يستخدم مراقب الصبابات اللغة الأتية كفقرة أخيرة في
على سبيل المثال، قد يستخدم مراقب الصبابات اللغة الأتية كفقرة أخيرة في
المشترير للاستسناع عدن إبداء رأيه بشأن عبارة الإدارة المتطقة بالتكلفة
والمنفعة :

تنحسن لا نقسوم بإبداء رأى أو أى نوع آخر من التأكيد عن العبارة الستى طرحتها الإدارة والمتطقة بالتكاليف والمنافع الناتجة عن تطبيق أساليب رقابية جديدة".

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايير المراجعة العولية

7/22/3- تقريم مىراقب الحسابات على البرقاية الثاخلية يحدد ضعف جوهـرى ومراقب الحسابات هو مراجع القوائم الثالية :

إذا كمان مراقب الحسابات الذي يختير قاطية الرقابة الداخلية البنك عملى عصلية إعداد القواتم المالية، هو أيضاً مراقب حسابات القوتم المالية، قد نظهمر ظروف تجعل تقرير مراقب الحسابات عن قاطية الرقابة الداخلية تنوسح ضعف جوهرى لكن تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية غير متخطأ على سبيل المثال، يمكن لمراقب الحسابات أن يكتشف ضعف جوهرى متخطأ على سبيل الداخلية يؤدى إلى رأى متحفظ عن فاعلية الرقابة الداخلية، ويمكن لمراقب الحسابات في هذه الحالة أن يقوم بأداء إجراءات أساسية إضافية "استحديد مما إذا كمان همناك تحريف جوهرى في الحساب المنطق بالأسلوب الرقابي، نتيجة لهذه الإجراءات، إما أن يحدد مراقب الحسابات أنه لمين هناك الحريف المعابات أنه لمين هناك تحريف أي الحديث الحسابات أنه لمين هناك أن يحدر من قب الحسابات أنه لمين هناك أن يقدر متوقبة الكسابات أنه لمين هناك في القوائم المالية وبالتالي يمكنه إيداء رأى غير متحفظ بشأن القوائم المالية.

في هـذه الحسالات، إذا تم إدخال تقرير مراقب الحسابات عن فحص الرقابة الداخلية مع تقرير المراجعة عن القوائم المائية للوحدة، لابد من إدخال العبارة الآتية في الفقرة التي تشرح الضعف الجوهري بالتقرير:

القدد ثم النظر في هذا الضحف الجوهري عند تحديد طبيعة، ووقت، وكمية اختيارات المراجعة المطبقة عند مراجعتنا للقوائم المالية وهذا التقرير لا يؤثر على تقريرنا بتاريخ (تاريخ التقرير) عن هذه القوائم المالية".

8/22/3 - القيد على نطاق أعمال التكليف: Scope Limitations

يمكسن إبداء رأى غير متحفظ فقط بشأن فاعلية الرقابة الداخلية على الستقرير المسالى، أو التأكيدات المكتوبة إذا كان مراقب الحسابات قادراً على تطبيق جميع الإجراءات التى يعتبرها ضرورية طبقاً للظروف. أسا في حالة وجود قيد على نطاق التعاقد، سواء فرض من العميل، الإدارة، أو مسن الظهران، الإدارة، أو مسن القطائد، ويستسنع عسن الداء رأيه أو إيداء رأى متحفظ، ويعتد قرار مراقب الحسابات على تقييمه لأهمية تلك القيود على قدرته في إيداء رأى يشأن فاعلية الرقابة الدائية لإدارة البنك.

عــلى مسبيل المثال، قد تطبق الإدارة أساليب رقابية لتصحيح ضعف جوهرى معين قبل التاريخ المحدد من قبل المعيل. على الرغم من ذلك، إذا لم يكسن مسرافب الحسابات قادراً على الحصول على دليل أن الأساليب الرقابية الجديدة مصــمعة بشكل مائم وتعلل بكفاءة لفترة زمنية كافية، لابد لمراقب الحسـابات أن يشــير إلى الضــف الجوهرى ويتحفظ في رأيه بسبب تحديد النطاق.

فيما يلى شكل لتقرير الذى لابد لمراقب الحسابات أن يستخدمه عندما تؤدى القيود على نطاق الاختبار بمراقب الحسابات إلى إبداء رأى متحفظ.

تقرير مراقب الحسابات الستقل

(فقرة التمهينية وفقرة التعريف) (فقرة النطاق)

پاستثناء المشروح فيما بعد لكد قمنا بأداء الاختبارات الخاصة بنا وقطاً
لمعابيسر التصديق المهسنى المعددة بواسسطة المجمع الأمريكي للمحلسيين
المقانونيين. تتطلب هذه المعابير أن نقطط ونقوم بأداء اختبار انتا المصول على
تأكيد معقول بشأن ما إذا تم الحفاظ على نظام فعال للرقابة الداخلية في جميع
الجوهرية. لكد تصمنت الاختبارات التي قمنا بها فهم الرقابة الداخلية
على التقرير المالم، تقيم واختبار التصميم وفاطية تشغيل الرقابة الداخلية،
القيسام بإجراءات أخرى التي نراها ضرورية طبقاً للظروف، نحن نعتقد أن

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية وفقاً لمايير الراجعة الدولية

(الفقرة التفسيرية)

إن الضحف الجوهـرى هـو عيـب جوهرى أو مجموعة من العيوب الجوهرية التى تمنع الرقابة الداخلية من توفير تأكيد معقول أنه سيتم اكتشاف أو مسنع الستحريفات الجوهرية في القواتم المائية على أساس وقتى بواسطة الموظفيـن مسن خـالا الإطار الطبيعى للقيام بالأعمال الموكلة إليهم، والعيب الجوهـرى هـو عيـب في الرقابة الداخلية أو مجموعة من تلك العيوب التي يمكـن أن بـودى إلى تصـريف في القوائـم المائية (توضيح العيب في نظام المتحصلات النقية) (فقرة العيوب المتطقة بالرقابة الداخلية).

(فقرة النحاق)

في رأيسنا، باستثناء الأمور التي اكتشفناها، لقد استطعنا اختبار الأدلة
المتعسلةة بفاعسلية نظام التحصيلات النفنية الجديد، حيث قام البنك "ص"

الاحتفاظ بنظام فعال للرقابة الداخلية على التقرير المالي، في جميع الجواتب
الجوهرية، في 31 ديسمبر، ××20، بناء على (مجار محدد).

(التوانيع) (التاريخ)

عــنما تقــرض قبود جوهرية من نطاق الاختبار من قبل الميل أو الإدارة، لابــد لمراقب الحسابات أن يمتنع عن إيداء رأيه بشأن فاعنية الرقابة الداخلية، أو التأكيدات المكتوبة.

وفيما يسلى شكل للتقرير الذى لايد لمراقب الحسابات أن يستخدمه عـندما تقرض قبود جوهرية تحد من نطاق الاختيار من قبل الصيل أو الإدارة وتؤدى بمراقب الحسابات إلى الامتناع عن إيداء الرأى.

تقرير مراقب الحسابات الستقل (فقرة تمسيية)

لقد تعاقدتا الاختبار قاطية الرقابة الداخلية على التقرير المالى للبنك "ص" في 31 ديسمبر ××20 بناء على "مجار محدد"، إن إدارة البنك "ص" هي المسئولة عن الحفاظ على نظام قبال للرقابة الداخلية على التقرير المالى. (فقرة التعريف)

السرقابة الداخسلية على التقرير المالى هي عملية مصممة لتوفير تأكيد معقول فيما يتطق بإمكانية الاعتماد على التقرير المالى وإعداد القوائم المالية للأغراض الخارجية وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة قبو لا عاماً. (الابد من حلف فقرة النطاق) (القرة تنسيرة)

> (فقرة لشرح القيد على نطاق العمل) (فقرة الرأي)

بما أن الإدارة (تقع بوصف القيود على النظائي) وتحن لم نستطع تطبيق إجراءات أخرى لإرضاء أنفسنا بشأن الرقابة الداخلية على التقرير المائي، فإن تطاق العمل لم يكن كافياً ليسمح لنا بإبداء، وتحن لم نبدى، رأى بشأن فاعلية الرقابة الداخلية على التقرير المالي.

> (التوقيع) (التاريخ)

9/22/3- الراى يعتمد جزئيا على تقرير خاص بمراجع آخر:

عندما يقوم مراقب حسابات آخر باختبار فاعلية الرقابة الداخلية على الستقرير المسالى لأحسد أو أكثر من الشركات التابعة، الأقسام أو الفروع، أو مكونات إدارة البستك، لابد لمراقب الحسابات أن يأخذ في اعتباره ما إذا كان مسيعمل هـو كمراقب حسابات رئيسي ويستخدم عمل وتقرير المراقب الآخر كأساس، في جزء لإبداء رأيه، وإذا قرر مراقب الحسابات أنه من الملاعم أن يعمل كمراقب حسابات رئيسي، لابد له أن يقرر ما إذا كان سيشير في تقريره إلى الاختسارات السمى تعمست بواسطة المسراقب الأخر. في هذه الحالات،

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم الراجعة الدولية

فإن الاعتجارات الستى مسياخةها مراقب العصابات في اعتباره تشايه تلك الاعتبارات التى يأخذها العراجع الذى يستخدم عمل وتقرير مراجعين مستقلين آخرين عند التقرير عن القواتم العالمية المبتك.

عـندما يقرر المراجع الإشارة إلى تقرير المراجع الآخر كأساس، في جـزء، لـرأى مـراقب الحسابات، لايد لمراقب الحسابات أن يقصح عن هذه الحقيقـة عـند وصـف نطاق الاختبار وأن يشير إلى تقرير مراقب الحسابات الآخر عند إبداء الرأى. في هذه الحالات التقرير التالى لمراقب الحسابات يعتبر ملاتماً.

تقرير مراقب الحسابات الستقل

(فقرة تمهينية)

لقد قمنا باختبار فاعلية الرقابة الداخلية على التقرير المالى للبنك "من" في 15 ديسـمبر ××20 بستاء عـلى "محيـار محدد"، وإدارة البنك "من" هي المســــؤولة على انقرير المالى، المســــؤولة على انتقرير المالى، ومســــؤولة المالى المالى، ومســــؤولة المالى المال

لـم نقـم باختبار فاعية الرقابة الداخلية على التقرير المالى ثلبنك ص وهـ وبنا بنا المالى ثلبنك ص وهـ وبنا تالية الخاصة بها وهـ التن المالى المخاصة بها إجمـالى أصـول وإيرادات تمثل 20 و30% على الترتيب من القيم المجمعة للقوالم المالية عن العام المنتهى في 31 ديسمبر ×20.

لقد تـم اختبار فاعلية الرقابة الداخلية على التقرير المالى للبنك ص بواسطة محاسبين آخرين الذين قدموا تقريرهم لنا ورأينا المتطق بفاعلية السرقابة الداخلية عـلى الستقرير المالى محمد فقط على تقرير المحاسبين الآخرين.

الفصل الخامس نعو حلول مهنية عملية لشاكل مراجعة حسابات البنوك التجارية

(فقرة التعريف)

إن الرقابة الداخلية على التقرير المالى هي عملية مصممة لتوفير تأكيد معصّول يتعسل بإمكاتيسة الاعتماد على التقرير المالى وإعداد القوائم المالية للأغراض الخارجية وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً.

(فقرة النطاق)

لقد قصنا باختبارات الوقا ألمعايير التصديق المحدة بولسطة المجمع الأسريكي للمحاسبين القاتونيين. هذه العايير تتطلب أن نقوم بتخطيط وأداء الاختسابات الخاصة بنا المحتصبابات الخاصة بنا المحصول على تأثير معقول عن ما إذا تم الاحتفاظ بناما فصال للرقابة الداخلية على التقوير المالى في جميع الجوانب الهامة. والاختبارات تتضمن تقهم الرقابة الداخلية على التقوير المالى، اختبار وتقييم فاصلية تصميم وتشغيل الرقابة الداخلية والقيام بإجراءات أخرى التي نحيرها ضمرورية وققاً المنظريات، تمن تعقد أن الاختبارات التي قمنا بها وتقرير المحاسبين الأخرين توقر أسلس معقول ارأينا.

(فقرة القيود المتعلقة بالرفاية الداخلية) (فقرة الرأي)

فَى رأَيْنا، بِنَاء على اخْتَباراتنا وتقرير المحاسين الآخرين، قامت إدارة البــنك س بالاحتفاظ فى جميع الجواتب الجوهرية، ينظام فعال ثلرقاية الداخلية على التقرير المالى فى ديسمبر 31، ×20 بناء على (معيار محدد).

> (التوفيع) (التاريخ)

10/22/3 - Subsequent Events - الأحداث اللاحقة

يمكن للتغيرات في الرقابة الداخلية أو العوامل الأخرى التي تؤثر چوهرياً عـلى السرقابة الداخلية أن تحدث في تاريخ لاحق للتاريخ الذي تم فيه اختبار السرقابة الداخلية ولكن قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات. ويجب على مراقب الحسابات أن يحصسل على تمثيلات مكنوية من الإدارة تتطق بهذه الأمور. وذلت للحصسول عـلى مطومات بشأن ما إذا كانت التغيرات التي حدثت قد

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم الراجعة الدولية

أثرت على فاعلية الرقابة الداخلية للبنك وبالتالى على تقرير مراقب الحسابات، ولابد لمراقب الحسابات أن يستفسس عن، ويختبر الآمى في تلك الفترة اللحقة:

أ- تقارير المراجع الداخلي التي صدرت خلال الفترة اللاحقة.

ب-تقارير المراجع المستقل (إذا كان هناك غير مراقب الحسابات) المتطقة بالعبوب أو نقاط الضعف الجوهرية.

ج- تقارير الهيئات التنظيمية المتطقة بالرقابة الداخلية للبنك.

د - معلومات بشان فاعلية الرقابة الداخلية تم الحصول عليها من خلال
 التعاقدات المهنية الأخرى.

وإذا حصسل مسراقب الحسابات على مطومات بشأن الأحداث اللاحقة التي يعتقد أنها تؤثر عكسياً على الرقابة الداخلية للبنك في التاريخ المحدد في التأكيدات بشكل جوهري، لابد ثمراقب الحسابات أن يقوم بالتقرير مباشرة عن فاعلية الرقابة الداخلية وأن يبدى رأى متحفظ أو معاكس.

وإذا كان مراقب المسابات غير قادر على تحديد أثر الأحداث اللاحقة عـلى فاعلية الرقابة الداخلية النبنك، فلابد له أن يمتنع عن إبداء رأبه، وبجب عـلى مراقب المسابات أن يمتنع عن إبداء رأبه بشأن المساحات الإدارة عن الإجراءات التصحيحية التى لتخذتها إدارة البنك بعد تاريخ تأكيدات الطرف المسلول، إن وجدت.

وقد يحصل مدراقب الحسابات على مخومات عن الأحداث اللاحقة بشنأن أمدور لم بكن موجودة في التاريخ المحدد في التأكيدات واكفها ظهرت بعد هذا التاريخ. عادة ما يكون للأحداث اللاحقة من هذا النوع تأثير جوهرى عـلى البـنث حتى أن مراقب الحسابات قد يرخب في إدخال فقرة تفسيرية في تقريدره بصف فيها الحدث والآثار المترتبة عليه أو يلفت فيها انتباه القارئ للحدث والآثار المترتبة عليه. 1/22/3 - الاكتشاف اللاحق العلومات موجودة في تاريخ تقرير مراشب الحسابات:

Subsequent Discovery of Information Existing at the Date of The Practitioner's Report:

مهنياً ليسس على مراقب الحسابات مسئولية أن يقل على دراية بالأحداث اللاحقة لتاريخ تقريره. لكن، يمكن لمراقب الحسابات بعدئد أن يمكن أن نؤثر على درايسة بالظروف التى حدثت في هذا التاريخ والتى كان يمكن أن نؤثر على درأى مسراقب الحسابات إذا كمان على دراية بهم. إن إدراك مراقب الحسابات لهذه المعلومات اللاحقة. يشابه إدراك المراجع للمعلومات التى يتم اكتشافها في تاريخ لاحق لتاريخ التقرير عند مراجعة القوائم المائية، ويجب على مراقب الحسابات أن يحدد ما إذا كانت المعلومات يمكن الاعتماد عليها وما إذا كانت هذه الحقائق موجودة في تاريخ تقرير المراجعة. إذا كان ذلك، لابد لمراقب الحسابات أن يدرك :

 أ) إذا كانت هذه الحقائق غيرت التقرير إذا كان المراجع على دراية يها،

ب) إذا كان هناك أشخاص يعتمدون حالياً أو من المحتمل أن يعتمدوا
 على تقرير مراقب الحسابات بشأن فاعلية الرقابة الداخلية للبنك.

12/22/3- التقرير عن فعالية جزء من الرقابة الناخلية للبنك:

. Reporting on the Effectiveness of a Portion of the Entity Internal control:

عند التعاقد لاختبار فاعلية جزء فقط من الرقابة الداخلية للبنك (على مسبيل المسئال، السرقابة الداخسلية عسلى التقرير المالى الخاص بالعملاء)، لابسد لمسراقب الحمسابات أن يشير إلى الجزء الذى قام باختباره من الرقابة الداخسانية. فى هسده الحالسة، يمكسن لمراقب الحمابات أن يتبع الشكل التالى للتقرير :

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً تعايير الراجعة الدولية

تقرير مراقب الحسابات الستقل (فقرة تمهيدة)

لقد قمنا باختبار فاعلية الرقابة الداخلية على التقرير المالى للبنك "من" لقسم في 31 ديسمبر ×20 بناء على معيار محدد"، وإدارة البنك "من" هي المسلولة عن الحفاظ على نظام قعال للرقابة الداخلية على التقرير المسالى ومسئوليتنا هي إيداء رأى بشأن فاعلية الرقابة الداخلية على التقرير المالي لشركة من بناء على الاختبارات الخاصة بنا.

(فقرة التعريف، النطاق، الحدود)

في رأينًا، قام القسم البنك س بالحقاظ، في جميع الجوانب

في 31 ديسمبر ××20، بناء على (معيار محدد).

(التوقيع) (التاريخ)

13/22/3 التقرير عن ملائمة Suitability تصميم الرقابة الداخلية للبنك:

قد يطلب بنك معين من مراقب الحسابات اختبار مدى ملامة تصميم نظــام الرقابة الداخلية البنك لاعتشاف ومنع التحريفات الجوهرية على أساس وقــتى، وعــند تقييم مدى ملامة تصميم الرقابة الداخلية لأغراض البنك، في هذه الحالة، لابد لمراقب الحسابات أن يتفهم مكونات الرقابة الداخلية التي لابد لـــلادارة أن تقــوم بتــنفيذها استحقيق أهداف الرقابة الخاصة بالبنك، وبحدد الأساليب الرقابية الملامة لهذه الأهداف الرقابية.

وأيما يسلى شدكل مقترح التقوير الذي يمكن لعراقب العسابات أن يصدره فى حالة إصدار تقوير عن مدى ملائمة تصميم نظام الرقاية الداخلية للبنك.

تقرير مراقب الحسابات المستقل

(القرة التجهيدية) القد قمنا باختبار فاعلية الرقابة الداخلية على التقرير المالى للبنك من في 13 ديسسمبر ×20 بناء على تعيار محدد، وإدارة البنك من في المسئولة على إحداد تصميم ماتج للرقابة الداخلية على التقرير المالى، ومسئوليتنا على إبداء رأى عن تصميم الرقابة الداخلية لشركة من على التقرير المالى بناء على اختباراتنا.

(فقرة النطاق)

لقدد قمنا باغتباراتنا وقفاً لمعايير التصديق المهنى المعدة بواسطة المجمع الأمسريكي للمحاسبين القسانونيين. هذه المعايير تتطلب أن نفوم بالتغطيط وأبداء الأمسريكي للمحاسبين القسانون على تأكيد معقول عن ما إذا كانت الرقابة الداخلية على التكوير المالي مصمع يشكل ملاعم من جميع الجوانب الجوهرية، بحيث تمتع على التكوير المالي مصمع يشكل ملاعم من جميع الجوانب الجوهرية، بحيث تمتع وتكتشبات الجوهرية في القوام المالية على أساس وقض، ولا تضمنت الاختبارات فهم الرقابة الداخلية، على التكوير المالي، تقيم تصميم الرقابة الداخلية، والقدير المالي، تقيم تصميم الرقابة الداخلية، والقدير المالي، معمل أوقاء المدارع معتلد أن المتراجع ملاعمة وفقاً للظارف، من نعتك أن

(فقرة الحدود التعلقة بالرقابة الداخلية) (فقرة الرأي)

فى رأينا، أن نظام الرقابة الداخلية على التقرير المالى ثلبتك س مصمم بشكل ملاحب، فى جميع الجوالب الهامة، لمنع واكتشاف التحريفات الجو هرية فى القوالم المالية على أساس وقتى فى 31 ديسمبر ××200 بثاء على (معيار محدد). (التوقيع) (التوقيع)

وعـند الستقرير عن ملامة تصميم الرقابة الداخلية للبنك الذي يصل بالفض، لابد لمراقب الحسابات أن يقوم بتحيل تقريره من خلال إضافة ما يلى لفقرة النظاق في التقرير :

" نحن لم نتحاقد للاختبار والتقرير عن فاعلية تشغيل الرقابة الداخلية على التقرير المالى النبتك من فى 31 ديسمبر ××20 وبالتالى لن نقوم بإبداء رأى عن فاعلية التشغيل. 14/22/3 التقرير عن الرقابة الناخلية بناء على معيار مجدد من قبل الهيئة Regulatory Agency : التنظيمية :

يمكن أن تقوم هيئة حكومية أو هيئة أخرى تمارس وظائف تنظيمية، وإنسرالغية، أو وظلائف إدارية عامة بإعداد معايير خاصة بها وتطلب تقارير عن الرقابة الداخلية للوحدات الخاضعة لها. ولابد لمراقب الحسابات حينتذ أن يعدل تقريره عن الرقابة الداخلية من خلال إضافة فقرة توضيحية ينص فيها على قصر استخدام التقرير على الهيئة التنظيمية وإدارة البنك.

ولأغراض هذه التقارير، يتم تعريف الضعف الجوهري في الرقابة الداخلية بإنه:

 أ- عيب جوهرى أو مجموعة من العيوب الجوهرية التى تمنع الرقابة
 الداخلية للبنك من توفير تأثيد مطول بمنع أو كشف التحريقات الجوهرية.

ب- عدم التوافق مع معار الهيئة التنظيمية أو الرقابية بشكل جوهرى.

وفيما بلى توضيح للتقرير الذي يمكن أمراقب الحسابات أن يستخدمه عـندما يستعاقد الاختبار ملاحمة الرقابة الداخلية على التقرير المالى بناء على معيسار محسدد بواسسطة الهبئة التنظيمية والذي يعتبر غير ملاحم للاستخدام العام:

تقرير مراقب الحسابات الستقل (فقرة تمهينية)

لقد قمنا باختبار فاعلية الرقابة الداخلية على التقرير المالى للبنك "من في المدين المدي

(فقرة التعريف، النطاق، الحدود) (فقرة الدأي)

(فقرة اقتصار الاستخدام)

هــذا الــتقرير مخصص لاستخدام مجلس الإدارة وإدارة البنك س و(الهبلة) وغيــر مخصــص ولا يجــب اســتخدامه بواسطة أى شخص آخر خلاف الأطراف المحددة.

> (التوقيع) (التاريخ)

23/3- التقرير الجمع لراقبي الحسابات عن مراجعة القوائم المالية والرقابة الداخلية للبنوك والشركات القيدة بالبورصة (١)

سنعرض فى هذا الجزء لتحليل شكل ومحتوى التقرير المجمع لمراقب الحسسابات Combined Report عـن مسراجعة القوائسم المالية والرقابة الداخلية المرتبطة بتك القوائم للشركات المقيدة بالبورصة.

(1) أذ. عبد المرفق نصر على، التقرير المجمع المرقف العماليات عن مراجعة فقواتم السابية والرقابة الداملية. الشركات السنية بالدرصة، ودوره في تعزير الفترة التقامية لسوق السال المصرية، ورقة عمل مقدمة المؤمّر. تعزيز القدرة الناسية: الاستراتيجيات والسياسات والأليات، كلية المجارة -جلسة الإسكندرية، بوليو 2006.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق للالية وفقاً لعايم للراجعة الدولية

وسستم إجراء هذا التحليل من منظور الآثار الإيجابية المتوقعة للمحتوى المعلوماتى لهسذا السنقرير على القدرة التنافسية لمدوق المال المصرية في مواجهة أسواق المال الأجنبية، ومدى تمتع تلك السوق بمزايا ومقومات باعثة عسلى الثقة وجاذبة للاستثمار في ظل الأخذ بهذا التقرير أسوة بما تسمى إليه الممارمة المهنية في معظم دول اقتصاد السوى خاصة الولايات المتحدة.

وسنطرح صدة تساؤلات ومحاولة الإجابة عليها فيما يتعلق بمزايا وعيوب ومنطلبات والمشاكل ذات البعد المهني المتوقعة في حالة تقنين، العمل بههذا السنقوير في مصر، آخذين في الاعتبار الدور الحيوي لهذا التقرير في خدمة المتعاملين في سوق المال المصرية، خاصة بعد صدور دليل حوكمة الشسركات الخاصة والعاسة عسن مركز المديرين التابع لوزارة الاستثمار في أكنوبر 2005، يوليو 2006 على التوالي.

ونحـن نعـتقد باهمية القضية المهنية التي سنتناولها في هذا الجزء إذا مــا أفذنا في الحسبان اتجاه دول أفرى مثل الولايات المتحدة تحو العمل
بهــذا الـــنقرير بعد أحداث شركة "أدرون" للطاقة وبشاء مجنس الرقابة على
أعـــال مسراجعي حسسابات الشركة المقيدة بالبورصة PCAOBم من ناحية،
واسمعي الحمد لهيئة سوى المال المصرية تحو تفعيل تطوير الشركات المقيدة
بالبورصــة المصــرية لــنظم السرقابة الداخلية بها وتقييمها وتكليف مراقبي
حسابات تلك الشركات بالتقرير عن الفعالية التضغيلية وكذا تقييم الإدارة لتلك
الرقابة، من ناحية أفرى.

وفَـي سبيل تحقيق أهداف هذا الجزء قسوف نستكمل موضوعها من خلال المحاور الثلاث الآتية:

المحور الأول: تصليل شكل ومحتوى التقرير المجمع لمراقب الحسابات عن القوائسم المائيــة والرقابة الداخلية للبنوك والشركات المقيدة البورصة.

القصل الخامس تحو حلول مهنية عملية لشاكل مراجعة حسابات البنوك التحارية

المحور الثاني: الآثار الإيجابية المتوقعة المتقريز المجمع لمراقب الحمايات عن القوائم المالية والزقابة الداخلية على القدرة التنافسية لسوق المال المصرية.

المحور الثالث: متطلبات تفعل دور التقرير المقترح في تعزيز القدرة التنافسية لسوق المال المصرية.

 الحور الأول: تحليل شكل ومحتوى التقرير المجمع لمراقب الحسابات عن القوائم المالية والرقابة الداخلية للشركات المقيدة بالبورصة:

لأغراض تحليل شكل ومحتوى هذا التقرير فسوف يتم استعراضه أولا تُسم نقسوم بعمل هذا التحليل بعد ذلك، وذلك على النحو الوارد في الصفحات التالبة:

1/1- شكل التقرير:

يظهر التقرير على النحو التالي: تقرير مراقب الحسابات السحل لدى مجلس الرقابة على أعمال مراجعي حسابات الشركات المقيدة باليورصة(1).

القد قمنا بمراجعة ميزانيتي شركة القدس ش م م في 2005/12/31، 2004/12/31 وكذا قوالم الدخيل والمتدفقات المنقدية والتغير في حقوق المساهمين عين السنة المنتهية في 2005/12/31. كما قمنا أبضاً بمراجعة تقييه الإدارة للرقابة الداخلية كما هو موضح في تقريرها المرفق، بأن شركة القدس لديها رقابة داخلية فعالة على عملية إعداد التقارير المالية في 12/31/ 2005 استثادا إلى معابير لحنة COSO بشيأن الإطار المتكامل للرقابة الداخلية. إن هذه القوائم المالية مسئولية إدارة شركة القدس ومن مسئوليتها

 ⁽¹⁾ نحن نعثد بأهدة إشاء مجلس الرقابة على أصال مر لجعى حسابات الشركات المقيدة بالبررصة المصرية أسوة بمجلس الرقابة على أصال مر لجعي حسابات الشركات المقدة بالبررصة الأمريكية PCAOB.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق للآلية وفقاً لتعليم الراجعة الدولية

أيضاً وجود رقابة داخلية فعالة على إحداد التقارير المالية من جهة وتقييم فعاليسة هذه الرقابة من جهة أخرى، بينما تتحصر مسئوليتنا في إيداء الرأي عـلى هـذه القوائم المالية وإيداء الرأى على تقييم الإدارة للرقابة الداخلية وإبـداء السرأى أيضاً على فعالية الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية وذلك كله بناءاً على مراجعاتنا في هذا الشأن".

القدد قمنا بمراجعاتنا وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها ومعايير مراجعة السرقاية الداخلية. وتنطلب منا تلك المعايير تخطيط وآداء مراجعاتنا للحصول على تسريفات للحصول على تسريفات المعايير تخطيط وآداء مراجعاتنا للحصول على تسريفات على والاستراكة لديها رقابة داخلية فعالة على إحداد التقارير العالية في كل جوانبها الهامة. لقد اشتملت مراجعتنا للقوائم العالية على قحص اختباري للمائلة المصنية المستخدمة والتقديرات الهامة التي أعدتها الإدارة، وتقييم العبادئ العاري المائلة على عملية إحداد النام المائلة على عملية إحداد الشارير المائلية على عملية إحداد الشقارير المائلية على المحصول على فهم كاف لهذه الرقابة وتقييم الإدارة لها، المراحين وإختابار والقيام بأي إجراءات المحرى رأيسناها ضسرورية في مثل هذه الظروف. وتعتقد أن ما قمنا به من مراجعات بوفر أساساً معقولاً لإبداء آرائنا".

إن الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية عملية مصمعة لتقديم تاكيد معقول بشأن صدق التقارير المالية وإعداد القواتم المالية للأغراض الخارجيسة وفقاً للمسيادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وتشمل الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية مجموعة السياسات والإجراءات التي: (1) تخستص بالاحتفاظ بمجلات تعكس بدقة وعدل – بتقصيل معقول – معاملات والتمسرف في أصول الشركة. (2) توفر تأكيداً معقولاً بأن المعاملات تم تمسجيلها كما يجب بما يسمح بإعداد قواتم مالية وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وأن متحصلات ومدفوعات الشركة قد تمت فقط وفقاً
المقبولة قبولاً عاماً، وأن متحصلات ومدفوعات الشركة قد تمت فقط وفقاً لاعستماد (دارة ومجسلس إدارة الشركة. (3) تقدم تأكيداً معقولاً بشأن منع أو وكتشاف الاقتناء والاستخدام، أو التصرف غير المصرح به في، أصول الشركة والذي يمكن أن يكون له تأثير جوهري على القوائم المالية.

"وبسبب أوجه القصور المتلارمة في الرقابة الداخلية على إعداد الستقارير الماليسة فابن تلك الرقابة قد لا تمنع أو تكشف كافة التحريفات في القوائسم الماليسة، أضلف إلى ذلك أن توقع أي تقييم لفعالية الرقابة الداخلية للفسترات المستقبلية مسيكون عرضة لمخاطر أن تلك الرقابة قد تصبح غير ملامسة يسبب التغيرات في الظروف، أو الإخلال بعدى الالتزام بالسياسات والإجراءات.

وسن رأيسنا أن القوائس المائية المشار إليها أعلاه تجر بوضوح، في كل جوانبها الهامة، عن العركز المائي لشركة القدس في 2005/12/31 ولمن كل جوانبها الهامة، عن العركز المائي لشركة القدس في حقوق المساهمين عن السنة العنستهية في 2005/12/31 وذلك وفقاً لمعايير المساسية المصرية والقوانين واللوائح ذات الصلة. ومن رأينا، أيضاً، أن تقييم إدارة شركة القدس الذي انتهى إلى أن الشركة لديها رقابة داخلية فعالة على إعداد التقارير المائية في 2005/12/31 قد تم بوضوح في كل جوانبه الهامة وفقاً لمعايير الإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادرة عن لجنة في 2005/12/31 وأخيس تحتفظ برقابة داخلية فعالة في 2005/12/31 وكانبها الهامة، على التقارير المائية في 2005/12/31 وذلك وفقاً لمعايير الإطار المتكامل الرقابة الداخلية فعالة،

2/1- محتوى التقرير:

يعنون الستقرير المسابق بأنه تقرير مراقب الصابات المسجل لدى مجلس الرقابة على أعمال مراجعي حسابات الشركات المقيدة بالبورصة على

 ⁽¹⁾ أنظر تقرير إدارة شركة القس المرفق عن تقييم الرقابة الدنتلية لدى الشركة.
 -415-

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق للالية وفقاً لعايير الراجعة الدولية

غـرار ذلـك المجـلس PCAOB الذي أنشئ في الولايات المتحدة بموجب مرسـوم سـربانس - أوكسـلي' Sarbanes-Oxley Act ويستكون هذا التغرير من خمس فغرات وهي الفقرة التمهيدية، فقرة النطاق، فقرة التعريف، فقرة أوجه القصور المتلازمة وفقرة الرأي، لكل منها محتوى مطوماتي محدد كما بلي:

1/2/1 - الفقرة التمهينية: Introductory Paragraph

ويشير فيها مراقب الحسابات إلى ما يلي: أمجال الراجعة ويشتمل على:

- القوائم المالية.
- الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.
 - تقييم الإدارة للرقاية الداخلية.
- الفعالية التشغيلية الفطية للرقابة الداخلية.
 - ب مسئونية الإدارة عن:
- إعداد القوائم المائية.
- وجود رقابة داخلية فعالة على إعداد النقارير المالية.
 - تقييم مدى فعالية الرقابة الداخلية القائمة.
 مستوفية مراقب الحسابات عن:
 - البداء الرأى على القوائم المالية.
- فيداء الرأى على تقييم الإدارة لفعالية الرقابة الداخلية.
- إيداء الرأي على الفعائية التشغيلية الفطية للرقابة الداخلية.

د - فترة المراجعة وتشمل السنة المالية الحالية. 2/2/1 - فقرة النطاق: Scope Paragraph

ويشير فيها مراقب الحسابات إلى:

- أ- العايم التي قام بالراجعة وفقاً لها:
- * معايير المراجعة المتعارف عليها.
 - معايير مراجعة الرقابة الداخلية.
 - ب متطلبات معايير الراجعتين:
- تخطيط وآداء أعمسال مراجعة القوائم المالية للتحقق مما إذا كانت
 تلك القوائم خالية من التحريفات الجوهرية.
- تخطيط وآداء أعمال مراجعة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير
 المالية للوقوف على مدى فعاليتها.

جـ - مشتملات المراجعة:

- الفحص الاختسبارى للأدلسة والمستندات والإفصاحات بالقوائم المالية.
 - تقييم المبادئ المحاسبية التي طبقتها الإدارة.
 - تقييم التقديرات المحاسبية.
 - * تقييم عرض القوائم المالية.
 - الحصول على فهم كاف للرقابة الداخلية وتقييم الإدارة لها.
 - * اختبار وتقييم فعالية تصميم وتشغيل الرقابة.

3/2/1-فقرة التعريف: Definition Paragraph

ويشير فيها مراقب الحسابات إلى:

- أ الهنف من الرقابة الناخلية على إعناد التقارير المالية:
- * توفير تأكيد معقول بشأن صدق القوائم المالية.
- التأكيد على ملاءمة إعداد القواتم المالية للأغراض الخارجية وفقاً المبادئ المحاسبية.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المانية وفقاً لعايم الراجعة الدولية

ب- الفرض من سياسات وإجراءات الرقابة الماخلية: ﴿

- * وجـود سـجلات تعكس بصدق معاملات المنشأة والتصرف في الأصول.
 - سلامة تسجيل معاملات المنشأة.
 - * ضمان أن عمثيات المدفوعات والمتحصلات معتمدة من الإدارة.
 - منع واكتشاف العمليات الجوهرية بشأن اقتناء الأصول والتصرف فيها غير المعتدة إدارياً.

4/2/1 فقرة أوجه القصور التلازمة في الرقابة الداخلية:

Inherent Limitations Paragraph

ويشير فيها مراقب المسايات إلى:

- أن الرقابة الداخلية عادة ما يلازمها أوجه قصور.
- ب أن أوجه القصور المتلازمة في الرقابة الداخلية تضي وجود احتمال ألا تستطيع تسلك الرقابة كشف أو منع التحريفات الجوهرية في القوالم المالية.
- أن توقع فعالية الرقابة الداخلية مستقبلاً عرضة لخطر عدم ملاءمة تلك
 الرقابة بسبب:
 - تغير الظروف.
 - تغيير السياسات والإجراءات الرقابية.

5/2/1-فقرة الرأي: Opinion Paragraph

ويشير فيها مراقب الحسابات إلى:

أ - رأيه بشأن صدق القوائم المالية للشركة.

ب - مقياس صدق القوائم المالية وهو معايير المحاسبة المصرية والقواتين
 واللواتح ذات الصلة.

ج-- رأيه بشأن تقييم الإدارة لفعالية الرقابة الداخلية.

د - معايير فعالية الرقابة الداخلية الصادرة عن لجنة COSO.

-418-

 هـ- رأيه بشأن الفعالية التشغيلية للرقابة الداخلية لدى الشركة وفقاً لمعابير لحنة COSO.

3/1 - تقرير إدارة الشركة المقيدة باليورصة عن الرقابة الداخلية:

يظهر تقريسر إدارة شركة القدس عن الرقابة الداخلية لدى الشركة كالتالى:

> تقرير الإدارة عن الرقابة الداخلية الرتبطة بالقوائم المالية(1)

> > السادة/ مساهمو شركة القدس /هيئة سوق الال

/ بورصتى القاهرة والإسكندرية

إن شركة القدس مسئولة عن إعداد وعرض قوائمها المالية المرفقة بعدائمة وفقاً لمعاييس المحاسبة المصرية والقوانين واللوائح ذات الصلة. ومسئولة أيضاً عن تصميم وتشغيل إطار فعال للرقابة الداخلية وفقاً لمعايير الرقابة الداخلية الصادرة عن لجنة COSO!.

لقد قامت ادارة الشركة بتقييم مدى فعالية الرقابة الداخلية المرتبطة بالقواتم المالية للشركة في 2005/12/31 وفقاً لمعاسر الرقاية الصادرة عن لجنة COSO. واتضبح لسلادارة أن الشركة لديها رقابة داخلية فعالة على إعداد القوائم المالية عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، حيث استوفت هذه السرقابة معاييس الرقابة الداخلية الخمس؛ بيئة الرقابة، أنشطة الرقابة، تقييم مخاطر إعداد التقارير المالية، المعلومات والاتصال، والمتابعة".

لقد تم مراجعة القوائم المالية للشركة عن السنة المنتهية في 12/31/ 2005 المسرفقة بمعرفة مراقب الحسابات (ص) والمسجل لدى مجلس الرقابة على أعمال مراجعي حسابات الشركات المقيدة بالبورصة المصرية والذي أعد تقريسره المسرفق بسرأيه عللي افصاحاتنا عن تقييم فعالية الرقابة الداخلية

⁽¹⁾ المصدر: PCAOB مع التصرف.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم الراجعة الدولية

المرتبطة بالقوالم المالية للشركة من ناحية، وعلى هذه الفعالية كما يراها هو من ناحية أخرى".

"وعادة ما توجد بأي إطار رقابة داخلية أوجه قصور متلارمة، والتي تتسمل إمكانيسة وجرود خطاً بشري أو الانتفاق على، أو اختراق، الرقابة الداخساية. واذلسك فإن إشار الرقابة الداخلية القمال يمكن أن يوفر فقط تأكيداً مفعولاً فيما يتطبى بإعداد قواتم مالية خالية من التحريفات الجوهرية، بل أكثر مسن ذلك، فإن فعالية أي إطار للرقابة الداخلية المرتبطة بالقواتم المالية يمكن أن تتغير بتغير الظروف".

ويسناءاً عسلى التقييم الذي قمنا به لفعالية الرقابة الداخلية المرتبطة بسالقوالم المائيسة للشركة عن السنة المنتهية في 2005/12/31 فإن الشركة تعستقد أن إطار الرقابة الداخلية المرتبط بالقوائم المائية في 2005/12/31 فعال.

> المعير المالي الشركة الاسم / التوقيع / التاريخ /

2- للحور الثاني: الآثار الإيجابية المتوقعة للتقرير المجمع لمراقب الحسابات عـن القوائم المالية والرقابة الداخلية على القدرة التنافسية لمبوق المال المصرية.

لأغراض بلورة الآثار الإيجابية المتوقعة للتقرير المجمع المقترح على المقدرة الثنافسية لمسوق المال المصرية سنقوم أولاً بعرض مسارات تدفق المطومات بين الشركات والسوق ومراقب الحسابات كما يلى:

1/2- تدفق العلومات بين الشركات وسوق المال ومراقب الحسابات:

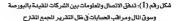
من المتفق عليه أن سوق المال المصرية تكون في مركز تنافسي أفضل في مواجهة أسواق المال الأجنبية كلما كانت تتمتع بمجموعة من المقومات الإيجابيسة مسقها بالطبيع – مسع ثبات العوامل الأخرى على حالها – درجتي الشسقافية والمصددقيّة فيما يتعلق بالإقصاح عن المعلومات الخاصة بالآداء المالي والإداري للشركات المقيدة بالبورصة.

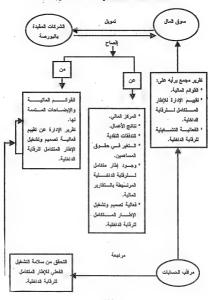
وإذا كان من المتقى عليه علمياً وصلياً أن مصداقية الإفصاح المحاسبي
لهـذه الشركات يؤثر إيجابياً على هذه السوق (شلبي، 2003) علي وشحاته،
2006؛ علي، 2001، 2005)، فإن الإنجاء الآن أن تقصح إدارة تلك الشركات
عـن وفاتها بمسئوليتها بشأن فعالية تصميم وتشغيل الإطار المتكامل للرقابة
الداخــلية المرتبطة بالقواتم المالية. ولشمان مصداقية هذا الإفساح فقد سعت
الكثير من الدول، ومنها الولايات المتحدة، إلى تنظيم خدمة مهاية غير تقليدية
لمراقب الحسابات، ستهدف التصديق على هذا الإفساح من خلال بحين الأول
فحــمن تقييم الإدارة نفسـها للرقابة الداخلية على التقارير المالية، والثاني
إجـراء تقييم مماثل من جانبه للفعالية الشغيلية لتلك الرقابة، (PCAOB, 2004; Arens et al., 2006)

وإذا مساجسع مسراقب الحمسايات بين خدمتي مراجعة القوائم المالية والسرقابة الداخــلية بهــذه الصورة فإثنا سنكون أمام ممارسته مهنية متقدمة وبــناءة قــي مجالها وأهدافها، إذا ما تم تنظيمها وممارستها بكفاءة مهنية. فحسن الســتوقع أن تسساهم إيجابيــاً في تغزيز القدرة التنافسية لسوى المال المصسرية، مسن خسلال أساخت رسائل أو ثلاثة آراء لمراقب الحسابات، يتم توصيلها للمحوى من خلال التقوير المجمع المقترح، وهي؛ رأيه الفني ألمحايد بشأن صدق القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها، رأيه الفني بشأن سلامة تقييــم الإدارة المراقبة الداخلية المرتبطة بالتقارير المالية، وأخيراً رأيه الفني بشئن الفعائية الشخفيلة للهذه الرقبة.

هذا، ويمكن إيجاز مسارات تدقق الاتصال والمحتوى المعلوماتي له بين ســوق السـال ومراقب الحسابات والشركات المقيدة بالبورصة في حالة الأخذ بهذا التقرير المجمع على النحو التالي:

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم للراجعة الدولية





2/2- الآثار الإيجابية للتقرير الجمع على القدرة التنافسية لسوق المال:

لا شك أن التقرير المجمع لمراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية والرقابة الداخلية للشركات بصفة عامة أن تلك المقيدة بالبيروسة بصفة خاصة يمثل وسيلة اتصال تحمل أكثر من رسالة للمهتمين بسوق المال.

وأهـم تـلك الرسائل إقصاح الإدارة عن مسئوليتها ليس فقط من صدى القوائـم المائيــة بـل أيضاً عن سلامة تصميم وتشغيل إطار متكامل للرقابة الداخلية على إحداد التقارير المائية. وهي رسالة تحتاجها السوق لأنها تحكس إدراك الإدارة، كوكيل عن أصحاب المصلحة في الشركة، لدورها ومسئولياتها.

أضف بالى ذلك أن هذا التقرير يوصل ثلاثة رسائل مهنية مترامنة عبارة عن ثلاثة آراء لمراقب الحسابات تحكس تطوراً مهنياً جوهرياً واستجابة مهسنية إيجابيسة مسنه للطلب المتزايد على خدماته، خاصة من جانب جهات الإنسراف والسرقابة والمتعاسلين فسي سوق الأوراق المالية، في ظل تدويل وعولمسة أسسواق المال، كأحد أهم مسات سوق المعارسة المهنية في مطلع القرن الحادي والمشرين.

أتــنا إذا أخذتــا في الاعتبار تركيز البحوث المهنية، خاصة الميدانية مــنها، عــلى أهمية دور المراجعة في حوكمة أصحاب المصلحة في الشركات مــن ناحية وتأثير هذا الدور إيجابياً على المردود الأقتصادي والمهني لمهنة المسراجعة، مــن ناحيــة أخرى (على، 2005؛ على وشحاته، 2006)، فإننا المسراجعة، مــن ناحيــة أخرى (على، 2005؛ على وشحاته، 2006)، فإننا المسرك على الدور أن التقرير المجمع المقترح سيكون له مردود إيجابي على القدرة التذافـــية لمسـوق المال بصقة عامة وسوق الأوراق المالية، بصفة خاصة.

ويمكنــنا الآن بلورة تلك الآثار الإيجابية لهذا التقرير من هذه الزاوية على النحو التالي:

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق للالية وفقاً لعام للراجعة الدولية

شكل رقم (2): المحتوى المعلوماتي للتقرير المجمع لمراقب الحسابات وآثار د الإيجابية على القدرة التنافسية لسوق المال الصرية



3-الحدور الثالث: متطلبات تفعيل دور التقرير المجمع لمراقب الحسابات في تعزيز القدرة التنافسية لمنوق المال المصرية:

في حقيقة الأمر يجب أن نسلم بأن هذا التقرير ليس عصا سحرية لتعرّيز القدرة التنافسية لسوق المال المصرية ولكنه لا يزيد عن كونه مقترحاً يعــول عليه في دعم هذه القدرة من ناحية وآثار المردود الاقتصادي لخدمتي مراقب الحسابات في مجال مراجعة الحسابات والرقابة الداخلية.

ونحـن تعتد بأن تفعيل هذا الدور الإيجابي المأمول والمستهدف لهذا الستقرير مرهون بتوافر عدة آليات نراها ملائمة لبيئة المعارسة المهنية الآن فـي مصـر. ويمكـن أن نفـرق في هذا الصدد بين أربع آليات ملائمة بمكن صـياطتها فـي صـورة متطلبات؛ تنظيمية ورقابية عامة، مهنية تخصصية، أكاديمية، وأخيراً متطلبات إعلامية، نوجزها على النحو التالي:

1/3 - المتطلبات التنظيمية والرفابية:

ونقصد بها تلك المتطلبات المرتبطة بتنظيم المهنة والإشراف والرقابة عــلى مراقب الحسابات من منطلق قانوني ولائحي ورقابي. وفي اعتقادنا أن أهم هذه الآليات ما يلي:

 أن تـنهص السلطة التشريعية بمسلوليتها في هذا الشأن وذلك بإصدار قـاتون مـتكامل لتـنظيم وممارسة المهنة يواكب بينتها الحالية خاصة تحرير الخدمـات المهنية والمنافسة المهنية الدولية، وتدويل وعوامة أسواق المال.

ب - أن تستهض هيئة سوق المال بدورها الرقابي ذو البعد المهني من خلال الرسات ملاعمة مسنها؛ وضع قواعد وضوابط متطورة الاختيار وتعيين مراقبي حمسابات الشسركة المقيدة بالبورصة، تطوير قواعد القيد واستمراره والشسطب للشسركات المقيدة بالبورصة لتشمل الاعتبارات المهنئية الخاصة بمراقب الحسابات، وإزام الشركات المقيدة بالبورصة

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق للالية وفقاً لمايم الراجعة الدولية

بالإنصاح عن تقييمها للرقابة الداخلية لديها وتقرير مراقب الحسابات عن هذا التقييم.

جــ - أن يقدوم البنك المركزي بما لديه من ملطات رقابية وإشرافية على البنوك الستجارية بدورة في هذا المجال، خاصة إلزام البنوك التجارية بصفة عامة بالإفصاح عن تقييمها للرقابة الداخلية لديها وأن يتضمن هـذا الإفصاح تقرير مراقب الحصابات عن مراجعة الرقابة الداخلية، مع قاعتـنا بعـدم وجود تعارض بين هذا الدور الرقابي ودور هيئة سوى المال في نفس الاتجاه بالنسبة للبنوك المقيدة بالبورصة.

2/3- المتطلبات المهنية:

وتشمل تلك المتطلبات تلك الآليات المهنية المتخصصة التي يقع على عاتق المنظمات المهنية وضعها ومتابعة تنفيذها وأهمها ما يلي:

- أ استكمال معاييس المراجعة المصرية من منطلق ألا تكون مجرد ترجمة لمعاييس المراجعة الدولية وإثما يجب أن تكون موفقة مع متغيرات بيئة الأعسال والممارسة المهنية المصرية. ويمكن الاستفادة في هذا الشأن بإمسدارات مجمع المحاسبين القسانونيين الأمريكي والاتحاد الدولي للمحاسبين (AICPA, 2000; IFAC, 2004).
- تفعيس وتنظيم سجل خاص لمراقبي الحسابات المؤهلين والمدربين على
 مسراجعة السرقابة الداخسلية دون أدنى إخلال بجودة مراجعتهم للقوائم
 المالية.
- جـ- تغييل بسرامج السرقابة النوعية على آداء مراقبي التصابات ولعل في السخوبة الأصريكية الخاصية بمجلس الإشراف والرقابة على أعبال مسراجي حسابات الشسركة المقيدة بالبورسة الأمريكية PCAOB نمونجاً يمكنن تطويعه أي توفيقه مع مقتيرات بيئة الممارسة المهنية المصرية.

تقسنين وتصسيم وتطوير وتنفيذ والإشراف على برامج متقدمة للنطيم
 والسندريب المهنني المستعرين لمراقبي الحصابات الذين سيرخص لهم
 بمراجعي القوائم المائية والرقابة الداخلية.

3/3- التطلبات الأكانيمية:

ونقصد بها تنطك الآليات التي يقع عبء القيام بها وتفعيلها على المؤسسات العلمية، خاصة المحاسبية منها. ومن أهم هذه المنطلبات ما يلى:

- أ أن تسرع أنسام المحاسبة بالجامعات المصرية بتطوير مقررات المراجعة في مرحلتي السيكالوريوس والدراسات العدليا الملاحقة التطورات المتسارعة في بيئة المهنة وسيل الاستجابة المهنية المرضية معها.
- ب أن تولسي أقسام المحاسبة بالجامعات المصرية أهمية للتدريب العملي
 لخسريجيها، خاصة في مجالات المحاسبة المائية والمراجعة، ونعتقد أن
 تسلك الآليس ان تتجح إلا بمسائدة منظمات الأعمال العملية والمائية من
 جهة ودعم قواتين ولواتح التطيع الجامعي من جهة أخرى.
- اهستمام البحوث المحاسبية بدراسات الحالة والتجارب في الدول الأخرى
 في مجسالات؛ المسراجعة وحوكمة الشركات، الرقابة الداخلية وحوكمة
 الشسركات، وخدمات مراقب الحسابات غير التقليدية خاصة من ناحيتي
 تنظيمها وممارستها.

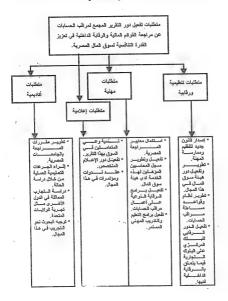
4/3- المتطلبات الإعلامية:

ونعني بها تلك الآليات الخاصة بالتثقيف الإعلامي المتخصص فقناعتنا أن الاهتمام بتنمية وعي مستخدمي مخرجات نظم مطومات المحاسبة الماليسة والمراجعة فنياً ولو بقدر يسير أمر أصبح مطلوباً لترشيد الاستفادة من تلك المخرجات. وأهم الآليات في هذا المجال ما يلي:

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المّالية وفقاً لعايم الراجعة النولية

- أ عقد ندوات وبرامج إعلامية متخصصة في مجال المهنة وسوق المال.
- ب أن يستم دعم وتوجيه الإعلام المحاسبي والمهني المتخصص من جانب
 الدولة وجهات الإشراف والرقابة على منظمات الأعمال.
- بــ أن يستم دعم وتشُجِيع المؤتمرات والندوات المتخصصة، في مجال دور المهنة في تغرير القدرة التنافسية لمنظمات الأعمال وأسواق المال.
- د أن يستم تفعيل دور المنظمات المهنية في هذا المجال، ولعل في تجرية الإحسدارات المحاسبية والمهائية عن جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية وكذا بعض مكاتب المحاسبة الكيرى في مصر، في هذا المجال، نموذجاً يمكن تطويره وتدعيمه.

هذا ويمكن إيجاز تلك التطلبات الأربع في الشكل التالي:





الفصل السادس:

مراجعة وفحص القوائم المالية الكاملة والمختصرة لصناديق وشركات الاستثمار



الفصل السادس:

مراجعة وفحص القوائم المالية الكاملة والمختصرة لصناديق وشركات الاستثمار

مقدمة:

تعسير صناديق وشركات الاستثمار في الأوراق المالية من الشركات العاملة في المراكب المالة في الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية طيفاً لقانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولاتحسته التسنفيذية. وهي شسركات مساهمة أو توصية بالأسهم تركز تنساطها في تجميع الأموال من المساهمين وإعادة استثمارها بنفسها أو من خلال مدير استثمار محترف، في أوراق مالية محلية أو أجنبية.

وسواء كاتت صناديق الاستثمار هي صناديق عامة أو صناديق بنوك أو شسركات تــأمين فإن نشاطها الرئيسي هو الاستثمار في الأوراق المالية. ويلزم مراجعة حساباتها بواسطة مراقبي حسابات مثلها مثل شركات الاستثمار بهــدف إبــداء الرأى بشأن مدى صدق وعدالة القوائم المالية في التعبير عن المركسز المالي للصندوق وشركة الاستثمار ونتائج أعمالها، والتنفقات النقدية والتغير في حقوق الملاك، سواء كانت تلك القوائم كاملة أو مختصرة.

وغـنى عن القول بأن مراجعة حسابات صناديق وشركات الاستثمار هى مسراجعة مالية خارجية بالدرجة الأولى وإن كان لها طبيعتها المميزة التى تفرضها طبيعة نشاط وأهداف الصندوق وشركة الاستثمار. ويداية يمكن القول بسأن نموذج تخطيط وتنفيذ المراجعة المالية الخارجية يلائم مراجعة حسابات صناديق وشركات الاستثمار مع بعض الاختلافات في أمور معينة.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم الراجعة الدولية

ومسن ناحيــة أخــرى يلزم فحص القوائم المالية المرحلية لصناديق وشركات الاستثمار لتحديد ما إذا كانت فى حاجة لعمل تحديلات جوهرية عليها لكى نتمشى مع معايير المحاسبة المصرية والقوانين واللواتح ذات الصلة.

لمى تتعلق مع عديير استحسب استصرب والمواقع والسراعة المستشار والمستفار والسكان والمستفار والسكان والمستفار من جهة والأعراض تقعيل حوكمة أصحاب المصلحة في هذه الصناديق والشيركات يلزم مراجعة وقعص القوائم المالية المختصرة منواء السنوية أو المرحلية لتحديد مدى الساقها والقائها مع القوائم المالية الكاملة التي الشنقت منها تلك القوائم.

وسسوف نركسز في عرضسنا لمسراجعة حسابات صناديق وشركات الاستثمار على النقاط الرئيسية التالية (أ):

آولا : مراجعة حسابات صناديق وشركات الاستثمار من منظور مهنى. ثانيا : تغطيط أعمال مراجعة حسابات صناديق وشركات الاستثمار. ثالثا : قواعد وأسس المحاسبة الغاصة بصناديق وشركات الاستثمار. والعجا : أهم مشاكل الرقابة الداخلية في صناديق وشركات الاستثمار.

-خامساً: الإجراءات الخاصة بمراجعة حسابات صناديق وشركات الاستثمار. سادساً: تقرير مراجع حسابات صناديق وشركات الاستثمار.

سابها : مراجعة القواتم المالية المختصرة لصناديق وشركات الاستثمار . ثامنا : فحص القواتم المالية المرحلية الكاملة والمختصرة لصناديق وشركات الاستثمار .

وسنعرض للعناصر السابقة في الصفحات التالية :

⁽¹⁾Martin A. Miller and L.P. Bailey, "Audits of Investment Companies; in GAAS GUIDÉ (N.Y: Harcourt Brace Jovanvich, 1986).

عبد الوهاب نصر ، "خدمات مراقب الحسابات لسوق المال "، الدار الجامعية، 2002.

عبيد الوهباب نصير، شيحاته السود، " مرتجعة الصابات وحوكمة الشركات"، الدار الجامعية، الإسكندية، 2006.

أولاً : مـراجعة حسابات صناديق وشـركات الاسـتثمار مـن مـنظور مهنى :

تعد مسراجعة حمسابات صناديق وشركات الاستثمار مراجعة مالية خارجيسة تستهدف إبداء رأى قفى محايد فى القوائم المالية لصندوق وشركات الاستثمار، ولذلك فهى لا تختلف عن المراجعة الخارجية للوحدات الاقتصادية الأخرى إلا فى النواحى التالية:

أ - المبادئ والقواعد الحاسبية :

لأن صناديق وشركات الاستثنار تعسل في إطار تشريعي خاص وسناول تشريعي خاص وسناول تشاطقي المنطقي المنطقي المنطقي المنطقي المنطقي أن توجد قواعد وأسس محاسبية خاصة بهذا النشاط. ولذلك فإن قياس صدق وعدالــة القوالــم المالية وملحقاتها، التي تعدما صناديق وشركات الاستثمار، يستحدد بعسدى الاستزام في القياس والإقصاح المحاسبي بكل من المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً من ناحية وقواعد وأسس المحاسبة عن نشاط الاستثمار في الأوراق والقيم المالية وكذلك القوانين واللوالح ذات الصلة من ناحية أخرى.

2-تعيين وعزل مراقب الحسابات:

وفقاً لقانون مسوق رأس المسال ولاعته التنفيذية يمكن أن تتخذ صناديق الاستثمار شكل الشسركات المساهمة ويتولى مراجعة التسابات مراقبان للحسابات يتم اختيارهما من بين المقيدين في سجل بعد لهذا الغرض بالتشساور بيس هيئة سوق المال والجهاز المركزي للمحاسبات، ولا يجوز للمحاسب الواحد أن يراجع حسابات أكثر من صندوقين في وقت واحد. أما غسركات الاستثمار فيمكن أن تكون شركة توصية بالأسهم أو مساهمة ويتم تعييس وعنزل مراقب حساباتها بواسطة الجمعية العمومية كما هو الحال في الشركات الخاضعة لأحكام قانون الشركات 159 لسنة 1881.

مراجعة حسايات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وطفاً لماليم المراجعة الدولية

ووفقًا لمدخل الخطر في المراجعة الخارجية الحديثة فإن مراقب الحسابات بجب أن يقدر خطر التكليف Engagement Risk بإعمال المسراجعة، ويغنى ببساطة تلك الخمائر المهنية والمادية التي سيواجهها في حالة فشك في أداء أعمال المراجعة وفقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها. ومهنياً يجب عليه أن يتخذ القرار المهني السليم بشأن مدى كفاءته المهنية هدو ومعاونوه في آداء أعمال المراجعة بجودة مهنية عالية، خاصة في ظل الاتجاه نحو أحكام الرقابة على جودة أعمال مراقبي حسابات الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية من جهة، والشركات المقيدة بالبورصة من جهة أخرى.

3- مجال ونطاق المراجعة:

يعسبر مجال مراجعة حسابات صناديق وشركات الاستثمار أوسع من مجال مراجعة حسابات الوحدات الاقتصادية الأخرى للأسباب الآتية :

- أن هـذه التـنظيمات تعمل في إطار تشريعات وقواعد بتظييمية خاصة ينبغى أن يتحقق مراجع الحسابات من جدى الإلتزام بها، وإذا كان هناك خروج عليها فما مدى أثره على صدق وعدالة القوائم المائية.
- ب- أن شركات وصناديق الاستثمار تحد قواتم مالية وملحقات لها ذات نطائ
 أوسسع مسن الوحدات الاقتصادية الأخرى وسيكون مطاوياً من مراجع
 الحسابات إبداء الرأى الفنى المحايد في كل هذه القواتم والإفصاحات.
- ج.- أن هذا النشاط تحكمه قواعد محاسبية خاصة تغرضها طبيعة النشاط، أو التشسريمات الرمسينة، وعلى المراجع التحقق من مدى الانتزام بهذه القواعد عند فحصه لحسابات الشركة أو الصندوق تمهيداً لإبداء الرأى فيها.
- د- أن هيكل الإفصاح المحاسبي لصناديق وشركات الاستثمار يجب أن يشتمل
 عــلى كل من، قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات التقدية،
 قائمــة الــنغير في حقوق الملاك والإيضاحات المكممة، وأن كان الهدف

العسام مسن هذا الإفصاح معروف إلا أن محتواه ومتطلبات عمله اختصت بها معاييس محامسيية مصرية ودولية متخصصة من جهة ومتطلبات قانونيسة والاعديسة عن جهة أخرى، ومهنياً فتلك اعتبارات يجب مسراعاتها عسند تخطيط أعمال مسراجعة حسابات صناديق وشركات الاستثمار.

 إطار تخطيط وتنفيذ أعمال مراجعة حسابات صناديق وشركات الاستثمار:

لا يختـلف إطـار تخطيط وتثفيذ مراجعة حسابات صناديق وشركات الاستثمار عنه فى ظل المراجعة المالية الخارجية للوحدات الاقتصادية الأخرى سوى فى النواحى التالية :

1/4- استكشاف بيئة التكليف بأعمال المراجعة:

وفقاً المقاتون 95 لسنة 92 يعتبر صندوق الاستثمار وعاء مالى المتجميع مدخدرات الأقدراد والشركات يتولى استثمارها في استثمارات مالية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل مثل سندات وأذون الخزائة المصرية وصكوك تمويسل البنك المركزى ووثائق استثمار صناديق الاستثمار المثيلة والودائع البنكية وأسهم وسندات وصكوك تمويل الشركات المختلفة.

في حالة صناديق الاستثمار بجب تحديد طبيعة الصندوق وهل هو عام أو صسندوق أحسد البنوك وشركات التأمين وما هي ضوابط هيئة سوق ألمال بشان إنشاء وإدارة الصندوق وما هي طبيعة عملياته وتشكيلة استثمار اته واسم وشكل مسلكية مديس الاستثمار. أما في حالة شركة الاستثمار فيجب الوقوف على شكل الملكية وطبيعة النشاط ومدى استيفاء متطلبات هيئة سوق المسأل في هدذا الشان، وما إذا كانت هناك تأثيرات جوهرية لجهات الرقابة الرسمية والمهتمين بحوكمة هذه الصناديق والشركات على القوائم المالية و هكل الرقابة الداخلية بها.

2/4- تقدير خطر الأعمال وخطر للراجعة:

تفرض طبيعة عمليات صناديق وشركات الاستثمار أن يولى مراجع الحسابات أهمية خاصة لكل من :

- أ- تقديس خطـر أصدال الشركة، لأن النشاط الرئيسي يتركز في الاستثمار في، وإدارة محفظـة، الأوراق الماليـة المحـلية والأجنبية والتي تتأثر بدرجـة كـبيرة بمـتغيرات مسـوى النقد والصرف والاستثمار الدولي والمحـلي، ومتطلبات جهات الرقاية والمهتمين بالحوكمة، خاصة هيئة سوى المال والبنك المركزي وحملة والثق الاستثمار والأسهم.
- ب- تقديس الخطر المتلازم لبعض الحسابات، خاصة لحسابات الاستثمارات ووشائق الاستثمار ومديرى الاستثمار باعتبار أن هذه الحسابات على وجب الخصوص تستعرض لكثير من العمليات والتصويات الحسابية والمحاسبية، الأمر الذي يستدعى تقدير خطرها المتلازم مرتفعاً أو على الأكل فوق المتوسط.
- ج...- تقدير خطر الرقابة خاصة على الحصابات ذات الخطر المتلازم المرتفع السبابقة حتى يمكن تحديد مستوى خطر الاكتشاف المقبول وفقاً لحكمه الشخصي ومستوى خطير الرقابة الفطى وما يترتب على ذلك من مواءمة اختبارات التفاصيل لتدنية خطر الاكتشاف.
- بجب أن بهـ تم مـ (أقب الحسابات عند تقييم خطر الرقابة بخطر أمن وسلامة المعلومات حيث حدث تحويلاً كبيراً نحو الآلية قي إدارة أعمال وتشــغيل نظام المحاسبة لدى صناديق وشركات الاستثمار، خاصة بعد نظبيق نظم معلومات المحاسبة القورية RTA والإقصاح عبر الإنترنت وربــط البورصة المصرية بالبورصات العربية والأختيبة وإتشاء شركة مصر اللتسوية والمقاصة والحفظ المركزي.

3/4- الأهمية النسبة :

تعتبر حسابات الاستثمار ووثائق الاستثمار ومديرى الاستثمار وعائد الاستثمارات مسن الحسابات التي تعتبر مهمة نسبياً لأن التحريفات في هذه الحسسابات مستؤثر جوهبرياً في مدى إمكانية اعتماد أصحاب المصلحة في المشسروع خاصسة حملة أسهم شركة الاستثمار على القوائم المائية للشركة، الأمسر السذى يعنى أن يقسدر المراجع مستويات أفمية نسبية مرتفعة لهذه الحسابات ويأخذ في الحسبان أثر هذه التقديرات على خطر المراجعة المقبول وخطة وبرنامج وإجراءات المراجعة.

وبسبب حساسية نشاط صناديق وشركات الاستثمار وزيادة مستوى خطر التكليف بمسراجعة حساباتها بجب أن يعتد مراقب الحسابات على مساعديه ذوى الخسيرة المتخصصة في هذا النشاط لأغراض تحديد مستوى التحريف الجوهرى وتخصيصه على الحسابات وربطه بنموذج خطر المراجعة. 5- أهمية مراجعة حسابات شركات وصناديق الاستثمار من منظور مهنى وحوكى:

تعتــبر مــراجعة القوائم المالية الكاملة لصناديق وشركات الاستثمار ذات أهمية خاصة، فهى علاوة على تحقيقها الأهداف المراجعة الخارجية فإنها تعبّر هامة الأسياب أخرى أهمها :

1/5- توجه الاقتصاد المسرى والعربي في القرن الحادي والعشرين:

كما مسبق وأوضعنا فإن تنظيم وتنشيط سوق رأس المال في مصر وكسنير مسن الدول العربية مثل المملكة العربية السعودية والإمارات المتحدة ولبسنان هـو أهـم آليات التوجه نحو اقتصاد السوق والإصلاح الاقتصادي. وتعتبر صناديق وشركات الاستثمار من أهم آليات تدعيم وتطوير سوق المال، خاصـة وأن دفـول البسنوك الستجارية وشركات التأمين في نشاط صناديق الاسستثمار سوف يجذب كثير من المدخرات وتحويلها الاستثمارات في أوراق

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لمايم الراجعة الدولية

وقيسم ماليسة. ولاثنك أن مراجعة حسابات الصناديق ستزيد من ثقة الجمهور عامسة، وأصححاب وتسائق الاستثمار بصفة خاصة، في كفاءة الآداء المالي والاقتصادي نهذه الصناديق.

2/5- الرقابة الرسمية والقانونية:

تشترط القانون 95 لسنة 1992 الخاص بسوق رأس المال في مصر أن تحد صناديق وشركات الاستثمار قواتسم مالية سنوية وربع سنوية وإيضاحاتها المتممة لها وفق معايير المحاسبة المصرية المتوافقة مع المعايير الدوليسة ولنزيادة مصدقية تلك القواتم يلزم مراجعتها وإيداء الرأى الفني عليها، أو قحصها و اطعاء تأكد مالمر، طنها.

3/5- الرقابة الفورية على صناديق وشركات الاستثمار:

فى ظل الاتجاء العالمي والمحلى نحو الرقابة المستمرة أو الفورية على الشركات المقيدة بالبورصة فإن مراجعة حسابات صناديق وشركات الاستثمار وفحق نصوذج المسرجعة المستمرة CA من شأته تفعيل الرقابة المستمرة طنبا.

4/5 ـ تفعيل حوكمة صناديق وشركات الاستثمار:

من المستقر مهنياً الآن من جهة، وفي دنيا الأعمال من جهة أخرى،
أن المراجعة علاوة على كونها أداة للرقابة فهي أداة لتفعيل حوكمة الشركات.
وفي هذا الشأن تساعد مراجعة حسابات صناديق وشركات الاستثمار على
تفعيل حوكمة المساهمين وحملة الوثائق وجهات الرقابة مثل البنك المركزى
وهيئة مسوق المسال والمتعاملين في البورصة، وذلك كله من خلال دعم
مصدافية القوائم المالية لصناديق وشركات الاستثمار.

ثانياً: تخطيط أعمال مراجعة حسابات صناديق وشركات الاستثمار:

يبدأ تخطيط أعسال مراجعة حسابات صناديق وشركات الاستثمار باستثمال بيئة المراجعة حيث تغير بيئة مراجعة حسابات صناديق وشركات الاستثمار بيئة جديدة إلى حد ما على مراجعى الحسابات خاصة في مصر والسدول العسربية. ولذلك تتطلب هذه البيئة مجهوداً كبيراً من المراجع لاستثمافها قبل تغطيط وتنفيذ عملية المراجعة. ويهدف مراجع الحسابات من استثماف بيئة مراجعة حسابات صناديق وشركات الاستثمار إلى الوقوف على والإسلم بما يلى:

1- الإطار التشريعي لصناديق وشركات الاستثمار:

يتطلب قانون سوق رأس المال والاحته التنفيذية بخصوص صناديق وشركات الاستثمار ما يلي :

1/1- بالنسبة لشركة الاستثمار:

شركة الاستثمار هى شركة مساهمة أو شركة توصية بالأسهم تتولى تكويسن وإدارة محفظة للأوراق النالية بهدف تحقيق عائد على هذه الأوراق وتنمية قيمتها فى سوق الأوراق المالية، ويشترط فى هذه الشركات ما يلى :

- أن تكون شركات مساهمة أو توصية بالأسهم فقط.
- ب- أن يكون رأسمالها لا يقل عن ثلاثة ملايين جنيه مدفوع نصفه على
 الأقل.
- جــ أن يتم تأسيسها مستوفية إجراءات التأسيس التي حددتها هيلة سوق المال.
 - د- ألا تزاول آية أنشطة بخلاف تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايير للراجعة الدولية

2/1- بالنسبة لصناديق الاستثمار العامة:

تهدف صناديق الاستثمار بصفة عامة إلى استثمار أموال الصندوق في الأوراق الماليسة دون آداء أية أعمال مصرفية لفرى خاصة إقراض الغير أو ضماته أو المضاربة في العملات أو المعادن التفيسة. ويشترط في صندوق الاستثمار ما يلى:

- أن يتم تأسيس الصندوق مستوفياً شروط التأسيس التي أوردتها اللاحمة
 التنفيذية لقانون سوق رأس المال.
- ب- يكون استثمار أموال الصندوق بمعرفة مدير استثمار متخصص وفى
 أوراق مالية ويجب:
- ألا تــزيد نسبة ما يستثمره فى شراء أوراق مائية الشركة واحدة على 10% مسن أمــوال الصــندوق وبما لا يجاوز 15% من أوراق تلك الشركة.
- ألا تسزيد نسسبة مسا يسستثمره الصندوق في وثائق الاستثمار التي تمسدرها صسناديق الاستثمار الأخرى على 10% من أمواله ويما لا يجاوز 5% من أموال كل صندوق مستثمر فيه.
- -- لا يجوز للصندوق الاقتراض من الغير بما يجاوز 10% من قيمة وثائق الاستثمار القائمة - على أن يكون القرض قصير الأجل وبموافقة البنك الذي يحتفظ لديه بالأوراق المائية التي تستثمر فيها أموال الصندوق.
- د- وصدر الصندوى مقابل أموال المستثمرين وثائق استثمار إسمية متساوية على ألا يصدر وثائق لحاملها إلا وفقاً لتطيمات هيئة سوق المال ويشرط ألا تسريد هسده الوثائق المصدرة. وفي جميع الأحوال يجب ألا تصدر الوثائق إلا يعد تحصيل قيمتها نقداً حسب مسعر الإصدار، على ألا تقل قيمة الوثيقة عن عشرة جنيهات وألا تزيد عن 1000 جنيه، ويمكن أن تصدر وثيقة أو خمسة ومضاعفاتها.

—— بعهــد صـــندوق الاستثمار بإدارته إلى مدير استثمار محمد لدى هيئة مـــوق المـــال ويجــب أن يكــون مدير الاستثمار شركة مساهمة لا يقل رأســـمائها المدقوع عن مليون جنيه وييرم الصندوق مع مدير الاستثمار عقد إدارة يوضح حقوق وإنتزامات مدير الاستثمار تجاه الصندوق.

3/1 بالنسبة لصناديق استثمار البنوك وشركات التأمين:

فى حالة قيام البنوك وشركات التأمين، التى ترغب فى مباشرة نشاط صناديق الاستثمار بإنشاء صندوق استثمار فإنها تساهم بدور فعال فى تنشيط سـوق الأوراق المائية ودفع عجلة الاستثمار والتنمية. ويشترط قانون سوى رأس المال ولاقحته فى شأن هذا الصندوق ما يلى:

 أ- يستم الترخيص لهذا الصندوق بنفس إجراءات إنشاء صناديق الاستثمار التي تتخذ شكل الشركة المساهمة السابقة.

ب- يكــون الحــد الأقصى لأموال المستثمرين في صندوق استثمار البنك أو شركة التأمين عشرين مثل المبلغ المخصص لمباشرة ذلك النشاط.

 د- على البنك - أو شركة التأمين - أن يفرد للصندوق حسابات مستقلة عن أنشطته الأخرى.

هـــ يحتفظ بالأوراق العالية التي يستثمر الصندوق أمواله فيها الدى البنك
 المنشأ بــ الصندوق أو أى ينك من البنوك الخاضعة لإشراف البنك
 المركزى المصرى.

الوثيقة هي شهادة ملكية يصدرها الصندوق لكل مكتتب فيه كدليل على
مسلكية هذا الشخص نسبة من أموال الصندوق ولا يجوز تداول أو قيد
وشاتق الاسستثمار التي تصدرها صناديق البنوك وشركات التأمين في
بورصات الأوراق المالية، وتخول الوثيقة لحاملها حقوقاً متساوية قبل
الصندوق.

2- طبيعة نشاط صناديق وشركات الاستثمار:

يتشابه نشاط صناديق وشركات الاستشار في أن كل منهما يقوم بجمع الأموال واستثمارها في أوراق مالية، إلا أن الاختلاف بينهما يمكن في النواهي الآتية :

أ- تحصيل شركة الاستثمار على أدوائها من خلال طرح أسهم رأسمائها للاكتستاب العسام فتحصل على الأدوال التي تستثمرها في محفظة أوراق مائية يتم استثمارها بهدف تحقيق عائد منها وزيادة قيمة الورقة، وتعهد الشركة لسماسرة الأوراق المائية بتنفيذ عصليات الأوراق المائية بالبورصة أسا مباشرة أو عن طريق مؤسسة مائية محترفة مثل مدير الاستثمار.

ب- قد يكون صندوق الاستثمار مسندوقاً عاماً فيكون في شكل شركة مساهمة، أو يكون صندوق أحد البنوك أو شركة التأمين فيصبح نشاطاً مصرفياً خاصاً مستقلاً للبنك، وفي الحالتين يحصل الصندوق على الأموال بإصدار وثائق استثمار لا تستداول بالبورصية ويعهد بإدارة أمواله واستثمارها في أوراق مالية إلى مدير استثمار متخصص يتخذ شكل الشركة المساهمة.

القوائم المالية لصناديق وشركات الاستثمار:

ووفقساً لمعايير المحاسبة المصرية وقانون موق رأس المال والاتحته التنفيذية في مصر فيلزمان صناديق وشركات الاستثمار بالآتي :

- أ- موافساة هيئة سوق المال يتقارير ربع ونصف سنوية عن المركز المالي ونتائج أعمال الصندوق.
- ب- نشـر مـلخص وافى لـلقوائم المالية نصف السنوية للمساهمين وحملة الوثائق.
 - جــ- إعداد ونشر قائمة المركز المالي.
 - د- إعداد ونشر قائمة الدخل.
 - هـ- إعداد ونشر قائمة التدفقات النقدية.
 - و- إعداد ونشر قائمة بالتغير في حقوق الملاك.
- إلى المنوى التي التي التي أنشأت صناديق استثمار في مصر أن تحد كذلك كشف ربع منوى لحملة وثانق الاستثمار بعدد الوثائق التي اكتتب فيها المكتب والحدركة فيها خلال هذه المفترة، وكذلك نشرة بملخص آداء الصندوق متضنة الأوراق المالية التي يستثمر فيها الصندوق وقيمة كل وثيقة كما هي في آخر تقييم معتمد من مراقبي حسابات الصندوق في نهاية الفترة المذكورة.
- وقررت بنوك أخرى معن أنشأت صندوق استثمار بها أيضاً إعداد قائمتى
 مركــز مسالى ودخل كل ثلاثة شهور بعد مراجع الحسابات تقرير فحص
 دورى عنها.
 - 4- تقييم مخاطر الأعمال:

بعد النهاء مراقب الحصابات من مرحلة الإلماء المبدئي بطبيعة نشاط صناديق وشركات الاستثمار والوقوف على أهم متغيرات ببيئة المراجعة ننتقل إلى تقييم خطر الأعمال Business Riski، مراحاً ما يلى : أ- أن مسسقوى خطر أعمال صناديق وشركات الاستثمار بصقة عامة عدادة ما يكون قوق المتوسط بسبب طبيعة نشاط تلك التنظيمات من جهـة وتأشر هذا النشاط بمتغيرات بيئة الأعمال خاصة منوق المال وأسعار الصرف واتجاهات التعامل والسعر بالنسية للأوراق المالية التي تتكون منها محفظة الاستثمار.

ب- أن مخاطر الأعمال المرتفعة لهذه الصناديق والشركات مدوف تؤثر بالصرورة على تقديره لمخاطر المراجعة على مستوى الحسابات ومجموعات المعامات المتجانسة، ولذلك فمن المتوقع أن يقدر مستوى خطر حسابات مثل مدير الاستثمار، حملة الوثائق، ومحفظة الأوراق المائية مرتفعاً.

 جــ أن يقييم مستوى خطر الأعمال يجب أن يعاد النظر فيه من سنة الأخسرى خاصـة إذا كــانت البيئة التشريعية والمالية في حالة تطور مستمر.

5- تحديد مستوى الأهمية النسبية وتطبيق نموذج خطر الراجعة :

بعد أن ينتهى مراقب حسابات الصندوق أو شركة الاستثمار من تقييم مخاطـر الأعمال على مستوى الصندوق أو شركة الاستثمار ينتقل إلى تطبيق نموذج الأهمية النسبية ومخاطر المراجعة على مستوى الحسابات أو مجموعة المعاملات المتجانسة. ويعقد أنه يجب أن يراعى بعدين هامين في هذا الصدد، نه ضحهما مثالين :

أ- حسابات منثل مديد الاستثمار وحملة الوثاق ومحفظة الاستثمار في الأوزاق المالية وجب تقدير مستوى الخطر المتلارم IR لها مرتفعاً مع الأخذ في الحسبان أن مستوى خطر الأحسال يقترض أنه فوق المتوسط وباقتراض سلامة نظام الرقابة الداخلية على هذه الحسابات فسوف يخطط مستوى خطر الاختشاف منخفضاً كالتالي :

مثال:

يقدر مستوى الخطر المتلارم لحساب حملة الوثائق بنسبة 0.8 وخطر الرقابة 0.2، مستوى خطر المراجعة الكلى 0.01. . . .

المطلوب:

احسب مستوى خطر الاكتشاف.

الحل

$$0.625 = \frac{0.01}{0.2 \times 0.8}$$
 حطر الاكتشاف=

ب- حسابات مثل حساب البنك وحساب الأثاث والمياتي حتى بالرغم من أن خطر أعسال الصندوق مرتفعاً إلا أن مستوى خطرها المتلارم منخفضاً عادة. ومن السهل بل من المفترض أن يكون نظام الرقابة الداخلية عليها قوياً، أي سيكون مستوى خطر الرقابة متخفضاً، ولذلك فإنه سوف يخطط مستوى خطر الاكتشاف مرتفعاً كالتالى:

مستوى الخطسر المستلازم لحماب الأثاث مثلاً 0.12 ، ومستوى خطر الرقابة 0.009، ومستوى خطر المراجعة الكلني 0.01.

المطلوب:

أحسب مستوى خطر الاكتشاف المخطط.

الحل

$$0.925 = \frac{0.01}{0.009 \times 0.12}$$
 = مستوى خطر الاكتثناف =

6- تخطيط إجراءات المراجعة:

بعد تخطيط مدتوى خطر الاكتشاف لكل حداب أو مجموعة متجانسة مدن المعاملات وحدد مراقب الحدايات مدى وتوقيت وطبيعة الاختبارات الأساسية للمراجعة مراعياً ما يلى :

 أ- يستم اسستخدام الإجراءات التحليلية خاصة المقارنات الزمنية عند التحقق من أرصدة حسابات مثل عمولة مدير الاستثمار، وقيمة وثائق الاستثمار.

ب-يستم الستركيز على اختبارات التفاصيل المتحقق من أرصدة حسابات مثل
 مدير الاستثمار، حملة الوثائق.

الشاء فواعد وأسس الحاسبة الخاصة بصناديق وشركات الاستثمار:

يجب أن يقهم مسراجع حسابات صناديق وشركات الاستثمار لأن هذه وأسمس المحاسبة الخاصسة بصناديق وشركات الاستثمار لأن هذه القواعد مسوف تستخدم في تحديد مدى صدق وعدالة القوائم المالية دونما إخلال بالمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً كمقياس أساسي لسلامة القياس والإفصاح المحاسبي في هذه الحالسة. ومن أهم قواعد وأسس المحاسبة الشاسة بصناديق وشركات الاستثمار ما يلي :

إ- بالنسبة لشركات الاستثمار :

أ- تقويم الأوراق المالية

تقــوم محفظــة الأوراق الماليــة بمتوسط معر السوق لها في تاريخ الميزانية، أما الأصول الأخرى فتقوم بالقيمة العادلة كما يحددها مجلس إدارة الشركة بما في ذلك الأوراق المالية التي لا يوجد لها معر سوق. وفي جميع الأحوال بتم الإفصاح عن تتلفة محفظة الأوراق المالية أفي قائمة الأصول.

وتجـدر الإنسارة إلي أن الانجـاه المحاسبي الآن يسير في انتجاه المحاسبة، الآن يسير في انتجاه المحاسبة عن المحاسبة المنطقة المحاسبة عن المحاسبة عن الإسـتشارات في الأوراق الماليـة. وفي هـذا الصدد يطبق معيار المحاسبة المصـري رقم (26). ووفقاً لهذين المحاسبة المصـري رقم (26). ووفقاً لهذين المحاسبة المصـري رقم (26). ووفقاً لهذين المحاسبة عند التحقق من استثمارات المحسارين يجـب أن يـراعي مـراقب الحسابات عند التحقق من استثمارات الصندوق ما يلي.(1):

- أن الاستثمارات في أوراق مالية بفرض المتاجرة ستقوم بالقيمة
 العادلة ويستم الاعتراف بالتغير في القيمة العادلة بقائمة الدخل عن الفترة.
- أن الاستثمارات في أوراق مالية متاحة للبيع ستقوم بالقيمة العادلة
 ويتم الاعتراف بالتغير فيها بقائمة التغير في حقوق الملاك.
- أن الاستثمارات في سندات أصدرتها شركات أخرى بغرض الاحتفاظ
 تقوم بالتكافة على أن يعترف بأى تدهور حاد في قيمتها بقائمة
 الدخل.

ب- تاریخ تسجیل عملیات التداول

تمسجل عسليات بيع وشراء الأوراق المالية يوم إتمام التبادل دون الاستظار حتى تموية عملية التبادل ولذلك تظهر مستحقات الشركة علي الغير ومطلوبات الغيسر نحوها كأصول والتزامات (عملاء / دائنين) في قائمة المركز المالي.

 ⁽¹⁾ معيار المحاسبة المصرى رقم 26: الأموات المائية. الإعتراف والتياس، المبيئة العامة لسوق المال، معايير المحاسبة المصرية، يوليو 2006.

المال، معالير المحاسبة المصرية، يوليو 2000. -IFAC, "Financial Instrument's Recognition and Measurement" IAS. No. 39.

حـ - الإفصاح عن الاستثمارات

لأغـرَاض المحاسبة المالية تظهر الاستثمارات كأول مفردة في جانب الأصــول في العــِـــ(اتية عــلى أن يقصــح عن الاستثمارات بغرض المتاجرة والمــتاحة للــبيع بالقيمــة العادلة، أما الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق فستظهر بالتكلفة على أن يراعى الثبات في طريقة خساب التكلفة.

د- أرباح وخسائر الاستثمارات

بالنسبة للأربناح والخمسائر من عمليات الأوراق المالية يتم قباس المحقى منها عن الأوراق المالية يتم قباس المحقى منها عن الأوراق المالية بغرض المتاجرة ويسامن غير المحقق منها على المتاحة للبيع على أن يتم الإقصاح عن صسافى الأرباح والخمائر المحققة بقائمة الدخل وغير المحققة بقائمة النغير في حقوق الملاق، أو حملة الوثائق.

هـ- تسجيل التوزيعات

تمسجل التوزيجات النقدية على الأوراق المائلية المستشرة كإيراد في اليوم التالي لتاريخ إجراء الشركة المصدرة للورقة للتوزيع. أما بالنسبة لإيراد فوائد الاستثمار في السندات فيعرف به كإيراد مستحق عن الفترة مع مراعاة أثر خصم أو علاوة شراء السندات.

و-صافى قيمة محفظة الأوراق المألية :

يستم قياس صافى قيصة محفظة الأوراق المالية المستثمرة وفقاً لأسسار مسوى تداول الأوراق المالية بالمحفظة ببورصة الأوراق المالية فى تساريخ القياس، باعتسار مسعر المسوى يعبر عن القيمة العادلة لكل من استثمارات بغرض المتاجرة ووثائق استثمار الصناديق الأخرى.

2- بالنسبة لصناديق الاستثمار:

- أَ- "لأغدراض إعداد القواتم المالية يتم حساب قيمة الأوراق المالية التى تستشرها صناديق الإستثمار على أساس القيمة السوقية لها، على أن يجنب 50% على الأقل من صافى الزيادة فى القيمة السوقية كاحتباطى رأسمالى.
- ب- إذا قوست الاستثمارات بالتكلفة أو السوق أيهما أقل وأقصح عنها بالميــزاتية بالتكــلفة يــتم الإفصاح أيضاً عن سعر السوق، ويمكن عمل مخصص هبوط أسعار أوراق مائية (متداولة) في حالة زيادة التكلفة عن سعر السوق.
- ج.- تصدر وثائق الاستثمار بالقيدة الاسمية عند طرحها للاكتتاب العام، وإذا تم الإصدار بعد ذلك تتحدد قيمة الوثيقة على أساس صافى قيمة أصول الصسندوى فى نهايسة آخر يوم عمل مصرفى من الأسبوع السابى فى مصر.
- تحدد القيمة الاستردادية للوثيقة بنصبيها في صافى أصول الصندوق في
 نهايــة آخــر يوم عمل مصرفى من الأسبوع السابق على تقديم الوثيقة
 للاسترداد حسب النموذج الثانى:

مراجعة حسابات الينوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المانية وفقاً لمايير الراجعة الدولية

		- أجمالي النقدية بالخزينة والبنوك
к×		- بعدى سعيه بالحريلة والبنوت بضاف : ,
		بصحت : . قيمة الاستثمارات المتداولة في الأوراق المالية وهي:
		بينه المستخدرات المدورة في الأوراق المنابية والمن: - أوراق ماليــة مقيدة بالبورصة (على أمايس منعر الإثقال في البورصة وقت
		 ورق معيد عديده بالبورضة (حتى معبض معار الإنفان في البورضة وقت السنةيد، وإذا تعددت أمسعار التداول في ذلك اليوم يتم التقييم على أساس
		المتوسط الدرجة لكميات وأسعار الكاول والإقال قر هذا البوء، وقر حالة
		المعرسط المرجح تحديث وصفار المداول والإعداد في هذا اليوم، وفي خاله عدم وجود تعامل على ورقة مائية المترة لا تكل عن شهر يتم تقييمها بأقل من
	××	سم وجود معمن حتى ورقه معيد عمره و مثل عن منهر يدم معييمها پاتان من المسمر المحدد في الفترة السابقة بما لا يجاوز 10% من هذا السعر يمعرقة
		معسسر محمد می مصره مدیه یک و پهاور ۱۵۱۰ من عدا بستور بعفریه مدیر الاستثمار).
		- قون الخزالة - قون الخزالة
	. xx	- سون محرمه (يتم التقييم على أساس آخر قيمة استردادية معلنة).
		رونم معیم سی ساس رهر دیمه ستردییه معیه). - آوراق مالیه غیر مقیدهٔ
		- بورى مسيد عير معيده (إذا تسم إجسراء تعامل عليها مرة كل أسبوعين على الأفكل تقوم حسب طريقة
٠.		رب سم بستراء عمل عيه مره عن عبودين عني ادن عوم عمل عربه أخسرى فسترخذ القيمسة الأكل، أما إذا لم يجرى عليها تعامل مرة كل أمبوعين
	×× .	استرى سنوعد الموسمة اودن، بنا إدام يجرى حقها تعمل مره عن مدود من فتقوم بالتكلفة أن القيمة حسب أحد طرق التقييم أيهما أكل).
	××	- أوراق مالوسة أجلبية أن مصرية صادرة بعدلة أجنبية (تستخدم أسعار المدوق
	^^	المصرفية لتحديد المقابل العادل تقيمتها بالجنيه المصرى).
××.		- يضاف أصول ثابتة (بعد طرح مجمعات الإهلاك)
××		بضاف أصول وأرصدة مدينة نُقرى (بالقيمة العائلة)
××		بست سون ورضده دینه عرق ربطیت مدده. -بضاف ایرادات النشاط (عائد الاستشارات وربح بیعها وأی ایرادات آخری)
		الاست الاست المستدر ومد المستدرات الرابع البيان الا الادام الدول)
×××		- القَيمة العادلة الأصول الصندوق
		يطرع:
	×	- حسابات بنوك دائنة - حسابات بنوك دائنة
	×	- المخصصات بخلاف الإهلاك
(xx)	× .	- أرصدة دائنة أخرى
		يطرح:
		مصروفات التشغل
××		(تشمل مصروفات التمسويق والإعسلان والمصاريف الإدارية والعمومية
		والتمويلية وعمولات السماسرة وأتعاب مدير الاستثمار)
(xx)		صاني أمول الصندوق
×××	-	

متوسط القيمة الاستردادية للوثيقة = صافى أصول الصندوق في تاريخ التقييم

— تـ تحدد القيسة البيعية للوثيقة الصادرة بدلاً من المستردة على أساس نصيب الوثيقة في صافى قيمة أصول الصندوق في نهاية آخر يوم عمل مصرفى من الأسبوع السابق على الإصدار مع تحميل المشترى نسبة 1% من القيمة مقابل مصاريف اكتتاب بحد أدنى 15 جنيه.

و-أتعاب مدير الاستثمار:

تــتحدد أتعــاب مديــر الاســتثمار حصــب إتفاق الصندوق مع مدير الاســتثمار، ولكــنها عــادة مــا تحسب كنسبة من أرباح أو فائض الصندوق وصــافى أصــوله معاً، وتعبر أحد بنود مصروفات الصندوق ويمكن أن تسدد لمديــر الاستثمار سنوياً إلا أنها عادة تسدد ربع سنوياً، أو كل سنة أشهر أو حسب الاتفاق.

رْ- عمولات البنك :

يحصل النبك الذى أشناً صندوق الاستثمار على عمولة تعبر أحد بنود مصروفات الصدندوق ويعكن أن تكون العمولة نسبة من صافي أصول الصدندوق بالإضافة إلى نسبة أخرى من الزيادة في عائد الصندوق عن عائد أذون الخرانة لأجل معين. ويمكن تسوية وسداد العمولة كل ثلاثة أو سنة شهور أو حسب لاتحة النظام الأساسي للصندوق.

رابعاً : أهم مشاكل هيكل الرقابة الداخلية في صناديق وشركات الاستثمار :

بدايــة لا خــلاف عــلى أهداف ووسائل تقييم ومحددات جودة هيكل الرقابة الداخلية في صناديق وشركات الاستثمار عنه في الوحدات الاقتصادية الأخــرى. ولكــن طــبيعة عمــليات وأهداف وتنظيم نشاط صناديق وشركات الاستثمار تتطلب تركيز مراجع الحسابات على عناصر ومفردات معينة تستلزم

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لمايم الراجعة الدولية

إجسراءات رقابية خاصة. وعادة ترتبط مشاكل الرقابة الداخلية في صناديق وشركات الاستثمار بما يلى :

أ - توفيت تقييم هيكل الرقابة الداخلية :

من المفضل أن ببدأ مراجع الحسابات في تقييم هيكل الرقابة الداخلية مبكراً منذ بداية سنة المراجعة وذلك للأسباب التالية :

أ- أن عسليات تداول الأوراق المالية - خاصة المتداولة - في سوق الأوراق الماليسة تتسم بالسرعة في أحيان كسيرة فيفشل التحقق من ملاءمة إجراءات الرقابة الداخلية عليها مبكراً قدر الإمكان.

ب-أن تعليمات هيئة مسوق المال وكذلك الاحة النظام الأساسى لصندوق وشركة الاستثمار تتطلب إحداد، والإفصاح عن قواتم، وتقارير مالية ربع ونصف مسنوية للهيئة وجملة الوثائق والمساهمين، ولكى يتحقق منها المسراجع بجب أن يكون قد أتجز مهمة تقييم نظام الرقاية الداخلية مبكراً قدر الإمكان.

—أن نشاط هذه الصناديق والشركات في الأوراق المالية بجب أن يتم بدقة وكفاءة عالية لما للسمعة المالية والإدارية من تأثير بالغ على مركز ال صندوق والشركة التنافسي في سوق الاستثمار والمال مما يتطلب المتمام الإدارة والمسراجع على السواء باستمرارية التحقق من وإستيفاء نظام الرقابة الداخلية المؤومات الكفاءة والفعائية.

الإنابة فى الإدارة والتسجيل المحاسبى:

مسن طبيعة صسناديق وشسركات الاستثمار أن تمهد بإدارة محفظة الأوراق المائية وتمسجيل عمليات الأوراق المائية وإمساك الدفاتر إلى طرف آخر هو الوكيل أو الأمين أو مدير الاستثمار. وتتطلب الرقابة الداخلية في هذا الشأن ما يلى :

- أ- أن يكون مدير أو وكيل إلاستثمار مستوفياً الشروط والمواصفات القانونية حسب قانون سوق رأس المال والاحته التنفيذية وتعليمات الهبئة.
- ب-أن توجيد إجبراءات ونظم محددة لمتابعة إدارة الصندوق والشركة لمدى
 إلستزام مديس الاستثمار بقواعد وأسس التعامل بين الطرفين والمساءلة
 المحاسبية والمالية والقانونية.
- إذا كان إصدار واسترداد الوثائق في صناديق الاستثمار يتم عن طريق البستثمار قد تعهد لأحد الوكلاء أو البستثمار قد تعهد لأحد الوكلاء أو مديسرى الاسستثمار بمهمة إصدار أسهمها وتداولها، والمحاسبة عنها واسستردادها وفي جميع الأحوال يجب أن توجد إجراءات محددة للرقابة على هذه العمليات التي لا توجد في الوحدات الاقتصادية الأخرى.
 - 3- محفظة الأوراق المالية :
- تصدر إجسراءات السرقابة الداخلية على الاستثمارات أهم إجراءات السرقابة على الإطلاق في صناديق وشركات الاستثمار، ولوجود رقابة داخلية فعالة في هذا الشأن:
- بجب مراعاة ضوابط الاستثمار في الأوراق المالية الشركة المصدرة ووثسائق استثمار الصناديق الأخرى ونسية هذا الاستثمار إلى إجمالى أموال الصندوى.
- ب- يجب أن يكون هناك سياسة مصددة وإجراءات المتابعة هركة الاستثمارات الدى وكيسل استثمار شركة الاستثمار ومدير استثمار الصسدوق وأن تكون السجلات وإجراءات مسكها وإجراءات الضبط الداخلي والحماية المادية للاستثمارات محل اهتمام مراجع الحسابات.
- جـــ بجــ بالفصل بين سجلات الاستثمارات حسب نوع الورقة المالية من ناحية ومدى تداولها بالبورصة المحلية والأجنبية من ناحية أخرى.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفِقاً لماليم الراجعة الدوليّة

- ح-ب أن تكون هـناك إجراءات فعالة لتقييم ومراقبة أداء المحفظة استناداً إلى معاييس آداء ورقابة مالية وإدارية متفق عليها مع مدير الاستثمار.
- هــــ بجــ ب أن يكون لدى مدير الاستثمار نظاماً متطوراً للراجعة الداخلية الحديثة تساحد على، وتستهدف، تحقيق رقابة مالية واقتصادية على سجانت وحسابات ومحفظة الأوراق المالية.

4- تقرير مراقب الحسابات عن هيكل الرقابة الداخلية :

كسا مسبق وأوضحنا فإن الاتجاه الحديث في المراجعة الآن أن يقوم مسراقب الحسابات بقصص تقرير إدارة المنشأة عن سلامة تصميم وتنفيذ السرقابة الداخلية من جهة ويبدى رأيه على مدى سلامة الفعالية التشفيلية للرقابة الداخلية من جهة أخرى بحيث:

- أ- يتم إلزام صناديق وشركات الاستثمار بإعداد ونشر تقرير عن الرقابة الداخلية للملاك وجهات الرقابة الرسمية.
- ب- مسرفق بهذا التقرير تقرير مراقب الحسابات عن تقييم الإدارة للرقابة
 الداخلية ورأيه هو في فعالية تشغيل تلك الرقابة.
- جــ يمكن الجمع بين خدمتى مراجعة حسايات الصندوق ومراجعة الرقابة الداخلية.
 - خامساً: الإجراءات الخاصة بمراجعة صناديق وشركات الاستثمار:

لا خــلاف عــلى ضرورة إتباع مراجع الحسابات لإجراءات المراجعة المستعارف عــليها اللــتحقق من تأكيدات الإدارة كما تتضمنها القوائم المالية لمساديق وشــركات الاســنثمار إلا أن مفردات معينة تتطلب إتباع إجراءات مراجعة خاصة لجمع أدلة كافية وملامة. وفي هذا الصدد يمكن ربط إجراءات المراجعة بتأكيدات الإدارة لبعض الحسابات خاصة ما يلى :

1- حسابات الاستثمارات:

عند التحقق من تأكيدات الإدارة بشأن فحص الاستثمارات كأهم مفردة مسن مفردات الأصول في صناديق وشركات الاستثمار يجب أن يركز التراجع على إجراءات العراجعة العلائمة للتحقق من :

أ- اكتمال عمليات الأوراق المالية :

يجب أن تكون الأوراق المالية بالمحفظة معلوكة للشركة أو الصندوق وفقاً لمستندات الحصول عليها إلما من خلال الاكتتاب فيها عند إصدارها أو من خلال شرائها من البورصة عن طريق أحد مساسرة الأوراق المالية، كما يمكن مستابعة حركة النقدية وحساب وعبولة السمسار وقواتم تحديد صافى الأمسول ربع سنوياً أو عند استرداد الوثائق وكذلك عمولة مدير الاستثمار لجمع الدليل على ملكية الأوراق المالية.

ب- وجود الأوراق المالية :

يجب الستحقق مسن الوجود العادى للأوراق العالية إما من خلال مصادقات من : وكيل الاستثمار، مدير الاستثمار، البنوك والسمسار وشركة المقاصسة والحفظ المركزي، ومن خلال محاضر جرد هذه الأوراق بمعرفة حائزها ويحضور مندوب مراجع الحسابات.

وغــنى القــول أـــه إذا لقتلفت كمية الأوراق المالية الموجودة عن المملوكة بلام إعداد مذكرة نسوية لتحديد الأوراق المملوكة في نهاية الفيرة. ح-سلامة تقويم الأوراق المالية:

يستم التحقق من صحة تقويم الأوراق المالية حسب نوعها وحسب ما إذا كسانت مدرجــة بســوق الأوراق الماليــة وما إذا كان يجرى عليها تعامل مســتمر أو فى فــترات متباعدة، ويحسب ما إذا كانت أوراق مالية محلية أو أجنبية.

وتقوم الأوراق المالية المستثمرة بغرض المتاجرة بالقيمة العادلة تماماً قبل الاستثمارات المتاجة للبيع.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعليز المراجعة العولية

د- دخل الاسستثمارات:

يتحقق المراجع من صحة حساب وتسجيل وتسويل وتسوية دخل الاستثمارات وفقــًا أميداً الأستحقاق. وفى حالة وجود توزيعات على استثمارات فى أور اى ماليــة أجنبية بجب التحقق من صحة أسعار الصرف المستخدمة فى تحديد ما يعادلها بالجنيه.

ويمكن للمراجع طلب مصادقات من طرف خارجى أجنبى أو محلى، مــثل البنوك والشركات الموزعة. كما يجب التحقق من صحة وسلامة تحديد وحساب الأرباح والخسائر المحققة وغير المحققة على الاستثمارات.

هـ القيود على الاستثمار:

بجب التحقق من مراعاة مدير الاستثمار ووكيل الشركة والمساسرة لضوابط الاستثمار في الأوراق المالية كما حددتها هيئة سوق المال من ناحية وسياسة الصندوق في الشركة الاستثمارية من ناحية أخرى، ويمكن أن يرجع المسراجع للتقارير الدورية لهيئة سوق المال ويقحص ردود الهيئة وتطيقاتها وسجل القضايا المرفوعة على الصندوق ومدير الاستثمار في هذا الشأن.

2- حساب رأس المال ووثائق الاستثمار:

يعسبر حساب رأسمال الأسهم في شركة الاستثمار وكذلك حساب وثائق الاستثمار في صناديق الاستثمار من الحسابات الهامة التي تتطلب اتباع الإجراءات التالية عند مراجعتها:

 أ- الستحقق مسن عدد الأسهم ووثائق الاستثمار القائمة في تاريخ إعداد الميزانية، والقوائم ربع ونصف السنوية.

الـــتحقق مــن صحة وسلامة التقارير الدورية المرسلة الأصحاب وثائق
 الاســـتثمار ومحـــتواها، خاصــة عدد الوثائق وسعر إصدارها وعائدها
 والموزع منه ونصيبها من صافى أصول الصندوق في ذلك الوقت.

- احسص، والستحقق مسن، توزيعات الأسهم ووثائق الاستثمار وقيمتها
 وتاريخها وصدحة تحديدها ومعالجتها دفترياً ونسبتها إلى التوزيعات الفطية والمستحقة على الاستثمارات.
- هــــفحــــ مسجل المساهدين ووثائق الاستثمار الشخصى والعام ومقارنة أرصدة حسابات المساهدين وحملة الوثائق الشخصية مع رصيد حساب رأسمال الأسهم وحملة وثائق الاستثمار في تاريخ الميزانية.
- و- فحص، والتحقق من، أسس وقواعد وطريقة حساب القيمة الاستردادية لوئسائق الاستثمار المستردة ووئسائق الاستثمار المسياعة بدلاً من المستردة وصحة وسلامة التوجيه والإفصاح المحاسبي في هذا الشأن. ويمكنن أن يعتمد المسراجع على مطابقة التقارير ربع السنوية لحملة الوثائق وسجل الوثائق في هذا الشأن.

3- أتعاب مدير الاستثمار:

لأن إدارة محقظة الأوراق المالية وإسماك السجلات والدفاتر يعهد بها إلى مديسر استثمار محترف مقابل أتعاب متفق عليها ينبغى أن يركز الدراجع على :

- أ- فحص أسس الاتفاق مع مدير الاستثمار وأصل وصورة عقد الإدارة الموقع معه ويطلب منه المستندات المؤيدة لصحة قيامه بهذا النشاط.
- ب- الستحقق مسن صححة حساب الأتصاب حسب الاتفاق السابق مع مدير
 الاستثمار وآية تحيلات في هذا الاتفاق والمستئدات المؤيدة لها وتاريخ
 تعديل الاتفاق أن وجد.

جــــ-التحقق من صحة التوجيه المحاسيي لأتعاب مدير الاستثمار والإفصاح
 عنها في القوائم المائية.

4- الإفصاح المحاسبي الشامل:

لا يكــفى أن يتحقق المراجع من تشكيلة الإفصاح المالى المقتن وغير المقنن لصندوق وشركة الاستثمار ولكن عليه أن يتحقق كذلك من الآتى :

1/4 - الإيضاحات المتممة للقوائم المالية:

يشمل التحقق من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية التحقق مما يلى:

استحقى من أن الإيضاحات المتمعة للقوائم العالية تشتمل على وجه الخصوص على أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية وأي تغير فيها يؤثر على القوائم العالية حالياً أو مستقبلاً خاصة، الإستثمارات، المخسرون، الأصحول الثابستة وإهلاكاتها، المصروفات المرسملة، سياسة تحقق وثبات الإيراد، سياسات رسملة تكلفة الاقستراض، سياسة إثبات وترجمة العملات والأرصدة بالعملات الأجنبية ومعالجة ناتج إعادة التقييم.

ب- تطيل الإيرادات والمصروفات عن الفترة.

 جـــ رأس العــال المرخص به والمدفوع والمصدر ونوع الأسهم والقيمة الأسمية للسهم.

د- تفاصیل وحرکة الاحتیاطیات.

هـ- القروض وأعبائها.

و- الموقف الضريبي للشركة أو الصندوق.

 ز- عدد أو حدود وثائق الاستثمارات والقيمة الاسمية للوثيقة وعدد الوثائق لحاملها إن وجدت.

- أسلوب معاملة الأرباح الرأسمالية.
- ط- طريقة التقويم الدورى الأصول الصندوق.
 - 2/4- لهم عناصر وتبويب فائمة الركز المالي:
 - ينبغى أن يتحقق المراجع مما يلى :
- أن الأصول مبوبة حسب مفهوم السيولة النقدية.
- ب- أن القائمـة تحـدد رأس المـال العـامل (أصـول متداولة إلتزامات متداولة).
- جــــ أن قاتمــة المركــز المــالى توضح إجمالى الاستثمار وكيفية تمويله (حقوق المساهمين + إلتزامات طويلة الأجل)..
- د- أن القائمــة توضــح إجمالي تمويل رأس المال العامل والأصول طويلة الأجل.
- قاط طهرت الاستثمارات المتداولة بالتكلفة أو السوق أيهما أقل بجب الإفصاح عن سعر السوق السائد في تازيخ التقويم وإعداد الميزائية.
 3/4. قائمة الدخل:
 - يجب التحقق من أن قائمة الدخل توضح الآتي :
- أ- صافى ربح أو خسارة النشاط، ويساوى إيرادات النشاط فاقصاً المصروفات الوظيفية.
- ب- إيرادات النشاط وتشمل، عائد الاستثمار في الأوراق المالية وأرياح بيع
 أوراق مالية والزيادة الفطية في القيمة السوقية للأوراق المالية.
- ج.... المصدروفات الوظيفية وتشمل مصاريف التسويق، مصاريف إدارية وعمومية، مصداريف الستمويل، والنقص الفطى في القيمة السوقية للأوراق المالية والمخصصات بصورة مفصلة.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم الراجعة النولية

 أن صافى الدخل قبل ضريبة الدخل = صافى ريح أو خسارة النشاط +
 فواقد بنكية وأرياح فروق عملة وإيرادأت غير عادية - مصروفات غير عادية.

هـــ - إذا كـانت الشركة، أو الصندوق، خاضعة للضريبة على الدخل يتحدد
 صافى ربح أو خسارة العام بعد خصم ضريبة الدخل.

4/4- فائمة التدفقات النقدية:

تتطلب معايير المحاسبة المصرية أن تعد صناديق وشركات الاستثمار قائمـة بالـتدفقات النقادة وفق معيار المحاسبة المصرى رقم (4). ويجب أن يتضـمن بـرنامج المـراجعة التحقق من صحة وملاحة قياس والإقصاح عن التدفقات النقدية، سواء من الأنشطة التشغيلية، أو التمويلية أو الاستثمارية.

5/4- قائمة التغير في حقوق الملاك:

يجب أن تعد شركات الاستثمار والصناديق قائمة بالتغير في حقوق المسائل وفق معايير المحاسبة الدواية، ويجب أن يتحقق مراقب الحسابات من سلامتها.

سادساً : تقريــر مراقــبى الحسابات عــن مــراجعة القوائــم الماليــة السنوية الكاملة والختصرة لصندوق الاستثمار

فيما يتعلق بستقرير مراقب المصابات عن مراجعة القوائم المالية للصندوق فيمكن القدول بأنه لا يختلف من حيث متطلبات إعداد وطريقة إعداده والمعابير التي تحكم إعداده عنه في حالة إذا ما كان ذات التقرير عن مراجعة القوائم المالية الكاملة لأي وحدة اقتصادية.

وينفس المنطق يمكن القول بأن تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوالــم المالية السنوية المختصرة للصندوق وإبداء الرأى بشأن ما إذا كانت متسقة مع القوائم المالية الكاملة أن يختلف عنه في حالة أي وحدة القصادية أخرى، كما سنوضح في الصفحات التالية. أ- تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية السنوية الكاملة لصندوق الاستثمار :

وفقاً للقانون 95 لمنة 92 ولاتحته التلفيذية يلزم أن يعد الصندوى وينشر قواتم مالية سنوية كاملة ويشترط أن تصدر تلك القواتم المالية متمشية مع معاييس المحاسسية المصسرية والقانون 95 ولاتحته التنفيذية وأن يتم إصدارها خلال الربع الأول من السنة المالية التالية. فإذا افترضنا أن السنة المالية للصندوى مسنة ميلايية في 2007/1/1 خلال المدة من المالية السنوية حتى السنة المنتهية في 2007/1/1 خلال المدة من 2007/1/1

وأسبيان كيفية إعداد تقرير مراجعة القوائم المالية لصندوق الاستثمار نعرض المثال التالى : مثال ::

الآتى القواتم المالية السنوية والإيضاحات المتممة لها الخاصة بصندوق استثمار بنك المحاسبين السكندريين لسنة 2006.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايير الراجعة الدولية

ا- قائمة الركز المالي في 12/31/2006 :

			الأصول المتداولة
			النقدية بالخزينة والبنوك :
		1000000	نقدية بالخزينة
		1000000	حسابات جارية بالبنوك
		5000000	وداتع لأجل بالبنوك
	16000000		مجموع النقدية والأرصدة بالبنوك
			استثمارات متداولة في أوراق مالية :
		6000000	استثنارات بغرض المتاجرة
		4000000	استثمار أت متاحة للبيع
		2000000	وثائق استثمار
		1000000	استثمارات أغرى
	13000000		مجموع الاستثمارات المتداولة في أوراق مالية
			المدينون و أرصدة مدينة أخرى :
		2000000	مدينون وعملاء ويعد خصم 1000000 مخصص
			ديون مشكوك فيها
		1500000	جارى مدير الاستثمار
		2500000	تأمينات لدى الهيئة العامة لسوى المال
		1500000	حسابات مدينة أشرى
	7500000		مجدوع العديثون والأرصدة العدينة الأخرى
36500000			مجموع الأصول المنداولة
			يطرح: الالتزامات المتداولة
	2500000		پنوك دهنة
	3000000		دائتو توزيعات
	3500000		حسابات دائنة لأعضاء مجلس الادارة والمديرين
	2000000		حسابات دائنة منثوعة
	1000000		مخصصات مختلفة
(1200000			مجموع الالتزامات المتداولة
24500000	1		رأين العال العامل

الأصبية الأولى: المتشدات بلوية الأولى: المتشدات بلوية الأهلى: 12 (10 سنوات) المتشدات في المتفاوت في المتفاويا المتفاوت في المتفاوت في المتفاويات في المتفاوت المتفا	1000000	400000	
			7000000
إجمالي الاستثمار ويتم تمويله على النحو النالي :			31500000
حَلُوقَ حَمِلَةُ الْوِثَائِقَ :			
القيمة الاسمية للوثائق المصدرة	15000000		
أرياح محثجزة	1000000		
أريساح حيازة غير محققة على استثمارات متاهة	1000000		
للبيع			
احتياطيات	1000000		
أرياح العام	5000000		
مجموع حقوق حملة الوثائق		23000000	
الالنز امات طويلة الأحل:			
قروض 5 مثوات	8000000		
السنزامات قصيرة الأجل معاد جدولتها لمدة ثلاث	500000		
متوات			
إجمالي الالتزامات طويلة الأجل		8500000	
إجمالي تمويل رأس المال العامل والأصول طويلة			31500000
الأجل			

ب قائمة الدخل عن السنة النتهية في 12/31/2006 .

		إبرادات التشاط :
	9000000	أرياح بيع أوراق مائية
		علد استثمار في أوراق مالية:
	250000	عائد أسهم
	200000	عائد سندات
	150000	عائد أذون خزالة
	500000	قوائد على ودائع
	1000000	أرباح حيازة محققة على استثمارات بغرض المتاجرة
11100000		إجمالي إبرادات النشاط
1		يخصم :
		مصروفات النشاط:
	1000000	مصروفات تسويقية وإعلان
	700000	مصروفات ادارية وعمومية
	400000	مصروفات تمويثية
	200000	تُعابِ مدير الامبئثمان .
	600000	عمولات بنك المحاسبين السكندريين
	300000	عمولة حفظ أوراق مالية
	3000000	مصروفات لُفرى
(6200000)		إجمالى مصروفات التضاط
4900000		صاقى أرياح النشاط
		ضاف :
600000		يرادات غير عادية
5500000		
	1	طرح :
(500000)		صاريف غير عادية
5000000		ساقى أرباح الفترة

فإذا علمت أن :

 1- أعدد الصندوق ونشر قائمة تدفقات نقدية متمشية مع معايير المحاسبة المصرية.

2- أن الإيضاحات المتممة لهذه القواتم المالية ملامة.

3- أن القوالب المالية وإيضاحاتها المتممة خالية من التحريفات الجوهرية وتعبير بوضوح عن المركز المالى للصندوق في 2006/12/31 ونتائج أعماله وتدفقاته النقدية عن المئة المنتهية في ذلك التاريخ.

المطلوب:

إعداد تقرير مراقبي حسابات الصندوق المؤرخ 31/2007. الاحادة

يظهـ تقريـ مراقبى حسابات الصندوى عن مراجعة القوائم المالية لصندوى الاستثمار لبنك المحاسبين السكندريين عن السنة المالية المنتهية في 2006/12/31 كالتالى:

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المائية وفقأ لعايم للراجعة الدولية

تقرير مراقبى الحسابات على القوائم المالية الكاملة الصندوق استثمار بنك إليجاسبين السكندريين

إلى السادة / حملة وثائق صندوق بنك للحاسبين السكندريين:

راجعـنا القوائـم الماليـة لمسنوق استثمار بنك المحاسبين السكنديين المنشـلة في قائمة المركز المالي في 2006/12/31 وكذا قائمتي الدخل والتدفقات الـنفدية عـن السنة المنتهية في ذلك التاريخ. وهذه القوائم المالية مسئولية إدارة الصندوق ومسئوليننا إداء الرأى على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها.

لقد تست مراجعتنا وقتاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضرء القواتين والسواقح المصرية لتسارية، وتتطاب معايير المراجعة المصرية تفطيط وآداء المسراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القواتم المائية لا تحتوى على تحريقات جوهرية وتتضمن أصال المراجعة إجراء قحص اغتبارى المستندات والأفائة المؤيدة للقيم والإيضاحات الواردة بالقواتم المائية، كما تتضمن أصال المراجعة أيضاً تغييما تأسياسات والقوات المحاسبية المعابقة وللتقديرات الهامة التي أضحت بمعرفة الإدارة على وكذا مسائحة المؤمن الذي قدمت به القوائم المائية. وقد حصائنا من الإدارة على الإيضاحات والبياتات التي رئيناها لازمة لأخراض المراجعة. وذرى أن ما قمنا به من أعمال المراجعة وعد أساساً مناسباً لإيداد رأينا على القوائم المائية.

ومن رأينا أن القواتم المالية المشار إليها أعلاه مع الإيضاحات المتمعة لها تعبر بوضوح في كل جواتبها الهامة عن المركز المالى الصندوق في 2006/12/31 ومن تنتلج أصاله وعن تنتلج أصاله وتنققاته التعنية الصندوق في 2006/12/31 ومن تنتلج أصاله وتنقفته المنكدية عن الفترة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، ونلك طبة المعايير المحاسسة المصسرية، وفي ضسوء ما يتصل بمراجعتنا من القواتين واللواتح ذات المداف

المنطقة.
المنطة.
2007/3/31
مراقبي حسايات الصندوق
باسر شحاته سامح عبد الوهاب
من مم د. رقم مكتب عبد الوهاب
من مم د. رقم مكتب عبد الوهاب المندوق المنامة لسوق المال

2- تقرير مراقبي الحسابات عن مراجعة القوائم المالية السنوية الختصرة
 الصندوق :

كمــا سبق وأوضحنا في سياق دراستنا لمراجعة البنوك التجارية فإن مراجعة القوائم الماليــة المختصرة تستهدف إبداء رأى فنى محايد بشأن ما إذا كــاتت القوائــم الماليــة المختصرة الصندوق الاستثمار تتفق في كل جوانبها الهامة مع القوائم المالية للصندوق عن ذات الفترة المالية، وهذا ما سنوضحه من خلال المثال التالى:

مثال:

افـترض فى المـثال المسابق أن القوائم المالية المختصرة لصندوق استثمار بنك المحاسبين المكندريين فى 2006/12/31 كانت كالتالى :

ا ملخص قائمة المركز المالي في 12/31/2006 :

الأصول المتداولة : 16000000 النقدية بالخزينة والبتوك استثمارات متداولة في أوراق مالية 13000000 مدينون وأرصدة مدينة أخرى 7500000 3650000 مجموع الأصول المتداولة يطرح: الانتزامات المتداولة (12000000) 24500000 رأس العال العامل الأصول طويلة الأجل : 3000000 استثمارات طوطة الأحل أصول ثابتة (ابعد طرح 2000000 مخصص (هلاك) 4000000 7000000 31500000 إجمالي الاستثمار يطرح: الالترامات طويلة الأجل (8500000)صافي أصول الصندوق 23000000

مراجعة حسابات البنوك التجارية هالشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم الراجعة الدولية

ب ملخص قائمة الدخل عن السنة النتهية في 12/31/2006.

اردات التشاط:		
أرياح بيع أوراق مالية	9000000	
عائد استثمارات في أوراق مالية	2100000	
إجمالي إيرادات النشاط		11100000
يطرح : مصروفات النشاط		
مصروفات تسويقية وعمومية ولاارية	1700000	
مصروفات تعويلية	400000	
للعاب مدير الاستثمار	200000	
عمولات	900000	
مصروفات ألحرى	3000000	
إجمالى مصروفات النشاط		(6200000)
صاقى أرياح النشاط		4900000
يضاف : منافي إيرادك غير عادية		100000
صافي أرياح الفترة		5000000

 أن قائمة التدفقات النقدية والإيضاحات التممة للقوائم المالية قد تم الإفصاح عنها بصورة سليمة:

الإجـــابة

تقرير مراقبى الحسابات على القوائم المالية المختصرة لصندوق استثمار بنك الحاسبين السكندريين

إلى السادة / حملة وثاثق صندوق استثمار بنك للحاسبين السكندريين

واجعانا القوائس العالية لصندوق استثمار بنك المحاسبين السكندريين عن السحنة المناتية المختصرة المستثمار بنكرجت منها القوائم العالية المختصرة المنتقوة وذلك طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وغي ضرء القوائين والمرابع المصرية المسارية، وحسيما هسو وارد بتقريرنا المؤرخ (2007/318 فقد أبدينا رأينا بأن المناتسات المائية المسائية المختصرة السنتهية في 2006/12/31 والتي استخرجت منها القوائم العالية المختصرة المرفقة تعيير بوضوح في كل جوانبها الهامة حين منها القائمة المنتهية في طرة 2006/12/31 المنتفرة أصاله وتدفئاته النقدية توسيعة المنتوبية المصرية.

وفي رأيسنا أن القوائسم المالية المختصرة المرفقة تتفق - في كل جوانبها الهامة - مع القوائم المالية الثاملة للصندوق عن السنة المنتهية في 2006/12/31 ومسن أجسل الحصول على تفهم أشمل للمركز المالي للصندوق في 2006/12/31 ونتائج أعماله وتدفقاته النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وكذا عن نطاق أعمال مراجعتنا يقتضى الأمر الرجوع إلى القوائم المالية الكاملة للصندوق عن السنة المالية المنتهية في 2006/12/31 وتقرير مراقب الحسابات عليها.

سامح عبد الوهاب

س رقم .. الهيئة العامة لسوق المال

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم الراجعة الدوليّة

- بجانب تقريص المسراجعة السنوى لحسابات الصندوق- بإجراء فصص محدود دورى كمل ثلاثمة أشهر للقولم الدائية المرحلية للمستدوق عن هذه المقارة، ويتمين أن يقتمس التقرير الذي يقوم مراقبا الحسابات بإعداده في هذا الشأن نتيجة فحصهما لتك القواتم الماليسة وتحديد حما إذا كانت تلك القواتم المرحلية في حاجة لمعل الماليسة وتحديد حما إذا كانت تلك القواتم المرحلية في حاجة لمعل والقوانيس والسلواتح قات الصلة، وكذا بيان مدى إتفاق أسس تقييم أصسول والستزامات المستدوق وتحديد القيمة الإستردادية لوثاقي الاستثمار خلال الفترة موضع الفحص مع الإرشادات الصادرة عن الهيسلة المعاسة لمسوق الدال في هذا الصدد، ويراعي أيضاً، في هذا الصدد ما يلى:

 أن إدارة المسندوق ملستزمة بسإحداد تقارير ربع سنوية عن نشاط المسندوق ونستانج أعمالـــه وعلى أن تتضمن تلك التقارير القوائم المائية للصندوق مصدقاً على ما ورد بها من مراقبى الحسابات.

ب-رستم موافساة الهيئة العامة لسوق المال كل ثلاثة شهور بتقارير عن نشاط الصندوق ونتائج أعنائه معتمدة من مراقبي حسابات الصندوق خلال الشهر التالي الإصدارها. ويجب أن تتضمن تلك التقارير القوالم الماليسة والبيانات التي تقصح عن المركز المالي الصحيح للصندوق وفقاً لقواعد الإفصاح المشار اليها في الملاحة التنفيذية لقانون سوق المال وطبقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة المصرية.

مثـــال:

الآتى القوائم المالية لصندوق استثمار بنك القدس التجارى عن الفترة من 7/1 حتى 7/006/9/30. والإيضاحات المتممة لها (بالجنيه).

1- قائمة الركز المالي المقارنة في 2006/6/30 :

2006/6/30	2006/9/30	ان	
			الأصول المنداولة :
172151800	55783590		قدية بالخزينة والبنوك وودانع
2162666530	2542021980		ستثمارات في أوراق مالية
20000000	10000000		دينون
4156900	26927230		رصدة مدينة أخرى
2358975230	2634732800		جموع الأصول المنداولة (1)
			فرح: الالتزامات المنتاءلة:
5708660	10707340		صروفات مستحقة
50000000	20501010		تنون
54621970	100000000		ئنو توزیعات
110330630	131208350		بموع الانتزامات المتداولة (2)
2248644600	2503524450		 (3) = (2) - (1) شعامل شعامل شعامل شعامل المعامل المعامل المعامل (3)
			صول طويلة الأجل (4)
299515400	299515400	خ الاستحقاق	عُثْمَارَاتَ فَى أُورِاقَ مَالَيَةً حَتَى تَارِيا
2548160000	2803039850		افي أصول الصندوق (3) +(4)
5096000	5606080		د الوثائق القائمة
637	500		يمة الاستردادية للوثيقة
		1	· (3) + (4) + عدد الوثائق القائم

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعابير للراجعة الدولية

ب قائمة الدخل المقارنة عن الشهور الثلاث النتهية في 2006/9/30 :

_	عن الشهور	عن الشهور
البيـــــان	الثلاث المنتهية	الثلاث المنتهية
	نى 9/30/2006	في 30/6/6/20
إبر ادات النشاط :		
أرباح بيع أوراق مائية .	3685940	1826080
عوائد وثانق صناديق استثمار أخرى	10000000	10000000
عوقد ودائع لأجل	103905840	86858130
عوائد سندات	10000000	10000000
أرياح حيازة محققة على استثمارات يغرض المتاجرة	7515500	8016770
إجمالي إيرادات النشاط (1)	130876340	114874900
يطرح : مصروفات النشاط		
أتعاب مدير الاستثمار	3436540	2769250
عبو لات بنكبة	4251460	3396570
مصر وفات ببعية والدارية	1417150	1132190
مصروفات أخرى	16533800	14115060
اجمالي مصروفات النشاط (2)	11758530	21413070
صافى أرياح النشاط (1) -(2)	119117810	93461830
يضاف: إبرادات غير عادية	10000000	10000000
صافى أرياح الفترة	120117810	103461830

ج-قائمة التدفقات النقدية القارنة عن الشهور الثلاث النتهية في 9/30/9/30 :

عن الشهور الثلاث	عن الشهور الثلاث	
المنتهبة في	المنتهية في	البيــــــان
2006/6/30	2006/9/30	
(2077652940)	(267009280)	صافى التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
(299515400)		صافى التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
2549320140	150641070	صافى الندفقات النقدية من أنشطة التمويل
17215800	116368210	صافى النفير في النقدية وما في حكمها
	172151800	رصيد النقدية وما في حكمها أول الفترة
172151800	55783590	رصيد النقدية وما في حكمها آخر الفترة

فإذا علمت أن القوائم المالية للصندوق ليست في حاجة لعمل تعديلات جوهرية عليها لكي تتمشى مع معايير المحاسبة المصرية والقوانين واللوائح ذات الصلة وإرشادات هيئة سوق المال.

الطلوب:

إعداد تقريرك عن الفحص المحدود للقوائم المالية المرحلبة للصندوق عن الشهور الثلاث المنتهبة في 2006/9/30.

الاحابة

تقرير مراقب الحسابات عن الفحص الحدود للقوائم المالية لصندوق استثمار بنك القدس التجارى عن الشهور الثلاث النتهية في 30/9/30/2006

> السادة / حملة وثائق صندوق استثمار بنك القدس التحاري / هيئة سوق المال

قمسنا بإجسراء فحص محدود للقوائم المالية نصندوق استثمار بنك القدس التجارى المتمثلة في قائمة المركز المالي في 2006/9/30 وكذا قائمتي الدخل والتدفقات النقدية عن الشهور السثلاث المنتهية في ذلك التاريخ. وهذه القوائم المائية مسئولية إدارة الصندوق وتنحصر مسئوليتنا في إصدار تقرير عن هذه القوائم المالية في ضوع فحصنا المحدود لها.

تسم قحصنا وفقاً لمعيار المراجعة المصرى الخاص بالقحص المحدود، ويتطلب هذا المعيار تخطيط وآداء الفحص للحصول على تأكيد مقبول بأن القوائم المالية لا تحتوى على أخطاء مؤشرة، وتقتصر أعمال الفحص المحدود على تطبيق الإجراءات التحليلية على البيانات المالية والحصول على المطومات من مسئولي الشركة، وهي بهذه الصورة أضيق نطاقاً من إجراءات المراجعة التي تجرى طبقاً لمعايير المراجعة المصرية بفرض إبداع الرأى على القوائم المالية، وبالتالي فإننا لن نبدى مثل هذا الرأى.

وفي ضوء فحصنا المحدود للقوائم المالية لصندوق استثمار بنك القدس التجارى عسن الشهور المثلاث المنتهية في 2006/9/30 لم يتبين لنا وجود آية تعديلات هامة أو مؤشرة ينسبغي إجسراؤها على القوائم المالية المذكورة لكي تتمشى مع معايد المجابسة المصرية والقوانين واللوائح ذات الصلة وإرشادات الهيئة العامة لسوق المال في هذا الشأن 2007/3/31

مراقبا حسابات الصندوق

سامح عبد الوهاب منجل رقم ... بالهيئة العامة لسوق المال سجل رقم ... بالهيئة العامة لمنوق المال



الفصل السابع : مراجعة وفحص القوائم المالية الكاملة والمختصرة لشركات الوساطة والسمسرة فى الآوراق المالية



الفصل السابع:

مراجعة وقحص القوائم المالية الكاملة والمختصرة الشركات الوساطة والسمسرة في الاوراق المالمة

مقدمة:

شركات الوساطة والسمعرة في الأوراق المالية هي شركات مساهمة أو توصية بالأسبهم تقـوم بمباشرة عمليات الوساطة والسمسرة في تداول الأوراق المالية بالبورصة من خلال ممثل لها هو السمسار.

والمسسسار هو ممثل شركة السمسرة في الأوراق المالية بالبورصة وهو شخص مؤهل ومدرب ومحترف ومرخص له بمزاولة مهنة الوساطة بين بسائع الأوراق الماليـة ومشتريها بالبورصة سواء كانت أسهم أو سندات أو صكوك تمويل أو أي شكل آخر من أشكال الأوراق والحقوق المالية المعروفة.

وتمثل عمولة السمسار عن عطيات الوساطة في بيع وشراء الأوراق السائية على الإطلاق، السائية على الإطلاق، السائية على الإطلاق، كما تمثل حسابات عملاء السمسار والأوراق المالية والنقلية بالبنوك والخزيئة أهما أهم بنود الثرامات المسائرة في الأوراق المالية.

ووفقاً لمنظلبات قوانين الشركات وسوق رأس المال تلتزم الشركة بإحداد مجموعاة من القوالام المائية يستم فحصها ومراجعتها بواسطة مسراجح حسابات مستقل تعينه الجمعية الصومية لشركة السمسرة في الأوراق المائلة.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المائية وفقأ لعايير الراجعة الدولية

ولا تسزيد مراجعة حسابات شركات السمسرة في الأوراق المالية عن كونها حالسة خاصة من المراجعة المالية الخارجية للحسابات وإن كان لها بعـض الخصائص المميزة لها، خاصة من حيث الميادئ المحاسبية وإجراءات السرقابة الداخسلية وإجسراءات المسراجعة الخاصسة ومحتوى تقرير مراجع الحسابات. وسوف نتناول في الصفحات التالية هذا الموضوع من خلال النقاط الرئيسية التالية(1) :

 المالية مراجعة حسابات شركات السمسرة في الأوراق المالية. 16 12

: استكشاف بيئة مراجعة حسابات شركات السمسرة في الأوراق ثانيسا المالية.

ثالث__ : أهمية قواعد المحاسبة الخاصة بشركات السمسرة في الأوراق المالية لمراجع الحسابات.

والعيا : أهم مشاكل الرقابة الداخلية في شركات السمسرة في الأوراق

: الضوابط الحوكمية لشركات السمسرة في الأوراق المالية. خامسا

المالية.

: الإجراءات الخاصة بمراجعة حسابات شركات السمسرة في سادسا الأوراق المالية.

سابعا : تقرير مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية الكاملة والمختصرة لشركات السمسرة في الأوراق المالية، وعن الفحسص المحدود لطقواتم الماليسة ربسع السنوية الكاملة والمختصرة.

-480-

⁽I)Martin A. Miller and L.P. Bailey, "Audits of Brokers and Dealers in Securities", In GAAS GUIDE (N.Y. Harourt Brace Jovanouich, 1986).

⁻ د. عبد الوهاب نصر " خدمات مر اقب الحسابات أسوق المال "، مرجع سابق. - د. عبد الوهاب نصر ، د. شجاته السيد، " در اسات في مر لجعة الحسابات في بيئة الخصخصة و أسواق المال والتجارة الإلكترونية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

الفصل السابع مراجعة وفحص القوائم الثالية الكاملة والختصرة تشركات الوساطة والسمسرة في الأوراق المالية

أولاً: ماهية مراجعة حسابات شركات الوساطة في الأوراق المالية:

تتشــابه مــراجعة حمايات شركات الوصاطة فى الأوراق العالبة مع العراجعة العالبة الخارجية فى كثير من الأمور وتختلف عنها فى بعض الأمور الأخرى نوضحها فيما يلى :

1-مفهوم المراجعة:

لا يختلف مفهوم مراجعة حسابات شركات الوساطة في الأوراق المالية الخارجية، فهي عملية منظمة للتجميع المالية الخارجية، فهي عملية منظمة للتجميع والستقيم الموضوعي للأدلة الخاصة بالمزاجع التي تتضمنها القوائم المالية لنصركة الوساطة لمسلحة قبولاً عاماً من تلجية، وقواعد وأسس المحاسبة المخصة بيئة المختوفة في الأوراق المالية من ناحية أخرى، وتوصيل نتائج هذا السخصاب الموصحة في الشركة، خاصة الملاك والبورصة. ويتضح أن الاختيادية بكن في أن قواعد المحاسبة الخاصة المثالثة الوساطة في الأوراق المالية الخاصة المثلثاط الوحيد في هذا المفقوم عن مقهوم المراجعة المالية الخارجية التقليدية يكنن في أن قواعد المحاسبة الخاصة بتشاط الوساطة بجب أن تؤخذ في المسلحة بعب أن تؤخذ المسلحة بعب أن المؤاسبة المالية المسلحة في المداسبة المالية تعديد مدى صدق القوائم في المالية تشارعة المالية المالية المالية المؤلسة المالية المؤلسة المالية المؤلسة ا

2- معايير الراجعة التعارف عليها:

يجب أن تتم مراجعة حسابات شركات الوساطة فى الأوراق المالية فى فقسل الستزام كامل بمعايير أو مستويات المراجعة العشر المتعارف عليها مع مراعاة ما يلى :

أ- أنه من المفضل أن يكون مراجع الصابات ذا خبرة ومعرفة متخصصة بطه يبعة نشاط شركات الومساطة فى الأوراق المالية وقواعد وأسس المحاسبة الخاصة بهذا النشاط وعلاقة الشركة بالجهات المنوطة بتنظيم

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم الراجعة الدولية '

نشساط سوق رأس المال على وجه الخصوص، خاصة الهيئة العامة السوق المال.

ب- أن نظام وإجراءات الرقابة الداخلية على عمليات شركات الوساطة قد تختلف بالنسبة للبحض العسليات والحمسابات مثل الأوراق المالية والسماسرة والوسطاء الزملاء والحسابات المطقة، بالمقارفة بما يجرى عليه العمل في المراجعة المالية الخارجية بصفة عامة.

جـــ أن لغة ومحتوى تقرير المراجع عن مراجعة حسابات شركات الوساطة فى الأوراق الماليــة بجب أن تعكس طبيعة وأهداف الفحص دون أدنى خــروج عــلى معايير التقرير الأربعة المعمول بها فى المراجعة المالية الخارجية المعروفة.

3- تعيين وعزل الراجع:

وفقاً للقانون رقام 95 لسنة 1992 ولاحته التنفيذية فإن شركات الوساطة في الأوراق الماليسة هي شركات مساهمة أو توصية بالأسهم، ولذلك فإن الجمعية الصوبية هي وحدها صلحبة الجق في تعين وعزل مراجع الحسابات وتحديث أتعابات الشركات الشركات المسابات في طل القانون 159 لسنة 1981.

4- أهداف الراجعة :

لا تختلف أهداف مراجعة حسابات شركات الوساطة في الأوراق المالية عن أهداف المراجعة الخارجية العادية وهي :

 أ- أن يسبدى مسراجع الحسسابات رأياً فنياً محايداً بشأن مدى صدق وعدالة القوائس المالية في التعبير عن المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النفدية والتغير في حقوق الملاك.

الفصل السابع مراجعة وفحص القوائم المالية الكاملة والمغتصرة لشركات الوسلطة والسمسرة في الأوراق المالية

- ب- تعسهيل رقابة أصحاب المصلحة في الشركة خاصة الملاك والبورصة
 على إدارة شركة الوساطة كوكيل عنهم.
- جـــ التحقق من، وإضفاء الصدق على، إفصاح الإدارة كوكيل إلى أصحاب المصلحة في الشركة كأصلاء، خاصة الملاك.
- السداء السرأى في مدى اتفاق ما ورد بالقوائم المالية الخاصة بطبيعة تشاط شركات الوساطة في الأوراق المالية، وقائمة التغيرات في حقوق الداتنين، وأى ملخصات وملحقات أخرى مع القوائم المالية للشركة.
- هـ اضفاء الصدق على الاقصاء والشفافية الخاصة بالشركة، الأمر الذي يساهم إيجاباً في تقعِل آليات حوكمة الشركة، خاصة من جانب الهيئة العاسمة لسوق المال ومساهمي الشركة وداننيها، أو بالأجرى أصحاب المصلحة فيها.
- و- دعم ثقة المتعاملين في سوق الأوراق المائية في السوق باعتبار شركات
 الوسساطة هي المعنية بإنسام الصفقات وكلما كانت تقارير مراجعتها
 تحسل رأياً نظيفاً كلما أشاع ذلك الطمأتينة بين أطراف السوق وخاصة
 بائعي ومشترى الأوراق المائية.

5- مجال ونطاق المراجعة:

يعسبر مجسال مراجعة حسابات شركات الوساطة في الأوراق الهالية أومع من مجال مراجعة الحسابات بصفة عامة، لأن مجال مراجعة الحسابات بصفة عامة، لأن مجال مراجعة الحسابات المركز المسالي وقائمة النفر في حقوق المسالي وقائمة التفور في حقوق المسالي وقائمة التفور في حقوق المساهمين. أما مجال مراجعة حسابات شركات الوساطة فيضمل، بالإضافة المعابدة التفور في حقوق الدانين وأي جداول أو ملخصات تفرضها التشريعات والإجراءات المنظمة للصل، خاصة من جانب البورصة.

6-إطار تخطيط وتنفيذ المراجعة:

لا يفت أنّد إطار تخطيط وتنفيذ مراجعة حسابات شركات الوصاطة في الأوراق المائية عن الإطار العام لتخطيط وتنفيذ المراجعة المائية الخارجية بمصنفة عاسـة، ووفقاً لمدخل خطر المراجعة ومفهوم الأهمية النسبية يتكون إطار تخطيط وتنفيذ مراجعة حسابات شركات الومعاطة في الأوراق المائية من الخطوات الثانية :

1/6 - استكشاف بيئة المراجعة :

يجب على مراجع حسابات شركة السمسرة أن يستكشف بيئة الفحص طبيعة نشاط الشركة وعلائتها ببورصة الأوراق الدائية والمتعاملين في هذه السحق، تشكيل مجسلس إدارة الشركة والسماسرة الممثلين لها في تنفيذ عمليات الوساطة، الخريطة التنظيمية للشركة، هيكل الحسابات وطبيعة النظام السحاسيي للشركة، أهم عناصر القوالم المائية للشركة، والتوزيع الجغرافي لنشاط الفسركة بيسن بورصستى القاهرة والإسكندرية. ومن أهم إجراءات المراجع في هذه المرحلة ما يلى:

- الاستقسار من المسئولين بالمركز الرئيسي عن الأمور السابقة وغيرها.
 ب-الاستقلاع والقحـص الميداني نبيض المستقدات، مثل النظام الأساسي والذريطة انتظيمية وصور بعض القوائم والحسابات المالية.
- بــ الملاحظة المباشرة لعدليات ومستندات وإجراءات معينة، مثل مستندات وإجراءات الوساطة في بيع وشراء الأوراق المالية.
- د- استشارة بعض ذوى الاه تمام الخاص بنشاط الوساطة فى الأوراق
 المالية، مثل مسئولى شركات وصناديق ومديرى الاستثمار.

الفصل السابع مراجعة وفحص القوائم المائية الكاملة والمختصرة لشركات الوساطة والسمسرة في الأوراق المائية

- -- الاطلاع على وقحص القواتين واللواتح ذات الصلة الدؤثرة في أعمال الشركة. مثال ذلك قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال رقس حجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال رقسم 42 لمسئة 2006 بشأن توفيق أوضاع أعضاء بورصتى القاهرة والإسكندرية. ووفقاً لهذا القرار فإن :
- قواعد توقيع الأوضاع تهدف إلى إعمال مبادئ الحركمة والحد من المخاطر المراحظة والحد من المخاطر المراحظة المخاطر والمخاطر والمخاطر والمخاطر والمخاطر والمختوم فيها بإعمال هذه القواعد وذلك بالتصريح للعضو بالتعامل في البورصة وممارسة الشطاعة المراحض له بها من الهيئة وقفاً لإمكانياته المبالية و الفضية وقفاً وخيراك وكفاءة المسئولين عن الشركة والعاملين بها والبرامج والسنظم الآلية المستخدمة لديها لمعالجة البيئات والاكتشاف والستخدير المبكر من المخاطر التي قد تنشأ عن ممارسة العضو للأشطة المخاطر التي قد تنشأ عن ممارسة العضو للأشطة المخاطر التي قد تنشأ عن ممارسة العضو للأشطة المخاطر التي المحالية المبارسة العضو للأشطة المخاطر التي قد تنشأ عن ممارسة العضو للأشطة المخاطر المخاطر التي قد تنشأ عن ممارسة العضو للأشطة المخاطر المخاطر التي المحاسة العضور المحاسفة المحاسف
- تكون عضوية البورصة للشركات المرخص لها من قبل الهيئة العامة لموق المال بمزاولة عمليات الوساطة في تداول الأوراق المالية وغيرها من الأنشطة المرتبطة بأنشطة الوساطة والمبينة تفصيلاً بهذه القواعد.
- من بين مستندات طلب العضوية نسخة من نظم العمل الآلية لدى الشركة
 لمعالجة البيانات بدءاً من مرحلة فتح حسابات مستقلة لكل عميل (عام
 نقدى انتمان أرصدة أوراق مائية) وإصدار وتحرير الأوامر والربط
 مع نظم التداول بالبورصة آلياً وإمساك حسابات للمعلاء والربط الآلى مع
 نقط المقاصة والتسوية والإيداع المركزى وإصدار الفواتير وكشوف
 الحسابات، على أن يقدم العضو بياناً معتمداً من الهيئة وبياناً معتمداً من
 شركة المقاصة يفيد مدى استيفاء العضو لمتطابات الربط الآلى مع كل

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لمايير المراجعة الدولية ,

و الوقوف على أنشطة الشركة وتنقسم تلك الأنشطة حسب القرار 42 لسنة
 2006 السابق إلى مجموعتين : **

مجموعة التنشطة الرئيسية : وهى الأنشطة التى يمكن مزاولتها لجميع أعضاء البورصة بشرط الحصول على ترخيص لدزاولة نشاط الوساطة فى الأوراق المالية والوفاء بالمعايير والاشتراطات المالية والفنية التى تتضمنها الله احد الحاكمة للنداول بالبورصة، وتتضمن الأشطة الثالية :

- الستداول الحاضر فقط دون الآجل بما في ذلك التداول من خلال شاشات بمقر العضو.
 - سوقى الأوامر خارج المقصورة.
 - سوق الصفقات خارج المقصورة.

مجموعة الأنشطة التخصصة : وهى الأنشطة التي يمكن مراولتها من قبل أعضاء البورصية بشرط الحصول على الترافيص اللازمة من قبل الهيلة والوفاء بجميع معايير الملاءة المالية والفنية المطلوبة لمزاولة هذه الأنشطة، وتنضين الأنشطة التالية :

- شراء الأوراق المالية بالهامش.
- اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع.
 - الشراء والبيع في ذات الجلسة.
- الطروحات العامة والخاصة وعروض الشراء.
 - المتعاملون الرئيسيون في السندات.
 - أنشطة أمناء الحفظ.
 - التداول الإلكتروثي.
- الأنشطة الأخرى التي تضاف ويرخص للأعضاء بمزاولتها من الهيئة.

الفصل السابع مراجعة وفحص القوائم المالية الكاملة والمختصرة لشركات الوساطة والسمسرة في الأوراق المالية

ز - يتم تصنيف أعضاء البورصة كالتالى:

- عضو منفذ.
- عضو منفذ ويقوم بالتسوية من خلال أحد أمناء الحفظ.
- عضو منفذ يقوم بالتسوية ومزاولة الأنشطة المتخصصة.
 - المتعاملون الرئيسيون.
 - · أمناء الحفظ.

2/6- تقدير خطر الأعمال وخطر المراجعة المتلازم:

وفقاً لمدخل ومفاهيم خطر المراجعة يجب أن يخطط مراجع حسابات شركة الوساطة في الأوراق المالية عملية المراجعة بما يخفض احتمال فشله في تعديل الرأى في القوائم المالية التي تحتوى على تحريف جوهري سواء كسانت في صورة تحريفات غير متعدة (أخطاء) أو متعدة (غض)، وفي هذا الشأن يجب أن يقوم مراجع حسابات شركة الوساطة بالإجراءات التالية:

 أ- أن يقدر مستوى خطر الأعسال مرتفعاً بصفة مبدئية باعتبار أن تلك الشركات تمارس أنشطة غير تقليدية وغير نمطية خاصة في ظل النطور السريح في طرق التداول ويجب تنفيذها آلياً.

ب- أن يحــدد مجـــالات وعناصر القحص التي من المتوقع أن تجرى عليها الخير من المتوقع أن تجرى عليها الخير من الخير من الأخطــاء. ومن أهم هذه المغردات حساب إيراد العمولة، حساب الأؤراق المائية، حساب الحسلاء، وحساب الدائنين، وحساب الزملاء من الوسطاء والسماسرة الآخرين، وحساب شركة المقاصة والحفظ والتسوية.

ج...- أن يقدر درجة الخطر المرتبطة بهذه المفردات، أى الخطر المتلارم، مستخدماً خبرته ينشاط السمسرة فى الأوراق المالية، حتى يخطط عملية المراجعة بما يمكنه من توجيه جهوده وجهود مساعديه بدرجة أكبر نحو فحص هذه المفردات.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق للألية وفقاً لمالير الراجعة الدولية

د- أن يرجع في تقديره لخطر المراجعة إلى المراجع السابق لشركة السمسرة لـتحديد أسباب عزله إن حدث، والأسور التي تمس سمعة الإدارة، والمبادئ والمعالجات والقواعد المحاسبية التي كانت محل خلاف بينهما، والتنخلات الخارجية في أمور الشركة إن وجدت ومصدرها.

هـــ أن يطلب ويفحص نظام عمل وآداء إدارة المخاطر لدى الشركة والمنشأة بالمسادة (22) من القرار السابق والمعنية بدراسة وتحديد المخاطر السنى يستعرض لها العضو (الشركة) وأسلوب وكيلية إدارتها والحد منها والنقاب عليها ومتابعة الالتزام بالحد الأدنى للملاءة المالية والمعابير الفنية للعضو وعلى العضو وضع نظام يكثل للإدارة دقة أداءها له.

3/6- التقدير الأولى للأهمية النسبية

تتطلب سراجعة حسابات شركات السعسرة في الأوراق الدائية أن يحدد المراجع مفردات الفحص الهامة نسبياً والتي إذا حدث تحريف جوهري فيها مسلم يكتشفه المراجع فإنه سيخل بإمكانية اعتماد مستخدمي القوالم المالية للشسركة، خاصة الملاك واليورصة، على هذه القوالم وعلى تقرير مسراجع الحسسابات ووفقاً لقرار رئيس مجلس إدارة هيئة سوق المال تعتبر المعسلومة جوهبرية إذا كان لها تأثير ملموس على سعر الورقة المالية المطروحة للتداول، أو تأثير على القرارات الاستثمارية للمتعاملين عليها، أو تأثيس على الجاهات الستعامل في المسوق. ومن الأمثلة على المعلومات الجوهرية على وجه الخصوص ما يلى:

- العقود وخطابات النوايا المتعلقة بأعمال الشركة المصدرة والتي توقعها هي أو أي من كياتات المجموعة المرتبطة بها.
- الوعود والتقديرات والتنبؤات والتصورات المرتبطة بعمل الشركة أو أى
 من كيانات المجموعة المرتبطة بها.

الفصل السابع مراجعة وفخص القوائم المالية الكاملة والختصرة لشركات الوساطة والسمسرة في الأوراق المالية

- أى حدث يرتبط بالشركة المصدرة يكون من المرجح عند الإعلان عنه أن
 يؤثر على السعر السوقي الورقة المالية.
- أى حدث برتبط بالشركة المصدرة يعبره المستثمر العادى ذا أهمية عند اتخاذ قراره بالتعامل على الورقة، هذا وتصبح المطومة الجوهرية مطئة عندما يتم إتحادتها لجمهور المتعاملين في وقت واحد وبذات الطريقة وفقاً للقواعد والإجراءات الحاكمة والمنظمة للإفصاح بالبورصة. وعندما يضع مسراجع الحسابات تقديرات أولية للأهمية النسبية لمفردات القحص فإنها متساعده في :
 - أ- إعداد خطة وبرنامج المراجعة.
- ب- تحديد معالات الخطأ المقبولة من وجهة نظره ووفقاً لحكمه الشخصى
 عـند تخطيط عيـنات القحـص الأغراض آداء الاختبارات الجوهرية
 للتفاصيل.
- جـــ فهم وتحديد مدى أهمية وكيفية مواجهة الشركة للقضايا المرفوعة
 عليها من الغير.
 - د- تخطيط وتخصيص معاونيه على مجالات ومفردات الفحص.
- هــــ ترشــيد عائده من عملية المراجعة ككل في ظل استخدام مدخل خطر المراجعة.
 - 4/6- تقييم هيكل الرقابة الداخلية :

لأغراض تخطيط عمساية مسراجعة حسابات شركات السمسرة في الأوراق الماليسة يمستخدم مراجع الحصابات خرائط التدفق وقائمة استقصاء السرقابة الداخساية بصفة خاصة لتقييم كلا من بيئة الرقابة، نظام المعلومات والاتصال، أنشطة الرقابة، تقييم المخاطر والمتابعة كما يلى :

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم الراجعة الدولية "

- البيئة الرقابة : وتشمل مجدوعة العواصل التي تزيد قعالية سُيَّالسات واجسراءات السرقابة بشركة السمسرة في الأوراق المالية. ومن أهم هذه العوامل ما يلر, :
 - فلسفة وأسلوب عمل إدارة الشركة.
 - الهيكل التنظيمي للشركة.
 - نظام عمل مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه خاصة لجنة المراجعة.
- أساليب تحديد السلطة والمسئولية في كل المستويات التنظيمية للشركة وفروعها.
- أساليب الإدارة في ممارسة الرقابة لأغراض تقييم ومراقبة الآداء في كل
 أقسام وفروع الشركة.
- أهــداف ونظام عمل إدارة العراجعة الداخلية ودرجة الاستقلال التنظيمى لهـا، وسـا إذا كــاتت تتبع مجلس الإدارة مياشرة أم ل، حسيما تقضى متطلبات العراجعة الداخلية الحديثة.
- سياسسات الأقراد ونظم تعيينهم وتدريبهم على نشاط الشركة المتخصص فى الأوراق المالية.
- نظسام تعيسن وتدريب السماسسرة وتطمهم بصورة مستعرة واستيفاء المنطلبات التشريعية في هذا الشأن.
- المؤثرات الخارجية البينية التى تؤثر فى عمليات الوساطة التى يقوم بها
 سماسسرة الشسركة، مسئل تطيمات هيئة سوق المال وبورصة الأوراق
 المالية والتشريعات الضريبية.
- ب- نظام المعلومات والاتصال: ويستكون من الطرق والسجلات والقواعد والإجراءات المستخدمة في حصر وتحديد وتحليل وتلخيص وتصنيف ونسجيل والتقرير عن عمليات الشركة والمساطة عن أصولها، خاصة الأوراق الماليسة والمسلاء، وإلستزاماتها خاصسة الدائين من العملاء،

الفصل السايع مراجعة وفحص القوائم المالية الكاملة والختصرة لشركات الوساطة والسمسرة في الأوراق المالية

- ويستحقق مسراجع الحمسابات من أن النظام المحاسبي المشركة السمسرة يراعى في الطرق والأسس المحاسبية التي يقوم عليها أنها تماعد في :
 - تحديد وتسجيل العمليات والأحداث الاقتصادية التامة والصحيحة.
- وصف عمليات الشركة وصفاً ودقيقاً ولحظياً بما يسمح بعمل تصنيف
 سليم للعمليات لأغراض إعداد القوائم المالية.
- قياس قيمة العمليات قياساً دقيقاً يسمح بتسجيلها مالياً بصورة سليمة
 لأغراض إعداد قواتم مالية صحيحة.
- تحديث الفترة المحاسبية التي تحدث فيها العمليات بما يسمح بتسجيل العمليات في الفترة المجاسبية الملائمة.
 - الإقصاح السليم عن العمليات والأحداث الخاصة بالشركة.
- عدم الخروج على المبطلبات التشريعية التي حددها قانون سوق رأس
 المال ولاتحته التنفيذية عند قياس والإفصاح عن عمليات الشركة.
- إعــداد القوائم المالية وكذا الملخصات والإيضاحات المتممة لها حسيما تقضى المتطلبات التضريعية في هذا الشأن وحسيما تقضى قواعد وأسس المحاسبة الخاصة بنشاط السمسرة في الأوراق المالية.
- جـ- أنشطة الرقاية : تعــ بر إجـراءات الـرقابة في مجموعة السياسات والإجـراءات الــ ت تــ تــ تكامل مع بيئة الرقابة والنظام المحاسبي تشركة السمسرة في الأوراق الماليــة وتســ تهدف الإدارة مــن ورائها كلها الوصــ ول إلى ضمان معقول لتحقيق شركة السمسرة لأهدافها. وتطبق إجــراءات الــرقابة في كافــة المســ تويات التنظيمية لشركة السمسرة وفروعها بهدف تحقيق ما يلى :
 - الاعتماد الصحيح والرسمي لكافة عمليات وأتشطة الشركة.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق الثانية وفقاً لعايم الراجعة الدولية

- الفصل بيسن المهام والواجبات ما يحد من، أو يمنع، فرصة حدوث الأخطاء والتلاعبات الإدارية.
- تصسميم واسستخدام وشائق ومسجلات ملائمة لضمان صحة وملائمة وتسسجيل العطيات والأحداث، مثال ذلك إحداد سجل شخصي لكل عميل من عملاء السمسار ولكل زميل من السماسرة والوسطاء الآخرين.
- وجبود إجراءات ملائمة لحماية وحيازة واستخدام الأصول والسجلات،
 خاصسة الأوراق المائيسة ويسرامج الحاسسب الآمي وسجلات العملاء والزملاء والعولة.
- الفحص المستقل والمقارنات والتقييم الصحيح والتسويات السنوية لأهم
 الحسابات والأرصدة والمستندات، خاصة حسابات العسلاء المدينة
 والدائنة.
- الفحس التحليسلى للجسسابات والعمليات المرتبطة ببعضهما البعض لمستابعة إتجساه وقسوة العلاقة بينها، مثل إيراد العمولة وحجم وقيمة عمسليات الوساطة في بيع وشراء الأوراق المالية، وحركة رصيد كبار العمسلاء وإيراد العمولة من كل منهم على حدة، وحجم ونوع العمليات الستى قام بها سماسرة الشركة وإجمالي حجم ونوع عمليات البورصة بصفة إجمالية من ناحية ولكل ورقة مالية وكل شركة مصدرة للأوراق الماليسة مسن ناحية أخسري. ويمكسن استخدام تحليل النسب المالية والسلامل الزمنية والاعدار في هذا الشأن.
- المستابعة الدوريسة السريعة لرد فعل البورصة وهيئة سوى رأس المال تجاه تصرفات سماسرة الشركة والتزامهم بقواعد وأداب تتفيذ الصليات نيابسة عسن العملاء راغبي البيع أو شراء الأوراق المالية عن طريق سماسرة الشركة.

ِ القصل السابع مراجعة وقحص القوائم المالية الكاملة والمعتصرة تشركات الوساطة والسمسرة في الأوراق المالية

- المستابعة الدوريسة إلى الانتزام بالتشريعات والقرارات الاقتصادية والمائية المؤثرة في سوق رأس المال وشركة السمسوة مثل الإجراءات المستظمة لزيارة رقابة اليورصة على عمليات التداول، وتطوير أسس وقواعد حساب العمولة والتفاوض عليها، وعلاقة السماسرة بمديرى وصناديق الاستثمار.
- تقييم الخاطر: وتعنى أن يقوم مراقب الحسابات بنقيم مخاطر أن تعد
 الشــركة قواتــم ماليــة بها تحزيف جوهرى ولم تمنعه أو تكشفه إجراءات
 وتشطة الرقابة الداخلية، ويتطلب ذلك منه:
 - تحديد أنواع المخاطر التي تواجهها الشركة.
- تحدید احستمالات تأثیر تلك المخاطر على القوانم المائیة للشركة في
 النهایة.
 - تحديد آليات الإدارة لحصر وتقييم هذه المخاطر وبدائل مواجهتها.
- - التحقق من وجود آلیات للمتابعة من عدمه.
 - فحص تقارير المتابعة الفعلية.
 - · تحديد المسئولين عن المتابعة ومناقشتهم في تلك التقارير.
- الـتحقق مـن أن المتابعة مستمرة طوال السنة المالية من جهة وشاملة
 العاصر هيكل الرقابة الداخلية الأربع السابقة من جهة أخرى.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الدوراق المالية وفقاً لمايير الراجعة المولية

5/6- إعداد الخطة العامة للمراجعة

يمسر تقييم مراجع الحسابات لهيكل الرقابة الداخلية بشركة السمسرة بمرحلتين هما :

أ. مرحلة التقييم الأولى: وفيها يسعى العراجع إلى فهم هيكل الرقابة الداخلية وخاصة تدفق الصليات خلال النظام المحاسبي للشركة، وإذا كان السنظام يعتمد على الحاسب الآلي ما مدى استخدام الحاسب قعلاً في هذا الشأن. وإذا توصل المراجع من مرحلة التقييم الأولى إلى عدم إمكانية الاعتماد على هيكل الرقابة الداخلية فلن يكمل التقييم لهذا الهيكل، وينتقل إلى وضعح خطة المراجعة مركزاً على آداء الاختبارات الجوهرية في ظل هيكل ضعيف للرقابة الداخلية لدى الشركة.

ب مرحلة استكمال التقييم : ويقوم العراجع بهذه العرحلة إذا انتهى من مرحلة التقييم الأولى لهيكل الرقابة الداخلية بإمكانية الاعتماد عليه، حيث يكمل تقييمه للرقابة الداخلية مركزاً بقدر أكبر على القرابة المحاسبية الداخلية آخذاً في الاعتبار ما يلى :

- تحديد أنواع الأخطاء والتلاعب الإدارى التي يمكن حدوثها.
- تحدید إجراءات الرقابة المحاسبیة التی یجب أن تمنع أو تكتشف هذه الأخطاء وهذا التلاعي.
 - تحديد ما إذا كانت إجراءات الرقابة الضرورية معروفة ومحددة.
- ربط إجراءات وأهداف الرقابة بالعمليات والمفردات محل القحص، ثم عمل تقييم مبدئي لمدى تحققها، مثال ذلك أهداف الرقابة على حسابات العمسلاء وإجسراءات الرقابة على هذه الحسابات ومدى وجودها عملياً بصسورة مسدئية، كأن يستم قحص حساب أحد العملاء وسجل إيراك العمولة الفرعي من عمليات هذا العميل والمطابقة بينهما.

وباتستهاء هسدة المرحلة يكون مراجع الحسابات في وضع يسمح له

بستحديد أوجبه الضحف في نظام "قرقابة الداخلية المحاسبية بصفة خاصة
وأماكن الضعف هذه وما إذا كانت مرتبطة بالعمليات اليدوية أو بالحاسب الآني
ودور المسراجعة الداخساية كاداة رقابية محاسبية داخلية في وجود أو تننية
أوجبه الضحف هذه، خاصة إذا قام يتتبع عملية أو أكثر من عمليات الشركة
خلال النظام لتوضيح مدى فهمه وحكمه على أوجه الضحف، كما قلنا مثلاً من
خسلال تتسبع عملية ومساطة في ببع أوراق مالية لعبيل معين. عنداذ ببدا
المراجع في وضع إستراتيجية المراجعة والتي منتشمل ما يلى :

- أ- مدى إمكانية الاعتماد على الرقابة الداخلية لدى شركة السمسرة.
 - ب- طبيعة ومدى وتوقيت اختبارات مدى الالتزام.
 - جـ- طبيعة ومدى وتوقيت الاختبارات الجوهرية للتفاضل.
- متطلبات خطة الفحص من المساعدين وخيرات ومؤهلات كل منهم
 ومدى حاجبته إلى مستشسارين أو متخصصين في مجال الأوراق
 المالية والوساطة في تداولها.
- الستقديرات الأولية للأهبية النمبية لعمليات ومقردات القحص
 لأغراض مراجعة حسابات شركة السمسرة.
- الأهداف المحددة من مراجعة حسابات شركة السمسرة في نضوء
 المزاعم التي تحتوى عليها القواتم المالية للشركة.
- الحجم المبدئي لعينات الفحص وتوقيت أداء الفحص على مدار الفترة المحاسبية.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعابير الراجعة الدولية

6/6 - تصميم إجراءات اختيارات مدى الالتزاع م

طالعا قرر مراجع الحسابات إمكانية الاعتماد على الرقابة الداخلية للداخلية الدر مراجع الحسابات ومقردات معينة قدموف يقوم بآداء اختيارات مدى الانتزام بإجراءات الرقابة الداخلية هذه. وهدفه من آداء اختيارات مدى الاستزام إيجاد دليسل على أن إجراءات معينة للرقابة الداخلية، والتي يمكن الاعتماد عليها، يستم تطبيقها فعلاً كما سبق تحديدها في مرحلة اختيارات الإعسام بها. ويجب أن يراعى مراجع الحسابات عند أداء اختيارات مدى الانتزام ما يلى:

أ- وإن كسان مسن المقضل أداء المتبارات أثر مدى الالتزام على بيانات عن السسنة المالية كلها، مثل إيراد العمولة عن العام، إلا أنه يمكن آدائها لكل ربع سنة مثلاً كما هو الحال عند التحقق من وجود رقابة داخلية ملامة على إيرادات العمولة لكل ثلاثة شهور.

ب- يمكن الاعتماد على عينات فحص إحصائية أو غير إحصائية، وفي جميع
 الأحوال فإن تصميم العينة يجب أن يراعى ما يلى :

- هدف المراجعة.
- أقصى معدل الإنصراف الانتزام بإجراءات الرقابة والذي يؤيد إمكانية
 الاعتماد المخطط على هذه الإجراءات.
- خطر المعاينة المعسموح بسه لأكثر أو أقل من إمكانية الاعتماد على إجراءات الرقابة مع مراعاة أهمية مراقبة خطر الاعتماد الزائد عن حده الأدنى.
 - خصائص المجتمع الذي سوف تسحب منه العينة.

الفصل السابع مراجعة وفحص القوائم المالية الكاملة والختصرة تشركات الوساطة والسمسرة في الأوراق المالية

- مستتم الملاحظة في حالة وجود المراجع بمقر شركة المسمرة وقيامه بإجراء أو أكثر من إجراءات المراجعة. وعلى سبيل المثال عند مراجعة لمسجل العسلاء يمكنه ملاحظة ما إذا كانت عمليات السمسرة تسجل في سبجل خاص بها يمعرفة موظف آخر غير الموظف المسئول عن إمساك سجلات عملاء السمسار.
- يمكن الاعتماد على إجراءات تتبع العليات، بهدف توصيف وقهم وتحديد نظام الرقابة الداخلية، في عبل الملاحظات في نفس الوقت، وعلى سبيل المسئال عند تتبع عبلية المحاسبة والرقابة على تنفيذ عبلية بيع الأوراق الماليسة لصالح المعلاء يمكنه ملاحظة ما إذا كان هناك حساب لكل عميل عبلى حددة معد بصورة توضح حجم ونوع وسعر عملية البيع والشراء لصالحه والعمولة المرتبطة بكل صفقة علم حدة.
- هـذا إذا كـان يـريد ملاحظة مدى تطبيق إجراءات الرقابة على حساب وتسـجيل إيـراد العمولــة وكانت الأدلة على هذه الإجراءات عملياً غير متوفرة مستندياً.
- بعض أتواع الرقابة من خلال الحامب الآلي، التي تسمح بعملية المزاجعة المسرئية، قد تحتاج إلى قحص العمليات إما يدوياً أو من خلال الحاسب. كما هـو الحسال عسندما يعد الحاسب قائمة بأرصدة العملاء الفرعية والمجمعة فقد يحتاج المراجع إلى اختبار صحة تسجيل عينة من العمليات بحساب عميل أو أكثر يدوياً، أو من خلال الحاسب.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعابير للراجعة الدولية ً

- في حالة إسكانية الاعتماد على المراجعة الداخلية لدى شركة السمسرة، كساداة من أدوات الرقاية الداخلية المحاسبية، فعلى المراجع أن يتحقق مسن كفساءة وموضوعية المراجعين الداخليين ويقحص بعض أعمالهم للوقوف على مدى كفاءة آدائهم.
- هـ- فى حالة قيام العراجع بأداء اختيارات مدى الانتزام على أساس دورى،
 ربع سنوى مثلاً، فطيه أن يتابع مدى استعرار قعالية إجراءات الرقابة
 حتى نهاية السنة المالية.

7/6- تصميم الاختبارات الجوهرية وإعداد برنامج المراجعة:

تضمل الاختسبارات الجوهرية للمراجعة اغتبارات تقاصيل العليات والأرصدة وكذلك إجراءات الفحص التحليلي للمعلومات المالية. والهدف من الاختسبارات الجوهرية للتفاصيل جمع الأدلة الكافية والملاعمة على مدى صحة وملاءمة المعالجة المحاسبية للعطيات والأرصدة وعدم احتوالها على الأخطاء والتلاعبات الإدارية. وفي هذه المرحلة من مراحل المراجعة يجب أن يراعي مراجع الحسابات ما يلى:

أ- أسه قد يؤدى هذه الاختبارات على فترات دورية ولذلك يجب استمرارها حستى نهاية العام، وكلما كان نظام الرقابة الداخلية لدى الشركة جيداً كلما أمكسن الاعستماد عسلى إجسراءات الفحص التحليلي للعلاقات بين أرصدة الحسابات المرتبطة، مثل إيراد العمولة والصلاء، إيراد العمولة والمماسرة والومسطاء السزملاء، إيسراد العمولة والدائنين، حجم وحدد العليات في الشركة وإجمالي وحدد عمليات التداول في البورصة.

ب- تستحدد كفاءة هذه الإجراءات بمقدرتها على مساعدة العراجع في جمع الأدلة الدابل الكافي والمائم كأساس لإبداء الرأى الفني، وعادة يتم جمع الأدلة مسن خسلال: القحسص، الملاحظة، الاستفسار، المصادقات، وغيرها من الإجراءات المعروفة.

الفصل السابع مراجعة وفحص القوائم المالية الكاملة والمختصرة لشركات الوساطة والسمسرة في الأوراق المالية

- جـــ عند تصميم هذه الإجراءات لجمع الدليل الكافى والملاتم بجب على المسراجع أن يحدد أهداف مراجعة كل رصيد من أرصدة حسابات شركة المسمسرة استثناداً إلى العزاعم التي احتوت عليها القوائم المائية للشركة والملخصات والملحقات العرفقة، ثم يحدد الأدائة المطلوبة جمعها للحكم على كل رصيد على حدة، ثم يحدد الأختبارات الجوهرية الملاتمة لجمع الدليل، وعليه أن يراعى في هذا الشأن ما يلى :
 - مدى اعتماده على الرقابة الداخلية على حساب معين.
- خطر المراجعة النسبى للأخطاء أو التلاعبات الجوهرية في هذا المساب.
 - أهداف مراجعة هذا الحساب.
 - كفاءة وفعالية الاختبارات.
 - حالة الدليل المتاح والممكن.
- د- لجمع الدنيل الكافى والملائم على المراجع أن يركز على الأدلة المتوادة مسن خسارج الشسركة من خلال مصادقات العملاء وكشف حساب البنك والمصسادقات مسن البورصة، وعليه أن يوازن بين تكاليف جمع الأدلة ودرجة الأقتسناع المستولدة من الأدلة، ويصبغ حكمه الشخصى بصورة مهنية مرضية.
- هـ-لاستخدام المعاينة الإحصائية، أو غير الإحصائية، على المراجع أن يدرك
 جيداً مقهوم خطر المعاينة مراعياً ما يلى:
- أن الخطـر الـنهائي هـو محصــلة خطر حدوث خطأ جوهرى وخطر أن المراجع ثن يكتشف هذا الخطأ.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعابير الراجعة الدولية"

- "تعسند المسراجع على الرقابة الإلخلية في تخفيض خطر حدوث الأخطاء بينما يعتد على الاختبارات الجوهريّة في تخفيض خطر عدم اكتشاف هذه الأخطاء.
- عـند اسـتخدام المعابـنة فإن خطر المعاينة، والذى يشمل خطر القبول الخاطئ وخطر الرفض غير الصحيح، يتم مراقبته في إطار مراقبة الخطر النهائي، ومعروف أنه كلما زاد حجم العينة كلما الخفض خطر المعاينة.
- بجب أن يأخذ المراجع فى الاعتبار عند تصميم العينة عدة عوامل أهمها المعاينة، وتمثيلها للمجنع، وهندف المراجع من آداء الاختبارات، والتخدير الأدنى للأهمية النمبية، وخطر المعاينة المسموح به وخصائص المجتمع.
- و- يستخدم مسراجع حسابات شركات السمسرة في الأوراق المالية معظم إجراءات المراجعة المالية الخارجية وبصفة خاصة :
- طلب المصادقات عن حسابات عملاء ودائقي السمسار والبنك وبورصة الأوراق المالية.
- الملاحظة على نطاق محدود خاصة بالنسبة لموجودات الشركة من الأصول مثل الحاسبات، والأدوات الكتابية، والأثاث.
 - فحص مناولة الأوراق المالية.
 - الحصول على خطابات وشهادات مكتوبة من الإدارة.
- طلب مستخرجات من المحاكم بالقضايا المرأوعة على شركة السمسرة أو
 العكس.
- فحص المعلومات الملحقة بالقوائم المالية والتي تطلبها تشريعات وبورصة الأوراق المالية.
- تحديد وقصص العمليات مع الأطراف الأخرى مثل المماسرة والوسطاء الزملاء.
 - فحص المعلومات والقوائم المالية الجزئية والدورية، ربع المعنوية مثلاً.
 -500-

الفصل السابع مراجعة وفحص القوائم المالية الكاملة والمختصرة لشركات الوساطة والسمسرة في الأوراق المالية

- بعد إنتهاء المراجع من تصميم الاختبارات الجوهرية للتفاصيل يقوم بكتابة
 بسرنامج المسراجعة لسكي يكدم أهدافه المعروفة، وأهمها أنه أداة لتخطيط
 ورقابة ومتابعة أداء كافة عمليات المراجعة.

8/6- تجميع النتائج وصياغة الرأى وإعداد التقرير:

بعد تنفيذ برنامج المراجعة والانتهاء من آداء الاختبارات الجوهرية للتفاصيل وتقييم نتائج المراجعة يستكمل مراجع الحسابات عملية المراجعة على النحو التالى :

- أ- يقوم بتجميع كل أدلة المراجعة الملائمة الوصول إلى نتيجة نهائية بشأن
 كل رصيد وعملية من أرصدة وعمليات الشركة.
- ب- يقيم ويحدد ما إذا كانت القوائم المائية لشركة السمسرة وملحقاتها ككل
 بها تحريفات جوهرية أم لا.
- جـ- بالإضافة إلى تقييم محال وقيمة التحريفات الجوهرية في القوائم المالية
 للشــركة فيجــب على المراجع التركيز على الجوانب النوعية للأخطاء
 والتي تشمل:
 - طبيعة وسبب التحريفات الجوهرية.
- العلاقـة المحتمـلة بيـن الـتحريفات وكافة مراحل وخطوات عملية المراجعة.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم الراجعة الدولية

- هـ بقدوم المسراجع بتنقيرم ما إذا كان هناك تغير في الميادئ والقواعد المحاسبية التي تحكم نشاط شركات السمسرة هذا العام والجهة المصدرة لهذه المبادئ والقواعد لكي يقتع نفسه أن هذه المبادئ والقواعد لكي يقتع نفسه أن هذه المبادئ والقواعد مقبولة قبولاً عاماً وطبقت بطريقة سليمة وأن الإدارة تقهمها ولديها ما يبرزها.
- و- إذا كسان للحد المسراجع شسك جوهسرى بشأن مقدرة شركة السمسرة الاستمرار لمدة لا تجاوز سنة ثالية لتاريخ نشر القواتم المالية قطيه أن يستمول مسن صدق إفساح الشركة عن هذه الظروف وآثارها على شكل تقريره عن مراجعة القواتم المالية للشركة، إذ يجب في هذه الحالة أن يسبدى رأياً متحفظاً على أن يتضمن التقرير فقرة توضيحية تالية لفقرة الرأى، وشرح فيها لماذا بشك في مقدرة شركة السمسرة على الاستمرار العام القاده.
- ز- يجب أن يقوم المراجع بإعداد ملف كامل بأوراق مراجعة حسابات الشركة وأن تكون هذه الأوراق مؤيدة لأهم عمليات وإجراءات القحص.
- ويـنهى المسراجع عملـه بإعداد التقرير وإيداء الرأى في القوائم المالية المسراجع عملـه بإعداد التقرير وايداء الرأى في القوائم المالية مسـتوفياً كافـة مقوماته الشكلية والفنية ومحداً بلغة مهنية سليمة وقفاً لمعاييس المسراجعة المتعارف عليها ومعايير المراجعة الخاصة بشركات السعاييس المراجعة المتعارف عليها ومعايير المراجعة الخاصة بشركات السعارة في الأوراق المالية. كما سنوضح في تهاية هذا القصل.
 - 7- أهمية مراجعة حسابات شركات السمسرة في الأوراق المالية :

تستمد مراجعة حسابات شركات السمسرة في الأوراق المالية أهميتها بصفة عاصة من أهمية مراجعة الحسابات كمهنة مستقرة هادفة تساهم في رفاهيسة المجستمع وتتبح لأصحاب المصلحة في المشروع إمكانية الثقة في، ا والاعستماد عسلي، القوائم المالية للمشروع، إلا أن مراجعة حسابات شركات السمسرة في الأوراق المالية لها أهمية خاصة للاعتبارات الآتية :

الفصل السابع مراجعة وفحص القوائم للألية الكاملة والمختصرة تشركات الوساطة والسمسرة في الأوراق المالية

آ- توجه الاقتصاد المصرى نحو اقتصاد السوق: منذ أن بدأ الاقتصاد المصرى يستجه نحو اقتصاد السوق من خلال برنامج «نظم وهادف الإصلاح الاقتصادى كان لابد من تطوير سوق رأس السال في مصر، وتبع ذلك إعادة تشغيل شركات السمسرة في الريزي صديق الأوراق المالية و تنظيمه وإعادة تشغيل شركات السمسرة الفردية الأوراق المالية و الترخيص لكثير منه، وتحويل منشأت السمسرة الفردية إلى شركات أسوال، وباعتبار أن السمسار المهد دوق الأوراق المالية ققد أصبحت مراجعة حساباته من أهم تطبيقات مصوق الأوراق المالية في مصر منذ بداية التسعينات، حيث تساعد على ممارسة السرقابة الخارجية على شركة السمسرة خاصة من جانب الملاك

ب. الرقابة القانونية والرسمية: اشترك القانون 95 لسنة 1992 ولاتحته التنفيذية أن تكون شركات السمسرة في الأوراق المالية شركات مساهمة أو توسية بالأسهم. كما تنظلب رقابة البورصة أن تحد وتنشر هذه الشركات قواتم مالية وملحقات معينة يتم مراجعتها بواسطة مراجع حسابات مرخص له بهذه المراجعة للأغراض الرقابية.

جـ الثقة في سوق الأوراق المالية : يشترط أن تنفذ كل عمليات تداول الأوراق المالية بالبورصة من خلال سماسرة الأوراق المالية المعتمدين الممثلين المستلين المستلين المستلين المستلين المستلين المستردة السعيدرة السعيدرة والمسترين لسكوراق المالية في شركة السعيدة والمسترين لسكوراق المالية في شركة السعيدة والسعيار الممثل بها، وكياما كان رأى مراجع حسابات شركة السعيدة والسعيار الممثل بها، زادت ثقة المتعاملين في البورصة في شركة السعيدرة، والتي تقوم بعطيات راسطة في تداول الأوراق المالية.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لمايير للراجعة الدولية

ثانياً: إخراءات وأهمية استكشاف بيئة مراجعة حسابات شركات السمسرة في الأوراق المالية:

كما سبق وأوضحنا فإن من أهم مراحل المراجعة الخارجية بصقة عامـة قيسام مراجع الحسابات باستكشاف بيئة القحص للإلمام يطبيعة نشاط العسل ونظامه المحاسبي وكيلية تشفيله وهيكل القواتم المالية لديه، وغيرها مـن العوامـل الـتى تؤشر في تخطيط عملية المراجعة وتنفيذها. وامراجعة حسابات شـركات السمسرة طبيعة معيزة في هذا الشأن، حيث يقوم مراجع الحسابات بالاجراءات التالية:

- أ- إجسراء المقسابات مع المعلولين بالشركة لجمع المعلومات الملامة عن طبيعة نشاط الشركة وأهدافها وعلاقتها بأطراف سوق الأوراق المالية.
- ب- الإطلاع على وفهم التضريعات المنظمة لمدوق الأوراق الغالية وشركات السمسرة فيها، مسئل قساتون سوق رأس المال، ولاحته التنفيذية والقرارات المركزية المنظمة لأمس ونظام حساب عمولة السمسار عن عمليات الوساطة.
- ج... وطلب من المسئولين بالشركة لائحة النظام الأماسي لها وعده المساهمين ومدة الشركة وأسس توزيع الأرباح والغسائر، وتشكيل مجلس الإدارة، وما إذا كسانت الشركة جديدة أو كانت منشأة فردية وتحولت لشركة أموال.
- د- يطلب ويطلع على خريطة حسابات الشركة وأهم القواعد والمبادئ
 المحاسبية الخاصة الملزمة للشركة والجهة التي أصدرتها.

ويهدف مسراجع الحسابات من وراء القيام بهذه الإجراءات الوقوف على ما يلى :

الفصل السابع مراجعة وفحص القوائم المالية الكاملة والمعتصرة لشركات الوساطة والسمسرة في الأوراق المالية

أ- الإطار التشريعي لشركة السمسرة في الأوراق المالية:

يتطـلب قـانون سوق رأس المال والاحته التنفيذية بخصوص شركة السمسرة في الأوراق المالية ما يلى :

- أ- يقتصر نشاط شركة السمسرة في الأوراق المالية على عمليات الوساطة في تداول الأوراق المالية.
- ب- يحظر عـلى شركة السمسرة في الأوراق المالية تنفيذ عمليات تداول أوراق مالية لحسابها أو لحساب أحد أعضاء مجلس إدارتها أو لحساب أحد العاملين بها.
- جـــ تقوم شركة الممسرة في الأوراق المالية بتنفيذ عمليات تداول الأوراق الممالية من خلال ممثل لها وهو السمسار.
- د- يجب أن تكون السمسرة شركة مساهمة أو توصية بالأسهم رأسمالها
 المصدر لا يقل عم 250000 جنيه مدفوع منه 25% على الأقل.
- لا يجوز أن تباشر شركة السمسرة في الأوراق المالية نشاطها إلا بعد
 الحصول على ترخيص بذلك من الهيئة العامة لسوق المال.

2-سمسار الأوراق المالية:

السمسار هـو الممثل المعتمد لشركة السمسرة في الأوراق المالية. والمسئول عن مباشرة عطيات الوساطة وتداول الأوراق المالية. ويجب أن تتو الفر فيه الاشتر اطات التالية:

- أن يكون متمتعاً بالأهلية القانونية.
 - ب- أن يكون حسن السير والسلوك.
- جـــ ألا يكــون قــد تم حرماته من مزاولة مهنة السمسرة أو سبق إشهار إقلامه.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لمايم الراجعة الدولية

- أن يكون لديه خبرة كافية وقام بعمل الدراسات اللازمة في هذا المجال.
 هــ - أن يكون متفرغاً لا يعمل بالأعمال التجارية أو لدى شركات سمسرة أخرى.

و- أن يكون حاصلاً على مؤهل عال.

ز - أن يكون مقيداً بسجل ممثلى شركات السمسرة في الأوراق المالية في
 مباشرة عمليات التداول بالبورصة حيث يوجد هذا السجل بالبورصة.

3- الأنشطة التي يراولها الأعضاء المسجلون بالبورصة:

وفقاً للمادة (12) من قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (42) لسنة 2006 تستحدد الأنشـطة الـتى يعسمج بمزاولتها بالبورصة بمجموعتين من الأنشـطة طـبقاً لمـدى توفر والالتزام بالمعايير والاشتراطات الفنية والمالية الصادرة عن الهيئة كما يلى:

1/3- مجموعة الأنشطة الأساسية :

هى الأنشطة الستى يمكن مزاولتها لجميع أعضاء البورصة بشرط الحصول عـلى ترخيص لمزاولة نشاط الوساطة فى الأوراق المالية والوفاء بالمعايير والاشتراطات المالية والقنية التى تتضمنها القواعد الحاكمة للتداول بالبورصة – وتتضمن الأشطة التالية :

ب- سوق الأوامر - خارج المقصورة.

جـ- سوق الصفقات - خارج المقصورة.

2/3-مجموعة الأنشطة التخصصة:

وهى الأنشسطة التي يمكن مزاولتها من قبل أعضاء البورصة بشرط الحصول على التراخيص اللازمة من قبل الهيئة والوفاء بجميع معايير الملاءة المالية والفنية المطلوبة لمزاولة هذه الأنشطة- وتتضمن الأنشطة الأتية :

الفصل السابع مراجعة وفحص القوائم المالية الكاملة والمختصرة لشركات الوساطية والسمسرة في الأوراق المالية

أ- شراء الأوراق المالية بالهامش.

ب- اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع.

ج-- الشراء والبيع في ذات الجلسة.

د- الطروحات العامة والخاصة وعروض الشراء.

هــ- المتعاملون الرئيسيون في السندات.

و- أنشطة أمناء الحفظ.

ز - التداول الإلكتروني.

ح- الأنشطة الأخرى التي تضاف ويرخص للأعضاء بمزاولتها من الهيئة.

وتصدر البورصـة ملحقاً منفصلاً بالمتطلبات والمعايير الخاصة بكل نشاط وفق الاعتماد من الهيئة.

3/3- تصنيف أعضاء البورصة:

يتم تصنيف أعضاء البورصة على النحو التالى: اعضو منفذ ويقوم بالتسوية:

يوسرح للعضو من هذا النوع بمزاولة مجموعة الأشطة الأساسية وحدها دون الأنشطة المتخصصة وفقاً للترخيص الصادر له من الهيئة وفي ضوء توافر النواحي المالية للعضو وإمكانياته الفنية.

ب- عضو منفذ ويقوم بالتسوية من خلال أمناء الحفظ:

ويدرج بهذا القسم أعضاء البورصة من غير الأعضاء بشركة الإيداع والقيد المركدزى بشرط توقيعهم لاتفاق مكتوب مع أحد أمناء الحفظ لنتم التسحوية مسن خلاله ولهم مزاولة الأششطة وفقاً للترخيص الصادر من الهيئة وفي ضوء الملاءة المالية للعضو وإمكانياته الفنية.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم الراجعة الدولية ,

عضو منفذ يقوم بالتسوية ومزاولة الأنشطة التخصصة :

يصرح لهذا العضو بمزاولة مجموعة الأنشطة الأسلسية بالإضافة إلى جــواز مزاولة أي من الأنشطة المتخصصة وفقاً للترخيص الصادر من الهيئة وفي ضوء الملاءة المائية للعضو وإمكانياته الفنية.

د- المتعاملون الرئيسيون:

وهـم أعضـاء البورصـة من البنوك المرخص لها كمتعامل رئيسى والأعضـاء مـن الشــركات العامــلة فى مجال الأوراق المالية الحاصلة على ترخيص الوساطة والسمسرة فى السندات.

هـ أمناء الحفظ:

وهم الأعضاء المرخص لهم بمزاولة تشاط أمين الحفظ.

4- قواعد تنفيذ الشركة لعمليات تداول الأوراق المالية :

يجب أن تلتزم شركة السمسرة في الأوراق المالية بالأحكام والقواعد التالية عند تنفيذ عمليات الوساطة في تداول الأوراق المالية :

- إ- يحظر على شركة السعرة في الأوراق العالية إنباع سياسة أو أجراء
 عمليات من شأنها أن تضر بالمتعاملين معها أو الإخلال بحقوقهم.
- ب- يجب عـلى الشـركة تسجيل أوامر العسلاء قور ورودها إليها على أن رتضـمن التسـجيل مضمون الأمر واسم مصدره وصفته وساعته وكيفية وروده إلى الشركة والثمن الذى يرغب العميل التعامل به.
- ج...- يكون تنفيض أوامر بيع وشراء الأوراق المالية فى المكان والمواعيد الــتى تحددها إدارة البورصة، ويجب عرض هذه الأوامر بطريقة تكفل الملاتية وبالبيانات اللازمة للتعريف بالعملية وفقاً للقواعد التى تقررها البورصة على أن يتم تنفيضها حسب أسبقية ورودها.

الفصل السابع مراجعة وفحص القوائم المالية الكاملة والمختصرة لشركات الوساطة والسمسرة في الأوراق المالية

بيجب على شركة السمسرة الإعلان عن العطية التى تقوم يتنفيذها وقفاً لأواسر طرافيها بطريقة واضحة على لوحة التداول لمدة نصف ساعة على الأقسل قبل التغير العملية على أن تكون أسعارها مساوية لسعر الإقفال أو سعر التداول حسب الأحوال. ويجوز لكل شركة سمسرة خلال مسدة الإعلان التدخل لتنفيذ العملية بذات شروط العميل بسعر أعلى من سعر الطلب أو أقسل مسن سعر الطلب أو أقسل مسن سعر الطرفين معاً.

الســـ يجــوز الـــتعامل على أى عدد من الأوراق المالية ويكون منعر تداول الورقــة الماليــة هو آخر سعر لها تم تنفيذ عملية يه خلال يوم العمل وذلــك على وحدة تعامل لا تقل عن مائة ورقة. أما سعر الإقفال للورقة فهــ آخــر ســعر تم تنفيذ عملية به حتى نهاية يوم العمل على وحدة الــــامل المذكــور. ويشــطب سعر إقفال الورقة إذا مضت ستة أشهر متصـــلة دون عقــد عمــليات عليها وتشظب الشركة المصدرة لها من البورصة إذا المدة المذكورة منة.

و- تقدوم إدارة البورصة بقيد العسليات التى قامت شركات السمسرة بتنفيضها في ذات يسوم إخطارها به، ويتضمن القيد اسم البائع والمنسترى ويبانسات كاملة عن الورقة المائية والسعر الذي ثم تنفيذ العسلية به ويجوز إعطاء ذوى الشأن صورة من القيد حسب النظام المعول به بالبورصة.

5- طبيعة عمليات الوساطة التي يقوم بها سمسار الأوراق المالية:

تتمثل مهمة سمعمار الأوراق المالية الأساسية في تنفيذ أوامر الصلاء بما لا يتعارض مع الضوابط التي تضمها بورصة الأوراق المالية. ومن أهم صور أوامر العملاء التي يعهد للمعمسار يتنفيذها ما يلي:

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق للالية وفقاً لعايم للراجعة النولية

- الأوامسر ذات السعر المحدد تحيث يحدد باتع مشترى الورقة المائية سعر البيع أو سعر الشراء في الأمر الذي أصدره السمسار.
- ب- الأمر بسعر الفتح أو سعر الإفقال حيث يطلب صاحب الأمر من السمسار
 تستفيذه بالسعر السائد في سوق الأوراق المالية إما عند الفتح أو عند
 الإقفال.
- جـــ-الأمر بأفضل سعر حيث يترك صاحب الأمر للسمسار تقدير أفضل سعر
 ينفذ به الأمر لصالح مصدره.
- د- الأمر مع التوقف عند سعر معين حيث يطلب صاحب الأمر من السمسار التوقف عند سعر معين عند الشراء أو البيع.
- هـــ الأوامر المركبة وهى التى تشتمل على أكثر من نوع من الأدواع سالفة الذي لأمر التصرف فى الورقة المالية. وفى جميع الأحوال فإن الأوامر والقح أو متغير خارجى بؤثر على عمليات السمسار وكيفية أداء عمله وما يهـم المـراجع هـنا الإنكاسـات الإجرائية والمالية والرقابية والمحاسبية لمخر.
 - 6- القوائم المالية لشركة السمسرة في الأوراق المالية:

يركسر منزلجع حسسابات شسركة السمسرة على التعرف على هوكل الإفصساح المسالى لدى شركة السمسرة حسب المتطلبات القانونية والتنظيمية وطبيعة وهدف النشاط، ومن المفروض أن تشتمل القوائم والإفصاحات المالية على ما يلى :

- أ- قائمة المركز المالي.
 - ب- قاتمة الدخل.
- جــ قائمة التدفقات النقدية.
- د- قائمة التغير في حقوق المساهمين.

الفصل السابع مراجعة وفحص القوائم المالية الكاملة والمختصرة تشركات الوساطة والسمسرة في الأوراق المالية

هُـــ قائمة التغير في مطلوبات الدانيين.

و- الإفصاحات والتحليلات الإيضاحية المتممة للقوائم المالية.

ويجـرى العسـل في معظم شركات سمسرة الأوراق المالية في مصر على إعداد القوائم المالية التالية :

أ- قائمة المركز المالى.

ب- قائمة الدخل.

حــ- قائمة التدفقات النقدية.

د- قائمة التغير في حقوق المساهمين.

ووفقاً للمادة (16) من قرار رئيس مجلس إدارة الهينة رقم 42 لسنة 2006 على كل عضو أن يقدم للبورصة والهيئة القوائم المائية السنوية خلال 90 يسوم مسن تساريخ انتهاء السنة المائية والقوائم المائية ربع السنوية في موعد أقصاد 45 يسوم من تاريخ انتهاء ربع السنة وذلك كله طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

ووفقاً للعادة (21)من قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (42) لسنة 2006 بلزم العضو أن يخطر البورصة والهيئة فوراً وكتابة إذا طرأ عليه أحد الأمور التالية :

وفع دعوى قضائية أو اتضاذ أى إجراء قانونى ضد العضو أو أحد
 العاصلين لديه مما يرتبط بنشاطه فى البورصة، أو إقامة دعوى عمومية
 ضد أحد المؤسسين أو المديرين أو العاملين لدى العضو.

حدوث أن تغيير في الإدارة أو الهيكل الإداري أو النظام القانوني للعضو.
 حدوث أن تغيير في هيكل مساهمي العضوية يترتب عليه تجاوز ما يملكه
 5% من أسهم راسمال العضو.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم الراجعة النولية

- · عجز أو توقف العضو عن الوفاء بديونه أو التزاماته المالية تجاه الغير.
- نجاوز الانتمان المعنوح للعلاء الحدود العقررة للأعضاء وفقاً لضوابط
 مــزاولة الأشطة المرخص لهم بها أو الإخلال باى من النسب والمعابير
 المالية الإضافية التى تتضمنها اللاحة التنفيذية للقانون.
- المستغيرات الستى قد تؤدى إلى الإخلال باى من المعايير المالية الواجب عليه الانتزام بها والحد الأدنى من صافى رأس المال الواجب على العضو الاحتفاظ بها.
- الظروف الستى تطرأ أو يكون من المحتمل أن تضعف قدرة العضو على
 حماية حقوق عملائه مع بيان أسباب وملايسات تلك الظروف والخطوات
 والإجراءات التى تتخذها أو التى سيتخذها.

ثالثاً : أهميــة وقواعــد الحاســبة الخاصــة بشــركات السمســرة فــى الأوراق المالية لمراجع الحسابات :

يعتبر إلسام مسراجع حسابات شسركة السمسرة بقواعد وأسس المحاسبة الخاصة بهذه الشركات وقهمه لها مسألة في غاية الأهمية ويرجع ذلك إلى أن قواعد المحاسبة الخاصة بشركات السمسرة تقف على نفس درجة أهمية السبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً عند الحكم على مدى صدق وعدالسة القوائسم والإفصاحات المالية لشركة السمسرة وإبداء الرأى المفنى المحاسبات المالية لشركة السمسرة وإبداء الرأى المفنى المحاسبات المالية لشركة السمسرة وإبداء الرأى المفنى

إذ يتطلب الأمر أن يتم قياس الأحداث الاقتصادية للشركة والإفساح عنها الستراماً بالمسيادى المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً من ناحية، وقواعد وأسسس المحاسبة الخاصة بهذه الشركات ونشاطها من ناحية أخرى، وتقضى قواعد وأسس المحاسبة الخاصة بنشاط شركات السمسرة في الأوراق المالية بما يلى:

الفصل السابع مراجعة وفحص القوائم المالية الكاملة والختصرة لشركات الوساطة والسمسرة في الأوراق المالية

أ- تاريخ الحاسبة عن عمليات التبادل:

عادة تقوم شركات السمسرة بالمحاسبة عن عمليات التبادل في تاريخ إتسام أن إتجاز عملية التباذل، إلا أنه لأغراض إعداد القوالم المالية للشركة يجسب إجسراء التسويات اللازمة لتطبيق أساس الاستحقاق في المحاسبة عن عمليات تبادل التي ينفذها السماسرة. ويكون مطلوباً من مراجع الحسابات في هذا الشأن ما يلى :

- أ- الستحقق مسن صحة إجراءات المحاسبة عن عمليات التبادل التي باشرها سماسرة الشركة خلال العام على أساس نقدى.
- ب- الستحقق مسن صحة وسلامة التسويات لهذه العمليات في نهاية الفترة لقياس إيسرادات ومصسروفات الفترة وحقوق الشركة طرف العملاء وحقوق الدائنين طرفها في نهاية الفترة وفقاً لأساس الاستحقاق.
- جـــ التحقق من عدم توسع الشركة في استخدام الأساس النقدى وتطبيقه
 على العمليات النمطية الأخرى.

2- الخطوط العريضة لتشغيل النظام المحاسبي لشركة السمسرة:

تقصرض طبيعة نشاط شركة الممسرة وجود نظام محاسبي مرن يحسنوى على مجموعة قصريدة من السجائات والدفاتر المحاسبية والمائية والسرقابية وقادر على حصر وتسجيل وتشغيل عمليات الشركة والإقصاح أعن الأداء المسالى بما لا يتعارض مع المنطليات التشريعية والرسمية، خاصة من جاتب البورصة، وأهم ملامح تشغيل هذا النظام ما يلى :

 إلى تم تسجيل عمليات الوساطة والسمسرة في تاريخ إتمامها، على أن تسجيل عمليات شراء وبيع الأوراق المالية والمتحصلات والمدفوعات النقدية في يومية مؤقتة قبل إعادة تسجيلها في دفتر اليومية العامة.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم للراجعة الدولية

- ب- يستم إمساك سجل لمركز كل سمسار لكل نوع من أتواع الأوراق المالية يوضح تسليم وتسلم الورقة المالية مع توازن مركز المسسار.
- جـــ يستم إمسك مسجل إيداع لكل ورقة مالية على حدة يوضح ملخص عسليات الورقة وحركتها المادية، ويتم التسجيل في هذا السجل بوميا عــند كل تحرك في الورقة أن تحصيل وسدك قيمة التحرك فيها، ويظهر السجل رصيداً لورقة والذي يفيد في تحديد صافى رصيد السمسار.
- د- عند فضل السمسار أفي إتمام عملية تبادل لورقة معينة، كان يفشل في تسلم الورقة من سمسار آفر أو تسليمها له يتم تسجيل هذا الوضع في سبحل عمليات الوساطة الفاشلة. وإذا فشل السمسار في استلام السهم مبثلاً يسوم الاتفاق على الصفقة تظهر القيمة في سجل أسهم السمسار كالستزام قصير الأجبان، أما إذا فشل في تسلم السهم يوم تمام الاتفاق تظهر القيمة كحساب عملاء طويل الأجل في سبحل الأسهم يوم تمام الاتفاق تظهر القيمة كحساب عملاء طويل الأجل في سبحل الأسهم يوم تمام الاتفاق
- هـــ فى حالة وجود اختلافات بين الرصيد الدفترى والفطى للورقة المالية بسبب أغطاء التسجيل أو أى أسياب أخرى، يتم تسجيل هذه الفروق فى حساب فروق الأوراق المالية، وإذا حدث ولم يستطع السمسار تحديد أسبباب الفروق فى الورقة يقوم بالشراء عند العجز والبيع عند الزيادة لتسوية الفروق. ولذلك يجب أن يقوم السمسار بحساب مركز كل ورقة مالية كل ثلاثة شهور مثلاً. ولا يشترط أن يتم هذا الإجراء لكل الأوراق فى نفسس الوقت. ووفقاً لمسا يجرى عليه العمل فى هذا الشأن فى الولايات المتحدة فإن إجراءات المحاسبة تقضى بما يلم.
- بجب مقارنة سجلات مراكز الأوراق المالية الفرعية مع حساب الأوراق
 مبادلتها بدفتر الأستاذ العام.
- بجب الاتصال بالسماسرة لمعرفة كمية وقيمة الأوراق المالية التي يتم
 مبادلتها وثم تسجل بالدفاتر والسجلات.

الفصل السابع مراجعة وفحص القوائم الثانية الكاملة والختصرة لشركات الوساطة والسمسرة في الأوراق المالية

- و في بعض الأحيان يتم تسجيل بعض المعليات باستخدام الحساب المطق
 كأحد طرفى قيد اليومية لحين تسوية العطية، ومن الأمثلة على ذلك ما
 يلي :
 - تحصيل مبالغ من العملاء قبل إتمام عملية التبادل.
 - تسدیدات مبالغ مقدماً من تحت حساب عملیة لم تتم بعد.
 - حيارة الأوراق المالية قبل إنهاء عملية التبادل.
- ز- يستم إمساك سجل الدائنى الشراء الهامشى يوضح المسدد نقداً والجزء
 الممول على الحساب من عملياتهم.
- يستم إمساك سجلات شخصية لكل عبيل من العملاء على أن ترسل مراكز العمسلاء لهم كل ثلاثة شهور على الأكثر، ويجب أن يوضح مركز السيل كسل عمليات الأوراق المالية لحسابه وحركة النقدية معه ومركز الأوراق المالية الخاص به في تاريخ إعداد بيان مركز السيل وإرساله له. ويمكن أن تكون الحسابات الآتية مرتبطة بحساب الصيل :
 - حساب حركة النقدية مع العميل.
 - حساب الهامش الممنوح للعميل داخل الحدود المتفق معه عليها.
 - حساب دخل العميل من توزيعات كوبونات الأوراق المالية.
 - حساب العمليات قصيرة الأجل من الأوراق المالية للعميل.

- آبة حسابات مرتبطة أخرى مثل حسابات مشتريات أوراق مالية خيارية وهامشية حسبما يجرى العمل ببورصة الأوراق المالية.
- ط- في حالة تجارة السمسار في الأوراق المالية لمصايه كما هو الحال في بعسض السدول الأخسرى - يخصص أحد حسابات المتاجرة أو الاستثمار لمشتربات السمسار من الأوراق المالية حسب الهدف من الشراء.
- ك- فى حالـة طـلب البورصة أن تحسب شركة السمسرة صافى رأس المال
 وتجنب احتياطيات معينة من أرباحها يجب مراعاة الآتى :
- يعد السعسار بباتاً كل ثلاثة شهور من واقع سجل ملالم يوضح أرصدة النقدية لكل حساب من حسابات الأستاذ وسجل آخر لحساب المديونيسة والدائستية المجمعة لهذه الحسابات وكيفية حساب صافى رأس المال.
- يجب إمسك سجلاً خاصاً بعمليات الحسابات العدينة أو الدائنة للعملاء والمبالغ المجمعة بالبنك كاحتياطي لصليات التمويل الهامشي لصققات العملاء.

3- الإفصاح الملزم:

- يجرى العسل عادة على أن تلتزم شركات السمسرة بنشر وتوصيل قوائم وتقارير أو إفصاحات معينة للأطراف الخارجية أهمها ما يلي :
- بتم توصيل صورة من قائمة المركز المالي للشركة إلى العملاء على أن
 تتــون قــد تــم مراجعتها بواسطة مراجع خارجى مستقل مرخص له
 بمراجعة حمايات الشركة.
- ب- إذا كان رأى مراجع الحسابات غير نظيف فيجب على الشركة أن ترسل لعملاعها – مسع قائمة المركز المالى – بياناً بالملاحظات على القوائم المالية للشركة موضحاً فيه وجهة نظر الإدارة في هذا الشأن.

جــ يجب أن ترسل الشركة للبورصة صورة من تقرير مراجع الحسابات عن هيكسل السرقابة الداخلية لدى الشركة، حيث من المفترض أن المراجع عادة بعد هذا التقرير لمجلس إدارة الشركة ولكنه بجب أن يرسل نسخة مسئه للبورصة إذا كان بالنظام عبوب جوهرية تجعل من الصعب إعداد قوائسم ماليسة صادقة، كأن يكون هناك سوء في تصميم وتشغيل نظام السرقابة الداخلية، بحيث يجعل من الصعب اكتشاف الأخطاء والتلاعبات الجوهرية.

4- قائمة المركز المالى:

يجسرى العسل في بعض البورصات العالمية على أن تزاول شركات السمسرة نشساط الاستثمار في الأوراق المالية. وفي هذه الحالة بجب إتباع قواعد معينة للمحاسبة عن هذه الاستثمارات كما سنوضع عند عرضنا لمراجعة حسابات شركات وصناديق الاستثمار في الأوراق المالية.

أسا في مصر، وكما سبق وأوضحنا، فمن المفترض أن نشاط شركة السمسرة يقتصر على عمليات الوساطة في تداول الأوراق المالية باليورصة. ولذلتك فإن أهم قواعد المحاسبة الخاصة بقائمة المركز المالي للشركة والتي جدب أن بقعمها المراجع ما بلر.:

- أ- يجب أن يتم الإفصاح عن مستحقات الشركة طرف سماسرتها بصورة منفصلة.
- ب- يجب الإقصاح عن حقوق الملاك والانتزامات كل بصورة منفصلة عن الأخرى.
- جـــ إذا تم الإفصاح عن حقوق الملاك والالتزامات معاً فيجب إظهار إجمالى
 كل مفردة من المفردتين أولاً ثم مجموعهما ثانياً.
- د- يجب أن يتم الإقصاح عن إلتزامات الشركة عن الضرائب المستحقة غير المسددة حتى تاريخ الميزانية في مفردة منفصلة كالتزام.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم الراجعة الدولية

- هـــ يجب الإفصاح عن أرصدة النكوية إجمالاً وتفصيلاً يوضح ما إذا كانت.
 نقديسة بالخزيسنة أو البسنوك، وفي الحالة الأخيرة ما هو نوع وظبيعة
 الحساب.
- و- يجبب الأفصاح عن مستحقات الشركة طرف الوسطاء والسماسرة الأخرين، أو المستحقات عليها لهم، كمفردة منفصلة في الميزانية. وفي حببن يتم تقويم مستحقات الشركة طرف السماسرة الأخرين في صورة صفقات أوراق مالية بالتكلفة أو السوى أيهما أثل، فإن المستحقات لهم طبرف الشركة في صورة صفقات أوراق مالية تقوم بسعر السوى في تاريخ الميزانية.

5- قائمة الدخل:

يجب أن تعد قائمة الدخل لشركة السمسرة مستوفية الاعتبارات التالية:

- أ- أن توضيح قائمة الدخل كافة مصادر إيرادات شركة السميدرة خاصة إيرادات العولة عن صليات الوساطة في تداول الأوراق المالية.
 ب- أن يتم تهويب مصروفات الفترة تبويباً وظيفاً.
 - ج-- لا يشترط الفصل بين دخل العمليات والدخل من المصادر غير العادية.
- 6-قوائم التدفقات النقدية التغيرات في حقوق للساهمين والدائنين: يجب أن يسراعي في إعداد قائمة التدفق النقدى وقوائم التغيرات في المركز المالي وحقوق المساهمين والدائنين ما يثي :
- أن تعد قائمة التدفقات النقدية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية والدولية.
- ب- أن تسلخص قائمة التغير في حقوق المساهمين التغيرات في حسابات حقوق الملكية خلال الفترة المحاسبية.
- جـــ- أن تظهر قائمة التغير في الداننين ملخص التغيرات في المستحقات للداننين خلال الفترة المحاسبية.

الفصل السابع مراجعة وفحص القوائم المالية الكاملة والختصرة لشركات الوساطة والسمسرة في الأوراق المالية

7- الإيضاحات المتممة للقوائم المالية:

إضافة إلى القوائس المالية الخمسة السابقة وما يرتبط بها من ملاحظات وجب أن تعد شركة السمسرة في الأوراق المالية، وتفصح عادة عن، الجداول والإيضاحات التالية :

ا- بيان يوضح كيفية احتساب صافى أصول الشركة.

بيان يوضح كيفية حساب وتسوية المخصصات.

جـ- بيان تحليلي أرصدة النقدية.

د- بيان تحليلي أرصدة العملاء.

هـ-- بيان تحليلى أرصدة السماسرة والوسطاء الزملاء.

رابعاً: أهم مشاكل الرقابة الداخلية في شركات السمسرة في الأوراق المالية:

كمــا مسـبق وأوضــتنا لا تختــلف أهداف الرقابة الداخلية وأركاتها ومقومات جودتها ووسائل تقييمها في مراجعة حسابات شركة السمسرة عنها في أي عســلية مراجعة مائية خارجية معروفة، ولكنتا يجب أن ندرك جيداً أن طــبيعة نشــاط شركات السمسرة تفرض حتمية وجود إجراءات رقابة داخلية خاصــة عــلى بعض العمليات والحسابات الهامة في الشركة، وفيما يلى أهم مشاكل وتطبيقات الرقابة الداخلية لأهم حسابات وعمليات شركة السمسرة.

1- الأوراق المالية :

تستهدف الرقابة الداخلية على حساب الأوراق المالية أن تكون هناك إجسراءات رقابيسة ملائمسة لضسمان صحة وسلامة تسجيل الأوراق المالية والحمايسة الماديسة لهسا وتوافر المعلومات الصادقة عنها، وكل ذلك في ظل الإبترام بالضوابط والإجراءات التشريعية والتنظيمية المركزية في هذا الشأن. ومن أهم إجراءات الرقابة الداخلية في هذا الشأن ما يلى :

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأور أق المالية وفقاً لعايم للراجعة الدولية

- إ- يجب أن يكون الكل نوع من الأوراق المالية رقم يمين مع إعطاء
 مسلسل لكل ورقة على حدة.
- ب- بجب أن يكون كل ورقة مالية مؤيدة لدليل مستندى على ملكيتها مع
 بيان اسم العميل صاحب الورقة.
- جـــ يجــ بأن يكــون هــنك موظف أو أكثر مسئول عن تسجيل مبادلات الأوراق المائيـة مع مراعاة مبدأ القصل بين المهام والواجبات واستيقاء مقومات الضبط الداخلي.
- د- يجب أن تكون هناك رقابة خاصة على عمليات تبادل الأوراق المالية بالفاكس أو بالبريد.
- هـــ بجب أن يكون هناك موظف مسئول أو أكثر عن متابعة سداد قيمة الأوراق المالية المرابعة المرابعة
- و- بجب وجبود سجلات منظمة وإجراءات محددة لحيازة الأوراق المالية
 وتحركاتها.
- ر- بجب الاحتفاظ بسجلات للعملاء مصنفة بطريقة سليمة توضح اسم العميل
 ونــوع وحجــم العمليات المنفذة لصالحه وقيمة وأسعار التبادل وطريقة
 سداد أو تحصيل قيمة العملية.
- ح- يجب الاحتفاظ بسجلات منفصلة ومجمعة لكل سمسار من سماسرة الشركة تعطى معلومات موثقة عن الأوراق المالية والعمليات التي قاموا بالوساطة في تنفيذها والعمولات المستحقة والمحصلة عن هذا التضاط.
- ط- بجب عمل فحص ومراجعة داخلية دورية للحسابات المعلقة بشأن مراكز الأوراق المالية.

2- حسابات العملاء:

تستهدف السرقابة الدائسلية على حسابات العملاء متابعة وصحة وسلامة إجراءات قتح هذه الحسابات والاحتفاظ بها والتسجيل فيها ومتابعة حركة أرصدتها والإقصاح السليم عنها، ومن أهم متطلبات الرقابة الداخلية في هذا الشأن ما بلر:

- أ- يجب أن يكون هناك موظف مسئول عن فتح الحسابات الجديدة للعملاء يحتوى على كل التفصيلات الخاصة بالعميل.
- بجب أن يكون هناك سجل خاص لعملاء الشراء الهامشي موضحاً به آية
 اتفاقات على الرهن إن وجد.
- جـــ يجــ بـ طــ ثب مصادقات من العملاء بصفة دورية عن آية تعديلات في
 بداناتهم الشخصية.
- د- یجب أن یکون هـناك نظام محدد إرسال مراكز العملاء لهم بصورة دوریة قبل تسویة حساباتهم.
- هـــ في حالة وجود حسابات مفتوحة حرة من العملاء لتمويل صفقات القبادل لصـــالحهم فيجب تخصيص سجل خاص لهؤلاء العملاء والحصول على موافقـــات كتابية منهم بذلك. ومن البديهي أن يكون هناك ربط بين هذه الحسابات وسجل وحساب إجمالي عملاء الشركة.
- و في حالــة الــتعامل مع موظفى سمسار زميل كعملاء بجب تدعيم فتح
 حســابات لهـــولاء الموظفين بموافقة كتابية من السمسار الزميل الذي
 بعمله ن ادبه.
- في حالــة وجــود حســاب للشــراء الهامشي لأحد العملاء فيجب على
 الموظف المسئول عن هذا الحساب مراقبة حركة الرصيد جيداً من خلال
 التعلمل في الأوراق المالية لصالح العميل.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم المراجعة الدولية

- حــــ يمكـن أن يكـلف موظــف معـن، أو موظف معنول عن مهام غير متعارضة، بعدل قحص دورى لحسابات الصلاء الهامشية لمتابعة مدى مراعاة متطلبات الهامش.
- ط- يجب وضع وتنفيذ إجراءات رقابية خاصة لضمان عدم الخروج على تطيمات البورصة بشأن سياسة منح الانتمان لعملاء الشراء الهامشي.
- ك- يمكن أن يكلف موظف معين، أو موظف مسئول عن مهام غير متعارضة،
 بعسل فحسص دورى لحسابات العملاء الهامشية المتابعة مدى مراعاة
 متطلبات الهامش.
- ل- يجب وضع وتنفيذ إجراءات رقابية خاصة لضمان عدم الخروج على
 تغليمات البورصة بشأن سياسة منح الاتتمان لعملاء الشراء الهامشي.
 - العمليات مع الزملاء من السماسرة والوسطاء :
- من المعروف أن شسركة السمسرة كثيراً ما تتعاون مع سعاسرة ووسطاء شسركات سمسرة أخرى من المقيدين بالبورصة، وفى هذا الصدد تستهدف السرقابة الداخــلية صحة وسلامة حصر وتسجيل ومتابعة وتوثيقى والمحاسبة عن هذه العليات. ومن أهم متطلبات الرفابة الداخلية على هذه العمليات ما يلى :
- أ- بجب مراعاة متطلبات البورصة بشأن العمليات مع الزملاء، حيث بجب حصر هذه العمليات من ناحية، والوقوف على تفصيلات حالات الفشل فيها، خاصـة إذا كـانت على الحساب، ومقارنة هذه البيانات بكل من سجلات الأوراق المالية والصلاء والدائنين الخاصة بها من ناحية أخرى، بل وبجب تسوية أية فروق أو إختلافات بين هذه الحسابات وحسابات المراقبة الخاصة بها.

الفصل السابع مراجعة وفحص القوائم المالية الكاملة والختصرة تشركات الوساطة والسمسرة في الأوراق المالية

ب- بجــب تحديد آجال حالات الفشل في إتمام الصفقات مع الزملاء وتقييمها
 بصورة دورية.

جـــ بجب تسوية حسابات السماسرة والوسطاء الزملاء بصورة دورية مع
 فحص آية إتحرافات فيها وتسويتها أولاً بأول.

4- الحسابات العلقة:

 - بجب حصر وتحديد آجال عمليات الشراء والبيع المطقة بصفة دورية وفحصها وإعداد تقرير دورى عنها يرفع للمسئولين عن الرقابة على هذه الحسابات.

 ب- بجب قحص مقردات العمليات المطقة دورياً لتحديد مدى ملاءمة الرصيد المدين أو الدائن في الحصاب المطق.

جــــ- يجـــب أن يكــون هناك تركيز من إدارة المراجعة الداخلية على عمل مطابقة بين عناصر العمليات المعلقة والمستندات المؤيدة لها.

وفى جميع الأحدوال بجب فحص مفردات وعناصر العمليات المعلقة
 التي تم تسويتها والتحقق من صحة إجراءات وأسس التسوية.

5- إيرادات العمولة:

كانت عمولـــة المماسرة عن عطيات الوساطة في الأوراق المالية تحتمـــب كنســـة مقطوعة من قيمة العملية من البائع ومن المشترى، وأخيراً أقــر مبدأ العمولة التفاوضي بين المممار وعمائته من البائعين والمشترين.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم الراجعة المولية

وفى جميع الأحسوال فسإن الإجراءات المنظمة لمصاب السولة هى قرارات وزاريسة مركسزية. ومن وجهة نظر المراجع بجب أن توجد إجراءات للرّواية الداخلية على إيراد العمولة تستهدف ما يلى:

أ- أن يكون هناك فصل فى المهام والواجبات فيما يتطق بحساب العمولة ومسراجعة حسسابها وتسجيلها دفترياً ضمن قيد إثبات عملية البيع أو الشسراء المنفذة من ناحية وترحيلها لحساب العمولة بدفتر الأستاذ من ناحية أخرى.

 ب- أن يخصص مسجل خاص بإبراد العمولة اليومي يوضع رقم الصقةة ونوعها، شرراء أم يبسع، واسم العيال وإجمالي إبرادات العمولة والمحصل منها.

جـــ - أن تكــون هــناك متابعة مستمرة لكل القرارات الوزارية والتطيمات المركزية الخاصة بأسس حساب العمولة والاستقطاعات منها.

ان يستم الستحق من صحة حساب المعولة عن عمليات الوساطة بين الطرفين السباتع والمنسسترى وأن المعولة عن الوساطة في البيع قد استقطعت من الفاتورة وأن المعولة عن الوساطة في عملية الشراء قد أضيفت على تكلفة شداء الأوراق المالية.

خامساً: الضوابط الحوكمية لشركات السمسرة في الأوراق المالية:

بداية يمكن القول بأن هناك أكثر من آلية من آليات حوكمة الشركات تسم تنظيمها وتقنيلها لأغراض تقطيها في حالة شركات المسمسرة في الأوراق المالية بمكن بلورتها على النحو التالير:

أ- ضوابط إنشاء الشركة والترخيص بالنشاط:

كف أقانون سوق رأس المال 95 لسنة 92 ولاهحته التنفينية تنظيم عسلية إنشاء شركات السمسرة وإشهارها وكذا الحد الأمنى رأسمال الأسهم المصدر والمدفوع وإجراءات إشهار الشركة على نحو ما سبق وأوضحنا.

الفصل السايع مراجعة وفحص القوائم المالية الكاملة والمختصرة لشركات الوساطة والسمسرة في الأوراق المالية

نظهم قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية متطلبات الإفصاح في هـذه الشسركات ووضع نمائج اللقوائم المائية باللاحمة التنفيذية، كما نصت المسادة (16) من قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (42) لسنة 2006 على وجوب الإفصاح السنوى وربع السنوى. 3- الصدافية:

أثرة قانون سوق رأس العال والقرار (42) تلك الشركات ينشر قواتم مالية سنوية وربع سنوية على أن يتم مراجعة الأولى وفحص الثانية بواسطة مراقب حسابات معمد لدى هيئة سوق العال.

4- حقوق الأعضاء:

دون الإخلال بحقوق الأعضاء الواردة في أي من القوانين أو اللواتح أو القراحات أو القسرارات الحاكمة والمستظمة الستعامل في البورصة تكون للأعضاء حسب المادة (15) من قرار رئيس مجلس إدارة الهبلة رقم (42) لسنة 2006 الحقوق الآتية:

 أ- للعضـــو أن يـــتقدم للجنة القيد بما لديه من ملاحظات أو مقترحات بشأن تطوير أو تحديث قواحد العضوية المعمول بها.

ب- للعضو الدق في التقدم بشكوى لرئيس البورصة أو لجنة القيد سواء من
 عميـل لديـه أو من الأعضاء الآخرين أو أي إذارة من إدارات البورصة
 على أن تكون الشكوى مدعومة بالمستندات الشي تؤيد صحة الشكوى.

جــ - للعضو التظلم وفقاً للأحكام الواردة بهذه القواعد.

5- القروض للسائلة:

وفقــاً لــلمادة (17)سـن قــرار رئيــس مجلس إدارة الهيئة لا يعد بالقــروض المساندة في حساب صافى رأس مال الأعضاء إلا إذا توافرت فيها الشروط الواردة باللاحة التنفيذية لقانون 95 لسنة 1992.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعاليم المراجعة الدولية

6- تعديل النشاط أو وقفه:

وفقاً للمادة (18) من قرراً (42) السابق لا يجوز لأى عضومزاولة أنشطة جديدة أو الستوقف عن أحد الأشطة التى يزاولها قبل العرض على اللجنة وموافقتها. وعلى العضو إفطار إدارة العضوية فحور إجراء أى تحديلات في راسسماله .. كما يلتزم العضو بإفطار اللجنة بأية تلروف أو حالات من سأتها الإحسلال بالمعاييسر أو الانستراطات التي ممع له وقفاً له بعزاولته للاشطة.

7- التزام الشركة نحو عميلها:

وفقاً للمادة (19) من نفس القرار تلتزم الشركة بما يلى :

أ- عمل اتفاق تعاقدى معتمد مع عميلها.

ب- التحقق من شخصيته وصقه عملاتها.

جـــ الفصل الكامل في البنوك بين الحساب النقدي للعبل والحساب النقدي المسركة، وكذلك الفصل الآلي بيـن حسابات العسلاء ومراعاة حقوق العسلاء تجـاه أرصدتهم النقدية المودعة بالبنوك خاصة ما يتطق بأي عوائد منها طبقاً للاتفاق مع العبل.

د- اتخساذ الإجسراءات اللازمسة نحسو القصل الكامل يبين الأرصدة الورقية
 للعملاء.

هــ عدم إجراء مقاصة بين حسابات العملاء.

 الفصل الستام بيسن وظيفة إدارة حسابات العملاء والتعامل مع العملاء والقسائمين عليها من جهة وبين مهام وظيفة التنفيذ للتعامل ينظم التداول بالبورصة والقائمين عليها من جهة أغرى.

ز- تعريف العميل بأنشطة الشركة.

إخطار العملاء بأى معلومات جوهرية يتم الافصاح عنها بالبورصة.
 -226-

الفصل السابع مراجعة وفحص القوائم المالية الكاملة والمعتصرة لشركات الوساطة والسمسرة في الأوراق المالية

 ط- إرسال كشـوف حساب دوروئة شهرية للعملاء توضع حركة أرصدة
 حساباتهم وإغطار البورصة بأى اعتراض من العبل على حسابه خلال ثلاثة أيام عمل من تاريخ استلام الشركة اعتراض العميل.

8- التزام الشركة بمساعدة العملاء محدودى الخبرة:

9- التزامات الشركة الخاصة بالتقارير:

بموجب المسادة (20) من القسرار السابق على الشركة قبل تنفيذ عسليات لصسالح عميسل محدود الخبرة في مجال أسواق المال أن تتبح له الحصول على المعلومات اللازمة الإنخاذ قراره الاستثماري المناسب والسليم.

وقفاً لسلمادة (21) مسندات القسرار يجب على الشركة أن تخطر البورصسة والهيسلة كتابة إذا طرأ عليها أي أمر مهم مثل، رفع قضية عليها، تغييس الإدارة أو الهيمكل الإداري، تغيير هيمكل مساهمين الشركة، عجز الشركة

تغيير الإدارة او الهيكل الإدارى، تغيير هيكل مساهمى الشركه، عجز الشركه عـن الوفاء بديوفها، تجاوز الانتمان المسعوح به للعملاء، الإخلاص بالمعيير المالية، والظروف التى تحد من قدرة الشركة على حماية حقوق عمائها.

10- إدارة للخاطر :

وقَفَا لَــلمادة (22) من نفس القرار السابق يجب أن تنشئ الشركة الديها إدارة للمخاطر تحدد المخاطر التى تولجه الشركة وتدرسها وتصل على كيفية إدارتها والتظب عليها.

11- نظام الرقابة الداخلية:

وفقاً للمادة (23) من نفس القرار السابق يجب أن يكون لدى الشركة نظام السرقابة الداخسلية لتحقيق الإنضباط لجميع الأعمال التى يؤديها جميع العامالين والمستقذين لديها وتعبر الشركة مسئولة عن كفاءة هذا النظام. كما يجب عليها وضع دليل واضع لإجراءات الرقابة الداخلية ويجب عليها تدريب المسئولين عن الرقابة الداخلية، والتحقق من كفاءتهم وأماتتهم.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقأ لعايم الراحعة النولية

12-الترامات الرافب الداخلى:

وفقساً لسلمادة (24) مسن نفس القرار السابق يجب أن تعمل الرقابة الداخسلية بالشسركة على رفع كفاءة وفعالية الآداء بالإدارات المختلفة لديها والتحقق من التطبيق الكامل لجميع القواعد والقرارات الحاكمة للتعامل وعلى الأخص ما يلي :

أ- التحقق من وجود دليل لإجراءات العمل بكل إدارة من الإدارات.

ب- التحقق من وجود دورة مستندية كاملة ومحكمة لكل من الادارات المختطفة لسدى التسركة، وعملى الأخمص إدارة حسابات العملاء (مديرو الحسابات) وإدارة التنفيذ (التداول) وإدارة العمليات (المكاتب الخلفية) وإدارة ا لمخاطر.

ج-- التحقق من الفصل التام بين الحسابات والأرصدة سواء النقدية أو الورقية وفقاً لما تقضى به الأحكام الواردة بهذه القواعد.

 التحقق من الفصل التام وعدم التداخل بين القائمين على وظيفتى إدارة حسابات العملاء والتنفيذ للمعاملات بالبه رصة.

هـــ الستحقق من الفصل النام وعدم تبادل المطومات بين بنوك الاستثمار وإدارات البحوث التابعة لذات الشركة.

و- الستحقق من أن العاملين لدى الشركة يزاولون الأعمال المرخص لهم بها وغير موقع عليهم أنة عقوبات.

13 - تقارير الراقب الداخلي وكفاءة العاملين بالشركة :

وفقاً للمادتين (25، 26) من نفس القرار يجب أن :

أ- يلتزم المراقب الداخلي لدى الشركة بإخطار الهيئة والبورصة فوراً ه كتابة بالأخطاء والمخالفات لأى من القوانين و اللوائح والقواعد والإجراءات والسنظم الحاكمة والمنظمة للتعامل في اليورصة وكذلك أية أخطاء في التنفيذ -528-

الفصل السابع مراجعة وفحص القوائم المالية الكاملة والتختصرة لشركات الوساطة والسمسرة في الأوراق المالية

يرتكبها أى من العاملين بالشركة فور اكتشافها. ويقدم مذكرة بأساليب العلاج قـبل مضى ثلاثة أيام على اكتشافها، ما لم يكن قد تم بالفعل هل تلك المشاكل وارالة أسبابها دون تسبيها فى ضرر لأى من المتعاملين أو الغير.

ب- يجب على الشركة تحرى الدقة عند تعيين المنفذين والمراقبين الداخليين والعاملين القائمين بالإشراف على أرصدة الصلاء والتعامل المباشر معهم ومديريهم والعاملين بإدارات البحوث. ولا يجوز تعيين العاملين غير الحاصلين على ترخيص من الهيئة، والهيئة والبورصة طلب أية بيانات في أي وقت أو مستندات عن أي من العاملين بالشركة.

14-معاملات العاملين وأعضاء مجلس الإدارة:

مسع الانتزام بالضوابط المنظمة للعمل والصادرة من هيئة سوق المال يجب عـلى شركة السمسرة وقفاً للمادة (27) من القرار (42) موافاة إدارة السرقابة عـلى التداول بالبورصة بالبيانات الخاصة بالتداول لأى من أعضاء مجلس الإدارة والأعضاء المنتديين والمديرين والمنفقين العاملين لدى الشركة أو لصالح أحد أقاربهم حتى الدرجة الثانية أو الشركاء التجاريين وذلك قـبل جلمة التداول التي سيتم إدراج الأوامر الخاصة بهم خلالها على نظم التداول.

15 - معالجة البيانات آلياً ومراجعة نظم العمل:

فيما يتعلى بنظم معالجة البيانات أو ميكنتها آلياً وكذلك مراجعه نظم العمل تتطلب المادتين (28)، (29) من القرار (42) ما يلى:

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايير الراجعة الدولية

ب- استخدام نظام آلى أستغريغ التقرير اليومى للصليات المنفذة واستخراج الفواتير وكشوف الحسابات والخصم والإضافة من وإلى الحسابات النقدية والأرصدة الورقية للصلاء وإعداد كشوف الحسابات اللازمة.

جــــ - يجـــ أن تطـــ ق الشركة نظم للربط الآلى مع شركة الإيداع والقيد المركزى وأمناء الدفظ والبورصة والهيئة.

د- يجب أن يكون لدى الشركة نظام للتأمين وحفظ البيانات.

هــ يجب أن يكون لدى الشركة نظم محاسبة وآلية الإدارة ومواجهة
 المخاطر المرتبطة به أنشطة الشركة.

و- يجب أن تنشئ الشركة مخصصات لمواجهة هيوط أسعار الأوراق
 المالية فيما يتعلق بأرصدة حسابات التصويب والحسابات المعلقة.

ز – بجب أن يكون لدى الشركة نظام آلى لتصنيف وإدارة أرصدة
وحسابات العملاء والقصل بين الحسابات النقدية وحسابات الهامش والأرصدة
المدينة والدائنة للمعلاء.

ح- يجب الانتزام يصل مراجعة مستمرة ودائمة لنظم العمل وحسابات المسلاء والفـروع وذلك من واقع السجلات التأكد من سلامة تنفيذ الصليات وصــحة أرصدة العملاء، كما يجب إعداد تقرير دورى بمراجعة نتائج أعمال لكل فرع.

16- الحافظة على السرية :

17- العلاقة بموظفى البورصة:

وفقاً للقرار السابق لا يجوز الشركة السمسرة أن تنشئ علاقة عمل مكتوبة أو غيسر مكتوبة مع أى من موظفى البورصة أو موظفى أى شركة

الفصل السابع مراجعة وفحص القوائم المالية الكاملة والختصرة لشركات الوساطة والسمسرة في الأوراق المالية

18- للمارسات غير للشروعة في إجراء للعاملات بالبورصة :

وفقاً للباب السرابع من القسرار (42) سالف الذكر وفيما يتطق بالمعارمات غيسر المشسروعة في المعاملات باليورصة يجب مراعاة عدة اعتبارات أهمها ما يلى :

أ- بحظـر عـلى العاملين بالشركة الاستفادة من المطومات الداخلية بأيـة صورة من الصور. ويحظر عليهم استفلال ما لديهم من مطومات خاصة بالأوراق المطروحة أو إفشاتها لطرف ثالث، كما يتعين على الشركة الإفصاح عـن تعـامل الداخليين بالشركات المصدرة، وكذلك أسهم الخزينة، وذلك وفقاً تقواعد وإجراءات القبد والشطب.

ب- يحظر على الشركة والعاملين بها التلاعب في السوق في الأسعار
 بأية صورة من الصور. ومن صور هذا التلاعب ما يلى:

- نشر الأخبار الكاذبة.
- تزويد المعلاء بتوصيات غير أمينة.
 - العمليات المتفق عليها مسبقاً.
- الاشتارك في اتفاقات أو ممارسات لتضليل المستثمر.
- إدخال أوامدر تعطى صورة مضللة عن حجم ونشاط وسيولة ورقة معينة في السوق.
- ادخـال أوامر إلى نظم النداول بالبورصة بهدف التأثير المقتط على
 السوق أو الأسعار.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم للراجعة النولية

جـــ - لا يجوز للشركة أو لأحد العاملين لديها استغلال أمرً أو أو امر صادرة إلا من عميل معين من شأتها تحريك سعر ورقة مالية عن عمد.

د- بجب على الشركة أن تلتزم بالقانون رقم (80) لسنة 2002 ولاحته بشأن غسيل الأموال وكذا الضوابط الصادرة عن هيئة مدوق المال في هذا الشنان.

وتجدر الإنسارة إلى صدور قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لمسوى المسال رقم 9206/5/14 كين مجلس إدارة الهيئة العامة لمسوى المسال رقم 9206/5/14 كين منطلبات تأسيس شركات السمسرة في الأوراق المالية والترخيص لها بمباشرة الشاط حيث نص هذا القرار على أن يكون تأسيس شركات السمسرة في الأوراق المالية ومتطلبات التأسيس الهيئة مذا النشاط بناء على توافر شروط ومتطلبات التأسيس والترخيص، وذلك بالإضافة إلى الاشتراطات المنصوص عليها في قانون مسوق رأس المسال، ولاتحدم التنفيذية والالتزام بالحد الانهال المصدر والمدفوع والذي يجب ألا يقل عن خمسة ملايين جنبه ملايين عن خمسة ملايين

كما يجب عليها استيفاء متطلبات واشتراطات الترخيص التالية:

1- المتطلبات الفنية للبنية الأساسية اللازمة لمباشرة نشاط السمسرة في الأوراق الماليسة سسواء في المركز الرئيسي للشركة أو في فروعها على حسب الأحوال.

2- منطلبات المواصفات التقتية للينية الأساسية الواجب توافرها بالمركز الرئيسسى أو فــروعها، وعلى الشركة تقديم شهادة من شركة مصر للمقاصسة والإيــداع والقيــد المركــزى باستيفاء تجهيزات الشركة وفروعها لهذه المنطلبات.

الفصل السابع مراجعة وهحص القوائم المالية الكاملة والختصرة لشركات الوساطة والسمسرة في الأوراق المالية

- 3- متطلسبات السديط الآلى للمركز الرئيسى للشركة وفروعها مع أنظمة السنتداول بالبورصسة، وأنظمة الإيداع المركزي، وعلى الشركة تقديم شسهادة مسن كل من بورصة الأوراق المائية وشركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي بتوافر تلك المتطلبات.
- 4- تقديم ملك يتضمن بيان بأدلة وإجراءات العمل بالشركة في جميع مجالات التنسخيل اللازمة لمباشرة نشاطها، والوفاء بالتزاماتها قبل عمائها والغير، والحفاظ على حقوق كل منهم.
- 5- تقديم خطـة واضحة لأعمال وأهداف الشركة تشتمل أساليب خدمة العملاء، وخطة استمرار وتطوير نشاط الشركة مستقبلاً.
- 6- بيسان بالهيكل التنظيمى للشركة بدركزها وقروعها، متضمناً مسميات الوظائف وبيان التوصيف الوظيفى لكل وظيفة، والمؤهلات والخبرات التى تناسب طبيعة كل منها.
- 7- تعيين العاملين بالشركة، واستيقاء متطلبات الترخيص لهم من الهبلة العامة لموق المال.
- 8- تقديم تعهد مكتوب موقع من كل من رئيس مجلس إدارة الشركة أو العضاف العضاف العضاف المنافقة أو العضاف على العضاف والمنافقة المنافقة التعليات التي تقوم بها والإنتزام السرخيس بسائد الأقصى لقيمة العليات التي تقوم بها والإنتزام بدفسع التأمين وذلك على النحو الوارد بنص المادة 126 من اللاحمة التنفيذية لقاتون صوى رأس المال ووفقاً للقواحد التي يصدر بتحديدها قرار مجلس إدارة الهيئة، وكذا التحميد بالوفاء بالتزامات الشركة قبل صصندوق ضمان التسويات وصندوق تأمين المتعاملين من المخاطر غرر التجارية الثافئة من نشاط الشركة.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لمايير الراجعة الدولية

وعـلى شركات السمسرة فى الأوراق المائية المرخص لها من الهيئة بمباشـرة هـذا النشاط تقديم طلب تجديد الترخيص فى موعد غايته شهر قبل أول بسناير مـن كل عام مرفقاً به ما وفيد استيفاء الشركة متطلبات استمرار النشـاط، وسداد الرسم المنصوص عليه فى المادة 134 من اللائحة التنفيذية لقانون سوى المال.

وعـلى الشركات المرخص لها بمباشرة نشاط السمسرة في الأوراق المالية وقت العمل بهذا القرار أن توفق أوضاعها وفقاً له بالنسبة الاشتراطات ومتطلبات الترخيص الواردة بهذا القرار، وذلك قبل نهاية شهر مارس 2007.

وقد نص القدران السابق على أن إجراءات ومتطلبات التأسيس بنشركات السمسرة تشتمل على تقديم المستئدات والإجراءات المتطقة بإصدار الأسهم والتأسيس التالية :

 أ) تقديم طــلب من وكيل المؤسسين وفقاً للنموذج المحد من الهيئة مبيناً به الآتى :

1- اسم الشركة.

2- الشكل القانوني للشركة (مساهمة مصرية/ توصية بالأسهم).

3- غرض الشركة والذي يتمثل في نشاط السمسرة في الأوراق المالية.

4- بيان بأسماء المؤسسين.

5– رأس المال المصدر والمدقوع.

ويقــدم الطــلب المذكور لدى الموظف المختص بإدارة تلقى الطلبات بالهيئة، وذلك بغرض الحصول على شهادة بحم التباس اسم الشركة مع غيره من أسماء الشركات الأفرى القائمة.

الفصل السابع مراجعة وفحص القوائم المالية الكاملة والختصرة لشركات الوساطة والسمسرة في الأوراق المالية

- ب) اسستمارة المعلومات المعد نموذجها من قبل الهيئة (والمتوافرة لدى إدارة تسلقى الطلسبات) وألميين بها البيانات الأساسية للشركة المزمع تأسيسها مرفقاً لها المستدات الثالية :
 - 1- شهادة تقيد عدم التباس اسم الشركة مع غيرها من الشركات.
- 2- صــور مــن التوكيلات الصادرة من المؤسسين لوكيل المؤسسين بعد
 الاطلاع على الأصول.
- 3 عدد 2 نسخة من كل من العقد الابتدائى والنظام الأساسى للشركة (الجارى العمل به والمتوافر لدى الهيئة).
- 4- نصوذج الاستعلام الأمنى فى حالة ما إذا كان أحد المؤسسين أو أحد أعضاء مجلس الإدارة أجنبي مسواء كانوا أشخاصاً طبيعين أو أشخاصاً اعتبارية (النماذج المشار إليها متوافرة بإدارة تلقى الطلبات بالهيئة).
- 5- مـا يقيـد سداد رسم الإصدار وقدره نصف فى الألف من قيمة رأس
 المال المصدر بحد أقصى 10 آلاف جنيه.
- 6- مــا يفيــد مداد رسم التأسيس وقدره واحد فى الألف من قيمة رأس
 المال المصدر بحد أدنى 5000 جنيه وحد أقصى 15000 جنيه.
- 7- شسهادة الإيداع البنكية بالجزء المدفوع من رأس المال المصدر على أن تكون صادرة عن المركز الرئيسي لأحد البنوك المرخص لها بنتلقي الاكتستابات موجهة إلى الهيئة مباشرة بالبريد المسجل بعلم الوصول (عند طلبها من الهيئة قبل انعقاد لجنة التأسيس للنظر في تأسيس الشركة).

ج) دراسة طلب التأسيس وإصدار الموافقة على التأسيس :

يستم دراسة طلب تأسيس الشركة وموفقاته من قبل الهيئة، وفي حالة الموافقة على تأسسيس الشركة من خلال اللجنة المختصة بالهيئة واعتماد محضرها من رئيس الهيئة يسلم لوكيل المؤسسين ما يلي :

- 1- نسخة من العقد الابتدائى والنظام الأساسى للشركة بعد اعتمادها
 بخاتم الهيئة.
- 2- كستاب للمسيد وكيال المؤسسين يقيد الموافقة على إصدار أسهم التأسيس وعالى تأسيس الشركة، وتخطر الهيئة ذوى الشأن بقرار لجنة التأسيس خلال ثلاثة أيام من تاريخ اعتماد محضرها.
 - د) إتمام إجراءات التأسيس والنشر:
- عــلى وكيــل المؤسسين عقب الحصول على موافقة لجنة التأسيس واعتمادها من رئيس الهيئة أن يقوم باتخاذ الإجراءات الآتية :
- 1- التصديق على العقد الإبتدائي والنظام الأسلسي للشركة أمام نقاية المحامين والشهر المقارى المختص والغرفة التجارية والقيد بالسجل التجاري.
- الستقدم الهيئة للحصول على خطاب موجه للمطابع الأميرية لنشر العقد الابتدائي والنظام الأساسي للشركة.
- . ويقدم طلب الترخيص إلى الهيئة العامة لمعوق المأل على النموذج المعد لذلك، والمتوافر لدى إدارة تلقى الطلبات، مرفقاً به الأوراق والمستندات الآتية :
 - 1- مستخرج رسمى من السجل التجارى للشركة.

الفصل السابع مراجعة وفحص القوائم المالية الكاملة والمتصرة لشركات الوساطة والسمسرة في الأوراق المالية

- 2- بيان بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين وخيراتهم على النحو المنحد بقرار مجلس إدارة الهيئة في 1997/8/8/16 في 1997/8/6 و الذي تسم على أن " يتوافر في غالبية أعضاء مجلس الإدارة بمن فيهم رئيس مجلس الإدارة المنتب خيرة لا تقل عن خسس مسغوات في أعسال البورصات وأسواق الأوراق المالية، وتخفض هذه المدة إلى أربع سنوات بالنسبة لمن اجتازوا بنجاح السدورات التدريسية في مجال أسواق الأوراق المالية التي تصدها الهيئة. المحتورة المطلوبة للمديرين بالشركة أربع مسنوات، وتخفض لمن بجتازوا الدورات التدريبية التي تقررها الهيئة إلى ثلاث مسئوات.
- 3- ما يغيد أن معر الشركة مجهز بالأدوات والأجهزة النزمة لمزاولة التنساط، وكذا الغروع المزمع إنشائها وفقاً للتحديد الصادر من لجنة التأسيس.
- 4- سند حيازة مقر الشركة مثبت التاريخ في الشهر العقارى، أو ما يفيد مثكيتها.
- حا يقيد توافر خط الربط بين الشركة والبورصة وشركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي.
- 6- ان يكون المؤسسون وأعضاء مجلس الإدارة والمديرون حسنى السمعة مع تقديم ما يفيد أنه لم تصدر على أى منهم أحكام بعقوبة جسناية أو جسنحة فى جريمة ماسة بالشرف أو الأمانة أو فى إحدى الجسرائم المنصوص عليها فى قوانين الشركات أو التجارة أو سوق رأس المسأل أو الإحداع أو القيد المركزى للأوراق المالية أو الحكم بإشهار إفلاس ما لم يكن قد ورد إليه اعتباره.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق للالية وفقاً لعايم للراجعة الدولية

- 7- ما يفيد سداد رسم الترخيص والبالغ عشرة آلاف جنيه عن نشاط السمسرة.
- 8- تعهد بأداء حصة الشركة في صندوق تأمين المتعاملين في الأوراق الماليـة من المخاطر غير التجارية، وذلك على النحو الذي صدر به قرار الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء رقم 1764 السنة 2004.
- وقرار مـن العضو المنتدب الشركة بأنه مسئول عن الإدارة الفطية فضلاً عن تفرغه الكامل إذلك.
- 10- تعهد بقيسام الشركة بالتأمين ضد المسئولية عن الغسائر والأشرار التي تصيب عمائها بسبب خطأ الشركة أو مديريها أو العاملين بها، أو نستيجة لفقد أو تلف أو سرقة وثائق المسلاء وأموالهم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الحصول على الترخيص.

11- إقرارات من رئيس مجلس الإدارة بما يلى:

- أنــه ثم يطرأ على البيانات والمستندات التي تم على أساسها تأسيس الشركة أية تحديلات، أو الإخطار بهذه التحديلات في حالة وقوعها.

- أداء مقابل الخدمات السنوى للهيئة في المواعيد المحددة.

وتستم دراســة طــلب الترخيص في ضوء استيفاء المستندات والبياتات المطلوبة، وتمسنح الشركة خطاب مرفق به شهادة بمزاولة النشاط في حالة استيفاء كافة متطلبات وشروط الترخيص عقب ذلك يتم التصديق على محضر اجستماع مجــلس الإدارة أو الجمعيــة العامــة للشركة، على حسب الأحوال المنفســمن توزيــع اختصاصات أعضاء مجلس إدارة الشركة، على أن توافى الشركة الهيئة بما يفيد التأشير بذلك بالسجل التجارى.

وعلى شركات السمسرة أن تستوفى متطلبات البنية الأساسية الفنية اللامة للتداول الآلى وفقاً لما يلى :

الفصل السابع مراجعة وقحص القوائم للالية الكاملة وللختصرة تشركات الوساطة والسمسرة في الأوراق للالية

أ- المواصفات الفنية للبنية الأساسية اللازم توافرها لدى شركات السمسرة:

يسلزم أن يتوافر لدى شركة السمسرةُ منظومة عمل متكاملة ومدعمة بمستظومة الكترونية كاملة لتسجيل ومعالجة بيانات العملاء وأوامرهم وتنفيذ وتعسوية هسده الأوامسر آلياً، ويجب أن تعمل كل من المنظومتين بشكل كامل ومؤمن لتوفير التالى :

- حسابات العملاء :
- فستح وإدارة حسساب منفصل لدى الشركة لكل عميل بما في ذلك إمساك
 حساب تقدى فرعى له.
 - استلام ورد النقدية من وإلى الصلاء وقيد هذه الحركات في حساباتهم.
- إصدار بيان دورى لكل عميل عن حساباته النقدية وتعاملاته على الأوراق الماليسة التي تمت من خلال شركة السمسرة وعمولات الشركة والعمولات والأتعاب التي تم خصمها من حساب العميل خلال تسوية معاملاته لصالح الجهات الأخرى، وتفاصيتها.
 - · تسوية عمولات شركة السمسرة طبقاً للنسب المتفق عليها مع العملاء.
- التمسوية اليومية مع الحسابات النقدية للعملاء بالبنك وحركات الإيداع والسداد للعملاء.
 - التداول الآلى :
- استقبال وتسجيل وتخير أوامر العملاء بصورة تمنع إنكار أى من الطرفين للأمر.
- السريط الآئى مع نظام السنداول بالبورصة طبقاً للمواصفات المعتمدة
 - . والحصول على ترخيص التشغيل من قبل البورصة.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لمايير الراجعة الدولية

- إدخال الأمر آلياً إلى نظام التداول بعد موافقة شركة العبمسرة على الأمر.
 - تلقى وتسجيل موقف الأمر من التداول آلياً.
- إخطار العميل آلياً أو بغيره من وسائل الإخطار المعتدة لدى الهيئة بموقف الأمر من التداول بنهاية جلسة التداول.
 - نظم الحد من الخاطر:
- السريط الآلى مع أمناء الحفظ طبقاً للمواصفات التى تحددها شركة مصر
 للمقاصة والإيداع والقيد المركزى.
- الـتحقق من تواجد الأرصدة لدى العميل (نقدية أو ورقية) طبقاً للمنظومة المعتمدة للنداول والمقاصة والإيداع المركزي.
- الستحقق من توافق أمر العميل مع حدود التعامل المصرح بها للعميل طبقاً لمسياسة المخاطر المعتمدة لدى شركة السمسرة.
 - @ التسوية :
 - تسوية موقف العميل طبقاً لدورة أعمال المقاصة والتسوية.
 - إخطار العميل آلياً أو يدوياً بالتسوية.
- الإقفال وتسوية المركز اليومي مع حسابات ومعلومات التسوية والمقاصة
 وحركات التحويل من وإلى حساب نقدية العسلاء.
 - التقارير الداخلية الرقابية والتفتيش:
- تقريس مجمع بحجم تداولات شركة السمسرة يومياً وأسبوعياً وشهرياً وربع سنوياً وسنوياً
- مقارضة حجم تداولات شركة المممرة يصافى رأس المال وحساب نسب
 كفايسة رأس المسال في الفسترات السقى تستص عليها القواتين واللوائح
 والقرارات الصادرة في هذا الشأن.

الفصل السابع مراجعة وفحص القوائم المالية الكاملة والختصرة لشركات الوساطة والسمسرة في الأوراق المالية

- إمكانيـــة الاطـــلاع والحصول على المطومات المسجلة إليكترونياً من قبل
 الجهات الرقابية.
 - الأمن وسلامة المنظومة :
 - حماية مرية حسابات وبيانات العملاء، والمطومات المتطقة بها.
- منع تحديل أى بيان أو مطومة حال تسجيلها أو معالجتها من خلال هذه المنظومة.
- تحديث صالحيات كل مستقدم للحصول على البيانات والمعلومات طبقاً
 للسياسة التي حددتها شركة السمسرة واعتمدتها الجهة الداخلية المسئولة
 ومنع أي شخص من تجاوز صلاحياته.
 - تسجيل كل استخدام أو محاولة لاستخدام أو الدخول على المنظومة.
 - نظم وقواعد الاحتفاظ بالستندات :
- الاحتفاظ بالسجلات والمستندات لمدة خمس سنوات من تاريخ إقفال الحساب مع العيل، وتلتزم الشركة في حالة وجود نزاع قانوني بالاحتفاظ بكافـة المستندات والسجلات لحين تسوية النزاع أو صدور حكم قضائي نهائي فيه.
 - ب- منظومة العمل لدى شركة السمسرة :
 - يلزم أن تتناول هذه المنظومة ما يلى:
 - ب/1-علاقة شركة السمسرة بالأطراف الأخرى:
- 1- عـلى شـركة السمسرة توفير البنية الأساسية للربط الآلى مع نظام الـتداول بالبورصـة طبقاً للمواصفات التقنية التى تضمها البورصة والحصول منها على ما يغيد احتماد هذه البنية الأساسية وتشخيلها.

- مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم المراجعة الدولية
- 2 توفير البنية الأساسية للربط الآتى مع نظم الإيداع المركزى وأمناء الحفيظ طبيعاً للمنطلبات التقنية التى تضعها شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزى.
- 3- توفير البنية الأساسية اللازمة لتبادل المطومات آلياً مع أحد بنوك التسوية.
- 4- توقيع شركة السمسرة للعقود اللازمة لبدء التعامل وفتح الحسابات والتعامل عليها ومع أمين الحفظ وبنك التسوية والعملاء.
- 5- تحقيق الستوافق بين السببانات لكل من العمليات المنقذة والإبداع
 المركزى والتسوية وحسابات العملاء لدى شركة السمسرة.
 - بْ/2- قواعد فتح وإدارة حسابات العملاء لدى شركة السمسرة:
- 1- فتح وإدارة حساب منفصل لدى الشركة لكل عميل بما في ذلك إمساك
 حساب نقدى فرعى له.
- 2- استلام ورود النقدية من وإلى العملاء بالشركة وقيد هذه الحركات في
 حساباتهم.
- آ- إصدار بيان دورى لكل عبيل عن حساباته النقدية والورقية التيتعامل عسليها من خلال شركة السمسرة وعدولات السمسرة وكافة العدولات والأتعساب الأخسرى التي تم خصعها من حساب العديل خلال تسوية معاملاته لصالح الجهات الأخرى وتفاصيلها.
 - 4- خصم عمولات السمسرة طبقاً للنسب المتقق عليها مع العملاء.
- 5- الإقفال وتسوية المراكز اليومية مع حسابات نقدية العملاء بالبنك وحركات الإيداع والدفع للعملاء.

الفصل السابع مراجعة وفحص القوائم الثانية الكاملة والمختصرة لشركات الوساطة والسمسرة في الأوراق المالية

بر/3- الشروط اللازمة للتعامل على الحسابات النقدية:

- 1- تلــتزم شــركة السسرة بقصل حساباتها (سواء دائنة أو مدينة) عن
 حساب نقدية العملاء.
- 2- يقتضــر تعــامل شركة السمسرة على الحسابات النقدية للعملاء على
 الأغراض التالية :
 - تغذية الحساب يومياً بالنقدية التي تتلقاها الشركة من العملاء.
 - -التحويل إلى " حساب التسوية " لسداد قيمة مشتريات العميل.
 - إصدار شيكات أو أوامر دفع أو تحويلات لصالح العميل صاحب الحساب.
- خصــم عمولات السمسرة بموجب إشعار خصم طبقاً للنسب المتفق عليها
 مع العبيل.
- 3- يمكن للعملاء الإضافة المباشرة لهذا الحساب بالبنك من خلال تحويل مصــرفى أو إيداع نقدى لصالح حسابهم النقدى لدى شركة السمسرة على أن يخطر العميل الشركة بصورة من إيصال إيداع المبالغ.
 - ب/4- متطلبات نظم تلقى أوامر العملاء أياً كانت وسيلة تلقى الأوامر:
- الإفصاح للعميل عن وسيئة تلقى الأوامر، والحصول على موافقته الكتابية
 على استخدامها في تعامله مع الشركة.
 - التأكد من صفة وشخصية العميل قبل تلقى أوامره.
- استقبال وتستجيل وتعزيسر أوامسر العملاء بصورة تمنع إنكار أى من الطرفين للأمر.
- أن تسمح وسيلة تبلقى الأوامر بافشراف والتفتيش بأثر رجعى للمدة الزمنية الواجب الاحتفاظ بالسجلات والمستندات خلالها.

- مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم الراجعة الدولية
 - ب/رِّج. إدارة الأوامر وارسالها لنظام التداول (الية بالكامل):
- الستحقق مسن تواجد الأرصدة لدى الشيل (نقدية أو ورقية) طبقاً للقواعد المعتمدة للتداول والإيداع المركزي.
- الستحقق مسن توافسق أمسر العمول مع حدود التعامل التي تحددها شركة السمسرة لهدذا العميال طبيقاً لمدياساة المخاطر المطبقة لدى شركة السمسرة.
- إدكال الأصر آلياً إلى نظام التداول بعد موافقة شركة السمسرة (الآلية أو النصف آلية) على الأمر.
 - تلقى وتسجيل موقف الأمر من نظام التداول بالبورصة آلياً.
 - إخطار العميل بموقف الأمر من التداول بنهاية جلسة التداول.

أما اللواصفات التقنية للبنية الأساسية لاللازم توافرها لدى شركات السمسرة، فتتمثل في الآتي :

- أ- أنظمة تلقى أوامر العملاء وخدمتهم:
- ا- تسسرى المنطلسيات الآتية على أنظمة تلقى أوامر الصلاء وخدمتهم من خسلال القسنوات التى توفرها شركة السمسرة لخدمة العملاء ومنها على سبيل الأخص :
- تسلقى الأوامسر مباشسرة مسن العميل خلال تواجده بشركة السمسرة أو فروعها.
 - تلقى الأوامر هاتقياً.
 - تلقى الأوامر عبر القاكس.
 - تلقى الأوامر عبر شبكة المطومات الدولية (الإنترنت).

الفصل السابع مراجعة وفحص القوائم المالية الكاملة والختصرة تشركات الوساطة والسمسرة في الأوراق المالية

- 2- يجب تسجيل وتغزيز أمر العميل قبل تنفيذ أى أمر بالتداول على حسابات
 هذا العميل وأورقه المالية وذلك من خلال نظام يوفر التالى:
 - التحقق من شخصية وصفة العميل وأهليته للتصرف.
 - تسجيل المطومات التي تم تبادلها بين العميل وشركة السمسرة.
 - -تسجيل أوامر العميل وختمها بتوقيت تلقى الأمر.
 - التعزيز للعميل بطبيعة وحجم وشروط الأمر.
 - 3- تسجيل وقت إرسال أمر العميل للتنفيذ.
- 4- يلزم أن يتيح النظام للعميل خلال الفترة التي يكون فيها أمر العميل محلاً
 للتنفيذ ما يلى :
 - الاستعلام عن موقف الأمر.
- -إصسدار أمر إلقاء أمر سابق (مع) إخطار العيل بأن إلغاء الأمر مشروط بعدم إثمام التتقيذ لدَّى البورصة قبل وصول أمر الإلفاء) ويسرى على أمر الإلفاء الأحكام والشروط الأخرى لأوامر التتقيد.
- 2- يسترم أن يقوم نظام تلقى أوامر العملاء وخدمتهم بإخطار العميل بموقف الأمسر قسور إتمام تنفيذه كلياً أو جزئهاً، وذلك من خلال وسيلة الاتصال المتقق عليها مع العميل عند وضع أمر التداول أو عند التعاقد مع لهركة السمسرة.
 - ب نظم آلية لإدارة شركة السمسرة:

يــتكون الــنظام مــن مجموعــة التطبيقات وقواعد البيانات الخاصة بجميــع تعــامانت شــركة المممــرة مع العملاء والمطلوب توفيرها من أحد مصدرين :

الفصل السابع مراجعة وفحص القوائم المالية الكاملة والمختصرة لشركات الوساطة والسمسرة في الأوراق للالية

 1- شركة متخصصة تورد أو تبيع هذه الأنظمة الآلية المتفقة مع متطابات الهيئة والمعتمدة منها.

ASP ~2 شركة متخصصة مرخص لها بتقديم الخدمة لشركات السمسرة.
 خد-نظام إرسال واستقبال الرسائل:

FINANCIAL INFORMATION EXCHANGE FIX:

يجب أن يقسوم هذا النظام بإرسال الأوامر بصورة آلية إلى كل من البورصسة وتسركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزى. كما يقوم بتلقى حالة الأوامر السابق إرسالها فيما يتطق يتنفية هذه الأوامر أو عدمه.

أ- نظم الاتصال:

- عدد 2 خـط اتصال لا تقل سرعة كل منهما عن 2 ميجا مع كل من البورصة وشركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي.
- DISASTER SITE خط اتصال تبادلى مع مراكز البيانات الاحتياطية
 الخاصــة بكــل من البورصة وشركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي.

2- نظم الحماية التأمينية للاتصال:

- نظسم حمايسة تأمينية للاتصال من شركة السمسرة إلى جهات السوق المختلفة.
- حوالط نارية FIREWALL يجب توفر نظم تأمينية أشبكات (الاتصال)
 عـلى جميع شبكات الاتصال الخارجية سواء من خلال شبكة الإنترنت
 أو مـن الشـبكات المتصـلة بكـل مـن جهات السوق المختلفة من
 البورصة وشركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد العركزى.

الفصل السابع مراجعة وفحص القوائم المالية الكاملة والمختصرة لشركات الوساطة والسمسرة في الأوراق المالية

3 لنظمة الحماية التشغيلية :

- يجب على شركة السمسرة توفير نظم الحماية التشغيلية التالية :
 - FIX 4.2 نظام إرسال واستقبال الرسائل.
 - قواعد بيانات مؤمنة وذات قدرة تشغيلية عالية.
 - نظم تشغيلية حديثة وتسمح بالعمل بطريقة الخوادم المركزية.
- APPLICATION SERVER نظم تشغيلية تعمل كخادم التطبيقات.
- DISASTER RECOVERY SITE مركز للطوارئ بتوافر به نسخة من كل أجهزة الخادم ونسخ احتياطية من البيانات والتطبيقات ويتم تحديثها بصورة لحظية.

الحاسبات الركزية:

- حاسبات مركزية تقوم بالعمل كخادم لقواعد البيانات يتوافر فيها نظم العمل الدائم بدون FAULT TOLERANT توقف أن -HOT
 خو STANDBY أو STANDBY.
 - FIX خادم مستقل لتشغيل نظام إرسال واستقبال الرسائل.

5- إجراءات التشفيل:

- يجب أن تخضع جميع الأنظمة والمعدات وأسلوب التشغيل للرقابة والتفسيش الخسارجي وفقا للقواعد التي تضعها الهيئة العامة لسوق المال ويورصة الأوراق المالية وشركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي.
- عــلى أنظمــة الشــركة عدم قبول أى طلبات أو رسائل غير هامة أو
 زائدة من خلال نظام FIX إرسال واستقبال الرسائل.

الفصل السابع مراجعة وفحص القوائم المالية الكاملة والمختصرة لشركات الوساطة والسمسرة في الأوراق المالية

- يجب أن تشمل إدارة نظم المطومات بالشركة على متخصصين في المجالات التالية ج
 - مسئول قواعد بيانات.
 - مسئول نظم تشغيل.
 - مسئول شبكات اتصال.
 - مسئول تأمين نظم المعلومات.
- وجب عرض مواصفات جميع الأجهزة والحاسبات المركزية ومعدات الاتصال على الجهات الرقابية المختصة بمنح الترخيص والموافقة عليها قبل استخدامها مع إعداد دراسة تعدد العملاء المتوقع وحجم البيانات المستخدمة.
- وتتضمن أدلة وإجراءات العل بجميع شركات السمسرة وفقاً للقرار المسابق رقم 49 أسنة 2006 الصادر من رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال في الآخر :
 - أ- دليل إجراءات فتح الحساب ويتضمن:
 - » مقدمة.
 - تحديد المسئوليات.
 - ه الإجراءات.
 - دلیل اجراءات مکافحة غسل الأموال ویتضمن:
 - ه مقدمة.
 - تحدید المسئولیات.
 - الإجراءات وتشتمل ما بلي :
 - اعرف عميلك.
 - المحصول على بيانات كاملة عن العميل، وتحديثها دورياً.
 - الإبلاغ عن نشاط غسل الأموال.

الفصل الس*اي*ع مراجعة وفحص القوائم الثانية الكاملة والمختصرة لشركات الوساطة والسمسرة في الأوراق المانية

- مستابعة الالتزام بمكافحة غسل الأموال وقفاً للقوانين ولالوانح والتطيمات
 السارية.
 - تدريب وتثقيف العاملين.
 - دلیل إجراءات تسجیل وإدارة الأوامر وتنفیذ العاملات وتتضمن:
 - ه مقدمة.
 - تحدید المسئولیات.
 - الإجراءات.
 - 4- دليل إجراءات تسوية وتعزيز العاملات وتتضمن:
 - مقدمة.
 - تحدید المسئولیات.
 - الإجراءات.
 - دليل إحراءات الاحتفاظ بالبيانات ويتضمن:
 - ه مقدمة.
 - تحديد المسئوليات.
 - الإجراءات.
 - 6- دليل إجراءات إبلاغ العميل- تقارير العميل ويتضمن:
 - مقدمة.
 - تحدید المسئولیات.
 - الإجراءات.
 - 7- خطة استمرارية النشاط وتتضمن:
 - ه مقدمة.
 - مىياسة الشركة.

الفصل السابع مراجعة وفحص القوائم للالية الكاملة والختصرة لشركات الوساطة والسمسرة في الأوراق المالية

- وصف أعمال الشركة.
- موقع الشركة الرسمى.
- خطة التعامل مع أرصدة العملاء النقدية والورقية.
- خطة التعامل مع بيانات العملاء وحفظها آلياً كنسخة أصلية وإضافية.
 - تقدير للعمليات المالية والتشغيلية للشركة.
- . خطط المحافظة على استمرارية العلاقة بين شركة السمسرة وهيئة سوق المال والبورصة وشركة مصر المقاصة والإيداع والقيد المركزي والعسلاء والموظفين والجمعيات ذاتية التنظيم.
 - العلاقات مع البنوك والمؤسسات الأخرى التي تتعامل معها الشركة.
 - التقارير الدورية للجهات الرقابية.
 - الإقصاح عن خطة استمرارية العمل.
 - تحديث خطة استمرارية الشركة بصفة دورية.
 - 8- دليل إجراءات الشكاوى والمنازعات ويتضمن:
 - ه مقدمة.
 - تحدید المسئولیات.
 - الإجراءات.
 - 9- ميثاق شرف العاملين ويتضمن:
 - مقدمة.
 - تحدید المسئولیات.
 - الإجراءات.
 - 10-دليل الانتزام بالقواعد واللوائح السارية ويتضمن:
 - مقدمة.

- · الأشخاص المسئولين.
- المحافظة على استمرارية شروط الترخيص.
- العاملين المسجلين والحاصلين على الترخيص.
 - . Conduct Business ملوكيات الأعمال.
 - نظم العمل والرقابة.
 - 1 1 دليل إدارة الرفابة الداخلية ويتضمن:
 - « مقدمة.
 - تحدید المسئولیات.
 - الإجراءات.
 - 12-دليل لجنة المراجعة الداخلية ويتضمن:
 - مقدمة.
 - تحدید المسئولیات.
 - الإجراءات.
- 13-دليل توصيف لنظم الربط الآلى مع نظام الثداول بالبورصة والربط الآل مع نظام القاصة والتسوية والإيداع المركزى ويتضمن:
 - مقدمة.
 - توصيف نظم الربط الآلي.
 - تحديد المسئوليات.
 - الإجراءات.
 - 14-دليل إدارة للخاطر ويتضمن:
 - ه المقدمة.
 - التعريف بالمخاطر وصورها.
 - أهداف إدارة المخاطر.

الفصل السابع مراجعة وفحص القوائم المالية الكاملة والمختصرة لشركات الوساطة والسمسرة في الأوراق للالية

- المبادئ التي تنظم إدارة المخاطر.
- الإطار التنظيمي والوظيفي لإدارة المخاطر.
 - محددات عملية إدارة المخاطر.
 - قياس المخاطر، ومتابعتها والتحكم فيها.
 - مخاطر التشغيل.
- المخاطر المرتبطة بالقوانين واللواتح والنظم الرقابية.
 - -مسئوليات مجلس الإدارة ومديرى العموم.
 - الحد من آثار هذه المخاطر.
 - المخاطر المرتبطة بسمعة الشركة:
 - مستوليات مجلس الإدارة ومديرى العموم.
 - الحد من آثار هذه المخاطر.
 - المخاطر الناشئة عن الكوارث:
 - الحد من آثار هذه المخاطر. • المخاطر المرتبطة بالأطراف الأخرى والمنافسين :
 - الحد من آثار هذه المخاطر.
- المخاطر الناشئة عن عدم اتباع سلوك عناية الرجل الحريص:
 - الحد من آثار هذه المخاطر.
 - المخاطر المرتبطة بالإهمال الجسيم:
 - الحد من آثار هذه المخاطر.
 - مخاطر نظم المعلومات.
 - الحد من آثار هذه المخاطر.

الفصل السابع مراجعة وفحص القوائم المالية الكاملة والمختصرة لشركات الوساطة والسمسرة في الأوراق المالية

ومسن ناحية أخرى فإن قرار ركيس مجلس إدارة الهيئة العامة لسوى -المسال رقم (53) لسنة 2006 يتاريخ 2006/5/14 يشأن قواحد التعامل ينظام
الحسابات المجتمعة (Combined Accounts) أجاز المديرى الاستثمار التعامل
بنظام الحسابات المجتمعة كحساب وسيظ جلسة التداول على أن يعاد تخصيص
الأوراق المالية محسل الستعامل فسور نهاية الجلسة مباشرة لصالح المعلاء
الأصليين التابعين لمدير الاستثمار، ويعد مديراً للاستثمار الأخراض هذا القرار
شركات إدارة صناديق الاستثمار وشركات إدارة محافظ الأوراق المالية.

ويصـرح لمديـرى الامستثمار والمُسركات المممرة الحاصلين على موافقــة بذلــك من البورصة بالتعامل بنظام الحصابات المجمعة. وفقاً للقواعد التالية :

- أن يستقدم مديسر الاسستشار إلى البورصية بطلب بذلك متضعناً أسماء المسسناديق أو الحسابات التي يديرها والتي يرغب في التعامل عليها بهذه الإتيسة مسرفقاً به ما يفيد موافقة أمين الحفظ المودعة لديه هذه الأرصدة على تعامله بهذه الآلية.
- لشركات السمسرة الراغبة في التعامل بهذه الآلية التقدم بطلب للبورصة.
- على البورصة إخطار الهيئة بالطلبات المستوفاة للشروط والإجراءات التنفيذية الخاصة بالعمل نهذه الآلية.
- يتم تسجيل اسم الحساب المجمع-وكافة الحسابات الأصلية التابعة له على
 قــاعدة بياتسات خاصــة بالحســابات المجمعة بالبورصة وذلك من واقع المستندات المقدمة للبورصة.
- عـلى البورصة موافاة الهيئة وشركة الإيداع والقيد المركزى ببيانات تلك
 التعاملات آلياً.

الفصل السابع مراجعة وفحص القوائم المالية الكاملة والمختصرة لشركات الوساطة والسمسرة في الأوراق لمالية

رِقَد قَامَت الهِبِئة العامل السنوق المال باعتماد قواعد التعامل بالحساباتُ المجمعة والتي أعدتها بورصتي القاهرة والإسكندرية وذلك في ضوء قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم 53 لسنة 2006.

وجديسر بالذكسر أن نظام التعامل بالحصابات المجمعة يتيح لشركات المستعمار وشركات المستعمار وشركات المستعمار والمركات المستعمار وشركات الدارة مصافقاً الأوراق المالية التعامل بحصاب وسيط أثناء جلسة التداول على أن يعداد تخصييص الأوراق المالية محل التعامل فور نهاية الجلسة مباشرة المسالح المسالح الأصليين التابعين لمدير الاستغمار وذلك بعد الحصول على موافقة من البورصة بالتعامل وفقاً لهذا النظاء.

هذا وقد أتمت البورصة عدة جلسات تجريبية ناجحة الاختبار الأنظمة الإكسرونية المصسمة بمعرفة البورصة والمقاصة والخاصة بعدليات التنفيذ للحسابات المجمعة أثناء الجلسة الرسمية وكذا عمليات إعادة التخصيص، وقد شارك بالجلسة البورصة وشركة مصر للمقاصة ومجموعة من شركات المساطة.

ويساهم النظام الجديد في تحقيق قدر أكبر من الكفاءة في إدارة تلك الشركات لاستثمارات عملامها يصورة عادلة وفقاً لسياستهم الاستثمارية.

وصلى شركات السمسرة فى الأوراق المالية وشركات إدارة صناديق الاستثمار وشركات إدارة محافظ الأوراق المالية الراغية فى التعامل وفقاً لهذا النظام التقدم إلى البورصة وفقاً للإجراءات المنصوص عليها فى كل من قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم 53 لسنة 2006 ووفقاً للقواعد التنفيذية التى أعدتها البورصة واعتمدتها الهيئة.

الفصل السابع مراجعة وقحص القوائم الثانية الكاملة والمختصرة لشركات الوساطة والسمسرة في الأوراق المالية

سادساً : الإجراءات الخاصة بمراجعة حسابات شركات السمسرة :

سبق وأوضعنا أن مراجعة حسابات شركات السمسرة تعد حالة من المراجعة المالية الخارجية.

ورغم أن الهدف العام لمراجعة حسابات شركات السمسرة هو إبداء رأى فنى محايد فى القوالم العالية للشركة إلا أن لها أهدافاً خاصة أوضعناها مسلفاً وبالستالى فابن نطاقها أوسع أيضاً لما تتميز به شركات السمسرة من مباشسرة عسليات غير نمطية خاصة لها، ولما تعده من قوالم وتقارير مالية أكستر مسن مجسرد الاقتصار على قائمة المركز المالى وقائمة الدخل وقائمة الستدفقات السنقدية والأرباح المحجوزة، كما هو الحال فى الوحدات الصناعية التجارية.

ووفقــاً لدليل مراجعة حسابات شركات السمسرة، الصادر عن مجمع المحاســبين القـــاتونيين الأســريكي، قـــإن أهم إجراءات ومتطلبات المراجعة الخاصة لحسابات شركات السمسرة في الأوراق المالية تتضمن الآمي :

1- الإلمام بمتطلبات البورصة:

مـن المقـروض أن يكون سعاسرة الأوراق المائية أعضاء في هيئة حمايــة المعــتثرين في الأوراق المائيــة، لأن السعاسرة وكلاء عن هؤلاء المستثمرين في تنفيذ أوامرهم.

وتتطلب مراجعة حسابات شركات السمسرة أن يلم المراجع بما يلى على وجه الخصوص.

 أ- مراسيم وتعليمات البورصة بشأن منع السماسرة من الغش والتدليس والإضرار بالعملاء.

ب- قواعد احتساب العمولة بما يتناسب مع مجهود السمسار وحسب نوع
 وطبيعة الصققات التي ينفذونها لحساب العملاء.

الفصل السابع مراجعة وفحص القوائم الثانية الكاملة والختصرة لشركات الوساطة والسمسرة في الأوراق ألثالية

جــ- محاذير الخروج على تعليمات هيئة سوق المال والبورصة.

السجلات وضوابط التسجيل والرقابة والمتابعة التي تضعها البورصة.

هــــ-منطلبات وتعليمات الهيئات الدولية المتخصصة، مثل الجمعية الدولية
 للمتعاملين في الأوراق المالية، إذا كان السمسار عضواً بها.

و- قواعد وتعليمات البورصة بشأن الحسابات والعشبات العامشية.

إ- المنشورات والتقارير المالية والعامة التي تحدها وتنشرها البورصة.

2- تقرير الرقابة الداخلية :

إذا كسان من المتعارف عليه - كما سبق وأوضعنا - أن المراجع يعد تقريراً عن السرقابة الداخلية إذا كان بها أوجه قصور جوهرية، فإن طبيعة مسراجعة حمايات شركات السمسرة تقضى بأن يعد المراجع بالضرورة تقريراً عن نظام الرقابة الداخلية لدى شركة السمسرة، خاصة إذا كان هناك قصوراً جوهرياً في إجراءات الرقابة الداخلية المحاسبية والمعارسات والتطيعات التي حددتها البورصة، كما سنوضح في نهاية هذا القصل.

3- سجل مراكز الأوراق المالية:

يجب أن يستحقق المراجع من أن سجل كل نوع من أنواع الأوراق الماليسة يسلخص مركسز الورقسة وأن هذا المركز متوازن، وعليه أن يطلب مصادقات بصحة هذه المراكز من العملاء وبورصة الأوراق المائية.

4- الأوراق المالية الخاصة بصفقات فاشلة:

إذا كـــان مركز الأوراق المالية لدى الشركة يحقوى على أوراق مالية خاصة بعمليات فاشلة فيجب أن يقوم المراجع بالإجراءات التالية :

أن يستحقق من سبب الفشل في إتمام صفقة الأوراق المالية، وهل الفشل
 كان في استلامها أو تسليمها من وإلى المغير.

-556-

الفصل السابع مراجعة وفحص القوائم المالية الكاملة والمختصرة لشركات الوساطة والسمسرة في الأوراق المالية

 ب- , في حالـة وجود أوراق مالية ممولة بالإفراض أو الإفتراض يتحقق من شروط ونسبة الانتمان.

 إذا كانت هذه الأوراق فئ حيازة الغير يطلب مصادقة عنها من الطرف الآخر.

5- ارصدة وحسابات الأستاذ العام:

توجد حسابات معينة بدفتر الأستاذ العام ذات أهمية خاصة في شركات السمسرة تستدعى تركيسراً خاصساً مسن المراجع عند فحصها، وأهم هذه الحسابات ما يتي :

1/5- حسابات العملاء:

يجب أن يركز المراجع عند فحص حسابات العملاء على الإجراءات التالية :

أ- فحسص الممستندات المؤسدة لمراكز الأوراق المالية وحركة النقدية في
 حسابات العملاء، وطلب مصادقات من العملاء بأرصدة حساباتهم.

 ب- فحص الأرصدة الهامشية للتحقق من استيفاء نسبة الهامش المتفق عليها، وأسباب الخروج على النسبة إن وجد.

جـــ – فحــص مــدى قابلية مراكز العملاء للتحصيل وما إذا كان هناك تراكم
 في هذه العراكز وسبيه.

2/5- حسابات الاستثمار والحسابات التجارية:

الفصل السابع مراجعة وفحص القوائم المالية الكاملة والختصرة لشركات الوساطة والسمسرة في الأوراق للالية

فقـط فى تداول الأوراق المالية - فإن مراجع الحسايات يركز على الإجراءات التالية :

أن يستحقق مسن تقويم الأوراق المائية بنوعيها يسعر السوق، وفي حالة
 عدم وجود سعر سوق متاح يسترشد المراجع يسعر مدقها ادى شركة
 مسسرة أفسري، وإلا ففي الإدارة تحديد أساس التقويم وعلى المراجع
 التحقق من صحة وسلامة هذا الأساس استفاداً إلى خيرته بهذه العدليات.

 إذا الستهى المسراجع إلى عدم ملاءمة إجراءات الإدارة لتقويم الأوراق المائيسة، أو أن أسساس الستقويم المستخدم غير موثق، قطيه إبداء رأى متحفظ في القواتم المائية.

6- الحسابات الإسمية :

لأن شركات السمسرة تسجل عطياتها في تاريخ تسوية أو إتمام العسلية وليسر يسوم التسبادا، فيإن على العراجع مراعاة تطبيق المبادئ المحاسسية المقسولة قبولاً عاماً عن طريق توضيح أثر هذه العليات على القوالسم المالية، استئاداً إلى يوم أو تاريخ العلية أو التبادل. ويجب أن يركز السراجع على فحص حسابات المستحقات للشركة أو عليها لدى أو للفير في تاريخ العيزانية خاصة حسابات:

أ- إيراد العموثة.

ب- أرباح وحسائر تبادل الأوراق المالية.

ج-- إيراد الاستشارات الاستثمارية.

د- المستحقات للمصفين أو عليهم.

ه-- التوزيعات المستحقة على مراكز الأسهم أو مستحقة لها.

الفصل السابع مراجعة وفحص القوائم المالية الكاملة والمختصرة . لشركات الوساطة والسمسرة في الأوراق المالية

7- حسابات الزملاء:

يمكن أن تطلب شركة ممسرة، خاصة إذا كأنت حديثة المهد بالنشاط، مـن سمسـار شـركة أخرى تنفيذ عملية تبادل أو وساطة لصالح أحد عملاء الشـركة، ولأن العملية تسجل في دفاتر شركة السمسار المنفذ للعملية فيجب على المراجع أن :

- أ- يسؤدى نفس إجسراءات مراجعة حسابات التعلاء عند مراجعة حساب السمسار الزميل.
- ب- يستحقق مسن، ويقحس، أتعاب وعمولة السمسرة عن العملية ونصيب
 الشركة من هذا الإيراد وأسس احتسابه.

8- حساب الاحتياطي الإلزامي:

قسد يحسدت أن تطلب البورصة من شركة السمسرة تكوين احتياطى بنكى ملزم وفق أسس معينة مقابل عمليات معينة تقوم بها الشركة، مثل منح الإمتمان للعميل، وفى هذه الحالة بجب أن يقوم المراجع بالإهراءات الثالية :

- أ- قحص الإجراءات التي أتبعثها الشركة للوقاء بمتطلبات البورصة في هذا
 الشأن.
- ب- فحسص، والستحقق من، ما إذا كانت الشركة معفاة من بعض شروط أو نسب هذا الاحتياطي.
- جـــ فحــ والتحقق من، سلامة المعالجة المحاسبية لحساب الاحتياطى
 والإفصاح عنه.

الفصل السابع مراجعة وفحص القوائم المالية الكاملة والمختصرة لشركات الوساطة والسمسرة في الأوراق المالية

و-ضرورة إلمام قراقب الحسابات بمعايير الملاءة الثانية للشركات العاملة
 في مجال الأوراق المالية

يجب عـلى مراقب حصابات الشركات التى تعمل فى مجال الأوراق المالية أن تكون على دراية والمام بمعايير الملاءة المالية لهذه الشركات وأن يتحقق من التزام تلك الشركات بهذه المعايير.

وتجدر الإشارة إلى أن الهيئة العامة لمدوى المال أصدرت فى 4/2/ (2007 معايير الملاءة المالية الشركات التي تعمل في مجال الأوراق المالية، وذلك بهدف رفع كفاءة تلك الشركات في إدارة المخاطر المرتبطة بأتشطتها بما في ذلك مخاطر السوق والتموية والمعبولة والتشغيل والاتتمان.

والهدف مسن هذه المعايير هو قتح السوق أمام الشركات المؤهلة لــتقديم خدمسات وآليات جديدة للتداول من بينها الشراء بالهامش واقتراض الأوراق الماليــة بغرض البيع، وتطبيق أقضل الممارسات الدولية التي تساهم في زيــادة تنافســية مســوق المــال في مصــر وقدرته على جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية.

وتمسرى معايير الملاءة المالية على الشركات التى تعمل فى مجالات المممسرة فى الأوراق الماليسة والستعامل والوساطة والمممسرة فى السندات وكذلك أمناء الحفظ من الشركات.

⁽¹⁾ قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة أسوق العال رقم 14 بتاريخ 4/2/2007--560-

وقد راعت الهيئة في تحديد المعيار الأول عدم زيادة الحد الأدنى لرأس المال الدفوع عن المستويات المقررة حالياً للأشطة المختلفة لشركات الأوراق المالية ويسا يسمع لجبيع الشركات العاملة في السوق حالياً بالاستمرار في مزاولة أتشطتها وعدم الخروج من السوق، كما راعت الهيئة عند تحديد المعيار الثاني جمل الحد الأدني لصافي رأس المال السائل بنسبة مستوية من التزامات الشركة وليست مبلغاً ثابتاً وهو ما يعنى تناسبه دائماً مع حجم أعسال الشسركة وقدرة الشركة على التحكم في تحديده تبعاً لرغبتها وقدرتها على زيادة حجم تضاطها.

ويسئل تطبيق هذه المعايير نقلة نوعية في أداء الشركات بصفة خاصة والمسوق بصدفة عاملة حيث يعد أحد أهم عوامل توفير المزيد من الحماية للمستشرين وكذلك رفع قدرة وكفاءة أداء تلك الشركات.

كما تسأتى هذه المعايير فى إطار التوجه الاستراتيجى للهيئة للتحول ما مجسرد الرقابة على أساس التأكد من التزام الشركات بالقوانين واللوالح إلى السرقابة عسلى أسساس الحد من المخاطر والذى يدأت جهات الرقابة فى الأسواق المالية المتطورة مؤخراً فى تطبيقه.

وتمسرى القواعد الجديدة للملاءة المالية على الشركات المشار إليها بسدءاً من منتصف شهر إبريل 2007 وقد قامت الهيئة بعمل الترتيبات اللازمة لتدريب وتأهيل الشركات على تطبيق تلك المعايير وذلك بالتعاون مع الجمعية المصرية للأوراق المالية وشعبة الأوراق المالية باتحاد الغرف التجارية.

وقد جاء إحداد المعايير الجديدة للملاءة المالية بعد التنسيق مع العديد من أطرراف السوق كالبورصة والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وجمعية الأوراق المالية وعدد من خبراء السوق في المجالات المالية والقانونية.

القصل السابع مراجعة وفحص القوائم المالية الكاملة والمختصرة لشركات الوساطة والسمسرة في الأوراق المالية

ونعرض فيسا يسلم أهيم ما جاء بمعايير الملاءة المائية المشركات العاملة في مجال الأوراق المائية المشركات عند العاملة في مجال الأوراق المائية وذلك المتأكد من النزام تلك الشركات العاملة في مجال الأوراق المائية وذلك المتأكد من النزام تلك الشركات بتلك المعالير، بالإضافة إلى إعداد مراقب الحسابات لتقوير عن نتائج مراجعة القوالم المائية السنوية أو المرحلية لتلك الشركات، وتقريره عن مراجعة صافي رأس المائ المائل بالإضافة على أنه في بعض الحالات وفقاً نتلك المعايير قد تطاب الجهات الرقابية (الهيئة العامة لمدوق المائل) من مراقب حسابات الشركات فحص مدى التزام الشركة بمعايير الملاءة المائية وإعداد تقرير وتقديمه المهيئة على نفقة الشركة وذلك كمهمة مهنبة العامة خاص.

ا- ماهية الملاءة المالية :

يقصد بالملاءة المالية وفقاً لمعايير الملاءة المالية مدى كفاية الموارد المالية للشركة للوفاء بالتزاماتها المالية في مواعيد استحقاقها.

ب نطاق تطبيق معايم الملاءة المالية :

تسرى معايير الملاءة المالية على الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية التي تزاول واحداً أو أكثر من الأشطة التالية :

- السمسرة في الأوراق المالية.

- التعامل والوساطة والسمسرة في السندات.

- أمناء الحفظ.

وعـلى تـك الشـركات الالتزام فى كل وقت بمعايير الملاءة المالية وبموافــاة الهيئة العامة لسوق المال والبورصة بالعديد من النماذج والتقارير والمسـتندات والــبيانات الــتى تطلبها الهيئة أو البورصة للتحقق من النزام الشركة بذك.

الفصل السابع مراجعة وفحص القوائم المالية الكاملة والمختصرة لشركات الوساطة والسمسرة في الأوراق المالية

وعــلى البورصة إبلاغ الهيئة العامة لسوق المال بأية مخالفات لتلك المعايير، ويما تم اتخاذه من إجراءات في شانها.

ح. الهدف من تطبيق معايير الملاءة المالية للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية :

تهدف معاييس المسلاءة المالية للشركات العاملة في مجال الأوراق الماليسة إلى قياس مدى قدرة هذه الشركات على مواجهة المخاطر التي ترتبط بأنشطتها وعملاتها والأوراق المالية التي تتعامل فيها، وتشمل هذه المخاطر على سبيل المثال لا الحصر مخاطر السوق ومخاطر التسوية ومخاطر الانتمان ومخاطر التشغيل ومخاطر المديولة، فالالتزام بهذه المعايير بعد من الومائل الرئيسية لإدارة المخاطر بهذه الشركات. كما أن الانتزام بهذه المعايير بعد بمــثابة رسالة موجهة من الشركة المعنية إلى المتعاملين معها تؤكد فيها قدرتها عــلى الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه هؤلاء المتعاملين مما يزيد من ثفتهم في التعامل معها.

د- هيكل معايير الملاءة المالية :

يتضمن هيكل معايير الملاءة المالية تحديد شروط الملاءة المالية وتحديد صافى رأس المال السائل وذلك على النحو التالى :

الفصل السابع مراجعة وفحص القوائم للالية الكاملة وللختصرة لشركات الوساطة والسمسرة في الأورَّاق للالية

د/1-شروط الملاءة المالية:

د/1/1- الحد الأدنى لرأس المال الصدر والمدفوع:

يكون الحد الأنتى لرأس المال المصدر والمدفوع للشركات العاملة في مجال الأوراق المائيــة بالنســية لكــل نشاط من الأنشطة التالية على النحو التالى :

د/1/1/1- السمسرة في الأوراق المالية :

يكون الحد الأدنى لرأس العال المصدر والعقوع خمسة ملايين جنيه مصدرى، ويستثنى من ذلك الشركات المرخص لها بعراولة النشاط في تاريخ سابق على سريان قرار وزير الاستثمار رقم (314) لسنة 2006 فيكون الحد الأدنى لرأس العال المصدر والعقوع لهذه الشركات 250 ألف جنيه مصرى. 1/1/1/ التعامل والوساطة والسمسرة في السندات:

يكون الحد الأدنى لرأس ألمال المصدر والمدفوع عشرة ملايين جنيه

مصري.

د/1/1/3-امناء الحفظ: يكون الحد الأدني لرأس المال المصدر والمدقوع عشرة ملايين جنيه

مصری.

والمهيئة زيادة الحد الأمنى المطلوب لرأس المال المصدر والمدفوع طبقاً للشروط التى تضعها لمزاولة هذه الشركات لمعليات أو خدمات أو البات جديدة للتعامل وذلك فى ضوء أحكام قانون سوق رأسالمال والالحته التنفيذية. د/2-صافى راس المال السائل:

تلستزم كل شركة خاضعة لتطبيق معايير الملاءة المالية بالاحتفاظ في كـل وقـت يصسافي رأس مال سائل لا يقل عن 10% من إجمالي التزاماتها، ولسرنيس الهيسنة العامة لسوق المال تعديل هذه النسبة وفقاً لظروف السوق والموقف المالي للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية.

الفصل السابع مراجعة وفحص القوائم المالية الكاملة والمغتصرة لشركات الوساطة والسمسرة في الأوراق المالية

ويقصد بصافى رأس الدال السّائل "wet Liquid Capital" مركز "
المسيولة لدى الشركة فى تاريخ إعداد بيان صافى رأس الدال الدائل، وهو
مقياس لمدى توفر سيولة كافية لدى الشركة لمواجهة التزاماتها الدائية سواء
كانت مدرجة أو غير مدرجة فى مركزها الدائل وذلك بترجيح القيمة الدفترية
(أو القيمة السوقية، بحسب الأحوال) لمل بند من بنود الأصول بمعامل ترجيح
يعكس درجة سيولة الأصل بعد خصم نسبة مقوية معينة Hair-Cut Rate بفارس الحديثة بالأصل.

ويحسب صافى رأس للال السائل وفقاً للمعادلة التالية:

تخيصة أصدول الشركة المرجحة بمعاملات ترجيح السيولة مخصوماً منها التزامات الشركة المدرجة بالمركز المالى وكذلك التزاماتها غير المدرجة بالمركز المالى المترتبة على مزاولة نشاطها والتزاماتها العرضية".

وعـند حساب صافى رأس المال السائل يتم تقييم الأوراق المالية من أسمح وسـندات بسـعر السوق Mark-to-Market Valuation، ويشمل ذلك الأوراق المالية المصلوكة للصلاء والموضوعة تحت تصرف الشركة ضماناً لحقوقها قبيل هولاء العملاء (مثل عملاء الشراء بالهامش وعمليات التسليم مقابل الدقوع)، والأوراق المائيـة المقترضة بغرض البيع، وكذلك المندات الممتوكة لشركات التعامل والوساطة والسمسرة في السندات.

ويــــتم تطــبيق معاملات الترجيح التالية على بنود أصول والتزلمات الشركة عند حساب صافى رأس المال السائل.

- د/2/1-الأصول:
- الأصول المتداولة
- د/1/1/1-النقدية بالصندوق ولدى البنوك:
- النقدية بالخزينة وتحسب بنسبة 100%.
- أرصدة الحسابات الجارية لدى البنوك وتحسب بنسية 100%.

الفصل السابع مراجعة وفحص القوائم المالية الكاملة والختصرة لشركات الوساطة والسمسرة في الأوراق للالية

- أرصدة حسابات التسوية ثدى بنك المقاصة وتحسب بنسبة 100%.
 - ودائع لأجل لدى البنوك وتحسب بنسبة 100%.
 - د/2/1/2- الأرصدة المدينة الستحقة على العملاء:
 - عملاء الشراء الهامش:

يظهر هذا الرصيد لدى الشركات المصرح لها بالتعامل بالشراء بالهاما شر وقضاً للباب التاسع من اللاحدة التنفيذية لقانون سوق المال، ويتم مقارنة الرصيد العدين المستحى على كل عديل مع 50% من القيمة السوقية للأوراق المالية الخاصة بالعميل والموضوعة تحت تصرف الشركة ضماناً لهذا الرصيد. ويعستد بأبهما أقل في حساب صافى رأس المال المعائل، ويجب أن يسراعى أنسه في حالة تقديم العميل لفطابات ضمان أو ودائع بنكية أو لأون غزاتة وفقاً لأحكام الباب الناسع المشار إليه فإنه يتم خصم قيمتها من الرصيد المدين للعميل ثم يتم مقارنة الرصيد بعد هذا الخصم مع 50% من الليمة السوقية للأوراق المالية.

عملاء عمليات التسليم مقابل النفع :

يقصد بهدذا البدند الأرصدة المستحقة على العملاء من صناديق الاستثمار والمؤسسات المحلية والأجنبية والأفراد الذين يتعاملون مع الشركة على أساس التسليم مقابل الدفع من خلال أمين حفظ يتعاقد معه العميل كوكيل عمله في التعامل مع شركة السمسرة في عمليات التسليم والدفع. ويتم مقارنة الرمسيد المستحق عملى كل عميل مع 100% من القيمة السوقية للأوراق المالية مصل التعامل ويعتد بأيهما أقل في حساب صافى رأس المال السائل، وذلك لمدة بومين عمل من تاريخ التسوية لكل عملية شراء، على أن يعامل همذا البدند معاسلة بند عملاء آخرون الموضح أذناه اعتباراً من يوم العمل الشاف وحتى يوم العمل الخامس، ويتم خصم البند بالكامل بعد هذا اليوم.

عملاء آخرون :

يقصد بهذا البند الأرصدة المدينة المستحقة على عملاء آخرين من غير عسلاء الشراء بالهامش أو عمليات التسليم مقابل الدفع، والتي تكون الأوراق الماليـة المشــتراه بهــزلاء العملاء تحت تصرف الشركة لحين قيام العملاء بمداد المستحق عليهم، ويتم مقارنة الرصيد المستحق على كل عميل مع:

- 88% من القيسة السوقية المؤوراق المائية المشتره لحساب العميل إذا
 كساتت هذه الأوراق المائية من الأوراق المسموح بالتعامل عليها بالشراء
 الهامش، أو :
 - 50% من القيمة السوقية إذا كانت الأوراق المالية من غير ذلك.

ويعــند بالقيمة الأقل في حساب صافي رأس المال السائلن وذلك لمدة 5 أيسام عمــل بعد تاريخ التسوية لكل عملية شراء، ويحسب بعدها هذا البند بقيمة صفر.

د/3/1/2- الأرصدة المستحقة على الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية :

تحسب بنسبة 100% بالنسبة للأرصدة المستحقة من شركات عاملة في سوق المال في مصر (مثل الأرصدة المستحقة عن عمليات سوق الصفقات خارج المقصورة أو الضمان النقدى للأوراق المالية المقترضة بغرض الهيع)، وبنسبة 80% لمدة خمسة أيام عمل بالنسبة للأرصدة المستحقة على شركات خارج مصر ويخصام الرصيد بعدها بالكامل (مثل الأرصدة المستحقة عن عمليات تداول شهادات الإيداع الدولية).

الفصل السابع مراجعة وفحص القوائم المالية الكاملة والمختصرة لشركات الوساطة والسمسرة في الأوراق للالية

د/4/1/2 استثمارات شُركة التعامل والوساطة والسمسرة في السُنْكات بسعر السوق- وتحسب بنسبة 100 ؛.

د/5/1/2- اصول متداولة اخرى:

- تأمینات لدی الغیر ویتم خصمها بالکامل.
- مديستون منثوعون وضرائب مخصومة من المنبع وجارى شركات شقيقة وأخرى، ويتم خصمها بالكامل.
 - مصروفات مدفوعة مقدماً ويتم خصمها بالكامل.
 - عهد وسلف المديرين والعاملين ويتم خصمها بالكامل.
 - حسابات وأرصدة مدينة أخرى ويتم خصمها بالكامل.
 - الأصول طويلة الأجل :
 - د/6/1/2- استثمارات في شركات تابعة وشقيقة :
 - شركات تابعة -ويتم خصمها بالكامل.
 - شركات شقيقة -ويتم خصمها بالكامل.
 - د/7/1/2- الأصول الثابتة :
 - الأصول الثابتة بالصاقى (بعد الإهلاك) يتم خصمها بالكامل.
 - د/8/1/2- الأصول غير الملوسة :
 - الشهرة والعلامة التجارية يتم خصمها بالكامل.
 - د/9/1/2- أصول أخرى طويلة الأجل:
 - استثمار مالى طويل الأجل- شركة مصر للمقاصة يتم خصمها بالكامل.
 - استثمار مالى طويل الأجل صندوق التسويات يتم خصمها بالكامل.

الفصل السابع مراجعة وفحص القوائم المائية الكاملة والمختصرة لشركات الوساطة والسمسرة في الأوراق المائية

- الدفعات المقدمـة لشراء أصول ثابتة أو استثمارات طويلة الأجل ← يتم خصمها بالكامل.
 - ضرائب مؤجلة يتم خصمها بالكامل.
 - أخرى بتم خصمها بالكامل.
 - د/2/2 الالتزامات للدرجة بالركز المالى:

الالتزامات للتعاولة: د/2/2/1 - المستدات المقترضة بغرض البيع بالنمية لشركة التعامل والوساطة والسمسرة في السندات وتحسب بنسبة 100% من القيمة السوقية.

-2/2/2 العسلاء الدائنون والقروض قصيرة الأجل وتحسب بنسبة -2/2/2.

- الأرصدة الدائنة المستحقة للعملاء.
- قـروض مخصصـة لـتمويل عمليات الشراء بالهامش وعمليات التسليم
 مقابل الدفع.
 - قروض أخرى قصيرة الأجل من البثوك.
 - دائنون شركات شقيقة وقروض قصيرة الأجل من مصادر أخرى.
 - د/2/2/- التزامات متداولة أخرى وتحسب بنسبة 100%:
 - مطالبات بتعويضات لصالح العملاء.
 - الأرصدة الدائنة المستحقة للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية.
 - مخصصات.
 - · دائنون متنوعون وحسابات وأرصدة دائنة أخرى.
 - النزامات طويلة الأجل :

الفصل السابع مراجعة وفحص القوائم للالية الكاملة وللختصرة لشركات الوساطة والسمسرة في الأوراق المالية

د/4/2/2 النزامات طويلة الأجل وتحسب بنسبة 100%

- قروض طويلة الأجل من غير القروض المساندة. -
 - ضرائب مؤجلة.
 - التزامات أخرى طويلة الأجل.
 - د/3/2. التزامات غير مدرجة بالمركز المالى:
- يتم زيادة التزامات الشركة بالبنود التالية وتحسب بنسبة 100%.
- -قيمـــة الزيادة في نسبة مديونية كل عميل من عملاء الشراء بالهامش عن الحد الأقصى المقرر وفقاً للباب التاسع من اللاحة التنفيذية.
- -قيمــة الــزيادة في رصيد كل عميل من عملاء اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع Short Selling عن الحد الأقسى المقرر للعميل الواحد أو مجموعة مرتبطة من العملاء.
- السنقص في قيسة الضمان النقادي المقدم من كل عميل من عسلاء يبع الأوراق الماليسة المقترضة عن الحد الأدنى المقرر طبقاً للقصل التاسع من الملاحة التناوذية.
- الزيادة في ثمن إعادة شراء السندات طبقاً الاتفاقيات إعادة الشراء عن ثمن ببع هذه السندات.
- الضحانات والكفالات والتعهدات المالية المقدمة من الشركة الأطراف
 أخرى.
 - التزامات عرضية أخرى.

الفصل السابع مراجعة وفحص القوائم المالية الكاملة والختصرة لشركات الوساطة والسمسرة في الأوراق المالية

د/4/2 القروض الساندة:

يتم خصم القروض المساندة من النزامات الشركة عند حساب صافى رأس المال المسائل إذا توافرت فيها الشروط الآتية :

- ألا تقــل المدة المتبقية على تاريخ استحقاق القرض عن التى عشر شهراً مبلاباً.
 - أن يكون القرض مدفوعاً بالكامل نقداً.
 - ألا يكون القرض مضمونا أو ذا أولوية إلا على قروض مساندة أخرى.
- ألا يسترتب على الوقاء بالقرض الخفاض صافى رأس المال السائل عن
 الحد الأدنى المقرر بمعايير الملاءة المالية.

وفيما يلى تموذج لكيفية حماب صافى رأس المال السائل للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لما جاء في معايير الملاءة المالية :

الفصل السليع مراجعة وفحص القوائم المالية الكاملة والمختصرة لشركات الوساطة والسمسرة في الأوراق المالية

شركة النِّأسَّمين للسمسرة في الأوراق للالية دموذج حساب صافي رأس للال السائل في 2007/5/13

<u>:</u>	18
صول المتداولة	121
قدية ولادى اليتوك	ii)
ندية بالخزينة	itti
مايات جارية بالبتوك	43
مدة حسابات التصوية لدى البتوك	أرد
الع لدى البنوك	ود
صدة المدينة المستحقة على العملاء	181
لاء الشراء بالهامش	عم
لاء التسليم مقابل الدقع	عد
لاء آخرون	
صدرًا المستحقة على الشركات العاملة في مجال الأور إلى المالية	
كات مصرية	-
كات بالفارج	
لْمَارَاتَ الشَّرِكَةُ فَى السنداتُ (الْقَيمَةُ السوقيةُ)	است
ول منداولة اخرى	
قات لدى القير	
ون متنوعون وضر قب مخصومة من العنبع في شركات شقيقة	
روفات مدفوعة مقدماً	
وسلف العاملين والمديرين	
ابات وأرصدة مدينة أغرى	
ول طويلة الأجل	
أمارات في شركات تابعة وشقيقة	
ال كايمة الله الله الله الله الله الله الله الل	
الت شقيقة	
ول الثابقة بالصافى (بعد الإهلاك)	
ول غير الملمومية	
رة والعلامة التجارية	
ل أخرى طويلة الأجل	
مار في شركة الإيداع إلمركزي	
مار في صندوق ضمان التسويات	
ك مقدمة لشر اء أصول و استثمار لك	دفعاء

الفصل السابع مراجعة وفحص القوائم المائية الكاملة والمختصرة لشركات الوساطة والسمسرة في الأوراق المالية

صقر%	ضرائب مؤجلة
صفر%	ئفری
×××	إجمالي قيمة الأصول المرجحة (1)
	الالترامات :
	الالتزامات المتداولة
%100	السندات المقرضة بغرض البيع لحساب الشركة (بالقيمة السوقية)
	العملاء الدقنون وقروض قصيرة الأجل
%100	الأرصدة الدائنة المستحقة للعملاء
%100	قروض مخصصة لتمويل حسابات الشراء بالهامش
%100	قروض تُقرى قصيرة الأجل من البنوك
%100	دائنون شركات شقيقة وقروض قصيرة الأجل من مصادر أغرى
•	التزنمات متداولة أذرى
%100	مطالبات يتعويضات لصالح العملاء
%100	الأرصدة الدائنة المستحقة التشركات العاملة في مجال الأوراق المالية
%100	المقصصات
%100	دائنون متنوعون وحسابات وأرصدة دائنة أخرى
	لِنْزَ لِمَاتَ طُولِلَةُ الأَجْلِ مَ
%100	قروض طويلة الأجل من غير القروض المسائدة
%100	ضرقب مؤجلة
%100	التزامات تفرى طويلة
	النز أمات من خارج الميز البة (المركز المالي)
طيقأ للإيصاح السارة	الزيادة في نسبة مديوتية كل عميل من عملاء الشراء بالهامش عن الحد الأقصى
طبقأ للإيضاح المثاير	الزيادة في رصيد عملاء الشراء بالهامش عن الحد الأقصى المقرر المعميل
طبقأ للإيضاح السابق	الزيادة في رصيد عملاء إلَّراض الأوراق المائية بغرض البيع عن الحد الأنَّصي
طيقا للإيضاح السايق	النقص في قيمة الضمان النقدي المقدم من العملاء
طبقأ للإيضاح السابق	الزيادة في ثمن إعادة شراء السندات طبقاً الاتفاقيات إعادة الشراء
طبقأ للإيضاح السايق	صاقى الترامات الشركة عن صمان الاكتتاب في المشدات
%100	فتزلمات عرضية لمغرى
صقر%	القروض المساندة
×××	لجمالي قيمة الالتزامات المرجحة (2)
xxx	$(2) \sim (1)$ مناقى رقس العال المناتل (1)

الفصل السابع مراجعة وفحص القوائم المالية الكاملة والمغتصرة لشركات الوساطة والسمسرة في الأوراق المالية

ويتم بعد ذلك حساب نسبة رأس العال العائل كنسية من إجعالى قيمة الاستزامات المسرجحة ويجبّ ألا تزيد هذه النسبة عن 10%، حيث يتم إيجاد اسـزيادة أو السنفص فى صافى رأس العال العائل بالفرق بين النسبة الفطية والحد الأدنى لصافى رأس العائل 10%.

التزامات الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية :

وفقاً لمعايير الملاءة المالية على الشركة العاملة في مجال الأوراق المالية الالتزام بما يلى :

هــ/4- أن تقدم للهيئة والبورصة خلال 45 يوماً من تاريخ نهاية كل فــرة ربح سنوية بهائة بالمسائل في نهاية الفترة والقوائم المائلية عن الفترة وتقوير مراقب الحسابات عن الفحص المحدود لهذه القوائم المائية ويدراجمة آلياته.

القصل السابع مراجعة وفحص القوائم المالية الكاملة والمختصرة لشركات الوساطة والسمسرة في الأوراق المالية

هـــ/7- في حالة إنخفاض صافي رأس المال المائل عن الحد الأدنى المقرر تنتزم الشركة بإعداد واتقديم تقرير يومي للهيئة والبورصة عن اسباب الانخفاض والإجــراءات التي اتخذتها للوصول إلى الحد الأدني لصافي رأس المــال مــرة أخرى، ويحمد هذا التقرير من المدير المالي والمراقب الداخلي والعضو المنتدب للشركة.

و- التدابير والإجراءات التي تتخذها جهات الرقابة على الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية لضمان التزامها بمعايير الملاءة المائية.

تضمنت معايير الملاءة المائية مجموعة من الإجراءات والتدابير التي يمكسن للهيسة العامة لمدوق المال والبورصة الأوراق المائية اتخاذها لضمان المتزام الشركات العاملة في مجال الأوراق المائية بتلك المعايير وهي :

و/1 – للهيسة وللبورصة فى أى وقت طلب بيان بصافى رأس المال المسائل والسبياتات والمستندات العزيدة له للتحقق من النزام الشركة بمعايير الملاءة المائية، وعلى الشركة تقديم البيان والمعلومات والمستندات المطلوبة خلال يوم العمل القالى لتاريخ طلبها.

الفصل السليع مراجعة وفحص القوائم المالية الكاملة والمختصرة لشركات الوساطة والسمسرة في الأوراق المالية

و/2- للهيسنة متى وجدت أسياباً جدية تقدرها، أن بطلب من مراقب حسسابات الشركة إجراء فحص شامل وتقديم تقرير للهيئة عن موقف الشركة فى شأن الانتزام بمعايير الملاءة المالية أو أية مخالفات تتطقل بها وذلك على نفقة الشركة.

و/3- في حالة عدم للتزام الشركة بأحكام معايير الملاءة المالية تتخذ السندابير اللارمسة وفقساً لأحكسام قانون مبوقى رأس المال ولاتحته التنفيذية والقواعد والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما ما في ذلك المنع من مزاولة كل أو بعض الاشطة المرخص لها بعزاولتها.

سابعاً : تقرير مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية الكاملة والمختصرة لشركات السمسرة فى الأوراق المالية، وعن الفحص المحدود للقوائم المالية ربع السنوية الكاملة والمختصرة :

مشلما تحسير مسراجعة حسابات شركات السمسرة حالة خاصة من المسراجعة الخارجية المالية فإن تقرير مراجع الحسابات عن مراجعة حسابات شسركات السمسرة يعتبر تطبيقاً ولجياً لتقرير مراجع الحسابات عن مراجعة حسسابات الوحدات الاقتصادية. وسوف تتفاول هذا الموضوع من خلال عرض تجسارب الدول الأخرى بشأن تقرير مراقب الحسابات ثم من خلال الوضع في مصر.

أ- تقرير مراجع الحسابات لشركات السمسرة لدى بعض الدول الأخرى:
 1/1 التقرير النمطى الختصر التكامل:

وفقاً لمعار المدراجعة رقم 79، الصادر عن مجمع المحاسبين القاتونيين الأمريكي AICPA من ناحية، وتنتجة الطبيعة نشاط شركات السمسرة في الأوراق المالية ومتطلبيات البورصات العالمية بشأن تقرير مراجع حمايات هذه الشركات من ناحية أغرى، فإن التقرير النمطى المختصر لمراجع حمايات شركة السمسرة يتصف بالخصائص التالية :

الفصل السابع مراجعة وفحص القوائم المالية الكاملة والمختصرة لشركات الوساطة والسمسرة في الأوراق المالية

- آ- يجب أن يستوفى التقرير كإنة النواحى الشكلية التي يجب مراعاتها في الستقرير النمطى المختصر لمراجع حسابات الوحدات الاقتصادية الأخرى، خاصة أن يوضح عنوان التقرير أنه تقرير مراجع الحسابات المستقل.
 - ب- يتكون التقرير من أربع فقرات في حالة الرأى النظيف وهي :
 الفقرة التمهيدية.
 - فقرة النطاق التقليدية.
 - فقرة الرأى الأساسي.
 - فقرة الرأى الخاص.
 - بالإضافة للفقرتين الالزامية الأولى والثانية.
- جـ- لا يختلف هدف الفقرة التمهيدية هنا عن هدفها في ظل مراجعة الوحدات الاقتصدادية الاخـرى حيـث تعــتهدف تحديـد مسئولية إدارة شركة المعمسرة عن إحداد القوائم المالية وقصر مسئولية المراجع على إبداء الرأى في هذه القوائم.
- لا تختـ الف فقـرة الـنطاق التقليدية هنا عنها في ظل مراجعة الوحدات
 الاقتصـادية الأخرى سوى في أنها لا توضح أن المراجعة تشتمل على
 فحص الإفصاح الإضافي الشركة السمسرة في صورة جداول وملاحظات
 متممة.
- التختسلف فقرة الرأى الأساسى هنا عنها في ظل مراجعة الوحدات
 الاقتصادية قسهى توضيح رأى مراجع حسابات شركة السمسرة في
 قوائمها المالية التقليدية.
- و- فقرة السرأى الخساص هي فقرة مميزة لتقرير مراجع حسابات شركة
 السمسرة تستهدف توضيح الأمور الثالية :

الفصل السابع مراجقة وفحص القوائم المالية الكاملة والختصرة لشركات الوساطة والسمسرة في الأوراق للالية

-أن الفصص كميان بستهدف إيداء رأى فنى محايد فى القوائم المائية لشركة السمسرة كوحدة واحدة.

أن المعلومات المفصح عنها فى الجداول والملحقات العرفقة بالقواتم الماليــة لشــركة السسرة هدفها تسهيل التحليل والإفساح الإضافي، وأنهــا وإن كــانت غيــر مطــلوبة كجزء من القوائم المالية الأساسية للشركة، إلا أنها مطومات إضافية حسب متطلبات البورصة.

 أن المعلومات الإضافية قد تم فحصها بإتباع إجراءات المراجعة المستخدمة عند فحص القوائم المالية الأماسية للشركة.

 لا تختــلف الفقــرتان الإثراميتان في تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة الشركات التجارية أو الصناعية سوى في عدم الإثمارة إلى سلامة إجراءات جرد وتقييم المخزون.

مثــال:

افترض أن الشركة الدولية للسمسرة شركة مساهمة مصرية، وكاتت الجمعية العومية، للشركة قد عينت المحاسب (وليد) مراجعاً لحساباتها عن السنة المالية المنتهة على 2006/12/31 وأن المراجع (وليد) قد قام بعسلية المسراجعة وجمسع الأفلسة الكافية الملائمة على صدق وعدالة القوائم المالية الأساسسية وملحقاتها المتممة لها، وأنه سيبدى رأياً نظيفاً في القوائم المالية ومسلحقاتها وأنسه قدم تقريره في 2007/2/66. وفي هذه الحالة يكون التقرير المراجعة الأجنبية والمصرية كاتالى:

تقرير مراقب الحسابات المستقل عن مراجعة حسابات الشركة الدولية للسمسرة السادة/مساهمه الشركة الدولية للسمسرة

" لقد قمنا بمراجعة الميزانية المرفقة للشركة الدولية للسمسرة المعدة

فى 2006/12/31 وكذلك قواتم الدخل والتنفقات النكنية والتغيرات في حقوق المساهدين والدائنين فى ذلك التاريخ. وتعتبر إدارة الشركة مسئولية مسئولية كاسلة عـن القواتم المائية المذكورة بينما تنحصر مسئوليتنا فى إبداء الرأى الفنى المحايد فى هذه القواتم استئداة إلى مراجعتنا لها ".

" لقد قضا بمراجمتا وفقاً لمعليين المراجعة المصرية وتتطلب منا هذه المعديد أن نقطة وننالد المراجعة المصرية وتتطلب منا هذه المعليد المنالية للشرحة للا المواجعة المؤلفة المواجعة على المقابلة للشركة خالية من الشعريفات الجوهرية، والتشلت مراجعتنا على خصص المقتبلة إن المؤلفة لكن المبالغ والإضاحات التي نعترت طبها المواجعة الشركة. كما المشتك مراجعتنا على تحديد المبادئ المحاسبية والسنكيزات المواجعينة المؤلفة المؤلفة المؤلفة المؤلفة المؤلفة المناسبة وإجراءات المراجعة الأخرى التي رأيناها منرورية في مثل مثلة هذه المؤرفة.

" وفي رأيسنا أن القرقم العالية المشار إليها أعلاد كمر بصدق في عل الأمور الجوفسرية، عن المركب العالى الشرفة الدولية للسمسرة في 2006/12/31 وتقتع عسلياتها وتفقاتها الشقية والشؤر في حلوق المسامين والدائين عن السنة المشتهية في ذلك الستاريخ وذلك وقال معايير المحاسبة المصرية وقواعد المعاسبة الخاصة بشركات المسمرة والقواني والقرائحة ذلك المسارة

" للقد قما بدراجمتنا بهدف إيداء رأى فنى محايد على القرائم العالمية التنسية الشرعة كذا أما المعقومات التن تظيرها الجداول السرفلة [جدول [] تصليل مراكبر المعالمية ، جدول [] قاتمة تنفير في الدانين، جدول [] تحليل المطلوبات ...] . فقد تم الإقساح عنها لأخراض التخطيل الإنساني وهي غير مطلوبة كيزء من المقرائم المعالمية الأماسية، وكناها مطومات إنسافية تطلب بدوسة الأبراق المعالمية المقالمية المعالمية المعالمي

الفصل السابع مراجعة وفحص القوائم للآلية الكاملة والمختصرة لشركات الوساطة والسمسرة في الأوراق المالية

" تسببك الشركة دفاتر وحسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص الفاتون ونظام الشركة على وجود إثباته فيها، وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات".

" البيانات المالية الواردة يتقرير مجلس الإدارة المحد وفقاً امتطلبات القسانون رقم 159 لمنة 1991 ولاحته التنفيئية متفقة مع ما هو وارد بدقائر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيقات بالدفائر". الإسكندرية في 2007/2/6

الاسم/وليد توقيع/ من م م : 12308

2/1- التقرير النمطى المختصر على مرحلتين:

السبديل السنّانى المتاح أمام مراجع حسابات شركة السمسرة أن يعد السنّقرير السنمطى المختصس عسلى مرحلتين كل منهما في تقرير منفصل – وبافتراض أنه سبيدى رأياً نظيفاً كما سبق في المثال السابق فسيكون الوضع كانتال،:

ا- يح التقرير الأول ويسمى تقرير المراجع المستقل برأيه في القوائم المالية
 الأساسية للشركة ويحتوى على خمس فقرات وهي :

الفقرة التمهيدية.

فقرة النطاق التقليدية.

فقرة الرأى الأساسي.

فقرة الزامنة أولي.

فقرة إلزامية ثانية.

الفصل السابع مراجعة وفحص القوائم المالية الكاملة والختصرة لشركات الوساطة والسمسرة في الأوراق المالية

ب- ثـم يعـد التقرير الثانى ويسمى تقرير المراجع المستقل برأيه فى الإفصاح
 غير الأساسى الإضافى الملزم لشركة السمسرة من جانب جهات الرقابة.

 جــــ بجــن أن يســتوفى الــتقرير أن كافة النواحى الشكلية لتقرير مراجع الحسابات المستقل.

 د- فى هــده الحالة لن يختلف محتوى ولغة التقرير الأول، أما التقرير الثانى فيظهر من فقرة ولحدة كالتالى :

> اسم الراحع عنوان مكتبه

تقرير مراجع الحسابات الستقل عن الإفصاح الإضافي اللزم السادة / مساهموا الشركة الدولية للسمسرة

الله قمنا بمراجعة القواتم المالية الشركة الدولية للسمسرة عن السنة المستوية في 2006/1/2013 وأيدينا رئيا في هذه القواتم كما جاء يتغيرينا المساورح في 2007/2016. ولك قمنا بمراجعتنا بهيدف إيداء رأى فني محايد المساورح في 2007/2016 ولك قمنا بمراجعتنا بهيدف إيداء رأى فني محايد الجداول المرفقة | جدول (1) تعليل مراكز المساورء جدول (2) قائمة التغير في الدائسين، جدول (3) قائمة التغير في الدائسين، جدول (3) تحسليل المطاوبات] فقد تم القواتم المالية لأغسراض التحسليل الإضسافي وهي غير مطاوبة كجزء من القواتم المالية الأساسية، ولكنها مطومات إضافية تتطلبها تعليمات هيئة سوق المال وكذا البروصة. لقد البهنا عند مراجعتنا للهوالم المطومات نفس إجراءات المراجعة السنى انتبطاها عند مراجعتنا للقواتم المالية الأساسية للشركة. وفي رئينا أن المناسية المساسية للشركة. وفي رئينا أن بالقواتم المالية وقد المعلومات أعدت بعدالة في كل الأمور الجوهرية، من حيث علائلتها بالقواتم المالية قدل الأخور الجوهرية، من حيث علائلتها للملكة كنان.

الإسكندرية في 2007/2/6

مراقب الحسابات اسم الراجع / وليك التوقيـــــع /

الفصل السابع مراجعة وفحص القوائم المالية الكاملة والمختصرة تشركات الوساطة والسمسرة في الأوراق المالية

بدائل الرأى الفنى لمراجع حسابات شركات السمسرة في الأوراق المالية :

لا تختـلف بدّائل الرأى أمام مراجع حسابات شركات السمسرة عنها في ظل المراجعة المالية الخارجية الوحدات الاقتصادية بصفة عامة. ومعروف أن بدائل الرأى أربع وهي :

- أ- الرأى النظيف.
- ب- الرأى المتحفظ.
- جــ- الرأى المعاكس.
- د- الامتناع عن ابداء الرأي.

هـذا ولا تختـلف كذلك أسباب ودوافع إيداء مراجع حسابات شركات السمسرة للرأي النظيف أو التحقظ فيه أو إيداء رأي معاكس أو حتى الامتناع عن إيداء الرأي عند مراجعة حسابات شركة السمسرة، عنها في ظل المراجعة الماليسة الخارجيسة للوحدات الاقتصادية وققـاً لمعيار المراجعة رقم 58 لمنا الماليسة الخارجيسة للوحدات الاقتصادية وققـاً لمعيار المراجعة رقم AICPA بشأن تقرير مراجع الحسابات المستقل، ووققاً لمعايير المراجعة الدولية.

 تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية السنوية المختصرة لشركات السمسرة في الأوراق المالية.

لا يختسلف شسكل تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القواتم المالية المسنوية المختصرة في شركات السمسرة في الأوراق المالية عن غيره من الوحسات الاقتصابية الأخرى وفقاً لما جاء في معايير المراجعة المصرية رقم 625 لسنة 2000).

 ⁽¹⁾ معيسار المسراجعة المصسرى رقسم 220 عن تقرير مراجع الحسابات عن مهام المراجعة ذات الأغراص الخاصة.

مراجعة وفحص القوائم المالية الكاملة والمغتصرة لشركات الوساطة والسمسرة في الأوراق المالية

4- تقرير الفحص الحدود للقوائم الماليئة المرحلية الكاملة والختصرة لشركات السمسرة في الأوراق المالية:

لا يختطف شكل تقريس الفحص المحدود للقوائم المالية المرحلية الكامئة والمختصرة لشركات السمسرة في الأوراق المالية عن غيره من السَّركات الأخرى وذلك وفقاً لما جاء في معايير المراجعة المصرية رقم 625 لسنة 2000(1) والستى سبق عرضها في الفصل الرابع من هذا الكتاب عند عسرض تقرير مراجع الحسابات عن الفحص المحدود للقوائم المالية المرحلية الكاملة أو المختصرة للبنوك التجارية.

معيار المراجعة المصرى رقم (24) عن مهام القحص المحدود القواتم المالية.



الفصل الثامن:

مراجعة حسابات شركات التمويل العقارى



الفصل الثامن:

مراجعة حسابات شركات التمويل العقارى

مقدمة:

نتسفاول بالدراسة في هذا الفصل المتطلبات المهنية الدرمة لقبول وتخطيط وآداء أعسال مراجعة حسابات الشركات العاملة في مجال التمويل العشاري وكذا التقرير عن أعسال هذه المراجعة، باعتبار تلك الشركات تصل في صسفاعة واعدة في مصر الآن وهي صفاعة تمويل تملك الأفراد للعقارات من خلال التمويل بالإفتراض من تلك الشركات.

فإذا أضفا إلى ذلك أن تلك الشركات تخضع للقانون 95 لمنة 92 بشان سوق رأس العال، وأن من أهم أنشطتها أيضاً القيام بعمليات التوريق أي إصدار قروض سندات بضمان التمويل المعنوح لمشترى العقار، فإن ذلك كلمه يبرز أهمية دراسة في هذا الموضوع الآن، ولتحقيق أهداف الدراسة في هذا الفصل فسوف بمحرض للنموذج المتكامل لعلية مراجعة حسابات شركات التمويل العقاري، من خلال استعراض مرحلة ماهية شركات التمويل العقاري، شمر حلة قطيط أعمال شمر مرحلة تقطيط أعمال المسراجعة، شم مرحلة تقطيط أعمال المسراجعة، وذلك كله على النحو الوارد في الصفحات التالية.

1- التعريف بشركات التمويل العقارى:

يشبر القنانون 148 لمسنة 2001 مسن جهسة واللاحة التنفيذية السادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1 لمنة 2001 من جهة أخرى السادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1 لمنة 2001 من جهة أخرى المسادر الرئيسي للتعريف بشركات التمويل العقارى في إطار المفهوم الأحمام لمسناعة الستمويل العقارى، ومن هذا المنطلق نوجز أهم سمات تلك الشركات على النحو التالى :

1/1- نشاط التمويل العقارى:

يقصد بالتمويل المقارى التمويل للاستثمار في مجالات شراء أو بناء أو تسرميم أو تصيين المساكن والوحدات الإدارية والمنشآت الخدمية ومبانى المحسال المخصصة النشاط التجارى وذلك بضمان حتى الامتياز على العقار أو رهــنه رهــنا رسمياً أو غير ذلك من الضمانات التي يقبلها الممول، ومن هذا المنطلق بجب أن نعرف أن :

- أ- يسمى تمويل للاستثمار السابق تمويل عقارى.
- ب- يسمى الضمان الذى يقدمه المستثمر في العقارات للجهة مانحة التمويل
 الضمان العقارى.
- جـــــ بسسمى المشــترى أو من حصل على التمويل في غير حالة الشراء
 المستثمر.

2/1- من يقوم بالتمويل العقارى ؟

القاعدة أن من بريد العمل في مجال التمويل العقارى عليه أن يسجل نفسه لدى الجهة الإدارية وهي هيئة التمويل العقارى التابعة لوزير الاقتصاد (الاستثمار حالياً)، ويقتصر مباشرة نشاط التمويل العقارى على كل من:

- الأشخاص الاعتبارية العامة التيدخل نشاط التمويل العقارى ضمن أغراضها.
 - ب- شركات التمويل العقارى.

3/1 ضوابط الضميان العقارى:

القاعدة أن الحصول على الضمان حق لشركة التمويل العقارى وأن تقديم الضمان مستولية المستثمر طالب التمويل. ويختلف الوضع بحسب ما إذا كان العقار مسلجلاً أو غير مسجل أو كان مبنياً على أرض مخصصة للمستشر من الدولة، أو أحد الأشخاص الاعتبارية العامة كالتالى:

أ- إذا كان العقار غير مصول باسم البائع يجوز الممول أن يقبل الشمان في صورة رهن أصول عقارية معلوكة المستثمر أو لغيره أن كفالة شخصية من غير المستثمر أو أوراق مالية بكامل قيمة الأقساط المستحقة أن قبول المستثمر خصم قيمة أقساط التمويل من راتبه أودخله. ولشركة التمويل المقارى في هذه الحالات أن يشترط على المستثمر تسجيل العقار محل التمويل باسمه ورهنه رهنا رسمياً لصالح المعول خلال فترة بتقفان عليها.

في 2007/1/1 تقدم المستقدر "واسس شحاته" الشركة المحاميين المستويل المقارى يطلب تمويل شراء شقة تمليك في عمارة المعلم "حازم إمام" بسائلوس تبلغ قيمة الشقة حسب تقويم الخبير المحمد لدى شركة المحاميين المسام " باعتيارها مقامة على أرض غير مسجلة أصلاً. ويقضى اتفاق الشركة مسع المستثمر " ولمس شحاته" بعنحه تمويل بنسبة 80% من قيمة الشقة أى 80000 جنيه تصبح 96000 جنيه شاملة تكاليف التعويل.

والمطلوب :

بيان بدائل الضمانات التي يمكن تقديمها الشركة المحاسبين للتمويل العقاري

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً تعايير الراجعة التولية

الإجابة

البديل الأول: أن يكون لندى المستثمر " باسر شحاته " أصول عقارية أنسري مثلوكة له لا تقل قيمتها حسب تقدير الخيراء المعتمدين عن 80000 جنبه كأن يكون لديه عيادة بالرمل معلوكة له ومسجلة ياسمه (بالتع العيادة بملك العقار الذي تقع به العيادة ومسجل ياسمه) قيمتها العادلة مثلاً 150000 جنبه (أكبر من 8000 جنبه قيمة الإقساط الإجمالية).

البديل الثانى: أن يكفل الدكتور " ناصر نور الدين " المستثمر "ياسر شحاته" كفالة شخصية بعضى أن يتعهد الدكتور / ناصر نور الدين" بسداد أية المساط يحين ميعادها ولا يسددها المستشر "ياسر شحاته". ويالطبع يجب أن يشبت الكفيل هذا مقدرته على الكفالة كأن يكون لديه مرتب شهرى 2000 جنيه. ويشبت والقسط الشهرى المستحق على المستثمر "ياسر شحاته" 500 جنيه.

البديل الثالث: أن يقبل ويتعهد المستثمر "ياسر شحاته" بخصم قيمة القسط من راتبه أو دخله الشهرى وهنا يوجد احتمالان :

أ- أن يكون 'ياسر شحاته' من ذوى الدخول المتخفضة أى لا يجاوز مجموع
 دخله السنوى 9000 جنيه وكان أعزياً أو لا يجاوز 12000 جنيه سنوياً
 وكان منزه حاً أو دعول.

فى هذه الحالة يكون الحد الأقصى للأقساط السنوية 40% من مرتبه السنوى أى (9000 × 40% = 3000). أو (12000 × 40%).

ب- أن يكسون " يامسر شحاته" من غير ذوى الدخول المنخفضة أى يجاوز دخلسه المستوى 12000 جنيه إذا كان أعزب، أو يجاوز 12000 جنيه إذا كان أعزب ومرتبه المستوى 30000 جنيه فسندنذ يمكن أن تصل الأقساط المستوية إلى 12000 جنيه = 30000

الفصل الثامن مراجعة حسابات شركات التمويل العقاري

ج-إذا كان العقار مبنى على أرض مخصصة للمستثمر من الدولة:

في حالة إذا كان المستثمر يطلب التمويل لبناء عقار أو شعة في عقار عـلى أرض مخصصــة لــه مـن الدولة أو شخص اعتبارى مثل الجامعة أو المحافظــة مــثلاً يجــب عــليه أن يقبل التنازل عن التخصيص لصالح شركة التمويل العقارى ضماناً للتمويل، وذلك بالطبع بعد موافقة الجهة التي خصصت الأرض على إجراء هذا التنازل،

مثال:

المستثمر " تامــر عــيد الوهــاب" يريد بناء فيلا على قطعة أرض مخصصــة له بمدينة برج العرب الجديدة من قبل جامعة الإسكندرية باعتباره أســـتاذاً بكــلية الطـــب- جامعــة الإسكندرية، وتقدم بطلب تمويل من شركة المحاسبين للتمويل العقارى وتقدر القيمة العادلة للفيلا بمبلغ 300000 جنيه.

في هدده الحالسة يتسائل عن تخصيص الأرض لشركة المحاسبين للستعويل العقسارى وتعدد جامعة الإسكندرية التنائل، ومعنى ذلك ببساطة أن " تأمسر" لسن يستطيع التصرف في الفيلا بعد بنائها أو تسجيلها باسمه إلا بعد الاستهاء من سداد الأقساط لشركة المحاسبين للتمويل العقارى، ومن ثم الفاء الاستهاء من سند الأقساط لشركة المحاسبين للتمويل العقارى، ومن ثم الفاء التنائل عن التخصيص.

4/1 معايير مزاولة نشاط التمويل العقارى:

يتم مرّاولة نشاط التمويل العقارى وفقاً للمعايير الآتية :

إ- يجب أن تكون إجراءات التمويل واضحة ومحددة على نحو يكفل
 معرفة المستثمر بجمع حقوقه والتزاماته، ويكون من مستندات اتفاق

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم المراجعة النولية

التمويل التي لا يكتدل بغيرها إقرار من المستشعر بأنه تسلم صورة من السنموذج الذي تعده الهيئة للشروط الأساسية للتمويل العقاري واطلع عليها قبل توقيعه على اتفاق التمويل.

- ب- لا بجـوز التمويل بأكثر من تسعين بالمائة من قيمة العقار. وعلى مبييل المسئال إذا كانت قيمة العقار حسب تقدير الخبراء المعتمدين 100000 جسنيه فيإن أقصى تعويل عقاري يمكن أن يحصل عليه المستثمر = 90000 جسنيه لأن نسبة التمويل يجب أن تكون ≤ 90% من قيمة العقار.
- ج...- تحدد قيمة العقار لأغراض التمويل بمعرقة أحد خيراء التقييم المقيدة أسسماؤهم فى الجداول التى تحدا الهيئة بشرط ألا يكون من العاملين لدى الممول أو المستشر.
- د- لا يجوز للمعول توفير تمويل أو أكثر بما يجاوز 10% من رأسماله وذلك لمستثمر واحد وزوجه وأقاربه حتى الدرجة الرابعة، أو للشخص الاعتبارى والأشخاص الاعتبارية الأخرى التي يساهم يأكثر من 10% من رأسمالها.

مثال:

افترض أن شركة الدلتا للتمويل العقارى رأسمالها 10000000 جنيه وتقدم المسستثمر عبد المنصف طالباً قرضاً عقارياً لمشروع يملكه وزوجته وأقاربه حتى الدرجة الرابعة بعبلغ 1500000 جنيه، في هذه الحالة لا يجوز أن يسريد مبسلغ التمويل عن 10000000 جنيه = 10000000 جنيه رأسمال شركة التمويل العقارى × 10%.

مثال آخر:

افسترض فى المثال السابق أن شُركة سيوة للإشاءات بيلغ رأسمالها 1000000 جـنيه تمساهم فيه شركة الدلتا للتمويل العقارى بمبلغ 120000 جـنيه. وتقدمت شركة سيوة للإنشاءات بطلب قرض عقارى بمبلغ 150000 جنيه، فى هذه الحالة :

• يتم حساب نسبة مساهمة شركة الدلتا في رأسمال شركة سيوة.

%12 = 1000000 ÷ 120000

- طالعا كانت نسبة مساهمة شركة الدلتا للتمويل العقارى في رأسمال شركة سيوة لمستثمر نزيد عن 10% فإن أقصى قرض عقارى بحب ألا يزيد عن 10% من رأسمال شركة التمويل العقارى.
- قيمـــة التمويل العقارى القصوى لشركة سيوة = 1000000 جنيه × 10%
 = 100000 جنيه.
- ه... فى الأحوال التى يرتبط فيها التمويل بدخل المستثمر، يتم إثبات الدخل بشهادة من مصلحة الضرائب تبين دخله الذى اتخذ أساساً لمعاملته الضريبية خلال السنوات الثلاث السابقة على اتفاق التمويل، وإذا كان الستمويل بضمان الخصم من راتب المستثمر يكون إثبات راتبه بشهادة معتدة من جهة عمله.
- و- لا يجـوز أن يزيد قسط التمويل على 40% من مجموع دخل المستثمر
 من غير ذوى الدخول المنخفضة.

5/1- اتفاق التمويل العقارى:

القاعدة أن الستمويل العقاري في مجال شراء وبيع العقارات يتم بعرجب اتفاق تمويلي بين الممول والمشترى باعتباره المستثمر وبائع العقار. ويجب أن يتضمن الاتفاق ما يلي :

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم الراجعة الدونية

- المسروط الــتى بــتم قبولها من البائع والمشترى في شأن بيع العقار بالتقسيط بقا في ذلك بيان العقار وثمنه.
 - ب- مقدار المعجل من ثمن البيع الذي أداه المشترى للبائع.
- جــ عدد وقيمة أقساط باقى الثمن وشروط الوفاء بها، على أن تكون محددة إلى حين استيفائها بالكامل.
- قـ بول الــبانع حوالة حقوقه في أقساط الثمن إلى الممول بالشروط التي
 يتفقان عليها.
- التزام البائع بتسجيل العقار باسم المشترى خالية من أى حقوق عينية على الغير.
- و- التزام المشترى بقيد حق امتياز الثمن المحالة أقساطه إلى الممول وذلك ضماناً للوفاء بها.
 - ز النزام أطراف الاتفاق بإعطائه تاريخاً ثابتاً.

فَاذَ كان التمويل لغرض الاستشار في بناء عقار على أرض بِملكها المستشر أو لغرض ترميم، أو تحسين عقار يملكه، أو غير ذلك من البجالات تعسن أن يكون التمويل بموجب اتفاق بينه وبين الممول وبين أى طرف آخر يكون له شأن في الاتفاق.

6/1 التصرف في العقار الضامن وتأجيره والتعجيل بالوفاء:

وفقاً للمواد 7، 8، 9 من القانون 148 لمنة 2001 والمواد 7، 8، 9 ، 10، 11 من الملاحدة التنفيذية لهذا القانون يمكن أن يتصرف المستشر في العقار الضامن أو يؤجره أو يعجل بالوفاء بالأقساط ولكن مع مراعاة الاعتبارات الثالية :

- أ- يجوز المستشر التصرف في العقار الشبامن بالبينع أو الهبة أو غيرهما من التصرفات أو ترتيب حق عينى عليه وذلك بحد موافقة الممول وبشرط أن يقابل المتصرف إليه الحلول محل المستشر في الالتزامات المترتبة على القضاق التمويل، ويجوز المستشر تأجير العقار الضامن أو تمكين غيره من الانقراد بشخله وذلك بحد الحصول على موافقة الممول، والممول أن يشترط حوالسة الحسق في أجسرة العقسار أو مقابلة شخله وذلك وفاء لمستحقاته.
- ب- لا يجـوز لــلمعول رفـض الموافقة على التصرف في العقار الضامن أو تأجيره أو تمكين الغير من الانفراد بشغله إلا لأسباب جدية تتعرض معها مصالحه وحقوقـه للغطر. ويجب عليه إخطار المستثمر بهذه الأسباب كــتابة خــلال ثلاثيـن بومـاً من تاريخ إخطار المستثمر له برغبته في التصــرف أو في الــتأجير أو تمكيـن الغيـر مـن الانفراد بشغل العقار وإلا اعتـبر موافقـاً على ذلك. وللمحول أن يشترط تضامن المستثمر مع المتصرف إليه في الوفاء بالانتزامات المترتبة على اتفاق التمويل.
- إذا تصرف المستشر في العقار الضامن أو أجره أو مكن أحداً من شظه بالمخالفة لمسا سبق كان للمعول أن يطالبه بباقي الأقساط أو باقي قيمة اتفساق التمويل بحسب الأحوال بإنذار على يد محضر بالوفاء خلال مهلة لا تقل عن ثلاثين يوماً. فإذا لم يقيم المستشر بهذا الوفاء كان للمعول أن يتخذ في مواجهته الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون.
- د- يجوز للمستثمر أن يعجل الوفاء بأقساط الثمن أو بالتمويل كله أو بعضه.
 وفى هذه الحالة يتم خفض الأقساط المستحقة عليه بما يتناسب مع تمجيل الوفاء. وفى هذا الشأن تقضى المادة (11) من اللاحمة التنفيذية لهذا القانون أن يخطر المستثمر الممول بذلك قبل موعد السداد المعجل بفترة لا كا تقل عن ثلاثة تشهر.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايير الراجعة العولية

7/1- قيد الضمان العقارى وحوالة الحقوق الناشئة عن لتفاق التمويل:

وفقاً للمادة (10) من القانون يقدم طلب قيد الضمان العقارى إلى مكانب الشهر العقارى الكانن فى دائرته العقار من الممول أو المستثمر مشهوعاً بمساندات ملكية العقار نفسه. وحسب المادة (12) من اللاحدة التنفيذية القانون يجب أن يتضمن الطلب البيانات التائية :

أسماء وبيانات الممول والمستثمر.

ب- قيمة الأقساط والحقوق المضمونة.

- ج.— الموعد المحدد لانتهاء الوفاء بأقساط الثمن أو التمويل، ومن المتلفى عليه أن مكتب الشهر العقارى المختص سوف يتحقق من صحة حدود العقار ومواصفاته الواردة بطلب القيد وسند الملكية المرفق به. ويجب أن ينضمن اتفاق حوالة الحقوق الناشئة عن اتفاق التمويل العقارى إلى الجهة المحرخص لها بمزاولة نشاط التوريق ما يلى:
- قبول المعسول حوالة حقوقه الناشئة عن اتفاق التمويل العقارى إلى
 المحال إليه.
- بيان المقابل الذي النزام به المحال له مقابل الحوالة وشروط الوفاء
 بهذا المقابل.
- بيان تقصيلي بالحقوق المحالة بما في ذلك الإقساط الخاصة بكل عسلية تمويل والعقار الضامن لها وشروط الضمان وبياتات المدين بها.
- الستزام المعول بتحصيل الأقساط التى تمت حوالتها بصفته نائباً عن المحسال له مقسابل عمولة تحصيل يحددها الاتفاق ومع عدم الإخلال بضمان المعول للوفاء بالحقوق الثلثيثة عن الأوراق، ويجوز الاتفاق عسلى ضمان الغير للوفاء بالحقوق التلثيثة عن الأوراق المالية التى

تصدرها الجهة الستى تباشر نشاط التوريق على ألا يقبل تصنيفه الاستمان عدن المستوى الذي تحدد الهيئة العامة لسوق المال وأن يشعدل الضعمان كافعة الأقساط المستحقة وألا يكون معلقاً على أي شرط.

وعــلى الممول أن يقصح للمحال له عن أسعاء المستثمرين المدنيين إسائدةوى التي تمت حوالتها وبالضمائات المقدمة مفهم وبما قاموا بوفائه من أقساط ومواعيد الوقساء وحسالات الامتناع عنه، وذلك كله دون حاجة إلى الحصول على موافقة المستثمرين على هذا الإفصاح.

8/1- التنفيذ على العقار الضامن:

وقفاً للمواد من (17 حتى 26) من اللاحة التنفيذية للقانون المذكور لا يجسوز للمعول البدء في إجراءات التنفيذ على العقار الضامن إلا بعد إنذار المستثمر على يد محضر بالوفاء أو يتقديم ضمان كاف بحسب الأحوال ويبدأ التسفيذ بسياعلان المستثمر والمتصرف إليه وصاحب الحق العينى والمستأجر وحاسر العقار باتفاق التمويل بعد وضع الصيفة التنفيذية مع تكليف المستثمر بالوفاء.

 أ- يقـوم الممـول بإعلان مكتب الشهر المعارى الواقع في دائرته العقار محـل التنفيذ باتفاق التمويل وبالتأشير من جانب الشهر العقارى على منذ التنفيذ يعتبر كما لو كان قد تم تسجيل تنبيه نزع الملكية.

ب-يعين قاضى التنفيذ فى قراره بمباشرة إجراءات بيع العقار وكيلاً عقارياً المباشرة إجراءات البيع بالمزاد العلنى ويكون الوكيل من واقع سجل الوكلاء بهيئة التمويل العقارى ويشترط بالطبع ألا يكون له مصلحة مع الممول أو المستشر أو المشترى.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق النالية وفقاً لعايم الراجعة الدولية

ج- يحدد الله النفان من خبراء التقييم المعتمدين لدى الهيئة اللهن الأساسى
 للعقار محل التنفيذ على أن يتم التقييم وفقاً للمعايير الآتية :

- قيمة العقار عند شرائه.
- التحديلات التي طرأت على العقار بعد شرائه.
 - أثر معدلات التضخم على سوق العقار.
- القيمة السوقية وقت التقييم العقارات مماثلة في ذات المنطقة أو في مناطق مشابهة.
- د- يضع الوكيل العقارى قائمة شروط البيع بالمزاد العلنى على أن تتضمن
 ما يلى :
 - تعيين العقار محل التنفيذ.
 - جهة وتاريخ وضع الصيغة التنفيذية على اتفاق التمويل العقارى.
 - تاريخ وجهة التأشير بالسند التنفيذي لدى مكتب الشهر العقاري.
 - تاریخ وساعة ومكان إجراء البيع.
 - شروط البيع والثمن الأساسى للعقار.
 - تجزئة العقار إلى صفقات إذا كان ذلك ملائماً.
- مقدار تامين الاشتراك في المزاد على ألا يقل عن 1% ولا يجاوز
 5% من الثمن الأساسي للعقار.
- م... وضع الوكيل العقارى حصيلة ببع العقار في خزينة المحكمة خلال ثلاثة أرسام مسن تاريخ الببع. ويقدر القاضى أتعابه ويجب ألا تجاوز 3% من القيمة التي رممي بها المزاد.

9/1-شركات التمويل العقارى:

وقاً للباب الخامس من القانون 148 لمنة 2001 والمواد من 27 من اللاعدة التنفيذية للقانون بجب أن تتخذ الشركة التي يرخص لها بمزاولة نشاط التمويل العقارى شكل شركة مساهمة مصرية رأسمالها المصدر لا يقال عمن 05 مليون جنيه ولا يقل المدفوع منه عند التأسيس عن الربع، وأن يتم الوقاء بالباقي خلال مدة لا تجاوز سنة من تاريخ قيد الشركة بالسجل التجارى.

ويراعى بشأن هذه الشركات ما يلى :

- لكون رسم ترخيصها خمسة آلاف جنيه إذا كان رأسمالها لا يجاوز 50 مسليون جسنيه وعشرة آلاف جنيه إذا كان رأسمالها يجاوز 50 مليون جنيه.
- أن يكون مديسرها التستفيذى وكذا مديرى الإدارات المالية والهندسية
 والقانونيسة لديهم خبرة مصرفية أو تمويلية أو قانونية لا تقل عن 10 سنوات بعد المؤهل العالى.
- جــــ على الشركة المرخص لها أن تقدم إلى الهيئة قوائمها المالية معتدة من مراقب الحسابات خــلال شــهر من تاريخ نهاية الستة أشهر المنتصوص عــليها في المـــادة (33) من القانون. وأن يكون مراقبا الحسابات من المقيدين في سجل تملكه الجهة الإدارية.
 - د- تلتزم الشركة المرخص لها بما يلى:
- أن يستم تقييم أصولها وققاً لمعايير المحاسبة المصرية وبمراعاة معايير المراجعة المصرية أيضاً.
 - ألا تقل نسبة كفاية رأسمال الشركة عن 10% من إجمالي الأصول.
- ألا تسزيد نمسية الأصول المتداولة للشركة على التزاماتها المتداولة بأكثر من 25%.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم الراجعة النولية

 ألا تسزيد القروض الستى حصات عليها الشركة على 10 أمثال رأسمالها.

بافــتراض أن شــركة المحاســين للتعويل للعقارى شركة مساهمة مصــرية بــلغ إجمـــالى أصولها فى 2006/12/31 نهاية السنة المالية 100 مليون جنيه.

المطلوب:

الإحابة

احسب الحد الأدنى لمبلغ كفاية رأسمال الشركة.

« مبلغ كفاية رأسمال الشركة يجب آلا يقل عن 10% من إجمالي الأصول

= 100000000 × 10% = 10000000 جنيه. وسنفترض أن الاستزامات المستداولة للمسركة المحاسبين للنمويل

العقارى 20000000 جنيه. المطله ب:

حساب الحد الأقصى للأصول المتداولة.

الإجابة

الإنترامات الأصول المتداولة المتداولة المتداولة 100 125 و 20000000 و \$

الحد الأقصى للأصول المتداولة = 125% من مجموع الالترامات المتداولة

= 25000000 = %125 × 20000000 =

مثال:

" احسب الحد الأقصى للقروض من الغير التى يمكن لشركة تمويل عقارى رأسمالها 500000000 جنيه الحصول عليها.

الإجابة

الحد الأقصى للقروض من الغير = 10 × 50000000 = 500000000 جنيه

هـ على الشركة الراغية في وقف نشاطها أو تصفية أصولها أو جزء منها يرزد عـلى 50% من القيمة السوقية الأصولها أو الانماج مع شركة أخـرى تعمل في ذات النشاط أو غيره أن تتقدم بطنب بلانه إلى الهيئة مسـندات توضـح أسباب التوقف، وقرار مجلس الإدارة والجمعية العامة غير العادية وتقرير مراقبي الحسابات بشأته، التدابير المقسترحة لضمان حقوق والتزامات الشركة في نشاط التمويل العقارى إلى جهات أخرى مرخص لها بداولة النشاط.

مثال:

بلغت أصول شركة الدلتا للتمويل العقارى 200000000 جنيه قيمتها السوقية 220000000 جنيه.

المطلوب:

ما قيمة الأصول التي يتعين تصفيتها إذا رغبت في ذلك ؟ الإحادة

يجب أن تـزيد قيصـة تـلك الأصول عن 50% من القيمة السوقية للأصــول أي أكــثر مــن 220000000 × 50% أي أكثر من 110000000 جنيه.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم للراجعة الدولية

2- قبول التكليف بمراجعة حسابات شركات التمويل العقارى:

إذا نظرنا إلى المرحلة الأولى من مراحل عملية مراجعة حسابات مُسركات السنتون العقسارى بمعناها وتوصيفها السابق، وهى مرحلة قبول التكسيف والستخطيط العسيدي لأعسال العراجعة من ناحية، ومع الأخذ في الحسسبان مدخل الأهمية النسبية وخطر التكليف وخطر العراجعة فإننا يمكننا بسلورة متطلبات قسول التكليف والتخطيط العبدئي لأعمال مراجعة حسابات شركات التعويل العقارى على النحو التالى:

1/2- تكليف مراقب الحسابات:

وفقاً لقانون التمويل العقارى وتحديداً للعادة (28) وكما مسبق وأشرنا يجب أن تكون تلك الشركات شركات مساهمة، وبالتألى يتم مراعاة ما يلى عند خكليف مراقبى الحسابات.

- أ- أن الجمعية العامة للشركة هي المنوط بها تعيين مراقبي حسابات الشركة.
- ب- أنه وقفاً للمادة (33) من قانون التمويل العقارى بجب أن يقوم بمراجعة
 حسابات الشركة اثنين من مراقبى الحسابات المقيدين في سجل تمسكه
 الجهة الإدارية.
- جـــ أنه إذا كانت شركة التمويل العقارى غير مقيدة بالبورصة فيتعين أن
 يكــون مراقب الحسابات من بين المسجلين لدى الهيئة العامة للتمويل
 العقارى على الأقل.
- أتسه إذا كسانت شركة التمويل العقارى مقيدة بالبورصة فإنه يلزم أن
 يكسون مراقب الحسابات من بين المراجعين المقيدين بسجل المراجعين
 لدى هيئة سوق المال بالطبع.

الفصل الثامن مراجعة حسابات شركات التمويل العقارى

هـ- أثنا يجب أن تفترض بالطبع أن تحديد أتعاب مراقبا الحسابات والتجديد لهسا أو عــزلهما ســـوّف يتبع فيه تلك القواعد المعمول بها في حالة الشركات الخاضعة القانون 159 لسنة 1981.

2/2-خطر التكليف بمراجعة حسابات شركات التمويل العقارى:

من وجهة النظر المهنية يمكن تعريف خطر التكليف بأنه مجموع المخاطر المرتبطة بقبول التكليف أو الارتباط - بمهمة المراجعة وبمعنى أبسط فإن خطر التكليف بجب أن يعكس مجموع صافى المنافع المفقودة إذا لم يقبل مراقب الحصابات التكليف بالمراجعة وكانت الشركة (العميل) ذات سمعة حسنة مسن جهة، أو صافى التضحيات التي يتحملها إذا قبل التكليف بالمراجعة وكان العميل ذو سمعة مبيئة.

أضف إلى ما سبق أن ثمة بعد آخر يرتبط بقبول التكليف وهو احتمال تعسرض مسراقب الحسابات للمساخلة المهنية والقانونية من وراء الفشل في آداء المسراجعة بجسودة مهنية قياسية، وبالطبع يترتب على تلك المساخلة تضحيات مادية وأدبية، وغنى عن القول أن الارتباط بصيل سبئ السمعة يعنى احستمال تحمل تلك التضحيات وتجنب الارتباط بهذا العميل يعنى احتمال تجنب تلك التضحيات.

وفيصا يتعلق بنط بيق نموذج خطر التكليف عند مراجعة حسابات شركات التمويل العقارى، فإننا يمكننا إيجاز عدة اعتبارات ينبغى على مراقب الحسابات مراعاتها، أهمها ما يلى :

- أن يــأخذ مراقبا الحسابات في اعتبارهما الأتعاب التي حددتها الجمعية العامة لشركة التمويل العقاري.
- ب- أن يقـوم مـراقب الحسابات بنفسه أو بالإستعانة بالشركاء في المكتب
 بـتقدير لحـتمال مواجهـة تضحيات في حالة الفشل في إجراء عملية

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم الراجعة الدولية _/

مسراجعة حسابات الشركة، ثم يتم تقدير تكلفة تلك التضحيات، وبالتالى يتم حساب التكلفة المتوقفة ثتلك التضحية.

ج...- أن يقدوم مراقب الحسابات بتقدير التكاليف المتوقعة نتيجة فشله في تعجب أرفيسه على القوائدم المسابقة لشركة التمويل المقارى في حالة النستمالها على تصريف جوهرى. ويمعنى أيسط أنه في حالة إذا ما تضمنت تلك القوائم المالية وإيضاحاتها المتممة لها تحريفات جوهرية توجب تحيل الستوير ومع ذلك أصدر مراقب الحسابات تقريراً غير معدل، فابان تكاليف متوققة من جراء هذا الفشل المهنى، يجب أخذها في الاعتبار.

إلى يستخدم مراقب الحسابات حكمهما المهنى في اتخاذ قرار قبول التكليف
 والارتباط بعملية مراجعة حسابات الشركة من عدمه.

 هــــ أن يسراعي مسراق الحسابات بجانب ما سبق عدة اعتبارات خاصة بمكتبه أهمها ما يلي :

- كم ونوع الكفاءات المهنية من الموارد البشرية المتاحة لديه.
- ما إذا كان سبعهد إلى الغير Outsourcing بآداء بعض مهام التحقق نظراً لعدم وجود كفاءات مهنية بالمكتب لهذه المهمة، وأن لجأ إلى مثل هذا الحل فما هي ضوابط هذا التعهيد التي تكفل جودة الآداء المهنى له من جهة وبما لا ينعكس سلباً على جودة مراجعة حسابات الشركة ككل من جهة أخرى، كما يتضح من المثال التالى:

مثال:

افــــرض أن مكتب "نصر وشحاته " وشركاهما قبل التكليف بمراجعة حســـابات شـــركة المحاسبين للتمويل العقارى شرمـم عن منة 2006، وأن الشركة لديها ضمانات من المستثمر "ناصر نور الدين" في صورة قطعة أرض فضـــاء بالعاسـرية مجاورة لشركة مصر العامرية للقزل والتسيح مقام عليها -604-

الفصل الثامن مراجعة حسابات شركات التمويل العقاري

جـراح لسـيارات الـنقل. وأن المستثمر ناصر نور الدين يقيم في فيلا بكنج مُربوط وحصل على تمويل عقارى من الشركة بمبلغ 1000000 جنيه بضمان الجراج. وأن مكتب نصر وشحاته ليس لديه خبير مثمن للاستثمارات العقارية. المطلوب:

ما هي ضوابط التعهيد بهذه المهمة للخبير "حازم" أمام المتخصص في تقييم العقارات.

الإحابة

- بـــتأكد مكتب نصر وشحاته من أن حازم إمام خبير تقييم مقيد لدى الهيئة العامة للتمويل العقاري.
- ويوقع المكتب عقداً بالتعهيد بخدمة تغييم الضمان العقارى مع الخبير حازم إمام.
- ويجب أن يتضمن العقد مسئوليات الخبير ومقابل المهمة وطريقة الدفع والعقوبات في حالة التقصير ومدة أداء المهمة.
- وقدم حازم إمام للمكتب تقريراً برأيه في الضمان العقارى ووضح كيفية
 تقويدم الضمان وتوصيفه كاستثمار عقارى وفقاً لمعيار المحاسبة الدولى
 رقم (40) ومعيار المحاسبة المصرى رقم (34) يشأن الاستثمار العقارى.
- وطابق المكتب بين تقرير الخبير حازم إمام والشهادة المقدمة من إدارة شــركة الــتمويل العقارى بشأن ضمان التمويل العقارى للمستثمر ناصر فور الدين.
- ه يصدد المكستب حكماً مهنياً بشأن مدى كفاية تقرير الخبير حازم إمام وملاءمسته كوكيال إشبات يؤكد مزاعم إدارة شركة المحاسبين للتمويل العقارى بشأن وجود وتقويم واكتمال الضمان العقارى.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لماليم الراجعة الدولية

- و- يتصل مراقبا الحصابات بزمائيهما السابقين الذين كانا مسئولين عن مراجعة حسابات شركة التمويل العقارى.
 - ز- يستم ربط مستوى خطر أعمال الشركة المقدر مع مستوى خطر التكليف
 النهائي الذي تم الوصول إليه قبل قبول التكليف.
 - ح- يستم ربط مستوى خطر التكليف بتخطيط أعمال مراجعة حسابات الشركة على نحو ما سنرى لاحقاً.

3/2- تقييم خطر أعمال شركة التمويل العقارى:

يجب على مراقبا الحسابات المكلفين بمراجعة حسابات شركة التمويل المغارى تقييم مخاطر أعمال الشركة والتى يجب أن تعكس أثر طبيعة الصناعة . (الستمويل العقارى) على احتمال أن تتضمن القوائم المالية للشركة تحريفات جوهـرية الأمـر الذى يزيد احتمال فضله فى عملية المراجعة وبالتالى تحمله مخاطر كبيرة.

وإذا نظرنا مهنياً لخطر الأعمال على أنه مناظر للخطر المتلام ولكن عـلى مسـتوى شركة التمويل العقارى، فإننا بمكن أن نتوقع أن يصل مراقب الحسابات إلى أن خطر أعمال شركة التمويل العقارى سيكون مرتفعاً للأسباب الآتية :

- أ- أن صسناعة التمويل المقارى وإن كانت موجودة في كثير من دول اقتصاد
 المسوق إلا أنها صناعة ناشئة في مصر وواعدة ولكنها متعرة لكثير من
 الأسباب أهمها ما يلى :
- إنخفاض مستوى دخول طالبى التمويل العقارى (المستثمرين)، الأمر
 السـذى أدى إلى وجود فاتض طلب رهيب على التمويل العقارى، خاصة
 من جانب الشباب حديثى التخرج.

القصل الثامن مراجعة حسابات شركات التمويل العقاري

- انخفاض الوعى التمويلي لدى طالبي التمويل وعارضيه حتى بما فيهم البنوك.
- عدم كفاءة سوق الأوراق المالية الأمر الذي لم يساعد على انتشار شركات إعدادة المتعريل العقاري التي يمكنها إتمام عمليات التوريق وطرحها في البورصية ودعم المقدرة التمويلية الشركات التمويل العقاري.
 - نقص السيولة الذي تعانى منه مثل هذه الشركات.
 - ارتفاع تكاليف التمويل بسبب إنخفاض معدل دور إن هذا التمويل.
 - الأثر السلبى للتضخم بصفة عامة.
- ندرة العقارات المسجلة بالشهر العقارى بسبب عدم إقامتها على
 أراضى مسجلة أساساً.
- عدم وضوح واستقرار السياسات المحاسبية الملاعمة للمحاسبة عن
 عصليات التمويل والضمان وإعلاة التمويل العقارى حتى الآن لمكثير من
 الأسياب أهمها ما يلى :
- عدم وجود معرار محاسبة مصرى خاص بالمحاسبة عن عمليات التمويل وإعادة التمويل العقارى والتوريق.
 - عدم وجود كوادر محاسبية خبيرة بهذه الشركات.
- نقسص الخبرة المهنية لدى معظم مراقبى الحسابات فى مجال مراجعة
 حسابات شركات التمويل وإعادة التمويل العقارى.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لمايير الراجعة الدولية

د- عدم وعى المتعاسلين في البورصة بالقدر الكافي بالتعامل في السندات، الأسر السدى بجسل مسن عسليات الستوريق ونقل مخاطر الإفراض للمستثمرين مسن جانب شركات التمويل العقاري إلى المستثمرين في السندات أمسراً صحباً أو على الأقل ليس منهلاً على الأقل في الأجل القصير.

4/2- إتمام الارتباط:

تفستهى تسك المرهسلة مسن مراهل عملية مراجعة حسابات شركات الستعويل العقسارى برد مراقب حسابات الشركة على خطاب التكليف يما يقيد قبول التكليف أو الارتباط بصلية مراجعة حسابات الشركة.

وغسنى عسن القول بأن محتوى هذا الخطاب لا يختلف عنه في حالة مراجعة شركات المساهمة العاملة في أي صناعة أخرى.

3- تخطيط أعمال مراجعة حسابات شركات التمويل العقارى:

وفقاً لمدخل الأمدية النسبية وخطر الدراجعة يسترشد مراقب حسابات شركة التمويل العقارى باعتبارات الأهمية النسبية وخطر المراجعة في تخطيط أعمال مراجعة حسابات شركة التمويل العقارى.

وفى هــذا الشــأن يراعى مراقب الحسابات الشركة عند إعداد خطة المراجعة عدة اعتبارات أهمها ما يلي :

- أ- تحديث حد التحريف الجوهرى منخفضاً للحسابات أو مجموعة الحسابات المهمة نمبياً خاصة الحسابات الآتية :
 - حساب المستثمرين (الحاصلين على التمويل العقارى).
 - حساب ضمانات تمویل المستثمرین.
 - حساب إيراد أقساط القروض والعوائد.

- حساب قرض السندات.
- حساب مصروف الفوائد على قرض السندات.

تقدير ممتوى الخطر المتلام مرتقعاً للحمايات – ومجموعة المعاملات السخي غالباً معاملية المعاملية المعاملية والمعلوبات المعالية والمعلوبات الحمايية والمحامية خاصة :

- حساب المستثمرين.
- حساب إيراد القوائد.
- حساب أقساط القروض.
- حساب مصروف الفوائد.
- جـــ تقييم مــدى إمكانية الاعتماد على هيكل الرقابة الداخلية على عملية إعــداد القواتم المالية للشركة من خلال أداء اختيارات الرقابة. وتقدير مستوى خطر الرقابة الكل حساب أو مجموعة من المعامات.
- د- تخطيط مستوى خطر (الاكتشاف فى كسل حساب أو مجموعة من المعاملات والذى يجعل مستوى خطر المراجعة الكلى لحسابات الشركة عسند حده الأدنى. وبمضى آخر تحديد مدى وتوقيت وطبيعة الاختبارات الأساسية لمراجعة حسابات الشركة.

4- آداء أعمال مراجعة حسابات شركة التمويل العقارى:

تركــز المرحـــلة الثالثة من مراحل مراجعة حسابات شركات التمويل المقارى عــلى آداء إجراءات التحليلية والمتاركة والمت

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعليم المراجعة الدولية

وبمعنى آخر متمشية مع معايير المحاسبة المصرية والقوالين واللوائح ذات الصلة، وبالتالي إبداء رأن فني محايد بشأتها.

وسسوف نعسرض فى المسقدات التالية لمقاطع من برنامج مراجعة حمسابات شسركات الستمويل العقارى ميوية على أساس مجال التحقق وجمع الأفلة، وسوكون تركيزنا على الإجراءات الأساسية للمراجعة وذلك على النحو التالير:

1/4- التحقق من مجال التمويل العقارى:

للتحقق من سلامة التمويل العقارى الذي قامت به الشركة.

 أ- تسأكد مسن أن التمويل موجه للاستثمار في شراء أو بناء أو ترميم أو تحسين المساكن والوحدات الإدارية.

ب-تاكد من أن التمويل موجه أيضاً نحو الاستثمار في شراء أو ترميم أو
 تحسين المنشآت الخدمية ومباني المحال المتخصصة للنشاط التجاري.

 ج- تأكد من سلامة توصيف التمويل وفقاً لقانون التمويل العقارى ولاتحته التنفيذية.

د- تــأكد من أن دفاتر الشركة ومستنداتها تتضمن توصيف المقترض على
 أنه مستثمر والشركة على أنها ممول.

هـ- تتبع اتساق المعالجات في السنوات السابقة مع السنة الحالية.

2/4- التحقق من ضمانات التمويل العقارى:

للـتحقق من الضمانات التي قدمها المستثمر للشركة ضماناً للتمويل الذي حصل عليه قم بالإجراءات التالية :

 أ- استفسر مـن المسئولين بالشركة لكل مستثمر على حدة إذا كان العقار محل التمويل مسجل باسم البائع أم لا ؟

الفصل الثامن مراجعة حسابات شركات التمويل العقارى

- إذا أفاد المسئولون بالشركة عن أن العقار محل التمويل غير مسجل باسم
 البائع قاكد من أن الشركة قبلت رهناً من المستثمر عبارة عن:
 - أصول عقارية مملوكة للمستثمر أو لغيره.
 - أو كفالة شخصية من ضامن للمستثمر.
 - أو أوراق مالية بكامل قيمة الأقساط المستحقة.
 - أو قبول المستثمر خصم قيمة أقساط التمويل من راتبه أو دخله.
 - إذا كان العقار محل التمويل غير مسجل باسم البائع تأكد من أن :
 - الشركة اشترطت على المستثمر تسجيل العقار محل التمويل باسمها.
- الشركة اكستفت برهن المستثمر للعقار باسمها خلال الفترة المتفق عليها.
- إذا كان العقار محل التدويل بناء أو وحدة في بناء على أرض مخصصة للمستثمر من الدولة أو من أحد الأشخاص الاعتبارية العامة تأكد من أن :
 - المستثمر قد تنازل للشركة عن التخصيص ضماناً للتمويل.
- هـناك موافقـة كتابية من جهة التخصيص أى الجهة التى خصصت الأرض والمستثمرين على إجراء هذا التنازل.
 - هـ- اطلب مصادقات وشهادات من جهة خارج الشركة في الحالات التالية :
- شــهادة مــن الشهر العقارى بما إذا كان العقار محل التمويل مسجلاً باسم البائع.
 - شهادة من كفيل المستثمر في حالة الضمان بكفالة.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة هي مجال الأوراق المالية وفقاً لمايير المراجعة الدولية

... أفسترض أن سجل المستثمرين يتضبن اسم المستثمر المهندس وليد عبد الوهاب الذى حصل على قرض الشواء شقة في عقار بباكوس ملك المطم حسس شسحاته وأن المسستثمر وليد قدم ضماناً للتمويل عبارة عن كفالة من الأستاذ أحمد شحاته بباقى الأقساط المستحقة لشركة التمويل العقارى وقدرها 150000 جنيه.

المطلوب:

بيان صيغة وشكل دليل الإثبات.

الإجابة

وتكون صيغة الدليل (الشهادة) كالتالى:

السادة / شركة التمويل العقارى

تحية طيبة وبعد

رداً عبلى خطابكم إلينا بشأن كفالتنا للمهندس وليد عيد الوهاب في الوفاب في الوفاب في المنطقة عليه لكم عن تمويل شقته الوفاء بمبلغ 50000 جنيه قيمة أقساط مستحقة عليه لكم عن تمويل شقته بعمارة المملخ حسن شحاته نفيدكم بأثنا كفلاء له في الوفاء بهذا المبلغ.

الكفيل

ا/احمد شحاته

* شهادة من البنك الذي أودعت لديه شركة التمويل العقارى :

الأوراق المالية التي قدمها المستثمر كرهن أو كضمان.

شسهادة مسن جهسة العمسال التي سيحل بها المستثمر تفيد مقردات مرتبه
 والموافقة على خصم الأقساط وتوريدها للشركة.

مثال:

افسترض أن المستثمر محسود مراد حصل على تعويل من شركة المحامسيين السكندريين التعويل العقارى بعيلغ 2500000 جنيه يتم سدادها بواقسع 5000 جسنيه شهرياً من مرتبه حيث أنه يعمل مدرساً بمدرسة الريادة الخاصة المفات بالإسكندرية.

المطلوب:

وضح إجراءات وصيغة الشهادة التي تطلبها من المدرسة.

الإجابة

أطلب من الشركة توجيه مصادقة للمدرسة ترسلها على مكتبى تفيد بيسان مفسردات مرتب الأستاذ / محمود مراد وموافقة جهة العمل على خصم 5000 جسنيه شسهرياً من مرتبه ضماناً لصالح شركة المحاسبين السكندريين للتمويل المقارى لمدة 50 سنة.

شسهادة مسن الجهة العامة التي خصصت الأرض للمستثمرين عليها بناء أو وحدة في بناء.

ومستفترض أيضاً أن المستثمر ناصر نور الدين خصصت له قطعة أرض ممساحتها 500 متر من جهاز مدينة برج العرب الجديدة للبناء عليها. وتقدم الشركة المحاسبين السكندريين للتمويل العقارى طالباً تمويل لبناء يسكن على قطعة الأرض.

المطلوب:

باقستراض أن المستثمر ناصر نور الدين قدم تنازلاً عن التخصيص كضمان للتمويل، ما هو دليل الإثبات الملائم وكيفية الحصول عليه ؟

الإجابة

دليل الإثبات عبارة عن التنازل من المستشر كاصر نور الدين للشركة عـن التخصــيص من جهة وشادة من جهاز مدينة برج العرب تفيد تخصيص قطعة أرض مساحتها 500 متر للمستشر ناصر للبناء عليها خلال فخرة معينة بمواصفات معينة.

3/4- التحقق من التزام الشركة بمعايير التمويل العقارى:

طالما أن قسانون التمويل العقارى ولاتحته التنفيذية قد حدد معايير تحكم مسزاولة شسركة الستمويل العقارى لنشاط التمويل بجب عليك كمراقب لحسابات الشركة أن تتحقق من معلامة الالتزام بهذه المعايير. وفي ذلك عليك أداء الإجراءات التالية :

 استفسر من عينة من المستشرين عما إذا كانوا قد تسلموا صورة من السنموذج الذي أعدته هيئة التمويل العقاري بالشروط الأساسية للتمويل المقاري وأنهم اطلبوا عليها قبل توقيعهم على اتفاق التمويل.

ب- اطلب عيسنة مسن ملغات المستشرين الحاصلين على التحويل العقارى،
 واقحصها المتحقق من أن التمويل لم يجاوز 90% من قيمة العقار وذلك
 من خلال:

- تحديد قيمة العقار المعتمدة من واقع تقرير التقويم المقدم من خبراء
 التقويم العقارى.
- تحديد قيمة التمويل من واقع يومية المدفوعات وسجل المستثمرين،
 وسجل التمويل العقارى.
 - مقارنة مبلغ التمويل مع قيمة العقار وحساب نسبة التمويل الفطية.

- ب احسب قيمة 10% من رأسمال شركة التمويل العقارى.
- احسب لجمالي مباغ التمويل لكل مستثمر وزوجته وأقاربه حتى
 الدرجة الرابعة.
- تأكد من أن مبلغ التمويل الممنوح لهذا المستثمر لم يجاوز 10% من رأسمال الشركة.

مثال:

يباغ رأس المال المصدر والمدفوع لشركة القدس التمويل العقارى ش-م-م مباغ 100000000 جنيه وتوضح دفاتر الشركة أن المستثمر عوض اللبيب قد حصل على تمويل عقارى قدره 200000 جنيه، وحصل ابنه على تمويل عقارى بمباغ 100000 جنيه وزوجته على تمويل عقارى بمبلغ 50000 جنيه.

الطلوب:

حدد ماإذا كان هناك خروج على معايير التمويل العقارى الإجابة

 إجمالى الـتمويل العقارى للمستثمر عوض لبيب وزوجته وأقاربه حتى الدرجة الرابعة :

	جنيــــه
للمستثمر	200000
لابن المستثمر	100000
لزوجة المستثمر	50000
الإجمالي	350000

الحدد الأقصى للستمويل العقارى للمستثمر وزوجته وأقاربه حتى الدرجة الرابعة = 10000000 × 10% = 10000000

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم الراجعة الدولية

اذالت لا يوجد خروج على معايير التمويل العقارى لأن مبلغ التمويل للمستثمر لم يجاوز 10% من رأس المال.

د- أفحص مسلف التمويل العقارى للأشخاص الاعتبارية وأعد حساب ميلغ السنويل المصنوح لها وتأكد من أنه لم يجاوز 10% من رأسمال شركة السنويل العقارى تساهم في رأسمال الشخص الاعتبارية - بأكثر من 10% من رأسمالها.

مثال:

افترض أن شركة القدس للتمويل العقارى قد منحت شركة المنصورة للحاصلات الزراعية ش.م. تمويلاً عقارياً قيمته 5000000 جنيه وأن رأس المسأل المصدر والمدفوع لشركة المنصورة للحاصلات الزراعية 50000000 جنيه (5000000 مسهم بقيمة اسعية 10 جنيه للسهم) وأن شركة القدس للستمويل العقارى تملك 600000 سهم من أسهم شركة المنصورة للحاصلات الزراعية.

المطلوب:

حدد مدى التزام شركة القدس بمعايير التمويل العقارى.

الإجابة

- القيسة الاسسمية لاستثمارات شركة القدس للتمويل العقارى في أسهم شسركة المنصسورة للحاصسات الزراعية 600000 سهم × 10 جنيه = 6000000 جنيه.
 - نسبة المساهمة = 6000000 ÷ 50000000 = 12%.
- فيمة الستمويل العقارى الشركة المنصورة للحاصات الزراعية =
 5000000 جنيه.

- نسبة التعويل العقارى إلى رأسمال شركة التعويل العقارى = 5000000 ÷
 100000000 = 5%
- وطالعا أن تمسية الستمويل العقارى لم تجاوز 10% من رأسمال شركة القصدس وذلك الشركة المنصورة التي تساهم فيها شركة القدس بأكثر من 10% فــإن شــركة القصدس للستمويل العقارى لم تخل بمعايير التمويل العقارى.
- هـ- استفسر من المسئولين بالشركة عن المستثمرين من غير ذوى الدخول المنخفضـة وأطـلب عينة من ملفاتهم وطابقها بسجل المستثمرين، ولكل حالة على حدة اتبع الآتي :
 - أعد حساب قسط التمويل.
 - قارن قسط التمويل بمجموع دخل المستثمر.
- تأكد من أن قسط التمويل لا يجاوز 40% من مجموع دخل المستثمر
 من غير ذوى الدخول المنخفضة.
- اطلب شهادة بمفردات مرتب المستشر إذا كان موظفاً فإذا كان مجسوع دخلت السنوى لا يجاوز 9000 جنيه إذا كان أعزياً، أو 12000 جنيه إذا كان مستزوجاً أو يعول، يعتبر من ذوى الدخول المنخفضة.

4/4- التحقق من التصرف في العقار الضامن:

للــتحقق مـن التصرف في العقار الضامن وجمع الدليل على سلامة التصــرف وفقــاً لمنطلبات قانون التمويل العقارى والاحته التنفيذية قم بآداء الإجراءات التالية :

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق للالية وفقاً لعايم الراجعة الدولية

- اطلب من المسئول بالشركة الموافقة التي أعطتها الشركة للمستثمر
 الذي رغب في التصرفه في المقار الضامن أو في تأجيره أو في تمكين
 الغير من الانفراد به.
- ب- اطلب عينة من طلبات المستشرين راغيى التصرف في العقار الضامن
 وتحقق من أنها قدمت للشركة قبل الموعد المحدد للتصرف أو الإيجار
 أو الشغل بدة لا تقل عن 30 يوم.
- ج... قـم بفحص عينة من الموافقات الممنوحة للمستثمرين بالتصرف في العقار الضامن وتأكد من أنه مرفق بها إقرار كتابي من المتصرف إليه أو صاحب الحق العيني بالحثول محل المستثمر في الانتزامات المترتبة على اتفاق التمويل.
- د- اطلب ملف إقرارات المستثمرين بتضامتهم مع المتصرف إليه في الوفاء
 بتلك الالتزامات.
- هــ اطلب ملف إقرارات المستثمرين بشأن موافقتهم على تمويل حقوقهم في أجـرة العقار أو مقابل شظه إلى الشركة كممول عقارى، وتأكد من أن المســتأجر أو شاخل العين قد تسلم إعلاماً بالحوالة، وفاءاً لمستحقات الممول لدى المستثمر وفقاً لاتفاق التمويل العقارى.

مثال:

قامت شركة القدس للتمويل العقاري يتمويل بناء المستثمر محمد أبو تسريكة لمحسل تجارى بمبلغ 25000 جنيه. وكان المستثمر أبو تريكة بؤجر المحسل للحاج حسونة تاجر الخضار بمبلغ 500 جنيه شهرياً بسددها للشركة كأفساط قسرض التمويل. وفي 2007/1/1 تنازل أبو تريكة عن نصف المحل للمصلمة عدلات وأغطر الشركة. في هذه الحالة يقدم أبو تريكة إقراراً لشركة القسدس يفيد تنازله عن حقه في نصف إيجار المحل إلى الشركة ويتم إخطار المعلمة عدلات والحاج حسونة بذلك.

الفصل الثامن مراجعة حسابات شركات التمويل العقاري

- - أسباب الرفض تعرض مصالح الشركة وحقوقها للخطر.
- تم إخطار المستثمر صاحب الطلب بأسباب الرفض بخطاب مسجل بعام الوصول.
- تـم إخطار المستثمر بأسباب الرفض خلال 30 يوم من استلام طلب
 الرغبة في التصرف في العقار الضامن.
- ز افد ص حالات المستثمرين الذين تعجلوا في الوفاء بكل أو بعض أفساط
 الثمن أو التمويل للتحقق من أن :
- المستثمر قد أخطر الشركة بذلك قبل موعد السداد المعجل بفترة
 لا تقل عن ثلاثة أشهر.
- الستعجيل ارتبط بخفض الأقساط المستحقة على المستثمر وفقاً لجدول مرفق باتفاق التمويل.
- جـدول اتفاق التمويل يحدد بوضوح الفيمة المخفضة التي يتم الوفاء
 بها بحسب التاريخ الذي يتم الوفاء به من سنوات أقساط التمويل.
 - 5/4- التحقق من سلامة فيد الضِمان العقارى وحوالة الحقوق:
- لأغـراض الـتحقق من مدى سلامة قيد الضمان العقارى المقدم من المســتثمر للشـركة وحوالــة الحقــوق الناشئة عن اتفاق التمويل قم بأداء الإجراءات التالية:
- - أسماء وبياتات الشركة الممولة والمستثمر.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق للالية وفقاً لعايم للراجعة الدولية

- قيمة الأقساط والحقوق المضمونة بالعقار المرهون.
- الموعد المحدد للانتهاء من الوفاء بأقساط الثمن أو التمويل العقارى الممنوح للمستثمر.
- ب- تأكد من طلب قيد الضمان العقارى مرفق به اتفاق التمويل العقارى وسند
 ملكية العقار باسم المستثمر أو ضمان التمويل باسم الممول.
 - ج-- اطلب مصادقة من الشهر العقارى بسلامة قيد الضمان العقارى لديه.
- استفسر من المسئول بالشركة عن طلبات قيد الضمان العقارى المرفوضة
 واطلب مصادقة من الشهر العقارى بأسباب الرقض.
- استفسر من المسئول بالشركة عن إجراءات إخطار الطالب برفض طلبه
 أو قبوله، وتأكد من أن ذلك يتم يخطاب مسجل بطم الوصول.
- و- فى حالسة اتفاق الشركة مع شركة توريق أو إعادة التمويل العقارى على
 تحويل الحقوق الناشئة عن اتفاق التمويل العقارى تأكد من أن:
- الشركة كممول قبات حوالية الحقوق الناشئة عن اتفاق التمويل العقاري إلى المحال إليه (شركة التوريق).
- المقابل الذي التزام به المحال له مقابل الحوالة واضح ومحدد وأن شروط الوفاء بهذا المقابل محددة.
- هناك بيان تفصيلي بالحقوق المحالة بما في ذلك الأقساط الخاصة بكل عسلية تعويل والعقار الضامن لها وشروط الضمان وبياتاته المدين بها.
- الممـول ملـــتزم بتحصيل الأقساط التي تمت حوالتها بصقته نائباً عن المحال له مقابل عمولة تحصيل يحددها الاتفاق.

ز - الطلاقاً من أن الشركة كممول تضمن الوفاء بالحقوى الناشئة عن الأوراق بجب أن تستحقق أيضاً من ما إذا كان هناك اتفاق يقضى بضمان الغير السلوفاء بسالحقوق الناشئة عن الأوراق المالية التي تصدرها الجهة التي تباشر نشاط التوريق.

مثال:

إذا كان بنك المحاسبين يباشر نشاط التمويل العقارى وقام بتمويل بناء شركة الرزق السيارات لمركز صيانة وخدمة بالعامرية بمبلغ مليون جنيه وأحسال البنك حقوقة الخاصة عن هذا التمويل (الأقساط والفوائد) إلى شركة الإسكندراتية المستوريق التى أصدرت قرض سندات 11% لمدة 10 سنوات بضسمان الحقسوق الممولة لها من جانب بنك المحاسبين عن تمويل المستثمر شركة السرزق للمبارات. فإن بنك المحاسبين يمكنه أن يقدم ضماناً لشركة الإسكندراتية للتوريق مثلاً في صورة مخازن ملك البنك في شرم الشيخ، أو يقدم ضماناً من بنك المتصورة التجاري مثلاً.

- ما إذا كان الضمان المقدم من الشركة للمحال السيد (شركة التوزيق) لا يقل تصنيفه الانتماني عن المستوى الذى حددته الهيئة العامة لسوق المال (بنك المنصورة في المثال السابق).
 - أن الضمان يشمل كافة الأقساط المستحقة.
 - أن الضمان غير مطق على شرط.
- أن الشركة كممول تفصح لشركة التوريق عن أسماء المستشرين المدنيون بالحقوق التي تمت حوالتها وبالضمانات المقدمة منهم وبما قاموا بوفائه من أقساط ومواعيد الوفاء وحالات الامتناع عنه.
- أن إفصاح الشركة كممول إلى شركات التوريق يتم دون حاجة للحصول على موافقة المستشرين على هذا الإفصاح.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لمايير الراجعة النولية

6/4- التحقق من سلامة التنفيذ على العقار الضامن:

للستحق مسن سلامة تنفيذ الشركة على العقار أو العقارات الضامنة للستمويل وأنهسا تسم الاعستراف بها وتوثيقها وإتمامها وفقاً لفاتون التمويل العقارى ولاحته التنفيذية قم بالإجراءات التالية :

- أ- استفسر عسا إذا كانت الشركة قد أنذرت المستثمر على يد محضر بالوفاء أو بتقديم ضمان كاف بحسب الأحوال.
- ب-اطلب عينة من الإنذارات واقعصها للوقوف على ما إذا كانت تتضمن ما يلى :
 - تنبیه المدین بالوقاء أو بتقدیم ضمان گاف..
 - بيان بالأقساط الواجب الوقاء بها أو بالضمان الذي يقبله الممول.
- تحديد المدة التى يجب على المستثمر خلالها الوفاء أو تقديم الضمان على ألا تقل عن 60 يوم من تاريخ الإنذار.
- التنسيب عسلى المستثمر بأن انقضاء المهلة المحددة بالإندار دون
 الاستجابة له يسترتب عليه خلول آجال الأقساط المتبقية وقفاً لاتفاق
 التمويل الحقارى.
 - تعين موطن مختار للممول.
- جــ فحص إجراءات التنفيذ من واقع بعض ملفات التنفيذ لتحديد ما إذا كان التــنفيذ يــبدأ بإعلان المستشر والمتصرف إليه وصاحب الحق العينى والمســنأجر وحائــز العقار بانفاق التمويل بعد وضع الصيغة التنفيذية عليه مع تكليف المستشر بالوقاء على أن ينضمن الإعلان :
 - بيان جهة وتاريخ وضع الصيغة التنفيذية على اتفاق التمويل.

الفصّل الثامن مراجعة حسابات شركات التمويل العقارى

- التكليف بالوفاء بكامل المبالغ المتبقية طبقاً الاتفاق التمويل خلال مدة
 لا تقل عن 30 يوم من تاريخ إعلان التكليف بالوفاء.
 - وصف العقار مع بيان موقعه ومساحته وحدوده.
- د- اطلب مصادقة من مكتب الشهر العقارى الواقع بدائرته العقار محل التنفيذ
 للتأكد من أن الشركة أخبرته باتفاق التمويل.
- استفسر من المستولين بالشركة عما إذا كان قد تم إعلان جميع الدانلين
 المقيدة حقوقهم على العقار وحائزه.
- و- اطلب مصادقة من مكتب الشهر العقارى بأنه قد تم التأشير لديه بالسند التنفيذى وتسجيل التنبيه بنزع الملكية واعتبار العقار محجوزاً من تاريخ التأشير به.
- ز اطلب مستخرج من قرار قاضى التنفيذ بتعيين وكيل عقارى لمباشرة
 إجراءات البيع بالمزاد الطني.
- و- اقحص يومية المدفوعات للتأكد من أنها تتضمن المبلغ المودع خزينة
 المحكمة المختصة لحساب مصروفات التنفيذ مطابقة بدفتر اليومية.
- ط- تساكد من أن قيمة العقار الأساسية تم تحديدها بواسطة اثنين من خبراء
 الستقييم المقيسدة أسماؤهم لدى. هيئة التمويل العقارى واللذين تم ندبهما
 بمعرفة الوكيل العقارى.
- اطلب قائمة شروط بيع العقار بالمواد العلني كما وضعها الوكيل العقارى
 للوقوف على أنها تتضمن ما يلى :
- تساريخ يفيد أنها أعدت خلال 15 يوم من تاريخ التأشير بالسند التنفيذي
 بمكتب الشهر العقاري.
 - تعيين العقار.

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايير الراجعة النولية

- تاريخ وجهة التأشير بالسند التنفيذي لدى مكتب الشهر العقارى.
- جهة وتاريخ وضع الصيغة التنفيذية على اتفاق التمويل العقارى.
 - ه تاريخ وساعة ومكان إجراء البيع.
 - شروط البيع والثمن الأساسى للعقار.
 - مقدار تأمين الاشتراك في المؤاد.
- ل- اطلب مصادقة من المحكمة بما إذا كان الوكيل العقارى قد أودع حصيلة
 البيع خزينة المحكمة خلال ثلاثة أيام من تاريخ حكم إيقاع البيع.
 - 7/4- التحقق من الإيرادات والمصروفات عن الفترة:
- أ-أن الإيسرادات من العمليات سوف تشمل كافة الإيرادات الناتجة من التمويل العقارى خاصة :
 - وايرادات الفوائد على الأقساط المستحقة على المستثمرين.
 - ه أرباح التصرف في الممتلكات والضمانات الطارية.
- فرق الفوائد الدائنة على المستحق على المستثمرين والمدينة المستحقة تشركات التوريق أو إعادة التمويل.
 - الغرامات المفروضة على المستثمرين مقابل التأخير في سداد الأقساط.
- ب- أن مصروفات الشركة غالباً ما تتركز في مصروفات النشاط ذات الطبيعة
 الخاصة، وعلى وجه الخصوص:
 - ه مصروف الفوائد على القروض من شركات التوريق وإعادة التمويل.
 - ه مصروفات التنفيذ على الضمانات العقارية.
 - ه أتعاب الوكلاء العقاريين والخبراء المثمنين.

8/4- التحقق من أصول وخصوم الشركة:

لا تختـلف إجـراءات الــتحقق مـن أصول والتزامات وحقوق ملاك الشركة إلا فيما يتطق بالمفردات ذات الطبيعة الخاصة بنشاط شركات التمويل العقارى وعلى وجه الخصوص ما يلى :

1/8/4 - بالنسبة لحسابات الأصول:

لأغراض التحقق من تأكيدات الإدارة بشأن الأصول المرتبطة بصناعة التمويل العقارى براعي ما يلي :

أ- لأغراض التحقق من سلامة تأكيدات الإدارة بشأن حسابات المستثمرين.

- اطلب واقحص سجل المستثمرين (المستفيدين بالتمويل العقاري).
- طابق بين سجل المستثمرين وكل من التمويل العقارى من واقع ملف
 الستمويل لسلغير، يوميسة المدفوعسات، سسجل الضمانات العقارية،
 والمصادقات من الغير.
- حدد حالات التأخير في سداد الأقساط وقوائدها واطلب توضيحاً لما تم
 اتخاذه نحوهم.
- طابق بين الضمانات العقارية والحسابات النظامية للضمانات العقارية
 والإقصاح عنها بالميزانية.
- اظلب تقرير الخبراء المثمنين لتحديد القيمة العادلة للعقارات
 والضمانات العقارية.
- طابق بين إجمالي رصيد حساب المستثمرين من واقع دفتر الأستاذ
 العام وأرصدتهم الفرعية كما تظهر بدفتر الأستاذ المساعد.
- طابق بين الحركة المدينة في هذا السجل ويومية المدفوعات والحركة
 الدائنة في هذا السجل ويومية المقبوضات.

مراجعة حسبب البدوك التجارية والشركات العاملة هي مجال الاوراق المالية وفقاً لعايم الراجعة الدولية

ب- لأغراض فحص يومية المقبوضات والمدفوعات:

- " تأكد من أنها تحتوى على خانة المستثمرين.
- تتبع اتساق المعالجة المحاسبية بها مع السنوات السابقة.
- تتبع حركة البنك والخزينة وصولاً إلى مذكرات التسوية الشهرية لحساب البنك وحركة رصيد حـ/ المستثمرين.
- ج-- للتحقق من سلامة تأكيدات الإدارة بشأن من حـ/ الاستثمارات العقارية.
- تسأكد مسن مسلامة تطبيق معيار المحاسبة المصرى عن الاستثمار العقاد ع..
 - اطلب مصادقة من الشهر العقارى كل عقار على حدة.
 - تتبع رهن أياً من هذه العقارات لشركة التوريق.

2/8/4- بالنسبة لحساب حقوق الملاك:

- أ- اتسبع نفس إجسراءات التحقق من حسابات حقوق الملاك وفقاً لاورة التمويل في الوحدات الاقتصادية.
- ب- لجمسع الدليل على سلامة استيفاء نسب رأس المال والقروض والإقراض
 للفير لمتطلبات قانون التمويل العقارى.
 - 3/8/4- بالنسبة لحسابات الالتزامات طويلة الأجل:
 - اطلب وافحص اتفاقات تمويل الحقوق لشركة التمويل العقارى.
- ب- تتسبع الفوائسد المترتسبة على القروض من شركة التوريق المحال إليها الحقوق.
 - جــ اطلب وافحص سجل القروض من الغير.

5- مرحلة التقرير عن مراجعة حسابات شركات التمويل العقارى:

وفقاً للقوانين واللواتح ذات الصلة بعد مراقب الحسابات تقريراً سنوياً بمسراجعة حسسابات المُسركة وفقاً لمعابير المراجعة المصرية، بالإضافة إلى تقريسر القحسص المحسود الدورى الذي يقدم لمجلس الإدارة وهيئة التمويل المقارى.

وبالنسبة للتقرير السنوى لا يختلف عنه في حالة مراجعة حسابات الوحدات الاقتصادية الأخرى كما يتضح من المثال التالى : مثال:

مكستب شحاته ونصر مكلف بمراجعة حسابات شركة القدس للتمويل العقارى ش.م.م باعتبار المكتب وأعضائه مسجلون لدى كل من هيئة التمويل العقسارى وهيسنة مسوق المال العصرية لأن الشركة مقيدة أيضاً بالبورصة وخاضعة لقانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولامحته التنفيذية.

وقام مسراقب الحسابات ياسر شحاته وتامر عيد الوهاب بمراجعة حسابات الشركة عن سنة 2006 وتبين لهما أن القوائم المالية للشركة خالهة مسن أيسة تحسريفات جوهسرية وأنها متشية مع معايير المحاسبة المصرية والقوانيسن والسلوائح ذات الصلة خاصة قانون 95 لمسنة 1992، قانون رقم (148) لسنة 2001، واللاحة التنفيذية له، فأعدا تقريراً غير معدل.

في هذه الحالة يظهر التقرير وفقاً لمعايير المراجعة المصرية كالتالى:

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً لعايم الراجعة الدولية

تقرير مراقب الحسابات

نى السادة / مساهمي شركة القنس للتمويل العقارى ش.م.م.

راجعنا القوالم المائية لشركة القدس التعويل العقاري (شركة مساهمة مصدية) المنطبة في 2006/12/31 وكذا قائمتي الدخل والتخاف المنطبة في 2006/12/31 وكذا قائمتي الدخل والتخاف التدريخ، وقائمة التغير في محقوق الملكية عن السنة المائية المنتهية في ذلك التاريخ، وهذه القوائم المائية مسلمائية إدارة الشركة ومستوليتنا إبداء الرأى عن هذه القوائم المائية في ضرع مراجعتنا لها.

وقد تمست مراجعتمنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية تقطيط وأداء المسرجعة المصرية تقطيط وأداء المسرجعة المصرية تقطيط وأداء المسرجعة المصسول حلى تأكيد مناسب بأن القوامج المعالمة لا تحتوى على الخطاء مؤثرة، وتتضمن أعسال المراجعة إجراء قدما المثنيات كما تتضمن أصال المساحدات الورادة بالقوامج المالية، كما تتضمن أصال المساحب أيضاً تقييماً السياسات القواحة المحاسبية المطبقة والمتقديرات المساحبة الإدارة وكذلك سلامة العرض الذي قدمت به القواصة المالية، وقد حصائنا على البيانات والإيضاحات التي رأيناها الإيم لأضراض الدراجعة، وقد حصائنا على البيانات والإيضاحات التي رأيناها الإيم مناسباً لإيدارة مثانيا من مناسباً لإيدارة درأينا المراجعة، وقد أساساً لمناسبة المواجعة، وقد أساساً

ومسن رأيسنا أن القرائسم العالية المشار إليها أعلاء مع الإيضاحات المكممة لها تجير بوضوح في كل جوانيها الهامة عن المركز العالي للشركة في 2006/12/31 ، وعن نتيجة نشاطها وتتفقاتها التقدية عن السنة العالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طيقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القرائين والثوائح المصرية ذات العلاقة.

الفصل الثامن مراجعة حسابات شركات التمويل العقاري

تمسـك الشـركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجود إثباته فيها وقد وجنت القوائم المالية منفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات. ولم يتبين ثنا مخالفة الشركة لأى من أحكام القانون 148 لسنة 2001.

السبيانات الماليسة الواردة يتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمنطلبات القسانون رقسم 159 لمسنة 1991 ولامحته التنفيذية متفقة مع ما هو وراد بدفاتر الشركة وذلك فى الحدود التن تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

الإسكندرية في 3/3/3/2

مراقبا الحسابات

دكتور/ عبد الوهاب نصر

دكتور شحاته السيد

وتجدر الإشارة إلى أن تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القواتم الماليــة المختصــرة في شــركات الــتمويل العقارى لا يختلف عن غيره من الشركات الأخرى.

ونفس الحال بالنسبة لتقرير الفحص المحدود للقوائم المالية المرحلية الكمسلة أو المختصسرة وذلك وفقاً لما جاء في معايير المراجعة المصرية المسادرة بقسرار وزيسر الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم 625 لمنة 2000 والمسابق عرضها في الفصل الراتي من هذا الكتاب عند عرض تقرير مراجع المحابات عن الفحص المحدود للقوائم المالية المرحلية الكاملة أو المختصرة للبنوك التجارية.



لحتويات

رقم الصف	للوضــــوع
5	يق حمة
	الفصل الأول
9	مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية (الحاضر والمتقبل)
	الفصل الثاني
55	مراجعة القوائم المالية السنوية الكاملة والمغتصرة للبنوك التجارية
	الفصل الثالث
159	مراجعة البنوك التجارية وفقأ للمعايم الدولية للمراجعة والتأكيد المهنى
	الفصل الرابع
225	الفحص للحنود للقوائم المالية الرحلية الكاملة والمختصرة للبنوك التجارية
	الفصل الخامس
289	نحو حلول مهنية عملية لشاكل مراجعة حسابات البنوك التجارية
	الفصل العلاس
	مراجعة وفحص القوائم المالية الكاملة والمختصرة لصناديق
431	وشركات الاستثمار
	الفصل العابع
	مراجعة وفحص القوائم للالية الكاملة والمغتصرة لشركات الوساطة
477	والسمسرة في الأوراق المالية
	الفصل الثامن
585	مراجعة حسابات شركات التمويل العقارى
631	محتويات الكتاب

